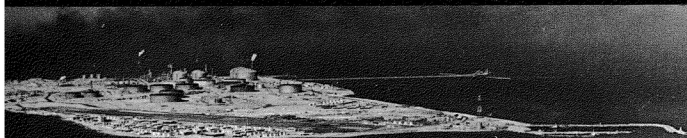


دكتور مانج مرعي القبيسي

البترول والقضايا البيئية العربية الحديثة



١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

المؤلف والكتاب

- * ولد بفتح سعيد العتية في
أبو ظبي عام ١٩٢٦ .
- * وهو ينتمي إلى أسرة
العتية التي تنحدر من عائلة
المرزوقي أهم القبائل التي
تشكل مجموعة لؤلؤ في دبي
وسيتطوّر من عائلة واحدة
مختلفة إلى قطر في عام ١٩٥٤
وهناك أمي مرحلة الدراسة
للتقوية في عام ١٩٦٢ .
- * في عام ١٩٦٨ حصل على
الدبلوم في الاقتصاد
والعلوم السياسية من جامعة
بغداد .
- * ولم بدأ بفتح أن يتطوع مسيرته
المعلم وهو المؤمن بأهمية
سلاحه في خدمة بلده ويتسلم
نهضة شعبه . . . ولكن . . .
- * نالته مسيرة البناء التي بدأ
فدائها في هذه مناصبه السبق
الشيخ زايد بن سلطان آل
نهيان منذ أغسطس (آب)
١٩٦٦ ولم يكن هناك يد من
تلبية الشدائد والتعب بمواظبات
الوطني .
- * وفي الثالث من أغسطس (آب)
١٩٦٩ تولى مسؤولية دائرة
شؤون النفط والصناعة .
- * ونجح بفتح الشهاب المصلح
بفعلهم والابتسام في تأسيس
جهاز بشري استطاع مسؤولية
إدارة المستامة المتروكة في
البلاد على خير وجه وبكفاءة
مطلوبة .
- * في تموز يوليو ١٩٧١ أصبح
مفتح سعيد العتية وزيراً
للترول والصناعة في أول
وزارة لأمة أبو ظبي .
- * وبعد تقسيم الاتحاد تولى
مسؤولية وزارة التترول
والثروة المعدنية في دولة
الإمارات العربية المتحدة .
- * ولم ينس في مهمة هذه الاعباء
والمسؤوليات أن يكمل مسيرته
العلم وحصل في عام ١٩٧٤
على درجة الماجستير من كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية
(جامعة القاهرة) .
- * وكان لمفتح العتية دور فعال
في استخدام التترول كسلاح
سياسي في معركة أكتوبر
١٩٧٣ الطفرة .

- * وهذا الكتاب الذي تقدمه
للمكتبة العربية هو الرسالة
التي حاز بها المؤلف درجة
الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى
من كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية (جامعة القاهرة)
والذي أومده لجنة المناقشة
بمناقشتها مع الجامعات المختصة

الناشرون

اهداءات ١٩٩٧
وزارة الإعلام والثقافة
الإمارات

الْبترولُ أَقْصَى الْمَعَارِضِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَقِيقَةِ

تَأَلَّفَ

الدكتور عارف مرعي العنسي

وزير البترول والثروة المعدنية

الطبعة الأولى
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

جميع حقوق الطبع والنشر
والترجمة محفوظة
للمؤلف



الحقيرة

أحدث اكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة تحولاً جذرياً
في بنائها الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك عن طريق نقل المجتمع
من مجتمع بدائي بسيط الى مجتمع آخذ في النمو .

فقبل اكتشاف البترول كان اقتصاد الإمارات العربية المتحدة
اقتصاداً بدائياً متخلفاً ومخلّفاً لا يرتبط بالاقتصاد العالمي الا في حدود
ضيقة جداً ، وذلك عن طريق صناعة اللؤلؤ والتي كانت تهيمن حينئذ
على الاقتصاد الوطني .

وما إن انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة الى نادي البلاد
المصدرة للبترول حتى بدأت تعمل على اللحاق بالبلاد الاخرى التي سبقتها
في مضمار النمو والتقدم ، فأخذت بنظرية « الدفعة القوية »
ووجهت امكانياتها البترولية والمالية من اجل خدمة اغراض التنمية
الاقتصادية والاجتماعية ، مستفيدة في ذلك من الخبرات العربية المتاحة .
وكان من البديهي ان تمنح الإمارات العربية الاولوية لمشروعات البنية
الاساسية ممهدة بذلك الطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الشاملة (١) .

(١) K. G. Fenelon. — "The United Arab Emirates" An Economic & Social Survey" 1974

العنية ، ملحق سميد — مجلس التخطيط في أبو ظبي — أبو ظبي سنة ١٩٧٠ .
عبد الله ، راشد — زايد بن مدينة العين الى رئاسة الاتحاد — أبو ظبي سنة ١٩٧٥ .
مكتب الوثائق والدراسات — « أبو ظبي بين اليمس واليوم » . سنة ١٩٧١ .
العنية ، ملحق سميد — اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً — أبو ظبي سنة ١٩٧٢ .

وكانت اماره ابو ظبي سباقة في مجال التنمية على اساس من التخطيط الاقتصادي وذلك عن طريق خططها الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) بادئة بذلك عهد التخطيط لأول مرة في منطقة الخليج العربي .

لقد فتح البترول الباب على مصراعيه امام رياح التغيير سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية فاسحا المجال امام انطلاقته كبرى في طريق بناء الدولة العصرية والاقتصاد المنفتح الحديث والمرتبط باقتصاديات البلاد المتقدمة . واذا كان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يمثل قمة التكنولوجيا الحديثة الا انه قد وجد الى جواره قطاعات اقتصادية تقليدية متخلصة مما ادى الى ايجاد نوع من الازدواج في البنيان الاقتصادي وهنا تبرز مسؤولية قطاع البترول بصفته « القطاع القائد » في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تطوير القطاعات الاخرى ، وهو ما يعني تنويع مصادر الدخل القومي ، وذلك حتى لا يستمر الاقتصاد الوطني معتمدا على قطاع واحد ، وهو البترول ، لما في ذلك من محاذير اقتصادية كثيرة . وكان ضروريا ، مع نشأة الدولة الحديثة ، ان يبدأ عهد جديد من التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد تحقيقا للتنمية المتوازنة على مستوى الدولة على اساس من التنمية غير المتوازنة على مستوى كل اماره على حدة . كما يجب ان ننوه الى ان نجاح هذه التنمية الشاملة المنشودة يستلزم ان تتم هذه التنمية في اطار من التكامل والتنسيق ليس على مستوى الامارات العربية فحسب بل على مستوى منطقة الخليج العربي والعالم العربي ككل .

واتفقا مع ذلك فقد تاكد للامارات العربية المتحدة . وهي بصدد تنمية وتطوير اقتصادياتها ضرورة ربط تنميتها الشاملة بالتنمية على المستوى القومي . فقامت بانشاء صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي

العربي وخصصت جزءا كبيرا من دخلها القومي لمساعدة البلاد الاخذة في النمو وخاصة البلاد العربية .

ولم تقف نظرة دولة الامارات العربية المتحدة الى البترول عند كونه سلعة اقتصادية ذات أهمية كبيرة بل أدركت ما لهذه السلعة الاستراتيجية من أهمية سياسية في مجال تطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعي وكان لها شرف البدء في استخدام البترول العربي كسلح سياسي في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ (١) ، ايماناً منها بالأهمية السياسية والاستراتيجية لهذه الصورة القومية .

ان الامارات العربية وهي احد الاعضاء البارزين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وفي منظمة الاوبك تؤمن بأهمية هاتين المنطقتين وذلك على المستوى العربي والعالمي ولذلك فهي تسعى من أجل دعمهما وتقويتهما .

والامارات العربية المتحدة ، كمصدر رئيسي للبترول ، تؤثر وتتأثر بما يصيب هذه الصناعة الاستراتيجية الدولية ، وهي لذلك تهتم اهتماما كبيرا بمستقبل هذه الصناعة وخاصة بالنسبة لضرورة الحفاظ على الدور الايجابي الكبير الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العالمي .

ومن كل ما تقدم فاننا رايانا ان نجعل موضوع بحثنا هذا هو « البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة » مقسمين البحث الى خمسة أبواب .

(١) لقد قال يومها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة قَوْلَته المَعْرُورَة « ان البترول العربي ليس باغلى من الدم العربي » .

يمالغ الباب الاول موضوع البنين الاقطنصاي للامارات العربية قبل البترول . وهو يقع في فصلين . الفصل الاول ويبحث في عناصر البنين الاقطنصاي من وسط طبيعي وعنصر بشري ونشاط اقطنصاي وعلاقات خارجية . والفصل الثاني وهو يتناول طبيعة البنين الاقطنصاي من نخلف وازدواجية .

والباب الثاني ينطرق للصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول الاطار القانوني لصناعة البترول في الامارات العربية . والفصل الثاني يدرس شركات البترول العاملة في الامارات . والفصل الثالث ويتناول مراحل الصناعة البترولية في الامارات . والفصل الرابع ويتناول الامارات والنكتلات البترولية .

الباب الثالث ويمالغ البترول وتطور البنين الاقطنصاي وهو مقسم الى فصلين . الفصل الاول يتعلق بتطور البنين الاقطنصاي من تطور الانتاج القومي الى تطور السكان والاستهلاك والانظمة النقدية والمصرفية والمالية . والفصل الثاني يتعلق بالتنمية الاقطنصائية في الامارات العربية .

الباب الرابع ويدرس التنمية في اطار التكامل الاقطنصاي ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول التكامل الاقطنصاي بين الامارات ، والفصل الثاني ويتناول التكامل الاقطنصاي الخليجي . والفصل الثالث ويتناول التكامل الاقطنصاي العربي . والفصل الرابع ويتناول صندوق ابو ظبي للانهاء الاقطنصاي العربي .

الباب الخامس ويتناول مستقبل الصناعة البترولية . ويقع في فصلين . الفصل الاول يبحث التغيرات المتوقعة في السوق البترولية من عرض وطلب واسعار للبترول . والفصل الثاني يتناول مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول .

ولا يفوتنا هنا ان نتقدم بالشكر الى كل السّدين سهلوا لنا مهمة انجاز هذه الرسالة ، وعلى راسهم الاستاذ الدكتور رفعت المحجوب الذي اشرف على هذه الرسالة ، واشكر كذلك جميع العاملين في اجهزة الدولة في الامارات العربية المتحدة والذين لم يبخلوا بما لديهم من معلومات .



الباب الأول

المباني الاقتصادية
للإمارات العربية قبل البترول

مقدمة

نعني بالبنيان الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، العلاقات القائمة بين العناصر الأساسية المكونة للحياة الاقتصادية فيها . ونظرا لاهمية البترول في تكوين هذا البنيان وفي تطويره ، يكون من الضروري لدراستنا أن نعرض لمرحلة ما قبل البترول وما قبل قيام هذه الدولة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ ، حتى نتبين مدى الاثر الذي أحدثه البترول في هذا المجال . وننبه منذ البداية الى انه بالرغم من أن الإمارات العربية السبع التي كونت الدولة الجديدة كانت ، في مرحلة ما قبل البترول ، إمارات متفرقة الا انها عرفت دائما ، ومنذ القدم شأنها في ذلك شأن الكيانات الاخرى الشقيقة المجاورة لها والتي لم تدخل معها في الاتحاد نوعا من الترابط الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك نظرا لعدم وجود فواصل طبيعية بينها ، ونظرا لوحدها الإقليمية . ولوحدة ظروفها البشرية والاجتماعية مما مهد لقيام الاتحاد بينها .

سنبحث في هذا الباب عناصر البنيان الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الوسط الطبيعي ، وما يشمل من موقع ومساحة ومناخ وثروات طبيعية ومن العنصر البشري ، وما ينصرف اليه من كثافة السكان وتوزيعهم وحالتهم الاجتماعية ، الى النشاط الاقتصادي بمختلف مفرعه ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

ثم نعرض طبيعة هذا البنيان الاقتصادي في مرحلة ما قبل البترول حتى نستطيع أن نتعرف على ما طرا عليه من تحولات عميقة بعد اكتشاف البترول في أوائل الستينات وخاصة بعد قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ .

لفصل الأول

عناصر البنيان الإقتصادي

وتشمل عناصر البنيان الإقتصادي الامور التالية :

المبحث الاول : الوسط الطبيعي

المبحث الثاني : العنصر البشري .

المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي .

١ - صناعة اللؤلؤ .

٢ - صيد السمك .

٣ - الزراعة .

٤ - الرعي والثروة الحيوانية .

٥ - الخدمات والحرف .

٦ - التجارة .

المبحث الرابع :

العلاقات الاقتصادية الخارجية .

١ - التجارة الخارجية .

٢ - النقل البحري .

المبحث الأول

الوسط الطبيعي

في بدء دراسة البنيان الاقتصادي لأي مجتمع أو دولة لا بد من بحث موضوع الوسط الطبيعي الذي يحيط بهذا البنيان ومن ثم الانتقال إلى عناصر البنيان الاقتصادي الأخرى .

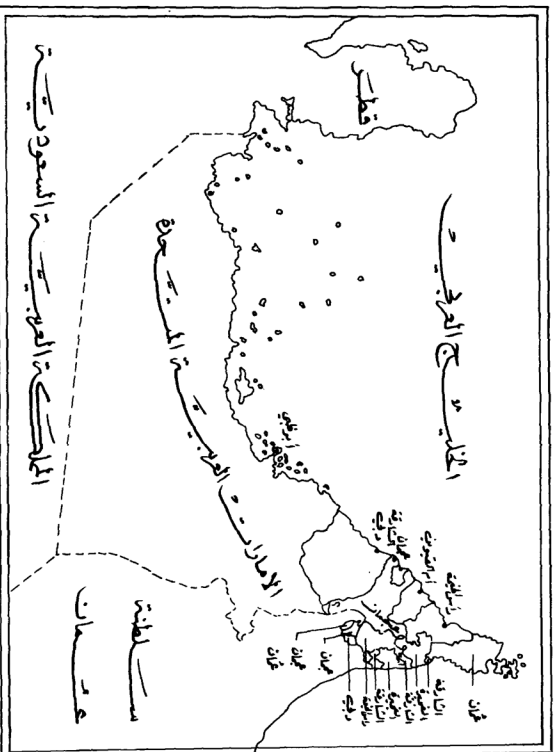
تقع الإمارات العربية المتحدة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي بشاطئ يمتد أكثر من ٦٠٠ كيلو متر . كما تطل على بحر العرب بشاطئ يمتد أكثر من ١٠٠ كيلو متر . ويحد الإمارات العربية المتحدة من الشمال الخليج العربي وإيران التي تتقاسم معها مياه الخليج العربي مناصفة (١) ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، ومن الشرق سلطنة عمان وبحر العرب والمحيط الهندي .

وقد وضع الإنجليز بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد حدوداً مصطنعة ومتداخلة وذلك حسب الانتماء القبلي من ناحية ورغبة في بذور بذور الشقاق والخلاف بين الإمارات السبع من ناحية أخرى . كما هو واضح في الخارطة .

وتبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة حوالي تسعين ألف كيلو متر مربع ويغلب عليها الطابع الصحراوي حيث تحتل الصحاري

(١) انظر اتفاقية الحدود المصرية بين كل من إيران من ناحية وأبو ظبي ودبي من ناحية أخرى .

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة



حوالي ٦٥٪ من مساحتها الكلية في حين توجد بعض المناطق الجبلية الناتجة عن نتوءات بركانية قديمة وخاصة في إمارة الفجيرة ورأس الخيمة وبعض مناطق الشارقة وفي منطقة العين . كما تنتشر الواحات الخصبة في كل من العين والعوير والذيد ورأس الخيمة وليوا المسوطن الاصلي لقبائل بني ياس ، وتنتشر في الامارات العربية المتحدة الغربية ايضا المناطق المنخفضة المحاذية للبر وتسمى بالسبخة وهي اراضي ملحية يغطيها البحر في حالة المد العالي . وتحتل السبخة مساحات واسعة من الامارات العربية المتحدة قد تصل الى اكثر من ١٠٪ من مساحة الدولة . وتتبع الامارات العربية المتحدة مجموعة كبيرة من الجزر تزيد على ٢٠٠ جزيرة اهمها جزيرة ابو ظبي التي تقع عليها مدينة ابو ظبي عاصمة الدولة ، وجزيرة داس التي تعتبر ميناء البترول البحري الاول في الامارات والتي تحتل مركزا صناعيا هاما نظرا لوجود مصانع تسيل الغاز الطبيعي عليها . وهناك ايضا جزيرة صير بني ياس ودلميا ميناء اللؤلؤ الشهير وجزيرة ابو الابيض اكبر جزر الامارات مساحة وجزيرة ابو موسى وصير ابو نعيم وطنب الكبرى والصغرى اللتان تتحكما في مدخل الخليج العربي (١) .

ومناخ الامارات العربية المتحدة قاري اي حار جاف صيفا ، ودافئ ممطر احيانا شتاء . ويعتبر فصل الشتاء هو الفصل المطر في حين تتساقط بعض الامطار في فصل الصيف على المناطق الشرقية من الدولة نظرا لقربها من المناطق الموسمية . وتتراوح كمية الامطار التي تسقط على الامارات من منطقة الى اخرى ، ففي الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) تتساقط امطار اغزر قد تصل الى ثلاثين بوصة في السنة في حين نجد ان المناطق القريبة من إمارة ابو ظبي لا تتساقط عليها الا حوالي ١٢ بوصة في السنة .

(١) في سنة ١٩٧١ اهنكت ايران بالقوة جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وذلك قبيل انسحاب الانجليز من المنطقة .

وكما تتفاوت كمية الامطار التي تتساقط على مختلف مناطق الامارات نجد ان درجة الحرارة ايضا تتفاوت تفاوتا كبيرا . فالمناطق الداخلية البعيدة عن البحر والمرتفعة عن سطح البحر مثل منطقة العين تكون درجة الحرارة فيها اقل من المناطق الساحلية ، كما ان درجة الرطوبة اقل ، في حين نجد ان درجة الرطوبة عالية جدا في معظم المناطق الساحلية .

وكذلك نجد ان درجة الحرارة تتفاوت بين الليل والنهار ففي النهار وخاصة في منتصفه ترتفع درجة الحرارة وقد تصل في فصل الصيف الى ٥٠ درجة مئوية في حين تنخفض درجة الحرارة كثيرا في الليل .

وتهب على الامارات العربية رياح شمالية غربية تجلب معها المطر في فصل الشتاء كما تهب رياح شرقية تسمى الكوس صيفا وتجلب معها الرطوبة والضباب كما تهب رياح جافة في الخريف والشتاء تثير الاتربة والغبار وذلك لقدمها من منطقة الربع الخالي في اواسط الجزيرة العربية .

والامارات غنية بثرواتها الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي كما توجد بها معادن أخرى مثل اليورانيوم والحديد والزنك والرصاص والكروم والكبريت وخامات الاسمنت ومواد البناء وغيرها (١) .

(١) انظر التوصل الخاصة بالبترول والثروة المعدنية في هذا الكتاب .

لمبحث الثانی

العنصر البشري

يبلغ عدد سكان الامارات العربية المتحدة ٦٥٦ ألف نسمة وذلك حسب التعداد العام الذي اجري في ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم تنشر الا النتائج الاولية لهذا التعداد والذي يعتبر هاماً جداً نظراً لكونه اول تعداد من نوعه يجري في الدولة ، في حين كانت في الماضي توضع تقديرات تقريبية لسكان الامارات . ومن النتائج الاولية التي ظهرت في تعداد سنة ١٩٧٥ يتوزع سكان الدولة بين الامارات المختلفة حسب الجدول التالي :-

الامارات	السكان بالالاف
أبو ظبي	٢٤٠
دبي	٢١٠
الشارقة	٨٨
رأس الخيمة	٥٧
أم القيوين	١٦
الفجيرة	٢٤
عجمان	٢١

وقد تعرض سكان الامارات العربية المتحدة لعمليات من المد والجزر ، ففي عصر اللؤلؤ عندما كان اقتصاد الامارات العربية المتحدة منتعشا ازداد عدد سكان الامارات حتى وصل الى ما يقارب من ٢٠٠ الف نسمة ، في حين تقلص هذا العدد تقلصا كبيرا في فترة الكساد العظيم الذي عم العالم في الثلاثينات من هذا القرن ، وكذلك عاد فتقلص عندما كسدت تجارة اللؤلؤ في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، مما ادى الى نزوح اعداد كبيرة من السكان الى البلاد المجاورة والتي اكتشف فيها البترول في فترة سابقة لاكتشافه في دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد بلغ ادنى حد وصله سكان الامارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حوالي ١٠٠ الف نسمة (١) .

ويبلغ سكان مدينة ابو ظبي العاصمة ٢٤٠ الف نسمة وتعتبر اهم مدن الدولة اذ ان فيها مقر الحكومة الاتحادية بالإضافة الى مقر الحكومة المحلية لامارة ابو ظبي ، ويوجد بمدينة ابو ظبي ميناء بحري يعتبر الثاني في الدولة بعد ميناء دبي ، وبها أيضا ميناء جوي دولي . ثم تأتي بعد مدينة ابو ظبي من حيث الاهمية مدينة دبي وهي اهم ميناء تجاري ليس في الامارات العربية المتحدة فحسب وانها في منطقة الخليج العربي كله . ويوجد أيضا في مدينة دبي ميناء جوي دولي . وبعد مدينة دبي هناك مدينة الشارقة والتي يوجد بها أيضا ميناءان دوليان بحري وجوي . ومن اهم المدن أيضا مدينة العين وهي عاصمة المنطقة الشرقية ومصيف لامارة ابو ظبي ، وهناك أيضا مدن رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين ، وجزيرة داس المركز الصناعي الاول في دولة الامارات العربية المتحدة ويسكنها حوالي ٧ آلاف نسمة كلهم من العمال والفنيين .

(١) هذه الإحصاءات تقديرية حصل عليها المؤلف من مصادره الخاصة .

وتتركز الكثافة السكانية في دولة الامارات على شواطئ المدن الرئيسية وفي الواحات حيث الارض الزراعية وفي المناطق القريبة من حقول البترول وفي القرى المنتشرة في الجبال في الامارات الشرقية حيث نجد ان ٩٠٪ من مساحة الامارات تكاد تكون خالية من السكان وهي اما صحاري او مناطق جبلية او مناطق سبخة ملحية .

وسكان الامارات العربية المتحدة عبارة عن مجموعة من القبائل اهما تجمع قبائل بني ياس وقبيلة القواسم والمناسير والعوامر والظواهر والشروق والنعيم وآل علي والشحوح وغيرهم .

ولكل من هذه القبائل تاريخها العريق ودورها في تاريخ المنطقة فتتحالف قبائل بني ياس (١) كان موطنها الاصلي واحة ليوا وبني ياس عبارة عن مجموعة من القبائل هي آل بو فلاح وآل بو فلاح وآل بو مهي والسودان والهوامل والمرر والمخربة والقبيلات والرميثات والمزاريع والرواشد . وتسكن قبائل بني ياس واحات في ليوا تسمى المحاضر حيث الارض الزراعية والمياه العذبة والمراعي المنتشرة في منطقة البطين جنوبي ليوا والتي فيها يرعون ابلهم ومائيتهم وفي فصل الصيف تنتقل قبائل بني ياس الى الشواطئ حيث تقطن جزيرة صير بني ياس والياسات وغاعة حيث يعملون في هذا الموسم على صيد اللؤلؤ والاسماك .

وفي سنة ١٧٦٩ اكتشف احد افراد قبائل بني ياس عن طريق الصنفة جزيرة ابو ظبي حيث وجد الماء العذب نسبيا ونظرا لما تتمتع به جزيرة ابو ظبي من موقع حصين لجأت اليها قبائل بني ياس لكي تحتمي فيها من غارات القبائل الاخرى ، حيث وجدت انه من السهل عليها الدفاع عن هذه الجزيرة ثم انتقلت قبائل بني ياس الى دبي حيث استقرت فيها .

(١) انظر نفس المرجع صفحة ٨ .

وقبيلة القواسم من القبائل الهامة في دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان لهذه القبيلة تاريخ بارز في المنطقة وتسكن هذه القبيلة كلا من الشارقة ورأس الخيمة وقد اقامت قبيلة القواسم منذ القدم علاقات جوار طيبة مع قبائل بني ياس وتعاونت معها في صد الغزاة من البرتغاليين الذين حاولوا استعمار المنطقة . وهناك ايضا قبيلة المناصير وهي حليف رئيسي لقبائل بني ياس وتسكن معهم في منطقة لبوا وقبيلة الظواهر تسكن في منطقة العين وهي الاخرى حليف قديم لقبائل بني ياس .

وتسكن قبائل الشروق في الفجيرة ، وقبيلة النعيم في عجمان ، وآل علي في أم القيوين ، والشحوح في رأس الخيمة .

ويتوزع سكان الامارات بين الحضر والبدو وسكان الواحات فسي الوقت الحاضر هم سكان المدن الرئيسية . وهم يشكلون الغالبية العظمى من السكان في حين نجد أن البدو وهم سكان رحل ينتقلون سعيًا وراء الكلا ويعملون على رعي الابل والماشية . وقد بدأ عدد البدو في الانخفاض اذ اتجه معظمهم الى المدن حيث الدخل الاوفر والحياة الاجتماعية الا ان الدولة تنهت لهذه الظاهرة فعملت على توطين البدو الرحل مواطنهم الاصلية فأقامت لهم المدن والقرى النموذجية وشجعتهم على الزراعة والرعي .

اما سكان الواحات فيقومون بامتهان الزراعة ورعي الابقار والماشية وهم اكثر استقرارا من البدو ويوجدون في الواحات الخصبة مثل واحة العين ورأس الخيمة والذيد .

ويدين سكان الامارات العربية المتحدة بالدين الاسلامي الحنيف وينتشر المذهب المالكي في امارتي ابو ظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في امارتي الشارقة ورأس الخيمة .

والسكان العاملون في الامارات العربية المتحدة في الغالب هم الذكور في حين نجد انه بعد انتشار التعليم بدأت المرأة تأخذ مكانها كمعضو عامل في المجتمع بصورة اكبر من ذي قبل .

المبحث الثالث

النشاط الاقتصادي

تتصف اقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، في مرحلة ما قبل البترول بكونها اقتصاديات فقيرة بسيطة وبدائية .

وقد كانت اقتصاديات الامارات العربية في مرحلة ما قبل البترول تعتمد اعتمادا شبه كلي على صناعة اللؤلؤ ، فاذا كان عصرنا هو عصر البترول فان المرحلة السابقة عليه كانت عصر اللؤلؤ . وبالإضافة الى اللؤلؤ فقد كانت هناك بعض الانشطة الاخرى مثل صيد السمك والرعي والزراعة والحرف والخدمات الاخرى .

وقد كان الفن الانتاجي في تلك الفترة بدائيا بسيطا ، وكان النشاط الاقتصادي في اغلب غروعه ذا طبيعة موسمية ، مما ادى الى انتشار البطالة الموسمية .

وستعرض هنا بالبحث الى فروع الانتاج المختلفة وهي :-

- ١ - صناعة اللؤلؤ .
- ٢ - صيد السمك .
- ٣ - الرعي والثروة الحيوانية .
- ٤ - الزراعة .
- ٥ - الخدمات والحرف .
- ٦ - التجارة .

١- صناعة اللؤلؤ

كانت صناعة اللؤلؤ تشكل في الإمارات العربية ، في مرحلة ما قبل البترول الركيزة الأولى للاقتصاد القومي والمصدر الأول للدخل القومي . من الصعب تحديد بداية لصناعة اللؤلؤ في الإمارات العربية فهي قديمة قدم هذه الإمارات ومع ذلك يمكن القول ان هذه الصناعة قد بدأت تأخذ أهميتها مع بداية القرن الثامن عشر . وقد كانت قبائل بني ياس تمتن صناعة اللؤلؤ عندما كانت في موطنها الأصلي في ليوا وقبل ان تستقر في الشواطئ في جزيرة أبو ظبي ومدينة دبي . ويعد أن استقرت قبائل بني ياس في جزيرة أبو ظبي في سنة ١٧٦٩ (١) اتجهت بصورة أكبر الى البحر بحثاً عن اللؤلؤ .

وقد لعبت إمارتا أبو ظبي ودبي الدور الأول في صناعة اللؤلؤ في مرحلة ما قبل البترول في حين ان الإمارات الأخرى كان لها دور ثانوي في هذه الصناعة .

وستنقسم دراستنا لصناعة اللؤلؤ الى أربعة أقسام :-
أولاً : صيد اللؤلؤ .

ثانياً : اقتصاديات اللؤلؤ .

ثالثاً : تجارة اللؤلؤ . وسنؤجل دراستها الى المبحث الرابع من هذا الفصل لحين دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية .

رابعاً : تدهور صناعة اللؤلؤ .

(١) انظر اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً ، تأليف مامع سعيد العتيبة ص ١٢ .

اولا : صيد اللؤلؤ (الغوص) :-

وسنبحث هنا كافة الامور المتعلقة بصيد اللؤلؤ ابتداء من التحضير للصيد الى عمل صيادي اللؤلؤ وادوات الصيد واسطول الصيد وموانئ الصيد .

١ - التحضير لصيد اللؤلؤ :

قبل الذهاب الى عرض البحر لصيد اللؤلؤ تأتي فترة التحضير والاستعداد وهذه العملية تبدأ قبل موسم صيد اللؤلؤ بشهرين تقريبا .
اذ يبدأ التحضير لصيد اللؤلؤ باعداد سفن الصيد وذلك بطلانها وجرها الى البحر وتجهيز هذه السفن بخزانات المياه (الفناطيس) ، وتوفير كافة معدات صيد اللؤلؤ وجعلها جاهزة على ظهر السفينة ، كما يقوم ربان السفينة بالاتصال ببهارته وتجميعهم في مكان وزمان محددين .

ويقوم صيادو اللؤلؤ بعد ذلك بالاتصال بالمول للاقتراض منه ما يشترطون به الاطعمة والملابس وكافة الحاجيات الاخرى لهم ولعائلاتهم ولتجهيز سفنهم من زاد وعتاد طويلة فترة الصيد (الغوص) .
وقبل موعد الابحار بيومين او ثلاثة تزود السفن بالماء والغذاء الذي يكفي طيلة المدة التي تقضيها السفن في عرض البحر .
وتعتبر مرحلة الاستعداد والتحضير من الامور الهامة بالنسبة لصيد اللؤلؤ اذ بقدر ما يتم من نجاح في هذه المرحلة تكون وفرة حصيلة الصيد .

٢ - عملية صيد اللؤلؤ : - (١)

بعد ان تصل سفينة الصيد الى المكان الذي يوجد فيه المحار :

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا . للمؤلف ص ١٦ .

ويسمى المغاص أو (الهير) ، تلقي بمراسيها ويستعد البحارة كل حسب عمله لعملية جمع محار اللؤلؤ (عملية الغوص) .
ففي الصباح الباكر وبالتحديد قبل طلوع الشمس بحوالي ساعة ينزل الغواصون الى البحر وتبدأ عملية الغوص او جمع محار اللؤلؤ وتستمر ثلاث ساعات متواصلة وتسمى هذه الفترة بالفترة الصباحية .

وبعد ان تنتهي الفترة الصباحية تنتقل السفينة الى مكان آخر يوجد فيه المحار اكثر ، وتبدأ عملية الغوص للفترة الثانية . وتستمر حوالي ساعتين ، وتسمى بفترة الضحى .

وفي الساعة الواحدة ظهرا تبدأ الفترة الثالثة والاخيرة وتستمر حتى ساعة الغروب وهذه الفترة اطول الفترات اليومية واهمها ، اذ يتم خلالها جمع اكبر كمية من المحار . وبعد ذلك ينتهي العمل اليومي بالنسبة للغوص وتبدأ عملية فتح المحار لاستخراج اللؤلؤ منها وتستغرق هذه العملية حوالي ساعة واحدة . وعملية جمع اللؤلؤ نفسها تقسم الى فترات يبلغ طول الفترة خمسة ايام وتسمى كل فترة من هذه الفترات (القرعة) . ويتم جمع محصول كل فترة من اللؤلؤ على حدة ويحتفظ به منفردا عن محاصيل الفترات الاخرى ويسمى محصول القرعة .

٣ - صيادو اللؤلؤ : -

وهم اولئك البحارة الذين يحIRON بسفنهم الى عرض البحر بحثا عن اللؤلؤ ويمكن تصنيفهم من حيث الوظائف التي يقومون بها على ظهر السفينة الى خمسة اصناف ، وهذه الاصناف هي : -
أ - الربان (النوخذا) وهو قائد السفينة والرجل الاول الذي ياتمر كافة البحارة على اختلاف رتبهم بأمرته وقد يكون الربان نفسه

مالك السفينة ، وقد يكون مستأجرا لها ، وقد يكون عاملا عليها
لحساب الغير .

ب - الغواص (١) وهو العنصر الاعم والاكثر فعالية بالنسبة
لصيد اللؤلؤ . وهو الذي يقع عليه عبء الغوص الى قاع البحر
لجمع محار اللؤلؤ ومهنة الغواص كما ذكرنا تشكل حجر الزاوية في
صناعة اللؤلؤ بكاملها وفي سبيل ادائه لمهنته هذه فانه يتعرض الى الكثير
من المخاطر التي قد تؤدي بحياته اما غرقا واما لمهاجمة الاسماك
والحيوانات البحرية الخطيرة له .

ويغوص الى اعماق متفاوتة قد تصل الى عمق مائة قدم او اكثر دون
ان يستخدم اي جهاز لتزويده بالاكسجين وهو في سبيل ذلك يعتمد
على سرعته في الوصول الى قاع البحر وعلى سرعته في جمع اكبر
تقدر ممكن من المحار في ثوان معدودات قبل ان يضطر الى العودة
الى سطح البحر لبضع دقائق يعاود الكرة بعدها ثانية وثالثة
وهكذا .

ج - السيب (وجمعها سيوب) ومهمته الاساسية هي توجيه
ومراقبة الغواص وجذبه من قاع البحر عندما ينتهي من عملية جمع المحار
وذلك عن طريق حبل يمسك الغواص وهو في قاع البحر باحدى طرفيه
ويمسك السيب بالطرف الثاني من فوق ظهر السفينة .

د - المقدم (٢) وهو اقرب البحارة الى الريان ويعتمد عليه
الريان في تطبيق الاوامر وحفظ النظام .

(١) ويسمى بلغة الغوص « الفيص » .

(٢) ويسمى بلغة الغوص « المجنمي » .

هـ - الطباخ وهو الذي يقوم بمهمة الطبخ واعداد الطعام وتوزيعه واعداد القهوة والشاي . ويوجد في بعض السفن معاون للطباخ .
و - الوليد (او التباب) وهو صبي صغير يساعد البحارة في عملية فتح المحار ويقوم بمناولتهم الماء والطعام .
ز - اليلاس وجمعهم (يلاليس) ويوجد اليلاليس على ظهر السفينة الكبيرة فقط وعملهم هو فتح المحار طول النهار وحصته تساوي حصّة السيب . ويتراوح عددهم حسب كبر السفينة وهم بين واحد وستة .

ح - المطوع : ويوجد في السفن الكبيرة ومهمته هي الصلاة بمن على ظهر السفينة ومعالجة بعض البحارة الذين يصابون بصرع نتيجة للنزول الى اعماق كبيرة من البحر عن طريق القراءة .

وتنبه الى ان العنصر النسائي قد ساهم في عملية الغوص ذاتها ولكن على نطاق محدود وخاصة بالنسبة لسكان الجزر القريبة من المياه الضحلة (المباتي) حيث كانت النساء تعمل بمعزل عن الرجال .

٤ - أدوات صيد اللؤلؤ :-

يستخدم صيادو اللؤلؤ في عملية الصيد عدة اجهزة ومعدات بدائية وهي :-

١ - الحصة : في البداية كانت حصة ثم تطورت الى رصاص وهي عبارة عن كتلة من الرصاص تزن حوالي عشرة ارباط ومهمتها الاساسية مساعدة الغواص في النزول الى قاع البحر بسرعة .

ب - اليدا : وهو عبارة عن حبل متين يربط في طرفه الدين (كيس من الشبك) اذ ينزل بهذا الطرف الغواص الى قاع البحر ويبقى الطرف الاخر على ظهر السفينة عند السيب . وعندما ينتهي الغواص

من جمع المحار يهز الحبل بيده (اليدا) طالبا من السيب الذي يقف على ظهر السفينة جذبه هو والمحار الذي جمعه .

ج — الدين : وهو كيس مصنوع من الشبك يضعه الغواص في رقبته عندما يصل الى قاع البحر ليضع فيه ما يستطيع جمعه من محار والدين هذا مربوط بطرف حبل (اليدا) وهذا الحبل طرفه مربوط بأعلى السفينة .

د — الفطام : وهذا الجهاز يثبت الغواص على انفسه عندما ينزل الى قاع البحر ليمنع تسرب مياه البحر الى انفسه . ويصنع الفطام من نوع خاص من الحيوانات او من غضاريف ظهر السلحفاة وهو الاغلب .

هـ — الخبط : وهذا يستعمله الغواص لحماية اصابعه وهو يقوم بجمع المحار من قاع البحر ويصنع الخبط من جلد البقر المتين .
و — اللبس : وهو لباس يستخدمه الغواص لوقاية جسمه من نوع خاص من رخويات البحر السامة تسمى (الدول) وهذا اللباس يصنع من القماش .

ز — الزين : وهو حبل مربوط أحد أطرافه بالحصاة والطرف الآخر مثبت على ظهر السفينة بجانب السيب وعندما يصل الغواص الى قاع البحر بمساعدة الحصاة يترك الحصاة في قاع البحر مؤثرا للسبب لجرها الى ظهر السفينة عن طريق الزين بعد أن تكون قد أدت مهمتها .

ح — الطرطور : وهو مصنوع من القماش يضعه الغواص على راسه عندما ينزل الى البحر لحماية شعره .

ط — الشمشول : وهو عبارة عن لباس قصير يشبه مايوه البحر .
ي — المفلقة : وهي مصنوعة من الحديد تستعمل في فتح المحار
وهي تشبه السكينة المعوجة الرأس .

٥ — مواسم صيد اللؤلؤ : —

لصيد اللؤلؤ أربعة مواسم متتابعة يبدأ أولها في شهر ابريل
(نيسان) وينتهي آخرها في شهر سبتمبر (ايلول) وهذه المواسم تتفاوت
من حيث طول الفترة ومن حيث الاهمية . وهي تعتمد اعتقادا كبيرا على
الاحوال الجوية من ناحية وعلى اقبال صيادي اللؤلؤ من ناحية أخرى
ذلك لان الاقبال على صيد اللؤلؤ يتفاوت من سنة لآخرى ، وهذه
المواسم هي : —

١ — الفترة الاولى (المينا) وتستغرق حوالي شهر وهي في العادة
فترة مبكرة جدا ولا يذهب الى الغوص في هذه الفترة الا عدد قليل من
صيادي اللؤلؤ .

ب — الفترة الثانية وتسمى (بالصيفية) او الغوص الصغير وهذه
الفترة تستغرق ايضا حوالي الشهر وتتميز عن الفترة الاولى (المينا)
بان غالبية صيادي اللؤلؤ يذهبون الى الغوص في هذه الفترة .

ج — الفترة الثالثة تسمى (الغوص الكبير) وتمتد هذه الفترة
طيلة ثلاثة اشهر تبدأ من أوائل شهر يونيه (حزيران) وتنتهي
في آخر شهر أغسطس (آب) (١) وهذه الفترة هي الفترة الأكثر اهمية ،
اذ انه عند بدء هذه الفترة في أوائل يونيه تتجه جميع سفن صيد اللؤلؤ

(١) تمتد هذه الفترة في قطر والبحرين الى أربعة اشهر .

بخلاف الفترات الأخرى إلى عرض البحر بحثا عن المحار وتأتي أهمية هذا الموسم من كونه في فصل الصيف إذ المناخ معتدل والبحر هادئ فلا توجد عواصف تعوق أسطول الغوص أو عملية جمع المحار كما أن ماء البحر يكون مناسباً لنزول الغواصين إلى القاع وذلك نظراً لصفاء لونه ولعدم وجود التيارات .

وتبين لنا أن هذه الفترة (الغوص الكبير) هي الموسم الرئيسي لصيد اللؤلؤ أما الفترات الأخرى فهي ثانوية بالنسبة إليه .

د - الفترة الرابعة وتسمى (الردة) ومدتها عشرون يوماً وتأتي هذه الفترة في مؤخرة موسم جمع اللؤلؤ وهي غير ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجمع اللؤلؤ وذلك لأن أحوال الجو تبدأ في التقلب والبحر في الهيجان بالإضافة إلى أن عدد الذين يذهبون لصيد اللؤلؤ في هذه الفترة يكونون في الغالب قلة .

٦ - أسطول صيد اللؤلؤ :-

تحتل سفينة الغوص (صيد اللؤلؤ) مكانة بارزة بالنسبة لصناعة اللؤلؤ بصفة عامة وتحتل مكانة هامة بالنسبة لعملية جمع اللؤلؤ بصفة خاصة ، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في حياة الصيادين الذين يقضون عليها سنوياً عدة شهور وقد تصل إلى سنة . وهي مهمة لصائدي اللؤلؤ ولتجاره على حد سواء . فهي لصائد اللؤلؤ وسيلة الانتقال كما أنه يقضي على ظهرها في عرض البحر أياماً عديدة من السنة بل شهوراً قد تصل إلى ستة أشهر .

وتبحر السفن عادة منفردة أو متجمعة حسب ظروف الصيد . وهذه السفن تختلف من ناحية الحجم والسرعة وعدد العاملين على ظهرها . فمنها الكبير والمتوسط والصغير ويتراوح عدد العاملين

على ظهر سفن الغوص حسب حجمها ما بين خمسة بحارة وستين بحارا ، ولذا يصل العدد على ظهر بعض السفن الكبيرة الى ١٢٠ بحارا . وهي في الغالب سفن شرعية تعتمد على الرياح في حركتها .

ويقدر اسطول (١) القوص التابع للإمارات العربية بحوالي ألف وخمسمائة سفينة في حين يقدر اسطول تجار اللؤلؤ بحوالي ستين سفينة .

ونعرض في الجدول التالي توزيع سفن تجار اللؤلؤ بين الإمارات المختلفة :

الإمارة	سفن صيد اللؤلؤ	سفن تجار اللؤلؤ	المجموع
أبو ظبي	٥٢٠	٣٠	٥٥٠
دبي	٥٠٠	١٠	٥١٠
الإمارات الأخرى	٤٨٠	٢٠	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠	٦٠	١٥٦٠

وبالإضافة الى سفن الغوص يوجد « المزار » وهو عبارة عن سفينة تشكل صهريجاً لنقل الماء العذب الى حقول القوص « الهيارات » لبيعها لسفن الغوص .

(١) المصدر : بحث ميداني قام به المؤلف ، وهذه الأرقام تقريبية وذلك لعدم وجود احصائيات لعدد سفن الصيد وتجارة اللؤلؤ .

أنواع سفن الفوص :

يمكن تقسيم سفن الفوص ، من حيث ملكيتها الى أربعة أقسام وهي :-

١ - السفن الحلالية : وهذه السفن ملك لتاجر اللؤلؤ وهو نفسه الذي يقوم بتهيئة الأشخاص الذين يعملون على ظهرها فيقدم لكل منهم القروض العينية والمادية اللازمة لهم ولاسرهم وغالباً ما يكون بحارة هذا النوع هم من رجال تاجر اللؤلؤ مالك السفينة .

وبعد أن تنتهي عملية صيد اللؤلؤ يؤتى بما تم جمعه من اللؤلؤ بكامله الى مالك السفينة فيقدر ثمنه ويستقطع منه مالك السفينة حصة السفينة المتفق عليها من قروض ثم يدفع لهم ما قد يبقى بعد ذلك .

٢ - السفن الخرية : وهذا النوع من السفن ليس ملكاً لتاجر اللؤلؤ كما هو الحال في النوع الاول وانما تعود ملكيتها الى شخص آخر يتولى في الغالب بنفسه مهمة الريان فاذا عجز عن ذلك لاي سبب من الاسباب كلف من يقوم مقامه .

وقد يطلب مالك السفينة هذا من تاجر اللؤلؤ القروض العينية والمادية على أن يتولى بنفسه توزيع هذه القروض على البحارة تبعاً لعمل كل منهم . وفي هذه الحالة يكون مالك السفينة مسؤولاً أمام التاجر عن تسديد القروض التي سبق أن اقترضها منه . ويأتي مالك السفينة الذي هو في الغالب ربانها بما جمعه من لؤلؤ الى التاجر فيقوم الأخير بشرائه بسعر منخفض نسبياً يقطع منه قيمة ما قدمه من قروض مادية وعينية وفوائد هذه القروض ويدفع بالباقي الى مالك السفينة .

٣ - السفن المستأجرة : وفي هذه الحالة يقوم مالك السفينة بتأجير سفينته الى الراغبين في استئجارها في موسم الفوص ويتم ذلك عادة

إذا كان مالك السفينة عاجزا صحيا أو ماديا أو لديه أي عمل يحول دون قيامه بقيادة سفينته بنفسه .

٤ — السفن الخلوية : وهذا النوع من السفن يكون مالكاها هو الريان ويقوم بالاقتراض من تاجر اللؤلؤ لحسابه دون اعطاء أي ضمان بأنه سيأتي باللؤلؤ الى التاجر كما هو الحال بالنسبة للنوع الثاني من السفن (الخرية) . وفي هذه الحالة يكون صاحب السفينة حرا في بيع اللؤلؤ الذي جمعه لأي شخص يريده .

موانئ اللؤلؤ :

يوجد في الامارات العربية موانئ لصيد اللؤلؤ يقصدها كل صائدي اللؤلؤ وتجاره بين فترة وأخرى في اثناء موسم الغوص للتزود بهاء الشرب والطعام والراحة والاستجمام أو لبيع وشراء اللؤلؤ ويقع معظم هذه الموانئ في امارة ابو ظبي .

ويمكن تقسيم موانئ اللؤلؤ الى نوعين :

١ — موانئ يقصدها صيادو اللؤلؤ وتجاره للتزود بالطعام والشراب ول يأخذوا قسطا من الراحة ولبيع وشراء اللؤلؤ وتعتبر هذه الموانئ اهم من الموانئ الاخرى وهي :

١ — جزيرة دلم : وهذه الجزيرة اكتسبت اهميتها كميناء لتجارة اللؤلؤ لموقعها المتوسط من مفاصات اللؤلؤ كما ان السفن التي تقصدها تكون في مأمن من الرياح والعواصف . وهي جزيرة مأهولة بالسكان طيلة فصول السنة الاربعة ولكن عدد سكانها يرتفع في موسم الغوص فقد يصل الى حوالي عشرة اضعاف السكان في فصل الشتاء . ويعقد في جزيرة دلم سوق لتجارة اللؤلؤ في موسم الغوص فيقصدها تجار اللؤلؤ

من كل حذب وصوب من الخليج العربي ومن الدول القريبة الاخرى . كما ان حركة البضائع والتجارة بهختلف انواعها تنشط في الجزيرة في موسم صيد اللؤلؤ ، وتكاد تكون جزيرة دلماهي الميناء الاول في الخليج لصيد اللؤلؤ وتجارته وتعتبر العاصمة الصينية لابو ظبي .

ب — جزيرة ابو ظبي : وتحتل جزيرة ابو ظبي المكانة الثانية بعد جزيرة دلماهي لكونها ميناء اللؤلؤ حيث يقصدها العديد من تجار اللؤلؤ في موسم الغوص ويقومون فيها طيلة الموسم للتجارة باللؤلؤ .

ج — جزيرة غاغة : وتأتي في الاهمية بعد كل من جزيرة دلماهي وابو ظبي كميناء لتجارة اللؤلؤ .

د — صير ابو نعيم : وهي من الموانئ المهمة لصيد اللؤلؤ . وذلك لموقعها الوسط ولعمق المياه المحيطة بها .

٢ — موانئ يقصدها صائدو اللؤلؤ للاحتساء بها من الرياح والعواصف فقط وهذه الموانئ اقل بكثير من حيث الاهمية عن الموانئ السابقة وهي في الغالب جزر غير مأهولة بالسكان واهمها :

- جزيرة ديينه .
- جزيرة غشا .
- جزيرة الصير .
- جزيرة حالة مبرز .
- جزيرة زركوه .
- جزيرة ارزنه .
- جزيرة داس .
- جزيرة المكاسب .
- جزيرة القفاي .
- جزيرة ام العنبر .
- جزيرة الياسات .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ (١) :

كانت صناعة اللؤلؤ ما قبل الحرب العالمية الثانية تشكل العمود الفقري للاقتصاد القومي للإمارات العربية فقد كان يعمل بها بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة حوالي ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة كما كانت تسهم بحوالي ٨٠ ٪ من مجموع الدخل القومي في حين كانت الصناعات الأخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك ، تسهم بنسبة ٢٠ ٪ منه .

واقتصاد اللؤلؤ اقتصاد حر يلعب فيه النشاط الخاص الدور الرئيسي بينما لم يعتمد الدور الحكومي جباية الضرائب والحفاظ على الأمن ، والفصل في المنازعات مما يدخل في وظائف الحاكم . وأما عن الفوضى (الهياكل) ملك مشاع للجميع فلا يحق لأي فرد أو هيئة أو قبيلة أن تستأثر بأي من هذه المفاصل دون غيرها .

ويمكن أن نقسم اقتصاديات اللؤلؤ من حيث ارتباطها بالنشاط الخاص وبالنشاط العام (الحكومة) إلى قسمين هما :

١ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للقطاع الخاص :

رابنا أن النشاط الخاص يلعب الدور الأكبر والأهم في اقتصاديات اللؤلؤ . ذلك أن الأفراد من تجار اللؤلؤ وصياديه هم الذين يقومون بعملية صيد اللؤلؤ وتمويله وتسويقه . أن أسعار اللؤلؤ كانت دائما عرضة لتقلبات كبيرة مما يعرض الاقتصاد القومي لعدم الاستقرار وذلك نظرا لحدة التقلبات في عرض اللؤلؤ وطلبه ، بسبب الظروف الطبيعية التي

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٩ الى ٣٤ .

كانت تؤثر في وفرة المحصول وبسبب الظروف الاقتصادية العالمية التي كانت تؤثر في الطلب .

وقد قدر متوسط الدخل السنوي للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بحوالي ١٥٠ روبية أي ما يساوي الآن ٣٠٠٠ درهم ، إذا قدرنا أن قيمة النقود في الوقت الحاضر قد انخفضت حوالي عشرين مرة مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية بمعنى أن ما كانت قيمته من العملة في ذلك الوقت ارتفعت قيمته الآن إلى ٢٠ وحدة .

أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم السنوية تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية ومائة ألف روبية تقريبا (أي ما يساوي الآن ١٠٠٠٠ ر.١ — ٢ مليون درهم) .

٢ — اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للاقتصاد الحكومي :

يأتي دور الحكومة في الدرجة الثانية لاقتصاديات اللؤلؤ ومع ذلك فإن دخل الحكومة الرئيسي يأتي مما تجعبه من ضرائب على صناعة اللؤلؤ وتقسم هذه الضرائب إلى قسمين :

١ — تفرض الحكومة سهم بحار واحد على كل سفينة بغض النظر عن كبر أو صغر حجتها وكيس رز وتومان (٤ روبيات) .

ب — ترسل الحكومة ممثلا عنها في موسم الفوص إلى موانئ اللؤلؤ الرئيسية ويقوم هذا الممثل بجمع ما يمكن جمعه من أموال عينية ومادية وخاصة من تجار اللؤلؤ كل حسب قدرته المادية وتجمع التبرعات المالية في بعض المناسبات (الحرب والزواج) لصالح الحاكم .

وما دما يصدد الحديث عن اقتصاديات اللؤلؤ فلا بد من التطرق إلى أسعار اللؤلؤ وأوزانه وأسواقه .

اسعار اللؤلؤ :

لاسعار اللؤلؤ أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لاقتصاديات اللؤلؤ وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد القومي للإمارات العربية ، حيث أن هذه الاسعار تحدد الى درجة كبيرة وبطريق مباشر ما يعود على المجتمع بهختلف فئاته من دخل خاصة وأن صناعة اللؤلؤ تسهم وكما قلنا بحوالي ٨٠ ٪ من الدخل القومي لهذه الامارات وهنا يلزم أن نحدد العوامل التي تؤثر في تكوين هذه الاسعار وفي مقدمتها عامل الجودة وعاملا العرض والطلب .

اولا : الجودة :

يعتبر عامل الجودة من العوامل المهمة بالنسبة لتحديد اسعار اللؤلؤ وتختلف هذه الجودة تبعا للصف والوزن واللون والشكل والحجم .

١ - اصناف اللؤلؤ : ويمكن تصنيف اللؤلؤ الى الاصناف التالية كما يلي : -

١ - الجيون : ويعتبر هذا النوع احسن انواع اللؤلؤ واجودها وله صفات ومميزات ينفرد بها عن سائر الانواع الاخرى فلوونه ابيض صافي مشرب بقليل من الحمرة ، كما انه كامل الاستدارة خال من العيوب التي قد توجد في الانواع الاخرى من اللؤلؤ مثل بعض النقط السوداء او الكسور او الرضوض التي تخل بقيمته فاذا وجدت بعض هذه العيوب فإن اللؤلؤ يهبط من حيث الصنف ولا يعد من صنف الجيون .

ب - اليكه : وهذا الصنف من اللؤلؤ يأتي في الدرجة الثانية بعد الجيون وهو اقل جودة من سابقه وذلك لوجود بعض العيوب الصغيرة التي تكدر صفاء اللؤلؤ كما أن شكل اللؤلؤ من هذا النوع غير كامل الاستدارة وعليه فان سعره يكون اقل من سعر النوع السابق .

ج - الناعمة : وهي صغيرة في الحجم وتحوي على خليط بسين الجيون واليكه والبدلة والقولوه .

د — القلوة : وهذا الصنف من اللؤلؤ يقسم بدوره الى قسمين قلوة من الدرجة الاولى وهو اقل صفاء من اليكه كما انه توجد به عيوب اكثر من سابقه فضلا عن ان شكله لا يكون دائريا . اما القلوة من الدرجة الثانية فانه اقل جودة من اليكه ومن القلوة من الدرجة الاولى وذلك لوجود بعض العيوب به .

ه — البدة : وهذا الصنف يقسم ايضا الى نوعين بدلة درجة اولى ، وهي اقل جودة من القلوة بنوعيتها . فلونه يميل الى الزرقة كما يوجد في مؤخرة المحارة ويتفاوت من حيث الحجم فمنه الصغير ومنه الكبير وكلما كان حجم اللؤلؤ اصغر ارتفع سعره وكلما كان حجمه اكبر انخفض سعره اما القلوة من الدرجة الثانية فانه اقل جودة من القلوة من الدرجة الاولى كما ان حجم اللؤلؤة اكبر ولونها اكثر زرقة او حمرة .

و — الخشرة : وهذا الصنف يقسم الى درجتين ، خشرة من الدرجة الاولى ، وهو اقل جودة من الانواع السابقة وهو يباع بالفرد كما يباع بالجملة ومع ذلك يوجد بعض الحبات الجيدة نوعا ما . اما الخشرة من الدرجة الثانية فانه يشمل البقية الباقية من انواع اللؤلؤ وهو اقل انواع اللؤلؤ جودة كما ان سعره يكون في الغالب منخفضا نسبيا .

٢ — الوزن : وهذا هو العامل الثاني من حيث الاهمية في تحديد اسعار اللؤلؤ فكلما كان وزن اللؤلؤ اقل كان سعره اعلى وهذا ينطبق على النوعين الاولين والجيون واليكه . اما باقي الانواع الاخرى وهي القلوة بنوعيتها والبدة بنوعيتها والخشرة بنوعيتها فكلما كان حجم اللؤلؤ اصغر كان السعر اعلى . اي انه كلما كان وزنها اقل كان سعرها اعلى والعكس صحيح .

٣ — اللون : وهذا العامل مهم ايضا في تحديد اسعار اللؤلؤ . وللؤلؤ من حيث اللون انواع عدة فمنها الابيض ومنها الازرق الفاتح والاحمر الفاتح والبرنزي والذهبي والكحلي والوردي والاسود والاصفر

والبنّي والاخضر وكلما كان لون اللؤلؤ أبيض مشربا بقليل من الحجرة كان سعره أعلى وهذا ينطبق على الصنف الأول وهو الجيون .

٤ - **الشكل العام** : ويلعب الشكل العام أيضا دورا هاما في تحديد سعر اللؤلؤ لان اللؤلؤ ذو اشكال مختلفة ويمكن تقسيم اللؤلؤ من حيث علاقة شكله بارتفاع سعره كالآتي :-

١ - **اللؤلؤ الكاملة الاستدارة في جميع الجهات** : وهي أغلى انواع اللؤلؤ سعرا .

ب - **اللؤلؤ نصف المستدير والمعدسي الشكل** : وهذا يكون سعره عاليا الا انه اقل من النوع الكامل الاستدارة (بطن) .

ج - **اللؤلؤ الكهربي** : وهو اقل سعرا من الانواع السابقة (النبول) .

د - **اللؤلؤ البيضوي**
ه - **الاشكال الاخرى** .

ه - **الحجم** : وحجم حبات اللؤلؤ أيضا يقرر سعره ويمكن ترتيب احجام اللؤلؤ من حيث ارتفاع اسعارها كما يلي : -

١ - **الدانة** : وهي اكبر انواع اللؤلؤ حجما واعلاها سعرا .
ب - **الحصاه** : (الجبع حصاي) وهي اصغر من الدانة حجما وتكون على انواع متفاوتة من حيث الحجم وتبدأ بـ (حصاه الرأس) .
ج - **البطن** : وهي اصغر بقليل في حجمها من حبة الحمص .
د - **الذيل** : وهذا النوع اصغر في الحجم من الانواع السابقة وهي في حجم حبة (الماش) .

هـ — الناعم : وحبات هذا النوع تشبه في حجمها حبات الرمل الكبيرة .
و — البوكه : وهي اصغر حجما من جميع الانواع كما انها تشبه حبات الرمل الناعمة .
واللؤلؤ ينقسم ايضا الى قسمين : —

١ — اللؤلؤ الذي يوجد منفصلا عن المحار عند فتحه وهذا في الغالب يشمل كافة الانواع التي ذكرناها من حيث الجودة .
٢ — اللؤلؤ الذي يوجد مثبتا في المحارة ويسمى (المخسر) وهذا النوع اقل جودة من النوع الاول ومع ذلك فقد توجد منه انواع لا تقل جودة عن هذا الصنف الاول .

ان هذا النوع المتصل اتصالا مباشرا بصدفه المحارة الام يمكن فصله وتكويره وصقله بواسطة محترفين مهرة .

اوزان اللؤلؤ : —

لللؤلؤ اوزان خاصة يستخدمها تجار اللؤلؤ لمعرفة وزن اللؤلؤ عند شرائه او بيعه وتقسم هذه الاوزان الى الاقسام التالية :
١ — المئقال : وهي الوحدة الاولى في الوزن والمئقال يساوي اربعة وعشرين (قيراط) ويوجد ايضا نصف المئقال وربيع المئقال .
٢ — القيراط (الرتي) : ويساوي ١٦ آته كما انه يوجد نصف قيراط وربيع قيراط ايضا .
٣ — الانة : وهي اصغر وحدة من وحدات اوزان اللؤلؤ .

اسواق اللؤلؤ :

يمر اللؤلؤ قبل ان يصل الى سوقه النهائية بعدة اسواق ، وهو

ينتقل الى السوق الاولى التي تعقد في امكن صيد اللؤلؤ (الهبارات) حيث يأتي تاجر اللؤلؤ وفي هذه الاسواق ينتقل من تاجر الى اخر الى ان يصل الى يد التاجر الكبير .

ثم يتحرك اللؤلؤ الى الاسواق الموجودة في بلدان الخليج العربي مثل سوق البحرين وسوق دبي . ومنها ينتقل الى الاسواق الاجنبية وبالتحديد الى سوق الهند التي كانت اكبر سوق للؤلؤ الطبيعي ومن الهند ينتقل الى الاسواق الاوروبية وباتي بلدان العالم حيث يصل الى مرحلته النهائية من حيث تنقله بين الاسواق (١) .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ (٢) :

رابعا : تدهور صناعة اللؤلؤ :

كانت صناعة اللؤلؤ عبر تاريخها عرضة لتقلبات كبيرة نتيجة لتقلبات العرض والطلب . كما ان اسعار اللؤلؤ ايضا لم تعرف الاستقرار والثبات بل كانت هي الاخرى عرضة للارتفاع والانخفاض . ففي مطلع القرن الحالي كانت صناعة اللؤلؤ في اوج رواجها وخاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى . الا انه في سنة ١٩٢٩ عندما سادت العالم كله ازمة اقتصادية كبرى اطلق عليها فترة الكساد العظيم التي استمرت حتى سنة ١٩٣٣ حيث ادى الكساد العظيم الى تدهور كبير في صناعة اللؤلؤ الا انه بعد ذلك عادت صناعة اللؤلؤ الى الرواج ثانية واستمرت فترة الرواج هذه الى قبيل الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية

-
- (١) ومن الملاحظ في وقتنا الحاضر ان هناك حركة عكسية بالنسبة لسوق اللؤلؤ اذ أدت عقوبات البترول المتزايدة لاقطار الخليج العربي الى زيادة الطلب في هذه الاقطار على اللؤلؤ الطبيعي . وبما ان صيد اللؤلؤ قد توقف الان فان المخزون الذي تم اصطياده في الماضي بدا في الخروج والاتجاه مرة اخرى الى اقطار الخليج العربي .
- (٢) راجع المبحث الرابع من هذا الفصل .

الآخيرة جدت أمور في العالم أدت إلى تراجع صناعة اللؤلؤ كمصدر أول للدخل ومن ثم أخذت في التدهور تاركة مكان الصدارة للصناعة البترولية ويمكن أرجاع أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في صناعة اللؤلؤ إلى أسباب رئيسية وأسباب ثانوية .

١ - الأسباب الرئيسية : -

١ - اكتشاف البترول في المنطقة :

حصلت شركات البترول العالمية الكبرى على امتيازات للتنقيب عن البترول قبل الحرب العالمية الثانية ولكن وقوع الحرب أدى إلى شل أعمال هذه الشركات وبالتالي توقفت مؤقتا لتستأنف عملها بعد الحرب فمجيء شركات البترول إلى أبو ظبي أدى إلى خلق فرص للعمل لآلاف من الأيدي العاملة وبأجور عالية نسبيا . وهذا أدى إلى تحول أيدي عاملة كثيرة من العمل في صناعة اللؤلؤ إلى العمل في صناعة البترول . كما أن الحكومة حصلت على دفعات نقدية سنوية وذلك طبقا لشروط الامتياز مما جعل لدى البلاد قدرة مادية وقوة شرائية جديدة . والعمل في صناعة البترول يعطي العاملين فيه دخلا أكبر وأكثر ضمانا وثباتا من دخل أولئك العاملين في صناعة اللؤلؤ . وقد أدى هذا الأمر إلى أن عزف كثيرون عن العمل في صناعة اللؤلؤ واتجهوا إلى العمل في صناعة البترول .

ب - منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني : -

اكتشف اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية طريقة صناعية لزراعة اللؤلؤ وبالتالي للحصول على لؤلؤ مشابه للؤلؤ الطبيعي ولكنه بسعر منخفض وقد أدت هذه الطريقة الجديدة إلى توفير كميات كافية من اللؤلؤ الصناعي ذي جودة مقبولة دون الحاجة إلى تعرض للمخاطرة التي يتعرض لها صيادوا اللؤلؤ الطبيعي .

ج - القضاء على مهرجات الهند بعد تقسيمها إلى هند وباكستان

في سنة ١٩٤٧ وحصول كل من الهند والباكستان على استقلالهما واتباع سياسة اشتراكية من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الهند . ولقد ادى ظهور اللؤلؤ الصناعي والقضاء على مهرجات الهند الى المساهمة الجدية في انخفاض الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي .

٢ - الاسباب الثانوية : —

١ - كثرة المخاطر التي يتعرض لها صيادو اللؤلؤ : —
ان عملية جمع اللؤلؤ عملية لا تخلو من المخاطر التي يتعرض لها البحارة سواء بسبب الاسماك الخطرة او بسبب نزولهم الى أعماق سحيقة قد تتجاوز مائة قدم . ولسبب وجود بعض التيارات البحرية .

ب - تقلب اسعار اللؤلؤ : —

من المعروف ان اسعار اللؤلؤ لم تعرف الاستقرار والثبات ، بل كانت دائما عرضة للارتفاع والانخفاض وهذا يعطي ضمانات اقل للأفراد مما حدا بهم الى التحول للعمل في المجالات الاخرى مثل صناعة البترول والاعمال الحرة وغيرها .

ج - تقلب دخل الافراد بين حدين كبيرين اعلى واسفل : —

ففي السنة الجيدة يرتفع دخل الفرد في حين نجد ان دخله ينخفض انخفاضاً كبيراً في السنة غير الجيدة . وهذا يعتمد على عرض اللؤلؤ ، اي على مقدار اللؤلؤ الذي تم تحصيله في موسم من المواسم ، كما يعتمد الى درجة كبيرة على الطلب العالمي الذي لم يعرف الاستقرار .

د - القيود التي وضعتها حكومة الهند : —

خاصة بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٨ ففي هذه السنة

قسمت الهند الى بلدين مستقلين هما الهند والباكستان . وقد وضعت الحكومة الهندية بعد حصولها على الاستقلال قيودا مشددة على عملية التصدير والاستيراد وخاصة فيها يتعلق بالحفاظ على رصيدها من العملات الصعبة ومنعها من الخروج ولكن استعمال العملة الهندية كعملة رسمية في ابو ظبي وفي امارات الخليج العربي خفف من حدة عملية هروب العملات الصعبة من الهند الى العالم الخارجي الى حد ما .

هـ - العمل في الدوائر الحكومية والشرطة والجيش :

حيث الدخل اكثر ارتفاعا وثباتا وحيث العمل اقل مشقة واكثر احتراماً في السلم الاجتماعي .

ومع تدهور صناعة اللؤلؤ فاننا نرى أن تهتم الدولة مرة اخرى باحياء هذا القطاع من جديد وبما اتيح لها في الوقت الحاضر من امكانات مادية وعملية كبيرة .

وعليه فاننا نقترح ما يلي :

١ - انشاء جهاز حكومي يهتم بصناعة اللؤلؤ ويدرس امكانية احيائها .

٢ - ميكنة صناعة اللؤلؤ وتحديثها عن طريق استخدام سسفن حديثة ومعدات حديثة للغوص تساعد في النزول الى اعماق البحر لفترات طويلة مع الحد من المخاطر .

٣ - جمع تراث الدولة في هذا المجال عن طريق اقامة مركز للبحوث في مجال صناعة اللؤلؤ .

٤ - التعاون مع اقطار الخليج الاخرى في مجال صناعة اللؤلؤ والدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي لهذا الغرض .

٥ - استثمار الدولة لجزء من فائضها في شراء كمية من اللؤلؤ الموجود في الاسواق الاجنبية وذلك حتى يزداد الطلب عليه مرة اخرى .

٦ - دراسة امكانية اقامة مزارع للؤلؤ الصناعي في المياه الاقليمية للدولة .

٢- صيد السمك

الإمارات العربية المتحدة غنية بثرواتها السمكية وذلك لاتساع مياهها الاقليمية ولطول شواطئها التي تبلغ حوالي ٧٠٠ كيلو متر ، كما أن مياهها في أغلبها ضحلة وتكثر فيها الجزر التي يزيد عددها على مائتي جزيرة . فضلا عن مئات الجزر التي تظهر أثناء الجزر وتختفي أثناء المد . وذلك بالإضافة الى أن مياه الخليج العربي دافئة طيلة فصول السنة ولا توجد بها تيارات مائية وذلك أنه اشبه ما يكون بالبحيرة وهذا كله يساعد على تجمع الاسماك وتكاثرها في مواسم متفاوتة . هذا فضلا عن أن الخليج العربي مفتوح على بحر العرب وعلى المحيط الهندي الذي يعتبر من مصائد الاسماك العالمية .

ولقد كانت مهنة صيد السمك مهمة في الماضي وكانت تأتي بالدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ ، نظرا لما تساهم به من نصيب في الدخل القومي ، الا أن هذه الاهمية أخذت تقل تدريجيا بعد اتجاه كثير من صيادي الاسماك للاشتغال في الاعمال الاخرى ، وخاصة في مجال صناعة البترول ، وفي الوظائف الحكومية وغيرها من المهن التي أخذت تدر دخلا كبيرا ، كما انها تحتاج الى جهد أقل وتعطي دخلا ثابتا ومضمونا وبالرغم من ازدياد الطلب على الاسماك وارتفاع اسعارها فإن عدد العاملين في صيد السمك اخذ في التناقص . ولكن برغم هذا التناقص فإن استخدام بعض المعدات الحديثة للصيد ولو على نطاق ضيق ساعد على ازدياد الكميات المصطادة من السمك .

والسمك مادة غذائية هامة بالنسبة لكافة اوساط الناس في الإمارات العربية المتحدة فهو وجبة يومية بل وتكرر احيانا بأكثر من وجبة في اليوم ومن هذا المنطلق فقد أولت حكومة الإمارات صيد

الاسماك عنايتها فعملت منذ الوهلة الاولى على تشجيع صيادي الاسماك عن طريق مدهم بكافة وسائل المون كالكوارب السريعة ومعدات الصيد بالاضافة الى المون المالي . ولقد كان من اغراض انشاء وزارة الزراعة والثروة السمكية الاهتمام بالثروة السمكية .

وفي السنوات الاربع الماضية اجريت عدة دراسات تناولت الثروة السمكية ووسائل تطوير عملية صيد الاسماك وتصنيعها . وقد قامت بهذه الدراسات شركات عالمية كما أن مكتب التطوير في دبي قد اهتم بدراسة الثروة السمكية في الامارات العربية المتحدة وذلك قبل حصول الدولة على الاستقلال في سنة ١٩٧١ . وقد خصصت حكومة ابو ظبي قبل قيام الاتحاد بمبالغ لا بأس بها في الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) لبناء اسطول لصيد الاسماك ولتدريب الصيادين من المواطنين على الطرق الحديثة لصيد الاسماك .

الدراسات التي تهت للثروة السمكية في الامارات : —

١ — دراسة البعثة الاقتصادية التي اوفدتها وزارة التنمية لـ
وراء البحار البريطانية : —

اوفدت الحكومة البريطانية بناء على طلب حكومة الامارات بعثة اقتصادية تابعة لوزارة التنمية لـ وراء البحار . وقد قامت هذه البعثة بعدة دراسات تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية للامارات حاضرها ومستقبلها ، وكان ذلك في اوائل ١٩٦٧ ومن بين الدراسات التي قامت بها هذه البعثة دراسة صيد الاسماك في الامارات فقسمتها الى قسمين :

١ — العمليات التي تتم في عرض البحر ، وهي عمليات ذات طابع تجاري واسع وتحتاج الى استثمار رؤوس اموال كبيرة لاقامة شركات صيد السمك والجمبري (الروبيان) وتصديره للخارج كذلك الشركات الموجودة في كل من الكويت والبحرين .

ب - عمليات صيد الاسماك الشاطئية وهي عمليات يقوم بها صيادو الاسماك كأفراد او تقوم بها مؤسسة تعاونية محلية .

وقد استعرضت اللجنة في تقريرها مستقبل صناعة الاسماك وتوقعت ان يرتفع الطلب على الاسماك الطازجة وذلك نظرا للزيادة المتوقعة في السكان . ولذلك اوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بتحسين احوال صيادي الاسماك المحليين وادخال التقنية على عمليات التسويق الحديثة الى صناعة الاسماك ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك . وقد اوصت البعثة أيضا بالاستفادة من امكانيات الإمارات المادية لإجراء المزيد من البحوث لمعرفة الامكانيات لاستغلال الثروة السمكية ، ليس فقط في مياه الإمارات العربية الاقليمية بل وفي شواطئ الخليج العربي وعمان والمحيط الهندي حيث تكون كميات الاسماك أكثر وفرة وبهذه المناسبة نرى انه من المفيد جدا انشاء محطة للبحوث البحرية التي سيكون نفعها عاما للإمارات وللبلاد المجاورة أيضا .

كما اوصت البعثة أيضا بإنشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الاسماك . وبالرغم من ان تقرير الهيئة الاقتصادية التي اوفدها وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار قد أشار الى نقاط هامة وجوهرية بالنسبة لصناعة صيد الاسماك الا انه قد اشتغل على بعض النواقص وهذا راجع لقصر المدة التي قضتها هذه اللجنة في المنطقة ، والى انها قد ركزت على مواضيع أخرى غير صناعة صيد الاسماك ، فقد جاء بحثها المتعلق بصيد الاسماك عرضا بين الموضوعات التي بحثتها هذه اللجنة كما انها لم تتطرق الى موضوع تنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها وعلى العموم فان البعثة نفسها قد اعترفت بضحالة بحثها ومع ذلك ما قدمته من ملاحظات بهذا الخصوص لا يخلو من الفائدة .

٢ - التقرير الذي قدمته مؤسسة آرثر دي لتل سنة ١٩٦٩ :
قامت مؤسسة آرثر دي لتل بإجراء دراسة للثروة المائية قسي

امارة ابو ظبي وبصورة خاصة الثروة السمكية وذلك بناء على تكليف من قبل حكومة ابو ظبي وقد تقدمت بتقريرها في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تركزت الدراسات التي قامت بها حول موضوعين رئيسيين وهما :

أ - دراسة كمية ومكان الثروة السمكية .

ب - اجراء مسح لاسواق السمك المحلية والخارجية .

وقد امتدت دراسة ارثر دي لتل لتشمل الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي وذلك لتأثير هذه المناطق على الثروة السمكية في ابو ظبي ، كما أن مشروع استغلال الثروة السمكية لا بد ان يمتد الى المناطق المذكورة .

هذا وقد تعرض تقرير مؤسسة ارثر دي لتل الى مصدرين للثروة السمكية هما :

أ - الجبيري .

ب - السمك بنوعيه (الديميرسل) (Demersal) وهو الذي يعيش في أعماق البحر و (البلاجيك) (Pelagic) وهو يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة .

١ - الجبيري

ذكرت مؤسسة ارثر دي لتل في تقريرها بان كميات الجبيري المتوفرة في مياه ابو ظبي الاقليمية ليست كافية لانشاء مشروع تجاري ، وانه اذا ما أريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجبيري ان ينجح فانه لا بد من مد عمليات الجبيري الى الشواطئ الايرانية والسعودية الا ان عمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدولة المعنية .

وعلى العموم فقد أوصت المؤسسة في تقريرها باجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية قبل الاقدام على مشروع تجاري . اما فيما يتعلق بالتسويق فان جبيري الخليج العربي يتمتع بسمعة ممتازة وخاصة في

الولايات المتحدة التي تعتبر السوق الرئيسية لاستهلاك الجمبري في العالم . وعليه فان اي كمية من الجمبري يمكن أن تصدرها أبو ظبي ستجد سوقا رائجة لها في الولايات المتحدة الامريكية .

ب - السمك :

ذكرت مؤسسة آرثر دي لثل في تقريرها بان المعلومات ما زالت غير كافية فيما يتعلق بالاسماك التي تعيش في مياه الخليج العربي ومع ذلك فان المعلومات المتوفرة تدل على أن كميات الاسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد ، وقد اقترحت المؤسسة امكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و ٣٠ متر واليات تتراوح قوتها ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ حصان .

اما الاسماك التي تعيش في المياه الضحلة ، وبالذات سمك السردين والتونة فانها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث أن هذه المناطق تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . وقد اقترحت المؤسسة لهذه الاسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ - ١٦ مترا وقدرة ألنها ما بين ٦٠ - ٨٠ حصانا وعددا من الملاحين يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ شخصا . وقدرت المؤسسة أن حاجة السوق المحلية تتراوح ما بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ طن من السمك سنويا تقريبا . ان كمية الاستهلاك من الممكن ان تزداد اذا ادخلنا فيها استهلاك الامارات الست الاخرى فيصبح الاستهلاك ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ طن سنويا (١) .

هذا وقد قدمت مؤسسة آرثر دي لثل عدة توصيات اهمها : —
اولا : اجراء المزيد من الدراسات التفصيلية عن عملية صيد الاسماك والاهتمام بتنمية حاجة السوق المحلية .

(١) لقد تجاوز استهلاك الامارات من السمك في سنة ١٩٧٥ أكثر من ثلاثة اضعاف هذا الرقم .

ثانيا : تدريب صائدي الاسماك على وسائل الصيد الحديثة وابتعاد
فرص جديدة للعمل في صيد الاسماك .

ثالثا : اذا ما ارادت ابو ظبي ان تستثمر اموالها في مشروعات
لصيد الاسماك خارج ابو ظبي فقد اوصت المؤسسة بالاهتمام بانشاء
مشروع للجميري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطئ واقامة وحدة
لتصنيع الاسماك . ومشاريع كهذه ترى المؤسسة انه من الممكن قيامها اما
عن طريق الاستثمارات المباشرة او عن طريق التمويل الخارجي .

٢ - الدراسات التي قام بها البنك الدولي للانشاء والتعمير :

قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بإعداد بعثة اقتصادية الى
منطقة الخليج العربي في اواخر سنة ١٩٦٩ ، وقامت هذه البعثة برفع
تقريرها عن اقتصاديات المنطقة في مارس سنة ١٩٧٠ .

وقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير بحث خاص
عن صيد الاسماك في الخليج العربي بصفة عامة وفي الامارات العربية
بصفة خاصة ، ومما جاء في التقرير ان ما يصاد من اسماك في الخليج
العربي سنويا يبلغ ٨٠ الف طن وان ٣٢ الف طن منها يتم اصطياده في
الامارات التسع (١) . وهذا معناه ان مجموع الصيد هذا يعادل ٣ كيلو
غرام للهكتار الواحد وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا ان الهكتار يعطي
ما بين ١٠ و ٤٠ كيلو غرام في مياه اخرى من العالم . وهذا معناه ان ايامنا
في الامارات فرصة لمضاعفة صيد الاسماك الى ثلاث او اربع مرات .

(١) الامارات التسع هي (الامارات العربية المتحدة والمكونة من سبع امارات بالإضافة
الى دولة قطر ودولة البحرين) .

وجاء في تقرير البنك بان هناك انواعا من الاسماك مثل السردين والتونة وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها اذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تمديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة اذا ما استخدمت الاضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة .

وقد اوصى البنك بضرورة الاهتمام باجراء المزيد من الدراسات للاستفادة من الروبيان (الجمبري) الذي توجد منه كميات لا بأس بها . وقد اهتمت بعثة البنك الدولي بتسويق وتصنيع الاسماك فأوصت بالاهتمام بوسائل التبريد عن طريق توفير الثلج لهذا الغرض بسعر منخفض وكذلك اوصت ببناء مستودعات مبردة لحفظ الاسماك حتى لا تتعرض للتلف .

وقسم البنك صيادي الاسماك الى نوعين / النوع الاول : صيادون ناجحون يصطادون السمك وبييعونه طازجا . النوع الثاني : وهم الصيادون الآخرون الذين يصطادون السمك ويجففونه ثم يبييعونه مجففا وهؤلاء في حاجة الى مساعدة واهتمام اكبر .

وقد اوصى البنك بالاهتمام بتحسين اسطول صيد الاسماك وميكنته وتقديم القروض العينية والمالية لصيادي الاسماك وكذلك الاهتمام بتصنيع الاسماك وتعليبها وخاصة ذلك النوع من السمك الذي يستخدم كعلف للحيوانات .

واوصى البنك بانشاء مشاريع مشتركة بين الامارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي المجاور تعمل على صيد الاسماك وتصنيعها وتصديرها للخارج . وقد اوصى البنك ايضا ببناء معهد لدراسة الثروة السمكية وهذا المعهد يمكن ان يستفيد منه باقي البلاد الجاورة .

ونرى أن موضوع الثروة السمكية موضوع هام يجب أن يولى الكثير من الاهتمام هذا بينما نجد أن الحكومة في الوقت الحاضر ما زالت تعتبره موضوعاً ثانوياً . نظراً لانشغالها بموضوعات أخرى ولذلك نرى ضرورة:

- ١ — تطوير الأجهزة المسئولة عن الثروة السمكية بما يضمن المزيد من الفاعلية .
- ٢ — إقامة مركز لارشاد صيادي الأسماك في مختلف أرجاء الدولة .
- ٣ — تقديم معدات الصيد من سفن وأدوات أخرى لزيادة الطاقة الانتاجية من الثروة السمكية وخاصة من بحر العرب والمحيط الهندي .
- ٤ — إنشاء بنك متخصص لاقتراض صيادي الأسماك .
- ٥ — إنشاء معهد للدراسات البحرية والسمكية .
- ٦ — إقامة مشاريع مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي الأخرى .



٣- الزراعة « ١ »

الزراعة من المهن القديمة في الامارات العربية . وخاصة في منطقة العين وفي الذيد ورأس الخيمة والفجيرة وفي واحات ليوا . حيث التربة الصالحة للزراعة . وحيث تتوفر المياه الصالحة للري . وارضى الامارات ذات طابع صحراوي تغطي كثبان الرمال معظمها في حين تمتد الاراضي الملحية (السبخة) بحاذأة الشواطىء وتمتد الى الداخل عشرات الكيلو مترات . كما توجد مناطق جبلية بالقرب من منطقة العين حيث يرتفع اكبرها وهو جبل حفيت الى حوالي ثلاثة الاف قدم عن سطح البحر وكذلك في اماره رأس الخيمة والفجيرة والشارقة . وتبلغ نسبة الارض المزروعة ٥ ٪ فقط من مجموع مساحة الدولة .

وما زالت الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في دولة الامارات وتبذل الحكومة جهودا كبيرة من أجل انعاش الزراعة والتوسع في تشجير الصحراء .

وفيما يلي نعرض بعض جوانب الزراعة في الامارات العربية المتحدة:
اولا : وسائل الري المتبعة في الزراعة : —

توجد عدة وسائل للري تتبع منذ زمن بعيد في الامارات العربية المتحدة مثل الانلاج والامطار والابار وهذه الوسائل هي : —

١ — الري عن طريق الانلاج : —

والانلاج هي عبارة عن مجاري مياه صغيرة حفر لها مجرى من

(١) انظر نفس المرجع ص ٥٦ — ٧٨ .

منابعها وتمتد الى ان تصل الى الارض التي تسقيها . ومنبع الافلاج يكون في منطقة مرتفعة حيث يجرى الماء بفعل انحدار الارض من المنبع الى المصب . والافلاج عمل فني دقيق يشهد له جميع الخبراء الذين زاروا المنطقة ودرسوا هذا النظام . فبالرغم من الامكانات المحدودة التي كانت متوفرة لدى سكان العين القدماء مثلاً فقد تمكنوا من شق الافلاج وابعالها الى الاراضي الزراعية . والفلاج هو مفرد افلاج وهو عبارة عن مجموعة من الابار حفرت في المناطق الجبلية المرتفعة بالقرب من بعضها ووصلت فيها بينها ثم شق لها مجرى تحت الارض ذو مستوى منحدر ليسمح للمياه بالانسياب تجاه المزارع وعندما يصل الفلاج الى الارض التي يسقيها يكون منسوبه قد وصل الى سطح الارض .

وللري عن طريق الافلاج نظام خاص به في توزيع المياه بين المزارع وهذا النظام يقوم على توزيع الري الى فترات زمنية . فلكل مزارع فترة من الزمن يسمح له اثناءها بري مزرعته من مياه الفلاج . ويعاب على هذه الطريقة انها تمكن الاغنياء من المزارعين من الاستفادة من مياه الافلاج بصورة اكبر من اولئك المزارعين الاقل ثراء . فكان الغني يشتري فترات زمنية اطول يروي بها مزارعه في حين لا يكون لدى الاخرين الا الوقت القصير لكي يسقوا مزارعهم . وكانت فترات الري الزمنية هذه تباع وتشتري وترهن . ولكن بعد سنة ١٩٦٦ الغي هذا النظام واصبح الري عن طريق الافلاج يتبع نظام الدوري فكل مزارع ينتظر دوره حتى يسقي ثم يفسح المجال لغيره من المزارعين لكي ياخذوا دورهم .

وتوجد في منطقة العين ثمانية افلاج موزعة بين القرى على النحو التالي : —

المنطقة	عدد الافلاج
مدينة العين	٢
قرية المعترض	١
قرية المويجمي	١
قرية الجيمي	١
قرية القطارة	١
قرية بن فريد	١
قرية الهيلي	١
المجموع	٨

كما توجد بعض الافلاج في منطقة الذيد وفي قرى رأس الخيمة والفجيرة وام القيوين وعجمان .

هذا ويزداد منسوب الافلاج في الموسم الذي تتساقط فيه الامطار لان الامطار تعتبر المصدر الرئيسي لمد الافلاج بالمياه . . ويشح منسوب الافلاج اذا مرت عدة مواسم ولم تسقط اية امطار .

٢ — الري عن طريق الامطار : —

تعتبر الامطار اهم عامل من العوامل التي تؤثر على الزراعة فعند كونها اهم المصادر التي تمد الافلاج بالمياه فهناك كثير من المحاصيل الزراعية التي كانت تعتمد على الامطار مثل القمح . كما ان الامطار مهمة بالنسبة لزيادة احتياطي المياه الجوفية وكذلك بالنسبة للبساتين القائمة

في المنطقة وبالنسبة لنمو الاعشاب في البراري حيث يرعى البدو ابلهم ومائيتهم على هذه الاعشاب .

وتسقط الامطار عادة في فصل الشتاء . . وهي ذات فائدة عظيمة كما ذكرنا بالنسبة لمصادر المياه وبالنسبة للزراعة . كما تسقط بعض الامطار في فصل الصيف في منطقة العين وفي الامارات الشرقية . وهي امطار موسمية تسقط عادة على عابان . وهذه الامطار ليست ذات فائدة تذكر بالنسبة لزيادة مصادر المياه لان الجو يكون حارا ولا تلبث ان تتبخر بمجرد نزولها .

٣ - الري عن طريق الابار : -

وهذه الوسيلة لم تكن في الماضي مهمة كما هي عليه اليوم ففي الماضي كانت المياه تستخرج من الابار عن طريق النواعير التي تديرها الحيوانات كالثيران والحمير . وذلك لعدم وجود مضخات او آلات حديثة في ذلك الوقت . اما اليوم فقد توسعت طريقة الري عن طريق الابار وحفرت الاف الابار واستخدمت المضخات الحديثة لضخ الماء من جوف الارض الى سطحها . فأصبحت الارض التي تسقى بمياه الابار تقدر بحوالي ٦٠ ٪ من الاراضي المزروعة . كما ان عملية البحث عن مصادر جديدة للمياه الجوفية عملت على القيام بحفر ابار على اعماق اكبر قد تصل الى ثلاثة الاف قدم .

ثانيا - المحاصيل الزراعية : -

تزرع في الامارات العربية انواع عدة من الاشجار والنباتات تتناسب والظروف الطبيعية والمناخية ، واهم هذه الاشجار النخلة والليمون واهم النباتات البرسيم بالإضافة الى جميع انواع الخضروات . ولقد كانت النخلة اولى الاشجار التي زرعت منذ القديم في الامارات

العربية وخاصة في منطقة العين بالإضافة الى بعض اشجار الفاكهة مثل الليمون والمانجا والجوافة والرمان التي كانت زراعتها قديمة ايضا . اما المحاصيل فكانت تشمل القمح والشعير والذرة وغيرها .

اما الزراعة الحديثة في الامارات العربية فقد ادخلت في الستينات ثم تطورت بصورة اكبر بعد قيام الاتحاد بين الامارات السبع في سنة ١٩٧١ . وعندما بدأت النهضة العمرانية في الامارات تأخذ مكانها ، كان للزراعة نصيب لا يستهان به من هذه النهضة . فكان لا بد من ايجاد زراعة عصرية تعتمد على الاساليب الحديثة وتفي بحاجة البلاد المتزايدة من المنتجات الزراعية . وفيما يلي عرض شامل لاهم المحاصيل الزراعية في المنطقة .

١ - زراعة الفواكه :

تنتشر في الامارات العربية زراعة النخيل ، وهي ما زالت في مقدمة اشجار الفاكهة التي تزرع في الامارات . وهذا راجع الى ان اشجار النخيل تتحمل الظروف الجوية القاسية ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء ولا الى مجهود كبير من المزارع . وبالرغم من التطور الذي حدث في اساليب الزراعة فما زال المزارع في الامارات متمسكا بزراعة النخيل . ويقدر عدد النخيل في الامارات حاليا بحوالي ثلاثة ملايين نخلة منها اكثر من ٣٥٠ الف نخلة في العين . ويقدر جان جاك بيريبي في كتابه الخليج العربي عدد النخيل في منطقة البريمي سابقا بخمسة ملايين نخلة .

يبين الجدول التالي عدد اشجار النخيل التقريبي وتوزيعها بيسن الامارات المختلفة .



الامارة	مجموع النخيل بالآلاف
ابو ظبي	١٤٠٠
الشارقة	٥٠٠
راس الخيمة	٥٠٠
الفجيرة	٣٠٠
دبي	٢٠٠
ام القيوين	٥٠
عجمان	٥٠
المجموع	٣٠٠٠

وكذلك تزرع ايضا في الامارات العربية انواع عديدة من اشجار الفاكهة . وخاصة تلك التي تتحمل الظروف الطبيعية . وهي العنب والتين والرمان والجوافة والباباي والتشيكو والموز واللبون بمختلف انواعه . وما زال انتاج الامارات من الفواكه قاصرا عن حاجة السوق المحلية لذلك فمن الضروري بذل المزيد من الجهد لتشجيع زراعة الفاكهة حتى تتمكن في المستقبل من سد حاجة السوق المحلية .

وما دمننا بصدد الحديث عن اشجار الفاكهة فانه لا بد من الاهتمام بتربية خلايا النحل لانتاج العسل . هذا فضلا عن ان تربية النحل تساعد على زيادة محصول الفاكهة .

٢ - محاصيل الخضروات :

تبين من التجارب التي اجراها الخبراء الزراعيون انه بالامكان زراعة الخضروات بشتى انواعها في منطقة العين وفي راس الخيمة والفجيرة وفي مواسم تكاد تشمل فصول السنة الاربعة . ومن الخضروات التي ادخلت زراعتها حديثا البطاطس والملوخية والخس والخيار والجزر

زراعة البرسيم

تجود زراعة البرسيم في معظم مناطق الامارات العربية المتحدة وذلك للملائمة الظروف المناخية والتربة لزراعة هذا المحصول مع خبرة المزارعين المحليين التي ورثوها عن اباائهم وأجدادهم . ويشغل البرسيم حوالي ٨٠٪ من الاراضي المزروعة وهو من النباتات التي تعمر طويلا وقد يصل عمره الى عشر سنوات . وهو يقدم غذاء للحيوانات ، ويقدم للابل وحدها حوالي ٧٠٪ من انتاج البرسيم وذلك لان المواطنين يهتمون بتربيتها ويولعون بشرب لبنها .

ان الاقتصاد على تربية الجمال من أجل حليبها لا تحقق الاهداف الاقتصادية المرجوة ولذا ينبغي العناية ايضا بتربية الابقار والماعز من السلالات الجيدة والتي تعطي كميات وفيرة من الحليب في حين تحتاج الى كميات اقل من البرسيم . كما ان تربيتها تحقق اهدافا اخرى في مجالات الزراعة والصناعة .

٣ - نباتات الزينة (ornamental plants) :-

تعتبر نباتات الزينة من بين نباتات الزراعة المركزة intensive agriculture وقد اتضح بعد دراسة ظروف المنطقة الطبيعية امكانية انتاج زهور الحوليات الصيفية في فصل الشتاء في الوقت الذي لا يمكن انتاجها في اي منطقة اخرى ، سواء في منطقة البحر الابيض المتوسط في اوروبا . ونستطيع تصديرها الى الخارج وبالتالي ننمي ملكة حب الجمال وتذوقه عند الاهالي مما يزيد من الانتاجية الاقتصادية والفكرية للفرد . كذلك في الامكان تشغيل عدد من اليد العاملة في صناعة الزهور .

٤ - النباتات الطبية : -

تحصل معظم مصانع الادوية في اوروبا على حاجتها من النباتات الطبية من المزارع الموجودة في المناطق الحارة . وبالإمكان في ظروف منطقة العين ورأس الخيمة المناخية انتاج العديد من النباتات الطبية ذات الاهمية الاقتصادية . وقد نجحت في الموسم الزراعيين الماضيين زراعة نبات الكركديه الذي يستعمل في اغراض طبية كثيرة وصناعية أخرى كالصبغات الطبيعية التي تدخل في صنع احمر الشفاه والحلويات . وتستهلك المملكة المتحدة ودول أخرى في أوروبا وأمريكا كميات كبيرة من هذا النبات .

وقد نجحت كذلك زراعة الشيح والبابونج الذي يدخل في صناعة الكثير من الادوية كما نجحت زراعة الريحان والنعناع القرفلي مما يشر بقيام مزارع متخصصة في انتاج محاصيل النباتات الطبية التي تتطلب جوا حارا . ويحتاج ذلك في الاساس الى الدعاية والتسويق كي يلمس المزارع مدى الاستفادة التي يجنيها من هذا النوع من المزروعات .

٥ - المحاصيل الحقلية : -

بالرغم من نجاح زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والذرة والشعير ومحاصيل الالياف مثل القطن والمحاصيل السكرية كالقصب فانه يوصي بعدم زراعتها حاليا وذلك لاحتياجاتها الكثيرة الى الماء وعدم توفر الخبرة الكافية لزراعتها بالإضافة الى ان استيرادها أرخص بكثير من تكاليفها حيث توجد بلاد متخصصة في انتاج هذه المحاصيل .

ومن بين المحاصيل الحقلية الزيتية التي تجود زراعتها في المنطقة ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء مثل الخروع (العرش) ، ويمكن التوسع في زراعة هذا النبات وعمل معاصر محلية لانتاج زيت الخروع الذي يستعمل في الاغراض الطبية والاغراض الصناعية كما يستعمل المتبقي منه بعد العصر في تغذية الحيوانات .

ويمكن التوسع أيضا في زراعة الفول السوداني وبالإمكان زراعته صيفا وشتاء وبالإضافة لاستعماله كغذاء فإن النواتج الثانوية منعتعمل في تغذية الحيوانات فمتزيد من خصوبة التربة . وتنجح زراعته في الاراضي الرملية السائدة في المنطقة .
ومن مجموعة المحاصيل الحقلية التي ثبت نجاحها تحت ظروف المنطقة نبات الحلبة والمعدس والفول والحمص . وهذه النباتات يتوقع لها مستقبل أفضل .

ثالثا : المشكلات التي تواجه الزراعة في الإمارات : —

توجد بعض المشكلات التي تعاني منها الزراعة في الإمارات العربية المتحدة . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لحل الكثير من هذه المشكلات فما زال العديد منها قائما ويمكن ايجازها فيما يلي : —

١ — قلة المياه العذبة : —

توجد المياه العذبة في الإمارات الشرقية وفي منطقة الذيد والموبر وفي منطقة العين إلا ان كمياتها ليست كافية لسد حاجة الزراعة المتزايدة يوما بعد يوم . وقد دلت عمليات المسح الهيدروليكية التي أجرتها الحكومة على انه يجب الاقتصاد في استعمال المياه الجوفية حيث انها محدودة وتعتمد على مياه الأمطار التي تتساقط في فصل الشتاء ، وكثيرا ما يحدث ان تقل هذه الأمطار وذلك مثل ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية . ولذلك فرضت الحكومة قيودا على حفر الآبار ، والزمّت كل مزارع يريد حفر بئر أن يحصل على اذن بذلك من الجهات المختصة .

وعليه فان مشكلة نقص المياه تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه توسع الزراعة في الإمارات ولذلك يتحتم البحث عن مصادر جديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي .

٢ — قلة اليد العاملة : —

تعاني الزراعة في الإمارات العربية المتحدة من نقص في اليد العاملة الزراعية كما ونوعا . فبعد اكتشاف البترول وانشاء جهاز الدولة الحديث

وانشاء الجيش والشرطة ، هجر الكثيرون العمل في الزراعة واتجهوا الى العمل لدى الحكومة او لدى شركات البترول .

ولكي تعالج هذه المشكلة لا بد من وقف انتقال المزارعين من العمل في الزراعة الى العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى . ولا بد من اذخار الآلات الزراعية كي تعوض النقص في اليد العاملة الزراعية كما ينبغي تدريب المزارعين وارشادهم لرفع كفاءتهم الانتاجية ، وحل هذه المشكلة يجب فتح المدارس الزراعية وتدريب الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الابحاث الزراعية .

٣ - الارشاد الزراعي :

وهذا العامل مهم جدا اذا ما اريد النهوض بالزراعة ، وبالفعل فقد انشأت الحكومة عدة مراكز في مناطق مختلفة من الدولة لارشاد المزارعين الى افضل السبل لاستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة . وهنا تأتي أهمية دور وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة ونشرات دورية .

٤ - المناخ :

فالمعروف أن مناخ الامارات مناخ قاري ، أي أنه حار جاف صيفا وأحيانا قارس البرودة شتاء ، وأن رياحا في فصل الصيف تثير معها الغبار وتؤدي الى ايداء النباتات الصغيرة . لذلك يجب الاهتمام بالوسائل التي تقلل من سوء الاحوال المناخية عن طريق المصدات وتحريج المناطق المحيطة بالأراضي المزروعة .

٥ - مشكلة التسويق :

وعملية التسويق مرحلة مهمة من مراحل الانتاج الزراعي ، وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي لا تستمر طويلا كما ان اسواقها تكون بعيدة . لذلك لا بد من انشاء جهاز مركزي للتسويق يرشد المزارعين الى احسن السبل لتسويق منتجاتهم لسد حاجة السوق المحلية ، ثم تسويق الفائض من الانتاج في الاسواق الخارجية وكذلك لحماية اسعار المنتجات الزراعية

من التدهور والانخفاض . ومع ذلك تم انشاء بعض مراكز التسويق الحكومية مما سهل كثيرا على المزارعين تسويق منتجاتهم وضمن لهم حدا ادنى من السعر لكل محصول .

٦ - التعاون الزراعي : -

وهذا العامل من اهم العوامل التي يجب الاهتمام بها ، خاصة بالنسبة للبلاد الاخذة في النمو فالمزارع منفردا لا يستطيع ان يوفر الاحتياجات اللازمة لتطوير زراعته . ولهذا فلا بد من تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للانتاج او للتسويق او لتسليف المزارعين او لحفظ وخزن المنتجات الزراعية .

٧ - مشكلة حفظ المنتجات الزراعية ونقلها : -

وهنا لا بد من انشاء مخازن بكيفة لحفظ المنتجات الزراعية الفائضة في موسمها عن حاجة السوق لتسويقها في غير موسمها مما يحافظ على اسعار المنتجات الزراعية ، وبالتالي يحافظ على ارتفاع دخل المزارع ، كذلك يجب الاهتمام بوسائل نقل المنتجات الزراعية من الحقول الى الاسواق والتأكد من عدم تعرضها للتلف وهي في الطريق بين الحقل والسوق .

٨ - مقاومة الحشرات والامراض الزراعية : -

وهذه مشكلة يواجهها المزارع ليس في الامارات العربية المتحدة فقط وانما في جميع بلاد العالم . نذلك يجب الاهتمام بالحجر الزراعي حتى لا تنسرب البذور والشتلات المصابة بالامراض الى المنطقة ، وهو ما يتطلب انشاء مراكز للحجر الزراعي في الموانئ التي تدخل عن طريقها البذور والشتلات . وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال فانه لا بد من بذل مزيد من الجهد للحيلولة دون انتشار الامراض الزراعية اذا ما اريد حماية النباتات من التعرض للحشرات الضارة ومن التعرض للامراض الزراعية .

رابعاً : - دور الحكومة في التنمية الزراعية : -

تولي حكومة الامارات العربية المتحدة عناية خاصة بالنسبة للزراعة والمزارع وخاصة في السنوات الاخيرة . فهي تقدم للمزارع المعون التقني والميني وكافة الاعانات الاخرى التي يحتاجها المزارع وذلك انطلاقاً من سياسة الحكومة التي ترمي الى احداث تنمية اقتصادية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخير دليل على ذلك هو مدى التطور الذي حدث في مجال الزراعة في خلال السنوات القليلة الماضية والواقعة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . ويمكن تلخيص دور الحكومة بالنسبة للزراعة في النقاط التالية:

- ١ - تقدم الحكومة الى كل مواطن لديه الرغبة في الزراعة الارض مجاناً وبمساحة لا تقل عن ثلاثين دونماً للفرد .
- ٢ - تقدم الحكومة راتباً شهرياً يبلغ ٣٠ ديناراً لكل مزارع جديد ابتداء من تسلمه للارض ولفترة سنتين ، وهذه المعونة المادية تساعد المزارع المبتدئ على انشاء مزرعته الجديدة كما تساعد أيضاً على سد جانب من احتياجاته خلال الفترة التي تسبق ظهور الانتاج الزراعي وتسويقه .
- ٣ - تقوم الحكومة بحفر آبار المياه في كل مزرعة وذلك حسب طلب المزارع مجاناً وبدون مقابل .
- ٤ - تقدم الحكومة مضخات الماء للمزارع كما انه يوجد جهاز حكومي لاصلاح هذه المضخات عندما تصاب بالمعطب .
- ٥ - تقدم الحكومة مجاناً لكل مزارع التراكتورات لتسوية الارض واعدادها للزراعة .
- ٦ - تقدم الحكومة البذور المحصنة والاسمدة الكيماوية للمزارعين مجاناً ايضاً .
- ٧ - كما تقدم الحكومة المشورة الفنية للمزارعين وترشدتهم الى الاساليب الزراعية الحديثة والى كيفية استخدام الآلات الزراعية وكيفية تحسين السلالات الزراعية ومن أجل ذلك قامت الحكومة باتشاء

المزارع النموذجية واستنبتت فيها النباتات ذات السلالات الجيدة، ثم شرعت بعد ذلك بتوزيع هذه الشتلات على المزارعين .

ومما تقدم يتضح لنا مدى الدور الكبير الذي تضطلع به الحكومة في تشجيع الزراعة ، وذلك من خلال المساعدات المختلفة والكثيرة التي تقدمها للمزارعين سواء اكانت عينية أم مادية . ولا شك ان سياسة كهذه لا بد وان تؤتي ثمارها في القريب العاجل مما يبشر بمستقبل زراعي يساعد في دفع عجلة التنمية خطوات اكبر الى الامام .

خامسا : المشروعات الزراعية الكبرى : —

١ — مشروع تحريج طريق ابو ظبي — العين : —

تقوم شركة « سوجريا الفرنسية » وهي شركة استشارية باجراء الدراسات اللازمة لمشروع تحريج طريق ابو ظبي — العين ، بينما تقوم شركة « كونسورتيوم للتحريج » وهي شركة فرنسية لبنانية مشتركة بتنفيذ المشروع الذي تبلغ كلفته حوالي اربعة ملايين ونصف المليون دينار بحريني .

وتبلغ مساحة المشروع ٦٥٠ هكتار « الهكتار = ١٠.٠٠٠ متر مربع » حيث قامت الشركة بزراعة اربعمائة شجرة في كل هكتار مربع وقد تم حتى الان زراعة ستمائة هكتار مربع اذ تم في عام ١٩٦٩ زراعة ثلاثمائة هكتار كما قامت الشركة بزراعة ثلاثمائة هكتار اخرى في عام ١٩٧٠ .

ويبلغ عدد اشجار المشروع ٢٦٠.٠٠٠ شجرة من مختلف الانواع التي تعيش في الظروف الصحراوية التي تلائم تربة المنطقة ومناخها ، مثل الاوكالبتوس والبروجويس والاكازيا والكازرونا . كما قامت الشركة بزراعة بعض المساحات من هذا المشروع بأشجار السمر والسدر والغاف والكارت .

وقد استعملت الشركة في ري اشجار المشروع أحدث ما توصل اليه العلم في طريقة ري الاشجار والاقتصاد في الماء وذلك بطريقة الري بالتنقيط **DROP SYSTEM** وتتم هذه الطريقة بواسطة انابيب بلاستيكية صغيرة ممتدة بين جذور الاشجار والابار المحفورة لهذا الغرض . وهذه الطريقة تستعمل لأول مرة في العالم على نطاق واسع في الامارات حيث استعملت في استراليا لري عشرة هكتارات مزروعة باشجار التحريج ، وفي الازونا زرع عشرون هكتارا استعمل في ريها طريقة الري بالتنقيط . وبما ان المشروع يمتد على طريق ابو ظبي - العين في مناطق متفرقة مزروعة تحتوي خمسا وثلاثين قطعة تتراوح مساحة القطعة الواحدة ما بين ٢ - ٥٥ هكتار مربع فان الماء المستخرج يزداد ملوحة كلما اقتربنا من جزيرة ابو ظبي ولذا فان الشركة قد راعت هذه القضية فجلبت بعض الاشجار التي تعيش على الماء المالح مثل شجرة التاماركس **ALTAMARIX** وقد انتهى العمل في مشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين في ابريل ١٩٧٢ ، وقد تم تسليم هذا المشروع الى الدولة التي تديره الان مباشرة .

وسيساعد هذا المشروع على تحسين المناخ في المنطقة كما سيقوم البدو برعي اغنامهم وجمالهم على بعض الاعشاب التي تنبت في اراضي المشروع بالاضافة الى ان هذا المشروع له اهمية من الناحية السياحية اذ انه سيكون مكانا لقضاء ايام العطل حيث تتوفر الخضرة والظل والماء .

٢ - مشروع جزيرة السعديات : -

تقوم بتنفيذ هذا المشروع وتشرف عليه جامعة اريزونا الامريكية وفكرة هذا المشروع جديدة نشأت لتناسب المناطق الصحراوية التي لا توجد بها مياه صالحة للري ويهدف المشروع الى توفير الخضروات الطازجة في ابو ظبي بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية كخطوة اولى ولغرض تصدير الفائض من الخضروات الى الاسواق المجاورة كخطوة ثانية كما ان هذا المشروع يهدف الى انتاج الخضروات في غير موسمها .

والسمديات هي جزيرة محاذية لجزيرة أبو ظبي تبعد عنها حوالي كيلو مترين وتغطيها كثبان الرمال الا انها تفتقر الى المياه الصالحة للري، ولذا يعتمد مشروع جزيرة السمديات في الري على مياه البحر المقطرة وتتم الزراعة داخل بيوت زجاجية خضراء "Green Houses" ففي داخل هذه البيوت يمكن التحكم في ظروف الانتاج وتكييف الجو من حيث الرطوبة والحرارة واشعة الشمس حسبما تقتضي طبيعة النباتات المزروعة . وقد قدمت حكومة أبو ظبي لجامعة أريزونا مبلغ ٣ ملايين دولار كمحنة لتنفيذ المشروع في مرحلته الاولى كما ان الحكومة اعتمدت مبلغ اضافية لهذا المشروع للسنوات الثلاث ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ وتقوم جامعة أريزونا بتدريب بعض المواطنين على ادارة المشروع على أرض المشروع نفسه وعن طريق ارسالهم في بعثات الى الولايات المتحدة الامريكية .

وبالاضافة الى مشروع التشجير الذي انجزته شركة سوجريا الفرنسية على طريق أبو ظبي - العين ، فقد تم التعاقد مع اكثر من عشرين شركة للقيام بعمليات التشجير على طول الطريق ما بين أبو ظبي والعين وكذلك على طريق أبو ظبي - دبي ، كما بوشر في تشجير بعض المناطق الغربية لأبو ظبي وفي جزيرة صير بني ياس وفي جزيرة أبو الابيض وتبلغ المساحة المزروعة بالغابات حوالي خمسة عشر ألف هكتار ويؤمل ان تتضاعف في السنوات القليلة القادمة .

الجمعيات التعاونية : —

تهتم الحكومة بالجمعيات التعاونية الزراعية . فقد عملت على استصدار قانون الجمعيات التعاونية — كذلك قامت بانشاء عدد من الجمعيات التعاونية في مختلف الامارات واهم هذه الجمعيات هي ، الجمعية التعاونية في جزيرة السمديات وهذه الجمعية تقوم بالاضافة الى تسويق المنتجات الزراعية بتسويق الاسماك حيث ان معظم اعضائها من صيادي السمك .

ساسا : الدراسات التي تمت في المجال الزراعي : —

عندما اولت الحكومة اهتمامها بتنمية الزراعة في جميع مناطق الدولة والنهوض بها كان لا بد من اجراء بعض الدراسات التي يمكن عن طريقها ان تخطط لتنمية الزراعة ، واهم الدراسات التي اجريت في الزراعة في ابو ظبي هي : —

١ — الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية التي ارسلتها وزارة التنمية لما وراء البحار وذلك في سنة ١٩٦٧ . وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلمت على الزراعة وطرقها وامكانياتها . وقد اوصت البعثة في تقريرها الذي قدمته على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عامة . واوصت باجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية ومن بين توصيات اللجنة المذكورة ضرورة اجراء دراسات تفصيلية لمصادر المياه في ابو ظبي والامارات الاخرى وذلك لان اللجنة لاحظت التوسع الكبير الذي كان جاريا في حفر الابار والذي لا يتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الارض . كما اوصت اللجنة بالاهتمام بالتربة والحفاظة عليها عن طريق استخدام الاسمدة العضوية والكيمياوية ، كما اوصت بادخال الوسائل الحديثة في الزراعة وذلك لتعويض النقص في اليد العاملة في الزراعة .

٢ — تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير : اوفد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كافة المجالات الاقتصادية ومن بينها الزراعة وذلك في مطلع سنة ١٩٦٩ . وقد جاء في تقرير البنك الدولي ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين وفي الامارات الشرقية وهي رأس الخيمة والفجيرة وبعض مناطق الشارقة بصورة خاصة وبصورة عامة في المناطق الاخرى مثل ليوا . واوصى تقرير البنك ايضا بضرورة اجراء المزيد من المسوحات الهيدروليكية لاستقصاء كميات المياه

الباطنية والتي يجب الا تستنزف حتى لا تتعرض الزراعة لمشكلة نقص المياه . كما اوصت بعثة البنك الدولي بضرورة انشاء اجهزة حكومية لتوعية وارشاد المزارعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . كما جاء في تقرير البنك الدولي ايضا ان هناك فرصا كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لا بد من اجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم ونشر زراعتها على نطاق واسع .

ما تقدم فاننا نرى ضرورة بذل اهتمام اكبر بالزراعة ومحاولة ايجاد مصادر جديدة للري وذلك اما بحفر ابار على اعماق اكبر او اقامة محطات لاستخلاص ملوحة ماء البحر ليصبح من الممكن استخدامها في الزراعة .

كذلك نرى اجراء المزيد من البحوث لاكتشاف طرق جديدة للاقتصاد في مياه الري وتعميمها على المزارعين . بالاضافة الى نشر التعاونيات والوعي والارشاد للمزارعين . نرى ايضا حلا لمشكلة النقص في اليد العاملة العمل على استقدام عمال زراعيين من البلاد العربية التي بها فائض من اليد العاملة الزراعية ومثلها مصر ، مع ادخال الزراعة الالية الحديثة ، وذلك حتى يمكن خلق قطاع قوي تنوع به الامارات العربية مصادر دخلها القومي مستفيدة من فرصة السيولة النقدية التي يوفرها لها البترول في الوقت الحاضر .



٤- الرعي والثروة الحيوانية «١»

اولا : الرعي : -

تعتبر مهنة الرعي من المهن التي كانت لها أهمية بارزة بالنسبة لاقتصاد الإمارات في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، أي الى ما قبل العقد السابع من القرن الحالي لكن أهميتها هذه أخذت في التناقص بعد أن دخلت شركات البترول البلاد وبعد اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ولكن مهنة الرعي ما تزال موجودة على نطاق ضيق . وتوجد المراعي في مناطق عديدة من الإمارات العربية المتحدة ، وتقع أهم هذه المراعي بالقرب من واحة العين وفي المناطق المحيطة بحواضر ليوا نسي الاقليم الغربي لإبوظبي كما توجد أيضا في مناطق رأس الخيمة والفجيرة والشارقة و دبي . وهذه المراعي ذات طابع موسمي ، فهناك مراعي شتوية ومراعي يقصدها الرعاة في موسم الربيع وأخرى في موسم الصيف والخريف .

ويقلب على الرعاة في الإمارات طابع التنقل وعدم الاستقرار ، فهم دائما وراء العشب من موسم الى موسم آخر وأغلب هؤلاء الرعاة من البدو الرحل . الا أن هناك بعض الرعاة المقيمين في الواحات والقرى التي تحيط بها المراعي . ويرعى البدو في الإمارات الابل والاغنام والماعز كما يرعى سكان المناطق الزراعية الاغنام والابقار بالقرب من منطقة الخيد والفجيرة . وترعى هذه الحيوانات الاعشاب ، وهي انواع عديدة تتناسب نوعيتها ونوع التربة التي توجد بها ، كما ترعى أيضا الاشجار التي تنمو في البراري مثل اشجار الغاف والارطي والائل والاسمر ، وهذه الاشجار دائمة الخضرة طيلة العام ولكنها تنمو وتزداد اخضراراً في موسم الشتاء والربيع اذ أن الشتاء هو موسم الأمطار الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة .

(١) انظر نفس المرجع ص ٥١ - ٥٤ .

وبالإضافة الى الابل والاغنام والماعز والابقار تربى ايضا حيوانات مثل الخيول والبغال والحمير وخاصة في المناطق الزراعية قرب الواحات وفي القرى القريبة من المدن .

وتوجد في الامارات بعض الحيوانات الاخرى مثل الغزلان والوعل والمها والارانب . كما توجد حيوانات متوحشة مثل الذئب والضبع والثعلب والنمر والفهد وبالإضافة الى هذه الحيوانات توجد كذلك أنواع كثيرة من الطيور التي يتفاوت عددها تبعا لنوعها . كما أن منها الطيور الكبيرة ومنها الطيور الصغيرة . ومنها الجارحة مثل الصقور والعقبان ومنها الطيور غير الجارحة وهي أنواع شتى منها الالف وغير الالف .

وكانت نسبة ما يساهم به الرعي في الدخل القومي قبل الستينات اكبر منه في الوقت الحاضر ، اذ تقدر نسبة مساهمته في الدخل القومي في الوقت الحاضر بما لا يزيد عن ١ بالمائة .

ثانيا : الثروة الحيوانية : —

تعتبر الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني ركنا مهما من اركان الاقتصاد الوطني لذلك فانه اذا ما اريد لاقتصاد الامارات ان ينمو ويتطور لا بد من الاهتمام بالثروة الحيوانية ، فبالإضافة الى أهمية الثروة الحيوانية للفرد كمصدر رئيسي لرفع المستوى الصحي للسكان فانها ايضا هامة بالنسبة للزراعة فمن طريقها يمكن الحصول على الاسمدة العضوية وهي عنصر اساسي من عناصر الانتاج الزراعي . ولا يمكن التوسع في الزراعة الا اذا توفرت كميات كبيرة من الاسمدة العضوية اللازمة للنبات الذي يعتبر الحيوان مصدره الرئيسي . وتوجد فرص كبيرة في الوقت الحاضر للنهوض بتنمية الثروة الحيوانية . فالاعلاف الخضراء ، واهمها البرسيم متوفرة وتشغل معظم المساحات المزروعة في المنطقة بالعيـــــن ومنطقة الذيد والعوير والخوانيج ورأس الخيمة كما انه بالامكان تشجيع

اصحاب المزارع في تلك المناطق بالعمل على تربية الدواجن والابقار والماعز الحلوب في مزارعهم .

ويمكن أن تستورد هذه الحيوانات من المناطق المشابهة لمناطق الامارات العربية المتحدة ، وهي مثلا الهند والباكستان على أن تكون من سلالات جيدة وذات انتاج عال من اللحوم والالبان .

وبذلك يمكن أن توفر الالبان واللحوم والبيض بكميات تسد حاجتنا المحلية وتغنيينا عن الاستيراد من الخارج .

وقد زار البلاد مؤخرا احد خبراء منظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) هو الدكتور فولكر وهو خبير في الثروة الحيوانية حيث أبدى بعض الملاحظات القيمة حول امكانية نجاح الإبقار من أجل الاستفادة من حليبها ولحمها وكذلك حول تربية الدواجن . وأكد الاهمية التي ينطوي عليها تبني مشاريع لتنمية الثروة الحيوانية وما يتفرع عنها ، اذ اقترح تأسيس قسم للصحة الحيوانية (البيطرة) ودعمه بالاختصاصيين للمحافظة على سلامة الحيوانات الزراعية الموجودة والتي ينوي ادخال تربيتها وتجربة اصنافها وأنواعها لتوفير اللحم الطازج ومنتجات الالبان والدواجن وكذلك اوصى أيضا بتحسين استغلال الامكانيات الحيوانية المتوفرة في المنطقة والعمل على زراعة مساحات كافية بالنباتات العلفية وادخال اصناف جديدة منها معروفة بارتفاع انتاجها وصفاتها النباتية العالية .

وقد درست بعثة وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية امكانية النهوض بالثروة الحيوانية وما يتلائم مع احتياجات البلاد التي تعتمد في الوقت الحاضر على ما تستورده من الخارج من منتجات حيوانية كالالبان واللحوم والبيض ومن اهم ما اوصت به البعثة البريطانية هو : —
١ — انشاء مصنع للعلف الجاف في اسرع وقت ممكن .

- ٢ — انشاء مشروع للابلان الطازجة المستخرج من الإبقار والماعز لسد حاجة السوق المحلية من الابلان في منطقة المين .
- ٣ — انشاء مشروعات للدواجن والبيض لكي ينتج على نطاق واسع وتجاري .
- ٤ — الاهتمام بانشاء الحضائر الحديثة لحفظ الحيوانات وخاصة في الموانئ ولا شك ان توصيات البعثة البريطانية واردة وان هذه المشاريع المذكورة اعلاه ضرورية خاصة اذا ما علمنا أن ممرس نجاحها متوفرة . وهذه يمكن اعتبارها المرحلة الاولى ثم يأتي بعدها الانطلاق لتنمية الثروة الحيوانية بغرض التصدير الى الخارج .

وفي مجال تشجيع زيادة الثروة الحيوانية فقد خصصت امارة ابو ظبي مكافآت مادية سنوية لكل من يربي عددا معيناً من الابل أو من الاغنام وذلك حسب الجدول التالي : —

نوع الحيوان	المبلغ
ابل	٢٠٠ درهم للرأس الواحد سنويا
بقرة	١٥٠ درهم للرأس الواحد سنويا
غنم	٥٠ درهم للرأس الواحد سنويا

هذا وهناك بعض المشاريع في مجال الثروة الحيوانية التي تقوم بتنفيذها دولة الامارات العربية المتحدة في دول صديقة اهمها المشروع الذي ينفذ في الباكستان والذي تقدر تكلفته الاولى بعشرين مليون دولار ويقوم هذا المشروع على زراعة المراعي في مساحة من الارض وتربية الحيوانات

عليها ، ثم تصدير هذه الحيوانات الى دولة الامارات العربية المتحدة
وتدرس كذلك مشاريع مشابهة لاقامتها في كل من السودان والصومال .
وفي هذا المجال فاننا نقترح ما يلي : —

- ١ — التوسع في المساعدات المادية التي تقدم للذين يربون الماشية فسي
ابو ظبي لتشمل الامارات الاخرى .
- ٢ — انشاء المزيد من المشاريع الحيوانية في البلاد العربية التي يمكن لمثل
هذه المشاريع أن تنجح فيها .
- ٣ — اقامة برادات كبيرة لحفظ اللحوم المستوردة بكميات كبيرة .
- ٤ — انشاء اسطول تجاري لنقل الحيوانات عن طريق البحر الى
الامارات بكميات كبيرة .



٥- الخدمات والحرف

بالإضافة الى المواضيع التي سبق وتحدثنا عنها من صناعة اللؤلؤ وصيد السمك وزراعة ورعي وثروة حيوانية هناك بعض الجوانب الأخرى للنشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والتي تساهم بقسط فسي الدخل القومي . وسنقسم هذه الأنشطة الاقتصادية الى قسمين :
اولا : الخدمات .
ثانيا : الحرف .

اولا : الخدمات

احتلت الخدمات في الإمارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول مكانا لا بأس به في مجال النشاط الاقتصادي وذلك سواء بالنسبة لمعدد العاملين في هذا القطاع أو بالنسبة للدخول المتولدة منه . وسنبحث هنا موضوعين رئيسيين وهما السياحة والاصطياف والنقل .

١ - السياحة والاصطياف : -

كان قطاع السياحة والاصطياف من الأنشطة الاقتصادية المهمة قبل اكتشاف البترول وكان يشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي في الإمارات وذلك الى عهد قريب . الا ان هذه الاهمية قلت في الفترة الأخيرة . وتعتمد منطقة العين بالدرجة الأولى وليوا والذيد وأبو ظبي ودبي والشارقة بالدرجة الثانية على السياحة والاصطياف . اذ كان عدد كبير من سكان الإمارات يذهبون الى منطقة العين والذيد أو الى منطقة ليوا لقضاء فصل الصيف حيث تكثر بساتين النخيل وبعض الفواكه مثل المانجا والليمون والموز والجوافة والتين بالإضافة الى الخضروات بشتى أنواعها .

وكثيرون من سكان المدن الساحلية مثل أبو ظبي ودبي والشارقة والذيد يمتلكون بساتين لهم في تلك المناطق . أما الذين لا يملكون بساتين خاصة

بهم فانهم يقومون باستئجار بساتين النخيل خلال موسم الصيف حيث يأكلون ثمرها ثم يعيدونها الى مالكها بعد ان ينتهي الموسم . وفي الماضي لم تكن توجد مياه عذبة صالحة للشرب - في مدينة ابو ظبي ودبي او المدن الساحلية الاخرى او الشارقة في حين تتوفر مثل هذه المياه في منطقة العين وخاصة مياه الاملاج مما كان له بالغ الاثر في جذب المصطافين من كافة انحاء القطر .

هذا فضلا عن ان مناخ العين والمناطق الداخلية الاخرى الجافة المعتدلة نسبيا في فصل الصيف كان يجذب المصطافين الذين يهرعون الى الواحات هربا من الحر والرطوبة في المناطق الساحلية .

كما يفد على منطقة العين مصطافون من الامارات المجاورة وذلك لقضاء فصل الصيف حيث الجو المعتدل والمياه العذبة والبساتين الخضراء . ويقوم المصطافون القادمون من الامارات المجاورة باستئجار البيوت والبساتين . كما ان لبعضهم بساتين وبيوتا خاصة بهم .

وفي فصل الصيف يتضاعف سكان منطقة العين ويحدث رواج اقتصادي كبير . وقد تسبب السكان المحليون خبرة في مجال توفير الخدمات للمصطافين والسياح مما جعل عملهم موسميا . ولكن بعد ان اكتشف البترول تحولت العين الى مدينة حديثة مما غير طابع حياة سكانها واصبح لديهم مهن واعمال طيلة السنة وهذا ينطبق ايضا على المصايف الاخرى .

وقد كانت السياحة والاصطياف تتمان على نطاق داخلي . اي ان سكان الامارات العربية المتحدة انفسهم هم الذين يقومون بالاصطياف ضمن حدود الدولة ولم يكن هناك اي نشاط يذكر بالنسبة للسياح او المصطافين القادمين من الدول المجاورة .

٢ - التفصيل : - (١)

كان للإمارات العربية المتحدة أسطول تجاري يعمل في الخليج العربي وبحر عمان وكانت سفن الإمارات تجوب موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي شرقا وغربا حتى الهند وشواطئ شرقي إفريقيا ، ناقلة البضائع بين موانئها . وبعد اكتشاف البترول ، وقيام أجهزة الدولة الحديثة وخاصة جهاز الجيش وجهاز الشرطة تضاعفت أهمية النقل البحري وأخذ معظم الذين كانوا يعملون على ظهر السفن التجارية يتحولون إلى مهنة أخرى جديدة .

وبالإضافة إلى النقل البحري كان هناك النقل البري عن طريق قوافل الجمال ، فقد كانت القوافل في الماضي تشكل الوسيلة الوحيدة لنقل الأفراد ونقل البضائع بين مختلف أجزاء الدولة وبينها وبين جاراتها التي تربطها بها حدود برية مثل عمان والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت . كما قد وصلت قوافل الجمال التابعة للإمارات إلى الكويت والعراق والشام وإلى اليمن وشواطئ البحر الأحمر .

وكذلك كانت قوافل الجمال تقوم أيضا بنقل المصطافين ، ضمن حدود الإمارات من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية ، حيث الواحات وبساتين النخيل ونباتات المياه ، مثل منطقة العين ، وذلك في أول موسم الصيف ثم تعود بهم ثانية بعد انتهاء موسم الصيف إلى مدنهم وقراهم .

أما الآن وبعد تدفق البترول بكميات تجارية فقد اختفت قوافل الجمال وحلت محلها السيارات والطائرات الحديثة حيث شق وعبد العديد من الطرق الحديثة التي تربط مختلف الإمارات بعضها ببعض وتربطها

(١) انظر القسم الخاص بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للإمارات العربية المتحدة من هذا الكتاب .

ايضا بالبلاد المجاورة . وكذلك بنيت المطارات الدولية الحديثة في كل من ابوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والتي ربطت الامارات العربية المتحدة بالعالم الخارجي .

لقد كان طبيعيا اذن ان يتأثر قطاع الخدمات هو الآخر تأثرا كبيرا بعد اكتشاف البترول فقد حدث فيه انقلاب كبير شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تأثرت بالتحول الذي أحدثه البترول في البنية الاقتصادية للامارات العربية المتحدة .

ثانيا : الحرف

تشمل الحرف تلك النشاطات الاقتصادية الاخرى مثل اقتلاع الاشجار والنباتات والاحتطاب وحرق اغصان الاشجار للحصول على الفحم النباتي ، وصناعة الفخار وصياغة الاسلحة ولقد اخذت هذه الحرف في الانقراض وذلك لعزوف الذين كانوا يمتنونها عنها وانصرافهم الى الاعمال الاخرى . وكانت الاشجار تقلع في الماضي لغرضين ، الغرض الاول وهو اقتلاع الاشجار ذات الاوراق الخضراء لتغذية الحيوانات من اوراقها ، اما الغرض الثاني فهو اقتلاع الاشجار الجافة للاستفادة منها كوقود لان الاخشاب الجافة كانت في الماضي الوسيلة الوحيدة للوقود .

كما ان قسما كبيرا من الاشجار الجافة تحرق لاستخلاص الفحم النباتي والذي كانت له سوق رائجة في الماضي .

اما بالنسبة لاقتلاع النباتات ويأتي هنا بالدرجة الاولى قطع نبات (القرم) وهو نبات اخضر له اوراق كثيفة ينبت في المياه الضحلة القريبة من الشواطئ ويستخدم كعلف للحيوانات لانه من اكثر النباتات اذراا للحليب واكثرها منفعة للحيوانات . لقد اخذ هذا النبات في الانقراض لكثرة مسا اقتطع منه ولذا نظمت الحكومة اقتطاعه بشكل لا يؤدي في النهاية الى انقراضه .

وهناك ايضا نبات الثمام الذي كان يعمل عدد من الناس على اقتطاعه وجلبه الى الاسواق في المدن والقرى ليبيعه كعلف للحيوانات وهو

من النباتات التي تبقى زمنا طويلا دون ان تتعرض للطف . ولكن في الفترة الاخيرة قل الطلب على هذا النبات مما أدى الى انخفاض سعره وبالتالي فان معظم العاملين به قد تركوه واتجهوا الى الحرف الاخرى الاكثر دخلا.

وهناك بعض الحرف الصغيرة التي كان يعمل بها عدد محدود من السكان مثل صناعة الاواني الفخارية وخاصة في منطقة العين والذيد ولقد انقرضت هذه الحرفة في الوقت الحاضر .

وكذلك ازدهرت في الماضي مهنة الصياغة ، وخاصة صياغة الخناجر والسيوف العربية ، التي كانت تستخدم كأدوات للحرب وحلي للزينة والمناسبات في وقت السلم وقد شارفت هذه الحرفة على الانقراض ايضا.

من الواضح ان اكتشاف البترول قد أحدث تحولا كبيرا في النشاط الاقتصادي لسكان الإمارات العربية المتحدة . كما أدى الى اختفاء العديد من الصناعات والمهن والحرف القديمة لتحل محلها صناعات ومهن جديدة، تتناسب ومستلزمات العصر الحالي مما يتطلب إعادة تأهيل أبناء الإمارات العربية المتحدة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة .



٦- التجارة

تحتل التجارة منذ القدم في اقتصاد الإمارات العربية أهمية خاصة .
فلقد ارتبطت هذه الإمارات تجاريا مع بلاد اجنبية كثيرة وتبادلت معها
السلع والبضائع . كما ان اسطولها التجاري كان يمر عبر باب الخليج
العربي وبحر العرب والمحيط الهندي حاملا البضائع بين الإمارات والبلاد
المطلية على هذه البحار .

وكانت دبي ولا زالت مركزا تجاريا كبيرا ليس في منطقة الخليج
محبسب وانما في منطقة الشرق الاوسط . وبعد اكتشاف البترول تطورت
التجارة واصبحت تقوم على اساس غير تلك التي كانت تقوم عليها قبل
ذلك .

وستتناول في الفصلين التاليين موضوع التجارة قديما وحديثا
ومكائة التجارة على النطاقين الداخلي والخارجي .

اولا : التجارة قديما

امتن سكان الإمارات العربية التجارة منذ القدم وذلك راجع الى
طبيعة اقاليم الإمارات واطلائتها على الخليج العربي وبشواطئ طويلة
تصل الى حوالي ٦٠٠ كيلومتر وعلى بحر العرب بشواطئ تتعدى مائة كيلو
متر بالاضافة الى وجود العديد من الجزر المنتثرة في الخليج العربي
والتي كان بعضها مأهولا بالسكان هذا عدا ولع السكان بركوب البحر ،
الذي كانوا يعتمدون على ما فيه من لؤلؤ واسماك كمصدر هام لمعيشتهم .

ولذلك فقد بنوا الاساطيل التجارية الشراعية ونقلوا عليها بضائعهم
المحلية مثل اللؤلؤ والاسماك المجففة والتمور والجلود الى البلاد المجاورة
ومقابل ذلك كانت تعود هذه الاساطيل منها حاملة ما تنتجه تلك البلاد
من منسوجات ومواد غذائية ، ولقد كانت ترافق سفنهم التجارية سفن

مسلحة لحماية تجارتهم ، وقد كان لقدماء الإمارات صيت أكبر لركوب البحر والسيطرة على طريق الهند . كما تاجروا مع دول الخليج العربي ومع الهند واندونيسيا ومع سواحل افريقيا الشرقية وكانت تربطهم بهذه البلاد علاقات تجارية وحضارية وثيقة .

وبعد أن ازدهرت تجارة اللؤلؤ كانت الإمارات في مقدمة بسلاد الخليج العربي التي اشتهرت بها اذ كانت تصدر اللؤلؤ الى الهند ومنها الى أوروبا حتى أصبحت تجارة اللؤلؤ تشكل العمود الفقري بالنسبة لتجارة الإمارات العربية الخارجية وخاصة في القرنين الماضيين . وهذا عائد الى أن صيد اللؤلؤ يتم أساسا لغرض التصدير بالإضافة الى أن ما تسهم به تجارة اللؤلؤ في الدخل القومي للإمارات تشكل نسبة تزيد على ٨٠ ٪ وان عدد العاملين في هذا المجال يبلغ حوالي ٨٥ بالمائة من مجموع اليد العاملة .

وستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لتجارة اللؤلؤ .

تجارة اللؤلؤ

تعتبر تجارة اللؤلؤ وهي ما تعرف محليا بالطواشه الركن الهام بالنسبة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عصر اللؤلؤ ، وذلك قبل عصر البترول ، سواء من حيث مقدار ما يساهم به في الدخل القومي أو من حيث ذلك الجزء من السكان العاملين به . وتجارة اللؤلؤ هي المرحلة الأخيرة من صناعة اللؤلؤ .

فبعد الانتهاء من صيد اللؤلؤ يتم بيعه الى التجار سواء اكان هؤلاء التجار هم الذين مولوا صائدي اللؤلؤ أم انهم تاجر مستقلون وستقسم تجارة اللؤلؤ الى قسمين هما :
تجارة اللؤلؤ وتجار اللؤلؤ الممولون .

اولا : تجارة اللؤلؤ :

ونعني بهم الاشخاص الذين يصل اليهم اللؤلؤ في النهاية بعد ان يأتي به صائدوه وفي العادة يذهب تجار اللؤلؤ في موسم الفصوص بسفنهم الخاصة الى امكان الصيد (الهيارات) ويتم ذلك بعد سفر سفن الفصوص بحوالي عشرة ايام ويستخدم تجار اللؤلؤ سفنا بعضها بخارية وسريعة تتبعها قوارب صغيرة (الماشوه) ينتقلون بواسطتها من سفنهم الى سفن الفصوص والبعض الاخر شراعية . وفي الصباح يبدأ تجار اللؤلؤ في الطواف على سفن الفصوص لشراء اللؤلؤ ويستثمرون حتى الظهر وهذه الفترة الوحيدة التي يعمل خلالها تجار اللؤلؤ في التنقل بين سفن الفصوص . أما بعد الظهر وفي الليل فان تجار اللؤلؤ يتزايدون ويتبايعون نميا بينهم .

ويمكن تقسيم تجار اللؤلؤ الى اربعة اقسام حسب مقدرتهم
المادية :

١ - التاجر الصغير : وهذا التاجر يعمل بمفرده ويتعاون مع امثاله من التجار الصغار في القيام بصفقات لشراء اللؤلؤ وهو لا يملك رأسمال كبير وامكانياته المادية محدودة وهو يشتري اللؤلؤ مباشرة من سفن صيد اللؤلؤ التي تصل الى احد موانئ الفصوص مثل جزيرة دلمأ أو أبو ظبي وهذا التاجر يذهب الى سفينة صيد اللؤلؤ بعد ان تصل الى الميناء سباحة اذ ان الحكومة لا تسمح باستخدام القوارب للذهاب الى سفن الفصوص وذلك حماية لامثال هؤلاء التجار الصغار من منافسة التجار الكبار لهم.

ب - التاجر تحت المتوسط : وهو اقدر ماديا من التاجر الصغير وهو يمشي على طول شاطئ ميناء اللؤلؤ ولا يذهب الى سفن الفصوص لانه يقوم بشراء اللؤلؤ من التاجر الصغير ويحقق هذا التاجر من الارباح ما يصل الى عشرة اضعاف ما يحققه التاجر الصغير .

ج - التاجر المتوسط : وهذا النوع من التجار في الغالب يوجد لديه متجر وهو لا يبارح متجره حيث يقوم التاجر تحت المتوسط بجلب ما لديه من لؤلؤ لبيعه لهذا التاجر ويحقق هذا النوع من التجار ربحا يصل الى عشرة اضعاف ما يحققه النوع السابق من التجار .

د - التاجر الكبير : وهذا النوع من التجار يصل اليه اللؤلؤ في النهاية بعد ان يكون قد مر على التجار الاصغر منه الذين سبق ذكرهم ويقوم التاجر الكبير بجميع اللؤلؤ لكل الموسم ويتاجر به في البلاد الاخرى وخاصة البلاد المجاورة مثل دبي والبحرين وقد يتجاوز هذه البلاد فيذهب باللؤلؤ الى الهند اذ كانت الهند هي المستورد الرئيسي للؤلؤ وكذلك الى اوروبا وامريكا .

ثانيا : التجار الممولون لصناعة اللؤلؤ :

يقوم الممولون من تجار اللؤلؤ بتمويل مختلف مراحل صناعة اللؤلؤ وذلك منذ بدء الاستعدادات لصيد اللؤلؤ الى تسويقه وقد يقدم الممول السفن كما يقدم القروض العينية والمادية اللازمة لصناعة اللؤلؤ ، وتلعب عملية تمويل صناعة اللؤلؤ بمختلف مراحلها دورا كبيرا بالنسبة لهذه الصناعة كما ان الممول نفسه الذي هو في الغالب تاجر اللؤلؤ يحقق من هذه العملية ارباحا طائلة ويستأثر بنصيب الاسد . ويمكن تقسيم هؤلاء الممولين الى قسمين :

1 - الممول او التاجر الذي يصل اليه اللؤلؤ ليشتريه بسعر منخفض يقطع منه ما قدم من قروض بالاضافة الى فوائدھا .

ب - وهذا النوع من الممولين لا يقبل باستلام اللؤلؤ من صائديه لكنه يشترط ان يحصل مقابل قروضه على اموال نقدية بالاضافة الى فوائد عالية .

وعلى العموم فإن ممولى صناعة اللؤلؤ يتقاضون ارباحا تتراوح ما بين عشرين الى سبعين في المائة على ما يقدمون من قروض .
والجدول التالي يبين احصائية تقريبية لتجار اللؤلؤ الرئيسيين في الامارات العربية المتحدة .

تجار اللؤلؤ	العدد
أبو ظبي	٣٥٠
دبي	٣٠٠
الامارات الاخرى	٣٠٠
المجموع	٩٥٠

كما أن سكان المناطق الداخلية يمتنون الزراعة وخاصة في منطقة ليوا والعين وكانوا يتاجرون بالمنتجات الزراعية مع سكان الشواطئ وسكان البلاد المجاورة لأبو ظبي مثل عمان وامارات الخليج العربي .

وقد كانت قوافل الجبال هي الوسيلة الرئيسية لنقل منتجات هذه المناطق الى المناطق الاخرى . حيث كانت قوافل الجبال تحمل التمور والفحم النباتي والمنتجات الزراعية وتعود محملة بالبضائع المستوردة من الخارج كالمنسوجات أو تلك التي تعتبر من منتجات المناطق الساحلية مثل الاسماك المجففة .

أما السكان الرحل فقد كانوا يمتنون الرعي ولذلك تاجروا بالابل والاغنام والماعز والجلود والوبر والصوف . وعلى أية حال فقد كانت المنتجات المحلية لأبو ظبي تجمع في الاسواق الرئيسية ، واهمها سوق مدينة أبو ظبي وسوق مدينة العين ، حيث تتم عملية التاجرة .

أما السلع المعدة للتصدير فكانت تجمع في مدينة أبو ظبي حيث تشحن ويتم نقلها إلى البلاد الأجنبية بواسطة السفن الشراعية التي كانت مهمة جداً لكونها الوسيلة الوحيدة في نقل البضائع ما بين أبو ظبي والعالم الخارجي .

وكانت تفرض في الماضي بعض الرسوم الجمركية التي لا تتعدى ٢٠٪ على البضائع المستوردة أما البضائع المصدرة فكانت معفاة من كافة أنواع الضرائب .

إن حجم التجارة قديماً صغير نسبياً إذا ما قيس بحجم التجارة في أيامنا هذه على أنه لم تتوفر أية معلومات إحصائية عن التجارة قديماً الماضي يمكن الاعتماد عليها عند دراستها .

ثانياً : التجارة حديثاً

من الصعب وضع حد يفصل بين التجارة قديماً وحديثاً ولكن هناك نقطة دخلت فيها التجارة طوراً جديداً يختلف عما كانت عليه في الماضي ، وهذه النقطة هي اكتشاف البترول الذي أدى إلى تطورات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية عامة وفي قطاع التجارة بصفة خاصة .

ففي سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول الخام ، وأخذت العائدات تزداد سنة بعد أخرى حتى بلغت في نهاية سنة ١٩٧٠ أكثر من ١١١٠ مليون درهم ، وبذلك دخلت التجارة مرحلة جديدة سواء أكان ذلك على النطاق المحلي أم على النطاق الخارجي وستعرض فيما يلي لتجارة كل من إمارة أبو ظبي ودبي بشيء من التفصيل وذلك لأن التجارة فيهما تشكل أكثر من ٩٠ ٪ من النشاط التجاري في دولة الإمارات هذا بالإضافة إلى توفر الإحصاءات والمعلومات التي تساعد في بحثنا هذا .

١ - التجارة في ابو ظبي :

كان لابو ظبي دور بارز في التجارة في عصر اللؤلؤ مما ان تدهورت صناعة اللؤلؤ حتى تدهورت التجارة في ابو ظبي الى ان جاء عصر البترول وبوشر تصديره في نهاية سنة ١٩٦٢ .

وعندما ولي سمو الشيخ زايد الحكم في سنة ١٩٦٦ ، بوشر في تنفيذ العديد من المشروعات العمرانية ، شملت التعليم والصحة والطرق والمطارات والموانئ والجسور والمياه والكهرباء وغيرها . وقد وضعت هذه المشروعات كلها في اطار الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧١) والتي خصص لها حوالي ٣٠٠٠ مليون درهم . ولقد خصص جزء كبير من استثمارات الخطة الخمسية لقطاع التجارة محليا ودوليا مما ادى الى تنشيط التجارة وتطويرها . فبعد ان كانت ابو ظبي بالدرجة الاولى تصدر اللؤلؤ والسكك المجفف اخذت تصدر البترول الخام الى اوروبا واليابان وامريكا . وبعد ان كانت تستورد بعض المواد الغذائية والمنسوجات اخذت تستورد المعدات والمصانع والسيارات والسلع الاستهلاكية الاخرى . كما ان استيراد السلع الكيماوية اخذ في الازدياد سنة بعد اخرى .

ومع تطور التجارة تطورت الاجهزة التجارية في ابو ظبي ووضعت الانظمة والقوانين لتنظيم التجارة وتشجيعها . كما ان عدد العاملين في مجال التجارة ازداد زيادة كبيرة . ثم تم انشاء دائرة للجهاك والموانئ وذلك للاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير ، وكذلك تقوم دائرة البترول بالاشراف على عمليات تصدير البترول الخام من موانئ جزيرة داس وجبل الظنه وجزيرة مبرز وابو البكوش .

وانشأت الحكومة غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي وذلك لتنظيم العلاقات بين التجار المحليين وحل مشاكلهم وهذه الغرفة بمثابة حلقة الوصل بين التجار المحليين والتجار الاجانب .

ومنذ سنة ١٩٦٦ بوشر بوضع الاحصاءات والجداول لضبط الاستيراد والتصدير . ومع ازدياد عائدات البترول ازدادت الحركة التجارية ونشط الاستيراد من الدول الاخرى . حتى لقد بلغ قيمة ما استورد في سنة ١٩٦٩ (٥٩٣) مليون درهم (هذا غير واردات مدينة العين من دبي والامارات الاخرى المجاورة اذ لم توضع في سجلات سنة ١٩٦٩) . ويمثل هذا الرقم الواردات المنظورة فقط في حين ان قيمة الواردات غير المنظورة كبيرة نسبيا . وتفرض الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة وذلك حسب نوعية البضاعة وهي موضحة في الجدول التالي :

نوع السلعة	نسبة الضريبة
البضائع المستوردة من المنشأ	٢٥٪
البضائع المستوردة من غير المنشأ	٥ ٪
المحروقات الروحية	٢٥٪

هذا وترتبط ابو ظبي بعلاقات تجارية مع معظم دول العالم وتأتي في مقدمة الدول التي تستورد منها ابو ظبي كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان .

٢ - التجارة في دبي :

تحتل امارة دبي مكانة تجارية مرموقة في العالم . وقد كونت دبي لنفسها هذه المكانة عبر سنوات طويلة وذلك لموقعها الجغرافي واحتكاك ابنائها بالعالم الخارجي في فترة سابقة لبقية الامارات الاعضاء في الاتحاد . وقد اتبع حكام دبي ، وعلى رأسهم حاكمها الحالي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم سياسة الباب المفتوح بالنسبة لحركة السلع وحركة الاشخاص من وإلى دبي ، كما واشتهرت دبي بتجارة الترانزيت

نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري الذي اتبعته . وقد أدت هذه الحركة التجارية في دبي الى انتعاش اقتصادي سبق اكتشاف البترول فيها والذي جاء متأخرا (١٩٦٩) .

وكذا أصبحت دبي مركزا دوليا لتجارة الذهب والفضة والاحجار الكريمة . وقد بلغت قيمة واردات دبي سنة ١٩٧١ (١٠٠٠) مليون درهم بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٠ مليون درهم في سنة ١٩٦٠ .

وتحصل دبي على ٢ ٪ من قيمة البضائع الترانزيت رفعت هذه النسبة في سنة ١٩٧٣ الى ٣ بالمائة في حين ترتفع هذه النسبة على المشروعات الروحية الى ٢٥ ٪ .

وفي سنة ١٩٦٥ انشئت غرفة تجارة وصناعة دبي وذلك لخدمة التجار والتجارة في دبي .

وقبل افتتاح ميناء راشد في دبي كانت البواخر الكبيرة تتف على بعد ميل ونصف من الشاطئ حيث يتم نقل البضائع عن طريق السفن الصغيرة الى خور دبي الذي يقسم مدينة دبي قسمين والذي يحتل مكانة تجارية هامة منذ القدم .

هذا وقد بلغت قيمة واردات دبي (١٠٩ مليون درهم في سنة ١٩٦٢ ازدادت لتصل الى ١٠٥٩ مليون درهم في سنة ١٩٧١) .
وتعتبر اليابان البلد الاول المصدر الى دبي . تليها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اما باقي الامارات فان لها دورا ثانويا بالنسبة للتجارة الا ان اماره الشارقة بدأت تبرز تجاريا بعد اكتشاف البترول فيها ، وسيكون لها مستقبل تجاري هام بعد أن تنتهي من تطوير مينائها التجاري .

بلغ اجمالي واردات دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٦٩ ما قيمته ٣٦٧ مليون دولار ثم انخفضت سنة ١٩٧٠ الى ٣٢٠ مليون دولار . بدأت قيمة الواردات في الارتفاع التدريجي بعد ذلك فبلغت سنة ١٩٧١ ما قيمته ٣٧٠ مليون دولار ، وسنة ١٩٧٢ ما قيمته ٤٨٠ مليون دولار ، وارتفعت في سنة ١٩٧٣ الى ٨٤٠ مليون دولار والى ١٦٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ولقد جاءت معظم هذه الزيادات بسبب الزيادة في حجم الواردات من وسائل النقل والالات والمواد الغذائية ، وتعتبر دبي المستورد الرئيسي في الدولة حيث بلغ نصيبها حوالي ٦٨٪ من مجموع الواردات خلال الخمس سنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٣) وتليها مباشرة ابو ظبي .

والجدول التالي يبين لنا الارقام القياسية لقيمة الواردات محسوبة للسنوات على اساس عام ١٩٦٩ = ١٠٠ .

السنة	ابو ظبي	دبي	الاجمالي
١٩٦٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠	٦١	١٠٣	٨٧
١٩٧١	٧٧	١١٤	١٠١
١٩٧٢	١٢٨	١٥٥	١٤٥
١٩٧٣	١٨٦	٢٤٧	٢٢٤
١٩٧٤	٣٨٢	٤٩٦	٤٥٢
١٩٧٥	٦٤٠	٧٣٣	٦٩٨

من الجدول السابق يتبين لنا أن واردات ابو ظبي ازدادت بنسبة ٥٤٠ ٪ في سنة ١٩٧٥ عن سنة الاساس بينما بلغت هذه النسبة في دبي ٦٣٣ ٪ لنفس الفترة .

وتعزى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الى الزيادة في حجم الواردات من مختلف المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة خصوصا خلال عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فلقد سجلت كل من المجموعات المستوردة زيادة ملحوظة كما يظهر من الجدول التالي :

التصنيف السلعي للواردات

الإجمالي / ١٩٦٩ = ١٠٠

١٩٧٣ (ب)	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	متر	المجموعة
٤١٧	٢٣٧	١٦٩	١٢٦	١١٣	١٠٠	١	=
٣٢٢	٢٤٧	١٩١	١٥٧	١١٤	١٠٠	٢	=
١٤٠.٧	٥٦.	٢٢٨	١٩٦	٢٥٩	١٠٠	٣	=
١٠.٨١	٣٤٣	٢٤٤	٩٢	٩٠	١٠٠	٤	=
٤٩٨	٢٦٩	١٦٥	١٢٧	١٢٢	١٠٠	٥	=
٣٧٦	٢٢٢	١٣٠	٨٦	٨١	١٠٠	٦	=
٣١٢	٢١٦	١٢٧	٧٦	٧١	١٠٠	٧	=
٢١٦	١٥٢	١١٤	٩٢	٨٤	١٠٠	٨	=
٣٦٠	٢١٠	٣٠٢	١٥٩	١٤١	١٠٠	٩	=
٨٨	٥٨	٣٥٦	٣٧٧	١٦١	١٠٠		مواد حقول النفط

ب - تشمل بالنسبة لايو طبي واريات النصف الاول من سنة

١٩٧٤ فقط .

وجدير بالذكر أن الزيادة في حجم استيراد المواد الغذائية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) يعود الى زيادة استيراد دبي من هذه المجموعة . فقد فاقت معدلات الزيادة في استيراد دبي (من الدواجن واللحوم المعلبة والفواكه الطازجة واللحوم المثلجة والسكر والمواد الغذائية المعلبة والاسماك المعلبة والدقيق والخضروات المثلجة) معدلات الزيادة في اجمالي واردات دبي وأبو ظبي معا من ذات المجموعة وذلك في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ .

كذلك الزيادة في اجمالي واردات المشروبات والتبغ المجموعة (١) ، فترجع الى زيادة استيراد دبي منها حيث أظهر استيراد أبو ظبي زيادة طفيفة من سنة لآخرى ، بينما أظهر استيراد دبي زيادة في جميع بنسود هذه المجموعة هذا وقد سجل معدل زيادة استيراد المشروبات غير الكحولية أعلى نسبة في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ ٥١٧ بالمائة ، يلي ذلك المشروبات الروحية والخمور ثم العصير المثلج وأخيرا السجائر .

أما المجموعة ٢ (المواد الخام عدا البترول) فما زالت ضئيلة لكنها اظهرت نموا مطردا خلال الخمس سنوات الاخيرة عدا سنة ١٩٧١ . وقد سجل عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ أكبر زيادة لاستيراد هذه المجموعة .

وقد ارتفعت واردات أبو ظبي في سنة ١٩٧٣ من ٤ مليون درهم الى ١٥٧ مليون درهم نظرا لزيادة استيرادها من الاسمدة والمواد الخام ، كما تضاعفت واردات دبي من هذه المجموعة نظرا لزيادة استيرادها من مواد البناء .

أما المجموعة ٣ (وقود معدني ، زيوت وشحوم معدنية) فإن الزيادة التي طرأت على حجم استيرادها تعود الى واردات دبي المتزايدة

من السولار وغاز الكيروسين والزيوت والشحوم المعدنية والبنزين
خلال الفترة من سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣ .

هذا وقد سجلت واردات المجموعة ٤ (زيوت ودهون حيوانية ونباتية)،
والمجموعة ٥ (كيماويات) زيادة طفيفة أغلبها ناتج عن زيادة استيراد
العقاقير الطبية ومواد التجميل والاصباغ .

أما واردات المجموعة ٦ (السلع المصنعة) فقد أظهرت زيادة
مستمرة خلال الفترة موضوع البحث عدا سنة ١٩٧٠ عندما انخفضت
واردات ابو ظبي من ١٤٠.٣ مليون درهم الى ٦٥.٦ مليون درهم نتيجة
لانتفاض استيرادها من مواد البناء خلال النصف الاول من تلك السنة.

أما بالنسبة لدبي فإن زيادة وارداتها من السلع المصنعة في سنة ١٩٧٣
يعود الى زيادة وارداتها من مواد البناء كما يتوقع استمرار هذه الزيادة
في سنة ١٩٧٤ نظرا للتوسع العمراني فيها . وتظهر بيانات ابو ظبي
خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٤ زيادة مماثلة .

وبالنسبة لواردات المجموعة ٧ (الآلات ووسائل النقل) فلم تظهر
اية زيادة خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ بل انخفضت بعض الشيء .

وقد اظهرت ابتداء من سنة ١٩٧٢ ارتفاعا تدريجيا ملحوظا لكل من ابو ظبي
ودبي . وقد شكلت هذه المجموعة اكبر نسبة في اجمالي الواردات
لسنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ سبقها في ذلك مجموعة السلع المصنعة في سنة
١٩٧٤ . هذا وقد كونت واردات هذه المجموعة ٣٠ بالمائة من اجمالي
الواردات في سنة ١٩٧٣ . وترجع الزيادة في ابو ظبي الى زيادة

استيراد الآلات غير الكهربائية ومعدات النقل . أما بالنسبة لدبي فترجع الزيادة الى استيراد معدات النقل .

ازدادت واردات المجموعة ٨ (سلع مصنعة اخرى) خلال فترة البحث ما عدا في سنة ١٩٧٠ . وترجع الزيادة منذ سنة ١٩٧٢ الى زيادة واردات دبي من الساعات والملابس الجاهزة والجوارب والاكسسوارات والاحذية والآلات التسجيل وهي سلع من المتوقع ان يعمد تصديرها . أما بالنسبة لواردات المجموعة ٩ (سلع غير مصنعة) فرغم صغر حجمها الا انها اظهرت زيادة بسيطة ما بين سنة واخرى .

أما واردات مواد حقول النفط فقد ازدادت نتيجة لزيادة انتاج النفط الخام وتشمل هذه المجموعة مواد لانشاء المنصات والارصفة وتغطية جدران آبار النفط وادوات الحفر ومواد توصيل الانابيب وما شابه ذلك .



دنبتت افرولك اكانا لفس ابلد الكرشية العسرة لولة اكرات الكرشية لفرق مذلك ابلدات مت ١٩٧٢ - ١٩٧٥

١٩٧٥

١٩٧٢

١٩٧٣

١٩٧٢

الملاصة	دنى	اوسطى	المجموع	دنى	اوسطى	المجموع	دنى	اوسطى	المجموع	دنى	اوسطى	المجموع
البلدة المتحدة	١٩٢	١٨١	٣٧٣	٢٨١	٢٨٠	٥٦١	٥٧٧	٥١٦	١٠٩٣	١٣٧٨	١٣٥٥	١٠٧٣
البلدان	٣٠٨	١١٨	٤٢٦	٥٢٩	١٢٤	٦٥٣	٩٤٢	٣٣٦	١٣٧٨	١٣٧٨	١٣٥٥	١٠٧٣
الولايات المتحدة	٢٠٠	١٠٤	٣٠٤	٣٢٩	٢٠٣	٥٣٢	٥٧٠	٢٤٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
الولايات المتحدة	٤٣	٤٤	٨٧	٨٦	٧٢	١٥٨	٢١٨	١٢٢	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
فرنسية	٢٤	٧	٣١	٧٠	٦٤	١٢٤	١٢٥	٩٥	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
ايران	١٤	٧	٢١	٨٢	٦	٨٨	٢١٠	٢٢	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
البحرين	٢٢	٢٠	٤٢	٤٣	٢٠	٦٣	٩٢	٧٠	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
الهند	٥٤	١٢	٦٦	٧٨	١٦	٩٤	١٨٢	٣٦	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨
هولندا	٤٢	٢١	٦٣	٤٢	١٦	٦٣	٩٨	٥١	١٥٤	١٥٤	١٥٤	١٥٤
الصين	٤٧	٤	٥١	٨١	٤	٨٥	١٦٨	٩	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
اسمدا ليا	٢٢	١٤	٣٦	٤٤	٢٦	٧٥	١٢٥	٤٠	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
هونغ كونج	٥٨	١	٥٩	٩٦	٢	٩٨	١٤٠	١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١
سنغافورة	١٢	٢	١٤	٥٨	١٦	٧٤	١٢٢	١٠	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢
الكويت	١٩	٤	٢٣	٤٠	٣	٤٣	٧٣	١١	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤
البحرين	١١	١١	٢٢	١٨	٢١	٤١	٥٨	٤٨	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
بنغلاديش	١٢	٧	١٩	٥٢	١١	٦٣	١٢٥	٢٢	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧
سويسرا	١١٠	١	١٢٠	٢٧	٢٢	٤٩	٨٩	٢١	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
موزمبيق	٢٢٦	١٢١	٣٧٧	٢٦٨	٩٥	٣٦٤	٧١٧	٢٥٧	١٠٩٤	١٠٩٤	١٠٩٤	١٠٩٤

الاجملى

١٠٩١٠

٣٧٥

٧١١٥

٧٠٨٣

٢٢٦٦

٤٨١٧

٣٣١٠

١٠٠١٩

٢٢٤١

٢٢٣٣

٧٥٨

١٢٧٥

والجدول التالي يبين لنا مجموع قيمة الصادرات والواردات بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في الفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥ وهو يعطي صورة عن الميزان التجاري لدولة الإمارات .

صادرات وواردات

الإمارات العربية المتحدة^١

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	قيمة الصادرات (٢)	قيمة الواردات
١٩٦٩	٢٠٠	٣٦٧
١٩٧٠	٢٩٠	٣٢٠
١٩٧١	٤٥٠	٣٧٠
١٩٧٢	٦٧٠	٤٨٠
١٩٧٣	٩٨٠	٨٤٠
١٩٧٤	٤٨٥٠	١٦٠٠
١٩٧٥	٤٨١٥	٢٧٢٨

(١) المصدر : دائرة الجمارك ودائرة البنزول - أبو ظبي . دائرة الجمارك وشركة نفط

دبي .

(٢) تشمل قيمة الصادرات كلاً من الصادرات البترولية والصادرات الأخرى غير المنظورة .

البعث الرابع

العلاقات الاقتصادية الخارجية

كانت للامارات العربية المتحدة علاقات اقتصادية تربطها بالعالم الخارجي وذلك لانها دولة بحرية ارتبط نشاطها الاقتصادي منذ قرون طويلة بالبحر ونظرا لموقعها الذي يشرف على طرق التجارة الدولية القديمة والتي تربط بين الشرق والغرب سواء اكان ذلك عن طريق مضيق هرمز والخليج العربي فالبصرة أم عن طريق بحر العرب وشرق افريقيا ورأس الرجاء الصالح .

وهذا الموقع الاستراتيجي اوجد ترابطا اقتصاديا وعلاقات تجارية قديمة بين الامارات العربية وبين عديد من الدول مثل بلاد شبه القارة الهندية واندونيسيا وبلاد شرق افريقيا مثل زنجبار وتنزانيا وكينيا ومدغشقر والصومال والحبشة . ونرى جليا آثار هذه العلاقات التجارية القديمة في التأثير الحضاري والديني الذي تركه عرب الامارات العربية في العديد من هذه البلاد . كما أن جاليات من سكان الامارات قد استقرت في تلك البلاد منذ مئات السنين ناقلة معها الدم العربي والدين الاسلامي .

وعندما اكتشف البترول اتسع النشاط التجاري للامارات ليشمل جميع قارات العالم وخاصة مع البلاد الصناعية التي تعتمد الى حد كبير على ما تستورده من بترول الامارات العربية المتحدة في حين تصدر للامارات منتجاتها الصناعية والمواد الغذائية والخبرة الفنية . ولقاء مزيد من الضوء على علاقة الامارات العربية بالعالم الخارجي في مرحلة ما قبل البترول نعرض موضوعين رئيسيين هما التجارة الخارجية والنقل البحري .

١ - التجارة الخارجية

نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله الامارات العربية وذلك لسيطرتها على مدخل الخليج العربي من ناحية ولامتداد شواطئها لأكثر من ٧٠٠ كيلو متر على الخليج العربي وبحر العرب من ناحية أخرى هذا بالإضافة الى أن سكانها كانوا منذ القدم مولعين بركوب البحر لانه يشكل بالنسبة لهم مصدر الرزق الاساسي نظرا لقسوة الظروف الطبيعية في البر اذ تغطي الصحاري القاحلة معظم مناطق البلاد ، كل هذا دفعهم الى التطلع الى البحر وركوبه وبالتالي الى الاتصال بالبلاد المجاورة التي وهبها الله رزقا اوفر وارضا أخصب . ولذلك كان لسكان الامارات العربية صلات تجارية مع هذه البلاد المجاورة والواقعة على الخليج العربي والمحيط الهندي . فقد أخذ سكان الامارات العربية منتجاتهم من جلود وسمك مجفف ولؤلؤ الى بلاد الخليج الاخرى والجزيرة العربية والى شبه القارة الهندية والى بلاد شرق افريقيا فكانت لكل من دبي وابو ظبي ورأس الخيمة صلات وثيقة مع مدينة بمباي في الهند وموانئ شرق افريقيا في زنجبار ومباسا ومقديشو وجيبوتي . كما استوردوا من هذه البلاد المنتجات الزراعية مثل التوابل والحبوب والصمغ العربي والمنسوجات والمعادن الثمينة .

وكانت هناك علاقات تجارية بين الامارات العربية المتحدة ومختلف بلاد الجزيرة العربية حيث كانت تنقل البضائع والسلع بين هذه البلاد عن طريق قوافل الجمال . وكانت مدينة العين ومدينة البريمي تعتبران سوقا تجاريا هاما يتم عن طريقهما تبادل السلع الواردة من عمان ومن الامارات العربية وتنعقد تلك السوق في ظهر كل يوم حيث تقصدها القبائل المختلفة لتبيع فيها ما لديها من منتجات حيوانية وزراعية وفحم نباتي وتشترى ما تحتاجه من بضائع وسلع أخرى وذلك قبل أن تختفي في أعماق الصحراء العربية .

٢ - النقل البحري

كان لوجود الامارات العربية في موقعها الهام على الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية واطلائتها على الخليج العربي من ناحية وعلى بحر العرب من ناحية اخرى ميزة استراتيجية هامة انعكست بشكل واضح على وضعها الاقتصادي ، وجعلت السكان يستفيدون من موقعهم هذا فترات كبيرة في مجال النقل البحري .

ففي القرون الوسطى وفي العصر التجاري الذي عم أوروبا بعد ذلك ، كان الخليج العربي هو طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب .

وكان ميناء البصرة في نهاية الخليج العربي هو المركز الرئيسي الذي تعدد اليه البضائع والسلع القادمة من الشرق والتي تحملها السفن التجارية التابعة للامارات العربية حيث يتم نقلها بعد ذلك بالقوافل الى موانئ البحر المتوسط ومنها الى أوروبا وتعود السفن محملة بالسلع التي تنتجها أوروبا الى بلاد الشرق .

وقد كان لاهناء الامارات العربية دور بارز في نقل البضائع والسلع عبر الخليج العربي وبنوا لذلك اسطولا تجاريا كان الاول في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي .

وقد نجحوا في مجال النقل البحري وشهد لهم الكثيرون من المؤرخين ولحماية اسطولهم التجاري بنوا اسطولا بحريا آخر وفرضوا سيطرتهم على منطقة الخليج العربي وبحر العرب .

واكتسب ابناء الامارات العربية مع مرور الزمن خبرة واسعة في مجال الملاحة البحرية والنقل البحري فكان منهم ربابنة مشهورون خلدتهم التاريخ امثال ابن ماجد الذي ولد في اماره راس الخيمة .

والحقيقة ان وراء عظمة الاسطول السذي بناه ابناء الامارات العربية اسبابا اخرى غير الموقع الاستراتيجي وقد لا تقل اهمية عنه .

فالظروف المعيشية القاسية التي كانت تسيطر عليهم جعلتهم يبحثون عن مصدر اقتصادي يوفر لهم الرزق واسباب الحياة . فالصحراء كانت قاسية عليهم شحيحة بمياهها مما قلل فرص الزراعة ، كما أن صيد اللؤلؤ والسكك ربطهم بصورة اكبر بالبحر . وقد حفزهم ركوب البحر على بناء السفن مما جعلهم يكسبون خبرة كبيرة في هذا المجال .

وقد اتهم بعض المؤرخين الاجانب ابناء الامارات العربية في تلك الفترة بالقرصنة وتهديد السفن المارة عبر مياهها الاقليمية . ولكن الواقع هو ان ابناء الامارات كانوا حريصين على تشغيل سفنهم التجارية لنقل السلع والبضائع واعطائهم الاولوية في ذلك .

وقد كسبت الامارات العربية في ذلك الوقت سمعة ممتازة في مجال النقل البحري والملاحية مما جعل تجار الشرق والغرب يفضلون نقل بضائعهم وسلمهم على سفن ابناء الامارات وذلك لضمان عدم تعرض هذه البضائع للسلب والنهب وهي في طريقها الى الاسواق .

وهكذا نستطيع القول بان النقل البحري كان أحد أعمدة الاقتصاد الرئيسية للامارات العربية فيما قبل قناة السويس .



الفصل الثانی

طَبِيعَةُ الْبَنِيَانِ الْاِقْتِصَادِيَّ

المبحث الأول: اختلف

المبحث الثاني: الطبيعة المزروعة للبنيان
القرصادي

طبيعة البنية الاقتصادية

يتصف البنية الاقتصادية القديم للامارات العربية المتحدة بأنه بسيط وبدائي ومتخلف شأنه في ذلك شأن البنية الاقتصادي لعديد من البلاد الأخرى المتخلفة وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للامارات العربية

قبل اكتشاف البترول فيها ، بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت في فترات امتدت من القرن الثامن عشر الى النصف الاول من القرن العشرين . ومع هذه الاهمية التي كانت للؤلؤ في هذا الاقتصاد الا انه قد احتفظ دائما ، وبسبب النشاطات الاقتصادية الأخرى بكثير من ملامح الاقتصاد المعيشي ، مما خلق على اقتصاد الامارات العربية نوعا من الازدواجية في اطار التخلف والركود .

ومع اكتشاف البترول احدث تحولا كبيرا في البنية الاقتصادي ، وخلق نوعا جديدا من الازدواجية في اطار التنمية ، تستند الى التقابل الواضح بين قطاع اقتصادي مخطور مرتبط باقتصاديات البلاد الصناعية وهو قطاع البترول ، والى قطاع اقتصادي متخلف مرتبط بالبنية المحلية ويمثل في النشاطات الأخرى التي تحاول بصعوبة اللحاق بقطاع البترول والذي يشكل « القطاع القائد » في الاقتصاد الوطني .

وعليه فقد اتصف البنية الاقتصادي للامارات العربية بصفتين رئيسيتين وهما : التخلف والازدواجية .

الحجۃ الأولى

التخلف

كان شعب الامارات العربية المتحدة ، عبارة عن مجموعة من القبائل تسكن في الواحات الخصبة وفي بعض الجزر ولم يوجد فيها مجتمع مركب يرتبط بعلاقات ثابتة ، بل كان ما يسمى باقتصاد القبيلة او القرية (اقتصاد رعوي) .

فكان الواحات كانوا يمتنون الزراعة وخاصة زراعة النخيل ، لان النخلة تنتج لهم الثمر ومن سعتها وجذوعها يبنون بيوتهم ومن اوراقها (خوصها) يصنعون الحصر وادوات الطعام ومن ليفها يصنعون الجبال ومن مخلفات الثمر يأخذون علفا لماشيتهم وابلهم ، وهكذا نرى ان النخلة تشكل بالاضافة الى الجبل اعمدة الاقتصاد القديم للقبائل العربية التي تسكن الامارات العربية ، فالجبل هو الاخر كانت له أهمية كبيرة في هذا الاقتصاد القبلي ، فمن لبنه يشربون ويستخرجون المنتجات الالبانية ومن لحمه يأكلون ومن وبره ينسجون ملابس وهو الوسيلة الوحيدة لنقل الاشخاص ونقل السلع .

اما سكان الشواطىء والجزر فقد اهتموا صيد السمك وبعد ذلك صيد اللؤلؤ وكانوا يصنعون سفنهم الشراعية محليا بالاضافة الى صناعة شبك الصيد .

وقد كان سكان القرى والارياف يتبادلون مع سكان الجزر والشواطىء منتجاتهم وكان هذا التبادل يتم في معظمه عن طريق المقايضة

في حين كان هناك استعمال لبعض أنواع النقود الاجنبية على نطاق ضيق وخاصة المسكوكات الذهبية والفضية .

والبنيان الاقتصادي يتشكل من وحدات اقتصادية صغيرة من مجتمعات اقتصادية بدائية صغيرة ومتعددة تتمثل في القبائل وفي القرى قام بينها نوع من الترابط تزايد مع تطور النشاط الاقتصادي خاصة مع انتعاش التجارة الخارجية والنقل البحري ثم مع ظهور صناعة اللؤلؤ كسلعة نقدية وازدياد عدد المشتغلين فيها مما أدى الى اتساع المبادلات وإلى ظهور بعض أنواع من تقسيم العمل فمع هذا التطور أخذت أعداد أكبر من السكان تتجمع قرب الشواطئ مكونة مجتمع القرية ثم مجتمع المدينة وبالرغم من هذا التطور الذي حدث في النشاط الاقتصادي والذي استتبع ظهور القرية والمدينة فقد ظل اقتصاد الإمارات العربية متخلفاً . (١)

(١) ليست هناك مراجع أو مصادر اقتصادية لفترة ما قبل البترول فلذلك اعتمدنا على البحث الميداني والمجهود الشخصي .



البعث النافی

الطبيعة المزدهرة للبنان الريفي

وبالإضافة الى التخلّف الذي اتصف به اقتصاد الإمارات في مرحلة ما قبل البترول ، فقد اتصف أيضا « بالازدواجية » حيث جمع بين انتاج بعض المحاصيل العينية ، بغرض الاستهلاك المنزلي أو المقايضة المحلية وبين انتاج بعض المحاصيل النقدية بغرض التصدير الى الخارج .

ففي عصر صناعة اللؤلؤ كان اللؤلؤ يعتبر سلعة نقدية ، تنتج بغرض التصدير ، في حين كانت المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تنتج لغرض الاستهلاك المحلي .

وعندما ازدهرت صناعة اللؤلؤ ، سبق اللؤلؤ القطاعات الأخرى التي تعمل من أجل سد حاجة السوق المحلي وأصبح الحصول النقدي الوحيد الذي ارتكز عليه الاقتصاد الوطني لفترة من الزمن ، مما برر اعتباره القطاع الرئيسي في هذا الاقتصاد . وقد كان طبيعيا مع هذا الوضع أن يتأثر اقتصاد الإمارات ، وعن طريق قطاع اللؤلؤ بالأوضاع الاقتصادية العالمية ، وأن يصبح نتيجة لذلك عرضة لتقلبات كبيرة خارجية ، وهذا ما حدث عندما تدهورت صناعة اللؤلؤ ابتداء من الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية وخاصة لاكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي وقيام دول جديدة في المنطقة واكتشاف طريقة زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان نتيجة للظروف الدولية مما أدى الى تدهور شبه كامل للاقتصاد الوطني كله .

ونضيف أن اكتشاف البترول في الإمارات العربية ، وقد أصبح يشكل « القطاع القائد » في اقتصادها الوطني ، وبدأ يخلص هذا الاقتصاد من ظاهرة التخلف ويحقق له التنمية ، لم يخلصه بعد من الطبيعة الازدواجية . ففي حين أن قطاع البترول قطاع متطور جدا تكنولوجيا ومرتبطة ارتباطا كليا بالاسواق الخارجية ، نجد أن القطاعات الأخرى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات ما زالت متخلفة تكنولوجيا وبدرجة كبيرة عنه ، ومرتبطة أساسا بالاقتصاد المحلي . ولا شك في أن هذه الصفة الازدواجية تعني بالإضافة الى ما عليها من مأخذ اقتصادية ، أننا لم نستطع بعد أن ننقل التقدم الذي يحقق في قطاع البترول ، وهو القطاع القائد الى القطاعات الأخرى .

ولذلك يكون من الضروري على البلاد التي في مثل هذا الوضع ، والتي تعاني من ظاهرة الازدواجية ، أن تسعى الى دمج « القطاع القائد » في الاقتصاد الوطني وذلك بنقل خصائصه وآثاره الى القطاعات الأخرى .

ومع أن هذا العمل ليس بالسهل إلا أنه يجب أن يكون الهدف الذي نسعى اليه ، حتى نضمه للاقتصاد القومي .



الباب الثاني
الصناعة البتروكيمياوية في الإمارات العربية المتحدة

مقدمة :

في الباب الاول من القسم الاول القينا الضوء على البنيان الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول ، وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الكافية عن هذه المرحلة ، الا انه يمكن القول بأنها تشكل مرحلة متميزة من التطور الاقتصادي للإمارات العربية .

فقد عرفت المرحلة السابقة على عصر اللؤلؤ « اقتصاد القبيلة » الذي يستند الى المجتمعات الصغيرة المغلقة التي لا تقوم بينها علاقات اقتصادية الا في حدود ضيقة جدا ، ثم أصبحت صناعة اللؤلؤ ، قبل قرنين من كشف البترول المحور الذي ارتكز عليه اقتصاد هذه الامارات العربية .

وبعد دخول شركات البترول فيما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية الى منطقة الخليج العربي وحصولها على امتيازات التنقيب عن البترول في الإمارات العربية انتهت المرحلة الاولى من المسيرة الاقتصادية للإمارات وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة البترول وذلك منذ سنة ١٩٣٦ حيث تم توقيع أول امتياز للبترول بين حاكم إمارة أبو ظبي وبين شركة تطوير بترول الساحل المتهادن . وفيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٢ كانت فترة انتقالية فصلت بين (عصر اللؤلؤ) وبين (عصر البترول) .

مع نهاية سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول من أبو ظبي بكميات تجارية مهينا بذلك لدخول الاقتصاد الوطني للإمارات العربية (عصر البترول) بمعامله الجديدة وخاصة بعد ١٩٦٦ حينما تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبو ظبي .

وننتقل هنا الى دراسة الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة ، مقسمين دراستنا الى فصول أربعة .

نخصص الفصل الاول منها للاطار القانوني للصناعة البترولية ،
والفصل الثاني لشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ،
والفصل الثالث لمراحل الصناعة البترولية ، والفصل الرابع للامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية .



الفصل الأول

الإطار القانوني للصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: اتفاقيات البترول القديمة
المبحث الثاني: اتفاقيات البترول الجديدة
المبحث الثالث: اتفاقيات المشاركة

الإطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

منذ بداية القرن الحالي وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى حيث تهت تصفية تركة الامبراطورية العثمانية في الشرق الاوسط ، بدا يتضح الصراع الخفي الذي كان دائرا بين دول المحور وهي تركيا والمانيا وايطاليا ، وبين الحلفاء ، وهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، حول السيطرة على اقطار الشرق الاوسط وتقاسمها كمناطق للنفوذ ، وذلك بدفع من شركات البترول في تلك البلاد والتي كانت تعرف الاهمية البترولية المحتلة لاقطار الشرق الاوسط .

وبعد أن حصل رجل الاعمال البريطاني دارسي على امتياز للتنقيب عن البترول في ايران في سنة ١٩٠٣ حاول الالمان عن طريق تركيا أن يحصلوا على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق ، ولكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى ، التي هزم فيها المحور فبدأ الانجليز يسامون العراق على شق محافظة الموصل عنه اذا لم يمنح امتياز البترول للشركات الانجليزية ، وبالفعل فقد تم لهم ما ارادوا وانشئت شركة نفط العراق (I.P.C.) حيث منحت امتيازاً للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق .

وتحت ضغط حلفاء بريطانيا نزلت شركة البترول البريطانية B. P. عن جزء كبير من حتها في الـ (I.P.C.) مرضاة لهؤلاء الحلفاء لشركات امريكية وهولندية ، حيث تم توزيع اسهم شركة نفط العراق

على النحو التالي :-

شركة البترول البريطانية	٢٣٫٧٥ ٪
شركة البترول الفرنسية	٢٣٫٧٥ ٪
شركة شل	٢٣٫٧٥ ٪
شركتي موبيل واكسون	٢٣٫٧٥ ٪
مؤسسة كلبنكيان	٥ ٪

وحصلت شركة بابكو الامريكية على امتياز في البحرين ثم حصلت شركة ارامكو الامريكية على امتياز شامل في المملكة العربية السعودية ، وحصلت كل من شركة البترول البريطانية (B.P.) وشركة الخليج Gulf الامريكية على امتياز في الكويت مناصفة بينهما .

وبعد ذلك حصل مساهمو شركة نفط العراق (I.P.C.) على امتيازات في كل من الامارات العربية وعمان وقطر . وبذلك لم تأت سنة ١٩٣٦ الا وقد تقاسم الحلفاء منطقة الشرق الاوسط فيما بين شركاتهم وينسب متفاوتة . وكان شأن الامارات العربية في ذلك شأن بقية بلدان المنطقة .

ففي الامارات العربية تم التوقيع على اول اتفاقية للبترول في يناير سنة ١٩٣٦ بين حاكم امارة ابو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهدان (١) حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق امارة ابو ظبي البرية والبحرية . وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والامارات الاخرى مع هذه الشركة على اتفاقيات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على امتياز غطى الامارات العربية المتحدة كلها .

(١) كانت الامارات العربية يطلق عليها قبل حصولها على الاستقلال سنة ١٩٧١ عدة اسماء من بينها الامارات المتصالحة والمحبيات البريطانية وامارات الساحل المتهدان لان هذه الامارات وقعت فيما بينها اتفاقية هدنة تم بموجبها منع الاقتتال والخلافات التي كانت قائمة بين الامارات المختلفة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الامارات العربية المتحدة لتعود ثانية بعد هذه الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف ، وبعد ان قامت شركة تطوير الساحل المهامان بعمليات الاستكشاف الاولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن امتيازاتها في امارات دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البحرية من امارة أبو ظبي محتفظة بالمناطق البرية منها حيث ركزت نشاطها فيها . وقد منح حكاه الامارات فيها بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في اماراتهم لشركات عديدة . اهمها الامتياز الذي منحه امارة أبو ظبي سنة ١٩٥٤ في مناطقها البحرية (لشركة مناطق أبو ظبي البحرية) والامتياز الذي منحه امارة دبي سنة ١٩٦٣ لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للامارة ، والامتياز الذي منحه امارة الشارقة سنة ١٩٧١ (١) لشركة الهلال .

وقد اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في امارة أبو ظبي في سنة ١٩٥٨ ، ثم في امارة دبي في سنة ١٩٦٦ وفي امارة الشارقة فسي سنة ١٩٧٢ .

وتختلف اتفاقيات البترول في الامارات العربية المتحدة الواحدة عن الاخرى ، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية بلدان الشرق الاوسط وذلك تبعا لتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة (٢) .

ولسهولة البحث فاننا سنقسم دراستنا لاتفاقيات البترول طبقا لمضمونها وشروطها الى ثلاثة مباحث ندرس في المبحث الاول منها الاتفاقيات القديمة ، وفي المبحث الثاني الاتفاقيات الجديدة وفي المبحث الثالث اتفاقيات المشاركة .

(١) انظر الفصل الثاني والخاص بشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة .

(٢) انظر اقتصاديات أبو ظبي قديما وحديثا - للمؤلف - ص ١٥٢ - ١٥٤ .

الحجۃ النورۃ

اتفاقيات البترول القديمة

نقصد بذلك الاتفاقيات التي وقعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي اتفاقيات غطت منطقة الشرق الاوسط ولها صفات متميزة وتتشابه فيما بينها وان اختلفت الاقطار التي عقدتها .

لقد تقاسمت سبع شركات بترول عالمية ، وهي التي يطلق عليها الاخوات السبع (Seven Sisters) (١) مناطق الامتياز في الشرق الاوسط بعد ان اتفقت فيما بينها على عقد الكارتل العالمي المعروف ، (اتفاق اوكناكري) والذي تعهدت بموجبه بأن تتقاسم مناطق الامتياز والاسواق والا تدخل في منافسات فيما بينها .

وتتصف الاتفاقيات القديمة بالصفات التالية :-

١ - طابع الاكراه والاحتكار :-

فقد قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات ثم ألزمت حكام المنطقة على التوقيع عليها تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية ، في وقت كانت جميع اقطار المنطقة ترزح تحت السيطرة الاستعمارية . وهكذا لم يكن لبلدان المنطقة حول ولا قوة في وضع هذه الاتفاقيات ولم يكن امامها من خيار الا الموافقة عليها وتوقيعها . واذا ما تردد واحد من الحكام في التوقيع فانه يتعرض الى شتى الضغوط الى ان يوقع عليها .

(١) شركات البترول الرئيسية او الاخوات السبع هي :-

British Petroleum, Standard Oil of California, Standard Oil of New Jersey, Gulf Oil, Shell, Mobile, C.F.P.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تغفل هذه الاتفاقيات دور الدولة المضيفة ومصالحها . فقد اطلقت هذه الاتفاقيات يد الشركات في التصرف كما ضمنت لها الوضع الاحتكاري وأعطتها جميع المميزات التي أرادت بها فيها الإعفاءات الضريبية . واتفاقيات كهذه أن صلت لفترة من الزمن فانها ولا شك تحمل بذور فئائها ، فما أن حصلت أقطار المنطقة على استقلالها السياسي حتى سارعت مجتمعة ومنفردة الى تعديل هذه الاتفاقيات وهذا ما تم بالنسبة للإمارات العربية المتحدة .

٢ - الشمول :

انصفت الاتفاقيات القديمة بصفة الشمول . أي انها كانت تغطي جميع حدود القطر من برية وبحرية ولم تبق بذلك أي مجال لدخول شركات أخرى الى القطر نفسه .

٣ - طول المدة :

كانت الاتفاقيات القديمة تتصف بطول مدتها ، فمعظمها يصل الى أكثر من سبعين سنة . (اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة تبلغ مدتها ٧٥ سنة) .

٤ - اجفاف الشروط المالية :

كانت شركات البترول الاحتكارية حسب اتفاقياتها القديمة تدفع اتاوة سنوية بسيطة قبل اكتشاف البترول زادت قليلا بعد اكتشاف البترول . فقد نصت اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحذودة مثلا على أن تدفع الشركة مبلغ ١٠٠ ألف روبية (٢٥ ألف دولار) اتاوة سنوية الى أن يتم اكتشاف البترول ، وتدفع بعد اكتشاف البترول اتاوة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف روبية (٥٠ ألف دولار) . اما بعد انتاج البترول فان شركات البترول تدفع مبلغ ثلاث روبيات للطن المقطوع أي ٧٥ سنت

أمريكي أي حوالي عشرة سنوات للبرميل (يبلغ دخل الحكومة في الوقت الحاضر من البرميل حوالي ١١٦١ دولار) .

٥ - لا تشمل مبدأ المشاركة :

لم يترك الطابع الاحتكاري الذي اتصفت به هذه الاتفاقية القديمة مجالا لدخول الاقطار المضيفة كشريك في رأسمال الشركات صاحبة الامتياز ، وبذلك فقد استبعدت مبدأ المشاركة .

٦- ولا تعطي هذه الاتفاقيات القديمة اولوية للمواطنين للعمل في الشركة وذلك حتى تظل البلاد معتمدة على الخبرة الأجنبية وعلى اليد العاملة المستوردة من مناطق أخرى في الغالب تكون غير عربية .

٧ - وكذلك فان الاتفاقيات القديمة لا تلزم شركات البترول بالعمل على تصنيع الاقطار المضيفة او بالمساهمة في تصنيعها لان ذلك قد يضر بالصناعة في اقطار هذه الشركات . بالإضافة الى أن الشركات الاحتكارية كانت تريد للاقطار المضيفة أن تظل مزارع للمواد الخام التي تصنع في الاقطار الصناعية وعليه فان الاتفاقيات القديمة لم تنص على الزام الشركات على تصنيع البترول أو الغاز محليا .

ونخلص مما تقدم ان اتفاقيات الامتياز القديمة والتي وقعت في فترة ما بين الحربين قد وضعت من جانب واحد ، في وقت كانت بلاد الشرق الاوسط واقعة تحت نفوذ دول شركات البترول . فمن الطبيعي أن لا تتماشى تلك الاتفاقيات مع روح العصر الحديث ومن الطبيعي أيضا أن تسعى اقطار المنطقة ، ومن بينها الإمارات العربية المتحدة منفردة أو مجتمعة من خلال منظمة الاوبك ، الى تعديل هذه الاتفاقيات بما يتمشى وروح العصر وبما يضمن لشعوب هذه الاقطار استعادة حقوقها في ثرواتها الوطنية خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المجئى الشافعى

اتفاقيات البترول الجديدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت شركات البترول للعمل في الإمارات العربية المتحدة ، كما انها نشطت بصورة اكبر في الاقطار المجاورة التي اكتشف فيها البترول . وبعد ان وفقت هذه الشركات في اكتشاف البترول بكميات تجارية في جميع اقطار الشرق الاوسط تقريبا بدأت الصناعة البترولية تدر بعض العائدات للاقطار المضيفة والتي كانت احوج ما تكون لهذه العائدات ، من اجل تحقيق تنميتها وتقدمها .

كما ان اقطار المنطقة حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي واخذت تقتحم الحواجز التي وضعت في طريق الاتصال فيما بينها فبدأت تتصل ببعضها البعض حيث ادركت الاقطار المصدرة للبترول ان المساومة الجاعية افضل من المواقف الانفرادية ، فعملت على انشاء (منظمة الاوك) لتكون ناديا يضم الاقطار المصدرة للبترول والتي تشابهت مصالحها . وادركت هذه الاقطار ان شركات البترول الاحتكارية كانت مجحفة بحقوقها وان الاتفاقيات القديمة ما عادت تتناسب وروح العصر فانهزت كل مناسبة لكي تعدل من هذه الاتفاقيات وعملت من جهة اخرى على تشجيع دخول الشركات المستقلة (Independent Companies) او الجديدة (New Comers) لكي لا تبقى معتمدة اعتمادا كليا على شركات البترول الاحتكارية (Majors)

وفيما يلي سنبين مميزات الاتفاقيات الجديدة حتى يسهل علينا مقارنتها بالاتفاقيات القديمة .

١ - انتفاء صفة الاكراه والاضطرار :-

هنا بعكس الاتفاقيات القديمة فقد قيدت الاقطار المضيفة يد شركات البترول ومنحت حدا ادنى من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، كما أن هذه الاتفاقيات وضعت بارادة الدولة ولذلك فانها ضمنت الحفاظ على مصالح القطر المضيف . فهي لم توضع تحت تأثير أي ضغط عسكري او سياسي بل ان شركات البترول كانت تدعى للتقدم بعروضها للحصول على الامتياز وكانت الشركة التي تقدم افضل العروض تحصل على الامتياز . ولذلك فقد ضمنت هذه المناقصة بين الشركات المتقدمة الحصول على مزايا كبيرة ذات فائدة للقطر . وقد ادى هذا الوضع الى افساح المجال لدخول الشركات المستقلة وبذلك جاءت هذه الشركات بشروط ومزايا جديدة ساعدت فيها بعد على تعديل الاتفاقيات القديمة .

٢ - عدم التسمول :-

اتصفت الاتفاقيات الجديدة بأنها تشمل مساحات محدودة من القطر .

٣ - ادخال مبدأ التخلي

ادخل مبدأ التخلي على الاتفاقيات القديمة أي ان شركات البترول العاملة قد ألزمت بأن تتخلى كل فترة زمنية معينة عن مساحة نسبية من امتيازها للدولة . وهذا المبدأ سمح لحكومات الاقطار المضيفة أن تستقدم شركات جديدة منحتها امتيازات جديدة وبشروط افضل من شروط اتفاقيات الامتياز القديمة .

٤ - قصر المدة :

بعكس الاتفاقيات القديمة والتي كانت تصل مدة امتيازها الى ٧٥ سنة فان الاتفاقيات الجديدة تتراوح مدتها بين عشرين وخمسة وعشرين سنة فقط ، مما شجع شركات البترول على العمل بجدية اكبر في مجال الاستكشاف حتى لا تنقضي المدة فتخسر الشركة امتيازها .

٥ - مميزات الشروط المالية : -

تضمنت الاتفاقيات الجديدة على مميزات مالية جديدة اذ التزمت شركات البترول بأن تدفع قبل اكتشاف البترول اناوة سنوية اكبر (١٠٠ ألف دولار) ، وان تدفع بعد انتاج البترول ريعا (يصل الى ٢٠ ٪) وضريبة دخل (تصل الى ٨٥ ٪) مما يضمن للحكومة حصة الاسد من عائدات بترولها .

كما التزمت الشركات بأن تنفق سنويا مبالغ ثابتة على اعمال التحري والتنقيب عن البترول واذا لم تنفذ ذلك فانها تدفع غرامة للحكومة .

٦ - تشهل مبدأ المشاركة :

جاءت الاتفاقيات الجديدة بمبدأ المشاركة . فيحق للحكومة المضيفة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ان تدخل كشريك في عمليات شركات البترول بنسب متفاوتة تختلف من اتفاقية الى أخرى .

والجدير بالذكر ان مبدأ المشاركة قد ادخل مؤخرا وفي سنة ١٩٧٢ على الاتفاقيات القديمة حيث تفاوتت في الوقت الحاضر نسبته من قطر الى آخر وذلك بين ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ . وسنتطرق لموضوع المشاركة فسي

الفصل الخاص بمستقبل العلاقات بين شركات البترول والامارات العربية المتحدة .

ولا شك في ان تطبيق مبدأ المشاركة في معظم الاقطار المصدرة للبترول قد اوجد صيغة جديدة للعلاقات بين الاقطار المضيفة وشركات البترول فيها .

٧ - الزام الشركات باعطاء الاولوية للمواطنين بالنسبة لفرص العمل وللتأهيل لاستلام مراكز اكبر مما شجع على افساح المجال للخبرة الوطنية ان تأخذ مكانها في صناعاتها الوطنية والاستعانة بالخبرات العربية بصورة اكبر من ذي قبل .

٨ - الزام الشركات بالمساهمة في تصنيع الاقطار المضيفة سواء كان ذلك عن طريق تصنيع البترول والغاز الطبيعي محليا ام عن طريق مساعدة الحكومة ماليا وفنيا في تصنيع بلادها .

ويتضح لنا مما تقدم كيف ان الاتفاقيات الجديدة التي منحت في عهد الاستقلال الوطني جاءت لتعبر عن مصالح الاقطار المصدرة للبترول لتقضي على صفة الاكراه والاحتكار الذي مارسته شركات البترول الكبرى ردحا من الزمن مفسحة المجال امام دخول شركات البترول المستقلة والتي تنافست فيها بينها من أجل العمل في المنطقة عن طريق التقدم بشروط أفضل وأكثر ملائمة لروح العصر الحديث .



البحث عن الذات

اتفاقيات المشاركة

في ديسمبر سنة ١٩٧٢ وقعت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاقيات المشاركة مع شركات البترول الرئيسية العاملة في أراضيها ، وبذلك أصبح مبدأ المشاركة حقيقة واقعة وذلك بعد مفاوضات مضمنة استمرت لأكثر من سنة ، ثم أخذت الاقطار الأخرى بمبدأ المشاركة فيما بعد .

ولا شك في أن تطبيق مبدأ المشاركة من قبل الاقطار المصدرة للبترول قد أحدث تحولا كبيرا في العلاقة بين شركات البترول والحكومات المضيفة وذلك من جانبها القانوني والمالي . وأصبحت بذلك اتفاقيات البترول اتفاقيات جديدة من نوع آخر . أتبع من خلاله للاقطار المصدرة للبترول أن تمارس سيادتها وسيطرتها على ثرواتها البترولية ، وأن تدخل من خلال المشاركة الى صلب الصناعة البترولية وفي مختلف مراحلها الفنية ، والاقتصادية والقانونية وسنعرض فيما يلي للمزايا التي جاءت بها اتفاقيات المشاركة .

١ - المزايا المالية : مهما لا شك فيه أن تطبيق مبدأ المشاركة قد جاء بمزايا مالية كبيرة للاقطار المصدرة للبترول وأتاح لحكوماتها أن تستعيد الجزء الأكبر من أرباح شركات البترول الأجنبية . فمُنذ طبقت المشاركة على أساس ٦٠٪ فقد عني ذلك أن تحصل الحكومة على ٦٠٪ من أرباح الشركات الأجنبية التي كانت تحصل عليها قبل تطبيق المشاركة . كما أن دخول الحكومات كشريك في صناعتها البترولية أتاح لها أن تستثمر

جزءاً من دخلها من البترول في صناعتها البترولية استثماراً ذا عائد أكبر وأضمن .

٢ - المشاركة في اتخاذ القرار : وكذلك أتاح مبدأ المشاركة لحكومة البلد المضيف أن يكون لها اليد الطولى في اتخاذ القرارات بالنسبة لجميع مراحل الصناعة البترولية ، بالإضافة الى أن القطر قد انتقل من مجرد جابي للضرائب Tax Collector الى شريك فعال (Effective Partner) .

٣ - الاستفادة من خبرة الشركات الأجنبية : أن تطبيق مبدأ المشاركة قد أدى الى احتكاك أجهزة الحكومة البترولية وشركاتها الوطنية بالشركات الأجنبية والتي لها خبرة طويلة في الصناعة البترولية في مجال العمل اليومي بعد أن كانت هذه المجالات حكراً على الفنيين الأجانب ومما يفسح المجال للحكومة لكي تدرب كوادرها الفنية استعداداً لإدارة صناعتها البترولية في المستقبل بعد رحيل الشركات الأجنبية .

٤ - دخول الاسواق البترولية : أن دخول الحكومات كشريك في الصناعة البترولية حملها على البحث عن أسواق لحصتها من البترول فعملت على الاتصال المباشر بالأسواق البترولية العالمية والتي كانت محتكرة من جانب شركات البترول الأجنبية . وهذا الخروج الى الأسواق العالمية يتيح الفرصة للاقطار المصدرة للبترول أن تحصل على مزايا أخرى بالإضافة الى الاسعار المناسبة لبترولها من الاقطار الصناعية مثل الحصول على التكنولوجيا الحديثة والزام الاقطار الصناعية على اتخاذ مواقف متفهمة من القضايا الوطنية (مثل قضية فلسطين بالنسبة للاقطار العربية المصدرة للبترول) .

٥ - التصنيع : من مزايا المشاركة ايضا هو انه اصبح بمقدور الحكومات المصدرة للبتروال أن تصنع جانباً من حصتها من البتروال محلياً عن طريق اقامة مصافي للتكرير لفرض التصدير واقامة المصانع البتروكيمياوية واقامة مصانع اسالة الغاز المصاحب والغاز الطبيعي .

ان تطبيق العديد من الاقطار المصدرة للبتروال لمبدأ المشاركة ادى ولا شك الى ايجاد صيغة جديدة للعلاقات ليس فقط بين الاقطار المصدرة للبتروال وشركات البتروال العاملة فيها وانما ايضا بين الاقطار المنتجة والاقطار المستهلكة للبتروال . وهذا ادى الى تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية مما اوجب معه أن يعاد النظر في هذه العلاقات خاصة والعالم بصدد البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية .

ان تطبيق مبدأ المشاركة قد اوجد قوة اقتصادية جديدة رفضت مبدأ الاحتكار وسلب ثرواتها البتروالية الذي مارسه شركات البتروال وحكوماتها لسنوات طويلة ، هذه القوة خرجت من بين بلاد العالم الثالث وهي بلاد آخذة في النمو في مجملها لتستعيد حقوقها ولتنبيه البلاد الآخذة في النمو الاخرى بأن تحذو حذوها . هذه الصهوة من قبل البلاد المصدرة للبتروال ادت الى حدوث خلل في المعادلة الاقتصادية الدولية القديمة والتي اتاحت الفرصة للبلاد الصناعية أن تبني صناعاتها على مصدر رخيص للطاقة تاركة أصحاب هذه الثروة يرزحون تحت تأثير التخلف والاستغلال والفقير .

ومن هنا يجب على بلاد العالم مجتمعة اذا ما ارادت أن تجد الحلول الملائمة للاقتصاد العالمي أن توجد من خلال الحوار لا المجابهة صيغة جديدة لمعادلة جديدة للاقتصاد العالمي تقوم على الحق والمعدل .

الفصل الثاخي

شركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول : شركات البترول العاملة في
إمارة أبوظبي

المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في
الإمارات الأخرى

المبحث الأول

شركات البترول العاملة في أبو ظبي

تعتبر اماره أبو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات الاعضاء في الاتحاد كما يعمل بها اكبر عدد من شركات البترول . بعضها منتج للبترول وبعضها ما زال في طور البحث والتحري . وشركات البترول العاملة في أبو ظبي هي : -

- ١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة .
- ٢ - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ - شركة نفط توتال أبو الخوش .
- ٤ - شركة نفط أبو ظبي اليابانية .
- ٥ - شركة نفط البندي المحدودة .
- ٦ - شركة نفط اميراداهيس .
- ٧ - شركة نفط سننچ بيل المحدودة .
- ٨ - شركة نفط فيليبس أبو ظبي المحدودة .
- ٩ - شركة نفط المشرق الاوسط .

١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة :

تأسست في بريطانيا بتاريخ ١٩٣٦/٩/٣٠ شركة سميت شركة تطوير بترول الساحل المتهدان المحدودة ثم حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في اماره أبو ظبي بتاريخ ١٩٣٩/١/١١ وقد شملت منطقة امتيازها جميع الاراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة الامارة وكانت مدة الاتفاقية ٧٥ سنة . وتعود ملكية أسهم شركة (تطوير بترول الساحل المتهدان) الى الشركات التالية :

- ٢٣٧٥٪ لشركة النفط البريطانية .
- ٢٣٧٥٪ لشركة شل .
- ٢٣٧٥٪ لشركة النفط الفرنسية .
- ٢٣٧٥٪ لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وشركة موبيل أويل الأمريكيتين .
- ٠٠ر٥٪ لمؤسسة المساهمة والاستكشاف « مؤسسة كلينكيان » .

وفي ١٩٦٢/٧/٢٤ تم تبديل اسم الشركة الى شركة نفط أبو ظبي المحدودة وقد تعهدت هذه الشركة بموجب أحكام اتفاقية عام ١٩٣٩ بأن تدفع الى أبو ظبي المبالغ التالية :

- (١) مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ روبية عن ايجار الاراضي المشمولة بامتيازها وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .
 - (٢) مبلغ ١٠٠.٠٠٠ روبية سنويا عن ايجار الاراضي بعد ذلك وحتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية .
 - (٣) مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ روبية عند العثور على النفط بكميات تجارية .
 - (٤) ريعا قدره ثلاث روبيات عن الطن الواحد المصدر من النفط .
- وقد بدأت المفاوضات لتعديل الامتياز المذكور قبل بدء تصدير البترول ولكنها لم تكمل الا في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ . ثم أجري تعديل في عام ١٩٦٦ . ومن أهم النقاط التي تم تعديلها ما يلي :

١) تعديل عوائد الحكومة من ثلاث روبيات للطن المقطوع الى ١٢ر٥٪ من السعر المعلن مع احتساب المبالغ المدفوعة الى الحكومة على هذا الاساس (الربيع) ضمن نفقات الانتاج ، وذلك وفقا لمبدأ تنفيذ الربيع الذي اقرته منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أولك) .

٢) شمول الشركة بأحكام مرسوم ضريبة الدخل (المعدل) وبذلك تعهدت الشركة بأن تدفع ٥٠٪ من أرباحها الصافية المتأتية من عملياتها في أبو ظبي الى حكومة أبو ظبي كضريبة دخل .

٣) اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بامتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي كما يلي :-

- ١ - خلال (٣٠) يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩/٩/١٩٦٥ تتخلى الشركة عن المناطق الاضافية بحيث لا تحتفظ بهذا التاريخ الا بمساحة لا تتجاوز ٦٢ر٠٠٠ الف كيلومتر مربع .
- ب - في الذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاقية تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٥٠ر٠٠٠ كيلومتر مربع وتخلي للحكومة عن المساحات الباقية .
- ج - في الذكرى السنوية السادسة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٤٠ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- د - في الذكرى السنوية التاسعة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٣٢ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- هـ - في الذكرى السنوية الثانية عشرة تخفض الشركة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢٦ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- و - في الذكرى السنوية الخامسة عشرة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢١ر٠٠٠ كيلومتر مربع .

وفي يونيو ١٩٧٠ وقعت اتفاقية بين الحكومة والشركة المذكورة بخصوص استهلاك الديون المترتبة عن مصاريف الاستكشاف والحفر ، وفي تموز (يوليو) وافقت الشركة على دفع حصة الحكومة من الأرباح

شهريا بدلا من دفعها كل ثلاثة اشهر ، وبالإضافة الى ذلك تمهدت الشركة بأن تجهز الغاز الطبيعي من محطة شامس لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتطلية الماء لمدينة أبو ظبي ، وقد مد خطان للغاز لهذا الغرض .

في ٢٠ ديسمبر / كانون الاول من عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة الاولى ، حيث تم بموجبها دخول الحكومة ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ ، كشريك في شركة نفط أبو ظبي المحدودة بحصة ٢٥ ٪ ، وفي ٢ ديسمبر من سنة ١٩٧٤ ارتفعت نسبة المشاركة هذه لتصبح ٦٠ ٪ اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ .

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

عندما بدأت هذه العمليات لم يكن معروفا من أبو ظبي سوى الشق الساحلي وقد اشارت الأبحاث الجيولوجية التي أجريت قبل الحرب العالمية الثانية وبمعاها مباشرة الى وجوب اعتماد الوسائل الجيوفيزيائية نظرا الى ان أكثر اراضي المنطقة مغطاة بكتبان رملية يبلغ ارتفاع بعضها ٥٠٠ قدم ، ثم بوشرت عمليات المسح الجاذبي والمغناطيسي وكذلك الاعمال الجيوديسية والطبوغرافية . وقد اكمل المسح في سنة ١٩٦٠ وفي سنة ١٩٦٤ بدأ المسح الزلزالي واستمر الى سنة ١٩٧١ وما عدا بعض عمليات المسح الانكساري التي جرت ما بين سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فقد استعملت طريقة المسح الزلزالي الانعكاسي ، وقد تبنت الشركة كثيرا من الاساليب الفنية الحديثة والتي ظهرت في العالم كشريط التسجيل المغنط الذي استعمل في سنة ١٩٥٨ واجهزة قياس العمق بالانعكاسات الظاهرة (اس. دي. بي) في سنة ١٩٦٤ واجهزة تسجيل وتصفية المعلومات سنة ١٩٦٨ .

وقد استمرت أعمال المسح الزلزالي على نطاق واسع حتى بعد اكتشاف حقل باب وحقل بو حصار وحقل العصب . ففي سنة ١٩٦٩ تم مسح المناطق البرية بالمنطقة الجنوبية الشرقية من أبو ظبي والمنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة العين ، كذلك استمرت البحوث الجيولوجية السطحية في منطقة العين وبعض الجزر .

وفي عام ١٩٧٠ شملت أعمال التحري من قبل الشركة عمليات المسح الزلزالي العديد من مناطق أبو ظبي ومنطقة العين والمنطقة الجنوبية في الرياضة وأم الزموس ومندر ومشهور وساحل أبو ظبي في المياه الإقليمية من جبل الظنه وطريف والسلع والعديد ولقد تم استعمال المركب الحوام (Hoover Craft) لأغراض المسح الزلزالي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وذلك في المناطق الضحلة . أما في سنة ١٩٧١ فقد شملت أعمال المسح الزلزالي لهذه الشركة مناطق العصب والباب والصلابيح وساحل ، كذلك شملت المناطق شمال شرقي أبو ظبي والمناطق المغيرة بالقرب من الحيل .

عمليات الحفر الاستكشافي :-

لقد كان نتيجة لعمليات التحري والمسح السابقة أن تم العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة للمباشرة في عمليات الحفر الاستكشافي للتنقيب عن البترول والغاز .

ففي شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ بدأت عمليات الحفر الاستكشافي وحفرت البئر الأولى في رأس الصدر ، حيث لم يتم العثور على البترول بعد أن وصل الحفر إلى عمق ١٣ ألف قدم .

وفي يناير سنة ١٩٥٢ بوشر الحفر في بئر باب رقم (١) الذي يبعد حوالي عشرة أميال جنوب طريف ، وقد هجرت هذا البئر أيضا نظرا

لمواجهة صموبات ميكانيكية بعد أن وصل الحفر الى عمق ١٢٥٨٨ قدم
غير انه قد شوهدت المعالم التي تشير الى احتمال وجود البترول على عمق
٨٠٠٠ قدم .

ثم حفرت بئران اخرى في منطقة الجزيرة والشويبات غربي ابو ظبي
ولم يعثر على أي دلائل لوجود البترول . فعادت أعمال الحفر الى منطقة
باب في سنة ١٩٥٨ حيث تم العثور على البترول لأول مرة ولقد اعتبرت
النتائج التي حصلت عليها الشركة من حفر الاربع آبار الاولى في حقل
باب مشجعة للمباشرة بتنميته وتطويره .

وبعد اكتشاف حقل باب استمرت الشركة في عمليات الحفر
الاستكشافي حيث ادى ذلك الى اكتشاف البترول في سنة ١٩٦٢ نسي
حقل بوحصا . واستمرت عمليات الحفر الاستكشافي فحفرت ابار في
الرويس الغربي وام الاسطان وقمرء وموشاشي وصلابيح ولكن لم يوفق
في العثور على البترول في أي من هذه الابار بكميات تجارية . ثم حفرت
بئر لاستكشاف الطبقات العميقة في بدع حمالة .

وفي سنة ١٩٦٥ تم العثور على البترول في منطقة المصب وبعد
ذلك حفرت آبار في الحويلة حيث عثر على البترول في واحد من أربع آبار
حفرت بالمنطقة .

في عام ١٩٦٧ تم حفر بئرين آخرين في الفيحا والبدع في القسم الشرقي
من المنطقة الوسطى كما حفرت آبار أخرى استكشافية في الجهة
الغربية ، في سنة ١٩٦٨ كما حفرت بئر في الحيل في المياه الاقليمية .
وما بين سنة ١٩٦٩ و ١٩٧٠ حفرت أربع آبار في المنطقة الشمالية
الشرقية ، وفي اواخر سنة ١٩٧٠ حفرت ثلاثة آبار في منطقة العين
ولكن لم يتم العثور على تجمعات بترولية بكميات تجارية .
كما نتج عن عمليات الحفر الاستكشافي ، جنوبا العثور على

البتترول في منطقة زرارة بكميات تجارية وفي سنة ١٩٧١ وبعد حفر بئر استكشافية في الزبارة شمالي شرقي أبو ظبي ، انتقلت عمليات الحفر الى مناطق المياه الاتلية حيث حفر بئر ان في مهييمات والحيل .

وفي سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في حفر بئرين في منطقة جرن يافور والحويلة حيث تم العثور على البترول في البئر الاول في حين لم يتم العثور على البترول في البئر الثانية .

وخلال سنة ١٩٧٣ حفرت الشركة بئرين في جرن يافور ولم يتم العثور على البترول فيها ، كذلك حفرت الشركة ثلاثة آبار في الحويلة وواحدة في الصلابيخ وواحدة في الجانب الغربي من حقل باب ولكن لم يتم العثور على البترول في اي منها . وخلال السنوات السابقة امكن العثور على البترول في الرويس . وفي سنة ١٩٧٤ حفرت الشركة بعض الابار في الحديدريات والسعديات والضيعة .

حقول البترول البرية في امارة ابو ظبي :

١ - حقل باب : -

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٥٣ وتم التاكيد منه سنة ١٩٥٨ عندما حفر البئر الثاني منه ويقع حقل باب على بعد ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة ابو ظبي العاصمة وعلى بعد خمسة كيلومترات من طريف . وفي سنة ١٩٦٣ تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت اول ناقلة من البترول الخام في اواخر هذه السنة من مصيب جبل الظنة . وينتج البترول الخام في هذا الحقل من طبقة الثمامة وهذه الطبقة تتكون من عدة مكامن متتابعة للبترول والغاز ، ومعظم البترول المنتج يتم انتاجه من مكن الثمامة (ب) في الوقت الحاضر التي تتراوح سماكتها بين ١٤٠ - ١٦٠ قدما كما انها تقع على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحر

وتبلغ مساحة حقل باب حوالى ١٢٠ كيلومتر مربع ويبلغ طوله ٤٥ كيلومتر وعرضه ٢٥ كيلومتر . كما تم حفر ما مجموعه ٢٤ بئرا منتجة في هذا الحقل . ولقد بدأت عمليات حقن الماء لغرض المحافظة على ضغط المكمن في سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ١٢ بئرا لهذا الغرض . ويبلغ معدل الطاقة الانتاجية اليومية من هذا الحقل في الوقت الحاضر ١٣٠ ألف برميل يوميا اي بمعدل ٦٠٠٠ برميل يوميا للبئر الواحد ، ويعتبر البترول المنتج من هذا الحقل من احسن انواع البترول الخام في العالم من حيث درجة كثافة النوعية التي تتراوح بين ٢٩/٤٠ درجة اي.بي.اي. ومن حيث محتواه من الكبريت الذي يعادل ٧٥ . ٪ من الوزن .

ويتم تصدير البترول من هذا الحقل عن طريق مصب جبل الظنة بواسطة خط للانابيب قطره ٢٤ بوصة ويبلغ طوله ١١٢ كيلومترا كما تم بناء العديد من الخزانات فوق جبال الظنة لخزن البترول المصدر من مصب جبل الظنة وبلغت كميات البترول المنتجة من هذا الحقل منذ ابتداء الانتاج في سنة ١٩٦٤ وحتى الان ٤٨ مليون برميل كما ان معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ بلغ ١٠٠ ألف برميل يوميا .

ب — حقل بو حصا :

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٢ ويقع على بعد حوالى ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من حقل باب ، اي على بعد ١٦٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة أبو ظبي . وحقل بو حصا ينتج البترول من مكمن الشيعية على عمق ٨٥٠٠ قدم وهي تشبه طبقة الشيعية التي تبلغ سماكتها حوالى ٤٠٠ قدم في بعض الحقول في العراق ، ويغطي حقل بو حصا منطقة تبلغ مساحتها ٦٣٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ طول الحقل ٣٥ كيلومترا وعرضه ١٨ كيلومترا لقد بوشر في تطوير هذا الحقل

في اوائل سنة ١٩٦٤ وفي سنة ١٩٦٥ تم ربط هذا الحقل بميناء التصدير في جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة وطوله ١١٨ كيلومترا هذا ويوجد الان خطان للأنابيب يربطان الحقل بجبل الظنة . وتبلغ الطاقة الانتاجية لحقل بوحصا ٦٩٠ ألف برميل يوميا بعد أن تم استكمال تطوير الحقل . فقد اقيمت أربع محطات لفصل الغاز ، ثلاثة منها طاقة كل منها ١٥٠ ألف برميل يوميا والمحطة الرابعة تبلغ طاقتها

٢٤٠ ألف برميل يوميا . وبلغ عدد الابار المنتجة في هذا الحقل ٣٧ بئرا . وبلغ معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ (٥٠٠ ألف برميل يوميا) ، كما يتراوح معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد من هذا الحقل ما بين ٦٥٠٠ برميل يوميا و ٤٠ ألف برميل يوميا .

وفي عام ١٩٧٠ بوشر في عمليات حقن الماء في أسفل طبقة الشمية وذلك من أجل المحافظة على الضغط في هذا المكن من جهة ومن أجل زيادة نسبة الاستخراج في حساب الاحتياطي لهذا الحقل بحيث تم حقن ما مجموعه ٦٦٩ مليون برميل ماء وبلغ معدل الحقن للبئر الواحدة من هذه الابار بين ١٠ الاف برميل و ٢٥ ألف برميل يوميا والذي يصل الى اكثر من ٤٥ ألف برميل يوميا في بعض الابار . ان بترول بوحصا يعتبر من احسن انواع البترول حيث ان درجة كثافته في حدود ٣٩ درجة اي . بي . أي ومحتواه من الكبريت في حدود ٠.٧٥ ٪ من الوزن .

ج - حقل العصب :

يقع حقل العصب على بعد ٢٢٥ كيلومترا جنوب مدينة ابو ظبي وقد اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٥ وتم حفر سبعة آبار في هذا

الحقل لتحديدته وتقويته . وفي النصف الثاني من سنة ١٩٧١ بوشر في تطوير هذا الحقل حيث وضع في الانتاج في اواخر سنة ١٩٧٣ وأوائل سنة ١٩٧٤ بطاقة انتاجية قدرها ٤٦٠ ألف برميل / يوميا بعد أن تم حفر ما مجموعه ٢٨ بئرا منتجة في هذا الحقل واقامة محطة لفصل الغاز والتسهيلات الاخرى للانتاج وضخ البترول الى جبل الظنة بواسطة خط للانابيب طوله ٢٠٠ كيلومتر يربط الحقل بجبل الظنة يتراوح قطره بين ٢٦ و ٣٦ بوصة . ان هذا الحقل يغطي منطقة مساحتها ٢٥٠ كيلومترا مربعا ، ويبلغ طوله ٢٥ كيلومترا وعرضه ١٠ كيلومترات . كما ان معظم البترول يأتي من مكن الثمالة (ب) (٤٠٠ ألف برميل يوميا) والتي تتراوح سماكتها بين ١٦٠ و ١٨٠ قدما و ٦٠ ألف برميل يوميا يتم انتاجها من طبقة الثمالة (ج) والتي تتراوح سماكتها بين ٩٠ — ١٠٠ قدم ، وان معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد في هذا الحقل يبلغ ١٦ ألف برميل يوميا .

وبلغ مجموع البترول الخام المنتج من هذا الحقل ١٣٣ مليون برميل . وأن بترول حقل العصب من اجود انواع البترول حيث ان كثافته تبلغ ٤٠ درجة اي . بي . آي ومحتواه الكبريتي حوالي ٨.٠ ٪ من الوزن .



عدد الآبار المنفورة في المناطق البرية

السنة	الآبار الاستكشافية	آبار التنمية (القطورية)	مجموع الاقدام المنفورة
١٩٦٠	٧	—	١١١٥٠٣
١٩٦١	٣	٢	٤٨٧٨٤
١٩٦٢	٣	٦	٨٤١١٧
١٩٦٣	٤	١٤	١٦٨٤٤٦
١٩٦٤	٦	٦	١٠٣٦١٥
١٩٦٥	٩	١	٨٧٦١٤
١٩٦٦	١٠	—	٩٥٩٤٠
١٩٦٧	٦	٥	٨٧٤١٨
١٩٦٨	٧	—	٦٤٣٦٠
١٩٦٩	٣	٥	٧٤٨١٦
١٩٧٠	٧	—	٦٠٣٧٩
١٩٧١	٣	١٤	١٤٣٠٤٢
١٩٧٢	١	٣٤	٣٠٤١٣٤
١٩٧٣	٨	٤٨	٥٣٨٣١٠
١٩٧٤	٣	٦٣	٥٠٧١١٣
١٩٧٥	٧	٤٦	٣٦٤٦٣٥

ان عدد آبار التنمية يشمل :

- أولا : في عام ١٩٧٢ خمس آبار للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- ثانيا : في عام ١٩٧٣ ثلاث عشرة بئرا للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- ثالثا : في عام ١٩٧٤ خمس وعشرون بئرا للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- في عام ١٩٧٤ ثلاث آبار مراقبة .
- في عام ١٩٧٤ بئر مهجورة وبئر تركت مؤقتا .

عمليات التصدير :

ميناء جبل الظنة :

يبعد ميناء جبل الظنة حوالي ١١٣ ميلا الى الغرب من مدينة ابو ظبي . وقد وقع الاختيار على جبل الظنة ليكون ميناء لتصدير البترول من المناطق البرية وذلك نظرا لوجود جرف صخري ومرسى عميق نسبيا وقنال توصل الناقلات الى المصب وبالإضافة الى كون هذا الموقع محميا من الرياح القوية فانه يمتاز بوجود جبل بالقرب من الشاطئ استخدم لكي تبني على سطحه خزانات البترول وهذا يمكن تعبئة الناقلات بواسطة الانسياب بقوة الجاذبية .

وقد بدأت عمليات انشاء الميناء في شهر أغسطس من سنة ١٩٦٢ . وكانت المهمة الاولى التي وجب القيام بها في جبل الظنة هي بناء مرسى للسفن الصغيرة والدوب المستعملة لتفريغ معدات الانشاء وقد تم بناؤه بشكل ممر مردوم بالصخر يبلغ طوله ١٠٠٠ ياردة وبحاجز لكسر تيار المياه طوله ٦٠٠ قدم وبذلك تم الحصول على حد أدنى لمعق من المياه يبلغ ٨ أقدام عند الجزر المنخفض وقد جلبت الصخور المستعملة لهذا الغرض من جبل الظنة وانتهت عملية بناء المصب في كانون أول سنة ١٩٦٣ حيث شحنت أول شحنة من خام حقل باب البالفة ٣٤٠٠٠ طن .

ويبلغ الحد الأقصى للقسم المغمور من الناقلات التي تأتي الى جبل الظنة ٤٦ قدما وهذا يتيح للناقلات التي تبلغ حمولتها السافكة القصوى نحو ٩٠.٠٠٠ طن تمينة شحنة كاملة ، ومع ان الميناء يستطيع استقبال الناقلات الضخمة الا ان العمق المتوفر لا يسمح بتحميل السفن التي من هذه الفئة الا بصورة جزئية . وفي سنة ١٩٧٤ وبعد تدشين العديد من مرافق التصدير في جبل الظنة أصبحت توجد فيه المرافق التالية :

اولا : ارتفاع عدد الخزانات الى ثلاثة عشر خزاناً طاقة الخزن فيها كالتالي :

- أ — ستة خزانات قطر كل منها ١٦٤ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٢٤٤ ألف برميل .
- ب — سبعة خزانات قطر كل منها ٢٦٠ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٦٠٥ الاف برميل .
- ج — أصبحت الطاقة الاجمالية للتخزين في جبل الظنة ٧ مليون برميل .

ثانيا : بلغت طاقة التصدير من المحطة الى ٢٨٠.٠٠٠ برميل / يوميا .

ثالثا : أصبح في الامكان استقبال الناقلات العملاقة ذات حمولة ٣٠٠ الف طن بواسطة المرسى الرابع .

رابعا : استعمال مضخات وعدادات لزيادة معدل الشحن الاجمالي في مراسي الشحن الاربعة الى ٣٠.٠٠٠ طن في الساعة .

هذا ويبلغ مجموع العاملين في هذه الشركة ٥٠٧ عامل وفني بما فيهم ٤٠ متدربا يتدربون في مركز التدريب المهني في ابو ظبي وفي بعثات دراسية في بريطانيا وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٢ - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) :-

الشركة وامتيار التنقيب عن البترول :-

حصلت شركة دارسي للاستكشافات المحدودة على امتياز بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ لاستثمار المناطق البحرية لامارة أبو ظبي ولمدة ٦٥ سنة ، وقد شملت منطقة امتيازها جميع المياه البحرية والاراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبو ظبي عدا المياه الاقليمية والجزر المشمولة بامتيار شركة نفط أبو ظبي المحدودة . وقد بلغت المنطقة البحرية التي شملها الامتياز حوالي ٣٠ ألف وثلاثمائة وسبعين كيلومترا مربعا .

وفي ١٩٥٤/٥/١٨ تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين $\frac{2}{3}$ وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث $\frac{1}{3}$ ونقل الامتياز الى الشركة الجديدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ .

وكانت اتفاقية سنة ١٩٥٣ قد ألزمت الشركة بأن تبدأ عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع لحكومة أبو ظبي ما يلي :-

- ١- مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه استرليني غير قابل للاسترداد وذلك كإيجار لمنطقة الامتياز .
 - ٢- مبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه استرليني كدفعة مقدمة على حساب الربح حتى يتم تصدير البترول .
 - ٣- ريعا بمقدار ٢٠٪ من حاصل المبيعات محسوبة على أساس سعر البترول مطروحا من خزانات النقل .
- وبعد اثني عشر عاما من تأسيس الشركة الجديدة أي في نوفمبر سنة ١٩٦٦ جرت تعديلات أساسية على اتفاقية الشركة كان أهمها :-

- ١- تعديل عوائد الحكومة لتصبح ربعاً قدره ١٢.٥٪ من السعر الملن مضافاً اليه ٥.٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل وذلك وفقاً لبدء تنفيقي الربيع الذي أقرته منظمة الأوبك .
- ٢- اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المناطق البحرية المشمولة بامتيازها والتي لم تستغل بعد ، وتمهدت الشركة بموجب هذا المبدأ بالتخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة منطقة الامتياز غير المستغلة خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية سنة ١٩٦٦ ثم التخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة المناطق المتبقية ضمن الامتياز في تاريخ التخلي وذلك مرة كل ثلاث سنوات .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ تخلت الشركة عن بعض المناطق البحرية بموجب اتفاقية سنة ١٩٦٦ بلغت في مجموعها ٤٤١٦ كيلومتراً مربعاً وكذلك تم في ١٠ أكتوبر من سنة ١٩٦٩ التخلي عن مساحة قدرها ٣١٥٠ كيلومتراً مربعاً .

وفي فبراير سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية جديدة تم بموجبها زيادة نسبة الضريبة على الربح الصافي من ٥.٠ - ٥.٥٪ (١) .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧٢ تخلت الشركة مرة أخرى عن مساحة قدرها ٢٨٢٠ كيلومتر مربع . وفي ٢٠ ديسمبر من السنة نفسها وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة ودخلت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كشريك في امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة بحصة ٢٥٪ وذلك ابتداء من ١/١/١٩٧٣ .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ باعت شركة النفط البريطانية (B.P.) ٤٥٪ من حصتها في شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة الى مجموعة

(١) من ضمن ما جاءت به اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ زيادة ضريبة الدخل في انطشار الخليج المصدر للبتروئ من ٥.٠٪ الى ٥.٥٪ .

شركات يابانية سميت فيما بعد المجموعة اليابانية للتطوير البترولي .
(jodco) .

وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تمت زيادة حصة حكومة ابو ظبي
من المشاركة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ . (١)

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

ابتدأت عمليات المسح بغريق من الفطاسين تبمها مسح جاذبي
من الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — ابريل ١٩٥٤ حيث تم انجاز ما مجموعه
٤٧١ كم في عدة مناطق مختلفة من المياه البحرية .

وفي الفترة ما بين ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحتى ابريل ١٩٦٥ مسحت
الشركة ما مجموعه ٧٦٥٩ كم بواسطة عمليات المسح الزلزالي وكان
يعرف هذا النوع من المسح بـ (الانالوج) وقد شملت هذه العمليات
عدة مناطق من المناطق البحرية الخاصة بامتياز الشركة .

وفي سنة ١٩٦٧ تبنت الشركة الوسائل الحديثة في عمليات المسح
الزلزالي (ديجيتل) وقد استمرت عمليات المسح هذه من آب سنة ١٩٦٧
وحتى شهر تموز سنة ١٩٧٣ وشملت عدة مناطق من امتياز الشركة حيث
بلغ مجموع ما تم مسحه ٩٥٩٢ كم .

(١) انظر اتفاقية المشاركة التقنية (٦٠ - ٤٠) .

عمليات الحفر الاستكشافي : -

كان من نتيجة اعمال المسح المختلفة التي اجرتها الشركة ان نجحت في العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة لعمليات الحفر الاستكشافي في التنقيب عن البترول ففي خلال الفترة من شهر كانون ثاني ١٩٥٨ وحتى شهر نيسان من سنة ١٩٧٥ تم حفر العديد من الابار الاستكشافية في المياه البحرية الواقعة ضمن امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) .

ففي ١٤ كانون ثاني سنة ١٩٥٨ بدأ الحفر في اول بئر استكشافي تحفرها الشركة في حقل ام الشيف حيث وصل العمق في هذه البئر الى ٨٧٥٥ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة النمامة والغاز في طبقة العرب .

وفي نيسان سنة ١٩٥٩ ابتدأت الشركة في حفر بئر ام الشيف رقم ٣ حيث وصل العمق الى ١٠١٥٠ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة العرب كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في طبقة العريج .

وبعد مضي خمس سنوات على حفر الشركة لبئرها الاول في ام الشيف وبالتحديد في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ ابتدأت في حفر بئر زاكم رقم (١) في تركيب زاكم حيث انه كان يبدو في ذلك الوقت بأنه يلي تركيب ام الشيف اهمية حيث وصل العمق في هذه البئر الى ١١٦٧٦ قدما وتم اكتشاف البترول في طبقة النمامة والغاز في طبقة العريج .

بعد ان تم اكتشاف كل من حقلي ام الشيف وزاكم حفرت الشركة الكثير من الابار الاستكشافية محفرت بئر البندق رقم (١) وبئر البندق رقم (٢) حيث تم العثور على البترول والغاز في البئر الاول ، في طبقة العرب ولم يعثر

على أي آثار للمواد الهيدروكربونية في البئر الثانية . كما تم حفر بئر
مندوس رقم (١) وبئر هيردلا وبئر أم الخليج رقم (١) وبئر سطح الرازيوت
رقم ١ و ٢ و ٣ وبئر غشا وبئر نيوة المنصب وبئر نصر رقم (١) وبئر مندوس
رقم (٢) وبئر أم الخليج رقم ٢ و ٣ وبئر الخير وبئر أم الخليج رقم (٤) وبئر
نصر رقم (٢) وبئر غشا رقم (٢) .



وفيما يلي جدول يبين هذه الآبار والاعماق التي وصلت إليها
وتاريخ ابتداء الحفر والانتهاج منه ونتائج هذه الآبار



اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	العمق النهائي	النتيجة
ام الشيف رقم ١	٥٨/١/١٤	٥٨/١٠/١٢	٨٧٥٥ قدم	بنترول في طبقة الثلابة + غاز في طبقة العرب .
ام الشيف رقم ٢	٥٩/٤/٣٠	٦٠/١/٢٧	١٠١٥٠ قدم	بنترول في طبقة العرب + غاز وبنترول في طبقة العريج .
زاكسم رقم ١	٦٣/٤/٣	٦٤/٤/١٧	١١٦٧٦ قدم	بنترول في طبقة الثلابة + غاز في اطبقة العريج .
البنفق رقم ١	٦٤/٩/١٣	٦٥/٣/٢	١٠٤٧٨ قدم	بنترول في طبقة العرب + غاز في طبقة العريج .
البنفق رقم ٢	٦٥/ ٣/ ١	٦٥/ ٥/ ١٤	١٠٨٥٢ قدم	بئر جافة .
منقوس رقم ١	٦٧/ ٤/ ٢١	٦٧/ ٩/ ١٣	٨٩٥٧ قدم	بنترول في طبقة الاسبري والحالون والشعبية .
هير دلسا	٦٨/ ٧/ ١٣	٦٨/ ١٢/ ١٤	١٢٤٧٣ قدم	بنترول في طبقة المشرف + غاز في طبقة العرب والعريج .
ام اللخ رقم ١	٦٨/ ١٢/ ٢٤	٦٩/ ٤/ ٢٤	١٠٧٣٠ قدم	بنترول في طبقة المشرف .
سطح الرازيوت ١	٦٩/ ٢/ ٨	٦٩/ ٦/ ٤	١١٧٢٥ قدم	بنترول في طبقة العرب .
ابو البخوش رقم ١	٦٩/ ٤/ ٢٩	٦٩/ ٨/ ١٦	٩٨١٠ قدم	بنترول في طبقة العرب .
غشا رقم ١	٧٠/ ٩/ ٢٥	٧٠/ ١٢/ ٣١	١١٩٩٠ قدم	بنترول في طبقة العرب وغاز في طبقة العريج .
نبوة المنصب ٤	٧١/ ٣/ ١٤	٧١/ ٥/ ١٣	١٠٦٦٠ قدم	بئر جافة .
نصر رقم ١	٧١/ ٨/ ١٥	٧١/ ١٢/ ٦	١١٤٣٠ قدم	بنترول في طبقة العرب .
منقوس رقم ٢	٧١/ ١٢/ ١٢	٧٢/ ٢/ ١٢	٩٣٢٥ قدم	بئر جافة .
ام اللخ رقم ٢	٧٢/ ٨/ ٤	٧٢/ ٩/ ١٢	٩٣٢٥ قدم	بئر جافة .
ام اللخ رقم ٣	٧٣/ ٥/ ١٥	٧٣/ ٧/ ١٣	٨٦٨٠ قدم	بنترول في طبقة المشرف .
الخمر رقم ٢	٧٤/ ٤/ ١٨	٧٤/ ٦/ ٨	١٠٣٥٠ قدم	بئر جافة .
ام اللخ رقم ٤	٧٤/ ٨/ ١٦	٧٤/ ١٠/ ٢٠	٨٨٨٣ قدم	بنترول في طبقة المشرف .
نصر رقم ٢	٧٤/ ١٠/ ٢٥	٧٥/ ١/ ٢٨	٩٩٥٨ قدم	بنترول في طبقة العرب .
غشا رقم ٢	٧٥/ ٤/ ٨	٧٥/ ١٢/ ٢٨	١٢٣٤٢ قدم	بنترول في طبقة المشرف وغاز في العريج .
المجموع	خمسة عشر بئرا منتجة وخمسة آبار جافة .			

مما تقدم في الجدول اعلاه يتضح ان شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادبسا) قد حفرت ما يزيد على عشرين بئرا استكشافية منذ ابتداء عملياتها حتى الان حيث تم العثور على البترول والغاز في خمسة عشر منها وخمسة آبار فقط لم يوفق في العثور على المواد الهيدروكربونية فيها كما ان نسبة الابار التي تم العثور على البترول فيها من مجموع الابار المحفورة قد بلغت ٧٥ / وهي نسبة عالية جدا .

هذا بالاضافة الى ثلاث آبار استكشافية اخرى في سطح الراس بوت وهي سطح الراس بوت رقم ٢ و ٣ و ٤ وكلها تم العثور على البترول فيها ولم تدرج في الجدول اعلاه .

الحقول البترولية البحرية في اماره ابو ظبي :

١ - حقل ام الشيف :-

يقع هذا الحقل في المناطق البحرية الخاصة بامتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة وعلى بعد ٩٥ ميلا الى الشمال الغربي من مدينة ابو ظبي و ٢٢ ميلا شمال شرقي جزيرة داس والحقل هو عبارة عن قبة بيضاوية قطرها في حدود عشرين كيلومترا ومساحته تقارب ٤٠٠ كيلومتر مربع .

لقد ابتدأت عمليات الحفر في هذا الحقل في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العرب كما تم التأكد من وجود البترول بكميات تجارية في طبقة العرب سنة ١٩٦٠ عندما حفرت البئر الثالثة في الحقل على عمق ٩٦٠٠ قدم ، وتقع المواد الهيدروكربونية في هذا الحقل في ثلاثة مكاسن تتكون من الحجر الجيري وهي :-

اولا : مكمن الثمامة الذي ينقسم بسدوره الى الطبقات العليا

والطبقات السفلى يوجد البترول في الطبقات العليا وخصوصا في طبقة
الثمامة (١) والثمامة (٢) .

ثانيا : يمكن العرب الذي يقسم بدوره الى اربع طبقات فرعية
هي ١ ، ب ، ج ، د الا ان الطبقة الاخيرة هي الاكثر اهمية من حيث
تواجد البترول والغاز فيها وهي تعتبر المكن الرئيسي في الحقل .

ثالثا : يمكن العريج وينقسم بدوره الى العريج العليا والعوينات
والعريج السفلى . كما ان هناك غطاء غازيا كبيرا فوق هذا المكن .
ومن الملاحظ ان درجة تشبع هذا المكن بالبترول ليست كبيرة .

وكانت اولى مراحل تطوير حقل ام الشيف الانتاج منه بحدود ٣٠
الف برميل يوميا وهو ما تطلب بناء وسائل الانتاج في البحر وفي جزيرة
داس بما فيها بناء الخزانات وميناء التصدير وبدأ العمل في هذه المرحلة
في حزيران سنة ١٩٦٠ وانتهى في حزيران سنة ١٩٦٢ وقد شملت هذه
المرحلة حفر العديد من الابار وبناء محطة في المناطق البحرية ومد
خط قطره ١٨ بوصة وطوله ٢٢ ميلا لنقل البترول الى جزيرة داس .

وبعد ان تم حفر آبار التحدد ، بدأ العمل في برنامج متواصل
لحفر الابار لتطوير الحقل وبانتهاء شهر شباط سنة ١٩٦٦ كان قد فرغ
من حفر ٣٢ بئرا في هذا الحقل يصل مجموع انتاجها الى ١٢٠ ألف برميل
يوميا ، وخلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ تم حفر ثلاث آبار عمودية
الى مكمن طبقة العريج بحيث تنتج من طبقتين هما : طبقة العرب
وطبقة العريج .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢ شرعت الشركة في برنامج الحفر المتواصل
في طبقة العرب حيث حفرت الابار الجديدة بطريقة منحرفة وكانت تنقسم
الى قسمين ، آبار للانتاج وآبار لحقن الماء للمحافظة على ضغط المكن .

لقد تميز هذا التوسع في عمليات الابار الانتاجية وكذلك بهد خط للانابيب قطره ٢٠ بوصة ، خصص فيما بعد لعمليات الانتاج من طبقة الثمامة الى جزيرة داس . وتبلغ الطاقة الانتاجية لوسائل الانتاج في جزيرة داس ٣٦٠ الف برميل يوميا لطبقة العرب و ٨٠ الف برميل يوميا من طبقة الثمامة .

هذا وقد انتج هذا الحقل منذ سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٤٨٠ مليون برميل ، ودلت الدراسات التي اجريت على المكن باستخدام نموذج له خصائص مشابهة لخصائص المكن على ان استمرار الانتاج عن طريق الاستخراج الطبيعي سيؤدي الى افراط في انتاج الغاز وعليه سيتم الانتاج في المستقبل بواسطة الحقن بالماء وذلك حفاظا على ضغط المكن .

اما بالنسبة الى انتاج الغاز فقد انتج هذا الحقل ما مجموعه ٦٠٢.٨٣ مليون قدم مكعب منذ ابتداء عمليات الانتاج في سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ وقد استعمل جزء منها في عمليات الشركة اما غالبية هذه الكميات فقد تم حرقها .

٢ - حقل زاكم :

عندما تقرر اختبار اكثر التراكيب تشجيعا في العثور على البترول بعد اكتشاف حقل أم الشيف بوشر في حفر بئر زاكم رقم (١) في الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٦٣ . ويبعد تركيب زاكم حوالي ثمانين كيلومترا عن مدينة ابو ظبي الى الشمال الغربي وقد اظهرت النتائج التي تم الحصول عليها العثور على البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العريج في حين تبين ان طبقة العرب حاملة للهاء . وتقدر مساحة هذا الحقل بحوالي ٩١٠ كيلومترات مربعة . وينقسم مخزون الثمامة في هذا الحقل الى قسمين مكن الثمامة العليا وهي تضم مكن الثمامة ١ و ٢ و ٣ ومكن الثمامة

السفلى وتضم الثمالة رقم ٤ و ٥ ويأتي معظم الانتاج في الوقت الحاضر من الطبقات السفلى للثمالة وبالتحديد من طبقة الثمالة ٤ و ٥ .

ويبلغ سمك طبقة الثمالة ١٥٠ قدم حيث تنقسم بدورها الى طبقات مربعة كما ان طبقة الثمالة ٥ تبلغ سماكتها ٤٤٠ قدم تنقسم بدورها الى العديد من الطبقات .

وحفر في حقل زاكم ٤٥ بئرا منها ٤٠ بئرا منتجة وتم بناء وحدات لفصل الغاز عن البترول بالقرب من بئر زاكم رقم (١) في

المناطق البحرية وذلك لفصل المرحلة الاولى من الغاز والجزء الباقي من الغاز يتم فصله في المرحلة الثانية والثالثة في جزيرة داس بعد ان تم مد خط للانابيب طوله حوالي ١٠٠ كيلومتر وقطره ٣٠ بوصة وذلك من المنصة الخاصة بالتجميع وفصل الغاز من المناطق البحرية في الحقل الى جزيرة داس .

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٣ ووضع في الانتاج في شهر اكتوبر ١٩٦٧ ومنذ سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في برنامج الحفر المتواصل في طبقات الثمالة السفلى (الرابعة والخامسة) وذلك بحفر الابار المنحرفة وهي نوعان آبار انتاجية وآبار لحقن الماء وذلك بهدف المحافظة على الضغط في المكامن السفلى .

ويبلغ معدل الانتاج اليومي من حقل زاكم ٣٦٠ ألف برميل يوميا . منها حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا تنتج من الطبقات السفلى والباقي وتقدره ٦٠ ألف برميل يوميا ينتج من الطبقات العليا (Upper Zakum) وقد انتج حقل زاكم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ حوالي ٦٠٠ ألف مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي تم حرق معظمها .

جَزيرة داس

تقع جزيرة داس الى الشمال الغربي من جزيرة أبو ظبي وعلى بعد ١٠٠ ميل منها ويبلغ طول الجزيرة ميلا ونصف ميل وعرضها ثلاثة أرباع الميل وتستخدم هذه الجزيرة كقاعدة وميناء لمشاريع الانتاج لشركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة ولشركة نفط البندق المحدودة ومقرا لصنع الغاز المسال الكبير التابع لشركة أبو ظبي للغاز المسال (ADGLC) وخصوصا لكل من حقل زاكم وأم الشيف حيث تم توصيل هذين الحقلين بالجزيرة بخطين للأنابيب من حقل أم الشيف طول كل منها ٢٥ ميلا وقطرها ١٨ بوصة و ٣٠ بوصة على التوالي كما يتم توصيل حقل زاكم بخط من أنابيب قطره ٣٠ بوصة وطوله ٥٥ ميلا .

وعلى جزيرة داس يتم فصل الغاز عن البترول وذلك على ثلاثة مراحل بالنسبة الى حقل أم الشيف وعلى مرحلتين بالنسبة الى حقل زاكم حيث تتم المرحلة الاولى في المناطق البحرية .

وبعد ان تتم مراحل فصل الغاز لكل من حقل زاكم وأم الشيف يتم خزن البترول في خزانات على الجزيرة يبلغ عددها ١٧ خزانا تتراوح سعة كل منها بين ربع مليون الى أكثر من مليون برميل وتبلغ الطاقة الاجمالية لخزن البترول في الجزيرة حوالي ٧١ مليون برميل .

وترتبط هذه الخزانات بثلاث مراسي لتحميل البترول الخام اثنان منها مثبتان ومرسى عائم وجميعها مزودة بمرافق لتحميل البترول الخام من كل من الحقول البحرية كذلك تزويد الناقلات بالوقود كما تستقبل هذه المراسي الناقلات العملاقة

ويجري الان على جزيرة داس بناء مصنع الغاز السائل الذي سيتكلف انشاءه حوالي ٥٣٠ مليون دولار والذي سينتج ٣ ملايين طن في السنة من الغاز المسال والمقطرات الخفيفة والكبريت كناتج عرضي .

هذا ويبلغ مجموع العاملين في شركة مناطق ابو ظبي البحرية
المحدودة ٢٣٠٠ عامل وفني بما فيهم عدد من المتدربين وذلك حتى نهاية
سنة ١٩٧٥ .

٣ - شركة توتال ابو الخوش :-

تقوم شركة توتال ابو الخوش بتشغيل حقل ابو الخوش والذي
يقع على بعد مائة وثمانين كيلومترا الى الشمال الغربي من مدينة ابو ظبي
بجانب خط الوسط في مياه الخليج العربي . وشركة توتال ابو الخوش
عبارة عن شركة متفرعة عن شركة توتال الفرنسية للبترول .

يمتد التركيب الجيولوجي لحقل ابو الخوش الى الجانب الايراني من
مياه الخليج العربي حيث هو معروف هناك باسم حقل ساسان . وكانت
شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) التي هي صاحبة الامتياز الاول
في هذه المنطقة قد حفرت البئر الاول (ك ١) في هذا الحقل في سنة
١٩٦٩ والتي كان من نتيجتها اكتشاف البترول فيه بكميات تجارية وقبل
حفر هذا البئر اتضح نتيجة الاعمال الجيوميزائية والجيولوجية للمنطقة
أن الظروف الجيولوجية والاحتلالات البترولية لتركيب الخوش مواتية .

ويجري في الوقت الحاضر انتاج البترول من بعض الطبقات من
حقل ابو الخوش ضمن طبقة العرب ، وطبقة العرب هذه تتكون من
صخور مسامية ورغاب تتعاقب مع طبقات صخور كتبية ، وهذا
التكوين العربي هو نفسه المؤلف لطبقة التخزين الرئيسية في حقل
أم الشيف الكبير في مياه ابو ظبي .

وقد كان حقل ابو الخوش جزءا من امتياز شركة « ادما »
الا انه في شهر يوليو سنة ١٩٧٣ نقل امتياز هذا الحقل والمناطق
القريبة منه الى شركة جديدة كلفت بتطويره بسرعة وذلك بسبب

- تقاعس شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) عن تطوير هذا الحقل .
وقد سميت الشركة الجديدة باسم شركة توتال أبو البخوش المحدودة .
وتتقاسم أسهم شركة توتال أبو البخوش الشركات التالية : —

شركة توتال الفرنسية	٥١٪
امراداهيس كوربوريشن	١٢٫٢٥٪
شركة سننجديل اويلز	١٢٫٢٥٪
نيكسو ايسترن	٢٤٫٥٠٪

وقبل الوصول الى مرحلة الانتاج من هذا الحقل تم وضع خطة عمل مفصلة ، وهي تتضمن حفر عدد من الابار الانتاجية وكذلك تصنيع وانشاء مرافق للانتاج في عرض البحر وتصميم وانشاء وحدة تخزين وتصدير من أجل تسهيل وصول البترول الى الناقلات التي تصل اليها تمهيدا لتصديره الى العالم الخارجي .

وقد بينت الدراسات الفنية للمرحلة الاولى من الانتاج انه من الضروري حفر ثمانية ابار انتاجية اضافة الى البئر (ك١) وذلك من أجل استخراج البترول من هذا الحقل بطريقة ملائمة مبنية على اسس علمية وهندسية ، ومن أجل تأمين الانتاج المطلوب وفق افضل الحالات بالنسبة الى احتياطي البترول الثابت وجوده فيه واطالة مدة الانتاج الى ابعد مدى وبحيث يتم استخراج اقصى كمية ممكنة منه على المدى البعيد . هذا وقد قامت شركة توتال أبو البخوش باستئجار منصة حفر (الروان تكساس) من مؤسسة روان انترناشيونال بغرض حفر الثمانية آبار المطلوبة . وقد وصلت المنصة ذات الارجل الثلاثة الى أبو ظبي في منتصف شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي مزودة بأحدث المعدات المتوفرة حاليا في العالم حيث بإمكانها حفر الثمانية آبار دون تغيير مكان عملها ، ثم قامت الشركة ببناء منصة للانتاج تحت

منصة الروان تكساس وتم تثبيتها في قاع البحر والغرض من هذه المنصة توصيل رؤوس الابار المنتجة فيها .

وبدأت هذه الشركة بحفر البئر الثاني في هذا الحقل (ك ٢) وذلك في اواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ وباتجاه عمودي . اما باقي الابار وعددها سبعة فقد حفرت باتجاه مائل ، وهي تكون في البداية عمودية ولكن تأخذ في الانحدار تدريجيا بعد ذلك كي تصبح من الممكن الوصول الى هدف بعيد في اي اتجاه يتم اختياره بناء على الدراسات الفنية التي اجريت على التكوينات الجيولوجية للحقل .

ويعمل فوق الروان تكساس ما بين خمسين الى ستين رجلا وهم مقسمون على ثلاث ورديات عمل بحيث تستمر عمليات الحفر لمدة اربع وعشرين ساعة متواصلة ويتم تبديلهم ونقلهم من المنصة الى اليابسة بواسطة طائرة الهليكوبتر . اما المعدات الثقيلة والبضائع والاطعمة فيتم نقلها بواسطة زورقين مخصصين لهذا الغرض ، وقد أنهت الشركة حفر الابار الانتاجية الثمانية في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٥ .

كما تم تصميم وصنع مرافق الانتاج التي تضم أجهزة فرز الغاز من البترول ومعدات التحكم ومولدات الطاقة وغيرها وتم تركيبها كلها على منصة الانتاج المركبة على قوائم مثبتة في قاع البحر حيث كانت جاهزة للعمل في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٤ .

وفي يوليو (تموز) ١٩٧٤ بدأ اول انتاج للبترول من هذا الحقل وكان الانتاج في البداية يأتي من اربع آبار فقط وذلك قبل أن يتم حفر وانجاز بقية الابار الانتاجية وكان معدل الانتاج في البداية حوالي عشرين ألف برميل يوميا ارتفع تدريجيا الى أن وصل في نهاية سنة ١٩٧٤

الى اربعين الف برميل يوميا ، ثم ارتفع خلال سنة ١٩٧٥ الى ان وصل في شهر اغسطس (آب) سنة ١٩٧٥ الى معدل ثمانين الف برميل يوميا وذلك بعد ان اكتمل حفر بقية الابار ليصل مجموع الابار المنتجة تسعة آبار .

وبعد ان يتم فرز الغاز عن البترول على منصة الانتاج يتم اىصال هذا البترول الى الناقله المسماة (جراندا) وهي راسية في مكان قريب من منصة الانتاج وتبعد عنها حوالي (١٥) كيلومترا وذلك بواسطة خط انابيب طوله ١٥ كيلو مترا وقطره ١٢ بوصة وهذه الناقله بمثابة خزان بترولي عائم يتم تخزين البترول فيها تمهيدا لضخه منها الى الناقلات التي ترد من شتى بقاع الارض والتي تقف الى جانب المرسى العائم المثبت هناك لتشحن بترول هذا الحقل وتنقله الى العالم الخارجي .

وقد بذل جهد كبير عند تطوير حقل أبو البخوش حتى وصل الى مرحلة الانتاج كما سخرت لهذا الغرض جميع الامكانيات الهندسية والعدد اللازمة من اخصائيين في مختلف المجالات من جيوفيزيائيين وجيولوجيين ومهندسي حفر وانتاج ومهندسي مكامن ومهندسين مدنيين وميكانيك وكهرباء ولاسلكي الى غير ذلك من الاختصاصات الاخرى الضرورية لتنفيذ وتشغيل مثل هذا المشروع .

وكانت الفترة التي طور فيها هذا الحقل وجيزة جدا ضربت رقما قياسيا بالنسبة لتطوير اي حقل بترولي وخاصة في البحر اذ لم تتجاوز مدة التطوير سنة واحدة .

هذا ولم تنته مشاريع توتال أبو البخوش عند هذا الحد فهناك تخطيط لحفر بئر جديدة (البئر العاشر في الحقل) وذلك للمساعدة في تحديد امتداد الحقل من الجهة الغربية ولاستكشاف الطبقات الاعمق من تكوين العرب الذي يجري انتاج البترول منه حاليا وتقوم الشركة

حاليا بإجراء دراسات هندسية الممكن على الحقل لمعرفة امكانات الحقل الانتاجية على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل ومدى الحاجة الى دعمه للحفاظ على ضغط الحقل بواسطة حقن الماء او الغاز الطبيعي وكذلك لمعرفة الطرق المثلى للانتاج الثانوي للحقل اي بعد ان ينخفض الضغط فيه ولتقدير الكميات القصوى الممكن انتاجها منه حتى يمكن التخطيط الدقيق للعمليات في المستقبل .

وبلغ معدل الانتاج من حقل ابو البخوش في شهر يناير سنة ١٩٧٦ ٨٥ ألف برميل يوميا حيث من المؤمل ان يصل هذا المعدل ١٠٠ ألف برميل يوميا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ .

وبلغ مجموع انتاج شركة توتال ابو البخوش منذ البداية اي منذ ١٩٧٤/٧/٢٣ حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠.٢٩٠.١٠٠) برميل . وبلغت كميات البترول المصدرة منذ البداية حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٩.٨٩٩.٦٤٤) برميلا .

هذا وقد فرضت حكومة ابو ظبي على شركة توتال ابو البخوش في سنة ١٩٧٤ ضرائب بلغت ٥٥ ٪ ضريبة دخل و ١٢.٥ ٪ أتاوة (ريع) الا ان هذه الضرائب زيدت في سنة ١٩٧٥ الى ٦٥ ٪ ضريبة دخل و ١٦ ٪ أتاوة (ريع) .

كما منحت هذه الشركة تخفيضا في مدة استهلاك رؤوس الاموال المستثمرة فبلغت مدة الاسترجاع ثلاث سنوات وذلك من اجل تشجيع هذه الشركة على الاستثمار في هذا الحقل وتطويره في اسرع وقت ممكن .

بلغ عدد العاملين في شركة توتال ابو البخوش ٥٢ موظفا موزعين على جنسيات مختلفة .

٤ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة (اليابان) :

منحت هذه الشركة امتيازاً بتاريخ ٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة سنة ١٩٦٧ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز ٤٤١٦ كيلومترا مربعا كما بلغت مدة هذه الاتفاقية ٥٥ عاما . وتملك هذه الشركة ثلاث شركات يابانية رئيسية هي :-
 شركة مارزون للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة دياكيو للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة .

وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وان تستكمل الدراسات الخاصة خلال ثمانية عشر شهرا وان تشرع في عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية كما ألزمت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

في السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثانية	٥٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثالثة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الرابعة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الخامسة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السادسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السابعة	٣.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثامنة	٤.٠٠٠.٠٠٠	“ “
المجموع	١٣.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وقد تعهدت الشركة أيضا بدفع المبالغ التالية الى حكومة
أبو ظبي :

١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على
الاتفاقية .

٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول
بكميات تجارية .

٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ١٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم .

٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ٢٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الاجارات السنوية البالغة ٥٠.٠٠٠ دولار
أمريكي حتى يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية .

وقد تعهدت الشركة أيضا بأن تتخلى عن بعض المناطق المشمولة
بامتيازها وفقا للبرنامج التالي :-

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

كما تعهدت الشركة بأن تدفع لحكومة أبو ظبي ١٢٥٪ من
السعر المعلن كريع يجري تنفيذها و ٥٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة
دخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي اقترته منظمة أوبك . وكذلك تجهيز
حكومة أبو ظبي بالغاز الفائض عن حاجة عمليات الشركة بدون مقابل
لاغراض الاستهلاك المحلي أو للتسويق .

وقد أعطت هذه الاتفاقية الحق لحكومة أبو ظبي في المشاركة
بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من أسهم الشركة وذلك خلال ستة أشهر من
تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من
النفقات التي تحملتها الشركة .

لقد ابتدأت عمليات المسح الزلزالي في شهر أيار واكملت في شهر نوفمبر من سنة ١٩٦٨ وتنتج عن تفسير هذه العمليات العثور على تركيب جيولوجي سمي تركيب مبرز وذلك لقربه من حالة مبرز .

وفي الرابع من شهر أيار سنة ١٩٦٩ ابتدأت الشركة في حفر أول بئر لها في تركيب مبرز حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة وأعطى هذا البئر انتاجا قدر بحوالي (ثلاثة آلاف برميل / يوميا) وبلغت درجة كثافته النوعية ٣٣ درجة ومحتواه الكبريتي ٠.٧ ٪ .

وخلال الفترة من سبتمبر من سنة ١٩٦٩ وحتى شهر آب من سنة ١٩٧١ تم حفر ما مجموعه ست آبار أخرى في مبرز كما تم حفر البئر الاستكشافية الأولى في تركيب دلسا . ومن خلال نتائج حفر هذه الآبار تبين أن حقل مبرز هو عبارة عن ثلاثة تراكيب جيولوجية سميت (ا و ب و ج) .

وفي خلال الفترة من شهر آب سنة ١٩٧١ وحتى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٣ تم حفر عشر آبار في تركيب (ب) ثمانية منها آبار منتجة .

وفي الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧١ وحتى شهر يناير سنة ١٩٧٤ تم حفر ما مجموعه خمسة آبار منتجة في تركيب (ا) كما تم تطوير التركيب (ج) خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٧٢ الى تموز سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ما مجموعه ثمانية آبار منها (٦) آبار منتجة .

وحفرت بئر دلسا الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتر جنوب جبل الظنة في القطعة الثانية من امتياز الشركة حيث وصل عمق هذه البئر الى ١٢٥١٠ قدم وقد اكتشف فيه مكثف البترول والغاز الطبيعي بكميات تجارية ويبلغ مجموع الاقدام المحفورة خلال الفترة الماضية ومنذ

ابتداء عمليات الحفر وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٣٦٩٤٢٣ قدم
 وتم حفر ما مجموعه ثلاثون بئرا حيث تم اكمال عشرين بئرا منها
 ويتم الانتاج منها حاليا اما الابار الباقية فلم يتم اكمالها ووضعتها في
 الانتاج بعد وفيما يلي جدول يبين الاقدام المحفورة في كل عام .

الاقدام المحفورة	السنوات
٢٢٦٥١	١٩٦٩
٣٧.١٥	١٩٧٠
١٠٧٨٤٢	١٩٧١
٤٨١٧٧	١٩٧٢
١١١٤١٧	١٩٧٣
٤٢٣٢١	١٩٧٤
صفر	١٩٧٥

وتخلت شركة نفط ابو ظبي اليابانية في نهاية سنة ١٩٧٤ عن مساحة
 قدرها ١٠.٦٣ كيلومترا مربعا وذلك بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة
 معها في سنة ١٩٦٧ وبناء على هذا التخلي احتفظت الشركة بمساحة
 ٣١٨٩ كيلومترا مربعا .

عمليات تطوير الحقل :-

يتم تجميع انتاج الابار المذكورة سابقا من البترول الخام في منصة
 الانتاج الرئيسية بواسطة خطوط التجميع حيث يتم فصل الغاز عن
 البترول في مرحلة اولية بواسطة منشآت خاصة انشئت لذلك . ثم يجري
 نقل البترول الخام هذا الى جزيرة مبرز بواسطة خط للانابيب قطره
 ١٨ بوصة وطوله ٢١ ميل حيث تجري على الجزيرة مرحلة أخرى
 لفصل الغاز .

وجزيرة مبرز هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من مدينة ابو ظبي وتبعد حوالي ١٠ أميال ويبلغ طولها حوالي ثلاثة ارباع الميل وعرضها حوالي ربع ميل وقد اكتسبت هذه الجزيرة اهمية خاصة بين جزر ابو ظبي العديدة لانها اصبحت ميناء هاماً لعمليات الشركة حيث بدأت بانتاج البترول من حقل مبرز في الخامس من حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٣ بطلاقة اولية تبلغ ٢٠ ألف برميل يوميا . وعلى الجزيرة توجد أربع خزانات للبترول سعة كل منها ٣٨٧ ألف برميل اي حوالي ٥٥ ألف طن وتستعمل هذه الخزانات لخزن البترول تمهيدا لتصديره من مرسى التصدير بواسطة خط للانابيب طوله ١٠ أميال وقطره ١٠ بوصات . ومرسى الشحن هذا يمكنه تحميل ١٤٠ ألف برميل في اليوم اي ما يعادل ستة آلاف برميل في الساعة .

هذا وتتوقع الشركة أن يرتفع معدل الانتاج في حقل مبرز ليصل الى ما معدله ٤٠ ألف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ .
وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الشركة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠٧) موظفين .

٥ - شركة نفط البندق المحدودة : -

تأسست شركة نفط البندق المحدودة في يوليو سنة ١٩٧٠ حيث منحت امتيازاً لتطوير حقل البندق الذي كان في الماضي جزءاً من امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) وبعد أن تمت تسوية الحدود البحرية بين ابو ظبي وقطر في مارس ١٩٦٩ اتفق على أن يجري تقاسم حقل البندق مناصفة بين البلدين بعد أن يتم استغلاله تجارياً بما في ذلك الدخل المتأتي من تصدير بترول البندق على أن تتولى شركة مناطق ابو ظبي البحرية ادما تطويره لحساب البلدين .

وكانت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) قد قامت

بعمليات مسح اهتزازي (زلزالي) ودلت نتائجها على وجود تركيب جيولوجي محدب ومستدير وبناء على هذه النتائج قامت الشركة (ادبا) بحفر اول بئر استكشافية في هذا التركيب وهي بئر البندق رقم (١) وذلك في سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وكان ان اكتشف البترول والغاز الطبيعي في طبقة العريج ، ثم قامت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادبا) بعمل المزيد من عمليات المسح الاهتزازي لتقويم امكانات الحقل البترولية . ويقع حقل البندق في مياه الخليج العربي على خط الحدود البحرية بين كل من ابو ظبي وقطر . ويبعد حقل البندق حوالي ٢٧ كيلومترا الى الغرب من جزيرة داس . وتقدر مساحته بحوالي عشرين كيلومترا مربعا .

ومن اجل الاسراع في تطوير حقل البندق نزلت شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادبا) عن حقوقها في هذا الحقل لشركة اسست لهذا الغرض سميت بشركة نفط البندق المحدودة وذلك في يوليو سنة ١٩٧٠ . ويملك اسهم شركة نفط البندق المحدودة الشركات التالية :
الشركة اليابانية المتحدة لتطوير موارد البترول .

شركة البترول البريطانية

شركة البترول الفرنسية

وقد قدمت الشركة اليابانية الاموال اللازمة لتطوير حقل البندق مقابل شرائها انتاج الحقل من البترول الخام .

وتضم الشركة اليابانية مجموعة من الشركات اليابانية وهي شركة بترول قطر اليابانية وشركة بترول فورت سلوب وشركة بترول ابو ظبي اليابانية وشركة تطوير بترول الاسكا وقد كان لهذه الشركات اهتمام

بالمساهمة في تطوير حقل البندق ، وهذه الشركات مؤسسات كبيرة للطاقة الكهربائية ومعامل لتكرير البترول في اليابان مما دعاها الى البحث

عن المزيد من المصادر البترولية لتلبية التزايد السريع في احتياجات اليابان من الطاقة ولهذا قامت الشركات المذكورة باجراء اتصالات مع شركة البندق كان من نتيجتها ان امتلكت هذه الشركات في نهاية ١٩٧٠ نصف حصة شركة البترول البريطانية البالغة الثلثين في شركة البندق ، كما انها تمهدت بتقديم الجزء الاكبر من الاموال اللازمة لتطوير هذا الحقل .

والمناطق المنتجة في هذا الحقل هي جزء من طبقة العرب وهي مكونة من صخور مسامية من الحجر الجيري والرغاب متعاقبة مع طبقات من صخور كنيية وهذا التكوين العربي هو نفسه الذي يؤلف طبقة التخزين الرئيسية في حقل ام الشيف وحقل أبو البخوش .

وقد وضعت خطة لتطوير حقل البندق لينتج ٣٠٠٠٠ برميل يوميا .

وبناء على هذه الخطة تم خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ حفر بئرين لتعيين حدود الحقل . وهما البندق رقم (٣) والبندق رقم (٤) وذلك بقصد تقويم الحقل وتعيين حدوده ، وكانت شركة ادما قد حفرت بئر البندق رقم (٢) التحديدية قبل تكوين شركة البندق . ثم قامت شركة البندق بحفر ست آبار انتاجية خلال سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بواسطة ابراج حفر اعتيادية . واستخدمت خطوط انابيب لنقل البترول من فوهة البئر الى منصة التجميع المركزية للحقل ، وهذه الانابيب مغمورة تحت سطح البحر ويبلغ قطرها ٨ بوصات ومغلقة بالخرسانة لحمايتها من التآكل والاهتراء . كما مدت الشركة خط انابيب قطره ١٦ بوصة وطولسه ستة وعشرين كيلومترا لنقل بترول حقل البندق من منصة التجميع المركزية في موقع متوسط من الحقل الى جزيرة داس حيث توجد محطات عزل الغاز التي تقوم بفرز الغاز المصاحب عن البترول ومعالجته تمهيدا لتصديره .

ومنصة التجميع المركزية مجهزة بصمامات امان وادوات خاتمة

يمكن التحكم فيها وتعديل فتحاتها . وهي مصممة بحيث يمكن تحويل البترول من المنصة الى خط الانابيب الرئيسي او يمكن تمريره اولا عبر فرازة اختبار لقياس كميات البترول والغاز من كل بئر على حدة الى الخط الرئيسي الذي ينقل البترول الى جزيرة داس وتعمل منصة التجميع المركزية تلقائيا .

وقد اقامت الشركة في جزيرة داس وحدة لمعالجة بترول حقل البندق يصل اليها البترول من خط الانابيب الرئيسي . ويخضع البترول في هذه المنشأة الى ثلاث مراحل من الفرز في فرازات ثلاث تعمل بضغط مقداره ٨٠٠ و ٢٥٠ و ٣٥ رطل للبوصة المربعة على التوالي . ويمر البترول بعد خروجه من فرازة المرحلة الثالثة عبر مبدلات للحرارة الى اثنين من الاوعية تعمل بالضغط الجوي ، حيث يجري فيها ازالة الغاز للمرحلة الاخيرة ، ثم ينقل البترول من هذين الوعائين الى عمودين راسيين يجري فيهما تخفيض محتوى البترول من كبريتيد الهيدروجين الى المستوى الذي يجعله مناسباً للتصدير . وكذلك ازالة الاجزاء الخفيفة من البترول لتركيزه ثم يجري قياس كمياته وتخزنه مع خام حقل زاكم (١) وقد بدا هذا الحقل في الانتاج في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

هذا وكانت شركة البندق قد اتخذت ترتيبات مع شركة ابو ظبي لتسييل الغاز الطبيعي التابع للشركة المذكورة والذي اشرف بناؤه الان على الاكتمال وهو يقع في الطرف الشمالي الشرقي من جزيرة داس .

وبعد انتهاء عملية الفرز يمرر الغاز عبر اوعية تنقية مهمتها ازالة اية سوائيل مختلطة به . ثم ينقل بواسطة الانابيب الى شبكة الجريان الرئيسية التي تربط وحدة المعالجة التابعة لشركة (ادما) بعمل تسييل الغاز الطبيعي .

(١) يشبه بترول البندق الضام بقول حقل زاكم من حيث الكثافة (٢٩) ومحتواه الكبريتي (٠.٩ ٪) .

يحتوي خام البندق على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين السام تبلغ في المتوسط ١٠ في المائة ، وهو ما يقتضى اتخاذ احتياطات مشددة لضمان السلامة والامان في جميع مراحل الانتاج . فقامت الشركة بوضع الانظمة اللازمة التي تتمشى مع اصول العمل الصناعي المتبعة عادة في مثل هذه الاحوال كما اتخذت تدابير محددة لتدريب العاملين تدريبا منتظما على اصول وقواعد السلامة في العمل .

هذا ولم تنته مشاريع شركة البندق عند هذا الحد فهي تنوي حفر بئر جديدة للمساعدة في تعيين حدود الحقل من الجهة الجنوبية الغربية لتشكيل البندق ولاستكشاف الامكانيات البترولية والغازية للتكوينات الاعماق والاقدم من طبقة العرب والعريج .

وستقوم الجهات الرسمية في كل من ابو ظبي وقطر باجراء الترتيبات اللازمة لاجراء دراسات هندسية لمكن هذا الحقل وذلك بغية التنبؤ بمستويات الانتاج له على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل وكذلك مدى الحاجة الى دعم الضغط بواسطة حقن الماء او الغاز او كليهما ولتحديد افضل الطرق للانتاج الثانوي للحقل بعد انخفاض الضغط فيه بهدف الوصول الى اقصى كمية ممكنة لانتاج البترول الكلي من الحقل .

وينتج حقل البندق حاليا بمعدل ٣٠ ألف برميل يوميا من المؤمل ان يرتفع في السنتين القادمتين الى الضعف وذلك بعد تطوير طبقات اخرى في الحقل .

وقد اتفقت حكومة ابو ظبي وقطر على فرض الضرائب التالية على شركة بترول البندق المحدودة .

ضريبة الدخل	٪٧٥
الانتـاوة	٪٢٠

مدة الاطفاء (الاستهلاك) ٥ سنوات .

٦ - شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الاول »

١ - الاتفاقية الاولى المبرمة بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨ :

منحت هذه الشركة امتيازها الاول بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٦٨ في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبوظبي المحدودة وذلك لمدة (٣٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية التالية :-
 شركة ميتسوبيشي للتعدين المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي شوجي كيشا المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للنفط المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة .
 شركة ميتسوبيشي للبتروكيماويات المحدودة .
 وبلغت مساحة الاراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة (٦٤٧٠) كيلومترا مربعا وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وان تشرع بعمليات الحفر خلال سنتين ، كما تعهدت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

السنة الاولى	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي
السنة الثانية	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة الثالثة	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة الرابعة	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة الخامسة	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة السادسة	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة السابعة	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
السنة الثامنة	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ “ “
المجموع	٢٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي

وقد تمهدت الشركة بدفع المبالغ التالية الى حكومة ابو ظبي :
١٦٥.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من توقيع الامتياز ،
٣٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف البترول
بكميات تجارية ، ٣٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من
وصول التصدير الى ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ، ٤٠٠.٠٠٠ دولار
امريكي خلال (٣٠) يوما من وصول معدل التصدير الى ٢٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم ، هذا بالاضافة الى الاجارات السنوية للاراضي
المشمولة والتي حددت كما يلي :-

٧٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على
الاتفاقية ، ١٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف
البترول بكميات تجارية ودفعها كل عام بعد ذلك حتى تاريخ مباشرة
الشركة بتصدير البترول .

كما الزمت الاتفاقية هذه الشركة بان تتخلى عن بعض مناطق
امتيازها وفقا للبرنامج التالي :-
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٣) سنوات ، ٢٥٪ من منطقة
الامتياز خلال (٥) سنوات ، ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨)
سنوات .

وقد تمهدت الشركة بالاضافة الى ذلك ان تدفع للحكومة ريعا
منفقا بنسبة ١٢.٥٪ من السعر المعلن على ان تزداد هذه النسبة الى
١٣٪ عند تجاوز معدل تصدير البترول ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم .
بالاضافة الى ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ من ارباحها الصافية وكذلك
تجهيز حكومة ابو ظبي بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عملياتها بدون
مقابل للاستعمال المحلي او للتسويق .

وقد اعطت الاتفاقية للحكومة الحق في المساهمة بنسبة لا تتجاوز

٥٠٪ في جميع حقوق الشركة والتزاماتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية على أن تدفع لقاء حصتها النفقات التي تحملتها الشركة .

وقد نصت الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة على بعض الالتزامات الجديدة التي لم تتضمنها الاتفاقية الأخرى وهي :-

١ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٢٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ولدة (٩٠) يوما متوالية تتعهد الشركة بإجراء دراسات فورية مفصلة لإنشاء مصفاة للبترول في أبو ظبي بسعة كلية لا تقل عن ٣٠.٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال (٣) سنوات .

٢ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٣٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم تتعهد الشركة بدراسة تأسيس مشروعات انمائية في أبو ظبي تقرر بالاتفاق مع حاكم البلاد ويكون من ضمنها مشاريع كىماوية ومشاريع بتروكىماوية متكاملة .

هذا وقد باشرت الشركة بعمليات المسح ضمن المدة المنصوص عليها في الاتفاقية كما باشرت الحفر في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠ . وقد حفرت الشركة ٧ آبار ولكنها لم توفق الى اكتشاف البترول مما حملها على التخلي عن امتيازها وذلك في سنة ١٩٧٤ .

شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الثاني » :

بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ حصلت شركة نفط الشرق الاوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها مؤخرًا شركة نفط أبو ظبي المحدودة عملاً بالاتفاق المبرم معها في عام ١٩٦٥ وقد بلغت مساحة هذا القطاع (٩٠٦٦) كيلومترا مربعا .

ونستعرض فيما يلي أهم الأحكام التي تضمنها هذا الاتفاق :-

- ١ - مدة العقد (٣٥) سنة .
- ٢ - مساحة المناطق التي تشملها (٩٠٦٦) كيلومتر مربع .
- ٣ - التزامات العمل .

تمهدت الشركة بالمباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائية خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاق وتمهدت بالقيام بحفر بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا كما تمهدت بحفر آبار أخرى على أن لا يقل العمق الكلي لتلك الآبار عن ٣٠٠٠ قدم .

كما تمهدت ان تصرف على عمليات الحفر والتنقيب والتنمية خلال السنوات الثمانية الاولى مبلغ عشرين مليون دولار موزعة كما يلي :-

السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثانية	٢٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الثالثة	٢٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الرابعة	٢٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الخامسة	٢٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة السادسة	٣٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة السابعة	٤٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الثامنة	٤٥٠٠.٠٠٠	، ،
المجموع	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فعليهما ان تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير

المنفعة المذكورة اعلاه ويحق للحكومة انتهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

٤ - المصلاوات :

وافقت الشركة على دفع المبالغ التالية :-

أ - ٢٢٥٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .

ب - ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .

ج - ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

د - ٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

٥ - الاجارات السنوية :-

وافقت الشركة على دفع الاجارات السنوية التالية :-

أ - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما بعد كل ذكرى سنوية لإبرام هذه الاتفاقية حتى تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ج - مبلغ قدره (٢٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية حتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

٦ - التخلي :-

تمهدت الشركة بأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

٧ - الربيع :-

تدفع الشركة للحكومة ريعا قدره (١٢ر٥٪) من السعر المعلن للبتروال الخام وإذا زاد انتاج البتروال الخام عن معدل (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريعا قدره (١٣٪) من السعر المعلن للبتروال عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم ، وإذا زاد انتاج البتروال الخام عن (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريعا قدره (١٤٪) من السعر المعلن للبتروال عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم .
ان الزيادات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك) .

٨ - الضرائب :-

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) من دخلها الصافي ويحتسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البتروال الخام المصدر على اساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبتروال الخام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار اي اسعار معلنة للبتروال الخام من صنف وكثافة ونوع البتروال المقارن في الخليج العربي .

٩ - المشاركة :-

يحق لحاكم أبو ظبي خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية أن يختار بنفسه أو عن طريق جهة أخرى معينة من قبله ، المشاركة بنسبة خمسين في المائة (٥٠ ٪) في كافة حقوق والتزامات الشركة المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز .

١٠ - انشاء مصفاة :-

تتعهد الشركة حينما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم القيام فورا بإجراء دراسات تفصيلية عن جدوى انشاء مصفاة للبترول في أبو ظبي ذات سعة لا تقل عن (٣٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم وعلى الشركة المباشرة في انشاء المصفاة المذكورة والاستمرار حتى اكمالها خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

١١ - الاستثمارات :-

عندما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٣٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم تشرع الشركة بالدراسات اللازمة المفصلة للتحقق من جدوى تأسيس مشاريع انشاء مشتركة في أبو ظبي ويجب أن تشمل تلك الدراسات امكانية انشاء مشاريع كيمياوية وبتروكيمياوية متكاملة في أبو ظبي . وقد تمهدت الشركة بدفع علاوة نقدية تعويضية قدرها مليوناً دولار في حالة عدم التوصل الى الاتفاق على مشاريع بتروكيمياوية ذات جدوى نتيجة تلك الدراسات .

ولاجل مقارنة الفوائد والمزايا المباشرة التي تحصل عليها حكومة أبو ظبي من جراء تطبيق الاتفاقية المذكورة نفترض ان الاسعار المعلنة للبترول الخام الذي ينتج في تلك المناطق هو (دولار وثمانون سنتا (١)

(١) وهذه الاسعار هي اسعار ما قبل سنة ١٩٧٢ والتي كانت سائدة في المنطقة .

للبرميل الواحد) وأن الاسعار المتحققة من بيع البرميل الواحد دولار وخمسة وأربعون سنتا وأن كلفة انتاج البرميل الواحد هي خمسة وعشرون سنتا امريكا وعلى هذا الاساس تحصل حكومة أبو ظبي والشركة بموجب الاتفاقية المذكورة على الدخل التالي : —

دخل الحكومة من البرميل الواحد :

- ١ — الاتاوة ٢٢ر٥ سنتا للبرميل الواحد .
- ٢ — ضريبة الدخل ٦٦ر٢ سنتا للبرميل الواحد .
- ٣ — الدخل من المشاركة ١٢ر٧ سنتا للبرميل الواحد (على افتراض أن نسبة المشاركة تبلغ ٥٠٪ من حصة الشركة) .

مجموع دخل الحكومة من البرميل الواحد ١٤ر٠١٤ دولار .

دخل الشركة من البرميل الواحد	١٥ر٦ سنت
النسبة المئوية لحصة الحكومة	٨٦ر٥٪
النسبة المئوية لحصة الشركة	١٣ر٥٪

هذا وقد تخلت هذه الشركة عن امتيازها هذا في سنة ١٩٧٤ بعد أن فشلت في العثور على البترول بكميات تجارية .

٧ — شركة نفط اميراداهيس ابو ظبي :—

كانت شركة بان أوشن اويل كوربوريشن قد حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في جزء من المناطق البحرية في اماره أبو ظبي بالقرب من

جزيرة أرزنة وذلك الى الشمال الغربي من مدينة أبو ظبي وذلك في ١٧/٦/١٩٧٠ وكانت اسهم هذه الشركة مقسمة بين الشركات التالية :-

بان أوثن أويل	٦٠٪
ساريكوز للنفط	٢٠٪
شركة ونكن انتربرايز	٢٠٪

وقد تعرضت هذه الحصص من الاسهم الى عدة تغييرات ، استقرت في التغيير الاخير الذي حدث في ٢١ يناير ١٩٧٦ بحيث استقر توزيع اسهم الشركة والتي تغير اسمها الى (شركة نفط اميراداهيس

أبو ظبي) على النحو التالي :-

شركة اميراداهيس	٤١٥٪
شركة بان أوثن أويل	٣١٥٪
شركة سوبيرير الكندية	١٠٪
شركة وينكن انتربرايز	٤٥٪
شركة صننج ديل	٢٥٪
شركة سراكوز	٧٥٪
شركة بونفالي	٢٥٪

وقد شملت هذه الاتفاقية مساحة قدرها (٣١٥٠) كيلومترا مربعا في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق أبو ظبي البحرية .

وفيما يلي اهم الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي تبلغ مدتها (٣٥) عاما .

تعهدت الشركة بالمباشرة باعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على العقد كما تعهدت بالقيام بحفر

بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا ثم بحفر آبار على أن لا يقل العمق الكلي عن (٣٠٠٠٠) قدم . وتمهدت الشركة أن تصرف على عمليات الحفر والتنقيب والتنمية خلال الثماني سنوات الاولى ١٩ مليون دولار كالآتي : —

السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار امريكي
السنة الثانية	١٥٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الثالثة	١٥٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الرابعة	١٥٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الخامسة	٢٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة السادسة	٣٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة السابعة	٤٠٠٠.٠٠٠	، ،
السنة الثامنة	٥٠٠٠.٠٠٠	، ،

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فعلى الشركة أن تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير المذكورة ويحق للحكومة انهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

كما وافقت الشركة على دفع مبالغ مجموعها ١١٥ مليون دولار في المناسبات التالية :

- ١ — ٢٥ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .
- ب — ٢ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .
- ج — ثلاثة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي

تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره مائة ألف برميل اليوم .

د - أربعة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام مائتي ألف برميل في اليوم .

الإجراءات السنوية: -

وافقت الشركة على دفع الإجراءات السنوية التالية : -

أ - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما في كل ذكرى سنوية لإبرام هذه الاتفاقية (ومن تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية) .

ج - مبلغ قدره مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية وحتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

التخلي :-

على الشركة أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

الربح :-

تدفع الشركة الى الحكومة ريعا قدره (١٢ر٥٪) من السعر المعلن للبترول الخام واذا بلغ انتاج البترول الخام معدل (٥٠.٠٠٠) برميل في السنة تدفع الشركة ريعا قدره (١٥٪) من السعر المعلن واذا

بلغ معدل انتاج البترول الخام (١٥٠.٠٠٠) برميل في اليوم خلال اية سنة تدفع الشركة ريعا قدره (١٦ ٪) من السعر المعلن للبترول الخام .

ان الاتاوات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) .

الضرائب : -

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠ ٪) من دخلها الصافي ويحسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البترول الخام المصدر على اساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبترول الخام يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اي اسعار معلنة للبترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن به في الخليج العربي .

ويحق للحكومة خلال ستة اشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية ان تختار المساهمة بنسبة (٥٠ ٪) في كافة الحقوق والالتزامات المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز . وتدفع الحكومة عن هذه المساهمة مبلغا يعادل خمسين في المائة من مجموع التكاليف والمصروفات حتى تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية . ويتم دفع هذا المبلغ بعشرة اقساط سنوية مع الفائدة بنسبة تساوي سعر الحسم في ذلك الوقت لبنك (فيدرال ريزيرف) في الولايات المتحدة الامريكية مضافا اليها واحد ونصف في المائة على ان لا تزيد النسبة على سبعة في المائة .

وعندما يبلغ معدل انتاج البترول الخام من منطقة الامتياز معدل (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم فعلى الشركة نفسها او بواسطة جهة اخرى القيام بدراسات عن جدوى تأسيس واحد او اكثر من المشروعات الهيدروكربونية التالية :-

١ - انتاج الميثانول بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) طن يوميا وشحنه الى اليابان .

٢ - استخلاص غاز البترول السائل بمعدل يتراوح ما بين (١٠.٠٠٠) و (٣٠.٠٠٠) برميل يوميا وشحنه الى اليابان .

٣ - اعادة حقن الغاز بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠) مليون و (٣٠٠) مليون قدم مكعب .

٤ - انتاج الاسمدة النيتروجينية بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) طن يوميا من الامونيا .

٥ - عزل الكبريت عن البترول الخام .

٦ - انتاج الغاز المسيل بمعدل يتراوح ما بين (٣٠٠) مليون و (٥٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

ب - اذا اثبتت الجدوى الاقتصادية والتجارية لواحد أو أكثر من المشاريع المذكورة اعلاه فعلى الشركة أن تبدأ وتتابع وتشيد العمل المناسب لتنفيذ احد هذه المشاريع المذكورة اعلاه في أسرع وقت ممكن وعلى كل الاحوال خلال ثلاث سنوات من انجاز الدراسة الخاصة بإمكانية تأسيس المشروع .

ج - اذا اظهرت الدراسات الاقتصادية أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع آخر سيكون أكثر فائدة للطرفين أو أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع مشترك مع صاحب امتياز آخر سيكون أفضل لمصالح المذكورين فإن الشركة ستضفي قدما وتتابع تنفيذ مشروع آخر كهذا أو مشروع مشترك شريطة استعداد صاحب امتياز آخر للتعاون حسب مقتضى الحال .

د - تتعهد الشركة ان تستثمر ما لا يقل عن (١٠ ٪) من ارباحها الصافية في واحد من المشاريع الممكنة اقتصاديا والبيئة اعلاه .

الخدمات التعليمية والطبية والصحية :-

تتعهد الشركة ان تقدم خلال مدة سنة واحدة من تاريخ بدء التصدير ، مبلغا قدره (١٥٠.٠٠٠) دولار سنويا لتأسيس تسهيلات مختلفة للاغراض التعليمية والطبية والصحية والخدمات اخرى يتفق عليها مع الحكومة .

ويتضح لنا من بنود هذه الاتفاقية حجم المزايا التي ادخلت على هذه الاتفاقية مما يظهر لنا مدى التطور الذي حققته ابو ظبي في اتفاقيات الامتياز التي منحتها للشركات المستقلة .

وتطبيقا لاتفاقية الامتياز فقد تخلت الشركة في ١٤ مايو ١٩٧٣ عن ٢٥ ٪ من مساحة الامتياز الممنوح لها وقدره ٣١٥٠ كيلومترا مربعا بحيث اصبحت المناطق المتخلى عنها ٧٨٧ كيلومترا مربعا والمناطق المتبقية ٢٣٦٣ كيلومترا مربعا .

وفي ٢٨ مايو ١٩٧٥ تخلت الشركة عن ٢٥ ٪ من المساحة المتبقية حيث تخلت عن مساحة ٥٩٠ كيلومترا مربعا واصبحت المساحة المتبقية من الامتياز لدى الشركة ١٧٧٣ كيلومترا مربعا .

ومنذ توقيع اتفاقية الامتياز وحتى دخول شركة اميراداهيس كانت شركة بان اوشن هي المشغلة للشركة (Operator) وذلك الى ٢٦ مارس ١٩٧١ حيث اصبحت شركة اميراداهيس هي الشركة العاملة. لقد انتهت الشركة عمليات المسح الزلزالي في مناطق امتيازها وتم حفر ما مجموعه خمسة آبار تم اكتشاف البترول في اربعة منها بكميات تجارية ولم يتم العثور على البترول في البئر الخامسة .

وقد عثرت الشركة على البترول بكميات تجارية لأول مرة في بئر أرزنة رقم (١) وذلك في ديسمبر ١٩٧٣ .

وبين الجدول التالي الابار التي تم حفرها واعماقتها وتاريخ بدء حفرها وانجازها .

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الاقدام المحفورة	حالة البئر
الزبوت	٧١/ ٥/ ٣١	٧١/ ٩/ ٤	١٢٥٦٤	جاف
أرزنة رقم ١	٧٣/ ٨/ ٤	٧٣/ ١٢/ ١٦	١٢٣٩٢	منتج
أرزنة رقم ٢	٧٣/ ١٢/ ١٩	٧٤/ ٥/ ٢٢	١١١٥٨	منتج
أرزنة رقم ٣	٧٤/ ١١/ ٢٧	٧٥/ ٣/ ٢٩	١١٤٤٠	منتج
أرزنة رقم ٤	٧٥/ ١٠/ ٥	٧٥/ ١١/ ٨	١١٢٠٠	منتج

هذا ولقد بلغ عدد الاقدام المحفورة في الخمسة آبار السابقة ٥٨٧٥٤ قدما . وفي مارس سنة ١٩٧٦ قدمت شركة اميراداهيس برنامجها المقترح لتطوير حقل أرزنة المكتشف بحيث ينتج ما مجموعه ٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع ستة آبار تم حفر أربعة منها على أن ينجز هذا البرنامج في خلال سنتين ولقد اعتمدت الشركة على بناء جميع المنشآت في المناطق البحرية الا أنه لم توافق حكومة ابو ظبي على البرنامج المقترح من قبل الشركة وطلب اليها اعتماد تطوير جزيرة أرزنة القريبة من الحقل ووضع بعض المنشآت عليها .

وفي يونيو (حزيران) ١٩٧٦ قدمت الشركة برنامجها المقترح المعدل لتطوير حقل أرزنة حيث وافقت على بناء العديد من المنشآت على الجزيرة مثل المطار والميناء وبناء مرافق السكن وورش الصيانة والمستودعات بالإضافة الى منشآت بترولية أخرى كالخزانات وغيرها

هذا ولقد شرعت الشركة في تنفيذ برنامجها الخاص بالتطوير فقامت باجراء المسح الميداني لجزيرة أرزنة والمسح الجوي وأخذ العينات من الجزيرة والمناطق البحرية المجاورة ومن المتوقع ان يتم تطوير هذا الحقل في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨ على أن ينتج ما بين ٢٥ - ٤٠ ألف برميل في اليوم .

٨ - شركة نفط فيليبس « ابو ظبي » المحدودة :-

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ في بعض المناطق التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحدودة وفقاً لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة (١) من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩/٩/١٩٦٥ . وقد بلغت المساحات المشمولة بامتياز هذه الشركة حوالي (١٢٩٣٤) كيلومترا مربعا .

وتبلغ مدة امتياز الشركة (٤٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى كل من شركة فيليبس للبترول الامريكية وشركة النفط الامريكية المستقلة (أمين أويل) وشركة ايجب الإيطالية .

وقد نصت اتفاقية الشركة ان على الشركة ان تستكمل عمليات المسح الجيوفيزيائية خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تباشر بأعمال الحفر خلال سنتين من ذلك التاريخ كما ألزمتها بأن تنفق على عملياتها في الخمس سنوات الاولى مبلغ اثني عشر مليونا من الدولارات بواقع مليونين لكل من السنوات الثلاثة الاولى وثلاثة ملايين لكل من السنتين الرابعة والخامسة .

كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بدفع المبالغ التالية الى حكومة أبو ظبي :-

٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .

٢٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٢٠) يوما من تاريخ العنور
على البترول بكميات تجارية .
٢٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي عند بلوغ معدل التصدير ٢٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الايجارات السنوية بمعدل مائة ألف دولار
أمريكي سنويا حتى يتم العنور على البترول بكميات تجارية .

وقد تمهدت الشركة ايضا بما يلي :-

- ١ - دفع عوائد للحكومة بنسبة ١٢.٥٪ من السعر المعلن عن الربع
يجري تنقيحها مضافا اليها ٥.٠٪ من الارباح الصافية عن ضريبة
الدخل وفقا لبدأ المناصفة الذي اقترنه منظمة اوبك .
- ٢ - التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .
التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .
التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .
- ٣ - تجهيز الحكومة بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجات الشركة بدون
مقابل وذلك للاستهلاك المحلي أو للتسويق .
- ٤ - اعطى الامتياز لحكومة ابو ظبي الحق في المساهمة بنسبة
لا تتجاوز ٥١٪ من اسهم الشركة خلال (٩٠) يوما من تاريخ
العنور على البترول بكميات تجارية ، على ان تدفع نفس النسبة
من النفقات التي تحملتها الشركة خلال هذه الفترة . وكانت شركة
فيليبس قد باشرت بعمليات الاستكشاف في اوائل شهر حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ ، كما باشرت بعمليات الحفر في بعض المناطق
المشمولة بامتيازها فبلغ عدد الابار المحفورة اربع آبار .

وقد اعلنت الشركة في شهر اكتوبر ١٩٦٩ عن اكتشاف البترول في
بئر مرزوق رقم (٢) وذلك على بعد ٩٥ كيلومترا الى جنوبي جبل الظنة
وعلى عمق ٥٨٧٠ قدما .

واعطى هذا البئر انتاجا قدره ١٢٠٠ برميل يوميا . وهذا الاكتشاف يعتبر في الوقت الحاضر تجاريا خاصة وان عمق الابار في حقل مرزوق ضحلا (في حدود ٥٠٠ قدم) كما ان مستوى اسعار البترول في الوقت الحاضر يبرر ذلك .

وقد حفرت الشركة بعد ذلك عددا من الابار في حقل مرزوق اعطت انتاجا يتراوح بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ برميل في اليوم . كما اكتشفت الشركة حقلا صغيرا قريبا من حقل مرزوق يسمى حقل الظفرة حيث حفرت فيه اربعة آبار اعطت ما معدله ٨٠٠ برميل في اليوم للبئر الواحدة .

وبعد اعادة تخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة جاء خط الحدود لياخذ حقل مرزوق للجانب السعودي ويبقى حقل الظفرة لجانب الامارات .

وفي سنة ١٩٧٥ تخلت شركة نفط فيليبس وخاصة بعد التعديـل السابق الذكر في الحدود ، عن امتيازها في ابو ظبي بعد ان انفتحت حوالي ٣٠ مليون دولار على اعمال التحري والتنقيب في منطقة امتيازها فـي ابو ظبي .



آبجئے السافى

شركات البترول العاملة
في الامارات الاخرى...

اولا : امارة دبي : —

تأتي امارة دبي في المكانة الثانية بعد امارة ابو ظبي بالنسبة لاهميتها البترولية وذلك من حيث انتاجها من البترول او من حيث احتياطها من البترول .

وتعمل في امارة دبي شركة رئيسية واحدة وهي ، شركة نفط دبي المحدودة (DPC) وهي شركة فرعية تملكها كليا شركة بترول كونتيننتال (كونوكو) ويوجد المقر الرئيسي للشركة بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة علما بأنه ليس لشركة (دي بي سي) مكاتب خارج دبي وان شركة (كونوكو) تقدم الخدمات الادارية لشركة (دي بي سي) في الولايات المتحدة .

اسست شركة (دي بي سي) بالاصل لتشغيل امتياز في البر حصلت عليه شركة (كونوكو) في دبي سنة ١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ قامت الشركة ببيع قسم من الامتياز المذكور الى شركة دويج ارزاويل (دي اي اي) والتي أصبحت الان تابعة لشركة تكساكو والي شركة بترول صن اويل . وحيث ان التحري والابار الاختبارية الثلاث التي تم حفرها لم تسفر عن نتائج فقد اعيد الامتياز الى الحكومة في سنة ١٩٧١ .

في عام ١٩٦٣ حصلت شركة (دي بي سي) لحساب (كونوكو) على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة الى شركة دبي للمناطق البحرية ونتيجة للجهود الاستكشافية المبذولة في هذا الامتياز فقد اكتشف حقل (فاتح) في سنة ١٩٦٦ واكتشف حقل (جنوب غربي فاتح) في سنة ١٩٧٠ .

منذ سنة ١٩٦٣ طرات عدة تغييرات في ملكية الاسهم في الحقل
البحرية بحيث اصبحت ملكيتها الان كما يلي : —
شركة (دوما) (٥٠ ٪ الشركة الفرنسية ٥٠ ٪ شركة هسبانول) ٥٠ ٪
شركة بترول دبي (دي بي سي) ٣٠ ٪
شركة دويج تكساكو (دي اي اي) ١٠ ٪
شركة دبي صن ٥ ٪
شركة بترول ولغزي التابعة لشركة ونترشال ٥ ٪
المجموع ١٠٠ ٪

التطوير :

تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركة
(دي بي سي) بتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٦٦ باستعمال باخرة الحفر
« كلومارتاسمان » ولقد ثبت أن الاكتشاف يشير الى وجود حقل مهم بعد أن
تم حفر بئرين استكشافيين في سنة ١٩٦٧ جنوب غربي وشمال غربي البئر
الاولى وعلى مسافة ميلين .

قامت شركة بترول دبي بتطوير حقل فاتح بأسرع ما يمكن وقد بدأ
الانتاج رسميا على نطاق محدود بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ ، كما تم بتاريخ
١٩٦٩/٩/٢٢ شحن اول شحنة من بترول دبي البالغة (٨٨٠) الف برميل
وبذلك فقد اصبحت دبي بلدا مصدرا للبترول .

هذا وقد طور حقل فاتح على اساس التصميم الاساسي والمستند
على تطويره بشكل مستقل في المنطقة البحرية وتتضمن منشآت الحقل
في الوقت الحاضر سبع منصات حفر ومنصة خاصة لادارة الانتاج مع
أجهزة خاصة لعزل الغاز كما ان هناك ثلاثة خزانات سعة الواحد « ٥٠٠ »
الف برميل . وتتضمن المنشآت مساكن ووسائل استراحة وتغذية
لاستيعاب (١٠٠) شخص . هذا وستقوم الشركة بانشاء منصات اضافية
كما ستستمر بعمل الحفر التطويري لعدة سنوات .

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على
بعد (١٠) اميال تقريبا جنوب غربي حقل فاتح . وبدأ الانتاج من حقل

جنوب غربي فاتح بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ويتم نقل انتاج هذا الحقل بواسطة خط انابيب الى خزانات حقل فاتح حيث يتم التصدير منها .

ومن المنشآت المقرر بناؤها في المستقبل القريب نصب المعدات اللازمة لحقن المياه في حقل فاتح بمعدل (٣٤٠.٠٠٠) برميل يوميا لغرض الحفاظ على مستوى الضغط في الحقل ولغرض استخلاص البترول والغاز بمعدل (١٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

هذا وبلغ انتاج شركة بترول دبي في الوقت الحاضر ثلاثمائة الف برميل يوميا ومن المؤمل ان يرتفع هذا المعدل الى حوالي اربعمائة الف برميل يوميا بعد حفر ابار اضافية ونصب الاجهزة اللازمة .

إن وسائل الخزن والتحميل المستعملة في حقل فاتح فريدة من نوعها حيث يتم بواسطتها وبنجاح ولاول مرة القيام بعمليات انتاجية في البحر بعيدا عن البر وبصورة مستقلة ، وبالنظر لبعد الحقل عن البر (٥٨) ميلا وضخالة المياه الساحلية فانه من الصعب نقل البترول الى البر وشحنه من البر بالطريقة الاعتيادية وعليه فان الشركة تستعمل خزانات عائمة مغمورة لخزن البترول فيها وللشحن منها .

وتتكون وسائل الخزن من ثلاثة خزانات عائمة انزل الاول بتاريخ ١٩٦٩/٨/١ والثاني بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢ والثالث بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣ وقد قامت شركة شيكاغو بردج اند ايرن ببناء الخزانات المذكورة والتي تكفي سعة الواحد لاستيعاب عمارة ذات ١٥ طابق .

ان الخزانات المذكورة مصنوعة من الفولاذ بشكل قذح الشهبان المقلوبة مع اضافة اثقال اسمنتية عليها لضمان توازنها . وبلغ قطر الخزان الواحد « ٢٧٠ » قدما في الاسفل و (٢٠٥) اقدام عند القسم الاعلى من الخزان علما بان القسم الاعلى من الخزان يمتد الى ارتفاع (٤٠) قدما فوق سطح البحر عند استقراره على قاع البحر وان الخزائين رقم (٢) و (٣) مزود كل واحد منهما بمنصة طولها (٢٤٠) قدما وعرضها (٨٠) قدما وبارتفاع (٢٠٥) اقدام . وبلغ وزن الخزان الواحد (٢٨) مليون رطل ويتسع

لخزن (٥٠٠) الف برميل من البترول ورغم الوزن الثقيل للخزانات فقد تم تعويمها وسحبها بحرا بواسطة قاطرات الى مسافة ٥٨ ميلا الى منطقة استعمالها حيث تم تثبيتها على قاع الخليج في حقل غاتح خلال يوم واحد مع العلم ان العملية استغرقت عدة ساعات لموازنة ضغط الهواء مع كمية المياه داخل الخزانات لدى انزالها ببطء الى عمق ١٥٥ قدما في المياه . ومن الجدير ذكره ان الخزانات المذكورة مفتوحة في اسفلها وان الخزانات مثبتة الى قاع البحر بواسطة ركائز . ان تصميم الخزانات موضوع البحث مبني على مبدلين بسيطين هما : —

عدم اختلاط البترول مع المياه ، وان البترول اخف من المياه .
وعند ضخ البترول داخل الخزان من الاعلى تخرج المياه من الاسفل فينبغي ان الخزان ويعكسه عندها يتم سحب البترول من اعلى الخزان ويشحن في الناقلات فان مستوى المياه يرتفع داخل الخزان ويرفع البترول نسي الخزان الى الاعلى .

وترى شركة بترول دبي ان التوسع في الطاقة الانتاجية لحقول دبي سوف يستمر لعدة سنوات وستقوم الشركة بتحري عدة مناطق من المنتظر ان تكون ذات اهمية بترولية ولم يبت فيها حتى الان .

تاريخ تطوير البترول في دبي : —

١ — في سنة ١٩٦٣ حصلت شركة بترول كونتيننتال على امتياز للتنقيب عن البترول في المنطقة البرية واسست شركة بترول دبي (دي بي سي) كشركة تشغيل تابعة لشركة كونتيننتال . وفي نفس العام حصلت شركة (دي بي سي) على ٥٠ ٪ من اسهم شركة دبي المناطق البرية مع احتفاظ شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية بثلاثين وثلاث على التوالي من ال ٥٠ ٪ المتبقية .

٢ — وفي سنة ١٩٦٤ نظمت شركة (دي بي سي) ٢٢٥ ٪ من امتيازها البري الى شركتي اردول الألمانية (دي اي اي) ومن اوائل علماء بان شركة تكساكو امتلكت فيما بعد اسهم شركة (دي اي اي) .

في نفس السنة تخلت شركة (دي بي سي) عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية المعروف باسم (قمرء — ١) بعد الحفر الى العمق ١٥٤٠.١ قدم كما تخلت الشركة المذكورة عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية والمعروف باسم فائز سي — ١) بعد الحفر الى عمق (١٢٠٠٠) قدم .

ومن ثم قامت شركة دي بي سي بمنح ١٠٪ من حصتها من الامتياز البري والبالغة ٥٠٪ الى شركة (دي بي سي) و ٥٠٪ الى شركة صن اويل وفي نفس العام تخلت شركة (دي بي سي) عن بئرها البري الثاني المعروف باسم (رماح — ١) بعد ان حفر الى عمق (١٠٢٠٠) قدم .

٣ — استمرت شركة (دي بي سي) خلال سنة ١٩٦٥ بمنهاجها التطويري في المناطق البحرية .

٤ — وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ اعلنت شركة دي بي سي عن اكتشاف البترول من نوعية جيدة على عمق (٧٦٠٠) قدم في البئر (فاتح اي — ١) وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ اعلنت الشركة عن اكتشاف الطبقة الثانية على عمق (٨٣٠٠) قدم في البئر المذكور .

٥ — وفي سنة ١٩٦٧ وبعد حفر البئر (فاتح — ب ١) على بعد ميلين من البئر (فاتح اي — ١) تم التأكد من ان حقل فاتح هو حقل منتج كما ثبت ان البئر التأكيدي الثاني (فاتح اي — ١) هي بئر ناجحة .

٦ — وفي سنة ١٩٦٨ تخلت الشركة عن البئر البري (رماح ١١) وبدأت في شهر سبتمبر بالحفر التطويري لحقل فاتح من المنصة (سي) .

٧ — وفي سنة ١٩٦٩ تم انجاز القسم الاول من وضع المنصة على حقل فاتح بواسطة ٤ منصات ذات اربع اعمدة ومنصتين ذات ستة اعمدة كما استمر تطوير حقل فاتح بحفر الابار من منطقة (سي) والابار (د — ١) وخلال السنة المذكورة تخلت شركة دي بي سي عن حصتها في امتياز دبي البحري

وذلك ببيع حصتها الى شركة البترول الفرنسية والتي قامت بدورها ببيع نصف حصتها الى شركة هسبانيل الاسبانية وبحيث اصبحت نسبة المساهمة في الامتياز المذكور كما يلي : —

- ٥٠ ٪ للشركتين الفرنسية والاسبانية .
- ٣٥ ٪ لشركة بترول دبي .
- ١٠ ٪ لشركة ارد اويل الالمانية .
- ٥ ٪ لشركة بترول صن (دبي) .

كما تم خلال نفس السنة نصب الخزان دبي رقم ١— في المنطقة المغورة في حقل فاتح وبدا الانتاج من الحقل المذكور رسميا بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ وشحنت بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ الشحنة الاولى من البترول المستخرج من حقل فاتح والبالغة ١٨٠.٠٠٠ برميل الى مصفاة شركة كونوكو في بريطانيا . وفي تاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ احتفلت دبي بدخولها نادي البلدان العربية المصدرة للبترول وذلك بعد تصديرها لأول شحنة .

٨ — وفي سنة ١٩٧٠ استمر العمل في تطوير حقل فاتح مع انجاز منصة الحفر (د) والحقول الاولى من نوع المنصة (ب) . كما تم الانتاج التجريبي من الطبقات (علام ، ومشرف) وتماضه في البئر رقم (١) من القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح البري وقد تم الاتفاق على مساهمة الشركة وامارة دبي على زيادة حصة واردات الدولة من ٥٠ ٪ الى ٥٥ ٪ اعتبارا من ١٩٧٠/١١/١٤ كما قامت شركة بترول دبي الهولندية والتي هي مملوكة كليا من قبل شركة « ونترشال » الالمانية وبذلك فقد انخفضت حصة شركة بترول دبي من ٥٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

٩ — كما اعلن في سنة ١٩٧١ ان دبي تملك احتياطيا اضافيا مهما في المنطقة المغورة كما اعلن عن خطط لتطوير حقل فاتح ورفع معدل الانتاج منه خلال العامين المقبلين الى ثلاثمائة الف برميل يوميا . كما بدأ في العام المذكور العمل في ضخ الخزائين الثاني والثالث في المعمل جنوب غربي مدينة دبي وتم بناء ونصب منصتي حفر ذات اربعة اعمدة في المنطقة

(اي .اي) في القسم الجنوبي من حقل فاتح وفي ذات النقطة (اف) في القسم الشرقي من حقل فاتح كما تم تهيئة برج تطويري ثاني واستمر الحفر التطويري باتجاز الابار (ب) وبدء العمل على المنصتين (اي اي) و (اف) هذا وقد تخلت الشركة بتاريخ ١٩٧١/٥/١ عن بئر غير منتجة كانت قد حفرتها في القسم الشمالي الغربي من القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح بعد ان تم الحفر فيها الى عمق (١٠٠.٥٩ ر.م) قدم . هذا وتاريخ ١٩٧١/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة (٥٠) مليون برميلا .

١٠ - وفي سنة ١٩٧٢ وافقت الشركات المساهمة على الاستثمار في استثمار رؤوس الاموال في حقل فاتح وجنوب غربي فاتح وكما وافقت على بدء العمل بمشروع رئيسي لضخ المياه والغاز في الحقل . وتاريخ ١٩٧٢/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة مائة مليون برميل كما قامت الشركة باتجاز الاعمال الخاصة بالخزانين الثاني والثالث وامداد وسائل السكن في منطقة الخزانات .

وفي ايلول سنة ١٩٧٣ اكتشفت شركة نفط دبي البترول في النقطة (دي) من المنطقة الاستكشافية والمعروفة بحقل راشد والتي تقع على مسافة ١٥ ميلا جنوب حقل فاتح . هذا وقد انتج البئر ما معدله ٣٧٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠٤٣٨ وعمق ١٠٧٩٠ قدما .

وكانت كثافة البترول من طبقتي الثمالة ٤١٣٧ درجة ، وقد بلغت درجة السوائل المكثفة والمستخرجة من طبقة المشرف ٥٣ درجة ويقدر سمك الطبقة المنتجة بحوالي ٣٠٠ قدم .

هذا ويلزم اجراء المزيد من الاختبارات وحفر ابار اضافية حتى يتم تقدير القيمة التجارية لهذا الحقل .

وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ بلغ مجموع ابار البترول التي تم حفرها في اماره دبي ٨٢ بئرا ، وبلغ معدل عمق البئر الواحد ٩٥٠٠ قدم .

والجدول التالي يبين مجموع الصادرات السنوية من البترول الخام من حقل فاتح بامارة دبي والتي بلغ مجموعها (٤٠٧ر٣٣٩٥٣٦) برميل

وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الناقلات	مجموع الصادرات السنوية بالبراميل
١٩٦٩	١٢	٣٥٦١٠٩٤
١٩٧٠	٧٩	٣٠٩٤٩١٣٤
١٩٧١	٩٨	٤٥٣٢٣٣٥٧
١٩٧٢	١١٠	٥٥٥٩٥٦٥٠
١٩٧٣	١٥٣	٨١١٥١٢٤٥
١٩٧٤	١٤٦	٨٨٣١٧٦٥٥
١٩٧٥	١٢٣	٩١١٦٣٥٢٧٢
المجموع		٣٩٦٥٣٣٤٠٧

والجدول التالي يبين مجموع عائدات البترول التي تسلمتها اماره دبي بالدولارات الامريكية وذلك منذ بدأ تصدير البترول في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الدخل السنوي بالدولارات الامريكية
١٩٦٩	٣٧٦١١٤
١٩٧٠	١١٥٥٦٠٠٠
١٩٧١	٣٧٥٨٧٠٠٠
١٩٧٢	٥٤١٢٨٠٠٠
١٩٧٣	١٠٨٥٣٦٠٠٠
١٩٧٤	٥٥٨٠٤٢٠٠٠
١٩٧٥	٦٠٠٠٠٠٠ (١)
المجموع	١٣٧٠٢٢٥١١٤

(١) عائدات سنة ١٩٧٥ تقريبية .

ثانياً - اماره الشارقة :

تأتي اماره الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث اهميتها البترولية بالنسبة للامارات العربية المتحدة وذلك بعد كل من امارتي ابو ظبي ودبي سواء اكان ذلك من حيث معدلات الانتاج والتصدير او من حيث الاحتياطي من البترول الخام والغاز الطبيعي .

وتعمل في الصناعة البترولية شركتان هما : -

١ - شركة نفط الهلال .

٢ - شركة كرسنال اويل .

١ - شركة نفط الهلال :

وتضم شركة نفط الهلال كلا من الشركات التالية :

- شركة بيوتس جاز اند اويل ولها ٣٥٪ من الاسهم .
- شركة اسلاند اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة سكيلى اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة كبرينجي كوربوريشن ولها ١٢.٥٪ من الاسهم .
- شركة جوينبير كوربوريشن ولها ٢.٥٪ من الاسهم .

هذا وقد حصلت شركة نفط الهلال على امتيازها في اماره الشارقة في سنة ١٩٦٩ ومنذ تلك السنة الى سنة ١٩٧٢ قامت الشركة باعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر وبعد تقديم انتاج عمليات المسح قررت ان تبدأ في حفر البئر الاول في التركيب الذي سمي باسم مبارك .

وبالفعل في اكتوبر ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف البترول بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ اماره الشارقة من بئر مبارك رقم (١) حيث اعطى البئر انتاجاً قدره ١٣٩٥٥ برميل يوميا .

وفي يوليو سنة ١٩٧٣ تم اكتشاف البترول في بئر مبارك رقم (٢) بعد

اجراء الفحوص الاختبارية لانتاجه من البترول والغاز فانتج ٥٩٩٠ برميل يوميا من البترول ذي المحتوى الكبريتي المنخفض وانتج ايضا ٢٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي شهر ابريل من سنة ١٩٧٣ اكتشف البترول في بئر مبارك رقم (٣) والتي تبعد ثلاثة اميال عن بئر مبارك رقم (١) حيث كانت نتائج هذا البئر قريبة من نتائج بئر مبارك رقم (٢) . وفي سنة ١٩٧٥ عثرت الشركة على البترول بكميات كبيرة في بئر مبارك رقم (٤) وفي يوليو سنة ١٩٧٤ صدرت اول شحنة من بترول الشارقة لتصبح ثالث امانة مصدرة للبترول بعد كل من ابو ظبي ودبي . ويتم تصدير بترول حقل مبارك البحري عن طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائمة بعد ان تم تثبيتها بالقرب من حقل مبارك وذلك لغرض الاسراع في تصدير البترول . وقد بلغ معدل صادرات امانة الشارقة من البترول في سنة ١٩٧٤ حوالي ٥١ الف برميل يوميا ، انخفض في سنة ١٩٧٥ الى ٢٨ الف برميل يوميا .

٢ - شركة كريستال اويل :-

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول في المناطق اليابسة في الشارقة على مساحة قدرها ٨٥٠ ميلا مربعا وذلك في يناير سنة ١٩٧٤ وقد نصت هذه الاتفاقية على انه خلال عام واحد من التوقيع على الاتفاقية لا بد ان تكون الشركة قد فرغت من جميع العمليات الجيوفيزيائية الاولية وذلك لتقدير القبة البترولية للمنطقة حيث يتم بعد ذلك اختيار المكان المناسب لعمليات الحفر .

وقد جاءت هذه الاتفاقية بتمشية تماما مع اتفاقيات البترول المعتودة في المنطقة ومع نفس الشروط التي حددتها منظمة الاوبك .

ثالثا : امارات عجمان وام القيوين وراس الخيمة والفجيرة : -

ا - عجمان : -

تعمل في اماره عجمان شركة يوناييتد رفايننج الامريكية وكان امتيازها يشمل جميع المناطق البرية والبحرية للامارة الا انها في سنة ١٩٧٥ تخلت عن جزء من امتيازها في البر والبحر وبلغت مساحته ٣٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت هذه الشركة باجراء بعض المسوحات الا انها لم تقرر بعد حفر اي بئر .

ب - ام القيوين : -

وتعمل في اماره ام القيوين شركتان احدهما في المناطق البرية والاخرى في المناطق البحرية والشركة الاولى هي شركة هيوستن وهي مملوكة بالكامل الى شركة نفط ومعادن هيوستن الامريكية ويقع امتيازها فسي المناطق البرية حيث تبلغ مساحته ٨٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت الشركة باعمال المسح الا انها لم تقرر بعد الانتقال الى مرحلة الحفر .

والشركة الثانية هي شركة يوناييتد رفايننج والتي تتوزع اسهمها

بين الشركات التالية :

شركة يوناييتد رفايننج	٢٥ %
شركة نفط سوبير يور الكندية	٢٥ %
شركة نفط اساميرا	٢٥ %
شركة نفط انداركو	٧,٥ %
شركة زاباتا	٧,٥ %
شركة كيواني	١٠ %

وقد منحت الشركة امتيازها في المناطق البحرية وتبلغ مساحته

١٦٠٠ كيلومتر مربع وقد باشرت الشركة بحفر البئر الاول والتي اظهرت نتائجها الاولى وجود بعض الادلة الهيدروكربونية .

ج - راس الخيمة :

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة فيتول الهولندية ويملك هذه الشركة الشركات التالية :

شركة تطوير فيتول	٪٢٥
شركة ويكزبت	٪٢٠
شركة سيم	٪ ١٢ ٥
شركة دويتش شاخت باو	٪ ١٠
شركة يوناييتد رفايننج	٪ ٧٨٧٥
شركة سوبيريور الكندية	٪ ٨٠٤٣٧٥
شركة نفط أساميرا	٪ ٨٠٤٣٧٥
شركة سي. اس. ار	٪ ٥
شركة كيواني	٪ ٢٧٥

وتقوم الشركة الان بحفر البئر الاول لها في المناطق البحرية من الامارة وكان هذا الامتياز منوها لشركة يونيون الامريكية والتي تخلت عنه في سنة ١٩٧٤ حيث لم توفق في العثور على البترول بكميات تجارية .

د - الفجيرة :

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة رزيرف اويل اند جاز وتبلغ مساحة امتيازها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع وذلك في المناطق البحرية من الامارة .

الفصل الثالث

مراحل الصناعة البتروليّة في الإمارات العربيّة المتّحدة

- المبحث الأول : إنتاج البترول
- المبحث الثاني : تكرير البترول
- المبحث الثالث : تسويق البترول
- المبحث الرابع : الغاز الطبيعي

مراحل الصناعة البترولية في الإمارات العربية

بعد أن بحثنا في الفصل الثاني شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ، سوف نبحث هنا مراحل الصناعة البترولية ونقصد بهذه المراحل متابعة البترول بعد اكتشافه ابتداء من انتاجه وتصديره الى تكريره وتسويقه على النطاقين المحلي والخارجي ، و أخيرا نعرض الغاز الطبيعي في الامارات العربية المتحدة .



المبحث الأول

انتاج البترول

اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في اماره ابو ظبي وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في سنة ١٩٦٣ ثم بدأ الانتاج بعد ذلك من المناطق البرية ثم اكتشف البترول في اماره دبي بكميات تجارية في سنة ١٩٦٦ في حقل فاتح حيث صدرت أول شحنة من بترول في سنة ١٩٦٩ ثم اكتشف البترول بعد ذلك في اماره الشارقة وذلك في سنة ١٩٧٢ في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في سنة ١٩٧٤ . هذا وسنعرض انتاج البترول وتصديره وعائده في كل من اماره ابو ظبي والامارات الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول .

اولا : اماره ابو ظبي :

تعتبر اماره ابو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات السبع الاعضاء في الاتحاد . كما انها أولى الامارات التي تم العثور على البترول فيها بكميات تجارية . وقد بلغ انتاج البترول في سنة ١٩٦٢ وهي أول سنة يبدأ فيها الانتاج حوالي ٧٩٥ ألف طن وازداد الانتاج ليصل في سنة ١٩٧٥ الى أكثر من ٧٥ مليون طن وينتج البترول في اماره ابو ظبي من المناطق البرية والبحرية وتقوم بانتاج البترول خمس شركات وهي : —

- ١ — شركة نفط ابو ظبي المحدودة .
- ٢ — شركة نفط مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ — شركة نفط توتال ابو الخوش .
- ٤ — شركة نفط ابو ظبي اليابانية المحدودة .
- ٥ — شركة نفط البنديق المحدودة .

ويتم انتاج وتصدير اكبر كمية من البترول الخام من الحقول البرية الواقعة ضمن امتياز شركة نفط ابو ظبي المحدودة (ADPC) وذلك من اربعة حقول وهي حسب الاقدمية حقل باب ، حقل بوحصا ، حقل المعصب حقل ساحل . وبالإضافة الى ذلك فقد اكتشفت عددا من الحقول المتوسطة والصغيرة والتي لم يبدأ الانتاج فيها بعد واهمها حقل شاه ، وحقل زراره وحقل الحويلة ، وحقل باب غرب ، وحقل جسيورة ، وحقل مندر ، وحقل الرديس وحقل جرن يافور .

ومبا بلى جدول بمعدلات الانتاج من البترول الخام من الحقول البرية الرئيسية الثلاثة وهي باب ، وبوحصا ، والمعصب .



إنتاج البندول في الحام من حمولة كنا طوت كبرى بالذفة كبراسيل " ١٩٦٤ - ١٩٧٦ "

الجموع	حقل المصب	حقل بوحصا	حقل باب	الانتاج الكلي	السنة
الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	الانتاج الكلي	السنة
١٢٨٠	٤٦٧٥٦	—	—	٤٦٧٥٦	١٩٦٤
١٩٠	٦٩٦٤٧	—	—	٤٥٠٥٨	١٩٦٥
٢٥٤	٩٣٠٦١	—	—	٤٥٠٨١	١٩٦٦
٢٥٧	٩٤٠١٩	—	—	٤٠٣٤٢	١٩٦٧
٣١٥	١١٥١٦٦	—	—	٣٦٠٨٣	١٩٦٨
٢٥٥	١٢٩٨٠٣	—	—	٤٣٧٣٣	١٩٦٩
٤٢٤	١٥٥٠٩١	—	—	٤٩٨٣٠	١٩٧٠
٥٧٤	٢٠٩٨٥٩	—	—	٥١٩٧٤	١٩٧١
٦٠٩	٢٢٢٩١٩	—	—	٤٨١٧٦	١٩٧٢
٧٩٣	٢٨٩٧٧٦	٤	١٤٧٠	٤٠١٧٢	١٩٧٣
٩٢٥	٣٣٥٠١٨	٣٥٩	١٣١٢٤٥	٣٣١١١	١٩٧٤
		(١)			
٨٩٦	٣٣٧١٢٢	٣٣٢	١٢١٣٢٧	٣٩٩١٠	١٩٧٥
١٠٠٤	٣١٦٤١٤	٤١٠	١٤٩٩٦٠	٣٦٠٨٥	١٩٧٦

(١) يدخل ضمن إنتاج حقل المصب إنتاج حقل سبريل الذي انتج في سنة ١٩٧٥ ما مجموعه ١٧ مليون برميل .

هذا ويضاف الى الانتاج من الحقول الثلاثة الماضية الانتاج الذي بدأ مؤخراً من حقل ساحل ، حيث بدأ الانتاج من هذا الحقل في سنة ١٩٧٥ بمعدل ٢٠ الف برميل يوميا من المنتظر ان يزداد ليصل الى ٣٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ و ٥٠ الف برميل في سنة ١٩٧٧ .
ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام المصدرة من المناطق البرية بالاطنان الطويلة عن طريق ميناء جبل الظننه وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧٥ .



كميات البترول الخام المصدرة من المناطق البرية
بالبرميل والطنان الطويلة

السنه	برميل	طن طويل
١٩٦٣	٥٤٣ر٥١٠	٧٠ر٤١٥
١٩٦٤	٤٥٤ر٩٤٤ر٥	٥٨٤ر٨١٥
١٩٦٥	٦٩ر٠٨٨ر٥٠٣	٨ر٩٢٨ر٠٩٧
١٩٦٦	٩٣ر٨١٤ر٣٥٩	١٢ر١٣٥ر٤٠٤
١٩٦٧	٩٤ر٠٣٢ر١٧١	١٢ر١٥٧ر٧٥٤
١٩٦٨	١١٣ر٩٥٠ر٠١٥	١٤ر٧٥٨ر٠٧٧
١٩٦٩	١٢٩ر٦٣٧ر٢٩٩	١٦ر٧٨١ر٠٨٥
١٩٧٠	١٥٥ر٦٧٩ر٥٣٢	٢٠ر١٥٥ر٦٦٩
١٩٧١	٢٠٨ر٢١٣ر٢٥٣	٢٦ر٩٤٧ر١٠٦
١٩٧٢	٢٢٣ر٢٨١ر٢٢٣	٢٨ر٩٥١ر٠٥٦
١٩٧٣	٢٨٥ر٤٦٥ر١٠٩	٣٧ر٠٠٥ر٤٣٢
١٩٧٤	٣٣٣ر٩٥٠ر٨١٠	٤٣ر١٧١ر٥١٨
١٩٧٥	٣٢٧ر٧٥٢ر٥٠٤	٤٢ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٧٦	٣٧١ر٠٨٨ر١٨٨	٥٠ر١٤٧ر٠٥٢

وبين الجدول التالي مجموع ناقلات البترول التي زارت جبل
الظنة والتي نقلت صادرات أبو ظبي من البترول الخام المنتج من المناطق
البحرية في الفترة ما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٥ .

عدد الناقلات وسوط حمولة الناقلات

السنة	عدد الناقلات	متوسط حمولة الناقلات برميل	طن طويل
١٩٦٣	٢	٢٧١٧٥٥	٣٥٢٠٧
١٩٦٤	١٦٨	٢٧٠٨٠٠	٣٤٨١٤
١٩٦٥	٢٧٦	٢٦٩٨٧٧	٣٥٠١٢
١٩٦٦	٢٧٦	٣٣٩٩٠٧	٤٧٣٠٦
١٩٦٧	٢٥٧	٣٦٥٨٨٤	٤٨٩٠٩
١٩٦٨	٣٠٢	٣٧٧٣١٨	٤٨٧٨٢
١٩٦٩	٣٤٤	٣٧٦٨٥٣	٥١٠٢٧
١٩٧٠	٣٩٥	٣٩٤١٢٥	٥٦٣٧٥
١٩٧١	٤٧٨	٤٣٥٥٩٣	٦٢٥١٥
١٩٧٢	٤٦٢	٤٨٣٣٢٥	٦٩٠٤٠
١٩٧٣	٥٣٦	٥٣٢٥٨٤	٦٩٣٤٠
١٩٧٤	٦٢٢	٥٣٦٨٩٨	٦٩٤٠٨
١٩٧٥	٥٧٨	٥٦٧٠٤٥	٧٣٣٥٦

هذا وتأتي كميات البترول التي تنتجها شركة مناطق أبو ظبي
البحرية المحدودة في المرتبة الثانية بعد شركة نفط أبو ظبي المحدودة .

ويقع امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة في المناطق
البحرية من أبو ظبي وقد نجحت هذه الشركة في اكتشاف مجموعة من

حقول البترول أهمها حقل أم الشيف وحقل زاكم وهما الحقولان المنتجان في الوقت الحاضر . وبالإضافة الى حقل أم الشيف فقد اكتشفت الشركة كلا من الحقول التالية : - حقل سطح الراسبوت ، وحقل أم الدخ ، وحقل نصر ، بالإضافة الى حقلين للغاز الطبيعي هما هيردما وغشا .

ويبين الجدول التالي رقم (١) كميات البترول التي تم انتاجها من حقل أم الشيف ، والجدول رقم (٢) كميات البترول المنتجة من حقل زاكم بالآلاف البراميل وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

جدول رقم ١

إنتاج البترول من حقل أم الشيف ١٩٦٢-١٩٧٦

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٢	٥٠٠٩٩٥ر٥	٣٠
١٩٦٣	٥٠٠٩١٥٩ر١٧	٤٨
١٩٦٤	٣٦٤٣٦٤ر٢٢	٦١
١٩٦٥	٣٩٦٦٨١ر٣٣	٩١
١٩٦٦	٠٠٠٩٩٠ر٣٨	١٠٤
١٩٦٧	٥١٩٧٦٨ر٤٠	١١٢
١٩٦٨	٨٢٦٨٢١ر٣٠	٨٣
١٩٦٩	٦٣٥٦٣٨ر٣٠	٨٤
١٩٧٠	٦٥٥١٩٩ر٢٩	٨٢
١٩٧١	٦٦٦٧٧٤ر٣٦	١٠٠
١٩٧٢	٥٨٥٨٢٥ر٥٥	١٥١
١٩٧٣	٦٣٤٤٦٣ر٧٣	٢٠٢
١٩٧٤	٦٦٣٧٧٩ر٦٩	١٩٢
١٩٧٥	٨١٢٣٧٢ر٦٥	١٧٩
١٩٧٦	٧١٣٧١١ر٧٢	١٩٨

جدول رقم " ٢ "

إنتاج البترول من حقول زاكم " ١٩٦٧ - ١٩٧٦ "

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٧	٤٥٣٦٤٤	١٢٤٧٥
١٩٦٨	٣٦٩٤٨٦٨١	١٠١٢٢٩
١٩٦٩	٥٨٤٦١٩١٩	١٦٠١٦٩
١٩٧٠	٦٨٢٠٠٢٧٣	١٨٦٨٥٠
١٩٧١	٩٤٦٧٠٠٤١	١٠٦٣٦٩
١٩٧٢	١٠٦٢٣٦٤٤٢	٢٩١٠٥٨
١٩٧٣	١١١٢١١١٨	٣٠٤٦٩٠
١٩٧٤	٩٨٥٠١٩١٦	٢٦٩٨٦٨
١٩٧٥	٨٨٦٣٣٣٧٧	٢٤٢٨٣١
١٩٧٦	٩١٣٣٨٧٠٩	٢٤٩٥٥٩

وفي الجدول التالي رقم (١) يبين لنا مجموع الكميات المصدرة من البترول الخام من حقل أم الشيف عن طريق جزيرة داس . في حين يبين الجدول رقم (٢) كميات البترول المصدرة من حقل زاكم .

جدول رقم ۱»

کیاتے البترو لے اکصدرة منة عقلے أم الشیف «۱۹۶۲-۱۹۷۵»

السنة	برمیل	طن	کمیة القریعة
۱۹۶۲	۵۸۱۲۲۵۸ر۵	۷۱۰ر۶۰۴	
۱۹۶۳	۱۷۵۱۷۱۸۶ر۱۷	۲۲۹۵۴۸۰ر۲۲	۱۲۱۰۴۹۲۸ر۱۲
۱۹۶۴	۲۲۳۹۹۶۷۹ر۲۲	۲۹۲۸۹۵۴ر۲۹	۴۸۸۲۴۹۳ر۴
۱۹۶۵	۲۳۰۰۸۲۴۳ر۲۳	۴۳۱۲۱۶۹ر۴۳	۱۰۶۰۸۵۶۴ر۱۰
۱۹۶۶	۳۸۶۸۰ر۰۱۵	۵۰۶۲۰۴۳ر۵۰	۵۶۷۱۷۷۲ر۵۶
۱۹۶۷	۴۰۳۴۲۱۳۲ر۴۰	۵۳۷۷۴۲۹ر۵۳	۱۱۷ر۱۶۶۲۱۷
۱۹۶۸	۳۰۳۱۴۱۲۱ر۳۰	۳۱۶۴۱۱۱ر۳۱	۱۰ر۰۲۸۰۱۱
۱۹۶۹	۳۰۶۰۴۵۸۰ر۳۰	۳۹۹۸۹۸۳ر۳۹	۲۹۰ر۴۵۹
۱۹۷۰	۲۹۷۴۲۰۷۴ر۲۹	۳۸۸۴۰۸۳ر۳۸	— (۸۶۲۵۰۶)
۱۹۷۱	۳۶۰۵۹۱۱۹ر۳۶	۴۷۰۹۳۱۲ر۴۷	۶۳۱۷۰۴۵ر۶۳
۱۹۷۲	۵۴۴۸۸۶۱۷ر۵۴	۷۱۱۷۵۶۶ر۷۱	۱۸۴۲۹۴۹۸ر۱۸
۱۹۷۳	۷۳۴۰۰۵۰۱ر۷۳	۹۵۷۸۲۰۵ر۹۵	۱۸۹۱۱۸۸۴ر۱۸
۱۹۷۴	۷۰۸۵۱۷۳۳ر۷۰	۹۲۴۶۷۵۰ر۹۲	۲۵۴۸۷۶۸ر۲۵
۱۹۷۵	۶۴۷۷۶۳۹۸ر۶۴	۸۵۹۵۴۹۳ر۸۵	۶۰۷۵۳۳۵ر۶۰

جدول رقم ٢٠

كميات البترول المصدرة من حقلي زاكم " ١٩٦٧ - ١٩٧٥ "

السنة	برميل	طن
١٩٦٧	٣٣٧٦٧٢٩	٤٢٤٤٩٩
١٩٦٨	٣٧٠٦٢٤٣٠	٤٣٧٧٣٧٣٦
١٩٦٩	٥٨٥٨٢٠٤٣	٧٥٤٤٤٠١٦
١٩٧٠	٦٨١١١٩٩٩	٨٧٦٤٩٥٧
١٩٧١	٩٤٢٨٨٥٧٥	١٢١٢٤٠٢٩
١٩٧٢	١٠٥٨٩٥٤٠٠	١٣٥٩٦٩١١
١٩٧٣	١١١٧٩٤٣٩١	١٤٣٦٤٥٣٠
١٩٧٤	٩٦٠٥٩٤٢٧	١٢٣٦٤٥٠٣
١٩٧٥	٨٩٥٩٦٥٠٣	١١٧٤٢٣٠١

والجدول التالي يبين كميات البترول المصدرة من جزيرة داس من بترول حقلي لم الشيف وزاكم ومجموع الناقلات السنوية التي نقلت هذا البترول الى المالم الخارجي وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

كميات البترول بصرف من حقلي أم لشف وزاكن ومجموع المناقل
التي نطقت البترول، ١٩٦٢-١٩٧٦

السنة	برميل	طن	عدد انقالات
١٩٦٢	٥٤١٢٢٥٨	٧١.٦.٤	٢٢
١٩٦٣	١٧٥١٧١٨٦	٢٢٩٥٤٨٠	٦٧
١٩٦٤	٢٢٣٩٩٦٧٩	٢٩٢٨٩٥٤	٨١
١٩٦٥	٣٣٠٠٨٢٤٣	٤٣١٢١٦٩	١١٠
١٩٦٦	٢٨٦٨٠.١٥	٥٠.٦٢٠.٤٣	١٣٥
١٩٦٧	٤٣٦٤٨٨٥٢	٥٧٠.١٩٢٨	١٦٤
١٩٦٨	٦٧٣٧٦٥٥١	٨٧٣٧٨٤٧	٢١٧
١٩٦٩	٨٩١٨٦٦٣٣	١١٥٤٢٩٩٩	٢١٧
١٩٧٠	٩٧٨٥٤٠.٧٣	١٢٦٤٩٠.٤٠	٢٥٤
١٩٧١	١٣٠٣٤٧٦٩٤	١٦٨٣٣٣٤١	٢٢٦
١٩٧٢	١٦٠٣٨٤٠.١٧	٢٠.٧١٤٩٧٧	٢٦٢
١٩٧٣	١٨٥١٩٤٨٩٢	٢٣٩٤٢٧٣٥	٢٨٧
١٩٧٤	١٦٦٩١١١٦٠	٢١٦١١٢٥٣	٣٨٣
١٩٧٥	١٥٤٣٧٢٩٠.١	٢٠.٣٣٧٧٩٤	٢٤٠
١٩٧٦	١٦٤١١٢٦١٥	٢١٣١٣٣٢٦	٢٧٣

وبالإضافة الى شركتي نفط أبو ظبي المحدودة وشركة مناطق أبو
ظبي البحرية المحدودة (ادما) فان شركة نفط أبو ظبي اليابانية المحدودة
قد اكتشفت البترول بكميات تجارية في حقل مبرز البحري حيث بدأ
الانتاج في هذا الحقل في سنة ١٩٧٣ بمعدل ١٠ الاف برميل يوميا .

• ويبين الجدول التالي معدل الانتاج اليومي لحقل مبرز .

السنة	الانتاج الكلي بالبراميل	معدل الانتاج اليومي بالبراميل
١٩٧٣	٢٢٧٧.٨٩٢	١٠.٥٠٨
١٩٧٤	٥.٣٨.٣٢١	١٣.٥٠٨
١٩٧٥	٧.٦٧.٨٦٧	٢١.٠١٦
١٩٧٦	٨.١٥١.٠٩٤	٢٢.٢٧١

ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام التي تم تصديرها
من بترول مبرز بواسطة جزيرة مبرز وعدد الناقلات .

السنة	المصادر بالبراميل	بلاطنان	عدد الناقلات
١٩٧٣	١.٤٥٢.٦٢٩	١٨٧.٦٢٤	٥
١٩٧٤	٤.٥٢٥.٩٧٠	٥٩٣.٤٣٦	١٢
١٩٧٥	٧.٨٤٠.٩١١	١.٠٢٢.٩١١	١٧
١٩٧٦	٨.٤٦١.١٥٧	١.٠٩٨.٨٥١	١٤

احتياطي البترول في الامارات العربية المتحدة

تحتل الامارات العربية المتحدة بالنسبة لما يوجد بها من مخزون
من البترول المكانة الثانية في العالم وذلك بعد المملكة العربية السعودية
والتي تحتل مكان الصدارة . ولم تنشر حتى الان الارقام الحقيقية لاحتياطي
الامارات من البترول وذلك لعدم توفر دراسة متكاملة وشاملة . ومع
ذلك فان الارقام التي تنشرها بعض النشرات البترولية لا تظهر
حقيقة مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام .

ويوجد في اماره ابو ظبي وحدها اكثر من ٩٠٪ من مجموع مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية . ولكن معظمه في المناطق البحرية . وتأتي اماره دبي في المرتبة الثانية بالنسبة لكمية المخزون من البترول بعد اماره ابو ظبي وتليها اماره الشارقة .

ويبين الجدول التالي مجموع الاحتياطي من البترول الخام في الامارات المختلفة وهي تنشر لأول مرة مع افتراضنا بان نسبة الاستخراج تبلغ ٤٠٪ (تبلغ نسبة الاستخراج في حقل كركوك في العراق اكثر من ٨٠٪ من مجموع الاحتياطي) وهي نسبة معقولة .



اسم الامارة	الشركة	مجل البترول في باطن الارض	البترول القابل للاستخراج على اساس ٤٠٪ من نسبة الاستخراج (بملايين البراميل)
أبو ظبي	شركة نفط أبو ظبي	٧٥.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
	شركة مناطق أبو ظبي البحرية	٩٠.٠٠٠	٣٦.٠٠٠
	شركات أخرى	٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
مجموع احتياطي أبو ظبي		١٧٠.٠٠٠	٦٨.٠٠٠
دبي	شركة نفط دبي	١٠.٠٠٠	٤.٠٠٠
الشارقة	شركة نفط الهلال	٣.٠٠٠	١٢٠٠
الامارات الأخرى		٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
المجموع الكلي		١٨٨.٠٠٠	٧٥٢.٠٠

ملاحظة : ١ - حصل المؤلف على ارقام الاحتياطي لامارة أبو ظبي من مصادره الخاصة .

٢ - ارقام الاحتياطي للامارات الأخرى ما عدا أبو ظبي تقديرية وذلك لعدم توفر مصادر ثابتة .

عوائد البترول الخام :-

ويبين الجدول ادناه مجموع العوائد التي حصلت عليها أبو ظبي من تصدير البترول الخام الى الاسواق العالمية وذلك منذ بداية تصدير البترول في سنة ١٩٧٢ الى نهاية ١٩٧٥ .

ولهذه الارقام اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني اذ كلما زادت عائدات البترول نشطت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبو ظبي وفي بقية الامارات .

لقد بلغت عائدات البترول في سنة ١٩٦٢ (٧٠.٥٦٥٦) جنيه استرليني ثم قفزت هذه العائدات لتصبح في نهاية سنة ١٩٧٢ (٢٢١) مليون جنيه استرليني والى (٢٢٧٧) بليون جنيه استرليني في سنة ١٩٧٥ .

عوائد أبو ظبي من الكويت في الآكام " ألف جنيه استرليني "

السنة	شركة أبو ظبي الوطنية	شركة نفط أبو ظبي	شركة مناطق نفط أبو ظبي	توتال أبو ظبي	نفت أبو ظبي	المجموع
	أبو ظبي	المصرية	أبو ظبي	البترول	البيان	
١٩٦٢	—	—	٧.٦	—	—	٧.٦
١٩٦٣	—	—	٢٢٩٢	—	—	٢٢٩٢
١٩٦٤	—	١٤٤٥	٢٩٤٧	—	—	٤٣٩١
١٩٦٥	—	٧٤٨٣	٤٣٨٤	—	—	١١٨٦٧
١٩٦٦	—	٢٨١٤٢	٧٤٩٠	—	—	٣٥٦٣٢
١٩٦٧	—	٢٩٩٤١	٩٦٢٩	—	—	٣٩٥٧٠
١٩٦٨	—	٤١٨٨٤	٢١٩٧٦	—	—	٦٣٨٦٠
١٩٦٩	—	٤٨٧٤٢	٣٠٩٧٤	—	—	٧٩٧١٦
١٩٧٠	—	٦٠٧٥٩	٣٦٢٣٩	—	—	٩٦٩١٨
١٩٧١	—	١١١٨٤١	٦٧٧٧٣	—	—	١٧٩٦١٤
١٩٧٢	—	١٢٨٩٤٦	٩١٤٥٠	—	—	٢٢٠٣٩٦
١٩٧٣	١٣٢٧٨٠	١٧٧٩٠٦	١٠٣٨٩٨	—	٢٥٠	٤١٤٨٣٤
١٩٧٤	١٤٤٣٣٨٣	٤٩٨٤٨٠	٣٤٠٦١٥	٩٤٣٧	٢٥٩٠	٢٢٩٥٥٨٥
١٩٧٥	١٣٤٣٠٦٣	٦٤٥٨٥٦	٢١٨٥٦٩	٥٥٣١٥	١٤٢٥٥	٢٣٧٧٠٥٨

ومن استقراؤنا للأرقام التي ادرجت في الجداول السابقة تبرز أماننا حقيقة هامة جدا راقت التطور الذي حدث بالنسبة لزيادة معدلات الانتاج وبالتالي زيادة عوائد البترول . وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المطردة في عائدات الدولة من البرميل الواحد من البترول .

وتعود هذه الزيادة المطردة الى اسباب خارجية تدخل في صلب صناعة البترول وما حصل فيها من تطور عبر السنوات الاخيرة ، كما تعود الى أسباب محلية أهمها ذلك المجهود الذي قامت به أجهزة الدولة المختصة حين تمكنت وزارة البترول والثروة المعدنية من ادخال الكثير من التعديلات والتحسينات على اتفاقيات البترول القديمة كما ان دائرة البترول في أبوظبي عملت على تطوير الاتفاقيات القديمة لتشمل على الكثير من المزايا والشروط السهلة التي تتجاوب مع مصالح البلاد في استغلال ثرواتها البترولية .

ويبين الجدول التالي معدل ما حصلت عليه أبو ظبي من دخل عن البرميل الواحد للبترول الخام وكيف انه تطور منذ سنة ١٩٦٤ اذ كان يدر ١٠ سنتات للبرميل الواحد فأصبح في سنة ١٩٧٢ يعطي ١٢٧٢ سنتا .

وبعد سنة ١٩٧٤ تجاوز عائد الحكومة من البرميل الواحد ١١ دولارا أميريكيا ، ولا شك في ان هذا التطور كبير وهام في زيادة عائدات الحكومة الكلية من البترول الخام وهو ما يعتبر اساميا في دفع عجلة التنمية الى الامام محليا وعربيا .



السنة	حصيلة البرميل الواحد بالسنت الأمريكي (الدولار = ١٠٠ سنت)
١٩٦٤	١٠
١٩٦٥	٣٢ر٥٤
١٩٦٦	٧٥ر٣٠
١٩٦٧	٧٩ر٤٣
١٩٦٨	٨٤ر٥٢
١٩٦٩	٨٧ر٢٣
١٩٧٠	٩٢ر٠٠
١٩٧١	١٢٧ر٢
١٩٧٣	٧٦٨ر٣
١٩٧٤ (سبتمبر)	٨٩٢ر١
١٩٧٤ (نوفمبر)	١٠٦٢ر٧
١٩٧٤ (مع المشاركة)	١١١١ر٦
١٩٧٥ (ابتداء من ٧٥/١٠/١)	١١٢٨ر٠

من الجدول اعلاه والذي يوضح تطور دخل الحكومة من البرميل المصدر من بترول ابوظبي يظهر جليا مدى هذا التطور الذي حدث . ففي سنة ١٩٦٤ والسنوات التي سبقتها لم يتجاوز دخل ابوظبي من البرميل الواحد عشرة سنتات امريكية ، وذلك لان شركات البترول كانت تدفع دخل الحكومة على اساس قاعدة الطن المقطوع وهو ما يعني ان تدفع الشركة عن كل طن متري من البترول الخام ٣ روبيات . وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع دخل البرميل من ١٠ سنتات الى ٣٢ر٥٤ سنت وذلك بعد تنفيق الربيع ، اي بعد اعتبار الربيع جزءا من النفقة بعد ان كان يعتبر سلفة مقدمة يخصم عند احتساب دخل الحكومة في نهاية السنة .

وفي سنة ١٩٦٦ ازداد دخل الحكومة من البرميل مرة أخرى ليصل إلى ٧٥٣٠ سنت وذلك بعد تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح أي على أساس أن الشركات تدفع للحكومة ضريبة دخل قدرها ٥٠٪ من صافي دخل البرميل بعد استقطاع كل من الربح ونفقة الإنتاج .

وفي سنة ١٩٧٠ ازداد دخل الحكومة من البرميل إلى ٩٢ سنتا وذلك بعد تطبيق زيادة ضريبة الدخل والتي أصبحت ٥٥٪ بدلا من ٥٠٪ وعلى أثر رجعي يبدأ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وبعد التوقيع على اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ١٢٧٢ سنت ومن المهم أن ننبه إلى أن هذه الاتفاقية قد جاءت بأول زيادة في أسعار البترول .

وفي سنة ١٩٧٢ صحت أسعار البترول بصورة جذرية حيث ارتفعت هذه الأسعار بما يزيد على ٣٠٠٪ وذلك ما بين أكتوبر وسبتمبر سنة ١٩٧٣ وتبعاً لهذه الزيادة بالإضافة إلى تطبيق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٣ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ٧٦٨٣ سنت .

وفي سبتمبر سنة ١٩٧٤ قررت بلدان الأوبك زيادة ضريبة الدخل من ٥٥٪ إلى ٦٥٪ وزيادة الربح من ١٢٠٪ إلى ١٦٪ وهذه الزيادة رفعت دخل البرميل الواحد للدولة إلى ٨٩٢٢ سنت .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٤ قررت أقطار الخليج العربي المصدرة للبترول في اجتماعها في أبوظبي زيادة ضريبة الدخل مرة أخرى من ٦٥٪ إلى ٨٥٪ وزيادة الربح من ١٦٪ إلى ٢٠٪ وبذلك ارتفع دخل الحكومة من البرميل إلى ١٠٦٢٧ سنت . هذا إذا ما أضفنا إلى الدخل أعلاه ما تحصل عليه الحكومة نتيجة لمشاركتها في رأسمال شركات البترول العاملة في إقليمها بنسبة ٦٠٪ . فان دخل البرميل يرتفع ليصل إلى ١١١١٦ سنت وذلك في سنة ١٩٧٤ . وفي سنة ١٩٧٥ ونتيجة لزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية لسعر البرميل بالنسبة للنفط القياسي MARKER CRUDE وهو النفط العربي الخفيف فان دخل الحكومة من البرميل قد ازداد ليصل إلى (١١٣٨٠٠) سنت .

وفيما يلي بيان بكيفية احتساب عائد أبو ظبي من البرميل الواحد
المصدر من بترول المربان وذلك في الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٥ بالدولار
الامريكي : —

السعر المعلن لبترول المربان	١٢ر٨١٥
كلفة الإنتاج	٠ر٣٠
الربح ٢٠٪	٢ر٥٦٣
الدخل الخاضع للضريبة	٩ر٩٥٢
الضريبة ٨٥٪	٨ر٤٥٩
عائد الحكومة يساوي (٤٠٪ من الإنتاج)	
الربح	٢ر٥٦٣
الضريبة	٨ر٤٥٩
	<u>١١ر٠٢٢</u>
عائد الحكومة يساوي (٦٠٪ من الإنتاج)	
١١ر٩١٨ — ٣٠ = ١١ر٦١٨ دولار للبرميل الواحد .	
معدل دخل الحكومة يساوي	٤ر٤٠٩ = ١١ر٠٢٢ من ٤٠٪
٦٠٪ من ١١ر٦١٨ = ٦ر٩٧١	<u>٦ر٩٧١</u>
	١١ر٣٨٠
معدل دخل الحكومة من البرميل الواحد من بترول مربان = ١١ر٣٨٠ دولار	

ملاحظة : هذا المثل بني على اساس ان نسبة المشاركة تبلغ ٦٠٪ (حصة
الحكومة) وهي القاعدة المطبقة حاليا في أبو ظبي .

ابجئے النافیے

تکریر البتول

تعتبر صناعة تكرير البترول صناعة حديثة العهد في الإمارات العربية المتحدة فقد بوشر في انشاء أول مصفاة وهي مصفاة أم النار بالقرب من مدينة أبو ظبي وذلك في سنة ١٩٧٣ .

وعندما وضع تصميم هذه المصفاة كانت معدلات استهلاك المنتجات البترولية في إمارة أبو ظبي وفي الإمارات الأخرى منخفضة جدا فلم تكن تتجاوز في سنة ١٩٧٣ ستة آلاف برميل في اليوم ، كما ان هذا الاستهلاك غير متوازن ، اذ أن الطلب على بعضها يفوق كثيرا الطلب على بعضها الآخر .

فالطلب على بنزين الطائرات النفثة مثلا يحتاج الى تصفية حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا من بترول مربان من أبو ظبي حتى يمكن سد الحاجة المحلية (١) .

فلذلك عندما تم اختيار الطاقة الحالية للمصفاة كان واضحا مسبقا ان البلاد لا بد ان تستورد معظم حاجتها من بنزين الطائرات النفثة الى ان تبني مصفاة كبيرة من أجل التصدير الى الخارج . (٢)

(١) راجع القسم الخاص بالمنتجات البترولية في الإمارات .

(٢) يرجع ازدياد الطلب على بنزين الطائرات النفثة الى وجود أربع مطارات دولية في الإمارات العربية المتحدة وذلك في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ، كما ان موقع الإمارات في منطقة وسط بين الغرب والشرق جعلها محطة توقف للتزود بالوقود ، وذلك بالنسبة لشركات الطيران العالمية التي تسير طائراتها بين الشرق والغرب .

هذا بينما تعتبر الطاقة الحالية للمصفاة كافية لسد حاجة سوق ابو ظبي المحلية من منتجات بترولية اخرى ، وتبلغ طاقة مصفاة ام النار ١٥ الف برميل يوميا وقد روعي في تصميمها امكانية زيادة طاقتها في المستقبل وهذا ما يجري الاعداد له في الوقت الحاضر .

وتنتج المصفاة جميع المنتجات البترولية الرئيسية ما عدا زيوت التشحيم والتي يستلزم لانتاجها بناء وحدة جديدة وكذلك لكي يكون الانتاج اقتصاديا فانه يتطلب ايجاد سوق اكبر من سوق الامارات اذا ماقرر بناء مثل هذه الوحدة . ويجري في الوقت الحاضر دراسة هذا الموضوع ومن المؤمل ان يباشر قبل نهاية سنة ١٩٧٦ في التحضير لبناء وحدة انتاج زيوت التشحيم لسد حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض الى الخارج .

وقد بلغت كلفة بناء مصفاة ام النار اربعين مليون دولار وتطالب الشركة التي بنتها بتعويض عن ارتفاع الاسعار الذي حدث في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ يتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ من قيمة المصفاة .

هذا وقد قامت شركة منسوبيشي اليابانية بتصميم المصفاة والاشراف على بنائها ، في حين قامت شركة كيلوج الامريكية الانجليزية ببنائها .



آبجف الفالف

تسويق البترول (Marketing)

سوف نبحث هنا موضوعين يتعلقان بتسويق البترول ، الموضوع الاول وهو خاص بتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية ، والموضوع الثاني وهو خاص بتسويق البترول الخام في السوق الدولية .

التسويق موضوع هام ، ذلك أنه يظهر اذا ما نظرنا اليه على المستوى المحلي مدى التطور الاقتصادي وحجم النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في الامارات العربية المتحدة ، وهو يحدد على المستوى الدولي ، العوائد البترولية التي نحصل عليها والتي تمول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اولا : التسويق المحلي : - (1)

نعني بالتسويق على المستوى المحلي تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة ، اي حجم الطلب المحلي على كل نوع من انواع المنتجات البترولية .

ويعتمد استهلاك بلد ما من المنتجات البترولية الى حد كبير على عوامل اقتصادية عدة في مقدمتها الانشطة الاقتصادية وحجم الاستهلاك من السلع والخدمات بالإضافة الى حجم السكان ومستوى معيشتهم .

(1) أ - الدراسة التي قامت بها شركة منسوبيشي اليابانية وهي الشركة الاستشارية لمصفاة

ام النار بلجو ظبي .

ب - الدراسة التي قامت بها شركة (Bicip) لصاب شركة بترول ابو ظبي

الوطنية من اجل دراسة امكانية توسيع مصفاة ام النار .

فإذا ما أخذنا عامل السكان في الامارات العربية المتحدة ، نجد ان سكان الامارات العربية المتحدة ازداد بل تضاعف حوالي مرتين وذلك خلال العشر سنوات الماضية . فبينما لم يتجاوز سكان الامارات العربية المتحدة ٢٠٠ ألف نسمة في سنة ١٩٦٦ نجد انهم قد بلغوا اكثر من ٦٥٦ ألف نسمة في سنة ١٩٧٦ (١) .

وتعود هذه الزيادة في السكان الى الزيادة الطبيعية التي تصل الى ٣٪ في السنة كما تعود الى عامل الهجرة بالإضافة الى زيادة عدد الوافدين من أجل العمل من البلاد العربية والبلاد الاخرى المجاورة مثل الهند والباكستان وايران .

ومن المتوقع ان يتجاوز سكان الامارات العربية المتحدة المليون نسمة في سنة ١٩٨٠ . وتعني هذه الزيادة الكبيرة المطردة في حجم السكان ان الطلب على المنتجات البترولية سيزداد هو الآخر بصورة كبيرة . والعامل الآخر المهم في تحديد حجم الطلب على المنتجات البترولية هو دخل البترول ومستوى المعيشة . وقد أخذ دخل البترول في الازدياد فسي السنوات الاخيرة الماضية بصورة ملحوظة وخاصة بعد زيادة أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ .

وينتج البترول في الوقت الحاضر كما بينا سابقا في كل من امارة ابو ظبي ودبي والشارقة .

وقد أثرت عائدات البترول التي تتسلمها الامارات المختلفة بصورة مباشرة على مستوى المعيشة فيها . ففي سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قدر دخل الفرد في المتوسط في امارة ابو ظبي ، وهي المنتج الرئيسي للبترول في الامارات العربية بـ ٣٠ ألف دولار وهو أعلى معدل لدخل الفرد في العالم . (٢)

(١) طبقا لتعداد السكان في ديسمبر سنة ١٩٧٥ . ونلاحظ ان توزيع السكان يختلف من امارة الى اخرى ، وذلك حسب النشاط الاقتصادي وعوائد البترول ويتركز معظم السكان في امارة ابو ظبي تليها امارة دبي ثم الامارات الاخرى .

(٢) بلغ دخل الفرد في المتوسط في كل من الكويت وليبيا ما بين ١٧٠٠ - ٣٤٠٠ دولار في سنة ١٩٧٣ بينما بلغ في الولايات المتحدة الاميركية ٤٠٠٠ دولار في سنة ١٩٧٥ .

ومن المتوقع أن يزداد دخل الإمارات العربية المتحدة من البترول في المستقبل أيضا ولكن بمعدل اقل من معدل في السنوات الماضية وذلك بسبب تحديد وتقييد معدلات الانتاج الذي فرضته الحكومة . وهو ما يعني ان الطلب على المنتجات البترولية سوف يزداد في المستقبل مع ازدياد عائدات البترول ومع ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد حركة النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ومع هذا يكون من المتوقع قبل سنة ١٩٨٠ ان يصبح استهلاك الفرد في اماره ابوظبي من المنتجات البترولية في نفس مستوى استهلاك الفرد في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية . (١)

ومن دراسة الطلب المحلي على المنتجات البترولية نجد ان سوق المنتجات البترولية في الامارات العربية المتحدة تتميز بها يلي : — (٢)
١ — ازدياد الطلب على المنتجات البترولية بمعدلات عالية جدا فقد بلغت نسبة الزيادة السنوية في هذا الطلب في اماره ابوظبي فيما بين ١٩٦٤ — ١٩٧٤ اكثر من ٣٠ ٪ .

٢ — تعتبر وسائل النقل والمواصلات هي اهم مستهلك للمنتجات البترولية في هذه السوق المحلية فقطاع المواصلات يستهلك الجزء الاكبر من المنتجات البترولية . ومنها بنزين السيارات والطائرات وزيت الوقود للسيارات والشحوم هذا فضلا عن ان الاسفلت مرتبط هو الآخر بهذا القطاع .

٣ — من نظرنا الى انواع المنتجات البترولية المستهلكة محليا نجد ان الطلب يكاد يتركز على المنتجات المتوسطة (بنزين الطائرات النفثة — وزيت الوقود) وتبلغ نسبة الطلب على المنتجات المتوسطة Meddium Cut ما بين ٧٠ ٪ — ٨٠ ٪ في كل من امارتي ابوظبي ودبي .

(١) انظر : الدراسة التي قامت بها شركة (Bicip) ص ٦ و ٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٨ و ٩ .

ويوضح الجدول رقم (١) ما استهلك من المنتجات البترولية في اماره ابو ظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ .
ويبين الجدول رقم (٢) المنتجات البترولية التي تم استيرادها عن طريق اماره دبي والتي تم استهلاك معظمها في اماره دبي الا ان جزءا منها ذهب الى الامارات المجاورة فيما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .
كما يبين الجدول رقم « ٣ » المنتجات البترولية المتوقع استهلاكها في الامارات العربية المتحدة فيما بين سنة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ . الا ان هذه الارقام تبقى افتراضية لذلك فان احتمال الخطا فيها وارد - ومن التجارب السابقة لمحاولة التكهّن بالمستقبل نجد دائما ان جميع الارقام التي وضعت للسنوات القادمة كانت اقل من الارقام المتحققة .

جدول رقم (١)
الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في ابو ظبي
من ١٩٦٤ - ١٩٧٥ بالآلاف الجالونات

بنزين السيارات الطائرات	بنزين	كبروسين	كبروسين التفائات	زيت الوقود	المجموع
١٣١٥	—	١٥٢	—	٣١٢٠	٤٥٨٧
١٤٦٦	—	١٣٨	—	٢٧٤١	٤٣٤٥
١٦٨٥	—	١٢٩	—	٢٧٦٩	٤٥٨٣
٣٥٠٤	—	٤٠٢	—	٥١٤٩	٩٠٥٥
٦٥٩٥	٢١٧	٧١٢	٣٩١	٩٦٠٨	١٧٥٢٣
٩٧٨٩	٣٦٤	١٠٤١	١١٩٧	١٣٣٨٩	٢٥٧٨٠
١٠١٠٣	٣٧٤	١٠٤٥	١٩٤٢	١٤٥٥٢	٢٨٠١٦
١١٩١٠	٣٨١	١١٧٩	٣٥٤٢	١٢٨٥٦	٢٩٨٦٨
١٤٥٠٥	٣٦٥	١٢٩٥	٤٧٦٥	١٩٣٤٠	٤٠٢٧٠
١٧٩٥٤	٤٥٩	١٣٧٩	٧٠٦٧	٣٢٠٩٠	٥٨٩٤٩
٢٣٧٤٤	٤٠٠	١٤٩٠	١٥٠٢٠	٤٢١٥٨	٨٢٨١٢
٣٠٨٤٦	٥٧٠	١٥٨٨	٢٥١٦٤	٨١٠٤٢	١٣٩٢١٠

مدوّنة رقم ٢٠، ائتمانات الكيروليبج الاستورية في دليّة
« ١٩٧٢ - ١٩٧٤ » غالون

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	نوع القتجات
٢٢٥٣١٥	١٨٤٣٢٤	١٠٧٢٥٧	بنزين السيارات
٢٣٧٦٧٦	١٦٠٧٤٢	١٠٩٨٢٩	كيروسين
٤٦٧٧٥٦	٢٥٩٣٣٥	١٨٨٧١٤	زيت الديزل
١٣٩٦٤٩	٩٧٧٩٠	٨٩٠٠٢٩	زيت الوقود
٢٢٦٠٢	١٠٩٠٧	٨٤٩٤	زيت التشحيم
٧٨٥	—	—	شحومات
٢٠٢٠٧	—	—	سطلت
٦٥٩٢	—	—	الغاز (LPG)
١٣٠٨٨٢	٧١٣٠٩٨	٥٠٣٢٢٣	الجموع

المصدر :

Statistics Office Central Accounts Section :

هــولـت رقم ٣٠ «الطـلبـ الكـثـيـق عـلـى النـجـاـت الـبـتـريـة بـنـا سـيـة فـي الـمـاـرـات الـمـرـيـة الـمـقـرـع بـمـلـمـيـنـا الـفـاـنـزـاـت

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
بنزين السجلات	١٨٥٠	١٧١٥	١٥٩٠	١٤٧٠	١٣٥٠	١٢٥٠	١١١٠	٩٨٥	٨٥٠	٧١٥	بنزين السجلات
بنزين الطائرات	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	بنزين الطائرات
كروسين	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	كروسين
زيت الوقود	٢٣٠٠	٢٠٩٠	١٩٠٠	١٧٢٠	١٥٥٠	١٤٠٠	١٢٣٥	١٠٨٠	٨٢٠	٧٨٠	زيت الوقود
زيت التسخيم	٢٦٠٠	٢٤٢٠	٢٢٥٥	٢٠٩٠	١٩٤٥	١٨٠٠	١٥١٠	١٣٧٠	١٢٤٠	١٢٤٠	زيت التسخيم
المجموع	٦٨٢٠	٦٦٩٠	٥٨١٥	٥٢٥٠	٤٩٢٠	٤٥٢٠	٤٠٧٠	٣٦٤٠	٣٢١٠	٢٨٠٥	المجموع

وبالإضافة الى استهلاك المنتجات البترولية ، مثل البنزين بأنواعه
وزيت الوقود وزيت الديزل ، فان استهلاك الغاز المسيل (L.P.G.) قد
ازداد ايضا بصورة كبيرة وذلك من اجل الاغراض المنزلية والصناعية .
وقد قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة ببناء وحدة لانتاج الغاز

بالقرب من جسر المقطع بجوار مدينة ابوظبي وذلك لسد حاجة السوق
المحلية بالإضافة الى ما ستنتجه مصفاة ام النار .
وفي الجدول رقم (٤) تفاصيل الاستهلاك المتوقع للإمارات العربية
المتحدة من الغاز ومصادر تمويل هذا الطلب .



جداول رقم ٤،١، استصلاح الأراضي المربّجة المدة من الفان "١٩٧٥-١٩٨٥"

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
٣٠.٠	٢٧.٠	٢٥	٢٢	٢٠.٠	١٧.٠	١٤	١٢.٠	٩	٦	أبو ظبي
٤٠.٠	٣٧.٠	٣٥	٣٢.٠	٢٩.٠	٢٦.٠	٢٣.٠	٢٠.٠	١٧.٥	١٤	الإمارات الأخرى
٧٠.٠	٦٥.٠	٦٠	٥٤.٠	٤٩.٠	٤٣.٠	٣٧.٠	٣٢.٠	٢٦.٧	٢١.١	المجموع
٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	إنتاج مصممة لم النار الحالية
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	—	وحدة الفشار
١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	٨٧٨		المجموع
٥٣.٩	٤٨.٩	٤٣.٩	٣٨.٤	٣٧.٩	٣٢.٩	٢٧.٩	٢١.٩	١٥.٩	١٠.٦	العجز الذي يجب أن يسد

وقد اعتبرت الامارات العربية المتحدة في الماضي في سد حاجتها من المنتجات البترولية على وارداتها من الخارج وذلك لعدم وجود مصافي للبترول فيها مما اثقل كاهل المستهلك لانه ملزم بدفع سعر السوق الدولي ، في حين ان المواطنين في البلاد المصدرة للبترول المجاورة كانوا يتمتعون بأسعار تقل بكثير عن اسعار هذه السوق . ولم تبذل شركات البترول الاجنبية اية جهود من اجل اقامة صناعة لتكرير البترول في الامارات العربية بالرغم من ان تصدير البترول قد بدا فيها سنة ١٩٦٢ .

وفي سنة ١٩٧٠ اخذت امانة ابو ظبي في التحضير لبناء مصفاة للبترول لسد حاجة السوق المحلية . وقد بوشر في بناء المصفاة (مصفاة أم النار) في سنة ١٩٧٣ وانتهى العمل فيها وباشرت في الانتاج في ابريل سنة ١٩٧٦ .

هذا ومن المؤمل عند تشغيل المصفاة بكامل طاقتها قبل نهاية سنة ١٩٧٦ ان تنتج المنتجات التالية :-

نوع المنتج	طن في السنة
غاز	٨٨٠٠
بنزين بمختلف الانواع	١٤٣٠٠٠
كيروسين	٣٠٠٠٠
زيت الوقود	١٤٨٠٠٠
زيت الوقود الثقيل	٢٩٣٠٠٠

ومن مقارنتنا للمنتجات اعلاه والتي تنتجها المصفاة مع الاستهلاك المتوقع في السنوات القادمة كما هو مبين في الجداول رقم (٣) و (٤) فان الامارات العربية المتحدة سوف يوجد لديها عجز في سد حاجة السوق المحلية من المنتجات البترولية مما سيضطرها الى سد هذا العجز اما عن طريق الاستمرار في الاستيراد او الاسراع في توسيع مصفاة ام النار .

وفي الجدول التالي يتضح لنا مقدار النقص في الامدادات من المنتجات البترولية من المصادر المحلية وذلك حتى سنة ١٩٨٥ . ونضيف ان الطاقة الحالية للمصفاة لن تسد حاجة امارة ابو ظبي الا الى سنة ١٩٧٨ .

السنة	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٥
النقص بالاطنسان			
سوق الامارات العربية المتحدة			
بنزين	٩٦ر...٠٠٠	٢٧٤ر...٠٠٠	٤٧٣ر...٠٠٠
زيت النفثات	٢٦٩ر...٠٠٠	٤٩١ر...٠٠٠	٨١٤ر...٠٠٠
زيت الوقود	٣٢٢ر...٠٠٠	٥٣٥ر...٠٠٠	٨٢٨ر...٠٠٠
سوق ابو ظبي			
بنزين	—	٥٧ر...٠٠٠	١٥٧ر...٠٠٠
زيت النفثات	٧٦ر...٠٠٠	١٧٢ر...٠٠٠	٣١١ر...٠٠٠
زيت الوقود	٤٩ر...٠٠٠	١٣٧ر...٠٠٠	٢٦٩ر...٠٠٠

وتختلف عملية تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة من امارة الى اخرى . ففي امارة ابو ظبي تقوم بهذه العملية شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع وذلك منذ منتصف سنة ١٩٧٣ . مما جعل بالإمكان تخفيض أسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بالقدر الذي كانت الشركات الاجنبية تحققه من ربح . اما في الامارات العربية الاخرى فان عملية التسويق تحتكرها شركات بترول اجنبية ثلاث هي شركة بي بي (B. P.) وشركة شل (SHELL) وشركة كالتيكس (Caltex) ولما كان غرض الشركات هو تحقيق اكبر ربح ممكن فان أسعار المنتجات البترولية في الامارات الست اعلى منها في امارة ابو ظبي .

ويبين الجدول التالي أسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بعد أن اشتغلت بمصفاة البترول ، وقد روعي في تحديد هذه الاسعار عدم التخفيض الكبير في اسعارها ذلك مراعاة لاسعار المنتجات البترولية في الامارات الاخرى ولأن ما تنتجه المصفاة لا يفي الا باحتياجات امارة ابو ظبي وحدها .

ويبين الجدول الثاني أسعار المنتجات البترولية في امارة دبي وذلك من أجل المقارنة .

اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في امارة ابو ظبي

يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	السعر بالدرهم للفالون
بنزين ممتاز	١٩٠
بنزين عادي	١٧٠
كروسين	١٧٠
ديزل	١٧٥ (١)
زيت الوقود	١٢٠

(١) سعر الفالون النيزل بالنسبة لمحطة المين هو . ١٩٠ درهم وقد روعي في التخفيض التخفيف على المزارعين .

أسعار المنتجات البترولية في اماره دبي يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	السعر بالدرهم للغالون
بنزين ممتاز	٢٣٥
بنزين عادي	٢٢٠
كيروسين	١٩٥
ديزل	١٩٥

اننا نرى ضرورة وضع سياسة تسويقية موحدة للمنتجات البترولية للامارات العربية وكذلك لا بد من توحيد اسعار المنتجات البترولية في جميع الامارات لاعطاء جميع المواطنين في مختلف الامارات فرصا متساوية . كما اننا نرى ضرورة الاسراع في توسيع مصفاة أم النار بها يسد حاجة البلاد من المنتجات البترولية ومن أجل الاستغناء عن استيراد المنتجات البترولية من الخارج ، على أن تكون اسعار المنتجات البترولية بعد توسيع مصفاة البترول متساوية مع اسعار نفس المنتجات في البلاد المجاورة المصدرة للبترول . (١)

(١) نرى بأن تكون اسعار المنتجات البترولية في الامارات العربية المتحدة متساوية مع اسعار نفس المنتجات في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر .

ثانياً : التسويق العالمي (1) (Crude Oil Marketing) :-

بعد أن وقعت امارة أبو ظبي اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وحصلت على ٢٥٪ من البترول المنتج من أراضيها ، كان عليها أن تبأثر فوراً في البحث عن اسواق عالمية لحصتها من بترول المشاركة خارج نطاق شركات البترول الكبرى . ولم يكن هذا الشيء بالسهل في البداية ، خاصة وأن شركات البترول العالمية كانت قد تقاسمت فيما بينها السوق العالمية وجعلتها حكراً لها .

وهكذا كان على الامارات العربية المتحدة (أبو ظبي) أن تدخل السوق البترولية العالمية بالتدريج وبحذر تام شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى المصدرة للبترول .

وقد كان من بين الصعوبات التي وجب التغلب عليها التعرف على السوق البترولية العالمية وعلى اسعار كل نوع من انواع بترول أبو ظبي (Market Price) .

وكانت اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) قد ألزمت أبو ظبي ببيع ٧٥٪ من حصتها من المشاركة مرة أخرى الى شركات البترول الأجنبية بسعر اعادة الشراء (Buy Back) الذي بلغ حوالي ٩٣٪ من السعر المعلن . وهكذا فقد بقي لدى الحكومة ٢٥٪ فقط من حصتها من بترول المشاركة في السنة الاولى ١٩٧٣ وكان عليها أن تبحث عن مشتر له خارج الكارنل العالمي للشركات . فطرح في المزاود العلني ودعيت شركات البترول العالمية والتي يوجد لديها مصافي للتقدم بمروضها .

(1) تنبه الى ان امارة أبو ظبي هي وحدها من بين الامارات العربية المتحدة التي شاركت في راس مال شركات البترول الأجنبية المملوكة فيها والتي بدأت نتيجة لذلك مرحلة التسويق العالمي .

وقد أحجمت شركات البترول الكبرى عن المشاركة في هذا المزاد تارة وتقدمت بأسعار منخفضة تقل عن أسعار إعادة الشراء تارة أخرى .

كما أن هذه الشركات حذرت زبائننا من طرف خفي بعدم الدخول نمسي عقود شراء مباشرة مع حكومات البلاد المصدرة للبترول مما جعل حكومات البلاد المستهلكة للبترول تتردد كثيرا قبل التقدم لشراء البترول بصورة مباشرة من حكومات البلاد المصدرة للبترول .

وبعد تردد من قبل البلاد المستهلكة تمكنت الامارات العربية المتحدة (أبو ظبي) من الاتفاق مع شركة جابان لاين (Japan Line) اليابانية في مايو سنة ١٩٧٣ ، اشترت بموجبها الشركة اليابانية حصة أبو ظبي المتبقية لديها وبأسعار بلغت حوالي ٩٤٪ من السعر المعلن (١) .

لقد كانت هذه الاتفاقية اول اتفاقية بيع مباشر بنجح في عقدها اي بلد مصدر للبترول خارج نطاق الكارتل العالمي لشركات البترول . كما أن أسعار هذه الاتفاقية اعتبرت أعلى من أسعار السوق مستوى (Market Price) وذلك منذ الخمسينات وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ (٢) .

لقد كانت اتفاقية جابان لاين هذه أفضل اتفاقية توصل اليها اي بلد مصدر للبترول وستبقى كذلك لسنوات طويلة وذلك للشروط المالية وغير المالية التي تضمنتها . وقد شهدت بذلك البلاد المستهلكة للبترول(٣) .

(١) انظر : Japan Line Deal — May 1973

(٢) في أكتوبر سنة ١٩٧٣ قلبت الحرب في الشرق الاوسط واستخدم العرب سلاح البترول مما أوجد شحا في عرض البترول وبالتالي ارتفعت أسعار البترول المتحققة الى مستوى تجاوز الأسعار المعلنة .

(٣) لقد أشعلت الصحافة البترولية المالية بهذه الاتفاقية (عالم النفط (MEES, P.I.W.

وفيهما يلي كميات البترول وأنواعها والتي تضمنتها اتفاقية جابان لاين
لسنة ١٩٧٣ :

نوع البترول	الكمية بالبراميل
مريمان	٧٠٠٧٩٧٢١
زاكسم	٢٧٩٢٢٨٦
ام الشيف	١٨١٦٢٦٤
المجموع	١١٦٨٨٢٧١

وفي سنة ١٩٧٤ تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية
(٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) والتي بموجبها حصلت حكومة الامارات العربية المتحدة
(ابو ظبي) على حصة في اسهم شركات البترول في ابو ظبي بلغت ٦٠ ٪
وقد طبقت الاتفاقية في الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

وبعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية توفرت كميات اكبر من
البترول لدى الحكومة لكي تسوقه مباشرة في السوق الحرة وخارج شركات
البترول الكبرى .

الا ان شركات البترول الكبرى حصلت على معظم حصة الحكومة
(٦٠ ٪) وذلك بعد ان دفعت اسعار افضل من الاسعار التي دفعتها في
سنة ١٩٧٣ (١) . ومع ذلك فقد تمكنت حكومة ابو ظبي من عقد اتفاقيات
بيع مع ست شركات جديدة بالاضافة الى عقد جابان لاين الذي كان ما يزال
ساري المفعول ولكن بأسعار جديدة بلغت في سنة ١٩٧٤ حوالي ٩٨ ٪
من السعر المعلن .

(١) انظر : اتفاقيتي اعادة الشراء (Buy Back) لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

ولم يمل الشركات التي عقدت معها عقود البيع وكميات وأنواع البترول :

المجموع	الشركة	جنسيتها	كميات البترول بالبراميل	الشركة
			مترين	
١٩٤٧.١١٧	جبان لاين	بيلانية	١٢٨٢.٦٢٠.٦	بيلانية
٢٩٣٦٦٥	المصفاة الشرقية	بنغالية	٢٩٣٦٦٥	بنغالية
٣٨٥٥١٦	شركة تسكو	أمريكية	٣٨٥٥١٦	أمريكية
٢٢٢٤٩٤٢	يونيتد رفينغ	أمريكية	٢٢٢٤٩٤٢	أمريكية
٢٢٥٢٧.٤	كلارك	أمريكية	—	أمريكية
٢٤٤١١٨٥	بنزوبراس	برازيلية	—	برازيلية
٨٧.٩٣٤	ونترشال	المتيا الغربية	—	المتيا الغربية
٣.٦٨١٦٦٣	المجموع		١٨٣٧٢٩٢٩	
			٥٤٥٥٩٣	
			٦٨٥٤١٤١	

وفي سنة ١٩٧٥ وسعت الامارات العربية المتحدة من مبيعاتها من بترول المشاركة في السوق الدولية وخارج نطاق احتكارات شركات البترول الرئيسية . وقد نجحت في تسويق ثلث حصتها من بترول المشاركة باسعار بلغت ٩٣٪ من السعر المعلن . كما أعادت بيع الثلثين الآخرين الى شركات البترول الاجنبية بالسعر نفسه .

ويبين الجدول التالي كميات البترول التي تم تسويقها خارج نطاق الشركات الكبرى صاحبة الامتياز وجنسيات الشركات التي اشترت البترول وذلك في سنة ١٩٧٥ .



الجموع	كبيسة البترول بالبراميل	جنسيتها	الشركة
أم الشيف	زاكسم	مريمان	
٧٧٨٤.٥١	—	٧٧٨٤.٥١	مصفاة باكستان
٣٣.٥٢٣٠	—	٣٣.٥٢٣٠	المصفاة الشرقية
٨٠.٧٣٢٩	١٢٦٩١٨١	٥٢٤٨١٣٥	البترول الهندي
٤٣٥.٥٢٤	—	٤٣٥.٥٢٤	المصفاة المتحدة
٨١.٥٢.١	٨١.٥٢.١	—	كلارك
١١١.١٣٢٥	٣١٠.٢١٦	٨٠.١١.٩	شركة الخليج
٢٠٠٠.٢٨	—	٢٠٠٠.٢٨	اسرادا هيس
٦٥٥٣٢٩٧	٦٥٥٣٢٩٧	—	بتروبراس
٥١٢.٦٩٨٥	٨٠.٤٣٣١٠	٣.٦٨٩.٧٧	الجموع

وفي سنة ١٩٧٦ تمكنت الحكومة من تسويق نصف حصتها (٣٠ ٪ من مجموع الانتاج العام) في السوق البترولية المالية وخارج نطاق شركات البترول الكبرى . حيث تعاقدت عشرون شركة من مختلف الجنسيات على شراء هذا الجزء من حصة الحكومة (١) . اما الجزء الباقي فقد أعيد بيعه الى شركات البترول العاملة في البلاد وذلك بسعر السوق والبالغ ٩٣ ٪ من السعر المعلن على أن يتم دفع السعر خلال ستين يوما من استلام الشحنة من البترول الخام . وهذه الشروط هي نفسها التي بيع بها الى الشركات العشرين الاتفة الذكر .



(١) كان من الممكن أن تسوق الحكومة كمية أكبر إلا أنها قررت أن تدخل السوق البترولية بالتدريج ، وهي لذلك تسوق معظم حصنها لسنة ١٩٧٧ خارج نطاق شركات البترول الكبرى .

وفما يلي جدول بالشركات التي اشترت نصف حصة الحكومة
خلال سنة ١٩٧٦ .

اسم الشركة	جنسيتها	كمية البترول بالبراميل يوميا			المجموع
		مريمان	زاكسم	أم الشيف	
شركة النصفية المتحدة	امريكية	١٠.٠٠٠	—	—	١٠.٠٠٠
كلارك	امريكية	—	٣٠.٠٠٠	—	٣٠.٠٠٠
شركة الخليج	امريكية	٥٥.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	—	٧٥.٠٠٠
امدادايس	امريكية	٤٠.٠٠٠	—	—	٤٠.٠٠٠
اشلاند	امريكية	٣٠.٠٠٠	—	—	٣٠.٠٠٠
سني سيرفيس	امريكية	١٥.٠٠٠	—	—	١٥.٠٠٠
كوك	امريكية	١٠.٠٠٠	—	—	١٠.٠٠٠
بتروبراس	برازيلية	—	—	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
باكستان	باكستان	—	٢٠.٠٠٠	—	٢٠.٠٠٠
الهند	الهند	١٤.٠٠٠	—	٦.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
سي لوتو	يابانية	—	١٠.٠٠٠	—	١٠.٠٠٠
شوا	يابانية	١٠.٠٠٠	—	—	١٠.٠٠٠
ميتسوبيشي	يابانية	٥.٠٠٠	١٠.٠٠٠	—	١٥.٠٠٠
ابدي مضوي	يابانية	—	—	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
جلبان لاين (١)	يابانية	٣٠.٠٠٠	—	—	٣٠.٠٠٠
نيكلسي	اللقبا الغربية	٢٠.٠٠٠	—	—	٢٠.٠٠٠
يونين راين آخ	اللقبا الغربية	٢٠.٠٠٠	—	—	٢٠.٠٠٠
سي اف بي	فرنسية	٢٠.٠٠٠	—	—	٢٠.٠٠٠
اوكي لويل	سويدية	—	—	١٢.٠٠٠	١٢.٠٠٠
بنغلاديش	بنغلاديش	—	—	—	—
المجموع					٢٩٩.٠٠٠
					٧.٠٠٠
					٤٨.٠٠٠
					٤١٧.٠٠٠

- (١) للشركة هذه الحق في طلب زيادة الكمية التي تشترها الى ٦٠ ألف برميل في اليوم
ولذلك حسب الاتفاقية المبرمة مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية .
- (٢) بلغ مجموع ما تم تصويته الى الشركات المشرين المذكورة أعلاه ١٥٥ مليون برميل
في سنة ١٩٧٦ .

المبحث الرابع

الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الطاقة الهامة .
واذا كان العصر الحالي يطلق عليه عصر البترول فان العصر القادم ولا
شك سيطلق عليه عصر الغاز ، والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد
هيدروكربونية في صورتها الغازية والتي يشكل البترول صورتها السائلة ،
ويوجد معه في معظم حقول البترول ، وينتج معه ويسمى الغاز المصاحب
Associated Gas كما انه قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول البترول
ويسمى الغاز غير المصاحب (Non-associated Gas) او (Gas Cap)
والغاز الطبيعي يدخل الانما من الصناعات البتروكيمياوية شأنه في
ذلك شأن البترول . كما ان للغاز الطبيعي شأن البترول ايضا مشتقاته
المتعددة .

والامارات العربية المتحدة من الاقطار الغازية الاولى فهي تأتي في
المرتبة الثالثة في العالم بالنسبة لاحتياطها من الغاز بعد الاتحاد السوفيتي
وايران . ومع ان الغاز الطبيعي في الامارات العربية المتحدة لم يصنع بعد
نظرا لدخول الامارات نادي الدول الغازية مؤخرا الا انه قد بوشر في وضع
الحراسات الكثيلة بتصنيع هذه الثروة الطبيعية كما ان اماره ابو ظبي
قد بدأت بتصنيع الغاز المصاحب في الحقول البحرية وذلك باقامة مصنع
تسييل الغاز الكبير في جزيرة داس .

وسنبحث فيما يلي الغاز الطبيعي في الامارات المختلفة : —

١ - إمارة أبو ظبي :

تحتل إمارة أبو ظبي أهمية كبرى في مجال انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي شأنها في ذلك شأن أهميتها في مجال البترول الخام . اذ تنتج من الغاز الطبيعي أكثر من ٩٠ ٪ من انتاج الإمارات العربية المتحدة كما أن احتياطيها منه يبلغ أكثر من ٩٠ ٪ من مجموع احتياطي هذه الإمارات .

وتنتج أبو ظبي الغاز من جميع الحقول المنتجة سواء البحرية أو البرية منها .

وفيما يلي تفاصيل بانتاج الغاز الطبيعي من الحقول المختلفة :-

١ - حقل أم الشيف :

وهو من حقول البترول البحرية وهو ضمن امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) . ويوجد الغاز الطبيعي في هذا الحقل مختلطاً مع البترول كما يوجد في طبقات مستقلة (Gas Cap) . والغاز المنتج من حقل أم الشيف في الوقت الحاضر هو غاز مصاحب ينتج من البترول الخام ، ويتم حرقه بعد أن يعزل عنه إلا أن حكومة أبو ظبي قد أنشأت مصنع اسالة الغاز في جزيرة داس وذلك لعدم اهدار هذه الثروة الوطنية عن طريق حرقها . ويبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي أنتجت من حقل أم الشيف بملايين الاقدام المكعبة .

يبين الجدول التالي كميات الغاز المنتجة من حقل أم الشيف

(١٩٦٢ - ١٩٧٥)

السنة	الانتاج الكلي بملايين الاقدام المكعبة	الانتاج اليومي بملايين الاقدام المكعبة
١٩٦٢	٧٩٠٠	٢١
١٩٦٣	٢٣٣٩٠	٦٤
١٩٦٤	٣١٤٢٥	٨٦
١٩٦٥	٤٧٩٢٧	١٣١
١٩٦٦	٥٢٤٢٢	١٤٣
١٩٦٧	٥٤٠٣٦	١٤٨
١٩٦٨	٤٩٧١٦	١٣٦
١٩٦٩	٤٠١٤٩	١١٠
١٩٧٠	٣٩٩٥١	١٠٩
١٩٧١	٥٢٤٥٩	١٤٣
١٩٧٢	٧٤٢٩٢	٢٠٤
١٩٧٣	١٠٠٦١٤	٢٧٥
١٩٧٤	٨٧٥٤٩	٢٤٠
١٩٧٥	٨١٣٠٠	٢٢٣

ب - حقل زاكم :

بالإضافة الى حقل أم الشيف فان حقل زاكم وهو حقل بترولوي كبير ينتج الغاز الطبيعي مع انتاج البترول حيث يتم حرق هذا الغاز (الغاز المصاحب) بعد فصله عن البترول وسينقل الغاز المنتج من حقل زاكم شأنه شأن الغاز المنتج من حقل أم الشيف الى مصنع الغاز السائل في جزيرة داس بعد أن ينجز هذا المصنع في نهاية سنة ١٩٧٦ .

وبين الجدول التالي كميات الغاز التي أنتجت من حقل زاكم وتم حرق معظمها بما عدا كميات بسيطة استخدمت في اغراض الشركة .

السنة	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي مليون قدم مكعب
١٩٦٧	٤٦٧ر٥	١٤
١٩٦٨	٤٠٣٠٥ر٠	١١٠
١٩٦٩	٦١٦٤٩ر٦	١٦٨
١٩٧٠	٧٠١١٣ر٧	١٩٢
١٩٧١	١٠٣١٧٠ر١٠	٢٨٢
١٩٧٢	١١٠٤١٣ر١١	٣٠٢
١٩٧٣	١١٩٠٠٧ر١١	٣٢٦
١٩٧٤	٩٠٠٠٧ر٩	٢٤٦
١٩٧٥	٦٨٣٩٠ر٦٨	١٨٧

ج - حقل باب :

هو من أهم الحقول الغازية في إمارة أبو ظبي اذ يوجد به الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب ويعتبر هذا الحقل من أكبر حقول الغاز في العالم ، اذ يزيد احتياطيه من الغاز الطبيعي عن مائة مليون (تريليون) قدم مكعب . ولم يستغل هذا الحقل حتى الان ذلك لان حكومة أبو ظبي تعتبره احتياطيا ضخما لاقتصادها سيتم تصنيعه في المستقبل بعد ان يصنع الغاز المصاحب في هذا الحقل وفي الحقول الاخرى .

وفي الجدول التالي يتضح لنا كميات الغاز المصاحب التي تم انتاجها من حقل باب وقد أحرق معظمها في حين استخدمت الحكومة جزءا من هذا الغاز من أجل تشغيل محطات الكهرباء ومحطات تقطير المياه للعاصمة أبو ظبي ، وذلك عن طريق خطين من انابيب الغاز ممتد بين الحقل ومدينة أبو ظبي كما ان الشركة استعملت كميات من غاز باب لأغراض عملياتها .

انتاج حقل باب من الغاز الطبيعي (١٩٦٤ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	استعمال الشركة	استعمال الحكومة	الحرق	المجموع
١٩٦٤	٦٤١٥	—	٤٦٧٧٣	٥٣١٨٨
١٩٦٥	٦٤٢٢	—	٥٢٤٣٨	٥٨٨٦٠
١٩٦٦	٧٦٨٢	—	٥٣٦٦٦	٦١٣٤٨
١٩٦٧	٧١١٦	—	٤٧٧٤٣	٥٤٨٥٩
١٩٦٨	٨٠٠١	—	٢٨٧٨٣	٤٦٧٨٤
١٩٦٩	٧٨٦٣	—	٥٢٠٤٧	٦٠٩١٠
١٩٧٠	٧٩٣٧	٦٢٩	٦٥٢٥٢	٧٣٨١٨
١٩٧١	١٠٢٥١	٣٨٢٩	٦٧٢٥٨	٨١٣٣٨
١٩٧٢	٩٧٣٥	٤٧٢٤	٦٢٦٠٣	٧٧٠٦٢
١٩٧٣	١١٥٣٠	٧٥٠٤	٤٥٧٥٢	٦٣٧٨٦
١٩٧٤	٥٨٢٤	٧٠٦٠	٤٠٢٢٧	٥٣١١١
١٩٧٥	—	٥٩٣٣	—	٤٣٣٩١

د - حقل بو حصا :

وهو الحقل الثاني في المناطق البرية بالنسبة لاهميته من ناحية الغاز الطبيعي وينتج الغاز الطبيعي من حقل بو حصا من طبقات الشيبيسة والثلمة (ب) . .

ويبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي انتجت من حقل بو حصا وتم حرق معظمها وذلك ببلايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل بو حسا من الغاز الطبيعي (١٩٦٤ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	لاستعمال الشركة	للحرق	المجموع
١٩٦٤	—	—	—
١٩٦٥	٣٩٨٠	١٦٦٠.٨	٢٠٥٨٨
١٩٦٦	٦٨٠٠	٣٣٣٤٠	٤٠١٤٠
١٩٦٧	٦٨٤٢	٣٧٩١٤	٤٤٧٥٦
١٩٦٨	١٢٥٧٦	٥٢٣٣١	٦٤٩٠٧
١٩٦٩	١٢٢٥٠	٥٨٨٨٣	٧١١٣٣
١٩٧٠	١٤٢٣٥	٦٨٠٨٨	٨٢٣٢٣
١٩٧١	٢٠٦٧٠	١٠٦٤٨٧	١٢٧١٥٧
١٩٧٢	٢٠٧٩٦	١١٢١١٦	١٣٢٩١٢
١٩٧٣	٢٢٠٦١	١٧٤٤٧٨	١٩٦٥٣٩
١٩٧٤	١٧٧٦٥	١١٧٠٤٩	١٣٤٨١٤
١٩٧٥	١٨٣١٥	١١٨٦٨٥	١٣٧٠٠٠

هـ - حقل العصب :

وهو من الحقول البرية الهامة بالنسبة للغاز كما هو بالنسبة للبتروول . وقد بدأ الانتاج من هذا الحقل مؤخرا وذلك في سنة ١٩٧٣ .
وينتج الغاز الطبيعي من حقل العصب من طبقات الثمامة (١) و (ب) و (ج) ، وقد تم حرق معظم الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي من حقل العصب بما عدا بعض الكميات التي استخدمتها الشركة لأغراضها .
ويبين الجدول التالي كميات الغاز المنتجة من حقل العصب بهلايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل المصيب من الغاز الطبيعى (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(بملايين الاقدام المكعبة)

للسنة	لاستعمال الشركة	للحرق	المجموع
١٩٧٣		١٦٦٨	١٦٦٨
١٩٧٤	٢٢٣٦٩	٩١٤٢١	١١٣٧٩٠
١٩٧٥	٨٧٢	٩٣٧٦٧	٩٤٦٣٩

و - الحقول الاخرى :

بالاضافة الى الحقول الرئيسية المذكورة اعلاه فان الغاز الطبيعى
ايضا ينتج من كل من حقل ابو البخوش والبندق ومبرز .
والجدول التالى يبين معدل انتاج الغاز من حقل ابو البخوش وحقل
البندق وحقل مبرز بملايين الاقدام المكعبة .

انتاج الحقول الاخرى من الغاز الطبيعى (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	ابو البخوش	البندق	مبرز	المجموع
١٩٧٣	—	—	٤٨٦	٤٨٦
١٩٧٤	—	—	١١٧٠	١١٧٠
١٩٧٥	٩٥٧٨	٢٨٦	٣٠٧٩	١٢٩٣٤

هذا ويبين الجدول التالى مجموع انتاج الغاز من جميع حقول
ابو ظبي بملايين الاقدام المكعبة .

المجموع الكلي المنتج من حقول أبو ظبي البرية والبحرية

(١٩٦٤ - ١٩٧٥)

(مليون قدم مكعب)

السنة	مجموع الانتاج السنوي	مجموع الانتاج اليومي
١٩٦٤	٨٤٦١٣	٢٣٢
١٩٦٥	١٢٧٣٧٥	٣٤٩
١٩٦٦	١٥٧٩١٠	٤٣٣
١٩٦٧	١٥٩١١٧	٤٣٦
١٩٦٨	١٩٢٧١٢	٥٢٨
١٩٦٩	٢٣٣٨٤١	٦٤١
١٩٧٠	٢٦٦٠٠	٧٢٩
١٩٧١	٣٦٤١٠٠	٩٩٨
١٩٧٢	٣٩٣٢٠٠	١٠٧٧
١٩٧٣	٤٨٠٤٢٨	١٣١٦
١٩٧٤	٤٥٩٣٨٢	١٢٥٩
١٩٧٥	٤٣٨٢٣٢	١٢٠١
المجموع	٣٣٥٧١٢٠	

٢ - الإمارات الأخرى :

تأتي إمارة دبي في المكانة الثانية بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بعد إمارة أبو ظبي وينتج من حقول دبي البحرية الغاز المصاحب بمعدل ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا وذلك من حقل فاتح .
وينتج كذلك من إمارة الشارقة الغاز الطبيعي المصاحب من حقل مبارك وذلك بمعدل تقريبي يومي قدره ٣٠ مليون قدم مكعب .

مشاريع الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة :-

توجد في الإمارات العربية المتحدة خطة للبدء فورا بتصنيع الغاز الطبيعي المصاحب والذي يتم إنتاجه عرضا مع إنتاج البترول ، وذلك حتى يوقف هدر هذه الثروة الوطنية وقد بوشر فعلا في إقامة بعض مشاريع الغاز بعضها من أجل سد حاجة الاستهلاك المحلي من الغاز وبعضها الآخر للتصدير .

وأهم مشاريع الغاز في الإمارات العربية المتحدة هي :-

١ - مشروع الغاز المسائل في جزيرة داس :-

في سنة ١٩٧٢ اتفقت مجموعة من خمس شركات من أبو ظبي وبريطانيا وفرنسا واليابان على تنفيذ مشروع بناء معمل لتسييل الغاز المصاحب المنتج من الحقول البحرية ليكون من أحدث المصانع من

نوعه في العالم . وأسست هذه الشركات شركة فيها بينها وسجلتها باسم شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة ، وقد اخترت جزيرة داس ليتم عليها إقامة هذا المصنع وسوف ينتج هذا المصنع عند اكتماله ثلاثة ملايين طن من الغاز المسيل سنويا تصدر الى اليابان ، حيث تم التعاقد على شرائه من قبل شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيكو) وسيسهم هذا المشروع في تلبية جزء من احتياجات اليابان المتزايدة الى الطاقة وخاصة الطاقة الخالية من عناصر التلوث .

ويتألف المصنع من مجموعتين متماثلتين من أجهزة التصنيع تقام احدهما بوازاة الاخرى وقد أعد تصميم هاتين المجموعتين بحيث يمكن اجراء أعمال الصيانة اللازمة لاي منهما بصورة مأمونة ودون أن تعطل الاخرى عن العمل .

والوحدة الاساسية في كل من مجموعتي أجهزة التصنيع هي وحدة التسييل التي تضم مبدلا للحرارة يبلغ ارتفاعه حوالي ١٨٠ قدما ووزنه ٢٠٠ طن وهنا يجري تبريد الغاز الى ١٦٠ درجة مئوية تحت الصفر ، ليصبح صالحا للخرن تحت الضغط الجوي ثم يخزن الغاز المسيل في صهريجين سعة كل منهما (١٥٠.٠٠٠) متر مكعب وهما اكبر صهريجين في العالم لخرن الغاز المسيل وسوف ينتج مصنع الغاز المسائل بالاضافة الى الغاز الطبيعي المسيل وغاز البترول المسيل والبالغة حوالي ثلاثة ملايين طن سنويا ما يقارب من ٢٢٠ ألف طن من المقطرات الخفيفة و (٢٣٠) ألف من حبيبات الكبريت كسائج عرضي .

وجميع المنتجات السالفة الذكر يتم شحنها على ناقلات خاصة
بنيت لهذا الغرض لتقطع مسافة (٦٥٠٠) ميل الى اليابان .

هذا وقد زينت حصة ابو ظبي في شركة ابو ظبي لتسييل الغاز من
٢٥٪ الى ٥١٪ وذلك منذ بداية سنة ١٩٧٤ . ومن المؤمل ان يبدأ
مصنع الغاز في العمل في بداية عام ١٩٧٧ .

ومن المحتمل ان تصل تكاليف بناء المعمل فقط في جزيرة داس الى
٦٠٠ مليون دولار في حين تقدر قيمة ناقلات الغاز التي بنيت لنقل انتاج
هذا المصنع بين جزيرة داس واليابان بحوالي ٤٢٠ مليون دولار (٦
ناقلات قيمة الواحدة حوالي ٧٠ مليون دولار) . كما ان شركة
كهرباء طوكيو قد اقامت منشآت لاستلام منتجات الغاز كلفتها حوالي
٥٠٠ مليون دولار . وعليه فان الكلفة الاجمالية لمشروع الغاز الذي
تتولاه شركة ابو ظبي للغاز المسال سيكلف حوالي ١٥٢٠ مليون
دولار .

٢ - مشروع غاز الرويس :-

وسيقوم هذا المشروع بتصنيع الغاز المصاحب المنتج من الحقول
البرية في اماره ابو ظبي . وسيقام هذا المشروع في منطقة الرويس
بالقرب من جبل الظنة ومن المحتمل ان يكلف هذا المشروع اكثر من
١٥٠٠ مليون دولار ، هذا وقد انتهت المفاوضات بين حكومة ابو ظبي
وشركة نفط ابو ظبي المحدودة حول الخطوط الاساسية للمشروع

ويجري الان اعداد الاتفاقيات التفصيلية لهذا المشروع وسيكون لحكومة ابو ظبي ٧٠٪ من رأس المال . ومن المؤمل ان ينتهي العمل في هذا المشروع قبل سنة ١٩٨٠ .

٣ - مشروع غاز دبي :-

تنوي امانة دبي اقامة مشروع لاستخلاص (L.P.G.) من غازها المصاحب والمنتج من حقل فاتح . وقد حصلت شركة سننچ ديل الكندية على امتياز لاقامة هذا المصنع والذي ستشارك فيه حكومة دبي . وسيصنع هذا المصنع ما مجموعه ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز المصاحب وبعد استخلاص الـ (L.P.G.) سوف تأخذ حكومة دبي المنتجات الجافة للغاز لحرقها في مصهر الألمنيوم الذي تقوم ببنائه في الوقت الحاضر .

٤ - مصنع تعبئة الغاز السائل :-

كانت امانة ابو ظبي تعتمد في سد حاجتها من الغاز السائل على ما تستورده من الخارج في الوقت الذي تعتبر ابو ظبي من الدول الغازية الاولى في العالم . ولأجل سد حاجة السوق المحلية لامارة ابو ظبي من الغاز السائل فقد تم التعاقد بين دائرة البترول في ابو ظبي واحدى الشركات الفرنسية (سبي باتينول) لانشاء مصنع لتعبئة الغاز السائل بالقرب من مدينة ابو ظبي .

وبما هو معروف ان المكونين الاساسيين لما يعرف بالبوتاجاز هما غاز البروبان والبيوتان حيث يتم تعبئة الغاز من الخليطين مسمى اسطوانات بغرض استعماله في الاغراض المنزلية والصناعية وذلك لسهولة اسالتها ونقلها تحت ضغط بسيط بالاسطوانات المعروفة .

وسيستخلص غاز البروبان والبيوتان من مجموعة الغازات التي سيتم نقلها من منطقة حقل حبشان الى محطات توليد الكهرباء بأبو ظبي وذلك عبر خط الانابيب الذي يبلغ طوله ١٢٠ كم وذلك لتوفير الطاقة اللازمة لهذه المحطات بعد فصل الكبريت منها في محطة تحلية الغاز التي تقع قرب المشروع خلف جسر المقطع على طريق أبو ظبي العين .

وسيقيم المصنع بمعالجة ٣٥٠.٠٠٠ متر مكعب من الغازات يوميا . يستخلص منها حوالي ٢٨ طن من البروبان والبيوتان يوميا وذلك طبقا لما تحتويه هذه الغازات من البروبان والبيوتان وسوف يغطي هذا المشروع الحاجة الاستهلاكية خلال السنتين الاولى والثانية بعد تشغيله الحد الأدنى من استهلاك دولة الامارات العربية المتحدة من الغاز المنزلي الذي يتم استيراده في الوقت الحاضر من الخارج .

وبما ان المشروع يقع قرب مصفاة أم النار فان هذه المصفاة سوف تزوده بحوالي ٢٥ طن من فائض انتاجها من الغاز مما سيؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية من الغاز السائل في هذا المصنع الى ٥٣ طن في اليوم .

دائرة البترول .	الجهة المنفذة :
٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم .	تكلفة المشروع :
هيئة كيلوج العالمية .	الاستشاريون :
شركة سبي باتينول الفرنسية .	المقاولون :
٢٨ طن من الغاز السائل باليوم .	الطاقة الانتاجية :
١٢ شهرا .	فترة الانشاء :
٨٢ .	القوة العاملة :
١٨٠٠٠ متر مربع .	مساحة المشروع :

وفيما يلي جدول باحتياطي الامارات العربية المتحدة من الغاز الطبيعي وهي تنشر لأول مرة وقد حصل عليها المؤلف من مصادره الخاصة .

الامارة	الشركة	مجموع الغاز المصاحب بملايين الاقدام المكعبة
أبو ظبي	شركة نفط أبو ظبي المحدودة	١٤٠
	شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة	١٠٠
	شركات أخرى (أبو البخوش) واليابانية والبنديق وارزنة)	١٠
مجموع أبو ظبي	—	٢٥٠
دبي	شركة نفط دبي	٥
الشارقة	شركة نفط الهلال	٢
امارات أخرى		٣
المجموع الكلي	—	٢٦٠

ملاحظة :

ارقام احتياطي الامارات الاخرى عدا أبو ظبي هي تقديرية .

احتياطي الغاز الطبيعي لسنة ١٩٧٥ «١»

اسم المنطقة او القارة	احتياطي الغاز بمللين الملايين من الاقدام المكعبة
شمال امريكا	
الولايات المتحدة	٢٥٠
كندا	٥٢٥
المكسيك	١٥
امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي	٨٥٢
الشرق الاوسط	
ايران	٣٣٠
السعودية	٥٥
الكويت	٣٢
العراق	٢٧٥
الامارات العربية المتحدة	(٢) ٢٦٠
قطار اخرى	٢٨٢
الدول الاشتراكية	
الاتحاد السوفيتي	٨١٢
الصين	٢٥
قطار اخرى	٩
دول الباسفيك	١١٥٩
اوروپا	٢٠٢٨
افريقيا	٣١٥

Oil and Gas Journal

(١) المصدر :

Pages 108-109 Dec. 30. 1974

(٢) مصادرنا الخاصة .

الفصل الرابع

الإمارات العربية المتحدة والتكاملات البروتية

المبحث الأول: منظمة الطيران لصدولة البروت
"أوبيكس"

المبحث الثاني: منظمة الطيران العربية لصدولة البروت
"أوبيكس"

قبل الحديث عن الامارات العربية والتكتل البترولي لا بد من التطرق الى التكتل وطبيعته والمراحل التي مر بها . ولا يسع المتتبع للصناعة البترولية الا ان يلاحظ مدى ملازمة روح التكتل لها ، سواء من حيث مراحلها او من حيث اطراف علاقاتها وهذا راجع الى طبيعة السوق البترولية التي تختلف عن كثير من اسواق المواد الاخرى والتي تتميز بكونها سوق احتكار القلة (١) . والتي تعرف أيضا بسوق منافسة القلة اي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج . فقد كانت ثمان شركات كبرى تسيطر على السوق البترولية في شتى انحاء العالم سيطرة تكاد تكون كاملة .

وهذه الشركات تسيطر كذلك على مختلف مراحل الصناعة البترولية من استكشاف و انتاج ونقل وتكرير وتسويق .

ونلاحظ من ناحية ثانية ان الدول الرئيسية المصدرة للبترول وهي ثلاث عشرة دولة (أعضاء منظمة الاوبك) والتي برزت كطرف رئيسي في السوق البترولية خاصة بعد قيام هذه المنظمة ، ينطبق عليها أيضا صفة احتكار القلة .

ومن جهة ثالثة فان الدول المستهلكة الرئيسية (أمريكا والدول الاوروبية واليابان) محدودة العدد وقد انشأت فيما بينها — عدا فرنسا — الوكالة الدولية للطاقة وبذلك تكمل الحلقة الثالثة في مجال التكتل البترولي .

(١) ملحق سعيد العتيبة — الاوبك والصناعة البترولية ص ٢٥ .

يمكننا في ضوء هذا الوضع السابق الذكر ان نقسم التكتل في مجال صناعة البترول الى ثلاثة انواع هي :-

- اولا : تكتل شركات البترول العالمية .
- ثانيا : تكتل الدول المصدرة للبترول .
- ثالثا : تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

اولا : تكتل شركات البترول العالمية :-

رغم الحداثة النسبية للصناعة البترولية التي لم تبدأ الا بعد منتصف القرن التاسع عشر فقد انفردت هذه الصناعة بعوامل ذات طبيعة معينة تؤثر عليها وتوجه احداثها بل وتغير مجرياتها ، ولعل اهم ظاهرة يلاحظها الدارس للصناعة البترولية هي الاتجاه نحو التكتل ، هذا التكتل الذي يتفاوت تبعا للظروف السائدة في الهيكل العام للصناعة .

وقد بدأت صناعة البترول في عام ١٨٥٩ باكتشاف ادوين دريك لبئر البترول في تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ، ثم نمت هذه الصناعة كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الامريكي الذي اخذ في النمو بصورة ملحوظة عقب الحرب الاهلية الامريكية والذي ببذنه تحول اقتصاد الولايات المتحدة من اقتصاد زراعي بدائي الى اقتصاد صناعي متطور .

وكانت صناعة البترول الامريكية اول صناعة امريكية تغزو منتجاتها الاسواق الخارجية . (١) وبلغت تلك الصادرات في الفترة ما بين منتصف

(١) د. مصطفى خليل - تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي . منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٠ - ص (٢١) .

الستينات في القرن الماضي ومطلع القرن العشرين ما بين ٦٠٪ - ٧٥٪ من الانتاج القومي الأمريكي . وقد استطاعت صناعة البترول الامريكية بفضل اتساع حجم الانتاج والاستهلاك الأمريكي من ايجاد تنظيم متقدم ينظم مراحل الصناعة البترولية المختلفة ، كالاقتيازات والتعقيب والانتاج والعبور والنقل والتكرير والتوزيع ، وبهذا تمكنت صناعة البترول الامريكية من ان تضع قدما راسخة وسط المنافسة التجارية الدولية ، بل وان تلعب دورا قياديا في كل مرحلة من تلك المراحل .

وقد كانت اولى محاولات التكتل وخلق احتكار داخل هيكل الصناعة البترولية (١) . تلك التي قام بها جون روكفلر بعد دخوله صناعة البترول بسنوات قليلة لخلق جبهة تجمع صناعة تكرير البترول تحت سيطرته لتكون بمثابة عنق الزجاجة بين مجالات أنشطة الانتاج ونقل الخام من جهة وبين مجالات التوزيع والتسويق من جهة أخرى ، ومع أن نجاح روكفلر في خطته كان جزئيا الا انه قد ارسى بذلك حجر الاساس لخلق تنظيم جبار يهدف نحو التكتل داخل صناعة البترول الامريكية بل وداخل صناعة البترول العالمية بعد ذلك ، الامر الذي مكّنه من تأسيس شركة ستاندرد ترست للبترول (The Standard Oil Trust) التي تعتبر بحق نقطة التحول الرئيسية في التنظيم الاحتكاري في مجال الصناعة البترولية داخل الولايات المتحدة وفي بدء عصر التكتلات الاقتصادية الاحتكارية الكبرى .

(١) د. مصطفى خليل - الصراع العالمي على البترول ص ١٦١ .

وقد وقع اتفاقية تأسيس هذه الشركة مساهمو شركة ستاندرد أوهايو والتي كان روكفلر من أكبر المساهمين بها — وظلت هذه الاتفاقية سرا لمدة تربو على العشر سنوات(١) تمكن فيها الترسن من توسيع نشاطه وتأسيس شركات تابعة له في الولايات التي لم يكن له فيها نشاط ، حتى بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها الترسن ويوجه أعمالها ٤٦ شركة قدرت قيمة أصولها في ديسمبر ١٨٩٩ بمبلغ ٢٩٤مليون دولار(٢) وتهربا من قرار المحكمة العليا لولاية أوهايو لتحريم استمرار شركة ستاندرد أوهايو ضمن اتفاقية الترسن وخشية من تفاقم الأمور واحتفال صدور أحكام جديدة اجتمع مديرو ستاندرد نيوجيرسي للبترول وقرروا دعوة الجمعية العمومية للمساهمين لتعديل قانون تأسيس هذه الشركة لتحويلها الى شركة قابضة لمجموعة شركات ستاندرد ورفع رأس مالها من ١٠ الى ١١٠ مليون دولار ، وبذلك آلت ملكية أسهم جميع شركات ستاندرد ترسن الى ستاندرد نيوجيرسي .

وتكمن أهمية شركة ستاندرد نيوجيرسي للبترول في انها كانت أول مؤسسة تمارس الاحتكار عن دراسة ووعي كاملين وفقا لمخطط مرسوم وذلك بالاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات الصناعة المختلفة ويتجميع رجال الأعمال القادرين على مسك زمام الأمور وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح المساهمين في الشركة كذلك فقد كانت ستاندرد أول من أوجد أسلوب الاسعار المعلنة من طرف الشركات بغض النظر عن المنتجين وعوامل السوق وكان ذلك حين أعلن

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٤٦ — ٥٤٧ .

(Joseph Seep) (١) جوزيف زيب مندوب مشتريات شركة ستاندرد في مناطق الانتاج في ٢٢ يناير ١٨٩٥ أن شركته ستعدل نظام مشترياتها ابتداء من ذلك التاريخ ، وانها ستدفع في جميع مشترياتها لل خام سعرا يكون متمشيا لما تسمح به الاسواق العالمية وانه سيعطى من مكتبه الاسعار اليومية لل خام وبذلك بدأت ستاندرد تحدد اسعار الخام طبقا لما تفرضه يوميا من اسعار معلنة (Posted Prices) وأبطلت نظام الشراء بالاسعار التي يحددها العرض والطلب في بورصة البترول ، ومنذ ذلك للتاريخ لم يعد في الولايات المتحدة بورصة للتعامل في خام البترول وأصبح سعر الخام يحدده كبار المشترين عن طريق السعر المعلن الذي يقبلون دفعه ثمنه لل خام (٢) . وهو النظام الذي ظل سائدا الى عهد قريب مع تعديلات لا تمس جوهره . وفي الوقت الذي بدأت فيه أحلام روكفلر في التحقق بخلق امبراطورية احتكارية داخل الولايات المتحدة تمهيدا للتوسع والانطلاق الى العالم الخارجى ، كانت هناك امبراطورية أخرى تحت التأسيس وفي طور المفاوضات والانشاء وتكونت بالفعل عام ١٩٠٧ عندما أعلن دمج شركة شل التي كانت تحت ادارة ماركوس سامويل مع الشركة الهولندية والتي كانت تحت ادارة هنري ديترينج لتكوين « المجموعة الملكية الهولندية شل The Royal Dutch Shell Group تحت ادارة هنري ديترينج الذي كانت أحلامه الاحتكارية والتوسعية تماثل أحلام روكفلر وان اختلف أسلوبهما

Ralf W. Hidy & Muriel E. Hidy

(١)

Pioneering in Big Business — History of Standard Oil Company

Harper 1955, Page 279

(٢) د. مصطفى خليل تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ص ٦٠ - ٦١ .

وبقدر ما كان روكفلر يولي (١) الاهتمام الأكبر لاكتساح الاسواق بخلق المنافسة القوية واعلان حرب الاسعار ، لطرد منافسيه واحدا تلو الآخر اعتمادا على قوته المالية ، فقد كان اهتمام ديترينج الرئيسي هو ايضا اكتساح الاسواق بقتل المنافسة وتحقيق اكبر ربح ممكن بالتفاهم مع الشركات الاخرى للحد من المنافسة . وقد تمكن ديترينج من تنظيم المجموعة الهولندية الملكية شل بسرعة كبيرة وقام بتطوير الحقول الجديدة في رومانيا وفي عام ١٩١٣ تمكن من شراء حقول البترول الروسية عندما قررت عائلة روتشلد التخليص منها . وفي عام ١٩١٤ بدأ شراء حقول البترول في أمريكا وقد كانت اكثر ضربات ديترينج نجاحا (٢) عندما قرر شراء حقوق الاستكشاف في فنزويلا من شركة جنرال اسفالت الامريكية مقابل مليون دولار ثم اتضحت اهمية هذه الصفقة عندما قررت روسيا بعد الثورة البلشفية مصادرة شركة شل وجميع الشركات الغربية . فقد تمكن الانتاج الفنزويلي من امداد الاسواق الاوروبية بحاجاتها من الخام بدلا من اعتمادها التام على الانتاج الامريكي .

Christopher Tugendhat — Oil the Biggest Business p. 44.

(١)

(٢) المرجع السابق ص ٥٨ .

وتكونت الامبراطورية البترولية الثالثة في ٢٨ مايو ١٩٠١ عندما منح شاه ايران حينذاك امتيازاً لاستغلال البترول في مساحة تزيد على ٤٨٠ ألف ميل مربع (اي كل ايران باستثناء المناطق الخمس الشمالية والمجاورة للحدود الروسية) للبريطاني ويليام نوكسي دارسي ، مع الغاء الامتياز من اية ضرائب حكومية لمدة ستين سنة مقابل ان يحصل الشاه على عشرين ألف جنيه استرليني نقداً وعلى اسهم قيمتها عشرون ألف جنيه أخرى وعلى ١٦٪ من الارباح .

وبقدر ما عانى دارسي في البداية من صعوبات مالية وعملية الا انه قد ثبت في النهاية ان الخاتمة كانت تستحق كل ما بذل فيها عندما تدفق البترول من بئر مسجد سليمان في ٢٦ مايو ١٩٠٨ ليسجل التاريخ تأسيس الشركة الانجلو فارسية للبترول (التي تغير اسمها عام ١٩٣٥ الى الشركة الانجلو ايرانية للبترول ثم تغير عام ١٩٥٤ الى الشركة البريطانية للبترول) وقد كان اتجاه البحرية البريطانية الى استعمال البترول كوقود للسفن الحربية بدلا من الفحم من اهم العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية الى مؤازرة الشركة الانجلو فارسية حتى ان هذه الحكومة اصبحت اكبر المساهمين والشريك المسيطر في الشركة الى جانب كونها الزبون الرئيسي لها .

وهكذا يتضح كيف ان عددا محدودا جدا من الشركات كان يسيطر على الصناعة البترولية ثم ازداد العدد بعد ذلك الى سبع شركات اصطلح على تسميتها الشقيقات السبع او العمالة السبع نظرا لاتساع عملياتها وتنوعها وتغطيتها الافقية والراسية لمجالات الصناعة البترولية العالمية ثم انضم اليها شركة البترول الفرنسية وهذه الشركات هي :-

اسم الشركة		(١)		(٢)	
الجنسية		الاصول بملايين الدولارات		الدخل الصافي	
		١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٦٠
١ - ستاندر اوليف اوليف نيوجيرسي	امريكية	٢٥٠.٨٠	١٠٠.٩٠	٦٨٩	٢٤٤٣
٢ - مجموعة رويال دتش شل	هولندية / بريطانية	٣٠.١٩٤	٨٨٧٤	٤٩٧	٣٧١٥
٣ - شركة بترول الخليج (جلف)	امريكية	١٠٠.٧٤	٣٨٤٣	٣٣٠	٨٠٠
٤ - تكسكو	امريكية	١٣٥٩٥	٣٦٤٧	٣٩٢	١٢٩٢
٥ - سوكونسي موبيل	امريكية	١٠.٦٩٠	٣٧٨٢	٢٦٦	٨٤٩
٦ - ستاندر اوليف كاليفورنيا	امريكية	٩٠.٧٧	٣٤٥٥	١٨٣	٨٤٤
٧ - البريطانية للبترول	بريطانية	١٥٠.٨٩	٢.١٩	١٧٤	١١٤٠
٨ - شركة البترول الفرنسية	فرنسية	٨٢٦٦			٣٩٤

(٢) الدخل الصافي : هو الربح الذي تحقه الشركة بعد خصم مصاريف التصنيع والتشغيل والادارة والفرائب ومن هذا الدخل الصافي توزع الشركة الارباح على المساهمين وتخصص الاعتبارات اللازمة للتوسع أو للاستثمارات الجديدة أي الارباح المستفاد .

(١) الاصول : كل شيء تملكه الشركة وما تستعته لدى الآخرين . والاصول ثلاثة أنواع ، الاصول الحاضرة وتتكون من النقد والديون المستحقة للشركة والمخزون والاصول الثابتة وهي الموجودات من العقارات والمباني والآلات والاصول غير المتطورة وهي الاثباتات المسجلة كبراءات الاختراع والاسم والسمة .

ولعل نظرة سريعة لاحصائيات عام ١٩٧٤ (١) لمجموعة اكبر خمسمائة شركة في الولايات المتحدة توضح لنا مدى الارباح التي تحققتها الشركات العملاقة في الصناعة البترولية ، فبينما تحتل شركة جنرال موتورز المرتبة الاولى كأكبر شركة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ من حيث حجم مبيعاتها الذي وصل الى ٣٥٨ بليون دولار . نجد ان شركة اكسون (ستاندرد اويل اوف نيوجرسي) تحتل المرتبة الثانية ويصل حجم مبيعاتها الى ٣٥٧ بليون دولار ولكنها حققت دخلا صافيا يزيد عن ٢٤٥٠ مليون دولار في الوقت الذي حققت فيه شركة جنرال موتورز دخلا صافيا قدره ٢٤٤٠ مليون دولار .

ووسط الخمسين شركة الاولى في الولايات المتحدة احتلت عشر شركات بترول امكانتها بفضل نشاطها وأرباحها خارج الولايات المتحدة (٢) ، ولعل عام ١٩٧٤ هو العام الذهبي لهذه الشركات فقد عملت الدول المصدرة للبترول على تعديل نظامها الضريبي بما يكفل لها الحصول على اكبر عائد من بترولها مما سينتج عنه الحد من الارباح الطائلة لشركات البترول العالمية .

وفيما يلي جدول بأكبر عشر شركات بترول أمريكية ومكانة هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي :—

(١) مجلة فورشن الأمريكية — عدد مايو ١٩٧٥ — ص ٢١٠ — ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر السابق — عدد أغسطس — ص ١٥٦ — ١٦١ .

الاصول	الدخل الصافي	المبيعات	اسم الشركة	الترتيب بين شركات البتزل .. مشرقة	الترتيب بين شركات البتزل
(مليون دولار)					
٢٥.٨٠	٢٤٤٣	٢٥٧٢٣	اكسون	٢	١
١٣٥٩٥	١٢٩٢	١١٤٠٧	تكماسكو	٩	٢
١٠.٦٩٠	٨٤٩	١١٣٩٠	موبيل اويل	١٠	٣
١٠.٧٤	٨٠٠	٨٤١٧	جلف اويل	١٢	٤
٩.٧٧	٨٤٤	٧٧٦٢	ستاندر اويل	١٣	٥
			(كاليفورنيا)		
٧.١٨	٥١١	٥٤١٦	ستاندر اويل	١٩	٦
			(اندمانا)		
٥٣٨١	٣٣٣	٤٨٨٤	شل اويل	٢٢	٧
٣٦٩٣	٢٤٣	٤٢١٥	كونتينتال اويل	٢٧	٨
٥١٠٩	٢٧٠	٣٩٨١	اتلانتيك ريتشيفيلد	٢٥	٩
٢٨٧١	٨٠	٣١٥٩	اوكتيدنتال بترولوم	٤٧	١٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن من بين هذه الشركات الأمريكية العشر ، ثلاث شركات من بين السبع التي شكلت الكارتل العالمي .

وهذه الشركات هي : شركات ستاندرد أوف نيوجرسي ، وكاليفورنيا ، وأنديانا والتي كانت في وقت ما تحت سيطرة واحدة وإدارة واحدة . وقد يكون من المفيد هنا أن نلقي نظرة سريعة على أرباح الشركات الكبرى في الصناعة البترولية خلال السنوات التي سبقت وأعقبت تكوين منظمة الأوبك وذلك زيادة في الإيضاح لدور هذه الشركات في الصناعة البترولية :



أرباح الشركات الكبرى " ١٩١٥ - ١٩٦٠ " مليون دولار

البريطانية البتترول	ستاندر كاليفورنيا	سوكومي	تكساكو	الخليج	رويال داتش شل	ستاندر نيوجيرسي	السنة
١٠٥	١٠	١٦	٦	٢٣	٢٠	٦١	١٩١٥
١٨	٤٢	٣٩	٣١	٩٢	٧٤	١٦٥	١٩٢٠
١١	٤٤	٤٢	٤٠	٣٥	٦١	١١١	١٩٢٥
٢٦	٣٨	٤٠	١٥	١٢	٥٧	٤٢	١٩٣٠
١٤	٩١	٢٣	٧١	١١	٦١	٦٣	١٩٣٥
١٥	٢٣	٣٦	٣٢	٢٢	٢٢	٢٤	١٩٤٠
٢٩	٥٦	٤٢	٥٢	٤٥	٢٣	٥٤	١٩٤٥
١٠٢	١٥١	٢٨	٩٤١	١١١	٤٦	١٤٣	١٩٥٠
١٢٩	٢٣١	٢٠٨	٢٦٣	٢١٨	٤٦٧	١٠٧	١٩٥٥
١٧٤	٢٦٦	١٨٣	٣٩٢	٣٣٠	٤٩٧	٦٨٩	١٩٦٠

والجدير بالذكر ان كل هذه البيانات مأخوذة عن التقارير السنوية للشركات نفسها وقد اوردت هذه الأرقام لاطهار حجم الأرباح التي حققتها هذه الشركات ، مع ان العمليات المحاسبية لم تكن تعكس على أية حال

المكاسب الحقيقية وذلك لان هذه الشركات تخفي قدرا كبيرا من أرباحها تجنباً للضرائب التي قد تتعرض لها . ففي سنة ١٩٥٢ (١) اعترفت مجموعة رويال دتش شل بأنها تغير في أساليبها الحسابية ويرجع الفرق الشاسع بين الأرباح في الأربعينات والأرباح في الخمسينات الى ان النظام المحاسبي القديم كان يقوم على تقرير الأرباح على أساس أرباح الاسهم المدفوعة نقدا ، وهي لم تبلغ في سنة ١٩٥١ الا ٢٠٪ فقط من صافي الأرباح الحقيقية للمجموعة .

وفي مؤتمر كنكاري في سكوثلندا والذي حضره رؤساء مجموعة رويال دتش شل والانجلو إيرانية (البريطانية للبتروال الان) وستاندرد أوف نيوجرسي (اكسون الان) تعاهدت الشركات الثلاث فيما بينها على ابقاء حصصها في الاسواق على نفس المستوى وعلى الحد من الانتاج وعلى ازالة الازدواج الذي لا يفيد في الاستثمار كما اتفقت على التخلص من الزيادات في التكاليف . وبدخول مناطق منتجة جديدة الى الصناعة البترولية في الخليج العربي وفنزويلا لجأت الشركات الثلاث الى الدخول مع ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساكو والخليج وسوكونسي وشركة النفط الفرنسية في اتفاقيات مشتركة في الانتاج والتسويق الى الحد الذي اصبح فيه الشركات الثمانية تشكل كارتيلا عالميا كبيرا يسيطر على معظم الصناعة البترولية العالمية .

(١) هارفي اوكونور - الأزمة العالمية للبتروال .

ترجمة الدكتور عمر مكاي - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٢٤ .

وقد سيطر عدد محدود من هذه الشركات الكبرى على معظم الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الى عهد قريب (١) وذلك عندما بدأت الدولة في السير في طريق السيطرة على صناعتها البترولية تمثيا مع السياسة التي انتهجتها منظمة الاوبك في هذا المجال .

ثانيا : تشكل الدول المصدرة للبترول : —

عندما شعرت الدول المصدرة للبترول بمدى التكتل الكارتيلي الذي يربط بين شركات البترول الكبرى والصعوبات التي تواجهها منفردة في الدفاع عن حقوقها امام هذا الكارتل الكبير . ادركت بأنه لا بد لها من ان تنظم صفها وتنسق مواقفها من القضايا البترولية التي تهمها . لقد ادركت هذه الدول انه بدون ذلك سوف تبقى في موقف ضعيف بالنسبة للمساومة مع شركات البترول العالمية ، هذه الشركات التي عمدت دائما على اتباع سياسة الانفراد لكي تحقق مآربها اي ان تنفرد بكل دولة على حدة لتضغط عليها وبالتالي تحلي ما تريده من الشروط .

وعليه فقد رأت بعض الدول الرئيسية المصدرة للبترول ضرورة توحيد جبهتها في وجه كارتل الشركات بالانضواء في اطار نادر يكتل حماية مصالحها ويعطيها قوة في المساومة . لقد نبعت فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول من بين الدول العربية المصدرة للبترول

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني .

انظر الفصل الثاني من الباب الثالث .

وذلك منذ سنة ١٩٤٥ فقد كانت هذه الفكرة ماثلة في اذهان مؤسسي جامعة الدول العربية (١) ولكن المسؤولين العرب ادركوا آنذاك أن أي تكتل لا يضم إيران وفنزويلا وهما من البلاد المصدرة الكبرى للبترول ، لا يمكن أن يكون إلا ذا مغالطة محدودة . وفي سنة ١٩٤٩ حدث تطور هام في جزء آخر من العالم وهو في فنزويلا ، فقد اظهرت دراسة اقتصادية تناولت البترول الفنزويلي المزايا التنافسية لبترول الشرق الاوسط بالنسبة للبترول الفنزويلي ، واقترحت الدراسة حلا للاشكال تخفيض البترول الفنزويلي عن طريق اتباع سياسة بترولية معاكسة لما انتهجته الحكومة الفنزويلية آنذاك واستبعاد مناصفة الارباح التي تم الاخذ بها في السنة السابقة والحيلولة دون منح المزيد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفنزويليين . (٢)

ونتيجة لهذه الدراسة قامت الحكومة الفنزويلية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ بارسال بعثة لزيارة رسمية للسعودية وإيران ومصر والعراق والكويت وسوريا لشرح المزايا المهمة التي ينطوي عليها تنسيق السياسة البترولية وايضاح المنافع التي يمكن جنيها من اتباع قاعدة مناصفة الارباح ، وكانت هذه أول مرة يحصل فيها تشاور وجهود مشتركة بين البلاد المصدرة للبترول وذلك لتنسيق مواقفها وحل مشاكلها المشتركة . (٣)

وقد حصل تطور آخر في اتجاه التكتل لتنسيق السياسة البترولية في سنة ١٩٥٣ عندما وقعت أول اتفاقية تعاون من هذا القبيل بين الحكومة العراقية والحكومة السعودية وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية يجري تبادل للمعلومات بين البلدين وتعمد مشاورات دورية بينهما حول

Rouhani, Op. cit. p. 76

(١)

Abibal R. Martinez, Out gift, Oil Vienna 1966 pp. 109-110

(٢)

Ibid

(٣)

السياسة البترولية . (١)

ففي سنة ١٩٥٦ وبفضل معرفة الحكومة العراقية بالشروط المالية التي حصلت عليها السعودية من شركة ارامكو ، سعت العراق الى تحسين شروط اتفاقياتها وبالفعل نجحت في تخفيض علاوة نفقات البيع المسموح بها للملكى الامتياز (Selling expense Allowances)

وقد ادى ذلك التخفيض من ٢٪ الى ١٪ الى زيادة عائدات العراق عام ١٩٥٦ بحوالي مليون جنيه استرليني (٢) . وفي عام ١٩٥٨ رفضت الحكومة العراقية تطبيقاً لنفس السياسة التي نهجتها السعودية عام ١٩٥٥ — منح تخفيضات على الاسعار المعلنة لشركات البترول لاغراض احتساب الضريبة . ولم تكن تلك التخفيضات في الاصل سوى تخفيف للابعاء الضريبية على تلك الشركات وذلك كحافز لها على رفع معدلات الانتاج وقد بلغت هذه التخفيضات في السعودية مثلاً حتى عام ١٩٥٥ ما يعطيه ١٨.٥٪ من الاسعار المعلنة . (٣) وكانت التخفيضات في العراق ١٩٥٦/١٩٥٧ بمعدل ٥٪ لثاني مليون طن ثم ١٠٪ من الاسعار المعلنة للصادرات التي تفوق ذلك (٤) .

وقد ادى الغاء هذه التخفيضات الى رفع دخل العراق عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٪ . وبعد التحرك العربي في عام ١٩٤٩ والاتفاقية السعودية العراقية عام ١٩٥٣ حدث بعض الجمود في مجال التكتل بين الدول المصدرة للبترول وذلك حتى عام ١٩٥٧ حين وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على توصية لخبراء البترول العرب تنص على الدعوة لمؤتمر بترولي يعقد في القاهرة في فبراير ١٩٥٨ . وقد وجهت الدعوة بالفعل لعقد هذا المؤتمر الا انه لم يعقد حتى ابريل عام ١٩٥٩ .

وقد حضر (٥) المؤتمر بالإضافة الى ممثلي الاقطار العربية وغود من فنزويلا وايران مما اعطى المؤتمر أهمية دولية خاصة . ولقد كانت المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر والمشاورات بداية لتبلور فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول .

Zuhair Mikhdaishi, the Community of Oil Exporting Countries, (١)

A study in Governmental cooperation London,

George Allen 1972 p. 24

(٢) نديم الباجه جي - السياسة البترولية للعراق - اغسطس ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ص (١٣ - ١٨) .

(٣) عبدالله الطريقي :محاضر الاجتماع الرابع - مؤتمر البترول العربي الثاني بيروت ٢١ اكتوبر ١٩٦٠ .

١ - يقرر الشيخ عبدالله الطريقي ان الشركات لم تكن تترك للمفاوضين فرصة الدراسة المتعمقة ويعطي مثالا لذلك عندما وقعت اتفاقية ٥٠٪ : ٥٠٪ مناصفة الارباح عام ١٩٥٠ فقد اكتشف المسؤولون بعد عام ان الشركات تجنب في دفاتها ١٢ر٤ دولار (لاغراض ضريبة الدخل السعودي) ولما اراد المسؤولون التحقق من معنى ذلك ردت الشركات بان تخفيض (١٨ر٥٪) قد اعطي للشركات الام حتى تتمكن من بناء تسهيلات التسويق أي ان المسؤولين في الحقيقة لم يوقعوا اتفاقية ٥٠٪ : ٥٠٪ ولكن اتفاقية ٢٢٪ : ٦٨٪ .

ب - كانت شركة موبيل اول شركة تدخل نظام الاسعار المعلنة للشرق الاوسط للبيعات كطرف ثالث وذلك عندما اعلنت في ١ نوفمبر ١٩٥١ الاسعار المعلنة : الخام السعودي ٣٦ - ٣٦ر٩ سعرا ١٧ر٥ دولارا للبرميل فوب تنوره الخام القطري (٣٧ - ٣٧ر٩) سعرا ١٧ر٧ دولارا للبرميل فوب ام سعيد .

Platt's Oil Price Handbook for 1950 (Cleveland, Ohio, 1951) p. 307

(١) ملحق (Memorandum) الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق المحدودة وشركاتها المشاركة (٢٤ مارس ١٩٥٥) .

IPC and its Associated Companies (٥)

Mohammed A. Mughraby. Permanent Sovereignty over oil Resources

A study in the Middle East Oil Concessions and Legal change.

Middle East Research & Publishing Centre Beirut — 1966 p. 120-121

وعليه فأتينا في هذا المجال سوف نتطرق بالبحث على منظمتين تمثلان التكتل البترولي للدول المصدرة للبترول تمثل احدها التكتل عالى المستوى العربي وهي منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وتمثل الاخرى التكتل على المستوى العالمى وهي منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .

وسنبدا بالحديث عن منظمة الاوبك وذلك بالتسلسل الزمني تبعا للاهمية ثم نتحدث بعد ذلك عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ثم نتحدث عن التكتل الثالث وهو تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

ثالثا : — تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :—

لعبت شركات البترول الكبرى في فترة ما قبل ١٩٧٣ الدور الرئيسي بالنسبة للصناعة البترولية العالمية وكانت في تكتلها المعروف لا تمثل طرفها وحده ، بل كانت ايضا تمثل بلدانها ، اي البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . الا انه وبعد بروز بلدان الاوبك كطرف قوي ثان انتزع من شركات البترول الدور الاول والمؤثر في الصناعة البترولية وخاصة بعد احداث سنة ١٩٧٣ ، من تطبيق للمشاركة وتحديد لاسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول وحدها ومن استخدام لسلح البترول نتيجة لهذه المعطيات الجديدة رأت البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بأن الوقت قد حان لكي تضم صفوفها وتبرز كطرف جديد في العلاقات البترولية الدولية وتكتل يقف في وجهة تكتل البلاد المصدرة للبترول وخاصة بعد أن عجزت شركات البترول الكبرى عن القيام بهذا الدور .

ففي مطلع سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الامريكي السابق نيكسون البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى الاجتماع في نيويورك الا أن هذا المؤتمر لم ينجح وذلك بسبب معارضة بلاد الاوبك لاي تكتل من جانب البلاد المستهلكة للبترول وبسبب معارضة فرنسا ايجاد مثل هذا التكتل .

وفي سنة ١٩٧٤ تم انشاء ما يسمى بوكالة الطاقة الدولية والتي انضم اليها ستة عشر عضوا يمثلون البلاد الرئيسية المستهلكة للبتروول .

وقد كان من اغراض وكالة الطاقة الدولية هو ايجاد مصادر بديلة للطاقة غير البتروول ومنع بلاد الاوبك من تحديد أسعار بتروولها وايجاد مخزون من البتروول لدى البلاد الاعضاء فيها ، يتم تقاسمه فيما بين البلاد الاعضاء في حالة تعرض اعضائها او بعضهم لحظر بتروولي من قبل البلاد المصدرة للبتروول . كما أنشأت بلاد وكالة الطاقة الدولية صندوقا خاصا بها برأسمال قدره عشرون بليون دولار يتم الانفاق منه على ابحاث الطاقة ودعم البلاد الاعضاء التي تصادف متاعب اقتصادية نتيجة لالتزامها بسياسات الوكالة .

ومهما يكن من حق للبلاد المستهلكة الرئيسية للبتروول في تكتلها ، الا انه يجب ان ننوه الى ان هذا النوع من التكتل يمثل الجانب السلبي من العلاقات البتروولية وذلك بعد ان اتضعت النوايا العدوانية التي تكمن وراء انشاء وكالة الطاقة الدولية (١) ، تماما مثلما يمثل تكتل البلاد المصدرة للبتروول ، من جانب ايجابي في هذه العلاقات الدولية . (٢)

(١) التهديد باحتلال منابع البتروول في البلاد العربية بعد استخدام العرب لسلح البتروول في سنة ١٩٧٢ وقرار احتكار التكنولوجيا النووية .

(٢) مانع سعيد المنية « العلاقات البتروولية الدولية » محاضرة القايت في جمعية التجارئين المصريين بالقاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٧٦ .

ومانع سعيد المنية « التكتلات البتروولية الدولية واثرها على الاقتصاد العالمي » محاضرة القايت في جامعة عين شمس — القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٧٦ .

المبحث الأول

١ — منظمة الاقطار المصدرة للبترول OPEC (١)

قيام الاوبك : —

أدركت الدول المصدرة للبترول انه لا بد لها ، حتى تحمي مصالحها في وجه الكارتل العالمي لشركات البترول الاحتكارية ، ان تتكفل في ناد أو منظمة تحميها وتنسق من خلاله سياساتها البترولية .

وبالرغم من ان منظمة الاوبك انشئت في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ الا ان فكرة التكتل في اطار هذه المنظمة لم تكن وليدة يومها . فقد ولدت ، منذ سنوات ، كما أوضحنا فكرة انشاء المنظمة ، في اذهان خبراء وساسة الاقطار المصدرة للبترول . (٢)

وقد عجل بقيام منظمة الاوبك الاتصالات التي تمت بين خبراء من البلاد المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات والوفود البترولية مما جعل بلادا مصدرة للبترول من قارات مختلفة تلتقي وتتبادل المعلومات البترولية وذلك مثل ما تم بين عدد من البلاد العربية المصدرة للبترول وكل من فنزويلا وايران . (٣)

(١) مانع سعيد العتيبة « اوبك والصناعة البترولية » دار التجارة والصناعة بيروت ١٩٧٤
الطبعة الانجليزية ١٩٧٥ .

-
- (2) a) Abibal R. Martinez — Our Gift Oil. Vienna 1966. pp. 109-110
b) Rouhani, op. cit. p. 76
c) Zuhair Mikdashi. The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation.
London George Allen & Union Ltd. 1972, p. 24
3) a) Muhammed A. Mughraby, Permanent Sovereignty over oil
Resources. A study in the Middle East Concessions and
legal change — Middle East Research & Publishing Centre
Beirut 1966, p. 120-121.
b) Perez Alfonso, the Organisation of Petroleum Exporting
Countries in Monthly Bulletin No. 2, Caracas 1966, p. 18
c) Mustafa El Sayed, L'Olganazion Des pays exportants de
petrole Paris 1967, p. 125.

كما أكد ضرورة قيامها تلاعب شركات البترول بالاسعار ولجئها في مناسبتين الى تخفيضها دون اللجوء الى البلاد المصدرة للبترول وذلك في فبراير عام ١٩٥٩ (١) واغسطس عام ١٩٦٠ (٢) ، وهو ما أكد البلاد المصدرة للبترول خسارة تقدر فيها بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ بنحو ٤ مليارات دولار . (٣)

ويمكن ان نقسم العوامل التي ادت الى قيام منظمة الاوبك الى عوامل غير مباشرة وعوامل مباشرة . (٤)

١ - العوامل غير المباشرة : -

يمكن حصر العوامل غير المباشرة التي ادت الى قيام منظمة الاوبك فيها يلي : -

١ - المبادرة العربية : -

نبتت كما اوضحنا فكرة التكتل البترولي بين الاقطار المصدرة للبترول من العالم العربي وبالذات في اطار جامعة الدول العربية وذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وبعد تأسيس هذه الجامعة عملت على تهيئة المناخ الملائم لجمع شمل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات التي نظمتها (٥) .

-
- (١) خفضت شركات البترول لأول مرة اسعار البترول المعلقة في فبراير عام ١٩٥٩ بمقدار (١٨) سنت للبرميل الواحد .
 - (٢) وخفضت الشركات نفسها الاسعار المعلقة للبترول للمرة الثانية في اغسطس عام ١٩٦٠ بمقدار ٩ سنت للبرميل الواحد .
 - (٣) مانع سعيد العتيبة « اوبك والصناعة البترولية » ص ٧٢ .
 - (٤) مانع سعيد العتيبة « اوبك والصناعة البترولية » .
 - (٥) وكليل على التمرد العربي ففي سنة ١٩٥٩ تقدمت العراق الى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بمشروع لتنسيق السياسة البترولية وكذلك قدمت نفس المشروع الى لجنة خبراء البترول العرب الذين اجتمعوا في نفس السنة وقد تضمن المشروع النقاط التالية : -

١ - ايجاد قانون بترولي موحد . ٢ - المحافظة على احتياطي البترول العربي وعلى اسعاره . ٣ - نقل البترول العربي ضمن الاراضي العربية . ٤ - تبادل المعلومات بين الدول العربية . ٥ - انشاء معهد للدراسات البترولية ضمن الجامعة العربية .
انظر كذلك :

David Hirtz, Oil and Public Opinion in the Middle East.

London, Faber & Faber 1966, pp. 106-7

٢ - انتشار الوعي البترولي : -

بدأت الفئات المثقفة في الاقطار المصدرة للبترول وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وفنزويلا تهتم بالقضايا البترولية مما ساعد على ايقاظ الرأي العام في هذه الاقطار وادى ذلك الى ظهور طبقة من الخبراء (TECHNOCRATS) تلقت علومها وثقافتها في الجامعات الغربية . وقد عملت هذه النخبة على توعية شعوبها عن طريق المحاضرات واجهزة الاعلام المتاحة بأهمية ثرواتها البترولية وضرورة انتزاع حقوق الاقطار المصدرة للبترول من الشركات الاجنبية . (١)

٣ - التطورات البترولية في أوائل الخمسينات : -

في اوائل الخمسينات حصلت بعض التطورات البترولية التي عملت على انتشار الوعي البترولي في منطقة الشرق الاوسط . وأهم هذه التطورات ادخال مبدأ مناصفة الارباح بين الشركات العاملة والاقطار المضيفة وذلك بدلا من قاعدة الطن المقطوع (٢) ، مما اتاح للاقطار المصدرة للبترول ولاول مرة ان تطلع على الاسعار العالمية وان تدرك ان تخفيض الاسعار ليس من صالحها وظهر على الاثر ما يسمى بنظام الاسعار المعلنة (Posted Prices) كوسيلة حسابية تساعد الحكومات على احتساب ضرائبها ، ومما لا شك فيه ان ظهور نظام الاسعار المعلنة ساعد كثيرا على

(١) - ماتع سعيد العتيبه منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ديسمبر سنة ١٩٧١ ص ١٤ .

Ashraf Lutfi, Arab Oil, A plan for the future, Middle East

Research and Publishing Center, Beirut, 1950, p. 82

(٢) قبل تطبيق مبدأ مناصفة الارباح فسي أوائل الخمسينات كانت القاعدة السائدة هي قاعدة الطن المقطوع أي ان الاقطار المصدرة للبترول تحصل على عدد من الشللات الذهب يتراوح بين ٤ - ٦ عن كل طن من البترول الخام بالإضافة الى ائونة بسيطة جدا (Royatty) تنفّس كرسوم ايجار للامتياز .

تكتل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عندما عمدت شركات البترول الى تخفيض هذه الاسعار المعلنة مرتين في عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ مما نشأ على اثره خصومات بين حكومات الدول المصدرة وشركات البترول عجلت في قيام منظمة الاوبك .

٤ - النشاط الفنزويلي :-

كانت فنزويلا متقدمة بالنسبة لانظمتها البترولية على نظيراتها من اقطار الشرق الاوسط . كما ان انتشار الوعي البترولي في فنزويلا وادراكها للخطر الذي قد ينتج عن منافسة بترول الشرق الاوسط لبترولها حملها على الاسراع في الاتصال باقطار الشرق الاوسط لكي تنسق معها سياساتها البترولية .

ب - العوامل المباشرة :-

يوجد في الواقع سبب واحد مباشر ومهم ادى الى التعجيل في تكتل الاقطار المصدرة للبترول وهو يتمثل في تخفيض الاسعار المعلنة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ تخفيضا كبيرا ادى الى ارباك ميزانيات التنمية للاقطار المصدرة للبترول بالرغم من زيادة حجم الانتاج .

فقد اثار التخفيض الاول الذي جرى في شباط (فبراير) ١٩٥٩ موجة من الغضب في الراي العام في الاقطار المصدرة للبترول وتعلت الاصوات مطالبة بضرورة وضع حد لتحكم الشركات في مستوى الاسعار وبالتالي في دخل الحكومات من البترول . ومما زاد من وقع الصدمة ان الحكومات المعنية لم تستشر قبل اجراء التخفيض وان كانت الشركات غير ملزمة بهتتضى احكام عقدها باستشارة هذه الحكومات .

لقد كان التخفيض كما وصفه كتاب الغرب لطمه لكبراء الحكومات المصدرة (١) او كما قال الدكتور فرانكل : ان البلاد المصدرة ادركت ان عليها ان تختار بين ان تعلق ببعضها او ان تعلق منفردة . (٢)

Tugendhat, op. cit. p. 160

(١)

Paul Frankel, the current State of World Oil, op., p. 7

(٢)

وبالرغم من الموقف المتصلب الذي اظهرته البلاد المصدرة للبترول ضد أي انخفاض (تدهور) آخر في حقلها من البرميل عن طريق إجراءات فردية تلجأ إليها الشركات إلا أن الشركات الكبرى عاودت الكرة مرة أخرى في آب (اغسطس) ١٩٦٠ خفضت الاسعار المعلنة فكان جواب البلاد المصدرة تأسيس منظمة الاوبك بعد شهر من هذا التخفيض . وهنا قد يقوم التساؤل عن سبب اقدام الشركات الكبرى على سلوك هذا المسلك الوعر وتحدي الحكومات مع ان كل الدلائل كانت تشير الى عنف المقاومة التي سنبديها هذه الحكومات ازاء تخفيض الاسعار . الواقع ان تصرف الشركات لم ينطو على القدر الذي يتصوره البعض من الاستخفاف بمواقف الحكومات بالبلاد المصدرة بل كان نابعا من اعتبارات اقتصادية يراها الكثيرون سليمة وكافية لانتهاج السبيل الذي انتهجته الشركات . فالموقف الذي وجدت الشركات الكبرى نفسها فيه ، والذي هو من صنعها ، يتلخص في وجود فائض كبير في الطاقة الانتاجية يبحث عن منفذ له في الاسواق العالمية ، وكانت الشركات المتكاملة الكبرى تتنافس فيما بينها ومع الشركات المستقلة ومع الاتحاد السوفيتي لتصريف اكبر قدر ممكن من هذا الفائض الضخم ، وحيث ان بنين الانتاج في صناعة البترول يتميز بارتفاع التكلفة الثابتة (FIXED COSTS) وضالة التكلفة المتغيرة VARIABLE COSTS فان أي برميل اضافي تستطيع الشركات تصريفه لا يكلف انتاجه شيئا يذكر ويكون من مصلحتها منح خصم عن السعر المعلن لتحريك هذا البرميل الاضافي بدلا من تركه مخزونا في جوف الارض .

ومما زاد في صعوبة تسويق الفائض من البترول واضطرار الشركات الكبرى الزيادة مطردة في حجم الخصومات الممنوحة هو المنافسة العنيفة بين الشركات المستقلة ، ولاسيما الامريكية التي خرجت تبحث عن مصادر بترول خارج بلادها ولكنها وجدت بعد العثور على البترول أن ابواب امريكا غدت موصدة في وجهها ، حيث فرضت الولايات المتحدة قيودا الزامية على استيراد البترول في سنة ١٩٥٩ ولم يبق لديها من سبيل لاسترجاع ما اتفقت

على تطورات امتيازاتها الا بيع البترول بأي سعر تحصل عليه ، فكان تخفيض الاسعار في مثل هذه الظروف أمرا متوقعا من جانب الشركات . فلو ان الشركات الكبرى استبقت أسعارها مرتفعة لاضطرت الى النزول

عن قسم من مبيعاتها لمصلحة المنافسين الجدد (١) . وفعلًا هبطت اسعار المنتجات في أوروبا هبوطا كبيرا ، ففي ألمانيا الغربية مثلا هبط سعر زيت الوقود الثقيل من القمة التي وصل اليها في شباط (فبراير) ١٩٥٧ وهي ١٤٢ مارك للطن الواحد الى ٦٠ مارك للطن خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٩ . (٢)

ويضاف الى منافسة الشركات المستقلة منافسة بترول الاتحاد السوفيتي في اسواق أوروبا وترى الدكتورة أديت بنروز الاستاذة في جامعة لندن ان مشكلة الطاقة الانتاجية الفائضة كانت في البداية مقنعة بآثار توقف الانتاج في إيران أولا ثم بحافز الطلب الذي ولدته الحرب الكورية واخيرا بالازمة التي جاعت في أعقاب الهجوم البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على السويس ، مع تلك الظروف كانت الشركات تمنح انواعا شتى من الخصومات الخفيفة CONCEALED DISCOUNTS . (٣)

هذه التطورات هي التي حملت الشركات على اتخاذ تدابير قاسية لعلاج موقف كانت هي المسؤولة في الاصل عن نشوئه اذ قررت تخفيض الاسعار السائدة في سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .

(١) انظر : محمد لبيب شقر « التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية البترولية » .
معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢٤ .

(٢) Tugendhat, op. cit., p. 158

(٣) Edith Penrose, The International Oil Industry in the Middle East,

Supplement to the Middle East Economic Survey, August 2, 1968 p. 9

تأسيس المنظمة : -

اجتمع في بغداد ممثلون عن البلاد الرئيسية المصدرة للبترول في الفترة ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ وذلك بدعوة من الحكومة العراقية وقد حضر هذا الاجتماع كل من المملكة العربية السعودية، الكويت والعراق وايران وفنزويلا ، وقرر المجتمعون تأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول (اوبك) وبذلك انشئت الاوبك كمنظمة دائمة ذات صبغة دولية نظمتها اتفاقية عقدت بين الدول الاعضاء المؤسسين في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . وقد سجلت هذه الاتفاقية في سكرتارية الامم المتحدة بمقتضى احكام المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة (١) وذلك في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ تحت الرقم ٦٣٦٣ . وجدير بالذكر ان التسجيل للمنظمة بهذا الشكل لا يعطيها اي مركز خاص ازاء الامم المتحدة (٢) .

وعند تأسيس المنظمة في سبتمبر عام ١٩٦٠ كان عدد الاعضاء المؤسسين

FOUNDER MEMBERS خمسة وهم السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا ، ثم انضمت قطر الى المنظمة بعد اربعة شهور من تأسيسها وتلتها كل من ليبيا واندونيسيا في عام ١٩٦٢ وانضمت ابو ظبي في عام ١٩٦٧ (٣) . ثم انضمت الجزائر في يوليو ١٩٦٩ ونيجيريا في يوليو ١٩٧١ واكوادور في نوفمبر ١٩٧٣ وقبلت الجابون في نوفمبر ١٩٧٣ كعضو مشارك ASSOCIATED MEMBER ثم تحولت عضويتها الى عضوية كاملة في يونيو ١٩٧٥ .

(١) نص المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة .

(٢) راجع روحاني ص (١٤٠) .

(٣) قرار عضوية ابو ظبي عام ١٩٦٧ .

وفي سنة ١٩٧٣ عندما انشئت أول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة (١) تقرر نقل عضوية ابو ظبي في منظمة الاوبك الى دولة الامارات العربية المتحدة وقد صادقت المنظمة على نقل العضوية في الاجتماع السابع والثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد بمدينة جنيف في التاسع من يناير ١٩٧٤ (٢) . وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء في منظمة الاوبك حتى عام ١٩٧٥ ثلاثة عشر عضوا .

(١) عند تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة في ٦ ديسمبر ١٩٧١ وتشكيل اول حكومة اتحادية تركت الامور البترولية لكل امانة على حدة وذلك طبقا للدستور المؤقت الذي يقرر أن الثروات الطبيعية بما فيها البترول تعتبر من اختصاص كل امانة . وفي ديسمبر ١٩٧٢ اعيد تشكيل الحكومة الاتحادية حيث انشئت أول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية وانيطت بها مهام تمثيل دولة الامارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية بما فيها منظمة الاوبك .

(٢) أ - القرار رقم ١٦٧/٢٧ الذي ينص على أن المؤتمر - بناء على طلب ابو ظبي - يوافق على تحويل عضوية ابو ظبي في المنظمة الى دولة الامارات العربية المتحدة .
ب - وبناء على ذلك فقد صدر المرسوم الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ في شأن انضمام دولة الامارات العربية المتحدة الى منظمة اوبك بدلا من ابو ظبي .

اهداف الاوبك : -

بدأت منظمة الاوبك تأخذ شكلها القانوني بعد المؤتمر الاول الذي عقدته المنظمة في بغداد في سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٠ .

في هذا المؤتمر تدارس الحاضرون وهم (السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا) وضع الاسس والخطوط العريضة للسياسة والاهداف التي من اجلها تم انشاء المنظمة . ولقد اصدر مؤتمر بغداد وثيقة تاريخية لعله من المفيد ان نورد ترجمتها وهي تتضمن عددا من القرارات التي حددت الخطوط العريضة للسياسة البترولية للمنظمة :-

اجتمع في بغداد بدعوة من الحكومة العراقية المؤتمر الاول للبلاد المصدرة للبترول وقد حضره ممثلون عن حكومات السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا . وتدعى في ما يلي بالاعضاء ، وذلك ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٠ وبعد اخذ ما يلي بنظر الاعتبار .

ان الدول الاعضاء تقوم بتنفيذ برامج تنمية هي بحاجة ماسة اليها وان تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية وان على الدول الاعضاء ان تعتمد الى حد كبير على دخلها من البترول لتمويل ميزانيتها الحكومية السنوية . وان البترول ثروة ناضبة وانه بقدر ما يستنزف يجب ان يستعاض عنه بمصادر ثروة اخرى . وان على شعوب العالم جميعا ان تعتمد من اجل المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها، اعتمادا يكاد يكون فقط على البترول كمصدر اولي لتوليد الطاقة . وان اي تأرجح في اسعار البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الاعضاء ويؤدي الى ارتباك لا يقتصر ضرره على الدول الاعضاء بل كذلك يمتد ليشمل البلدان المستهلكة .

فقد قرروا اتخاذ القرار التالي : -

القرار رقم ١ - ١

١ - ان الدول الاعضاء لا يمكنها ان تظل غير مكترثة بالموقف الذي اتخذته حتى الان شركات البترول بشأن اجراء تعديلات في الاسعار .

٢ - ان الدول الاعضاء ستطالب شركات البترول بالمحافظة على الاسعار مستقرة وغير معرضة لاي تقلبات لا ضرورة لها . وان الدول الاعضاء سوف تحاول بكافة الوسائل المتيسرة اعادة الاسعار الحالية الى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات وانها ستضمن انه في حالة نشوء اي ظروف جديدة تستوجب حسب تقدير شركات البترول تعديلات في الاسعار فعلى تلك الشركات الدخول في مشاورات مع العضو او الاعضاء الذين يهمهم ذلك لغرض شرح الظروف شرحا وافيا .

٣ - ان الاعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار الكامل ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفاءة من هذا المصدر من الطاقة المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لاولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية .

٤ - انه اذا اقدمت شركة كنتيجة لتطبيق اي قرار جماعي يتخذه المؤتمر على فرض عقوبات مباشرة او غير مباشرة ضد واحد او اكثر من الاقطار الاعضاء فلا يجوز لاي عضو اخر قبول اي عرض يتضمن معاملة تنطوي على منفعة سواء اكانت على شكل زيادة في الصادرات أم تحسين في الاسعار يقدم اليه من قبل الشركة او الشركات بقصد تثبيط العزم عن تطبيق القرار الجماعي المتخذ من قبل المؤتمر .

القرار رقم ١ - ٢

- ١ - بغية تنفيذ الاحكام الواردة في القرار رقم ١-١ يقرر المؤتمر انشاء منظمة تدعى منظمة البلاد المصدرة للبترول لاجل التشاور المنتظم بين اعضائها لغرض تنسيق وتوحيد سياسات الاعضاء لتقرر من ضمن ما تقرره الموقف الذي يجب على الاعضاء اتخاذه كلما نشأت ظروف من نوع الظروف المشار اليها في الفقرة الثانية من القرار رقم ١-١ .
- ٢ - تكون البلاد المثلة في هذا المؤتمر اعضاء اصليين في منظمة البلاد المصدرة للبترول .
- ٣ - يستطيع كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول الخام ان يصبح عضوا جديدا اذا قبل بصورة اجماعية من قبل الاعضاء الخمسة الاصليين للمنظمة .
- ٤ - يكون الغرض الرئيسي للمنظمة توحيد السياسات البترولية للبلاد الاعضاء وتقرير افضل السبل لحماية مصالح البلاد الاعضاء منفردة ومجموعة .
- ٥ - تعقد المنظمة اجتماعات مرتين في السنة على الاقل او اكثر اذا اقتضت الضرورة في احدى عواصم الاعضاء او في اي مكان اخر ترنايه المنظمة .
- ٦ - ١ - بغرض تنظيم وادارة المنظمة تنشأ سكرتارية لمنظمة البلاد المصدرة للبترول .
- ب - تجتمع في بغداد لجنة فرعية مؤلفة من عضو واحد على الاقل من كل بلد في موعد لا يتعدى اليوم الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ لغرض اعداد وتقديم مسودة القواعد المتعلقة بتكوين السكرتارية ومهامها واقتراح ميزانية للسكرتارية للسنة الاولى ودراسة واقتراح انسب موقع يتخذ مقررا للسكرتارية .

ويتضح من هذه القرارات ان الاهداف التي توختها الدول الاعضاء من هذا التنظيم هي توحيد سياساتها البترولية وتقرير افضل الوسائل

لحماية مصالحها منفردة ومجتمة وتثبيت الاسعار ، على ان تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعوب المنتجة والمستهلكة وكذلك ضرورة ضمان دخل مستقر للبلاد المنتجة وابدادات منتظمة من هذا المصدر من الطاقة للشعوب المستهلكة ومردود عادل على رؤوس الاموال لاولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية .

وقد أدرجت هذه الاهداف نظرا لاهميتها في النظام الاساسي لمنظمة الاوبك مع تحويل بسيط في الصياغة .

ويتضح من هذه الاهداف ان منظمة الاوبك لم تات من اجل شحة مفتعلة في عرض البترول في الاسواق العالمية بقصد رفع الاسعار اي انها لم تكن اداة هجوم بل وسيلة دفاع . ومع هذا فقد قوبل تأسيسها بسادء الامر بحقد من الشركات والبلاد المستهلكة كما يبدو من لهجة الصحافة البترولية الغربية التي تعكس في الغالب وجهات نظر الشركات الكبرى ، غير ان هذه الصحافة ما لبثت ان غيرت راياها وصارت تثني على المنظمة . (١)

(١) مثال ذلك ان مجلة بتروليوم بريس سرفيس عبرت عن راياها في عددها الصادر في آب ١٩٦٢ بان اوبك (تنظيم) الاستثمارات الجديدة ، وتزعزع الثقة في مستقبل الصناعة البترولية بينما نصحت مجلة اويل اند غاز انترناشنال الصادرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ شركات البترول بان عليها مقاومة الضغط (ولكن مجلة بتروليوم بريس) سرفيس نفسها كتبت في عددها الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ان اوبك (قد اخذت طريق الحكمة بدلا من اعطاء انطباع بعدم الصبر) وكتبت المجلة الاخرى في عدد لاحق ان كل الدلائل تشير الى ان هذه المنظمة (اوبك) التي يحتل ان تفدو قوية جدا فسي مستقبل الصناعة البترولية (مصممة على استعمال العقل لا القوة لتحقيق ما تريد) .

Muhammad Joukhdar, OPEC as an Instrument of Moderation, an address delivered by OPEC's Secretary General. Muhammad Joukhdar, to a group of Security analysis in New York on April 10, 1967. Middle East Economic Survey, April, 21, 1967, p. 9

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها منظمة الاوبك في البداية وهي في سبيل الوصول الى اهدافها الا انها ، فرضت وجودها في العالم . كأداة فعالة تؤثر في مسار الاقتصاد العالمي . وقد جاءت هذه نتيجة لتمسك الدول الاعضاء بها مما ساعدها في تخطي الكثير من العقبات وتجاوز بعض الفوارق بين الدول الاعضاء . وذلك عن طريق ترجيح المصلحة العامة لجميع الدول الاعضاء .

وقد آمنت جميع الدول الاعضاء بالمنظمة بعد ان ادركت انه لا سبيل لحماية مصالحها منفردة وان المساومة الجماعية هي افضل بكثير من المواقف الانفرادية .

وفي عالم اليوم وهو عالم تغلب فيه التكتلات . ولا مكان فيه للمواقف الفردية ، يبرز دور واهمية منظمة الاوبك كأداة فعالة اتخذت من الحوار مبدأ لها متجنية المجابهة مهينة المناخ المناسب لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم . وان الدول الاعضاء في المنظمة تعلق آمالا كبيرة على مستقبل المنظمة وقدرتها على المساهمة بصورة اكبر في حل المشاكل الاقتصادية العالمية والعمل على اسعاد البشرية جمعاء .

سياسة الاوبك : —

كان السبب المباشر لانشاء منظمة الاوبك هو الرغبة الجماعية لدى الدول المصدرة للبترول في وضع حد لتدهور أسعار بترولها والعمل على تثبيت تلك الاسعار . ومن ثم زيادتها كلها سمحت بذلك عوامل السوق ، مما يكفل تحقيق اكبر عائد من هذه الثروة الناضبة للبلاد المصدرة لها . وقد نص دستور المنظمة على ذلك في مادته الثانية . (١)

(١) نص المادة (٢) من دستور المنظمة على أن المنظمة تعمل على إيجاد الطرق والوسائل التي تضمن مستوى الأسعار في أسواق البترول العالمية وذلك للحيلولة دون حدوث تقلبات مضرة ولا ضرورة لها بالنسبة لأسعار البترول الخام .

وبجهد إنشاء الاوبك نجحت في تحقيق هدفها الاول وهو الحيلولة دون تدهور اسعار البترول . وقد ساعد المنظمة على ذلك ظهور الشركات المستقلة (Independence) والتي تزايدت اهميتها واصبحت هي وشركات البترول الحكومية تستأثر بنحو ٢٠ ٪ من حجم السوق العالمية . (١) وقد ادركت شركات البترول العالمية بعد تأسيس منظمة الاوبك بأنه ليس بمقدورها ان تلجأ الى سياسة تخفيض الاسعار المعلنة لمعالجة مشكلة انخفاض الاسعار المتحققة في الاسواق العالمية . وهذا يعتبر من اهم الانتصارات التي حققتها المنظمة في المرحلة الاولى من حياتها . (٢)

وقد مهد هذا النجاح لاقامة نموذج جديد من الاسعار يكون فيه للبلاد المصدرة للبترول دور حقيقي في تحديد السعر المعلن ، وهو من ناحية اخرى اكبر خذلان للشركات الكبرى التي راحت تنشد القوة عن طريق زيادة حجم الاحتياطي ، وتنويع مصادر الانتاج ، وغمر السوق العالمية بالبترول المنخفض الثمن المتولد عن هذه الاحتياطات . (٣)

ويكفينا القول بأن المنظمة منذ تأسيسها وهي تولي مسألة الاسعار أهمية خاصة (٤) وقد عمدت في سبيل ذلك الى اتخاذ عدد من الخطوات مثل دراسة اسعار البترول وعوائده ، والمطالبة بوضع هيكل جديد للاسعار ومحاولة تطبيق قاعدة تقنين الانتاج (Programming) والمحافظة على قاعدة الاسعار المعلنة .

(١) صاحب ذهب « البترول العربي الخام في السوق العالمية » جامعة الدول العربية بمعهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة عام ١٩٦٩ ص ٥٤٢ .

(٢) انظر : نشرة الاوبك .

(٣) قارن محمد لبيب شقر : التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول . معهد الدراسات العالمية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٥٢ .

(٤) انظر ماتع سميد المعنيه : اوبك والصناعة البترولية ص ١٤٢ - ١٤٨ .

وبعد ان تحقق الاستقرار المنشود في أسعار البترول الخام ، والذي كان الهدف الرئيسي للمنظمة عند انشائها ، بدأت تظهر افكار جديدة تنادي بضرورة اعادة النظر في مستويات الاسعار وذلك نظرا لان هناك ظروفا قد حدثت وادت الى تحويل سوق البترول من سوق مشترك الى سوق بائع مما ادى الى تقوية جانب المساومة لدى البلدان المصدرة للبترول . وهذه الظروف ادت الى خلل في ميزان القوى في السوق البترولية وذلك راجع للعوامل التالية : — (١)

- ١ — ارتفاع سريع في الطلب على البترول في أوروبا الغربية واليابان .
- ب — انقطاع بعض خطوط التجهين الحيوية في الشرق الاوسط .
- ج — عمل بعض البلدان الرئيسية المصدرة للبترول مثل ليبيا على احداث تغييرات جذرية في اتفاقيات الامتياز البترولية (٢) .

(١) Geoffrey Chandler — "Oil in the Seventies" — An Address

delivered in Beirut on May 13th 1971 and published in a

supplement to : Middle East Economic Survey No. 14,

August, 6th, 1971, p. 3

(٢) Mohammed Sadiq Al-Mahdi — "The Pricing of Crude Oil in the

International Market — Search for Equitable Criteria, A paper

presented at the Eighth Arab Petroleum Congress, Algiers

May 28 — 3rd June 1973 p. 14.

ففي سبتمبر ١٩٧٠ حصلت ليبيا على زيادة في السعر المعلن لبترونها
ذي الكثافة ٤٠ درجة مقدارها ٣٠ سنتا للبرميل بالإضافة الى منافع مالية
أخرى . وادت هذه الزيادة الى حصول كل من العراق والسعودية على
زيادات مماثلة عن بترولها المصدر من موانئ البحر الابيض المتوسط وذلك
تطبيقا لمبدأ قاعدة « الدولة الأكثر رعاية » نظرية الاواني المستطرقة .

وفي نوفمبر ١٩٧٠ توصلت بلاد الخليج العربي المصدرة للبترونها الى
اتفاقيات مع شركات البترول زيدت بمقتضاه الاسعار المعلنة لانواع البترول
الثقيلة والخفيفة بمقدار ٩ سنتات للبرميل ، كما زيدت ضريبة الدخل من
٥٠٪ الى ٥٥٪ . وكذلك زيدت أسعار بترول اندونيسيا بمقدار ست
سنتات واسعار البترول النيجيري بمقدار ٢٥ سنتا للبرميل . كما زادت
منزويلا ضريبة الدخل فيها الى ٦٠٪ .

ولم تأت هذه الزيادات فجأة بل حدثت بالتدريج كما انها لم تحدث
نتيجة للصدمة وانما بناء على تغيرات حدثت في السوق البترولية أدت الى
ارتفاع اسعار المنتجات البترولية في السوق والى حصول شركات البترول
الكبرى على أرباح فاحشة . (١)

(١) دلت الاحصائيات الى ان اسعار أربعة منتجات رئيسية في السوق الأوروبية ارتفعت
بمقدار ٢٠ سنتا للبرميل ما بين اكتوبر ١٩٦٩ واكتوبر ١٩٧٠ وانها ارتفعت مرة أخرى
بمقدار ٤٧ سنتا بين اكتوبر وديسمبر عام ١٩٧٠ . كما ان أرباح شركات البترول
الكبرى ازدادت في الربع الرابع من عام ١٩٧٠ بمقدار ٢.٧٩ مليون دولار .

كذلك اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون الذي عقدته منظمة الاوبك في كراكاس ما بين التاسع والثاني عشر من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠ قرارا هابا رسم بموجبه اهدانا جديدة لم تكن في تفكير الاوبك عند تاسيسها مستندا في ذلك على « قاعدة تغير الظروف » . (١)

وقد حدد القرار رقم ١٢٠/٢١ موعدا لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول الى اتفاق مع شركات البترول بخصوص زيادة اسعار البترول . وبالفعل فقد بدأت بلدان الخليج العربي (ابوظبي والسعودية وقطر والكويت والعراق وايران) مفاوضات مع شركات البترول العاملة في اراضيها ظهرت دول الخليج من خلالها جبهة مترامصة فوجئت بها شركات البترول ، مما عجل في التوصل الى اتفاقية طهران في ١٤ فبراير (شباط) عام ١٩٧١ .

وقد جاءت اتفاقية طهران بزيادة اسعار البترول المعلنة وبمكاسب مالية اخرى (٢) حصلت عليها دول الخليج العربي . ثم حصلت (٣) دول البحر الابيض المتوسط (ليبيا والجزائر والعراق والسعودية) على نفس الشروط والمزايا .

وبالإضافة الى دور الاوبك في مجال اسعار البترول فانها قد ادخلت قواعد جديدة على اتفاقيات امتياز البترول ، ويمكن ان نورد فيما يلي أهم هذه القواعد : —

-
- (١) انظر القرار رقم ١٢٠/٢١ للمنظمة مع الديباجة .
 - (٢) انظر اتفاقية طهران فبراير (شباط) ١٩٧١ .
 - (٣) انظر اتفاقية طرابلس ابريل (نيسان) ١٩٧١ .

أ - تنفيذ الربيع (Royalty Expensing) : -

بعد الاخذ بقاعدة مناصفة الأرباح كان دخل الحكومات عبارة عن الربيع زائدا ضريبة الدخل . وكان الربيع عبارة عن دفعة مقدمة تقتطع من حصة الحكومة أي من الـ ٥٠٪ بعد خصم تكاليف الإنتاج . وكانت شركات البترول تتمسك بهذه القاعدة للربيع لأنها تساعد على إتمام أنظمة الضرائب لدى دولها وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي عام ١٩٦٢ قررت (١) الأوبك في مؤتمر جنيف في أبريل (نيسان) بأن تقوم الدول الاعضاء بمناقشة الشركات العاملة لديها بخصوص ضرورة تنفيذ الربيع ، أي اعتبار الربيع جزءا من النفقات العامة وليس سلفة مقدمة على ضريبة الدخل . وقد نجحت بلدان الأوبك في تنفيذ الربيع وذلك على ثلاث مراحل فيما بين ١٩٦٢ - ١٩٧١ . (٢)

ب - اسقاط نفقات التسويق : -

كانت شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط تقتطع نسبة من السعر المعلن للبترول تسميه نفقات التسويق . وقد رأت منظمة الأوبك أن ليس هناك ما يبرر مثل هذه النفقات فقررت في المؤتمر الرابع الذي عقدته في جنيف (٣) والذي يوصي البلدان الاعضاء بالغاء ما يسمى بنفقات التسويق . وفي أواخر عام ١٩٦٤ تمكنت بلدان الأوبك من تخفيض هذه النفقات الى النصف ثم الغيت بعد التوصل الى اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ . (٤)

-
- (١) انظر القرار رقم ٤ - ٢٢ ، إبريل (نيسان) ١٩٦٢ .
 - (٢) انظر مائع سعيد العتيبة ، أوبك والصناعة البترولية ص ١٧٧ - ١٨٢ .
 - (٣) انظر القرار رقم ٤ - ٢٤ .
 - (٤) انظر مائع سعيد العتيبة ، أوبك والصناعة البترولية ص ١٨٢ - ١٨٤ .

ج - رفع معدل ضريبة الدخل :-

كانت البلدان الاعضاء في اوبك تتقاضى ضريبة مقدارها ٥٠ ٪ ثم زادت هذه الضريبة الى ٥٥ ٪ في عام ١٩٧١ كجزء من اتفاقية طهران . ثم زادت الى ٦٥ ٪ و اخيرا الى ٨٥ ٪ في عام ١٩٧٤ .

د - معالجة المشكلات النقدية (١) :-

لا شك ان منظمة الاوبك وعت للمخاطر التي تتهدد عائداتها من البترول وذلك نتيجة للاضطرابات النقدية الدولية ومشكلات التضخم العالمي مما ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية لعائدات البترول . كما ان المشكلات التي واجهها الدولار الامريكي تسبب قلقا كبيرا لبلاد الاوبك ، خاصة وان هذه البلاد تقوم اسعار بترولها بالدولار وتستلم جزءا من دخلها من البترول بالدولار .

وما زالت المشكلات النقدية تسبب حتى وقتنا الحاضر قلقا لبلاد الاوبك التي تحاول جاهدة ايجاد حل لها . (٢)

اوبك والمشاركة (Participation) :- (٣)

لقد قامت منظمة الاوبك بدور بارز في ادخال مبدأ المشاركة الى الصناعة البترولية والعمل على وضعه في اتفاقيات الامتياز في بعض البلاد الاعضاء في الاوبك .

(١) انظر نفس المصدر ، مانع سعيد القتيبي ص ١٨٧ - ١٩٠ .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر اتفاقيات جنيف الاولى والثانية .

(٣) Henry Cattani, The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa, New York, Oceana Publications, 1967, p. 123

ب - Ibid, p. 124

ج - راجع المادة ٢٣ من الاتفاقية المقودة مع شركة شل في مارس (اذار) ١٩٦١ .

د - المصدر السابق ص ١٩٧ - ٢١٤ .



George Eard Stocking: Middle East Oil, A study in Political and — ٨
Economic Controversy: Nashville, Nanderlicht U, Press 1970, p. 446

Edith Penrose : Government Partnership in the Major Concessions — ٩
of the Middle East: The Nature of the Petroleum —
Supplement to the MEES, August 30th 1968, p. 5

Ahmed Zaki Yamani — "Participation Versue Nationalisation". — ١٠
a lecture delivered at the third seminar on the Economic of
International Petroleum Industry held at the American University
of Beirut, Spring 1969.

Financial Times, September 20th 1972 — ١١

وفي المؤتمر الذي عقد في فيينا ما بين ٢٤ و ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٨ والذي اقر فيه المؤتمر بياناً بالسياسة البترولية للمنظمة ، اقر ايضا مبدأ المشاركة وذلك استنادا الى مبدأ تغير الظروف *Change of Circumstances* وفي عام ١٩٧٢ سمعت بلدان الخليج العربي عدا ايران الى تطبيق مبدأ المشاركة عن طريق المفاوضات حيث تمكنت كل من السعودية وأبو ظبي من التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى بعد جهد مضني في ديسمبر عام ١٩٧٢ ثم تبعتها الكويت وقطر بعد ذلك .

وكانت اتفاقية المشاركة الاولى (١) تقضي ان للحكومات الحق في المشاركة بنسبة ٢٥٪ تتدرج لتصل الى ٥١٪ الا ان نسب المشاركة هذه سرعان ما تغيرت بعد ان حصلت الكويت على مشاركة قدرها ٦٠٪ وذلك في عام ١٩٧٤ (٢) مما حدى بدول الخليج الاخرى الى الاخذ بهذه النسبة اي زيادة نسبة مشاركتها الى ٦٠٪ ابتداء من يناير ١٩٧٤ وقد أعطت هذه الاتفاقية للدول المشاركة سيطرة تكاد تكون كاملة على شركات البترول مع بعض المزايا الاخرى .

ولكن بلاد الاوبك لم تكثف بهذا القدر بل اعلنت السعودية في مطلع ١٩٧٤ عن عزمها على الامتلاك الكامل لشركات البترول فيها ثم تبعتها الكويت وقطر واخيرا قررت فنزويلا تأميم شركات البترول ابتداء من يناير ١٩٧٦ . وما زالت دولة الامارات العربية المتحدة تبحث مع شركاتها عن صيغة جديدة للمشاركة .

(١) انظر اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥٪ - ٧٥٪) .

(٢) انظر اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ - ٤٠٪) .

المبحث الثاني

منظره الأوطار العربيه المصدرة للنزول
«الأويل»

بعد ان انشئت منظمة الاوبك سنة ١٩٦٠ وجدت البلاد العربية المصدرة للبتروال انها بتكتلها في اطار هذه المنظمة قد استطاعت ان تحقق بطريق المساومة الجماعية الكثير مما كانت تعجز عن تحقيقه عن طريق المساومة الفردية .

وتهدف منظمة الاوبك الى معالجة السياسات البترولية للدول الاعضاء عن طريق تنسيق هذه السياسات فيما بينها ، وعن طريق حماية مصالحها تجاه شركات البترول الاحتكارية والدول المستهلكة . وقد ادركت بعض الدول العربية الاعضاء في منظمة الاوبك ضرورة ان تنشئ منظمة عربية تقوم بمهام تكمل المهام التي تقوم بها منظمة الاوبك ، فجاءت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال لتنظيم الجانب التجاري من الصناعة البترولية عن طريق المشروعات المشتركة .

ففي سنة ١٩٦٨ قررت ثلاث دول عربية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية ان تنشئ فيما بينها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال (الاوبيك) وكان (١) واضحا منذ تأسيس المنظمة العربية (الاوبيك) انه ليس هناك اي تعارض بينها وبين منظمة الاوبك ، بل انها تكملان احدهما الاخرى . فقد جاءت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال لتكمل جانبا من الصناعة البترولية عرّضت عن القيام به منظمة

(١) راجع كتاب الاوبك والصناعة البترولية .

الايوك ، وذلك نظرا للظروف المحيطة بها ولطبيعة تكوينها . مع ذلك فانهم
الصعب الفصل بين أعمال المنظمتين فصلا تاما ، خاصة بعد ان استخدم
العرب سلاح البترول وبدأوا يؤثرن في عوامل السوق البترولية من عرض
وطلب نتيجة لقرارات سياسية (١) ، مما كان له تأثير كبير على جميع
الدول الاعضاء في الايوك بما في ذلك الدول غير العربية ومع هذا الوضع
يكون من الضروري أن يقوم نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمتين على
المستوى السياسي (وزراء البترول في المنظمتين) وعلى المستوى التنفيذي
خاصة وان غالبية دول الايوك من الدول العربية ، والتي هي في نفس
الوقت اعضاء في المنظمة العربية المصدرة للبترول .

وفي الوقت الذي تمكنت فيه منظمة الايوك من تحقيق الكثير من
الاهداف التي انشئت من أجلها ، مثل المحافظة على أسعار البترول بل
وتحقيق الاسعار العادلة لهذه الثروة الناضبة لاعضاءها وبروزها في المجال
الاقتصادي الدولي كمنظمة لها كيائتها ودورها البارز ، فقد تمكنت منظمة
الاقطار العربية المصدرة للبترول هي الاخرى من قطع شوط لا بأس به في
تحقيق التضامن البترولي العربي على المستويين السياسي والتجاري . فمن
خلال استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة عام ١٩٧٣ برز دور
المنظمة كأداة مؤثرة في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في المجال العربي ، فقد
تمكنت من انشاء العديد من المشروعات المشتركة والتي تعتبر خطوات هامة
في مجال الوحدة الاقتصادية العربية ، مثل الشركة العربية لنقل البترول
والشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات
البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية ، والاكاديميات البحرية في
كل من البصرة وجدة والاسكندرية .

(١) مقابلة صحفية أجرتها مجلة قضايا عربية مع الدكتور علي عتيقة الأمين العام لمنظمة
الاقطار العربية المصدرة للبترول تموز / آب ١٩٧٤ .

وقد حرصت الدول العربية التي تشترك في عضوية كل من منظمة الاوبك والايبيك على الا تعطي اي انطباع للعالم الخارجي بأن عضويتها في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تعني تكتلا عربيا بتروليا لان اقرار مثل هذه الفكرة من شأنه ان يؤدي الى اضعاف منظمة الاوبك التي تضم الى جانب الاغلبية العربية دولا منتجة رئيسية غير عربية .

ومع ذلك فان على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ان تضع لنفسها منهاجا اكثر وضوحا وشمولا بالنسبة لمستقبلها واسلوب عملها ، كما انه يتحتم على الدول الاعضاء فيها ان تقدم لها كل عون فني ومادي حتى تكون في مستوى المسؤولية المناطة بها .

وسندرس هنا قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الايبيك) واهدافها وسياستها .

اولا : قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوبك) :

تبورت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عندما بدأت الاتصالات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا ، وهي الدول المؤسسة للمنظمة ، اذ رأت هذه الدول انه لا بد من انشاء منظمة يمكنها من خلالها ان تبني علاقات من التعاون العملي في مجال الصناعة البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول .

وفكرة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية ليست وليدة الساعة بل انها كانت في اذهان مؤسسي الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ فقد بدأت بوادر التعاون العربي البترولي تبرز في اطار هذه الجامعة ومن خلال المجلس الاقتصادي العربي ، ثم امتد هذا التعاون ليتناول جانباً من الصناعة البترولية ، بل وفي اطار منظمة الاوبك ايضا .

ولا بد من ايضاح حقيقة وهي ان المشاريع العربية المشتركة التي بوشر في تنفيذها من خلال منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول كانت في الاصل موجودة كبشروعات لدى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة الا ان جامعة الدول العربية نتيجة للظروف المحيطة بها لم تتمكن من وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ، ومن هنا فان فكرة انشاء منظمة بترولية عربية برزت لدى الدول الثلاث المؤسسة وذلك ايماناً من هذه الدول بأنه قد يكون من المناسب انشاء ادارة تنفيذية تكون قادرة على وضع المشاريع البترولية العربية موضع التنفيذ ، وبالتالي لكي تكون مثلاً من أمثلة التعاون العربي العملي .

وقبل قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول بذلت بعض الدول العربية المصدرة للبتترول محاولات لانشاء عدد من المشروعات البترولية (نقل وتصفية) الا انها كانت مشروعات محدودة ، وقد أدركت الدول العربية المصدرة للبتترول ، والتي يشكل البتترول بالنسبة لاقتصادياتها الدعامة الاولى ، وتشكل عائداته المصدر الرئيسي للدخل القومي فيها ، ان طبيعة الصناعة البترولية التي تتسم بالتركيز والتكامل تملئ عليها أن توحد جهودها وان تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من الدخول في مختلف جوانب الصناعة البترولية ، ذلك ان الدول العربية لا يمكنها ان تقيم صناعة بترولية حقيقية ومتكاملة الا من خلال التنسيق والتعاون بينها .

وفي التاسع من يناير/كانون الثاني عام ١٩٦٨ اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (الاوبيك) . وفي الرابع والعشرين من شهر مايو/ايار ١٩٧٠ انضمت كل من الجزائر وابو ظبي وقطر والبحرين ودبي الى المنظمة ، وعندما ابدى عدد من الاقطار العربية الاخرى المنتجة للبتترول والتي يلعب البتترول في اقتصادياتها دوراً اقل ، رغبته في الانضمام ، قرر مجلس وزراء المنظمة في ديسمبر كانون الاول ١٩٧١ أن يعدل نص المادة السابعة من اتفاقية المنظمة (١) والخاص بشروط الانضمام الى

(١) انظر نص اتفاقية انشاء المنظمة .

عضوية المنظمة وقد كانت هذه المادة تنص على أن يكون البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي بحيث يصبح بإمكان أي بلد عربي مصدر للبترول ويكون البترول فيه مصدراً هاماً للدخل القومي ، أن ينضم إلى عضوية المنظمة . ولا شك أن هذا التعديل قد عمل على توسيع قاعدة المنظمة وإتاحت الفرصة لدول عربية أخرى لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد العربي ككل كي تنضم إلى عضوية المنظمة . وبالفعل فقد انضمت كل من مصر والعراق وسوريا وذلك في عام ١٩٧٠ .

وتحتل الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول مكاناً بارزاً بين دول العالم المنتجة والمصدرة للبترول (١) وذلك لما تختزنه الدول الاعضاء في المنظمة من احتياطي من البترول والغاز بالإضافة إلى مقدار ما تنتجه وتصدره من البترول والغاز الطبيعي .

ويقدر مجموع الاحتياطي الثابت للدول الاعضاء في المنظمة في بداية سنة ١٩٧٣ بأكثر من ٣٦٤ بليون برميل في الوقت الذي يقدر فيه مجموع الاحتياطي العالمي الثابت بحوالي ٦٧٢ بليون برميل ، أي أن نسبة الاحتياطي الثابت لدى الاقطار الاعضاء في المنظمة تبلغ حوالي ٥٤ ٪ من الاحتياطي العالمي .

(١) راجع التقرير الخاص بنشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٣ .

اهتياطي الدول الأعضاء من البترول الخام

الدولة		كمية الاحتياطي	النسبة المئوية
		كما هي	من مجموع احتياطي العالم %
		في ١/١٩٧٣	من مجموع احتياطي الدول الاعضاء %
السعودية	١٥٦.٠٠٠	٤٢.٨٢	٢٣.١٩
الكويت	٦٨.١٤٠	١٨.٧٠	١٠.١٣
الجزائر	١٠.٠٠٠	٢.٧٥	١.٤٩
العراق	٤١.٠٠٠	١١.٢٥	٦.١
ليبيا	٢٩.٥٧٨	٨.١٢	٤.٤
دولة الامارات العربية المتحدة	(١) ٤٠.٠٠٠	١٠.٩٨	٥.٩٥
سوريا	٧.٢٥٦	٢.٠٠	١.٠٨
قطر	٦.٨٢٣	١.٨٧	١.٠١
مصر	٥.١٢١	١.٤١	٠.٧٦
البحرين	٣.٧٥	٠.١٠	٠.٠٦
المجموع	٣٦٤.٢٩٣	١٠٠.٠٠	٥٤.١٧

احتياطي العالم الثابت ٦٧٢.٤٢٩

(١) ما زالت دراسة الاحتياطي في دولة الامارات العربية قيد الدراسة وهذا الرقم هو

تقدير شخصي من الكاتب بناء على المعلومات المتوفرة لديه .

انظر : دليل البترول العربي ١٩٧٣ :

— Oil and Gas Journal 5/12/1972

— International Petroleum Encyclopedia 1972

كما بلغ انتاج الاقطار الاعضاء في عام ١٩٧٥ (١٦٣٠) مليون
برميل يوميا أي بنسبة (٣٠.٣ ٪) من اجمالي الانتاج العالمي الذي بلغ
(٥٤٣٠٠) مليون برميل يوميا .

ويوضح الجدول التالي انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
ومساهمة كل قطر في اجمالي الانتاج .



انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
(١٩٧٣ - ١٩٧٥) (الف برميل يوميا)

القطر المنتج	عام ١٩٧٣	النسبة %	عام ١٩٧٥
المملكة العربية السعودية	٧٥٩٤٨	٤١٤٣	٧٠٧٧
دولة الكويت	٣٠١٤١	١٦٤٤	٢٠٥٤
الجمهورية العربية الليبية	٢١٨٥٣	١١٩٢	١٥١٠
الجمهورية العراقية	١٩٦٦١	١٠٧٢	٢٢٤٨
دولة الامارات العربية المتحدة	١٥٥٠٤	٨٤٦	١٦٦٥
الجمهورية الجزائرية	١٠٨٨٠	٥٩٣	٩٤٦
دولة قطر	٥٧٠٣	٣١٢	٤٣٩
جمهورية مصر العربية	١٨٩١١	١٠٣	٢٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٥٦	٠٥٨	١٧٥
دولة البحرين	٦٨٤	٠٣٧	٦١
اجمالي الانتاج	١٨٣٢٢٢	١٠٠ %	١٦٤٣٥
اجمالي الانتاج العالمي	٥٦٤١٠ (٣)		٥٤٣٠٠

نسبة مساهمة دول الاوبك في ٣٢٢٥ %
٣٠٣ %

الانتاج العالمي

- (١) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/يونيو ١٩٧٣ .
- (٢) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/نوفمبر ١٩٧٣ .
- (٣) تقديرات مجلة عالم النفط للانتاج العالمي لعام ١٩٧٣ عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ هي ٢٨٢٠٠٠ الف طن متري وقد تم التحويل الى براميل بمعدل ٧ر٣ برميل امريكي للطن المتري .

انظر : عالم النفط عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ :

Petroleum Intelligence Weekly January 21 February 4, 1974.

Petroleum Press Service August 1973.

وقد بلغ اجمالي صادرات الاقطار الاعضاء في المنظمة من البترول الخام في سنة ١٩٧٥ (١٦٠.٨٦) مليون برميل يوميا اي ما يعادل (٥٧٣٪) من مجموع صادرات العالم والتي بلغت (٢٨.٥٥) مليون برميل يوميا .

والاسواق الرئيسية للاقطار العربية المصدرة للبترول هي أوروبا الغربية يليها دول الشرق الاقصى وعلى رأسها اليابان ثم الأمريكتان ثم تأتي دول العالم الأخرى .

ثانيا : أهداف المنظمة : —

لقد عالجت (١) المواد الاولى من اتفاقية انشاء المنظمة اهدافها والغرض من انشائها بالنسبة للدول المؤسسة (المملكة العربية السعودية ، ليبيا ، الكويت) . فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الاقطار الاعضاء فيما بينهم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الاقطار الاعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى الاسواق واستهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في الصناعة البترولية / في الاقطار الاعضاء .

وتحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص : —

١ — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لاعضائها .

ب — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الانظمة القانونية المعمول بها في الاقطار الاعضاء الى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

ج — مساعدة الاقطار الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة

(١) انظر اتفاقية انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الاعضاء والتي تتوفر فيها تلك
الامكانيات .

د - تعاون الاقطار الاعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في الصناعة
البتروولية .

هـ - الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات
مشتركة في مختلف اوجه النشاط في الصناعة البتروولية يقوم بها جميع
الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك .

ومع ان المادة الثانية اعلاه قد حددت الاهداف التي كان يتوخاها
مؤسسو المنظمة في البداية الا انه بعد مرور اكثر من سبع سنوات من عمر
المنظمة ومن خلال المسيرة التي مرت بها فقد ثبت عمليا ان نشاط المنظمة قد
امتد ليشمل مجالات اوسع من تلك التي وردت في المادة الثانية من قانون
تأسيسها ، وذلك نظرا للمعطيات الجديدة التي جرت في الصناعة البتروولية
عربيا وعالميا ومع ان الهدف في البداية من انشاء المنظمة هو معالجة الامور
الاقتصادية من الصناعة البتروولية الا ان نشاطها قد امتد ليشمل جوانب
اخرى ذات اهمية وصبغة سياسية (المنظمة وسلاح البترول) .

كما ان عددا من الاقطار الاعضاء فيها قد لجأ اليها طالبا دعمها امام
شركات البترول العالمية (١) . ومن خلال اطلعنا على المادة الثالثة من
اتفاقية انشاء المنظمة (٢) فانه يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الذين
وضعوا تلك المادة من الاتفاقية قد استطاعوا الى حد ما ان يتحسبوا
للأمور التي قد تجيء مستقبلا ، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسة للتعاون
العربي في مجالات الصناعة البتروولية .

(١) العراق عندما امم شركة نفط العراق IPC والكويت عندما واجه صعوبات
اثناء المفاوضات مع شركة بترول الكويت للانفلاك الكليل لهذه الشركة .
(٢) انظر المادة رقم (٢) من اتفاقية انشاء المنظمة .

ولم يكن ذلك بالشيء السهل فمن جهة كانت الرغبة ملحة في تجسيد هذا التعاون العربي في هيئة مشاريع مشتركة بصورة مستعجلة ، ومن جهة أخرى كانت هناك نظرة أكاديمية تتطلب اجراء الدراسات والمسوحات الشاملة لامكانيات التعاون بين الاقطار العربية في مجالات البترول حتى يتسنى للدول العربية وضع خطة عملية تجمع المشاريع المشتركة لهذه الدول ، ومع ذلك شقت المنظمة طريقها بصعوبة اذا ما قورنت بالمنظمات والهيئات العربية التي كانت موجودة وذلك بالعمل في اتجاهين في وقت واحد : —

١ — البدء بدراسة عدد من المشاريع التي يوجد اتفاق بالنسبة لاهميتها بين الاقطار الاعضاء في الصناعة البترولية .

ب — وفي نفس الوقت اجراء مسح شامل لامكانيات ومجالات التعاون بين الاقطار الاعضاء لوضع خطة عربية موحدة تربط بين الصالح العام العربي والصالح القطري لكل عضو . ولا بد هنا ان نشير الى انه كان من الضروري ان تخطو المنظمة خطوات واسعة في هذا المجال الا انها لم تقم الا بالشئ القليل . وهنا نقترح ان تعالج الدول الاعضاء موضوع التخطيط القومي المرتبط بالتخطيط القطري : اي نقترح ان تقوم الدول الاعضاء في المنظمة بوضع مخطط صناعي بترولي على مستوى العالم العربي يكون متناسقا ومنسجما مع المخططات التي يضعها كل قطر عضو حتى يوجد اساس من التكامل والتنسيق العربي في مجال الصناعة البترولية وهو ما يعتبر اساسا لنجاح هذه الصناعة . وستتطرق الى هذه الامور بشيء من التفصيل عندما نعالج الجزء الخاص بالمشاريع المشتركة للمنظمة وعلاقتها مع المنظمات العربية والدولية .

سياسة المنظمة : —

وسندرس هنا المشروعات المشتركة التي قامت بها المنظمة ودور المنظمة في استخدام البترول العربي في معركة ١٩٧٣ .

مشاريع المنظمة : — (١)

١ — الشركة العربية البحرية لنقل البترول : —

بدأت فكرة انشاء شركة عربية بحرية لنقل البترول عقب انشاء المنظمة مباشرة (٢) وقد كانت اهم العقبات التي واجهت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تتمثل في أن معظم الاقطار الاعضاء في المنظمة لم يكن لها حق نقل بترولها فقد نصت اتفاقيات الامتياز بان يكون للشركات صاحبة الامتياز دون سواها حق نقل البترول الذي تنتجه وقد كان الامر يتطلب قبل انشاء هذه الشركة معرفة كمية البترول المتوفرة للنقل وبالتالي الاتصال بشركات البترول العاملة في الدول الاعضاء في المنظمة لمعرفة مدى استعدادها للتعاون مع هذه الشركة ، الا ان ظروف صناعة البترول تغيرت كثيرا مما زادت القناعة بجدوى الشركة اقتصاديا حيث تم تأسيسها في ٦-١-١٩٧٣ واتخذت من مدينة الكويت مركزا لها وقد حدد رأسمال الشرح المصرح به ٥٠٠ مليون دولار والمكتب به مائة مليون دولار كسأ بلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٦٧٫٩ مليون دولار . وقد جاء في المادة الخامسة من الفصل الثالث من اتفاقية انشاء الشركة (٣) بأن

(١) ان توزيع اسهم المشاريع بين الاعضاء يتم عادة بالتساوي واذا لم يرغب اي عضو في اخذ حصته كاملة فانه يطلب من باقي الاعضاء اقتسامها بالنسب التي يرغب بها كل عضو .

(٢) كلمة عن امكانيات التعاون العربي في صناعة البترول للسيد عبد العزيز التركي الامين العام المساعد للمنظمة ابريل ١٩٧٤ (طرابلس — ليبيا) .

(٣) راجع اتفاقية انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول .

للشركة أن تنشئ شركات تابعة ذات شخصية قانونية متميزة أو فروعاً في إحدى الدول الأعضاء وفي خارج هذه الدول . وفي حالة إنشاء شركة تابعة في إحدى الدول الأعضاء تقوم الدول الأعضاء بإبرام اتفاق لتحديد ما ينطبق بصفة أصلية على تلك الشركة التابعة من الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وفي ملاحظتها ويجب أن تكون أغلبية رأس المال الشركة التابعة ملكاً للشركة » .

وتنص المادة السادسة (١) من اتفاقية الشركة على أن « للشركة جنسية كل من الاقطار الاعضاء المساهمين فيها سواء في مواجهة هذه الاقطار أو تجاه الغير .

وتكون جميع أموال وأصول الشركة مملوكة ملكية مشتركة وشائعة بين المساهمين بها في ذلك السفن التي يتم تسجيلها تحت علم أي من الدول الأعضاء » .

ويجري توزيع سفن الشركة لأغراض تسجيلها بين اعلام الاقطار الاعضاء بوصفها سفناً مملوكة للشركة . ويراعي بقدر الامكان أن يكون توزيع السفن بين تلك الاعلام على أساس حصص تتناسب مع المساهمة في رأس المال الشركة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار قيمة كل سفينة بالنظر الى حمولتها وطرازها وعمرها .

وفي حالة انضمام بلد جديد الى الشركة أو انتهاء عضوية بلد عضو أو أكثر فيها وكذلك في حالة حدوث تغيير في توزيع رأس المال الشركة تقوم الجمعية العمومية باتخاذ ما يلزم لاعادة توزيع السفن تحت مختلف الاعلام ولها أيضاً اعادة التوزيع عندما تواجه إحدى البلاد الاعضاء ظروفاً تقتضي

(١) راجع المصدر السابق .

نقل كمية متزايدة من بترولها او في الحالات الاخرى الاستثنائية التي تجعل حمولة السفن التي تحمل علم تلك الدولة غير كافية .

ومما سبق يتضح ان صلاحيات الشركة العربية لنقل البترول تشمل جميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية (البترول الخام والغاز

المسيل والمنتجات البترولية مكررة او مصنعة) وتتمتع الشركة بالشخصية القانونية المستقلة والاهلية اللازمة لتحقيق اغراضها ولها جنسية كافة الاقطار الاعضاء المساهمة فيها . وقد اعطيت الشركة امتيازات وتسهيلات الشركات الوطنية في تلك الاقطار بالاضافة الى الدعم والحماية وكذلك بعض الامتيازات والتسهيلات الاخرى التي نصت عليها اتفاقية انشائها ، هذا ومن الجدير بالذكر ان الشركة تمارس نشاطها على اسس تجارية بحتة .

وقد باشرت الشركة اعمالها منذ تاسيسها ، وقد قامت في نطاق مباشرة عملها الفعلي في ٢٣ فبراير عام ١٩٧٣ بالتعاقد على بناء ناقلتين (١) حمولة كل منهما ٢٧٨.٠٠ طن مع شركة شانتيرز ذي اتلانتيك الفرنسية تسلم احدهما في اوائل اكتوبر عام ١٩٧٧ وتسلم الثانية في اوائل مارس عام ١٩٧٨ كما تعاقدت مع شركة بريمر فولكان الالمانية الغربية على بناء ناقلتين اخريين حمولة كل منهما ٣١٨.٠٠ طن تسلم الاولى في ديسمبر عام ١٩٧٦ وتسلم الثانية في ابريل عام ١٩٧٧ وبلغ اجمالي الاستثمارات في هذه العقود حوالي ٢٤٠ مليون دولار امريكي .

(١) الشركة العربية البترولية لنقل البترول - التقرير السنوي ١٩٧٤ .

ومما لا شك فيه أن التطورات التي حدثت على صعيد ملكية الاقطار الاعضاء لمجموع أو للقسم الأكبر من اسهم شركات البترول العاملة في اراضي الدول الاعضاء ستبكتها من الاستفادة من حق نقل البترول المنتج من أراضيها وبالتالي زيادة فرص النجاح والتوسع في مجال النقل البحري امام هذه الشركة العربية الهامة .

ب - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن : -

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة ملائمة لاقامة مثل هذا المشروع بالنظر لما يرتاده من عدد هائل من ناقلات البترول يوميا ، ويعتبر موقع الخليج العربي نموذجا لصيانة واصلاح السفن اذ تعد اليه الناقلات بعد أن تكون قد افرغت حمولتها ومن ثم تصبح صيانتها في منطقة الخليج العربي امرا مفضلا فنيا واقتصاديا .

وقد كان هذا المشروع من أوائل المشاريع التي اولتها المنظمة عناية كبيرة حيث قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعمل الاتصالات اللازمة للتأكد من ربحية المشروع ، وقد وافق مجلس وزراء المنظمة على اتفاقية انشاء هذه الشركة في ٤ سبتمبر ١٩٧٣ ثم وقع عليها الوزراء في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ حيث أصبحت نافذة من هذا التاريخ . ومقر الشركة مدينة المنامة بالبحرين .

وتعد هذه الشركة مشروعا قوميا يهدف الى تطوير الصناعة فسي منطقة الخليج العربي والى تدريب مواطني الاقطار الاعضاء على صناعة واصلاح وصيانة السفن بجانب كونها مشروعا تجاريا يمارس نشاطه على اساس تجاري .

وتهدف الشركة الى القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع انواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الاخرى المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية ، وقد بدأت الشركة نشاطها ببناء حوض جاف في البحرين لخدمة السفن وبوجه خاص ناقلات البترول في مجال الصيانة والاصلاح ، ومن المنتظر ان تتوسع اعمال الشركة مع نمو القدرات الفنية لديها حتى تتمكن من صناعة وبناء السفن .

وقد نصت اتفاقية الشركة على ان لها القيام بجميع الاعمال التجارية والمالية (١) التي تساعد على تحقيق اغراضها كما ان لها الحق في انشاء شركات متفرعة اخرى في اي قطر عضو اخر غير دولة المقر او انشاء فروع او مكاتب ادارية او احواض للتجهيز وممرات للسفن الى غير ذلك من المرافق الضرورية لنشاطها .

وتنص اتفاقية انشاء الشركة على ان رأس المال المصرح به مائة مليون دولار والمكتتب به ثلاثون مليون دولار مقسمة على ثلاثين ألف سهم قيمة السهم الاسمية مائة دولار .

وتقوم شركتان عالميتان لهما خبرة ودراية كبيرتان بوضع الدراسات الفنية والتصميمات اللازمة لبناء المشروع كما ستشاركان في تشغيله وصيانته .

وبالنظر لاهمية هذا المشروع وضرورة اخراجه الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن فقد شكل مجلس وزراء المنظمة لجنة وزارية خاصة من كل من وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزير التنمية والخدمات الهندسية في دولة البحرين لتابعة لدراسات المشروع

(١) راجع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول — تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٣ .

مع الشركات الاستشارية المختصة ، ولقد تبين من الدراسة ان هذا المشروع بالرغم من انه لا يعتبر من المشاريع ذات الربح العاجل ، الا انه يهدف الى تطوير الصناعة في المنطقة وتدريب مواطني الاقطار الاعضاء على صناعة واصلاح السفن . ولقد قامت اللجنة بتكليف مؤسسات استشارية هندسية لاعداد دراسة هندسية اولية تقدر كلفة بنائه ، وتمت هذه الدراسة فعلا ، كما قامت اللجنة بارساء مناقصة الحفر البحري لموقع الحوض الجاف في البحرين ، وكذلك الطريق الرملي الذي سيربط الموقع بجزيرة المحرق في البحرين الى (شركة فالكون بريد يجيج كونسورتيوم) وتبلغ قيمة المناقصة ٦٩٤٠.٠٠٠ دينار بحريني . وستكون ملكية الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية ملكية تامة لهذه الشركة كما ستكون هناك شركة اخرى تتعاقد مع الشركة الام لتشغيله تشترك فيها شركة كواسكي اليابانية اما بالنسبة للبرنامج الزمني فان الدراسة تتوقع ان تنتهي اعمال تصميم وانشاء الحوض الجاف ويبدأ العمل فيه في النصف الاول من شهر ابريل عام ١٩٧٧ بحيث يكون معداً لاصلاح ناقلات تصل حمولتها الساكنة الى ٣٥٠ الف طن في المرحلة الاولى ويمكن توسيعه في المرحلة الثانية لاستقبال ناقلات حمولتها الساكنة تصل الى ٥٠٠ الف طن .

وتقتصر اهلية المساهمة في الشركة على الاقطار الاعضاء في المنظمة ، كما يحق لهذه الاقطار ان تعهد بتمثيلها في ممارسة اهلية المساهمة لاية هيئة او مؤسسة او شركة تابعة لها من اشخاص قانونها العام او الخاص؛

علاوة على ذلك يحق لكل قطر عضو ان يتنازل عن عدد من اسهمه لصالح مواطنيه من الاشخاص الطبيعيين ، او الاعتباريين في الاكتتاب وذلك بما لا يتجاوز ٤٩٪ من مجموع الاسهم المخصصة له ويشترط ان لا يزيد ما يملكه كل شخص عن عشرة بالمائة من مجموع الاسهم المتنازل عنها . ولا يجوز لاية هيئة او مؤسسة او شركة تتنوع بجنسية اي من الاقطار الاعضاء ان تكتسب اسهمها في الشركة الا اذا كان جميع راسمالها ملكا لذلك القطر المعني او للمواطنين فيه .

ج - الشركة العربية للاستثمارات البترولية : -

قامت فكرة انشاء هذه الشركة في نطاق منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتمويل صناعة البترول لان هذه الصناعة تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتحتاج الى عدة مصادر لتمويلها . كما ان التطورات السريعة التي حدثت في قطاع البترول في المنطقة العربية قد خلقت ظروفًا ملائمة للاستثمارات البترولية سواء في مجال التكرير او التصنيع واستغلال الغاز الطبيعي الى غير ذلك من اوجه النشاطات البترولية التي يتحتم على الاقطار العربية ان تتولاها بنفسها بعد ان تمكنت من تغيير الشكل التقليدي للامتيازات البترولية واصبحت لها الهيمنة على مصادرها البترولية وكيفية استغلالها . ولقد كانت هذه الحاجة ماثلة امام المسؤولين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول منذ نشأتها ومباشرتها دراسة المشروعات المشتركة بين الاقطار الاعضاء ، الامر الذي حدا بها الى انشاء شركة للاستثمارات البترولية في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ وقد اتخذت مدينة الدمام بالملكة العربية السعودية مقرا لها .

ان الاستثمارات اللازمة للمشروعات البترولية الصناعية تتسم بالضخامة . ويكفي للدلالة على ذلك ان نذكر على سبيل المثال ان التقدير المبدئي لما يحتاجه العالم من استثمارات لانشاء مصافي جديدة حتى سنة ١٩٨٠ يزيد عن ٦٠ بليون دولار ما اذا اخذنا في الاعتبار ما تهدف اليه بعض البلاد العربية من عدم زيادة انتاجها من البترول عن مستواه الحالي بل ومن تخفيضه في بعضها بقصد تمديد مدة استغلال ثروتها ، واذا اخذنا في الاعتبار كذلك ما تتجه اليه البلاد الصناعية من تنمية مصادر الطاقة

الأخرى فيكون من المرجح أن ينخفض رقم الاستثمارات المقدرة للمصافي الجديدة إلى ما يقارب من ٥٠ مليار دولار حتى سنة ١٩٨٠ ، وإذا ما قدرنا أن يكون نصيب البلاد العربية من هذه الاستثمارات ١٠ ٪ فقط فإن الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مصافي جديدة في العالم العربي يرجح أن لا تقل عن خمسة بلايين دولار . فإذا أضفنا إلى مبلغ الخمسة بلايين من الدولارات هذه ما تحتاجه صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والصناعات المساعدة من أموال لتبين بجلاء الحاجة الماسة إلى قيام الشركة العربية للاستثمارات البترولية كي تساعد في أعداد المشروعات وتقويمها ونسي الأسهم في تمويلها .

كل تلك الحقائق التي سبق ذكرها كانت وراء اهتمام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بمشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية وبأغراضها التي جاءت في المادة الثالثة من الفصل الثاني من اتفاقية إنشائها (١) ، وهي إنشاء وتنمية المشروعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات ؛ من إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالنفع على الاقطار الاعضاء وتدعيم قدراتها في الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية .

(١) راجع اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

وقد نصت اتفاقية تأسيس الشركة بأن تقوم بكافة العمليات اللازمة لتحقيق اغراضها في الاقطار الاعضاء وفيها عدا ذلك تعطى الافضلية للمشاريع في الاقطار العربية الاخرى . ولها بصفة خاصة ان تقوم بما يلي : -

١ - دراسة واعداد المشروعات التي يمكن للشركة ان تستثمر فيها اموالها .

٢ - ان تقيم فروعاً ومكاتب للشركة وان تنشئ شركات مالية تابعة لها، وذلك داخل وخارج الدول الاعضاء .

٣ - ان تساهم في الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٤ - ان تنشئ بموافقة مجلس وزراء المنظمة الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٥ - ان تشتري وتصرف في اسهم وحصص راسمال الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة وذلك سواء في الاقطار الاعضاء او غيرها من الاقطار .

٦ - ان تشترك في عمليات اصدار وضمان تصريف الاوراق المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تنشأ او تعمل في الاقطار الاعضاء في قطاع الصناعات البترولية .

٧ - ان تمنح قروضا متوسطة او طويلة الاجل لتمويل الاستثمارات والعمليات في قطاع الصناعات البترولية .

وتراعي الشركة عند منحها قروضا لمشروع في قطر من الاقطار الاعضاء ان تحصل على ضمان القطر لسداد اصل القروض والفائدة .
واذا كان مكان المشروع خارج الاقطار الاعضاء فلا يمنح هذا القرض الا بضمان قطر عضو .

وللشركة ان تقدم كفالتها للقروض المتوسطة والطويلة الاجل التي تمنحها مؤسسات مالية او تجارية اخرى ، على ان تتوفر في هذه القروض كافة الشروط المطلوب توفرها في عمليات الاقتراض المماثلة التي تقوم بها الشركة لحسابها .

وتتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لاستخدام القروض التي تمنحها او تكللها للقرض الذي منحت من اجله هذه القروض .
٨ - ان تصدر السندات وان تقترض من اسواق كل من الاقطار الاعضاء بعد الحصول على موافقتها وكذلك من الاسواق المالية العالمية .

كما يجوز للشركة ان تقترض من حكومات الاقطار الاعضاء مباشرة او عن طريق احدى مؤسساتها سواء لتمويل عملياتها بصفة عامة او لتمويل مشروع محدد بالذات . ولا يجوز بأية حال ان يتعدى مجموع ديون الشركة في اي وقت المبلغ الذي تكون الجمعية العمومية للشركة قد وضعته كحد اقصى لاقتراضها ، كما تحرص الشركة بالنسبة الى حجم الديون التي تلتزم بها ومواعيد سدادها وشروطها على الاحتفاظ دائنها بمرکز مالي تتوفر فيه السيولة والملاءمة المالية .

وتحدد الشركة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع وتراعي الشركة في القروض التي تمنحها ان يجري سدادها مع فوائدها بذات العملة التي تم بها الاقتراض .

٩ - أن توظف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجاتها المباشرة من الاموال السائلة على ان يراعى في هذا الصدد نوقيت التزامات الشركة قبل الغير والمسحوبات المتوقعة على قروضها وبصفة عامة الحرص على سيولة الاصول المستثمر فيها وقابلية العملات المقومة بها هذه الاصول للتحويل . وقد حدد راسمال الشركة المصرح به ٣٦٠٠٠ مليون ريال سعودي اما راسمال الشركة المكتتب فقد حدد بمبلغ ١٢٠٠ مليون ريال سعودي وينقسم الى مائة الف سهم القيمة الاسمية لكل منها اثنا عشر الف ريال ، تم الاكتتاب فيها جميعها كما تم توزيعها على الدول الاعضاء .

وبلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٤ مليون ريال .

د - الشركة العربية للخدمات البترولية : -

وهي احدى الشركات التي انشأتها المنظمة للقيام بأعمال التنقيب والحفر والاستكشاف ومد خطوط الانابيب وغيرها من الخدمات الضرورية للصناعة البترولية وذلك نظرا لان الاقطار العربية المصدرة للبترول تساهم بأكثر من ثلث انتاج العالم الكلي من البترول الخام وتملك حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي الا ان مساهمتها في مجال الخدمات البترولية لا تتماشى مع وزنها الهام كمنتجات ومصدرة للبترول .

ولقد كانت وما زالت شركات البترول الاجنبية العاملة في البلاد العربية هي التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة باستكشاف البترول وانتاجه سواء كان ذلك عن طريقها مباشرة أو عن طريق شركاتها أو التي تتعاقد معها . واذا نظرنا الى مساهمة الاقطار الاعضاء في مجال الخدمات البترولية فانتنا نجد انها تتفاوت من قطر

الى اخر فشركة سونطراك في الجزائر تعتبر شركة متكاملة بمعنى انها تقوم بجميع العمليات البترولية مباشرة لما تتمتع به من جهاز فني كفو كما تقوم المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية بجزء من تلك العمليات . الا اننا نجد ان تلك المساهمة ليست بالحجم المطلوب في الدول الاخرى . ولقد كان السبب في عدم تناسب مساهمة الاقطار الاعضاء في مجال الخدمات البترولية مع دورها في مجال الانتاج والتصدير هو أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحتفظ لنفسها بكافة القرارات المتعلقة بغرور الصناعة البترولية

Down Stream Operations

ولقد شهد عام ١٩٧٣ تطورا هاما في العلاقة بين حكومات الاقطار المضيفة والشركات صاحبة الامتياز حيث اصبحت بعض الاقطار المصدرة للبترول تملك ٦٠٪ من اسهم شركات البترول العاملة في اراضيها ، في حين ان بعضا اخر قد تملك شركات البترول الاجنبية ملكية كاملة ، ومن ثم اصبحت لهذه الشركات دور اقل بالنسبة للصناعة البترولية في حين بدأت حكومات الاقطار المصدرة للبترول تلعب دورا متزايدا في صناعتها البترولية .

وبعد ان اقر مجلس وزراء المنظمة مشروع قانون انشاء الشركة فانها ستباشر عملها عن طريق انشاء عدد من الشركات الفرعية ذات الاختصاص تعمل في فروع الخدمات البترولية التي تشتمل على الاعمال التالية : —

عمليات حفر وصيانة ابار البترول — عمليات معالجة ابار البترول واختبارها — تثبيت وتنقيب انايب ابار البترول — اجراء التسهيلات الكهربائية المختلفة — تحليل عينات لب الابار والزيوت والغاز والمنتجات

— استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية — دراسات هندسة المكائن —
الانشاءات البرية والبحرية لمراقب البترول — المسح الجيوديسي والتصوير
الجوي — الاعمال الجيوفيزيائية المختلفة .

ولقد تبين من دراسة أولية قامت بها منظمة الاقطار العربية المصدرة
للبنترول انه بالرغم من ان حجم العمل المتوفر في مجالات الخدمات البترولية
في الاقطار الاعضاء كبير جداً الا ان نسبة مساهمة الشركات والمؤسسات
الوطنية فيه منخفضة جداً حيث لا تزيد عن ٤٠٪ في مجالات الحفر

وتنخفض لتصبح ٢٠٪ في مجال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي و ١٥٪
في مجال تثبيت وتنقيب أنابيب تغليف الابار و ١٠٪ في معالجة الابار
واختبارها اما التسجيلات الكهربائية فليس للشركات الوطنية دور فيها.

ولا شك ان الحاجة الى التعاون العربي في مجال الخدمات البترولية
لم تكن في اي وقت من الاوقات اكثر الحاحاً مما هي عليه الان خاصة وان
الاقطار العربية المصدرة للبنترول تتجه الى السيطرة الكاملة على ثرواتها
البترولية . (١) .

(١) لقد سيطرت كل من الكويت والعراق على الصناعة البترولية فيها سيطرة كاملة .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء المنظمة في مدينة الرياض في ديسمبر ١٩٧٥ تم اقرار قانون تأسيس هذه الشركة وبذلك برزت الى الوجود لتنضم الى باقي الشركات العربية التي انشأتها المنظمة . وقد حدد راسمال الشركة المصرح به مائة مليون دينار ليبي والمكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي موزعة على اسهم قيمة السهم الواحد مائة ألف دينار . وقد بلغت حصة الامارات العربية المتحدة ٢١ مليون دينار ليبي .

وتنص الاتفاقية على ان لهذه الشركة على غرار غيرها من المشروعات المشتركة التي انبثقت عن المنظمة الاستقلال والاهلية اللازمة لتحقيق اغراضها . وكذلك المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها الشركات الوطنية في الاقطار الاعضاء .

كما تنص الاتفاقية ان اغراض هذه الشركة تتمثل في القيام بأعمال الخدمات البترولية وذلك بانشاء شركات متخصصة في واحد او أكثر من فروع الخدمات البترولية على هدى من الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية اللازمة لذلك ، كما يدخل في هذه الاغراض تدريب وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة . هذا وستباشر الشركة والشركات المتفرعة عنها نشاطها على اسس تجارية وبالإضافة الى المشروعات التي سبق ذكرها ، تفكر المنظمة في التعاون العربي المشترك في مجالات التكرير اذ يمكن ان تقام مشروعات مشتركة للتكرير في مناطق ملائمة لها ، مثل منطقة الخليج العربي ومنطقة البحر الابيض المتوسط فكلها مناطق يمكن ان تقام فيها مشروعات مشتركة كهذه ومشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية معد بالاساس لكي ينشط هذا النوع من النشاط بالإضافة الى الصناعات البتروكيمياوية .

كما انه يوجد لدى المنظمة الرغبة في أن تتعاون الاقطار الاعضاء في ميدان الاستثمار وتبعية المصادر الاخرى للطاقة المتوفرة في منطقتنا مثل

الطاقة الشمسية ، لكي لا تواجه احيالنا القادمة بأية أزمة . كأن ينتهي
البتترول وتكون البدائل في ايدي الغير . (١)

ثانيا : المنظمة وسلاح البترول : —

بالرغم من ان الهدف الاساسي لانشاء المنظمة كما جاء في اتفاقية
تأسيسها كان هو العمل على ايجاد مشروعات بترولية مشتركة بين الاقطار
الاعضاء ، ومع ان استخدام العرب للبتترول كسلاح في المعركة في اكتوبر
١٩٧٣ يعتبر عملا سياسيا فانه لا يمكننا ان نغفل دور المنظمة في هذا
العمل السياسي .

فعندما اجتمع مجلس وزراء المنظمة في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ في الكويت
وكانت المعركة وقتها قائمة بين العرب والعدو الصهيوني طرحت عدة
مقترحات للكيفية التي من الممكن ان يستخدم بها العرب سلاح البترول
بصورة اكثر فعالية في المعركة . وتتلخص المقترحات التي طرحت فيها
يلسي : — (٢)

- ١ — قطع البترول عن الدول التي تساند اسرائيل بصورة مباشرة .
 - ٢ — تأميم شركات البترول المملوكة لدول ثبت انها تساند اسرائيل بصورة
مباشرة .
 - ٣ — تخفيض انتاج البترول بصورة تدريجية وبصورة عامة على ان يلي
التخفيض الاول تخفيضات اخرى كل شهر ، وذلك الى ان تمتنع
الاقطار التي تساند اسرائيل عن تحيزها .
- وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب على طريقة واحدة من هذه
الطرق الثلاثة يستخدمون بها سلاح البترول ، تبنت غالبيتهم الطريقة
الثالثة وهي التخفيض العام التدريجي لانتاج البترول . الا ان اقدام دولة

(١) اقترح د. عنيقة على الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد في دمشق في صيف ١٩٧٤ ان
تهتم المنظمة بالامور التالية : —

أ — ماذا بعد البترول . ب — مصادر الطاقة البديلة ج — الاستعمال الامثل للبتترول .
(٢) انظر ، مقالات بترولية . للمؤلف .

الإمارات العربية المتحدة على اتباع الطريقة الأولى ، وهي قطع البترول عن أي دولة تساعد العدو الصهيوني بصورة مباشرة ، أدى إلى أن حذت حذوها الاقطار العربية الأخرى وقطعت امدادات البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ثم عن هولندا . (١)

وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب في البداية على أسلوب واحد لاستخدام سلاح البترول رُوي أن يعالج هذا الموضوع خارج إطار المنظمة وأن يتولاه وزراء البترول العرب وليس مجلس وزراء المنظمة .

ومع ذلك فإن الفاصل بين مجلس وزراء المنظمة ووزراء البترول العرب عند معالجتهم لموضوع استخدام سلاح البترول فاصل شكلي بحت.

لقد قامت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بأعمال التمهيد والتحضير لوزراء البترول العرب في كل مرة اجتمعوا فيها لمعالجة موضوع سلاح البترول كما أن المنظمة تابعت عن كثب نتائج استخدام هذا السلاح وأثاره .

وبما أن سلاح البترول قد استخدم للترهيب بالنسبة للعدو ومن يؤيده فإنه استخدم كذلك وما زال يستخدم للترهيب ، أي لترغيب الصديق وتشجيعه . وهنا قامت المنظمة بدور بارز فعندما قطعت الدول الأفريقية علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر (رمضان)

(١) انظر، مقالات بنوالية للمؤلف .

سنة ١٩٧٣ قررت الاقطار الاعضاء في المنظمة بناء على توصية من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٧٤ (١) ، تقديم دعم مالي الى الدول الامريكية بما يعوض عليها ما لحق بها نتيجة لارتفاع أسعار البترول منذ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وقد بلغت هذه المساعدات المالية ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

وكذلك تقوم الاقطار الاعضاء في المنظمة سنويا بتعويض الاقطار العربية غير المنتجة للبترول عما لحقها من اعباء مالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ ، وتبلغ هذه المعونات ٨٢ مليون دولار سنويا . (٢)

(١) انظر قرارات مؤتمر القمة العربي المذكور .

(٢) توزع المعونات على الاقطار العربية التالية: —

السودان ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا ، الصومال والمغرب .

الباب الثالث

البترول وطور البنين الاقتصادي

سوف نبحث في هذا الباب موضوعين ، الموضوع الاول ويتعلق بتطور البنين الاقتصادي ، والموضوع الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .

الفصل الأول

ظهور البنى التحتية الاقتصادية

ادى اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة في الامارات العربية المتحدة الى تطور كبير في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعي تمثل في بدء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالشروع في اقامة الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال الانتاج البترولي ثم في مجال الانتاج الصناعي بصفة عامة ، وقد ترتب على اكتشاف البترول ، وعلى قيام الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال صناعته حدوث تغيرات جذرية في العلاقات الاساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية (١) وفي مقدمتها العلاقات القائمة بين فروع الانتاج المختلفة والعلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والاسواق العالمية والعلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعلاقات القائمة بين الانتاج والادخار . فقد ادت هذه التغيرات الجذرية الى اختفاء بعض فروع الانتاج القديم واضمحلال بعضها والى ظهور فروع انتاج جديدة كما ادت الى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق العالمية نتيجة لاعتماد هذا الاقتصاد بصفة اساسية على استخراج البترول وتصنيعه . ومن ناحية اخرى فقد ادت ملكية الدولة للثروة البترولية وازدياد دخلها من هذه الثروة الى تعاظم دور القطاع العام في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية . كما ادت الزيادة المطردة في عوائد البترول وفي الدخل القومي وبالتالي في متوسط نصيب الفرد منه الى تزايد المدخرات القومية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

وكان طبيعيا ان يشكل قطاع البترول ، وقد كان سببا في كل هذه التطورات البنائية ، القطاع القائد في عملية التنمية الشاملة ، وترتب على هذه الحقيقة عدة نتائج هامة .

(١) رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - الجزء الاول ١٩٧٥ ص ١٢١ - ١٢٨ ،

٢٢٩ - ٢٦٠ .

اولا : ادت ملكية الدولة للثروة البترولية الى تعاظم دور القطاع العام ودور الدولة في عملية التنمية . وهنا نسجل ان نمو القطاع الخاص جاء نتيجة لنمو هذا القطاع العام ولما قامت به الدولة من دور في التنمية . ثانيا : سهحت عوائد البترول المطردة الازدياد ، لدولة الامارات العربية المتحدة ان تأخذ بسياسة « الدفعة القوية » في التنمية بدلا من سياسة التدرج التي تأخذ بها عادة البلاد الاخذة في النمو وذات العجز في ميزان المدفوعات .

ثالثا : ادى الاعتماد بصفة اساسية على البترول الى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق الخارجية ، فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي ارتفاعا كبيرا .

ولسنا في حاجة الى القول بأن الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل القومي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا بهذا المصدر . بحيث يعكس اي اضطرابات تقع فيه . هذا فضلا عن ان البترول ثروة مؤقتة في سبيلها الى النضوب ولذلك يكون من الضروري تخصيص جزء من عوائده لانشاء دعائم اخرى للاقتصاد القومي وخاصة بالتنمية الصناعية والتنمية الزراعية وهو ما يضمن تنوع فروع الانتاج ومصادر الدخل القومي .

وننبه الى ان البترول ، وهو القطاع القائد الذي بدأ المرحلة الاولى للتنمية وهي التنمية في اطار الاندماج في الاسواق العالمية ، مطالب باتهام المرحلة التالية من التنمية وهي التنمية في اطار التكامل والاستقلال . (١) وسنقسم هنا دراستنا لاثار البترول في تطور البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحدة الى خمسة مباحث وهي : —

(١) مجلة الاقتصادي — ١٩٧١ — بغداد

راجع التنمية الجديدة في مقال الدكتور رفعت المحجوب « التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية » مجلة الاقتصادي — بغداد — العدد الرابع . ١٩٧٠ .

المبحث الأول : تطور الإنتاج القومي
المبحث الثاني : تطور السكان والاستثمار
المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
المبحث الخامس : تطور النظام المالي

المبحث الأول

تطوّر الانتاج القومي

لا شك في أن اكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة أدى الى تطور كبير في الانتاج القومي ، استتبع زيادة الناتج القومي ومن ثم الدخل القومي حتى اصبح متوسط نصيب الفرد في الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٥ اعلى متوسط في العالم .

وقد أدى تطور الانتاج القومي الى ازدهار فروع الانتاج القديمة بل وإلى اختفاء بعضها عن المسرح الاقتصادي تاركة المجال امام فروع جديدة للانتاج لتحل محلها .

لقد كانت فروع الانتاج القديمة في فترة ما قبل البترول عبارة عن فروع بسيطة ومتخلفة في مجملها كما كانت وباستثناء اللؤلؤ الذي ما سبق ذكره ، في معزل عن الاسواق العالمية ، وقد وجدت اغلب هذه الفروع وهي الزراعة والرعي وصيد السمك ، لتلبي ذلك الجزء الضروري جداً من متطلبات الحياة ، كما وجدت بعض فروع الانتاج القديمة الاخرى التي كانت على صلة محدودة بالاسواق الخارجية وذلك مثل صناعة اللؤلؤ والتجارة والنقل البحري . ومع وجود تلك الصلة بين فروع الانتاج هذه والاسواق العالمية الا ان ذلك لا ينفي عنها صفة التخلف والبساطة كما انه لا ينفي عن الاقتصاد الوطني في عصر ما قبل البترول صفة الاقتصاد المغلق المنعزل ، وقد سبق أن درسنا في الباب الاول مختلف فروع الانتاج القديمة (قبل عصر البترول) بحيث لا نجد مجالاً لتكرار هذه الدراسة .

أما بعد اكتشاف البترول فقد برزت الى الوجود فروع إنتاج جديدة مثل الصناعة البترولية والثروة المعدنية وهذه الفروع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الخارجية ودمجة فيها كما أنها على جانب كبير من التطور التكنولوجي والذي لا يتوفر محلياً . وسنتولى تفصيل التطور الذي لحق فروع الإنتاج الجديدة هذه عن دراستنا الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة في الفصل الثاني من هذا الباب ، هذا فضلاً عن أننا قد سبق أن درسنا الصناعة البترولية في الباب الثاني ومع بروز فروع الإنتاج الجديدة هذه مع مجيء البترول فإن بعض الفروع القديمة الأخرى قد أخذت تسي التطور هي الأخرى لتواكب الظروف الاقتصادية الجديدة (١) .

(١) انظر : الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول من هذا الكتاب .

المبحث الثانی

تَطَوُّر السَّكَّانِ فِي الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ

ادى اكتشاف البترول الى تطور البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحدة وقد شمل هذا التطور السكان ايضا ، اذ ازداد عددهم وارتفع مستوى معيشتهم . ومن الطبيعي ان يترتب على تطور في الاستهلاك وذلك من حيث بروز الطلب على انماط جديدة من السلع والخدمات هذا فضلا عن ان تطور السكان يتطلب توسعا في المرافق والخدمات العامة لتلبي متطلبات التطور في السكان .

وقبل اكتشاف البترول في اماره ابو ظبي تعرض سكان الامارات الى عملية جزر سكاني ، وذلك بسبب الهجرة الى البلاد العربية المجاورة التي سبق اكتشاف البترول فيها ، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر ، سعيا وراء فرص العمل خاصة مع كساد صناعة اللؤلؤ بعد الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة الى البحث عن فرص افضل للعيش في الخارج كانت الاسباب السياسية في بعض الاحيان وراء هجرة مجموعات من سكان الامارات الى البلاد المجاورة (١) .

وقد قدرت السلطات البريطانية في سنة ١٩٦٤ سكان الامارات العربية بـ ٨٤ الف نسمة (٢) وهو اقل مستوى تدنى اليه سكان الامارات العربية المتحدة في القرن الحالي ، وهو ما يعكس العوامل الاقتصادية والسياسية التي سبق ان بينها والتي ادت الى تقلص السكان الى هذا المستوى .

(١) كانت تحدث في بعض الاحيان خلافات بين حكام احدى الامارات وبعض افراد قبائل تشبه مما ينتج عنه هجرة افراد هذه القبيلة الى بلد مجاور .

(٢) كانت بريطانيا حتى سنة ١٩٧١ مسؤولة عن حماية الامارات العربية المتصدة وذلك بقتضى اتفاقية حماية موقعة بين حاكم كل املرة والحكومة البريطانية .

وبعد بدء تصدير البترول بكميات تجارية من إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ وبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في ١٩٦٦ وبعد قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ أخذ حجم السكان في الإمارات العربية المتحدة في الازدياد المطرد إذ ارتفع من ٨٤ الف نسمة سنة ١٩٦٤ الى ١٧٩٢ الف نسمة بتعداد ١٦/٤/١٩٦٨ ثم الى ٦٥٦ الف نسمة وذلك حسب آخر تعداد أجرى في ديسمبر ١٩٧٥ وتعود هذه الزيادة المطردة والكبيرة في حجم السكان الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وارتفاع معدل الهجرة فقد كان معدل الزيادة الطبيعية منخفضا قبل البترول إذ لم يتجاوز ١.٥ ٪ وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة وتدني المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات ثم ارتفع هذا المعدل نتيجة لتدفق عائدات البترول وارتفاع مستوى المعيشة وتوفر الخدمات الطبية المجانية لجميع المواطنين وانتشار الوعي الصحي الى ٢.٧ ٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (١) ثم الى ٣.٨ ٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (٢) ، ويعتبر هذا المعدل من اعلى معدلات الزيادة في العالم . وكذلك أدى تدفق عائدات البترول بصورة متزايدة الى شروع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما اوجد فرصا اكثر وافضل للعمل وأدى الى نشاط كبير لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي أدى الى مد سكاني كبير وزيادة ميكانيكية في السكان ويمكن ان ترجع هذه الزيادة الى مجموعة من العوامل اهمها : —

١ — عودة السكان الذين سبق أن هجروا بلادهم نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية .

٢ — أدى الانطلاق في تنفيذ عدد كبير من مشاريع التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة مما أدى الى جذب العمال من الهند والباكستان وإيران للعمل في الإمارات العربية المتحدة .

٣ — أدت سهولة المواصلات الحديثة الى زيادة تنقل الأفراد بين الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي مما شجع أعدادا كبيرة من المواطنين العرب على المجيء الى الإمارات العربية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

٤ — أدى القيام بعدد كبير من المشروعات ، نتيجة لزيادة عائدات البترول الى جذب عدد كبير من رجال الأعمال ومن الفنيين العرب والأجانب للعمل في البلاد إما بصورة انفرادية أو عن طريق شركاتهم ومؤسستهم . وبالإضافة الى حركة السكان بين الداخل والعالم الخارجي فإن اكتشاف البترول أدى الى تحركات سكانية فيما بين مختلف الإمارات وذلك تبعاً لدرجة توفر فرص العمل فيها ولدرجة تقدم الحياة الاجتماعية فقد أخذ سكان الريف والقرى والبدو الرحل يزحفون على المدن التي ازدهرت بسبب قربها من الصناعة البترولية . إلا أن الحكومة تنبهت لذلك وعملت على توطئ البدو الرحل في أماكنهم ونقلتهم اليهم الخدمات الصحية والتعليمية بدلا من أن تتركهم يهجرون حقولهم وواحاتهم وقراهم .

ازدياد عائدات البترول والتوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ادى الى ارتفاع الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي الى ارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع الاستهلاك .

ان اكتشاف البترول احدث بالتأكيد انقلابا وتطورا كبيرا في السكان كما احدث بالتالي تطورا طرديا في الاستهلاك الخاص والعام وذلك بزيادة حجم الاستهلاك ويخلق انماط جديدة له وخاصة تحت تأثير اثر التقليد ويتوفر المرافق والخدمات العامة لهذه الزيادات الكبيرة في السكان .

كما ان بروز قطاع البترول كقطاع قائد استلزم تاهيل السكان تاهيلا عمليا وفنيا لكي يستطيعوا مواكبة التطور الاقتصادي الكبير وذلك عن طريق خلق كواادر جديدة يمكنها ان تسير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى الاستعانة بالخبرات العربية المتاحة لسد النقص في الخبرات المحلية .

نخلص من ذلك الى القول بأن ظهور البترول وتدفق عائداته احدث تطورا في البنيان الاقتصادي حيث تبعه تطور مواز له في الانتاج القومي وفي الاستهلاك القومي مع التطور في الجانب السكاني .

ان هذا التطور في البنيان الاقتصادي الذي احدثه البترول جاء بمشكلات من نوع اخر الا وهي مشاكل الثراء والتقدم وهي ولا شك تختلف عن مشكلات فترة ما قبل البترول حيث كانت توجد مشكلات التخلف والفقر، وهذا ما يستدعي ايجاد طرق مناسبة جديدة لعلاجها تختلف عن طرق علاج مشكلات التخلف والفقر .

المبحث الثالث

تطوّر النظام النقديّ

يعرض في هذا الفصل النظام النقدي في الامارات العربية المتحدة من حيث العملات التي كانت تستخدم في التداول في الامارات ومكانة هذه العملات محليا وصلتها بالانظمة النقدية الدولية .

لم يكن الى عهد قريب للامارات العربية المتحدة عملة خاصة بها .

بل كانت تستخدم في الماضي ثلاث عملات (١) هي الجنيه الاسترليني الذهبي وريال ماربا تريفز الفضي والروبية الهندية . كما سبق ان استخدمت في عصر الامبراطورية العثمانية العملة التركية على نطاق محدود . وقد ادى استخدام هذه العملات الاجنبية الى تقوية العلاقات التجارية التي بين الامارات العربية والبلاد صاحبة هذه العملات وخاصة الهند (٢) .

وستنطرق فيما يلي الى العملات التي كانت متداولة بصورة رئيسية في الامارات العربية المتحدة وهي : —

- ١ — الروبية الهندية .
- ٢ — العملات الخليجية الجديدة (الدينار الكويتي والدينار البحريني والريال السعودي وريال قطر ودبي) .
- ٣ — درهم الامارات العربية المتحدة .

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا . ص ٢٢٧ للمؤلف .

(٢) The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey by K. G. Fenelon, Longman Group Ltd.

١ - الروبية الهندية :

ظلت الروبية الهندية لفترة طويلة من الزمن الاداة الرئيسية للتعامل في بلدان الخليج العربي (الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات السبع التي تكون دولة الامارات وفي بعض اجزاء عمان) وذلك لان ايا من هذه البلدان لم يكن لديه عملة رسمية مستقلة من جهة ولازدهار تجارة المنطقة في ذلك الوقت مع الهند من جهة اخرى . وكانت السلطات النقدية الهندية تزود المنطقة بحاجتها من النقد المتداول وتؤمن تحويل النقد اللازم لتغطية المعاملات التجارية الى الجنيه الاسترليني وقد استمر ذلك الوضع الى يونيو سنة ١٩٥٩ .

٢ - روبية الخليج العربي :

قامت الحكومة الهندية فيما بين ١١ مايو و ٢١ يونيو ١٩٥٩ بحللال روبية الخليج التي اصدرتها للتداول في منطقة الخليج العربي محل الروبية الهندية التي كانت في التداول وقد حددت قيمة روبية الخليج بنفس قيمة الروبية الهندية وضمنت روبية الخليج حرية التحويل الى كل من الروبية الهندية والجنيه الاسترليني (١) . وقد تم في هذه الفترة السابقة الذكر اصدار حوالي ٥٠٠ مليون روبية خليجية ، اي ما يعادل ٣٧٥ مليون جنيه استرليني (٢) ، وذلك على اساس سعر الصرف السائد في هذا الوقت.

(١) Report on Currency & Finance Reserve Bank of India

For 1958 - 59, 1960 - 61, 1965 - 66, 1966 - 67, 1969 - 70

(٢) الجنيه الاسترليني كان يساوي ١٣ روبية في حين انه يساوي الآن حوالي ٨ روبية فقط .

٢ — العملات الخليجية الجديدة : —

(الدينار الكويتي ، الدينار البحرينى ، الريال السعودى ، ريال قطر ودبي) كانت الكويت اول بلد خليجي يخرج على قاعدة استخدام روبية الخليج حيث اسست نظامها النقدي واصدرت عملتها الوطنية ، ففي ابريل سنة ١٩٦١ اصدرت الكويت الدينار الكويتي ليحل محل روبية الخليج في التداول في الكويت وتم سحب حوالي ٣٤٢ مليون روبية من التداول ، ثم تلقتها البحرين في اكتوبر سنة ١٩٦٥ فاصدرت الدينار البحريني الذي يعادل ١٥ شلن او ١٠ روبيات هندية وتم وقتها سحب حوالي ٧٨٦ مليون روبية من التداول من البحرين .



وقد أدى تخفيض قيمة الروبية الهندية في ٦ يونيو سنة ١٩٦٦ الى اسراع بقية بلدان الخليج العربي الى وضع نظام نقدي خاص بها فتحوّلت ابو ظبي بعد عدة ايام من اجراء هذا التخفيض الى استخدام الدينار البحرينى وتم استبدال حوالي ١٨ر٨ مليون روبية ليحل محلها الدينار البحرينى بسعر ما قبل التخفيض اي . روبيات لكل دينار .

كما وقعت كل من قطر ودبي في ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ اتفاقية نقدية تم بموجبها اصدار ريال قطر ودبي على اساس تعادل ١٨٦٦٢١ر.

جم من الذهب النقي ليحل محل روبية الخليج . ومع ان اصدار العملة الجديدة لم يكن قد تم وقت انخفاض قيمة الروبية الهندية الا ان البلدين قد قررا في الفترة السابقة على اصدار ريال قطر ودبي ان يحل الريال السعودي كاجراء طارئ محل روبية الخليج وتحت فعلا عملية الاستبدال في يونيو سنة ١٩٦٦ . وقد بلغت كميات النقد المسحوبة في كل من قطر ودبي ٦٨٧ مليون روبية و ٤١٣ مليون روبية على التوالي . وقد بلغ النقد المسحوب من اماره دبي نفسها ٢٩٦ مليون روبية بينما سحب النقد الباقي والبالغ ١١٧ مليون روبية من الامارات الاخرى ما عدا ابو ظبي التي كانت قد انضمت الى المنطقة النقدية للدينار البحرينى (١) .

وقد كان الدينار البحريني وريال قطر ودبي قابليين للتحويل بمعدل دينار بحريني لكل عشرة ريالات واصبح كلاهما مقبولا للتعامل في جميع الامارات السبع جنبا الى جنب الا انه كان يغلب سيطرة التعامل في اماره ابو ظبي بالدينار البحريني في الوقت الذي كان معظم التعامل في باقي الامارات يتم بريال قطر ودبي .

٤ - درهم الامارات العربية المتحدة : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ كدولة اتحادية تضم الامارات السبع ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وام القيوين والفجيرة برزت الحاجة الى ضرورة ايجاد عملة وطنية واحدة يتم تداولها على مستوى الاتحاد ، هذا فضلا عن أن وجود مثل هذه العملة ضروري لتمكين البلاد بعد بروز اهميتها البترولية على المستوى الدولي من مباشرة دورها الفعال في الاوساط النقدية والمالية العالمية .

وفي سنة ١٩٧٢ اصبحت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في صندوق النقد الدولي (١) (International Monetary Fund) وبالتعاون مع هذا الصندوق تم اعداد التشريعات اللازمة لتأسيس مجلس النقد لدولة الامارات العربية المتحدة حتى يقوم بدوره في اصدار عملة قومية ولتنمية وتوجيه النشاط المصرفي والمالي في البلاد وبالفعل تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ والخاص بانشاء مجلس النقد قسي دولة الامارات العربية المتحدة في ١٩ مايو ١٩٧٣ .

(١) انظر القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢ في شأن عضوية دولة الامارات العربية المتحدة في اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتجارة والتنمية في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ .

وتنص مادته الاولى على ما يلي : —

مادة (١) : ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مجلس لاصدار اوراق النقد والعملية المعدنية في الامارات الاعضاء بها ، واصدار رخص البنوك والمؤسسات المالية والقيام بالامور الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويطلق عليه مجلس النقد . ويكون مركز المجلس الرئيسي عاصمة الاتحاد وله أن ينشيء فروعاً ووكالات بالامارات الاعضاء في الاتحاد .

ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ما يلي : —

مادة (٥) : —

١ — يتولى المجلس القيام بالاختصاصات التالية : —

- أ — اصدار والغاء واستبدال العملة وفقاً للهادة (١٧) .
- ب — المحافظة على قيمة العملة في الداخل والخارج .
- ج — تدعيم النظام المصرفي والمالي في الدولة وتعزيز استثماره على اسس سليمة .
- د — اية اختصاصات اخرى ينص عليها هذا القانون او اي قانون اخر .

٢ — على المجلس ان يعمل دائماً على زيادة قدراته الفنية وتحسينها كي يتولى في الوقت المناسب المزيد من المهام المالية والمصرفية المتصلة باعماله (١) .

(١) للمزيد من التفاصيل انظر نص القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ .

وفي ١٩ مايو ١٩٧٣ دخلت عملة الامارات العربية المتحدة سوق التداول باصدار درهم الامارات العربية المتحدة بسعر تعادلي يساوي ١٨٦٦٢١ر. جرام من الذهب الخالص . وبناء على سعر التعادل هذا تم ربط الدرهم بالدولار على اساس ١ دولار = ٣٩٤٧٣٧ درهم . وبهذا حل الدرهم محل الدينار البحرينى وريال قطر ودبي كعملة وطنية لجميع الامارات الاعضاء في الاتحاد .

ومع ان الدينار البحرينى قد احتفظ بصلاحيته للتداول في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . في الوقت الذي انتهت صلاحية تداول العملات الورقية والمعدنية لريال قطر ودبي في نهاية ١٨ اغسطس ونهاية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ على التوالي الا ان البنوك العاملة في الدولة استمرت في استبدال العملات التي تقدم لها حتى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٧٣ . وبهذا تكون عملية احلال العملة القومية للبلاد محل العملات السائدة في السابق قد استغرقت حوالي ستة اشهر تم خلال الاسابيع الاولى منها اهتمام خاص الجزء الاكبر وقد بلغت قيمة العملات المسحوبة من الدينار البحرينى حوالي ١٢٩ مليون دينار بينها بلغت قيمة ما تم سحبه من ريال قطر ودبي حوالي ١٣١ مليون ريال وتم اصدار ٢٦٠ مليون درهم الامارات لتحل محلها في التداول . ويتكون غطاء الاصدار بالنسبة للدرهم من : —

١ — نقد اجنبي في شكل ودائع تحت الطلب ولاجل ومعظمها (٧٠ ٪) منها بالدولارات اما الباقي فيتمثل في عملات اوروبية وعملات بلاد الخليج العربي والين الياباني .

٢ — استثمارات في اوراق مالية مضمونة من الحكومات الاجنبية وهي عبارة عن محفظة من الاوراق (سندات وكبيالات واذونات حكومة

اما صادرة من الحكومة او من البنوك والمؤسسات الاجنبية المالية
الاخرى وبعض المؤسسات الحكومية الاخرى مضمونة من
الحكومة . وتشمل هذه الاوراق اوراقا مالية صادرة من جميع
الدول الاوروبية والاسيوية واليابان ومعظمها مقومة بالدولار .

وهذه الاوراق قابلة للبيع او لضمان اقتراض من الخارج . كما ان
حكومة ابو ظبي تملك سندات من البنك الدولي للانشاء والتعمير
(IBRD) مقابل اقراضه . وهذا يعتبر غطاء غير مباشر للدرهم .
لم تصبح بعد دولة الامارات عضوا في حقوق السحب الخاصة
حتى الان (SDR) لذلك لا تحتوي محفظة الغطاء على حقوق
سحب خاصة .

٣- مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي (نسبة الاحتياطي الذهبي):
اما بالنسبة للعلاقة بين الغطاء والاصدار فان الغطاء يجب ان لا يقل في اي
وقت من الاوقات عن ٧٠٪ من الالتزامات المتداولة (الخصوم المتداولة)
المستحقة على مجلس النقد بها في ذلك الودائع والنقد المتداول . وطبقا
لقانون المجلس يجوز تغيير هذه النسبة بموافقة مجلس الادارة بالاجماع
ولمدة لا تتجاوز ستة اشهر .

وتبلغ حصة دولة الامارات لدى صندوق النقد الدولي ١٥ مليون
حقوق سحب خاصة اي ما يعادل ٧٠ مليون درهم . دفع ٢٥٪ من هذه
الحصة بالذهب والباقي بالدرهم . وبسبب الطلب المتزايد على الدرهم
من قبل الدول الاخرى فقد اصبح مركز الاحتياطي لدولة الامارات لدى
الصندوق ٩٣٩٪ ذهب ، و ٦١٪ درهم وذلك في اخر مايو سنة ١٩٧٦ .
وفيما يلي الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الامارات العربية
المتحدة لسنة ١٩٧٥ مقارنة بسنة ١٩٧٤ .

الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة
في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بالمقارنة مع ميزانية سنة ١٩٧٤
(بالدرهم)

١٩٧٤		١٩٧٥
الاصول		
١٤٦٤٣٤٣٨٧١ر	٣٥٦٦٦٩٤٢١٨ر	الممتلكات من النقد الاجنبي
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٣١٥٠٠.٠٠٠	استثمارات اخرى
٣٤٨٥٧١٦٢ر	٩٥٥١٤٠٢٤٢١ر	حسابات جارية وودائع لاجل
١٢٢ر٢٧٨١٢٢	٥١ر٨٦٩٠٥	اصول ثابتة
٤٤٣٧٥٦٠٢ر	٩٩٢٦٨٤٩ر	اصول اخرى
١٩٥٨٥٦٨٧٥٧ر	٤٣٩١٢٠٦٦٦٩ر	
الخصوم		
النقد المتداول		
٥٠٣١١٥١٢٥ر	٧٣٩٨٥٦٩٤٣٥ر	بنكnotes
٣٤١٣٨٠٠	٥٠٦٩٩٦٥ر	عملات مساعدة
٥٠٦٥٢٨٩٢٥ر	٨٥٠٦٥٥٥٧٤ر	مجموع النقد المتداول
٥١٨٦٤٠٨٩٢ر	٣٣٧٠٨٣٤٢٧٩٦ر	ودائع تحت الطلب
٣٩٥٠٩١٢٥٠ر	١٤٧١٦٤٦٠١ر	ودائع لاجل
٥١٧٠٣٢٣٥٨ر	٣٧١٥٦٢٨٧٣ر	مطلوبات بالنقد الاجنبي
٥٢٠٤٣٣٢ر	١٢٥١٢١٨٤ر	خصوم اخرى
٦٠٠٠.٠٠٠	١١٥٠٠.٠٠٠	احتياطيات
١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	رأس المال
١٩٥٨٥٦٨٧٥٧ر	٤٣٩١٢٠٦٦٦٩ر	

وبمقارنة ميزانية سنة ١٩٧٥ بميزانية سنة ١٩٧٤ نلاحظ ان ميزانية سنة ١٩٧٥ قد اظهرت توسعا ملحوظا في اجمالي الاصول (الخصوم) اذ ارتفع من ١٩٦٦ بليون درهم في سنة ١٩٧٤ الى ٤٦٧ بليون درهم في سنة ١٩٧٥ .

ومن الملاحظ ايضا التوسع في زيادة الودائع لدى مجلس النقد وخاصة الودائع الحكومية حيث بلغت في نهاية ١٩٧٥ مبلغ ٢٩٦ بليون درهم.

ويبين الجدول التالي (١) النقد المتداول في دولة الامارات العربية المتحدة في (١٩٦٦ — ١٩٧٥) كما يبين الجدول (ب) النقد المتداول شهريا وذلك خلال ١٩٧٥ والنصف الاول من ١٩٧٦ .



النفقات المتداولة في دول الخليج الامارات بالعملة المتخلفات

جدول ١ " ١٩٦٦ - ١٩٧٥ "

العملة			القيمة بمليين الدراهم		الفترة
القيمة بمليين الدراهم	القيمة بمليين الوحدة	العملة	روبية الخليج	روبية الخليج	يوليو ١٩٦٦
١٨٨	١٨٨	روبية الخليج	١٨٨	١٨٨	يوليو ١٩٦٦
٤١٣	٤١٣	روبية الخليج	٤١٣	٤١٣	يوليو ١٩٦٦
٦٠	٦٠	روبية الخليج	٦٠	٦٠	يوليو ١٩٦٦
١٧٦	١٧٦	الدينار البحريني	١٧٦	١٧٦	مايو ١٩٧٣
١٦٢	١٦٢	ريال قطر ودبي	١٦٢	١٦٢	مايو ١٩٧٣
٢٦٠	٢٦٠	ريال قطر ودبي	٢٦٠	٢٦٠	مايو ١٩٧٣
٢٦٠	٢٦٠	دينار بحريني	٢٦٠	٢٦٠	مايو ١٩٧٣
٣٠٦٧	٣٠٦٧	درهم الامارات	٣٠٦٧	٣٠٦٧	ديسمبر ١٩٧٣
٥٠٦	٥٠٦	درهم الامارات	٥٠٦	٥٠٦	ديسمبر ١٩٧٣
٧٤٥٦	٧٤٥٦	درهم الامارات	٧٤٥٦	٧٤٥٦	ديسمبر ١٩٧٣

المصدر : U.A.E. Currency Board Bulletins Vol. 1 & 2

النفد المتداول في دول الامارات العربية المتحدة شهرياً
خلال ١٩٧٥ والنصف الأول من ١٩٧٦ باستثناء الحكومات
جداول "ب" ألف درهم

القيمة	في نهاية المدة
٤٨٣.١٦	يناير ١٩٧٥
٥١.٢٥٠	فبراير
٥٤٥.٤٤٩	مارس
٥٦٥.٣٥٦	أبريل
٥٨٨.١١٥	مايو
٦٠٨.٧٥٢	يونيو
٦٠١.٥٨١	يوليو
٦٢٩.٣٩٣	أغسطس
٦٤٨.١٤٩	سبتمبر
٦٦٢.٦٥٣	أكتوبر
٦٨٤.٩٣٩	نوفمبر
٧٣٩.٨٥٦	ديسمبر ١٩٧٥
٧٧١.٢٨٠	يناير ١٩٧٦
٧٩٢.٣٨٢	فبراير
٨٤٦.٠٧٩	مارس
٩٠٠.٥٢٤	أبريل
٩٠٣.١١٤	مايو
٩٦٤.١٦٩	يونيو

يجري استخلاص الاتي من الجدول الخاص بالنقد المتداول : —
١ — الزيادة المطردة في النقد المتداول (في الاصدار النقدي) استجابة
للتوسع المطرد في النشاط الاقتصادي .

٢ — عدم موسمية التداول النقدي (اي عملية الاصدار) وهذا على
العكس من الحال في البلاد الزراعية الاخذة في النمو حيث نجد أن
النشاط الاقتصادي فيها ذو طبيعة موسمية ، مما يخلع على
التداول النقدي (اي عملية الاصدار) الصفة الموسمية .

ويظهر من الجدولين السابقين ان النقد المتداول قد ازداد زيادة
مطردة حيث ازداد من ٣.٦٧ مليون درهم في نهاية ١٩٧٣ ليصل الى
٥.٦٥ مليون درهم في نهاية ١٩٧٤ والى ٧٤٥٦ مليون درهم في نهاية
سنة ١٩٧٥ ثم الى ٩٦٤ مليون درهم في نهاية النصف الاول من سنة
١٩٧٦ (١) .

وهذا قد سمح لدرهم الامارات عند اصداره بالتقلب في الحدود
الضيقة (١٪) انخفاضاً او ارتفاعاً وذلك حتى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤
حيث سمحت الحكومة بعدها لدرهم الامارات بالتقلب في الحدود الواسعة
(اي ٢٪) انخفاضاً وارتفاعاً حتى الان (٢) .

(١) مجلس نقد الامارات العربية المتحدة — التقرير السنوي ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ .

United Arab Emirates Currency Board Bulletins :

(٢)

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

لمبحث الرابع

نَظَرُ النظام المصرفي ...

أخذ النظام المصرفي في الإمارات العربية المتحدة في التطور بشكل ملحوظ بعد اكتشاف البترول لأول مرة في إمارة أبوظبي ومباشرة تصديره بكميات تجارية في سنة ١٩٦٢ وما تلى ذلك من اكتشافه في كل من إمارتي دبي والشارقة .

ويفسر ذلك بأن النشاط المصرفي في الإمارات العربية المتحدة في فترة ما قبل اكتشاف البترول كان محدودا للغاية مما استتبع ان يقتصر الجهاز المصرفي على عدد محدود من فروع البنوك الأجنبية كانت كافية وقتئذ ، لتلبية متطلبات النشاط التجاري المحدود والمتركز بصفة أساسية في إمارة دبي .

ومع اكتشاف البترول وما طرأ على الوضع الاقتصادي نتيجة لذلك من تغيرات جذرية كان من الطبيعي ان ينعكس هذا كله على النظام المصرفي فقد ازداد النشاط المصرفي زيادة كبيرة واتسع تبعا لذلك الجهاز المصرفي لمواجهة النشاط البترولي المتزايد وما تبعه من تنبئة مختلف فروع الانتاج والمرافق العامة واتساع نشاط الادارة العامة ، ومن ازدياد حجم الاستهلاك الوطني واتساع النشاط التجاري المحلي والخارجي .

ومن الضروري ونحن بصدد دراسة النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ان ننبه الى ان النظام المصرفي المتكامل (١)

(١) راجع د. رنعت المحجوب وعاطف صحتي « مبادئ الاقتصاد السيقي » القنود

والبنوك « بيروت ١٩٦٧ ص ٢٠١ - ٢١١ .

يتكون اساسا من البنك المركزي الذي يصدر النقود الورقية ويشرف على الائتمان ومن البنوك التجارية التي تخلق النقود الكتابية والتي تعمل اساسا في سوق الائتمان القصير الاجل (السوق النقدية) ومن البنوك المتخصصة وهي بنوك غير تجارية تعمل عادة في مسوق الائتمان الطويل الاجل (السوق المالية) ومثلها بنوك التنمية والبنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية .

ومن دراسة النظام المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة نجد أنه وعلى الرغم من النمو الذي حققه بعد اكتشاف البترول إلا أنه لم يصل بعد الى مرحلة التكامل وذلك راجع بصفة اساسية الى عدم وجود بنك مركزي يشرف على السياسة النقدية والسياسية الائتمانية ومع عدم وجود هذا البنك على قمة الجهاز المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة نجد أن هذا الجهاز يتكون من « مجلس النقد » الذي يقوم بدور بنك الاصدار ، ومن عدة بنوك تجارية تمارس أنشطة مصرفية متعددة وفي مختلف المجالات ومن عدد قليل من البنوك المتخصصة ومن المؤسسات الائتمانية غير النقدية المالية (أي التي لا تخلق نقودا كتابية والتي تتعامل في الائتمان الطويل الاجل) .

وسندرس هنا كلا من المؤسسات الائتمانية النقدية (وهي مجلس النقد والبنوك التجارية) المؤسسات الائتمانية غير النقدية .



١ - المؤسسات الائتمانية النقدية

عند دراسة تطور النظام النقدي في الفصل الثالث من هذا الباب سبق أن عرضنا دور « مجلس النقد » واختصاصاته وكيف أنه يقوم بدور بنك الإصدار . ونضيف هنا أن « مجلس النقد » هذا يقوم أيضا بوظيفة « بنك البنوك » حيث تحتفظ لديه البنوك الأخرى باحتياطياتها النقدية ، وحيث يشرف على عمليات المقاصة بينها . ولكن الحقيقة الهامة التي نتوقف عندها هي أن المجلس لا يقوم بدور البنك المركزي ، ذلك أنه لا يمارس الوظيفة الرئيسية للبنوك المركزية وهي وظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي ، وهي تلك الوظيفة التي يمكنه من خلالها التأثير في حجم الائتمان ومعاونة البنوك التجارية على اجتياز الأزمات المالية التي قد تمر بها . وهو ما يمكنه من الهيمنة على النشاط المصرفي .

ولا شك في أن عدم وجود بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يفوت عليها فرصة الإشراف على النظام المصرفي ونشاطه وتوجيهه الوجهة التي تخدم الاقتصاد الوطني خاصة وأن أغلب البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر فروعاً لبنوك أجنبية وهو ما يعني أنها تراعي في سياستها الائتمانية مصالح الدول التي تنتمي إليها كما أنها تستثمر جزءاً كبيراً من الودائع (المدخرات) الوطنية في الخارج دون أي رقابة وطنية وهو ما يعني في النهاية تأثير الجهاز المصرفي لدولة الإمارات العربية بالأجهزة المصرفية في البلاد المتقدمة .

ونظراً لخطورة هذا الوضع نرى ضرورة المبادرة بإنشاء بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى يستكمل الجهاز المصرفي فيها أهم مقوماته ، وحتى يمكن للدولة أن توجه من خلال هذا البنك النشاط المصرفي لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني في مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

نشأة البنوك التجارية : —

ترجع نشأة البنوك التجارية في الامارات العربية الى سنة ١٩٤٦ (١) عندما افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في اماره دبي واحتكر الاعمال المصرفية لعدة سنوات وشمل نشاطه أيضاً اماره الشارقة ، ويرجع اختيار هذا البنك لامارة دبي مركزاً لنشاطه انها تمثل مركز النشاط التجاري في منطقة الخليج العربي وخاصة تجارة الترانزيت والى ان اماره الشارقة القريبة منها كانت مقراً للقاعدة العسكرية البريطانية ثم انتشرت البنوك في الامارات الاخرى بعد ذلك اذ افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٥٨ ثم افتتح أيضاً البنك الشرقي في ١٩٦١ وادمج بعدئذ مع تشارترد بنك وفي السنة التالية افتتح البنك العثماني فرعاً له في اماره ابو ظبي الذي سرعان ما ادمج في بنك جريندليز .

وفي سنة ١٩٦٣ تم افتتاح بنك دبي الوطني في اماره دبي ليكون اول بنك وطني ينشأ محلياً . برأسمال مشترك وطني واجنبي (٢) .
وفي منتصف الستينات أصبحت دبي مركزاً تجارياً مزدهراً مما جذب اهتمام العديد من البنوك العالمية ، ففي العقد الذي تلا افتتاح بنك دبي الوطني — بالإضافة الى فرعي تشارترد وجريندليز القائمين في دبي — افتتحت ثمانية بنوك تجارية فروعا لها في اماره دبي كما تم تأسيس أربعة بنوك وطنية ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية فيها بنسب متفاوتة .

(١) K. G. Feneelon :

"The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey".

Longman Group Ltd. 1974

The United Arab Emirates — Currency Board Bulletins

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

(١)

(٢)

و في أواخر الستينات شهدت إمارة أبو ظبي توسعا في الخدمات المصرفية نتيجة لازدياد إيرادات البترول واتساع النشاط العمراني ، خاصة بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في سنة ١٩٦٦ حيث اهتم بالتعمير وإقامة مشاريع البنية الأساسية للإمارة (انفراستركشر) . مما استتبع زيادة عدد البنوك التجارية وغرومها فقد تم تأسيس بنك أبو ظبي الوطني في سنة ١٩٦٨ برأس مال وطني بلغت نسبته ٨٥٪ والـ ١٥٪ الباقية أعطيت لشركاء أجانب وعرب وبذلك أصبح عدد البنوك في نهاية سنة ١٩٦٨ ستة بنوك (١) .

وهكذا اتسع نطاق الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى بلغ عدد البنوك العاملة في مختلف الإمارات غداة إنشاء مجلس النقد الاتحادي عشرين بنكا منها ستة بنوك وطنية وأربعة عشر فرعاً لمصارف أجنبية إلا أن معظم هذه المصارف تركزت في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة .

ونظرا إلى أن أحد المهام الرئيسية لمجلس النقد هو وضع نظام مستقر للبنوك التجارية العاملة في الإمارات وعلى الرغم من أن المجلس لا يملك السلطات والصلاحيات المخولة عادة للبنك المركزي تجاه هذه البنوك إلا أنه منح سلطات كافية للرقابة عليها . وقد اتخذ

(١) المرجع السابق .

مجلس النقد منذ البداية سياسة مفتوحة بالنسبة لاصدار التراخيص للبنوك للعمل في البلاد آخذا بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على التسهيلات الائتمانية لتمويل النشاط التجاري التقليدي المتزايد وللمساهمة في بناء المشروعات الاساسية وعلى هذا فقد بلغ مجموع البنوك العاملة في البلاد في نهاية سنة ١٩٧٤ (٢٦) بنكا منها عشرون كانت تمارس نشاطها قبل تأسيس مجلس النقد . ورخص لهذه البنوك فتح ١٦٠ فرعاً وبلغ عدد البنوك الوطنية سبعة رخص لها فتح ٣٣ فرعاً (١) .

وقد أدت الزيادة الكبيرة في اسعار البترول الحام خلال سنة ١٩٧٣ الى زيادة حجم عائدات البترول مما حدا بالعديد من المصارف الاجنبية الى التقدم بطلبات للحصول على تراخيص لفتح فروع لها في الامارات حيث سمح لتسعة منها فقط بفتح فروع لها ، وهذا بالإضافة الى التراخيص لاربعة مصارف وطنية جديدة وبذلك اصبح عدد المصارف المرخص لها في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ ، ٤٥ مصرفاً منها ١٧ وطنياً والباقي بنوكاً اجنبية .

كما بلغ عدد المكاتب المرخص لها ٢٩٧ مكتبا منها ١٩٦ مكتبا مارست اعمالها المصرفية حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .
كذلك يبين الجدول التالي توزيع البنوك والمكاتب الرئيسية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة .

توزيع «١» الكاب المصرفية بين مختلف الإمارات
حتى نهاية سنة ١٩٢٥ ...

الإمارة	مرخص لها	بأثرت العمل فعلا
أبو ظبي	٨٤	٥٤
دبي	٩٦	٧٧
الشارقة	٥٤	٢٢
عجمان	١٢	٧
رأس الخيمة	٢٥	١٥
أم القيوين	١٢	٦
الفجيرة	١٤	٥
المجموع	٢٩٧	١٩٦

وجدير بالاشارة ان البنوك الاجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الامارات العربية تمثل اهم البيوت المصرفية في العالم وتمثل العديد من الجنسيات حيث يوجد مصارف لكل من المملكة المتحدة وايران وكندا ومصر وفرنسا ولبنان وباكستان وسويسرا والولايات المتحدة والاردن والعراق وبنجلاديش والهند ولوكسمبرج وهولندا .

(١) المرجع : التقرير السنوي لمجلس النقد - ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ .

ملكية لرسالة المم ابراهيم الكرونية في الرسالة العربية الكوفة

البنيك	الامارة	راس المال بالدرهم المرح به	المفوع	المساهمة بالمليون مقيون	المساهمة بالنسبة المئوية مقيون	غير مقيون
البنك الاهلي	دبي	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠
بنك عمان	دبي	٢٧٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	—	١٠٠	—
بنك القارة	القارة	١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠	٥٠
بنك دبي التجاري	دبي	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٤٧١٠	٧١١١٧١٠	٣٠	٧٠
بنك دبي	دبي	١١٥٣٠٠٠	٨٦٧٥٠٠	٢٨٨٢٥٠٠	٧٥	٢٥
بنك ابو ظبي	ابو ظبي	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٨٥	١٥
الوطني (١)	الوطني	٢٠٣٥٠٠٠	١٠٤٣٦٠٠٠	٧٨١٥١٠٠	٥٧	٤٣
بنك دبي	دبي	٢٠٣٥٠٠٠	١٨٣١١٠٠	٧٨١٥١٠٠	٥٧	٤٣
الوطني (٢)	الوطني	٢٠٣٥٠٠٠	١٨٣١١٠٠	٧٨١٥١٠٠	٥٧	٤٣
الجميع		٢٠١٢٨٠٠٠٠	٨٦٠٢٠٨٠٠	٥١٦٣١٤١٠	٣٤٣٨٩٣٨	٤٠

- (١) قررت الجمعية العامة للمساهمين في ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ زيادة راس المال
المرح به من ١٠ مليون درهم نظري جزئيا بمساهمة راس
الكل (٢) مليون درهم نظري ٧٠ مليون درهم يستلم به الواطن .
بلغت مساهمة المرح بالمرح مقيون ٢٨ من اجمالي مساهمة المرح مقيون .

ويتضح من الجدول السابق أن هناك بنكا واحدا يمتلكه المواطنون بالكامل من البنوك السبعة الوطنية الرئيسية كما أن هناك بنكا آخر يمتلكه غير المقيمين بالكامل أما بالنسبة للبنوك الخمسة الأخرى فهي ذات رأس مال مختلط يمتلك المواطنون في أربعة منها أكثر من ٥٠٪ من رأس المال .

أما من حيث الحجم فهناك تفاوت كبير بين البنوك وإذا أخذنا حجم إجمالي الودائع كمعيار نجد أن اثنين من البنوك كبيرة الحجم حيث تبلغ وداائعهما أكثر من ٢٠٠٠ مليون درهم وتشكل أصولهما ٤٨ بالمائة من إجمالي أصول البنوك التجارية وأن أربعة من البنوك (بما في ذلك البنكين السابقين الذكر) ٦٢٪ من مجموع أصول البنوك مجتمعة والبالغ عددها (٢٩) بنكا .

بينما هناك البنوك التجارية ويتضح من هذا كله قيام ظاهرة التركيز في النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الجدول التالي توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع بما يؤكد قيام ظاهرة التركيز المصرفي هذه .



توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع
(مارس ١٩٧٥) (مليون درهم)

حجم الودائع	عدد البنوك	اجمالي الاصول	النسبة المئوية لاجمالي اصول البنوك
اقل من ٥٠	١٠	٢٨٠	٣
٥٠ — اقل من ١٠٠	٥	٥٠٩	٥
١٥٠ — ١٠٠	١	١٢٠	١
٢٥٠ — ١٥٠	٣	٦٢٣	٦
٣٥٠ — ٢٥٠	٤	١٣٣٨	١٣
٤٥٠ — ٣٥٠	٢	١٠٨٦	١٠
٥٥٠ — ٤٥٠	١	٥٢٩	٥
٨٥٠ — اقل من ٢٠٠٠	١	٩٨٥	٩
ما يزيد عن ٢٠٠٠	٢	٤٩٩١	٤٨
المجموع	٢٩	١٠٤٦١	٪ ١٠٠

نمو النشاط المصرفي :-

استمر النشاط المصرفي في الاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع خلال سنة ١٩٧٤ وحتى نهاية الربع الاول من سنة ١٩٧٥ مسجلا انتشار الوعي المصرفي (العادة المصرفية) وهو ما يتضح من ارتفاع حجم الودائع والتوسع في استخدام الشيكات وقد ظهر اثر ذلك على اجمالي اصول البنوك التجارية التي استمر ارتفاعها وخاصة نتيجة لزيادة ودائع كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وما ترتب على ذلك من التوسع في القروض والسلفيات والسندات والاوراق المالية والاصول الاخرى .

فقد وصل اجمالي اصول البنوك التجارية الى ٣ر٢ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ وارتفع الى ٥ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٠ر٥ بليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ هذا وقد بلغت نسبة اصول البنوك الوطنية ٤٣ر٢٪ من اجمالي اصول البنوك التجارية في مارس سنة ١٩٧٥ بينما ساهمت فروع البنوك الاجنبية بالنسبة الباقية .

اصول البنوك التجارية في الامارات

(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

التاريخ	اجمالي الاصول (او الخصوم) (مليون درهم)
يونيو ١٩٧٣	٣٢٠٠
يونيو ١٩٧٤	٥٠٠٠
مارس ١٩٧٥	١٠٤٦١

١ : كذلك يظهر النمو في النشاط المصرفي جليا من تطور بيانات غرسة العاصمة من حيث عدد وثيقة الشيكات فيها .

عدد وثيقة الشيكات المتداولة في كل من امارتي ابو ظبي ودبي
(يوليو ١٩٧٢ - مارس ١٩٧٥)

معدل متوسط المدة	عدد الشيكات	أبو ظبي	القيمة بالآلاف الدراهم	مسند الشيكات	القيمة بالآلاف الدراهم	اجمالي عدد الشيكات	موتة الإمارات القيمة بالآلاف الدراهم
يوليو / ديسمبر ١٩٧٣	٢٧٠.١٣	١٤٠.٦٨	٦٠.٩٣٠	١١٥٦٦١	٨٧٩٤٣	٢٥٦٦٢٩	
يناير / يونيو ١٩٧٤	٢٤٧٥٢	١٦٧٥٤٨	٦٧٨٥٧	١٤٥٤٠.٣	١٠.٢٦.٩	٣١٢٩٥٢	
يوليو / ديسمبر ١٩٧٤	٤٠٠.٢٧	٢٣٤٢.٦	٧٧٨٩٧	١٨.٣٦٢	٣١٧٩٢٢	٤١٤٥٦٨	
يناير / مارس ١٩٧٥	٤٧٦٩٢	٢٥٤٨١٦	٩١.٢٦	٢٠.٦.٩٩	١٣٨٧١٨	٥٦.٩١٥	

وقد تميزت الودائع النقدية باتجاه تصاعدي متدرج حيث ارتفعت من ٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ٩٠٠ مليون درهم نسي يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٣ بلليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ كذلك كانت الحال بالنسبة للودائع شبه النقدية فقد زادت من ١٥ بلليون درهم الى ١٨ بلليون درهم ثم ارتفعت الى ٤٢ بلليون درهم في نفس الفترات على التوالي ويعكس ذلك التغير الذي طرأ على الودائع شبه النقدية الزيادة في الودائع لاجل المقيمين الناجم عن زيادة العمالة والزيادة الملحوظة في عدد الوافدين وارتفاع المرتبات والاجور وزيادة المدفوعات الحكومية الاخرى .

اما بالنسبة للودائع الحكومية في مختلف البنوك فقد تزايدت بصورة مطردة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ حتى ابريل ١٩٧٤ ثم تراجعت في شهري مايو ويونيو سنة ١٩٧٤ فقط واستأنفت بعد ذلك اتجاهها التصاعدي وقد بلغ حجم هذه الودائع ٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ و ٩٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم وصل الى ٢٩٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ ويتضح من مقارنة صافي مركز الحكومة مع البنوك (الودائع مخصوما منها القروض) ان الودائع الحكومية تزايدت بواقع ٧٠٠٪ خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس سنة ١٩٧٥ .

هذا وقد اظهرت الخصوم الاجنبية زيادة ملحوظة فارتفعت من ٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ١٠٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٤٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . وفي نهاية الربع الاول من سنة ١٩٧٥ قاربت رؤوس الاموال واحتياطيات البنوك الوطنية ان تبلغ ضعفي مستواها في يونيو سنة ١٩٧٣ ويرجع هذا

التحسن بالدرجة الاولى الى زيادة الارباح المحتجزة . وقد انعكست الزيادة في كل من الودائع الحكومية والودائع شبه النقدية على الاصول الاجنبية للبنوك فارتفعت بدورها من ١٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ٢٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ووصلت الى ٥٣٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ .

وترجع الاسباب الرئيسية الى خروج رؤوس الاموال الى الخارج للفرق بين اسعار الفائدة السائدة في الداخل والخارج وكذلك ضائقة فرص الاستثمار والتسليف في السوق المحلي . هذا بالإضافة الى التوقعات بشأن تغير اسعار صرف بعض العملات كما وان فائض السيولة المحلية كان دافعاً لفروع البنوك المحلية في ان تحتفظ بأموالها في الخارج خاصة وان قدراً من ودائعها يتألف من عملات اجنبية معظمها جنيهات استرلينية ودولارات امريكية .

وعلى المستوى الاقليمي يتبين من المقارنة ان قطاع ابو ظبي يملك ما يقارب من ٨٠٪ من اجمالي الاصول الاجنبية و ١٩٪ من اجمالي الخصوم الاجنبية وذلك في مارس سنة ١٩٧٥ كما احتفظ بنصيب اكبر من الارصدة بالخارج عن قطاع دبي ، وترجع الزيادة التي طرأت على الارصدة المستحقة للمراكز الرئيسية والفروع بالخارج في معظمها ، الى قطاع ابو ظبي وقد زادت الارصدة لدى البنوك في الخارج بشكل ملحوظ في هذا القطاع بينما كانت الزيادة التي طرأت على نفس البند في قطاع دبي معتدلة في الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس ١٩٧٥ . اما الاوراق المالية فلم تجذب اهتمام اي من القطاعين .

الائتمان المصرفي :-

بلغ اجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية بها في ذلك ودائع مجلس النقد لدى البنوك المعاد تسليفها ٤٢٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ مقابل ٢٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ و ١٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ . ونظرا لان استثمارات البنوك في الاوراق المالية سواء في السوق المحلية او الاجنبية ما زالت محدودة ولان اجمالي التسليف يمثل ٤٠ ٪ من اجمالي الاصول وما يقرب من ٤٦ ٪ من اجمالي الودائع . فقد احتفظت البنوك بحوالي نصف ودائعها في صورة ارصدة لدى بنوك اخرى او ودائع لدى مجلس النقد .

ونلاحظ نتيجة لذلك انه رغم عدم وجود قواعد تحدد نسبة الاحتياطي النقدي فقد احتفظت البنوك بنسبة عالية من الارصدة السائلة لديها ولدى مجلس النقد وصلت الى ٨٥ ٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

واحتفظت كذلك بنسبة مرتفعة من الودائع لدى البنوك في الخارج والتي تمثل ثلث اجمالي اصولها في مارس سنة ١٩٧٥ .

وقد تم توجيه الاقتراض بالكامل لسد حاجة الطلب المحلي ولم تتجاوز نسبة الائتمان لغير المقيمين ١ ٪ طوال الفترة حتى اوائل سنة ١٩٧٥ .

لكنها ارتفعت قليلا بعد ذلك حتى وصلت في مارس سنة ١٩٧٥ الى ١٤ ٪ ويتمثل الائتمان لغير المقيمين في معظم الاحوال في خصم الكبيالات والسندات الاذنية المسحوبة على بعض مؤسسات قطاعات الاعمال الكبيرة في الخارج والتي ندر على البنوك ربحا مجزيا نسبيا .

المؤمنان نے کھمنے اُبو ظہبی سے ود فجیے « برلبر سنہ ۱۹۷۴ و سارے سنہ ۱۹۷۵ »

نسبۃ المؤمن للمقيمين لودائع المقيمين	نسبۃ المؤمن للمقيمين لاجمالي المؤمن	اجمالي المؤمن للمقيمين جنسي	اجمالي المؤمن ابو ظہبي	اجمالي المؤمن جنسي	اجمالي ابو ظہبي	
۵۸۹	۱۹۱	۷۱۲	۲۸۸	۷۱	۲۹	۱۹۷۴ یولیو
۴۹۳	۱۹۵	۷۰۲	۲۹۷	۷۰	۳۰	۱۹۷۴ دیسمبر
۴۸۰	۱۸۱	۶۸۴	۳۱۶	۶۷۲	۳۲۸	۱۹۷۵ ینلیر
۴۷۶	۱۵۱	۶۶۵	۳۳۵	۶۳۹	۳۶۱	۱۹۷۵ مارس

ويلاحظ من الجدول السابق انه رغم استمرار مساهمة دبي بالنفصيب الاكبر في اجمالي الائتمان وفي التسليف للمقيمين فقد سجلت حصة ابو ظبي تحسنا معتدلا حتى وصلت الى ٣٦٪ في مارس سنة ١٩٧٥ ويعكس ذلك النشاط الاقتصادي المتزايد في امارة ابو ظبي لا سيما في مجال البناء والانشاءات .

ومن البديهي ان يظل المركز الصافي للقطاع العام دائما للجهاز المصري وذلك طوال الفترة الماضية ، ويرجع ذلك الى الفرق الكبير بين حجم ودائع الحكومة (مديونيتها) حتى وصل صافي الرصيد الدائن الى ٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ والى ٧٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ٢٧٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . ممثلا بذلك حوالي ٢٥٪ من اجمالي اصول البنوك التجارية .

ويتألف معظم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي من عمليات سحب على المكشوف لأجل قصيرة وقروض طويلة الاجل لتمويل مشروعات البنية الاساسية اللازمة لتطور البنيان الاقتصادي للبلاد .

ويلاحظ عند دراسة توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ان مختلف هذه الأنشطة قد حصلت في نهاية الفترة (مارس سنة ١٩٧٥) على قدر اكبر من التسهيلات عنها في الفترات السابقة وذلك باستثناء قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به . كذلك يلاحظ ان قطاع التجارة قد احتفظ بالمرتبة الاولى في مجال التسهيلات الائتمانية في الوقت الذي احتفظ فيه قطاع البناء بالمرتبة الثانية اذ ارتفعت نسبة التسهيلات التي يحصل عليها من ١٧٪ في ديسمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٠.٣٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

توزيع الامتحانات الشهرية على المقاطعات العراقية

القطاعات	ديسمبر ١٩٧٢	المرتبة	النسبة	يونيو ١٩٧٤	المرتبة	النسبة	مارس ١٩٧٥	المرتبة
النجرة	٦٠.٥	١	٥٥.٧	١	٥٩.٥	١	٥٩.٥	١
البناء	١٧.٠	٢	١٨.٦	٢	٢٠.٣	٢	٢٠.٣	٢
انشطة اخرى	٩.٣	٣	١٢.٧	٣	٧.٤	٣	٧.٤	٣
الحكومة	٧.٧	٤	٤.٦	٤	٥.٠	٤	٥.٠	٤
العمامة	١.٥	٦	٢.١	٥	٢.١	٥	٢.١	٥
النقل والتخزين	١.٧	٥	١.٨	٦	١.٩	٦	١.٩	٦
الكهرباء والمياه والغاز	١.٣	٧	١.٤	٧	١.٠	٧	١.٠	٧
المؤسسات المالية عدا البنوك التجارية	٥.٥	٨	٦.١	٨	٠.٩	٨	٠.٩	٨
المناجم والتعدين	٠.٣	٩	٠.٤	٩	٠.٣	٩	٠.٣	٩
الزراعة والانشطة المرتبطة بها	٠.٢	١٠	٠.٢	١٠	٠.١	١٠	٠.١	١٠
المجموع	٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠	

وقد يكون من المفيد دراسة اسلوب البنوك الخاص بتوزيع الائتمان على الانشطة الاقتصادية ، فبينما تغطي البنوك الوطنية والاجنبية اهمية خاصة لقطاعي البناء والتجارة نجد ان نسبة اكبر من ائتمان البنوك التجارية الوطنية موجهة الى قطاع البناء (٢٨ ٪) مقارنة بالبنوك الاجنبية والتي لا تخصص الا ١٧ ٪ وذلك في نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٥ في حين كان لقطاع التجارة النصيب الاكبر من قروض البنوك الاجنبية (٦٠ ٪) مقارنة بـ (٥٥ ٪) من قروض البنوك الوطنية .

توزيع الائتمان تبعا للبنوك وللنشاط الاقتصادي

(نهاية مارس سنة ١٩٧٥)

البنوك الاجنبية	البنوك الوطنية	القطاع
٦١٣	٥٥١	التجارة
١٧٢	٢٧٦	البناء
٦٤	١٦	الحكومة
٣٠	٥٠	الصناعة
٢٤	٠٩	النقل والتخزين والمواصلات
١٤	—	الكهرباء والغاز والمياه
٠٢	٠٦	المناجم والتعدين
٠١	٠١	الزراعة والانشطة المرتبطة بها
٨٠	١١	انشطة اخرى
٪١٠٠	٪١٠٠	الاجمالي

وفي ختام هذه الدراسة عن البنوك التجارية في دولة الامارات العربية المتحدة نسجل عدة ملاحظات اساسية على هذه البنوك :

اولا : ان معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الامارات نسروع لبنوك اجنبية وان نصيب البنوك الاجنبية قد بلغ ٥٦٨٪ من مجموع اصول البنوك التجارية في مارس ١٩٧٥ .

ثانيا : ان اربعة بنوك تجارية من مجموع البنوك العاملة في الامارات العربية والبالغ عددها ٢٩ بنكا لها ٦٢٪ من مجموع اصول البنوك مجتمعة في مارس ١٩٧٥ ، وهو ما يعني قيام ظاهرة التركيز المصرفي .

ثالثا : ان البنوك التجارية العاملة في الامارات العربية لا يقتصر نشاطها على منح القروض القصيرة الاجل بل تقوم ايضا بتقديم القروض الطويلة الاجل وخاصة بغرض تمويل مشروعات التنمية والمشروعات العمرانية .



٢ - المؤسسات الائتمانية غير النقدية

تتكون المؤسسات المالية غير النقدية والتي لا تخلق نقودا ائتمانية في الامارات العربية المتحدة من اربعة مكاتب تمثيل لبنوك اجنبية ومسن فرعين لمكاتب تجارية مالية بالخارج وشركتين وطنيتين بالإضافة الى عدد من شركات التأمين الاجنبية والوطنية والسماصرة والصارفة هذا فضلا عن المؤسسات المالية غير النقدية العاملة في القطاع العام ، وهي بنسك الامارات العربية المتحدة للتنمية في ابو ظبي ، ومؤسسة ابو ظبي للتسليف العمراني ، ويمكن حصر تلك المؤسسات كما يلي : -

١ - مكاتب التمثيل : -

أ - دين نورسك كريدت بنك - أبو ظبي

تاريخ الترخيص : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : اوسلو - النرويج .

المساهمون : نرويجيون .

ب - يونيتد انترناشيونال بنك - أبو ظبي

تاريخ الترخيص : ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : الشركة البريطانية المحدودة (مجموعة بنسوك

اجنبية) .

ج - كنيديان امبريال بنك أوف كومرس - أبو ظبي .

تاريخ الترخيص : ٩ يوليو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : (لم يفتتح بعد) .

بلد المنشأ : تورنتو - كندا .

المساهمون : شركة كندية .

د - كميكال بنك - دبي .

تاريخ الترخيص : ٧ ابريل سنة ١٩٧٥ .

تاريخ الافتتاح : يونيو سنة ١٩٧٥ .

بلد المنشأ : نيويورك - الولايات المتحدة .

المساهمون : شركة امريكية .

٢ - البيوت التجارية المالية : -

١ - اوركس للاستثمار المحدودة - دبي .

تاريخ الترخيص : ٦ يوليو سنة ١٩٧٤ .

رخصت هذه المؤسسة لممارسة بعض الاعمال التجارية

المصرفية المحددة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : عرب مقيمون في أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر

والسعودية ومجموعة تشارترد بنك والبنك البريطاني

واريوثنوت لاثام .

- ب — وارنلي ميلل ايسيت المحدودة : دبي :
تاريخ الترخيص : ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : ابريل سنة ١٩٧٥ .
بلد المنشأ : هونج كونج .
المساهمون : فرع لشركة هونج كونج وشنغهاي (من
اعضاؤها البنك البريطاني للشرق الاوسط) .

٣ — المؤسسات التمويلية :

- ١ — مؤسسة ابو ظبي للتسليف العمراني — ابو ظبي .
تاريخ الترخيص : ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ .
تاريخ الافتتاح : ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠٠٪ حكومة ابو ظبي .
- ب — شركة سيتي كورب جلف فينانس — ابو ظبي / دبي .
تاريخ الترخيص : ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٤ .
تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١٧ يوليو سنة ١٩٧٤ .
في دبي مايو سنة ١٩٧٢ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠٠٪ مساهمة لمؤسسة ميرست ناشيونال
سيتي عبر البحار للاستثمار .
- ج — مؤسسة الشرق الاوسط للتمويل — ابو ظبي / دبي .
تاريخ الترخيص : ١٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١ ابريل سنة ١٩٧٥ .
في دبي ١ يناير سنة ١٩٧٠ .

بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .

المساهمون : فرع للبنك البريطاني للشرق الاوسط .

٤ - بنوك التنمية : -

١ - بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية - ابو ظبي (١) :
منح الترخيص بمباشرة اعماله في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤ وتم
افتتاحه في ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ . وقد اتخذ البنك من مدينة ابو ظبي مقرا
له ، على انه يجوز له ان يفتح فروعاً في بقية الامارات .
ويبلغ رأسمال البنك الف مليون درهم تساهم به الحكومة ١٠٠ ٪ .
هذا وقد بلغت جملة القروض التي قدمها البنك حتى نهاية ١٩٧٥ ، ٣٦٧
مليون درهم وذلك لتمويل المشاريع الانشائية وبعض المصانع والفنادق
والمشاريع الزراعية .

ب - بنك دبي الاسلامي - دبي .
تاريخ الترخيص : ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .
تاريخ الافتتاح : ١٩٧٦ .
بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠ ٪ لمائلة لوتاه و ٩٠ ٪ لمواطنين اخرين .

(١) راجع : مجلس النقد - الامارات العربية المتحدة - المجلد الثاني - المصدد
نوفمبر ١٩٧٥ .

المبحث الخامس

تطور النظام المالي

ان تقديم صورة واضحة عن تطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة يرتبط كل الارتباط باعداد موازنة موحدة لمختلف اجهزة الدولة سواء كانت هذه الاجهزة على مستوى الاتحاد او على مستوى الامارات ، ولكن نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بحكومات الامارات فيما عدا ابو ظبي فسوف نعرض تطور النظام المالي للدولة من خلال عرض التطورات المالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة ابو ظبي كل على حدة، ثم نبحث موضوع الفوائض والمساعدات الخارجية . ان الميزانية الاتحادية وميزانية ابو ظبي تشكلان ما يزيد على ٩٥ ٪ من مجموع الموازنات العامة في الدولة ومن ثم فان تحليل حسابات هاتين الميزانيتين يكفي لالقاء الضوء على التطورات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما انه يعكس مدى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي فيها وهنا لا بد من ان ننوه الى دور عائدات البترول ، وخاصة بعد سنة ١٩٧٣ ، في احداث هذا التوسع الكبير في مختلف بنود الموازنات الاتحادية والمحلية .

ولا بد لنا ان نوضح ان حكومة امارة ابو ظبي قد تحملت وحدها منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ جميع الاعباء المالية للاتحاد سواء على النطاق المحلي او على النطاق الخارجي ، كما ساهمت ايضا في الموازنات المحلية لمعظم الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وذلك بتمويل الجزء الاكبر منها . وفيما عدا ابو ظبي فان الامارات الاخرى قد اجمعت حتى الان عن المساهمة في تمويل الموازنات الاتحادية على الرغم من نص الدستور المؤقت للاتحاد على ذلك .

وموازنة دولة الامارات العربية المتحدة موازنة موحدة يصدر بها مرسوم اتحادي ، وهي لذلك تشمل المصروفات الجارية والمصروفات

الراسمالية (التحويلات الراسمالية والمصروفات الاتمائية) . ومصدق الشيء نفسه بالنسبة لموازنة امارة ابو ظبي فهي موازنة موحدة تصدر بمرسوم اميري ، وتتضمن مساهمة الامارة في الموازنة الاتحادية وذلك ضمن المصروفات الراسمالية :

١ - ميزانية الحكومة الاتحادية : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ تم تحضير الميزانية الاتحادية الاولى في الاول من يناير سنة ١٩٧٢ (١) ، حيث قامت امارة ابو ظبي بتوفير جميع الاموال اللازمة لها . ويوضح الجدول التالي الايرادات والمصروفات الفعلية للحكومة الاتحادية للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، كما يبين الايرادات والمصروفات التقديرية للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

(١) تبدأ السنة المالية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ولامارة ابو ظبي في الاول من يناير من كل سنة .

(مليون درهم)

تقديري		ملاحظة			
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
٢٥٧٥٠٩	١٦٣٦٧	٥٠٠٠	٣٨٤٧	١٩٦٩	١٩٦٩
٢٨٨	١٥٧	١٠٠	١٧٩	٤٨	٤٨
٢٦٠٤٧	١٦٤٣٤	٥١٠٠	٤٠١٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩
١٦٩٩٨	٩٥٤٠	٣٣٩٩	٣١٢٧	١٤٩٠	١٤٩٠
١٠٠٤٨	٧٣٧٢	١٨٠٩	٧٢٨	١٤٧	١٤٧
٢٧٠٤٦	١٦٩١٧	٥١٠٠	٣٨٥٤	١٦٣٧	١٦٣٧

(١) يمثل ضمن الإيرادات الأخرى إيرادات الدولة من أسفار طرابع البريد ومزارات
المنشورين والقبعة والعمام وغيره.

وتجدر ملاحظة الفارق بين الإيرادات الفعلية لسنة ١٩٧٣ والإيرادات التقديرية لنفس السنة والذي يرجع الى عدم مساهمة الإمارات الأخرى — عدا إمارة أبو ظبي — في تمويل إيرادات الموازنة الاتحادية .

كما يوضح الجدول السابق أحد المؤشرات الهامة في تطور الدولة عند تحليل المصروفات العامة للميزانية فقد بلغت نسبة المصروفات الإنمائية الفعلية ٩٪ من إجمالي المصروفات سنة ١٩٧٢ ثم ارتفعت لتصل الى حوالي ١٩٪ ، سنة ١٩٧٣ ويقدر نصيب المصروفات الإنمائية خلال السنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بحوالي ٤٤٪ و ٣٧٪ على التوالي من إجمالي المصروفات ، ويوضح هذا كيف انتقلت المصروفات العامة للدولة من مرحلة الاهتمام ببناء الأجهزة والكوادر مع الاهتمام الجزئي بالمشاريع الإنمائية كما في سنة ١٩٧٣ الى مرحلة الانطلاق المبراني بعد أن تم توفير الحد الضروري من الأجهزة التنفيذية اللازمة لتحمل أعباء التنمية الشاملة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف الأجهزة في الدولة .



المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة

« ١٩٧٢ - ١٩٧٥ » (مليون درهم)

تقديري		متحقق			
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٢	
١٢٠	١٠٦	٨١	٦٧	٥٨	وزارة الدولة (١)
٢٢٠	١٣٧	٧٧	٢٢٣	٧٤	وزارة المالية والصناعة
٥٠	٢٨	—	—	—	وزارة الاقتصاد والتجارة
٤٢٤٩	٢٣٥٥	٩٤٢	٩٩٢	٦٤٩	وزارة الداخلية
—	—	—	—	—	والدفاع والعدل
١٤٧	٨٥	٨٧	٧٥	٣٥	وزارة الاسكان
٢٥٩	٣٥٧	٨٢	٧٥	٣٥	والاشغال العامة
٢٠٢٨	١٠١٨	٣٨١	٢٣٠	٧٣	وزارة المواصلات
—	—	—	—	—	وزارة الصحة
١٩٢	١٥٣	١٠٤	٨٣	٥٢	وزارة الزراعة
—	—	—	—	—	والثروة السمكية
٣٦٤٠	١٩٤٨	٦٤٦	٥٩٢	٢٦٧	وزارة التربية
٩١	٢٧	—	—	—	والشباب والرياضة
٧٩٩	٤٠٦	٢٣٠	٢٢٠	١١٧	وزارة البترول
٣٠٦٦	١٧٥٥	٦٤٣	٥٧٠	١٣١	وزارة الكهرباء والماء
٢٢١٦	١٢٢٤	٦٢	—	—	الوزارات الاخرى
—	—	—	—	—	مصروفات اخرى
—	—	—	—	—	مصروفات غير متوقع
—	—	—	—	—	صرفها (٢)
١٦٦٩٨	١٥٤٠	٣٢٩١	٣١٢٧	١٤٩٠	المصروفات الجارية

- (١) وتشمل وزارات الدولة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي .
 (٢) وتمثل هذه المصروفات تلك التي تمت بسبب تأجيل التقييم لحين اعتماد الميزانية .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الانائية لدولة الامارات العربية
المتحدة وتوزيعها على مختلف اجهزة الدولة .

مليون درهم

١٩٧٥	محقق				١٩٧٢
	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٣	
٧١٠٠	٧١٠١	—	—	—	وزارة الداخلية والدفاع والعمل
١٧٦٣	٢٥٤	١٢٥	٨٥	—	وزارة الكهرباء والماء
١١٥٩	٦٢١	٥٨٧	١٥٩	٠٢	وزارة الاسكان
٢٧٣	٢١٤٣	١٣٤	٢٤	—	وزارة المواصلات
٦٤٢	١١٥٠	١٨٢	٢١	١٠	وزارة الصحة
٤٦٠	—	٢٦	٢٩	٢٢	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١١٠٦	١٢٥٧	٢٤٣	١٤٢	٠١	وزاري التربية والشباب والرياضة
١٣٧٦	٥٥٦	٥٠٤	٢٥٧	٣٧	وزارة الاشغال العامة (١)
٢١٧	٤٥٩	—	—	—	الوزارات الاخرى
(٢) ٢٢٠٠٠	—	—	—	—	مشروعات انائية اخرى
٣٣٧	—	—	—	—	اقتراكات في منظمات اقليمية
١٠٠٤٨	٧١٥٦	١٨١	٧٢٧	١٤٧	المصروفات الانائية

(١) وتشمل انشاء الطرق والمواصلات فقط وقد اشتملت المصروفات الانائية للمشروعات
المنفذة من قبل وزارة الاشغال العامة لحساب الوزارات الاخرى للمصروفات الانائية

لهذه الوزارات .

(٢) المصروفات الانائية للمشروعات الجديدة فقط ، أما المصروفات الاخرى فهي مخصصة
لتكلفة المشروعات الجارية تنفيذها من قبل الوزارات المختصة .

المصدر : احصائيات وزارة المالية والصناعة .

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة الاتحادية لتنمية المرافق الحيوية ودفع عجلة النمو والتطور في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات الانمائية ، فقد ارتفعت تلك المصروفات من ١٨١ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ الى ٧١٦ مليون درهم في سنة ١٩٧٤ . ثم الى ١٠٠٥ مليون درهم في سنة ١٩٧٥ .

ورغم كل هذا الاهتمام والدعم الا ان عجلة التطوير والتنمية لا تسير بالسرعة التي ترغبها وتخطط لها الدولة ولعل ابلغ دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين المصروفات الانمائية التقديرية والمصروفات الانمائية الفعلية التي تم صرفها ، فقد بلغت المصروفات الانمائية التقديرية لسنة ١٩٧٣ حوالي ١٨١ مليون درهم في حين لم تتجاوز المصروفات الانمائية الفعلية حوالي ٧٣ مليون درهم وينعكس اثر ذلك على المشروعات الانمائية التي تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذها .

وقد يكون ذلك عائدا الى مشاكل تأخير تسليم المواقع لعظم هذه المشاريع او اختيار مواقع غير صالحة مما يؤدي الى التأخر عن الروتين والمشكلات الأخرى التي تواجه جميع الدول في بداية تأسيسها .

٢ - ميزانية حكومة ابو ظبي :

تلعب حكومة ابو ظبي دورا رئيسيا وفعالا في مجال التنمية الاقتصادية سواء داخل الامارة او في الإمارات الأخرى على حد سواء وذلك لما توليه من اهتمام لرنع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة ليس بالنسبة للامارة وحدها بل بالنسبة لجميع الإمارات الأخرى ، والبلاد المجاورة وذلك من خلال تدعيم الأنشطة الانمائية في الامارة وتمويل النصيب الاكبر من ميزانية الحكومة الاتحادية وتقديم القروض والهبات الى حكومات الإمارات الاعضاء في الاتحاد والى حكومات البلاد المجاورة والشقيقة

دیبین اکڈولے کتابچے فہرست مجموعہ امداد داتے کتابچے
واکھو فہرست کتابچے و اکھو فہرست کتابچے ۱۹۷۰-۱۹۷۴ء

۱۹۷۴		۱۹۷۳		۱۹۷۲		۱۹۷۱		۱۹۷۰	
۹۶۷	۱۳۲۸.۲	۷۲	۲۰.۴۲	۶۵	۲۰.۷۵	۹۶.۹	۵۹۹	۹۶.۶	۸۱۷
۳۳	۴۷۴	۲۸	۱.۶۸	۵	۱.۰۶	۳.۱	۵۲	۳.۴	۲۹
۱۰۰	۱۴.۱۷۶	۱.۰۰	۴.۲۱.۰	۱.۰۰	۲.۱۸۱	۱.۰۰	۱.۵۱	۱.۰۰	۸۵.۶
	۷.۳۶۴		۳.۳۱۱		۱.۷۳۶		۱.۱.۴		۷۲.۰
	۶.۴۱۲		۸.۲۰		۴.۴۵		۵.۴۷		۱۳.۶

ایرادات جدول
ایرادات اخرى

مجموع الإيرادات

مجموع المصروفات المالية

مخالص البرائنية

ويتضح من الجدول السابق ان الإيرادات العامة قد تطورت بصورة تدريجية ومنظمة وذلك منذ سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٣ حيث ازدادت بمعدل سنوي يقارب ٧٠ ٪ ، اي ازدادت من ٨٥٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٢١٠ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، كما شهدت سنة ١٩٧٤ ارتفاعا كبيرا في الإيرادات العامة بلغت نسبته ٢٣٦ ٪ نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول .

وبين الجدول التالي تطور الإيرادات والمصروفات العامة ومائض الميزانية لحكومة أبو ظبي (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	فائض الميزانية
١٩٧٠	٨٥٦	٧٢٠	١٣٦
١٩٧١	١٦٥١	١١٠٤	٥٤٧
١٩٧٢	٢١٨١	١٧٣٦	٤٤٥
١٩٧٣	٤٢١١	٣٣٩١	٨٢٠
١٩٧٤	١٤١٧٦	٧٧٦٤	٦٤١٢

ويتضح من الجدول السابق أن زيادة الإيرادات العامة حتى سنة ١٩٧٢ كانت زيادة تدريجية ، الا انه ومنذ سنة ١٩٧٣ ، وبسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، فإن الإيرادات العامة اخفت في الزيادة بنسب أكبر .

وتبعاً لاختلاف العلاقة بين حجم الإيرادات العامة والمصروفات العامة تطور الفائض والذي يمثل حصة الفرق بينهما ، فبعد أن تضاعف هذا الفائض بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ ، حيث ازداد من ٥.٣ الى ١٩٣ مليون درهم واستمر في الزيادة فارتفع الى ٢٢٠ في سنة ١٩٧٢ والى ٨٦٢ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ ، أي بزيادة تصل الى ٥٠٪ عن السنة السابقة . ثم كانت الزيادة الكبيرة في الفائض في سنة ١٩٧٤ عندما ارتفع الى ١١٢٤١ مليون درهم ، وكان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير في الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٤٪ مقابل ارتفاع المصروفات العامة بلغت ١١٥٪ .



تطور المصروفات العامة (١) (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	المصروفات الاعتيادية
٢٠٥٦	٩٦٥	٧٤٦	٤٦٣	٣٥٤	التمويلات الراسمالية
٤١٦٧	١٨٦٨	٥٢٨	٢٤٩	٣٣	المصروفات التطويرية
١٥٤١	٥٥٨	٤٦٢	٣٩٢	٣٣٣	(المصروفات الانهائية)
٧٧٦٤	٣٣٩١	١٧٣٦	١١٠٤	٧٢٠	المجموع
					النسبة من المجموع
٢٧	٢٨	٤٢	٤٢	٤٧	الموازنة الاعتيادية
٥٤	٥٥	٣٠	٢٢	٧	الموازنة الراسمالية
١٩	١٧	٢٨	٣٦	٤٦	موازنة التطوير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

١ - المصروفات الاعتيادية :

ويقصد بها المصروفات العادية (الجارية)
فقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٤٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠
الى ٢٨٠٨ مليون درهم سنة ١٩٧٤ اي بزيادة تصل الى ٨١٩٪
خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية حتى
سنة ١٩٧٣ حوالي ٤٠٪ ارتفعت الى ١١٣٪ سنة ١٩٧٤ .

(١) جرى العمل عادة على التمييز عن المصروفات الاعتيادية بالموازنة الاعتيادية وعن
التمويلات الراسمالية بالموازنة الراسمالية ، وعن المصروفات الانهائية بالموازنة
التطويرية .

ويعود هذا الارتفاع الكبير في المصروفات الاعتيادية خلال الفترة ١٩٧: - ١٩٧٤ الى كون الجهاز الاداري في امارة أبوظبي ما زال في طور التكوين مما يتطلب ايجاد وتنمية كوادر واطارات جديدة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات لازمة لسير الإدارة وسد احتياجاتها المتعددة ، كذلك ساهم في هذا الارتفاع الكبير ازدياد المساعدات والتحويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة للأسر سواء بطريق مباشرة وهذه هي التحويلات الاجتماعية المباشرة او النقدية ، أو بطريق غير مباشرة وهذه هي التحويلات غير المباشرة أو العينية ، ومثلها العلاج المجاني وتوفير الماء والكهرباء بالمجان للمواطنين ، والتعويض عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية .

ب - التحويلات الرأسمالية :

وهي تشمل المصروفات الرأسمالية التي تسهم بها الإمارة في الموازنة الاتحادية والمساعدات الخارجية والمساهمة في المؤسسات الدولية وقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٤١٦٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ ، وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة عن الارتفاع الكبير في بند الهبات والمنح المقدمة للبلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة في افريقيا واسيا ، وكذلك عن زيادة نسبة المساهمات في المؤسسات او الشركات سواء في الداخل وفي الخارج وعن القروض الممنوحة لختلف الدول .

واهم بند في هذه الموازنة هو المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث بلغت هذه المساهمة ٢٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٤٠٣ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ثم ٧٩٤ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وأكثر من ٢٣٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٦ .

ج - المصروفات الانمائية (التطويرية) :

وتشمل هذه المصروفات الانمائية ، وهي ما جرى العمل على تسويتها بالموازنة الانمائية ، جميع ما يصرف على مشاريع التنمية وقد ارتفعت من ٣٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٥٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٨ ٪ تقريبا ، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة ١٩٧٤ الى ١٥٤١ مليون درهم أي بزيادة ١٧٦ ٪ بالنسبة للسنة السابقة . وتعتبر هذه المصروفات الانمائية ذات أهمية كبيرة لأنها تظهر مدى ما يخصص من أموال لانفاقها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ايرادات حكومة ابو ظبي :

١ - الايرادات العامة :

وتشمل كافة المداخل الاعتيادية أي عوائد البترول والضرائب المباشرة وغير المباشرة والغوائد والارياح وكذلك التحويلات الجارية المختلفة ويوضح الجدول التالي هذه الايرادات خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .



مليون درهم

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
-	١٨٩	-	٣٠٢	٤٠٥	قروض خارجية
١١٨	٣١٨	٣٩	-	-	قروض قصيرة الاجل
٤٦٥	٢٧١	١٥٨	-	-	منح
٤٤٥	٢١	١٣٣	-	-	ايداعات
١٣	-	-	٠١	٢٠	بيع اسهم
٤٣٩	٠٠٨	-	-	-	استيراد قروض
٢١	-	-	-	-	ايداعات اخرى
١٥٠	١٠٥٠٩	٣٢٠	٣٠٨	٧٤	المجموع

ويتبين من الجدول السابق أن أهم عنصر من الإيرادات الجارية هو عوائد البترول التي بلغت نسبتها ٩٧٪ من الإيرادات الجارية لسنة ١٩٧٠ ، كذلك يلاحظ من الجدول السابق تطوّر الإيرادات من الفوائد والأرباح التي ارتفعت من ٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٢٧٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وكانت خلال تلك الفترة في نمو مطرد منتظم .

ب - الإيرادات غير العادية (الرأسمالية والمالية) :

وتشمل كافة المداخل التي سجلت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولقد وزعت هذه الإيرادات حسب القروض والمنح المتحصل عليها على النحو التالي : -

N

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٣٧.٢٤	٢٠.٤١	٢٠.٧	٩٨.٧	٨٢.٤	موانيد
٠.١	١.١	٠.١	٠.٣	٢.١	ضرائب مباشرة
٦٥.٧	٣٤.٨	٢٩.٢	١٨.١	١٢.١	ضرائب غير مباشرة
٢٧٧.٥	٨٣.٩	٣١.٤	٢٢.١	٧.١	موانيد وارصاح
٤.٥	٥.٥	٠.٣	٠.١	٠.١	تحويلات مختلفة ا.ر.
١٤٠.٥.٢	٢١٦.١.٧	٢١٣.٦.٠	١٦٣.٩.٣	٨٤.٥.٩	

فقد حصلت أبو ظبي على قرض من البنك الألماني (ناشيونال بنك نور ميدلاند كريديت) في سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ بقيمة ٤ر ١٥ مليون درهم و ٣٠٢ مليون درهم على التوالي كما حصلت على قرض من مؤسسة مرفق قرانفول سنة ١٩٧٣ بقيمة ٧٩٥ مليون درهم ومن شركة البترول البريطانية بقيمة ١٩٤٠ مليون درهم في السنة نفسها .

أما المنح فقد كانت معطاة من قبل الحاكم حيث بلغت ١٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٣٦٦ مليون درهم سنة ١٩٧٣ وذلك لشراء جزء من أسهم شركة اسمنت الاتحاد وكذلك من شركة البترول البريطانية ببلغ ٢٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٣ للمساهمة في انشاء مصفاة البترول .

أما بيع الاسهم فهو يتمثل في بيع اسهم الدولة في بنك أبو ظبي الوطني الى مواطني أبو ظبي وقد كان بمقدار ٢ مليون درهم سنة ١٩٧٠ و ٦٠ مليون درهم سنة ١٩٧٤ .

وما دنا بصدد بحث النظام المالي في دولة الامارات العربية لا بد من أن نعرض لموضوع الاستثمارات (فوائض البترول) والمساعدات الخارجية لما لهما من أهمية ليس بالنسبة لاقتصاد دولة الامارات محسب ، وانما بالنسبة للاقتصاد العربي والعالمي .

٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية :

١ - الفوائض :

ونعني بفوائض البترول فلكل الجزء من عائدات البترول التي تخصصها الحكومة كاحتياطي ويتم استثمارها في أوجه عدة وذلك من أجل

الاستفادة من دخلها أو اللجوء اليها وقت الحاجة . وهنا لا بد ان نشير الى اننا لا نتفق مع عدد من الكتاب الذين يتغنون كثيرا بفوائض البترول والحق ان هذه الاموال ليست كما يحلو للبعض ان يروج بانها زائدة عن حاجة البلد ومتطلبات التنمية فيه وانما هي استثمارات مؤجلة جاءت نتيجة لعدم قدرة الجهاز الحكومي على صرف عوائد البترول المتزايدة بالسرعة التي جاءت بها وانه لا بد من الاحتفاظ بها في مكان امين ومناسب لبعض الوقت الى ان يحين وقت استثمارها .

اما بالنسبة لدولة الامارات فلا يوجد لديها فائض واما اماره ابو ظبي ، وهي الممول الوحيد لحكومة الاتحاد ، فهي التي توجد لديها بعض الفوائض ، ومن اجل ادارة هذه الاموال بما يحقق اعلى معدلات الربح انشأت اماره ابو ظبي جهاز ابو ظبي للاستثمار وذلك في مطلع سنة ١٩٧١ . وتقدر المبالغ التي يديرها جهاز ابو ظبي للاستثمار بحوالي خمسة عشر بليون درهم وذلك حتى نهاية شهر يناير ١٩٧٦ موزعة بين مساهمات في اسهم وسندات ومؤسسات مالية محلية وعربية وعالمية ونقد وعقار .

وقبل تاسيس جهاز ابو ظبي للاستثمار كان يوجد مجلس للاستثمار مقره لندن وقد جمعت اعمال هذا المجلس منذ سنة ١٩٧٤ وذلك لعدم فاعليته سواء من حيث تكوينه ام من حيث حجم الاموال التي كان يديرها .

وتنوي حكومة ابو ظبي الاهتمام بموضوع الاستثمار عن طريق زيادة حجه وادارته بصورة كفؤة وذلك لما لهذا الموضوع من اهمية بالغة كاحتياطي ليس لامارة ابو ظبي فحسب وانما لدولة الامارات العربية المتحدة بالإضافة الى انه يمكن ان يكون احد مصادر الدخل القومي وذلك بما يفره من فوائد بجانب عوائد البترول .

ب — المساعدات الخارجية :

تحول امارة ابو ظبي جميع المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة والتي ازدادت بصورة ملحوظة بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولا تسبح دولة الامارات العربية المتحدة بنشر ارقام المساعدات الخارجية بسبب متطلبات الامن القومي وكذلك حتى لا تمن بما تعطيه لشقيقاتها من البلاد العربية والبلاد الصديقة الاخرى ويمكن ان نذكر هنا ان دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠ ٪ من دخلها القومي على هيئة مساعدات خارجية وقامت ما نسبته ٢٨ ٪ من دخلها القومي في سنة ١٩٧٥ وستقدم في حدود نفس النسبة في سنة ١٩٧٦ . هذا وقد استفادت من هذه المساعدات البلاد العربية وخاصة بلاد المواجهة كما استفاد منها عدد من البلاد الاسلامية والافريقية والاسيوية .



الفصل الثانی

.

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

مقدمة :

البتروال القطاع القائد :

بدأت التنمية الاقتصادية في الامارات العربية باكتشاف البترول فيها .

ثم اخذت فكرة التنمية تبرز على المستوى الاتحادي بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ . حيث بدأت التنمية تأخذ اتجاهاين متوازيين الاتجاه الاول وهو التنمية على مستوى كل اماراة على حدة والاتجاه الثاني هو التنمية على مستوى الامارات ككل اي على مستوى دولة الاتحاد .

فبعد اكتشاف البترول وتدفق عائداته على الامارات العربية الاوفر حظا بدأت هذه الامارات تفكر في كيفية استغلال عائداتها من البترول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت اماراة ابو ظبي سباقة لهذا العمل فبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم سنة ١٩٦٦ دخلت اماراة ابو ظبي مجال التنمية الاقتصادية فانشأت اول مجلس للتخطيط في سنة ١٩٦٨ وذلك للاشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) للامارة وكانت هذه الخطة اول خطة اقتصادية توضع في الجزيرة العربية حيث ارسى اساس التنمية الاقتصادية لابوظبسي .

اما الامارات الست الاخرى فلم تضع اي تخطيط لها للتنمية الاقتصادية . بل اقتصر الامر فيها على تنفيذ المشروعات المنفردة ، فامارة دبي مثلا نفذت مشروع تعميق خور دبي وذلك بقرض حصلت عليه من دولة الكويت ثم قامت بعد تصدير البترول ببناء ميناء دبي العميق كما نفذت بعض

المشروعات الاساسية الاخرى . كما ان بريطانيا قبل انسحابها من الامارات ببضع سنوات انشأت ما سمي « مكتب التطوير » حيث ساهمت بجزء من ميزانيته السنوية بينما تولت امانة ابو ظبي تمويل حوالي ٨٠ بالمائة من هذه الميزانية . وقد عمل مكتب التطوير الذي ضم في عضويته الامارات السبع التي كونت فيها بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، على القيام ببعض المشاريع الاقتصادية في الامارات الاقل حظا في الثراء وذلك في مجالات الاعمار والزراعة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة .

هذا بالإضافة الى ان امانة ابو ظبي قامت وقبل قيام الاتحاد بصورة مباشرة بتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية في بعض الامارات . كما ان كلا من الكويت والمملكة العربية السعودية ساهمت في القيام ببعض المشروعات الاقتصادية والتربوية والصحية . اما بعد قيام دولة الاتحاد في سنة ١٩٧١ فقد اتجه العمل الى ازالة جميع القيود الاقتصادية التي كانت مفروضة على حركة الافراد والبضائع والسلع بين مختلف الامارات الاعضاء في الاتحاد والتي كانت تركز الاقليمية والتفتت الاقتصادي في المنطقة . كما أخذت دولة الاتحاد في اقامة بعض مشروعات البنية الاساسية ، ومثلها الطرق والمواصلات والكهرباء والمرافق العامة الاخرى وذلك على المستوى الاتحادي .

وفي سنة ١٩٧٣ انشيء مجلس للتخطيط على مستوى الدولة كما اجري في سنة ١٩٧٥ اول تعداد علمي للسكان وذلك لاهمية الجانب البشري في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع هذه الخطوات التي تجرى على مستوى اتحادي فان العمل جار بصورة اكبر في مجالات التنمية الاقتصادية على مستوى الامارات . وفتنه هنا الى ظاهرة المنافسة التي تجري في هذا المجال بين الامارات المختلفة

والتي تتمثل في انتشار ظاهرة التقليد بين الامارات بتكرار نفس المشروعات بعيدا عن التنسيق والتكامل ، وهي ظاهرة وان كانت مفيدة في بعض الاحيان الا انها ضارة في اغلبها ذلك انها تفوت على الامارات ما يحققه التنسيق والتكامل من الافادة بمميزات الانتاج الكبير ومن المحافظة على الطاقات المالية ان تبعثر وتهدر .

ويشكل البترول من كل ما تقدم قطب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو سيظل كذلك في المستقبل أيضا .

فالبترول وهو (القطاع القائد) بالنسبة للاقتصاد الوطني سيظل يتحمل ، في مرحلة التنمية هذه كما هو الشأن في بقية البلاد البترولية عبء القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ويكون عليه أن يرتفع بمستواها الاقتصادي والتكنولوجي .

وهو كذلك الممول الاول لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو المصدر الاول والارخص للطاقة المحركة اللازمة لاقامة مختلف الصناعات وهو يشكل مادة خام لكثير من الصناعات التي يتجاوز عددها عشرات الالوف ، والتي تدخل في معظم ما يحتاجه الانسان من مأكلا وملبس ومساكن .

وهو يؤدي الى نمو كثير من القطاعات الاخرى التي تدور في فلكه ، كما انه يؤدي وعن طريق عمل «المعجل» الى اقامة كثير من الصناعات التي يحتاج اليها . ومن الملاحظ في هذا المجال ان اغلب هذه الصناعات التي يؤدي اليها عمل معجل البترول انها تتم خارج البلاد المصدرة للبترول ولذلك يكون من الضروري العمل على نقل آثار المعجل ، كلما أمكن ذلك ، من الاسواق الخارجية الى الاسواق المحلية المنتجة للبترول .

وينبى الى ان البترول وهو القطاع القائد في البلاد المصدر للبترولا
تحتاج اليه القطاعات القائدة الاخرى في البلاد غير البترولية من المعاملة
المتيزة مما تتطلبه الصناعة والزراعة في مرحلة تنميتها وما يتمثل في : —

١ — اعفاء هذه القطاعات القائدة من مسؤولية تمويل القطاعات الاخرى
والمرافق العامة ، مع تحميل القطاعات غير القائدة بمسئوليات
القطاعات القائدة .

٢ — حماية الحكومة لهذه القطاعات القائدة ، وخاصة عن طريق الحماية
الجبركية والاعفاءات الضريبية والاعانات ونضرب بذلك مثلا بالرعاية
الخاصة التي قدمت للزراعة في مصر منذ عهد محمد علي حتى قيام
الثورة حيث ركزت اغلب الاستثمارات العامة في هذا القطاع مع
اعفائه من ضرائب الاستغلال الزراعي ثم بالرعاية الخاصة التي
قدمت للصناعة بعد الثورة . فلو ان بلدا مثل السودان مثلا رأت
ان تهتم بقطاع الزراعة فان الحكومة تمنح هذا القطاع الميزات
المذكورة اعلاه وتعتبر بذلك الزراعة في السودان القطاع القائد .

ان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المصدر للبترولا
ومنها الامارات العربية يتوقف الى حد بعيد على حسن استخدام عائدات
البترول وتسخيرها لخدمة اغراض هذه التنمية مما يوضح عظم المسؤولية
الملقاة على هذا القطاع القائد . ان البترول ثروة ناضبة ، وان انفاق
عائداته ليس انفاقا لدخل جار وانما هو في الحقيقة « تسهيل لرأس مال
عيني » ولذلك يكون من الضروري ان يخصص اكبر جزء ممكن من عائدات
البترول لاقامة رؤوس اموال عينية تعطي دخلا اكثر استمرارا من البترول
نفسه . (١)

(١) راجع « الندوة البترولية الاولى » ابريل ١٩٧٥ — وزارة البترول والثروة المعدنية
دولة الامارات العربية المتحدة .

ان نجاح التنمية الاقتصادية في الامارات العربية يستلزم بالدرجة الاولى التنسيق والتكامل ليس على مستوى الامارات العربية او حتى مستوى منطقة الخليج العربي وحدها بل على مستوى العالم العربي كله .

خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لا مكان فيها للكيانات الاقتصادية الهزيلة .

وسنقسم دراستنا في هذا الفصل الخاص بالتنمية في الامارات العربية المتحدة الى ثلاثة مباحث : —

المبحث الاول : خطط التنمية في اماره ابوظبي .

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد .

المبحث الثالث : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية والصناعة) .



المبحث الأول

خطط التنمية في إمارة أبوظبي

قدمنا ان إمارة أبو ظبي كانت سباقة في مجال التنمية الاقتصادية وفي وضع الخطط الاقتصادية لها وذلك قبل قيام الاتحاد ، بينما لم توجد قبل هذا الاتحاد في الإمارات الأخرى اية خطط اقتصادية للتنمية الاقتصادية . فقد اقتصر الأمر فيها على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية وبصورة انفرادية . وقد استمر هذا الوضع في هذه الإمارات الأخرى بعد قيام الاتحاد وحتى

الان . فبالرغم من حصول إمارتي دبي والشارقة على عائدات كبيرة من البترول فان إيهما لم تضع خططاً للتنمية الاقتصادية فيها بل اقتصر الأمر على اتفاق معظم عائدات البترول على مجموعة من المشروعات الاقتصادية دون ان يكون بينهما أي ترابط بحيث لا يمكن أن نسميها خططاً اقتصادية .

ولما كانت إمارة أبو ظبي قد قطعت شوطاً لا بأس به في مجال التخطيط الاقتصادي وكونت لديها الكوادر الفنية التي يمكنها أن تضع الخطط الاقتصادية وتقوم بتنفيذها فاننا سنبحث بشيء من التفصيل خطط التنمية الاقتصادية في إمارة أبو ظبي . (١)

فمنذ بدأ تدفق البترول في أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ كان على الحكومة انذاك ان تعمل على تطوير البلاد من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكن ذلك لم يتم الا بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في شهر اغسطس سنة ١٩٦٦ . وبالرغم من ان صادرات البترول بدأت سنة ١٩٦٢ الا ان الاقتصاد المحلي لم يستفد من عائداته فائدة تذكر ، فقد بلغ مجموع ما انفق في مجالات التنمية فيما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٥ حوالي ٢٠ مليون

(١) انظر « اقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً » ص ٢١١ وما بعدها للمؤلف .

درهم فقط موزعة بين مشروعات من مجموع عائدات البنزول البالغة ١٩٣ مليون جنيه استرليني للفترة السابقة الذكر بنسبة ٧٧٪ (١) .

وسنعرض في الجدول التالي توزيع اعتمادات التنمية على القطاعات فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

مشاريع التنمية لأبو ظبي والمبالغ التي صرفت عليها (١٩٦٥ - ١٩٦٣)

السنة	المشروع	المبلغ بالدرهم
١٩٦٣	مشاريع الطرق والمياه والاسكان	٣٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٤	الكهرباء (المرحلة الاولى)	٢٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٥	مشاريع المياه والكهرباء (المرحلة الثانية)	١١٦٥٠.٠٠٠
المجموع		١٧١٥٠.٠٠٠

المصدر : (اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا) ص ٢١٢ المؤلف .

(١) على أساس سعر صرف الجنيه الاسترليني ١ : ١٢ درهم في ذلك الوقت .

اولا : الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢)

بعد ان تولى الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٦٦ اخذت عائدات البترول تزداد سنة بعد اخرى فكان لا بد من وضع خطة تضم الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في ابو ظبي تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد .

وعلى ذلك فقد وضعت الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢) وهي اول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي ، وهي تجربة يمكن ان تستفيد منها ابوظبي وغيرها من بلدان المنطقة الشيء الكثير . وقد بوشر بتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الاميري رقم (١٥) في ٢٠-٣-١٩٦٨ .

وقد بلغت اعتمادات هذه الخطة ٢٩٦ مليون دينار بحريني . (١) وتقع الخطة في احد عشر بابا هي التعليم ، الصحة ، الزراعة ، الصناعة ، المواصلات ، البلديات ، الاسكان ، العمل ، السياحة ، القروض والاستثمارات ، المباني العامة .

١ - التعليم : —

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ١٢١٤ مليون دينار وهذا المبلغ يصرف في سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) على انشاء ما تحتاجه البلاد

(١) كان الدينار البحرينى في وقت تنفيذ الخطة هو العملة المتداولة في ابوظبي وهو يساوي عشرة دراهم .

من مدارس ابتدائية واعدادية ومعاهد ورياض للأطفال ومكتبات عامة ومسكن للمدرسين ومدارس لحو الامية وتعليم الكبار . وبالفعل فقد تم في خلال سنوات الخطة تنفيذ جميع مشاريع هذا الباب وقد تم بناء العديد من المدارس في كل من مدينتي ابوظبي والعين كما انشئت المدارس في مختلف القرى المتناثرة كما تضمن هذا الباب صرف الرواتب الشهرية لجميع طلاب الامارة والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا . (١) .

٢ - الصحة :-

وقد خصص لباي الصحة في الخطة الخمسية مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دينار من أجل انشاء المستشفيات في مدينة ابوظبي وفي مدينة العين والمستوصفات في القرى والجزر حيث تستدعي الضرورة ذلك .

٣ - الزراعة :-

بلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ١٣ر٤ مليون دينار وذلك للصرف على تطوير الزراعة وتنميتها وخاصة في منطقة العين . وكذلك على المسح الذي اجري لمعرفة مصادر المياه والاصلاحات التي ادخلت على الاملاج وصيانتها .

(١) تبين بعد تنفيذ اربع سنوات من الفطة بان عدد الطلاب ازداد من حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة في سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ الى ١٠ الاف طالب وطالبة في سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وهذا دليل على مدى الاتقبال على التعليم مما يتطلب صرف المزيد من المبالغ على هذا المرفق الحيوي الهام .

٤ - الصناعة :

بلغ مجموع ما خصص لها ٥٩٤ مليون دينار ويدخل في باب الصناعة مشاريع الكهرباء والماء التي حصلت على حصة الاسد من هذا المبلغ بالإضافة الى بعض المشاريع الأخرى مثل بعض الصناعات البتروكيمياوية والملح الصناعي الذي تم إجراؤه في سنة ١٩٦٩ .

٥ - المواصلات :

حصل هذا الباب على أكبر نصيب من الخطة الخمسية إذ خصص له مبلغ ٧١ مليون دينار . ويدخل ضمن هذا الباب إنشاء العديد من الطرق المعبدة الحديثة ومنها الطرق الداخلية لمدينة أبوظبي والطرق الداخلية لمدينة العين وطريق أبو ظبي - العين وطريق أبو ظبي - دبي وطريق أبو ظبي - قطر وهذان الطريقان يصلان أبوظبي بجاراتها الإمارات العربية وجميع دول العالم .

٦ - البلديات :

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٥٠٣ مليون دينار يصرف من أجل تخطيط مدينتي أبو ظبي والعين ويدخل ضمن هذا الباب أيضا موضوع الاستملاكات الذي خصص له في سنة ١٩٧١ خمسة ملايين دينار لمدينة أبو ظبي فقط .

ويدخل ضمن الباب أيضا موضوع تجميل وزراعة كل من مدينة أبو ظبي ومدينة العين وكذلك مشاريع ردم المستنقعات والأراضي المنخفضة .

٧ - الاسكان :

وقد خصص لباب الاسكان في الخطة الخمسية مبلغ ١٥٨ مليون

دينار ويتضمن هذا الباب انشاء المساكن الشعبية في كل من مدينة ابو ظبي ومدينة العين وفي مدينة زايد .

٨ - الممسل :-

وبلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ٢٨ مليون دينار ويصرف هذا المبلغ على انشاء المدارس المهنية وتجهيزها بالمعدات الثقيلة . وكذلك الصرف على تحسين احوال اليد العاملة في ابوظبي .

٩ - السياحة :-

وقد خصص لباب السياحة ٩٥ مليون دينار تصرف على تطوير السياحة في البلاد وانشاء بعض المؤسسات بالاضافة الى الاهتمام بالابار والتنقيب عنها وحفظها وكذلك انشاء عدد من المتاحف في مدينة ابو ظبي ومدينة العين .

١٠ - القروض والاستثمارات :-

وقد خصص للقروض والاستثمارات ٤٩ مليون دينار ويدخل في هذا الباب القروض التي تمنحها ابو ظبي للامارات الاخرى والدول الشقيقة بالاضافة الى بعض المبالغ التي يتم استثمارها من قبل مجلس ابو ظبي للاستثمار .

١١ - البقي العامة :-

وقد خصص مبلغ ٩٧ مليون دينار لاقامة بعض المباني العامة وتصور الضيافة وقاعات الاجتماعات وغيرها .
وفنيا يلي ملخص الخطة الخمسية ولاوابها .

خطة العمل الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

خطة الاعمار الخمسية " ١٩٦٨ - ١٩٧٢ "

أرباب الخطة	الكافة المرمية الف دينار	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	امتدادات الخطة الف دينار
الاول - الممارف	١٢١٤٠	٤٢٢٨	١٨٠٣	٢٠٥٧	٢٥٨٨	١٤٦٤	١٢١٤٠
الثاني - الصحة	٦٥١٠	٨٣٠	٢٤٦٥	٢٠٤٠	٨٤٥	٣٣٠	٦٥١٠
الثالث - الزراعة	١٣١٦٩	٨٨٠	١٧٦٩	٢٥١٠	٤١٣٠	٤٠٥٠	١٣٢٨٩
الرابع - الصناعة	٦٣١٠٠	١١٢٧٠	١٤٤٦٠	١٩١٧٠	٨٢٢٠	١٥٤٢٠	٥٩٢٤٠
الخامس - المواصلات	٨٢٨٧٠	١٧٢٦٠	١٦٩٦٠	١٧٣٧٠	١١٠٦٠	٨٢٥٠	٧١٠٣٠
السادس - البلديات	٥٤٢٦٠	٨٧٢٥	١٢٩٢٥	١١٦٥٠	١٥٢٠	٧٤٩٠	٥٠٢١٠
السابع - الإسكان	١٦٧٠٠	٢٧٥٠	٤٧٠٠	٣١٥٠	٢٤٠٠	٢٨٠٠	١٥٨٠٠
الثامن - العمل	٢٧٨٥	٢٦٠	٩٣٠	٦٤٠	٥٥٠	٣٧٥	٢٧٥٥
التاسع - السباحة	٥٩١٦	٨٥٠	١١٧٠	١٣٢٥	١٥٧١	١٠٠٠	٥٩١٦
العاشر - المائي العامة	٩٧٢٠	٢٢٢٠	٣٧١٥	٢٣٧٥	٨٣٠	٥٨٠	٩٧٢٠
الحادي عشر - قروض واستثمارات	٤٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢٥٠	١١٧٥٠	١٤٥٠٠	١٥٥٠٠	٤٩٠٠٠
مجموع امتدادات (١ - ١١)	٣١١٩٧٠	٥٢٢٧٣	٦٥١٧٧	٦٤٨٨٧	٥٦٢١٤	٥٧٢٥٩	٢٩٥٩١٠

ومن استقرائنا لآبواب الخطة الخمسية الأولى لإمارة أبو ظبي نجد انها ركزت على مشروعات البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ومستشفيات ومسكن وكهرباء وماء . وقد بذل مجهود كبير في اعدادها وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه واضعي هذه الخطة (١) ، اذ لم تكن الاحصاءات والبيانات اللازمة لوضعها متوافرة في ذلك الوقت .

ولذلك جاءت هذه الخطة عبارة عن تجميع لمشروعات البنية الأساسية ومع انه كان من السابق لاوانه وضع خطة اقتصادية لابوظبي في تلك الظروف التي كانت تمر بها الا ان تجربة الخطة الخمسية الأولى ستكون ولا شك ذات فائدة كبيرة بالنسبة للذين سيقومون بوضع الخطط الاقتصادية لابوظبي او للامارات العربية المتحدة في مرحلة لاحقة .

مجلس التخطيط في ابوظبي : — (٢)

بعد ان بوشر في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لابوظبي في بداية ١٩٦٨ ظهرت الحاجة لانشاء مجلس للتخطيط يتولى الاشراف على تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى وضع الخطط للمراحل القادمة كما يتولى توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الإمارة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان انشاء مثل هذا الجهاز ضروريا نظرا لعدة عوامل أهمها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى واتساع مسؤوليات ابوظبي الخارجية عربيا

(١) لقد قام بالمجهود الأكبر في وضع هذه الخطة الخمسية السيد محمود حسن جيمه مستشار التخطيط الاقتصادي لإمارة أبو ظبي .

(٢) «ماتع سعيد الخبييه » مجلس التخطيط في ابوظبي » ١٩٧٠ .

ودوليا والتخصير لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيام الاتحاد ، والرغبة في معالجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد ، وهو قطاع البترول ، وفي السيطرة على الحركة التضخمية التي صاحبت ظهور البترول وانطلاقة التنمية الاقتصادية .

وفي مايو ١٩٦٨ صدر المرسوم الاميري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨ منشأ مجلس التخطيط ومحددا اختصاصاته وفي مقدمتها وضع الخطوط العريضة لرسم الخطط للاعمار الشامل والتصديق على الخطط وميزانياتها والاشراف على تنفيذها وعلى اعداد واقرار ومراقبة تنفيذ الميزانيات الاعتيادية لضمان تنسيقها مع الخطة ، ودعم الفاعليات العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص والاطار العام للخطة والبت في جميع الامور الاخرى التي تكمل تسهيل تنفيذ الخطة وتعجيل التطور المتوازن .

وكان من الضروري بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء الحركة العمرانية في أبوظبي وبعد مضي سنة من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ان يبدأ مجلس التخطيط عمله بمراجعة وتقويم ما تم انجازه خلال هذه الفترة التي تعتبر من اهم فترات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أبوظبي .

ثم كان على هذا المجلس بعد ان فرغ من هذه المهمة ان يشرع في ضوء معطيات هذه التجربة في وضع اسس التطور الاقتصادي للمرحلة المقبلة التي تختلف بالضرورة من حيث بنيتها ووسائلها عن المرحلة السابقة .

وفي سنة ١٩٧١ انشئ اول مجلس للوزراء في اماره ابو ظبي لتولي المهام التي كانت مناطة بمجلس التخطيط السابق الذكر الذي ادى دوره في تلك المرحلة .

ثانيا : الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٧ - ١٩٧٩) : -

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) والتي ركزت كما رأينا على مشروعات البنية الاساسية كان لا بد من وضع الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظبي ، يكون هدفها دفع عجلة التنمية الشاملة الى الامام .

وهكذا صدر في العشرين من ديسمبر ١٩٧٥ المرسوم الاميري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ والخاص باعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة ابو ظبي . (١) فعالج الباب الاول من المرسوم نوعية الخطة وحدد الفترة الزمنية لها . فقد نصت المادة الاولى من الباب الاول على ان (توضع لامارة ابو ظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية تهدف الى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية).

وجاء في المادة الثالثة من الباب الاول ان الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة ابو ظبي ثلاثية ، وانها تشمل السنوات (١٩٧٧ - ١٩٧٩) .

وقد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني من المرسوم الاميري ، ان الهيكل التنظيمي لهذه الخطة يتكون من : -

- ١ - اللجنة التوجيهية للتخطيط .
- ٢ - اللجنة الفنية للتخطيط .
- ٣ - اللجان القطاعية للتخطيط .

(١) راجع المرسوم الاميري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ .

وقد حددت المادة السابعة أن تكون اللجنة التوجيهية للتخطيط السلطة العليا للتخطيط وأن تقوم بتحديد الخطوط الرئيسية التي على أساسها يسير جهاز التخطيط . كذلك انيط بلجنة المشاريع العامة مهمة اللجنة الفنية للتخطيط . وقد عالج الفصل الثالث من المرسوم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، موضوع تكوين عدد من اللجان القطاعية كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي : -

- ١ - الزراعة والثروة السمكية .
- ٢ - الطاقة ويشمل البترول والغاز والماء والكهرباء .
- ٣ - الصناعة .
- ٤ - الهيكل الاساسي ويشمل النقل والمواصلات والاعلام والسياحة والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ٥ - الاسكان وتخطيط المدن .
- ٦ - الخدمات الاجتماعية ويشمل الصحة والتعليم والبلديات والمنشآت العامة .
- ٧ - الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
- ٨ - النقد وسياسة القروض الداخلية .
- ٩ - المالية العامة .
- ١٠ - التنظيم الاداري واعادة تقييم القوانين والانظمة .
- ١١ - التجارة الداخلية والخارجية والملاحة الاقتصادية مع الخارج .
- ١٢ - التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

وقد قسمت المادة رقم (١٦) أعمال الخطة المذكورة الى ثلاث مراحل أساسية وهي : -

المرحلة الاولى ، تحديد الاعمال الاساسية لوضع الخطة ، والمرحلة

الثانية تحديد الاتجاهات والاهداف العامة والقطاعية للخطة ، والمرحلة الثالثة اعداد الاقسام الرئيسية للخطة ووضع هيكل التقرير النهائي .

هذا وما زالت الاعمال جارية من اجل التحضير لهذه الخطة وذلك ليتسنى لدائرة التخطيط وضع اللامسات الاخرة على مختلف بنود هذه الخطة وذلك قبل نهاية هذا العام وحتى يمكن المباشرة في تنفيذها ابتداء من عام ١٩٧٧ . ولم تحدد بعد المبالغ التي ستخصص لصفحتها على هذه الخطة وهذا ما سيتم تحديده في الربع الاخير من ١٩٧٦ .



المبحث الثاني

خطط التنمية في دولة الاتحاد

نظرا لان قيام دولة الامارات العربية المتحدة جاء متأخرا ، اي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها هذه الامارات في المرحلة الاولى من قيام الاتحاد فانه لم يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على مستوى الاتحاد ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات التحضيرية لوضع مثل هذه الخطة ومن هذه الخطوات :

- ١ - انشاء وزارة اتحادية للتخطيط وتكليفها باجراء الترتيبات اللازمة لوضع خطة اقتصادية للبلاد وذلك في المستقبل القريب .
- ٢ - انشاء مجلس للتخطيط القومي برئاسة رئيس الوزراء في سنة ١٩٧٣ .
- ٣ - اجراء اول تعداد علمي للسكان في القطر في سنة ١٩٧٥ .

وفي مقدمة الامور التي حالت دون وضع خطة اقتصادية على مستوى الدولة في وقت مبكر عدم ثبات ايرادات الخزينة الاتحادية حيث اعتمدت بصورة كلية في خلال السنوات الاربع الاولى من عمر الاتحاد ، على الاعانات التي قدمتها لها امانة ابوظبي وذلك ان الامارات الاخرى لم تسهم بعد في تمويل موازنة الاتحاد او في تحمل اي عبء مالي اتحادي ، واذا كان هذا الامر يبدو مقبولا بالنسبة للامارات التي لا توجد لديها موارد مالية تذكر فانه لم يعد كذلك بالنسبة للامارات التي اصبحت لها موارد مالية كبيرة .

وفي سنة ١٩٧٦ قررت امانة ابوظبي ان تخصص للاتحاد ٥٠٪ من مواردها المالية . وهذه الخطوة ستساعد على دفع عجلة الاتحاد الى الامام

كما تضمن للخزانة الاقتصادية موارد مالية ثابتة تمكنها من البدء في وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد .

ومن المؤمل أن توافق الامارات الاخرى على تحديد مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد ، حتى يكون في مقدور السلطات الاتحادية وضع خطة التنمية على مستوى الاتحاد .

ولا بد هنا للامارات ، وهي بصدد وضع مثل هذه الخطط ، من أن تأخذ بعين الاعتبار الامور التالية : —

١ — يجب أن تقوم الخطة الاقتصادية الاتحادية على اساس التكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد ، حتى تأتي تكريسا للوحدة الاقتصادية بين هذه الامارات .

٢ — وفي الوقت نفسه يجب أن توضع الخطة الاقتصادية للامارات في اطار ما يجري في العالم العربي من خطط للتنمية ، وفي ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع منطقة الخليج العربي ثم مع العالم العربي ككل .

لقد اصبح وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد ضرورة ملحة . ولا بد ، كي تكون هذه الخطة متوازنة من أن تأخذ الامارات الاعضاء في الاتحاد ببدا التنمية غير المتوازنة .

ونجد اسس التخطيط على المستوى الاتحادي في القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على وضع خطة عامة وشاملة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة ، وتنقسم هذه الخطة الى مراحل متوسطة وخطط

سنوية تصيلية وتعتبر هذه الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة (١) كما نصت المادة الثانية بأن أجهزة التخطيط القومي تتكون من مجلس التخطيط القومي الاتحادي ووزارة التخطيط .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على تشكيل مجلس التخطيط القومي الاتحادي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية سبعة من الوزراء ثم ضم المرسوم الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص .

وقد حددت المادتان الخامسة والسادسة صلاحيات مجلس التخطيط القومي ، فنصت المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بتحديد الاهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة بما يتمشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها وبما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية . كما نصت المادة السادسة على أن يتولى المجلس دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية التي تعدها وزارة التخطيط متضمنة برامج العمل ومقترحات ميزانية الدولة والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية واساليب تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة على أن يرفع مشروع الخطة الى مجلس الوزراء لاتقرارها ورفعها الى رئيس الدولة ، كما أن للمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة . (٢) ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاتحادية في الفترة الماضية سارت على اساس المناهج السنوية والتي تضم المشروعات التي تنوي الدولة القيام بها في كل سنة على حده ، واذا امتدت فترة تنفيذ مشروع أو عدد من المشروعات لفترة تزيد على السنة ، فاتها تضمن في المناهج السنوية اللاحقة . ومع ذلك فاننا نرى ضرورة الاسراع في وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد لما في ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية تخدم اهداف التنمية الاقتصادية الاتحادية الشاملة

(١) راجع القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ .

(٢) راجع المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من نفس القانون .

المبحث الثالث

التنمية الصناعية « الثروة المعدنية والصناعة »

اولا : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية) :

مقدمة : -

بعد ان دخلت الامارات العربية المتحدة عصر البترول ادى هذا الحدث الى تغير كبير في تركيب الاقتصاد الوطني ، مما استتبع اختفاء عدد من مروع الانتاج القديمة و بروز فروع جديدة ازدهرت لقرىها من القطاع البترولي الذي يعتبر القطاع القائد في اقتصاد الامارات العربية المتحدة الحديث .

ويعتبر قطاع الثروة المعدنية من فروع الانتاج الجديدة التي برزت وظهر الاهتمام بها مؤخرا بعد ان اخذت معالم الاقتصاد الوطني الحديث البروز على اثر اكتشاف البترول وقيام اتحاد الامارات العربية .

ولا شك في ضرورة الاهتمام باستغلال الثروات المعدنية للبلاد حتى تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تنوع قطاعات الانتاج القومي وعدم الاعتماد على قطاع واحد وهو البترول .

والى وقت قريب لم يكن قد جرى اي مسح للثروة المعدنية في الامارات العربية غالية الامر ان البعثات العلمية قد جاءت من اوربا ومن الهند واليابان حيث زارت بعض المناطق في الامارات لجمع المعلومات عن الثروة المعدنية ولكن هذه الزيارات والتي تمت قبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ لم تكن ذات اهمية تذكر .

ومنذ قيام الاتحاد اتجه التفكير بجدية لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة الى البحث عن الثروات المعدنية الموجودة في البلاد ذلك انها يمكن ان تكون دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني بالإضافة الى الدعامة الاولى وهي البترول .

وقبل بدء الاعمال الميدانية للبحث والتنقيب عن المعادن تحتم ان يتم انشاء هيئة للمسوحات الجيولوجية مهمتها القيام باجراء المسوحات اللازمة ، واخذ الصور الجوية ووضع الخرائط الجيولوجية والجغرافية المفصلة ثم اجراء دراسات اكاديمية دقيقة على الطبيعة للتعرف على التكوينات الرسوبية والصخور النارية ونوعيتها وتركيبها الجيولوجي والكيماوي وكيفية نشأتها وخواصها الفيزيائية والكيماوية والظروف الكيماوية والفيزيائية التي ادت الى تكوينها وبعد ذلك لا بد من اجراء الدراسات الدقيقة لتحديد الدلائل الجيولوجية لوجود المعادن والمحاليل الحاملة للمعادن ونشأتها وكذلك دراسة جيولوجية البيئة والجيوكيمياء والجيوفيزياء الجوية والارضية وامكانية استخدام الحسابات الالكترونية والطرق الرياضية والاحصائية في كل هذه العمليات الامر الذي يستدعي تشكيل جهاز ضخم مزود باحدث الالات والمختبرات والكوادر الفنية التي تتمتع بخبرة واسعة ، ويستغرق تنفيذ هذا العمل سنوات عديدة اخذين بعين الاعتبار ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسات هو جمع المعلومات الدقيقة اللازمة في التعرف على جيولوجية القطر بصورة علمية وعن الصخور والتربة والظروف الكيمائية والفيزيائية التي ادت الى ترسيبها او تكوينها عبر التاريخ الجيولوجي الطويل بصورة خاصة .

وقد حرصت الامارات العربية المتحدة وهي في سبيل استغلال ثرواتها المعدنية على تجنب الطرق التقليدية للبحث والتنقيب والجوء الى تطبيق احدث الطرق التكنولوجية العلمية ، ونظرا الى ان الامكانات الفنية

اللازمة للقيام بهذا العمل غير متوفرة محلياً، كان علينا ان نستوردها من البلاد الصناعية المتقدمة .

وسنعرض فيما يلي وضع الثروة المعدنية في كل من اماره ابو ظبي والامارات الاخرى .

اولاً: المعادن في اماره ابو ظبي : -

اهتمت ابو ظبي قبل غيرها من الامارات الاعضاء في الاتحاد بالثروة المعدنية حيث انشئ فيها (قبل قيام الاتحاد) ادارة خاصة بالمعادن تسم الحاقها بدائرة البترول والصناعة والمعادن مهبتها رعاية شؤون المعادن والتحضير لاجراء مسح معدني شامل لجميع اراضي اماره ابو ظبي كخطوة اولى .

وبعد ذلك بدأت هذه الادارة في تجميع المعلومات والتقارير المتوفرة لدى شركات البترول العاملة في ابو ظبي وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد اوعزت اليها القيام ببعض الدراسات الميدانية حول احتمالات توافر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير قيام الدلائل الجيولوجية المشجعة لاحتمال وجود بعض المعادن التي يمكن ان تستغل في قيام بعض الصناعات .

المسح المعدني في اماره ابو ظبي : -

بعد ان تم انشاء ادارة المعادن وقامت لديها الدلائل المشجعة على وجود بعض المعادن في البلاد فقد تقرر الاستعانة بالشركات الاجنبية المتخصصة في اجراء مسح معدني شامل لابو ظبي . ففي فبراير سنة ١٩٧٢ تم التعاقد مع الشركة السويدية «تيرانتست» للقيام بالمسح المعدني الشامل لامارة ابو ظبي . فقامت الشركة بعمل هذا المسح على عدة مراحل مستخدمة في ذلك احدث الاساليب العلمية والفنية في البحث

والتنقيب ويمكن تلخيص المراحل العملية التي قامت بها الشركة فيما يلي :

١ — دراسة التقارير الجيولوجية المتوفرة لدى الأجهزة الحكومية ولدى الشركات البترولية العاملة في البلاد او في المكتبات الاجنبية .

٢ — وضع الخرائط الجيولوجية للامارة .

٣ — اجراء مسح جيوفيزيائي جوي .

٤ — الجيولوجيا الميدانية (المسح الميداني) .

وسنكتفي هنا بتقديم خلاصة عن الجيولوجية العامة لامارة ابو ظبي والبيادر المعنية التي توصلت لها عملية المسح المعدني .

جيولوجية ابو ظبي (المظهرية المورفولوجية) : —

تتميز ابو ظبي بتضاريسها المنخفضة بوجه عام فهناك السهول الساحلية ومناطق السبخة التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي ، والتي تتخللها الهضبات المنخفضة والمتوسطة الارتفاع وكذلك الكثبان الرملية . وفي الغرب تبرز الرقبة الملحية في جبل الظنة الذي يصل ارتفاع قمته الى ١١٤ مترا عن سطح البحر .

والمنطقة الساحلية لابو ظبي مستوية جرداء وقاطلة . ومناطق السبخة وهي اراضي منخفضة تتكون من الطين الملحي ، تمتد الى مساهات بعيدة . اما منطقة الكثبان الرملية القليلة الارتفاع فانها تتبادل مع السهول والجزر الشاطئية المنخفضة وفي اتجاه الخليج ، وبعيدا عن الشاطئ تبلغ الجزر المكونة من الرقاب الملحية فروتها في الارتفاع ، وذلك في جزيرة زركوه حيث يصل ارتفاعها ما يقارب (١٦١) مترا .

والى الجنوب يزداد سبك الغطاء الرملي حتى يبلغ ذروته فسي
الجنوب الشرقي من البلاد ، حيث توجد الكتبان الرملية المعلقة التي
يصل ارتفاعها الى حوالي (٢٠٠) مترا والتي تكون جزءا من الربع الخالي .

وغالبا ما توجد المناطق المكونة من سهول الجداول المعروفة
بارضية الصحراء التي تفصل بين سلاسل الكتبان ومناطق السبخة
الداخلية في الجنوب الشرقي من البلاد ، هذا وتوجد في ابو ظبي بالقرب
من مرتفعات عمان واحة العين . ان ابرز المظاهر المرفولوجية في ابو ظبي
هو جبل حفيت الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١١٦٠) مترا فوق سطح
البحر ، ثم يتبعه بعد ذلك من الناحية الشرقية جبل ملاقط وهو سلسلة من
الجبال المنحدرة ذات الرؤوس الحادة . اما المنطقة الفاصلة ما بين الجبلين
فتتميز بسهول تملؤها الحصى (الجرافل) ، ووديان تتصل بها من الناحية
الشرقية .

ويمكن تلخيص مظاهر ابو ظبي بان ٩٠.٢٪ من مساحة اراضيها
مغطاة بالرمل والحصى وان ٧.٧٪ عبارة عن مناطق مكونة من السبخة
والبقية ٢.١٪ هي اراضي صخرية .

الجيولوجية الاقليمية والعامة لابو ظبي : —

ان بعض اجزاء ابو ظبي تتكون من مجن العظيم المعروف بالدرع
العربي ، الذي يقع في الوسط الغربي لشبه الجزيرة العربية وفوق صخور
القاع ذي التركيب المعقد ، تقع السلاسل الصخرية التي تكونت من
الصخور القديمة (الباليوزويك) والوسطي (الميزوزويك) والمصهور
الثلاثية (الترياسي) وغالبا ما تكون هذه السلاسل الصخرية من اصل
رسوبي والجدير بالذكر ان الصخور القاعية وصخور العصر القديم
باستثناء صخور الانفراكبرية التابعة لتكوين هرمز لا تظهر على سطح
اراضي ابو ظبي .

ويميل الدرع العربي برصيفه ميلا بسيطا نحو الخليج العربي ويزداد سبك الصخور الرسوبية في نفس الاتجاه مما يدل ايضا على زيادة الترسيب وتتمدد منطقة مكونة من الرواسب السميكة التابعة للمصر الثلاثي باتجاه غرب سلاسل جبل عمان وتمتد الى الربع الخالي مع انحراف باتجاه الشمال الشرقي ، الجنوب الغربي من الخليج العربي . ويعتقد ان هذا الحوض الرسوبي قد نشأ نتيجة للتصدع في القاعدة مع حدوث قباب في جبال عمان من ناحية الشرق .

وتنقسم اراضي ابو ظبي الى اربعة مناطق جيولوجية وهي : —
المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي)
المنطقة الساحلية
المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه .
منطقة العين .

١ — المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) : هذه المنطقة هي اكبر المناطق مساحة وهي تتميز برمالها الهوائية ومناطق السبخة الصحراوية ومنبسطات الجداول وتواءات صخرية .

٢ — المنطقة الساحلية : وتتكون معظمها من مناطق السبخة الساحلية وصخور الميلوليت وصخور التكوين الفارسي الأدنى .

٣ — المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه : وهذه المنطقة تختلف عن المناطق الاخرى فاصلها رقيات بركانية من الملح مرتبطة مع الصخور من تركيبات هرمز والرواسب الحديثة .

٤ — منطقة العين : وهي تتكون من الصخور النارية والرسوبية ذات الاعمار التي تمتد من الصخور الطباشيرية العليا الى العصر الحديث .

والجهة الشرقية من ابو ظبي تقع على حافة منطقة مرتفعات عمان وهذه السلسلة من الجبال محدبة ممقدة ، وخلال العصر الكريتاسي (الطباشيري) ظهرت حركات رافعة كبيرة ادت الى تمعرض الطبقات لعملية نحت وتآكل بينهما حيث ادى النشاط البركاني في هذه الفترة الى تكوين وترسيب الراديو ليريت (الخليط الملون) تحت ظروف مضطربة .

واستمرت هذه المرحلة وبلغت ذروتها عندما انبثقت وتدفقت السرينتين بدرجة كبيرة تحت سطح البحر ، واستمرت عملية ترسيب الحجر الجيري على سفوح السلسلة الجبلية من الجانبين حتى العصر الميوسيني، ثم تبعته حركة اتحاد محلية على السطح الغربي .

واظهرت البحوث الجيولوجية في شرقي ابو ظبي وجود نمط تكتوني (تشكل بتحركات القشرة الارضية) معقد وصخور مطوية عديدة . ولم تحدث حركات نشوء الجبال في بقية مناطق ابو ظبي في العصور الاخيرة ولقد اقتصرتم الحركات التكتونية في ابو ظبي (ما عدا الجزء الشرقي منها) على الحركات المتصلة ببناء القارات (حركات تمعجية) مع اعوجاج (تجمع) نتيجة لبروز الملح من الاعماق .

ومن التراكيب الجيولوجية المشهورة في ابو ظبي هي ظهور القباب الملحية لتراكيبات هرمز (جزيرة صير بني ياس ، وجزيرة دلم ، وجزيرة زركوه ، وجزيرة قرنين وارزنه ومنطقة جبل الظنة) . ان القباب الملحية الموجودة في ابو ظبي مع ثلاثة قباب اخرى خارج المياه الاقليمية لابو ظبي تكون منطقة واسعة لهذه القباب الملحية . وتظهر في منطقة الخليج العربي اكثر من مائة قبة متصاعدة ومعظمها تقع بالقرب من الساحل جنوب شرقي ايران باستثناء الجهة الشمالية لجزيرة دلم والتي توجد فيها الصخور التابعة لسلسلة هرمز الواقعة على شاطئ البحر ، ويحيط بالرقاب البركانية الموجودة في المنطقة طوق من الرواسب التابعة للعصرين

الثلاثي والرابعي ، والسمة المميزة البارزة للجزر هو اللسان الرملي الساحلي الذي شكلته الرياح والتيارات البحرية

نتائج المسح المعدني في امارة ابو ظبي : —

كشف المسح المعدني الذي أجرته شركة تيرا تيسست السويدية عن وجود بعض المعادن القليلة في ابو ظبي . وقد قسمت المعادن التي اكتشفت الى نوعين من المعادن وهما المعادن الفلزية والمعادن اللافلزية .

اولا : المعادن الفلزية : —

١ — اليورانيوم : —

اظهرت منطقة عين الفايضة قياسات اشعاعية عالية ونظرا لاهمية الاحتمالات الممكنة فقد تقرر اجراء دراسات علمية في هذه المنطقة على ان يتم العمل على مرحلتين وقد اتضح من نتائج الدراسات التي اجريت في المرحلة الاولى ان مصدر الاشعاع الذري هو معدن الراديوم وغاز الرادون المصاحب له والمذاب في المياه الجوفية بعين الفايضة كما تحتوي هذه المياه على نسب عالية من الكالسيوم والمغنيزيوم والصوديوم والكلورين والبرومين وعناصر الاتربة النادرة . ويعتقد بأن هناك مجار باطنية للمياه نشأت من مصدر ما وينتهي في عين الفايضة حيث تتسرب الى سطح الارض وفي طريقها تمر على تكاوين رسوبية حاملة لليورانيوم .

والعوامل التي تؤدي الى تزويد المياه الجوفية بالمواد المشعة بنسب عالية متعددة ومعقدة واهمها : —

- ١ — التركيب الكيماوي للمياه الجوفية .
- ٢ — الخواص الطبيعية للصخور .
- ٣ — درجة اشعاعية الصخور .

ولذلك فان مسألة التمييز بين مياه جوفية اغنيت بالمواد المشعة من مصدر يحتوي على كميات اقتصادية من هذه المعادن وبين مياه تآثرت فسي جرياتها بصخور تفتقر الى المواد المذكورة امر بالغ التعقيد . وبالتالي فان تحديد موقع مصدر المواد المشعة المذابة في المياه الجوفية لا تقل صعوبة عن السابقة .

وادراكا لهذه الصعوبات فقد تقرر حفر آبار استكشافية للحصول على عينات جوفية من التكوينات الحجرية المختلفة والموجودة في المنطقة لفهم طبيعتها وخواص تكوينها الكيماوي وتركيبها الجيولوجي وللتعرف على مواقع الصخور والمجاري الباطنية التي تحمل المياه المشعة وتمكنها من التسرب الى سطح الارض .

وقد اجريت على العينات الحجرية والمائية دراسات متعددة وبطرق علمية مختلفة يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي : —

- ١ — المياه الجوفية في العين الفايزة غنية بالراديوم ولكن بحدود النسب العادية للصخور الرسوبية .
- ٢ — لوحظ في المياه المصاحبة للحقول البترولية كميات من الراديوم تعادل الكميات الموجودة في مياه العين الفايزة .
- ٣ — ان غاز الرادون ٢٢٢ يأتي من رسوبيات ثانوية لمعدن الراديوم او من معدن اليورانيوم لان الصخور الرسوبية التي اجريت عليها الدراسات لا تكون مصدرا للغاز المذكور مع العلم بان كل العناصر المشعة يتغير تكوينها بمرور الزمن وان الراديوم ٢٢٢ والرادون

من اهم العناصر المنتجة عن العنصر الام وهو اليورانيوم ولذلك فان غاز الراديون مذاب في المياه المذكورة بنسب عالية والتي تشير الى مصدر قريب من عين الفايزة لقلّة الفترة الزمنية اللازمة (٢٢٣ يوم) لتفكك نصف ذراتها المشعة .

٤ - تشير نسبة الايستوب راديوم ٢٢٨ الى راديوم ٢٢٦ الى مصدر اغنى باليورانيوم اكثر مما هو اغنى بالثوريوم علما بان راديوم ٢٢٨ عنصر مشع ينتج من السلسلة الانحلالية الاشعاعية للثوريوم . ومما يذكر ان نسبة الثوريوم الى اليورانيوم في الصخور الجيرية في عين الفايزة منخفضة جدا . ويمكن اعتبار الصخور المذكورة كمصدر منثر للراديوم كما يجب لفت النظر الى امكانية انحلال الراديوم ٢٢٨ اذا استغرق مرور المياه من مصدر الاشعاع الى عين الفايزة وقتا طويلا .

٥ - اثبتت نتائج تحاليل المياه الجوفية المأخوذة من مناطق غير عين الفايزة انها تفتقر الى الراديوم والرادون . وتؤيد هذه النتائج النظرية القائلة ان الصخور الرسوبية العادية لا تكون مصدرا للرادون .

٦ - يقدر عمر المياه المشعة في هذه المنطقة بأكثر من مائة سنة ولم تختلط بمياه حديثة العمر وذلك لانها تأتي من مستودع ارضي منعزل .

٧ - اتضح ان نسبة اليورانيوم المذابة في مياه عين الفايزة منخفضة .

ومع ذلك يمكن القول بان مصدر المواد المشعة المذابة في مياه عين الفايزة هو رسوبيات يورانيوم حسب التصنيف السوفيتي للمياه المشعة .

وتؤيد الحقائق السابقة الذكر امكانية وجود رسوبيات من اليورانوم في منطقة عين الفايضة . والجدير بالذكر ان الدراسات التي اجريت في الاتحاد السوفيتي على مياه بشفة قسد ادت الى اكتشاف رسوبيات من اليورانوم في طبقة محدبة ومكونة من صخور رسوبية .

واتفقا مع ذلك فان التركيب الجيولوجي لجبل حفيت الذي يمر تحته مجرى عين الفايضة تتوفر له الظروف الملائمة لتكوين رسوبيات مماثلة .

ب - الرصاص والموليدنوم والزنك : -

تم العثور على خامات الرصاص والموليدنوم والزنك بنسب قليلة في رسوبيات بعض الوديان في جبل الظنة . وبناء على هذه المعلومات اجري مسح جيوكيميائي تفصيلي للوديان في المنطقة الجبلية . وتم اخذ عينات من الرسوبيات من الوديان التي توجد فيها الخامات السابقة الذكر كما تم اخذ عينات مماثلة من الوديان الاخرى . وبالإضافة الى ذلك جمعت عينات من الصخور النارية التي تتركز فيها هذه المعادن وتم تحليلها في المختبرات المزودة بالالات الحديثة .

ودلت نتائج التحليل على وجود خامات الرصاص والزنك والموليدنوم بنسب عالية في المنطقة الجنوبية الشرقية وفي المنطقة الشمالية - الشرقية حيث لوحظ ان معدل نسب الخامات المذكورة يفوق النسب التي توجد عادة في رسوبيات الوديان .

وفي مرحلة ثانية تم اخذ عينات من مختلف المناطق التي تتوفر فيها الخامات المذكورة لتحديد المواقع التي توجد فيها الخامات وللبحث عن مصادرها في الرسوبيات والتي هي عبارة عن حطام الصخور المجاورة ، وقد تم تحليل تلك العينات في السويد . ودلت النتائج النهائية للدراسات

التي أجريت على منطقة جبل الظنسه ان خلمات الرصاص والموليبدنوم والزنك عبارة عن اغناء ثانوي (وهي حالة تركيز المعادن نتيجة لعوامل الغسل والاكسدة والنحت الطبيعية) وغير قابلة للاستثمار الاقتصادي من حيث النوعية والكمية . ومع ذلك فمن الممكن استغلالها على نطاق محدود .

ج - خام الحديد (الهيماتيت) :

توجد مغرة الحديد مرافقة للملائج (طبقات من الجبس الملون مختلطة بعناصر حجرية أخرى) في الرقبات الملحية البركانية وبعض المناطق القريبة من منطقة العين . ويوجد خام الحديد في معظم هذه الاماكن على هيئة بلورات سوداء متناثرة بين الصخور وعلى سطح الارض او مختلطة نسي معظم هذه الاماكن برواسب الطمس ، وقد تم حفر آبار اختبارية غير عميقة لمغرة الحديد في بعض الجزر البركانية ولكن نظرا لطبيعة نشأتها فانها غير قابلة للاستثمار التجاري الواسع .

د - المغنيز : -

عثر على كميات من المغنيز بشكل الهوسهنييت في منطقة عين الفايضة التي تقع غربي جبل خفيت كما لوحظ المغنيز والبيرولوسيت في نجد جبل الظنة بشكل متشتت وبكميات غير اقتصادية .

هـ - النحاس :

لم تؤد الدراسات الجيولوجية التي أجريت في اماره ابو ظبي الى العثور على النحاس الا في واد في جبل الظنه وبكميات ضئيلة .

وتدل نتائج التحليل السرينتيت الناشئة في جبل ملاقط وجبل

مندوس ونتائج المسح الجيوكيميائي في منطقة العين ان ظروف الترسبات الجيولوجية لمعدني النيكل والكروم تظهر بصورة اكبر في المناطق التي تقع شرقي حدود اراضي ابو ظبي (في عمان) .

ثانيا : المعادن اللافلزية : —

١ — الاسبستوس : —

عثر على رواسب من الاسبستوس في واد يقع في الجزء الشمالي للرقبة الملحية الواقعة في جبل الظنه . ولقد تعرض هذا الوادي لنحسبت وتاكل عميقين . كما ان هذه الرواسب تقع على حافة تكوين الفرس الادنى وسلسلة هرمز على خط الاتجاه الشمال — الشرقي بطول ١٨ مترا بينها عرض وعمق الرواسب المذكورة ستة امتار وعشرة امتار على التوالي .

وتدل نتائج دراسة الاسبستوس من جبل الظنه التي تمت بواسطة الاشعة السينية ان كميات الامقبول الموجودة فيه تتراوح ما بين ١٠٪ و ٨٠٪ وتفيد نتائج الاختبارات المعملية ان انفصال الاسبستوس من شوائبه صعب ويجعله غير قابل للاستثمار . ويستخدم الاسبستوس بصورة واسعة في صناعة العوازل الحرارية والمواد غير القابلة للاحتراق مثل بعض انواع الاتمثة والالواح كما يدخل في صناعة الاصباغ وبعض انواع الاسمنت .

٢ — الباريث (كبريتات الباريوم) : —

تم العثور على الباريث في جبل الظنه وجزيرة صير بني ياس ودلميا وارزنة وزركوه وفي الجناح الشرقي لجبل حفيت ولكن الباريث ما عدا ذلك

الذي يوجد في جزيرة صير بني ياس موجود بكميات محدودة . وتنقسم
رواسب الباريث الموجودة في صير بني ياس على ملامسة تكوين الفارسي
الادنى وسلسلة هرمز في الجنوب الشرقي للجزيرة . ويوجد الباريث
بشكل متناثر على هيئة بلورات تنتج من تفكك الميلانح (وهو عضو من
سلسلة هرمز) بعد تفاعله مع العوامل الجوية . وقد قدرت بلورات
الباريث بأنها تغطي ٤ ٪ من المنطقة المعنية .

ويستعمل الباريث في اغراض حفر الابار البترولية حيث يستعمل في
تحضير الطين الثقيل الذي يضاف الى طين الحفر في المناطق ذات الضغط
العالي لمنع انهيار الابار البترولية اثناء الحفر كما يدخل الباريث في صناعة
اخرى مثل صناعة الاصباغ وغيرها .

٣ - الملح الصخري : -

توجد كميات ضخمة من الملح (بنقأوة ٩١٦ ٪ من كلوريد
الصوديوم) في صير بني ياس على هيئة صخور متبلورة وريدة
اللون مشوبة بقليل جدا من شوائب الكبريت وبنسبة معتدلة من شوائب
خام الحديد . ويعتبر الملح الصخري في الوقت الحاضر على الاقل هو اكثر
الخامات لغنا لانظارنا لكثرة ولسهولة استغلاله ولتعدد فوائده ، اذ يمكن
الاستفادة منه في صناعة الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم وحامض
الهيدروكلوريك) والكلورين وفي صناعة الصابون وعمل المحاليل للمعامل
والمصانع الكيماوية وفي حفظ الاسماك وفي مخازن التبريد وفي
البتروكيماويات المختلفة وصناعات اخرى متعلقة بالاغذية .

ومنذ زمن بعيد كانت صير بني ياس مصدرا للملح منهك منجم قديم
لاستخراج الملح في الجزء الشمالي للجزيرة اخذ منه القدماء من الاهليين
حاجاتهم وهذه الرواسب الملحية الظاهرة تكون جزءا ضئيلا من رواسب

ضخمة في الاعماق والملح في ابو ظبي مصادر أخرى كثيرة مثل المسبخ والكتل المخفونة واملاح البحر التي تحتوي أيضا على املاح مختلفة مثل كبريتات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وكبريتات الصوديوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيزيوم وكربونات الكالسيوم .

٤ - الجبس (كبريتات الكالسيوم) : -

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة قابلة للاستثمار في المنطقة الشرقية لجبل العين وفي معظم الجزر الموجودة في اماره ابو ظبي كما ان الجبس هو عضو من تكوين الفارس الأدنى ورواسب الجبس في جبال العين نقية جدا .

وتظهر الرواسب الجبسية في العين على هيئة صخور جيرية ورملية في باطن الارض وتادرا ما توجد هذه الرواسب بكميات وافرة على سطح الارض .

والجبس المتوفر في منطقة العين ذو لون ابيض وغير متكلس وعليه مسطوح اعيد عليها التبلور . ويمكن استغلال نصف مليون طن من الجبس النقي على الاقل في هذه المنطقة . وقد تم عملا اقامة مصنع للاسمنت في منطقة العين وباشتر المصنع انتاجه خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٦ . كما سيتم اقامة مصنع لانتاج الجبس بالقرب من مصنع الاسمنت .

وفي جبل الظنه وصير بني ياس والجزر الاخرى يوجد الجبس المختلط بالشوائب في ألوان مختلفة على سطح الارض وبين الصخور .

وقد نمت بين الرمال ورواسب الطمي بلورات شفافة على شكل صفائح من الجبس مشوبة بالرمل .

٥ - الصخور الجيرية :

اصبحت الصخور الجيرية المارلية في منطقة العين مادة لدراسات عديدة وخصوصا من حيث مميزاتها الطبية والكيميائية ولقد اثبتت هذه الدراسات صلاحية هذه الصخور كمواد خام لتصنيع الاسمنت . وقد حطت عينات من هذه الصخور للاستفادة منها في انتاج طوب الخرسانة المجوف والطوب الجيري الرملي . وتدل النتائج التي تم التوصل اليها أن الصخور من الطبقات الاليوجوسين والايوسين تحتوي على نسب عالية من اكسيد الكلسيوم تسمح باستعمالها لتصنيع هذه المواد المخصصة للبناء .

ويمكن استغلاله أيضا في صناعة الزلط المطلوب لرصف الطرق وعمل الخرسانة وحجر المقاس . ومن الملاحظ أن كميات هائلة من المارل تظهر بشكل فتوات على جبل ملاقط والسفح الشمالي الغربي لجبل حفيت ولعدم وجود صخور صلبة على اليابسة يستعمل الحجر الجيري في معظم الانشاءات المخرنية (حواجز - طرق مخرنة - موانئ) . ويوجد بديل للحجر الجيري في الرقبات الملحية البركانية التي تتوفر فيها صخور نارية قاعدية .

٦ - رمال السواحل :

تتكون سواحل ابو ظبي من هذه الرمال وهي من كربونات الكلسيوم التي يسهل استغلالها ولقد اثبتت اختبارات خاصة اجريت عليها صلاحية هذه الرمال لتصنيع الطوب المجوف . لكن الرمال الصحراوية لا تصلح لتصنيع الزجاج لانها سلكونية جيرية في تكوينها القاعدي ونسبة الكوارتز فيها لا تزيد على ٧٢٪ . ويمكن استعمالها لتحسين الخلط في صناعة الاسمنت وفي صنع طوب الخرسانة وايضا كرمال في صناعة الطوب الجيري الرملي .

٧ - الكبريت :-

يوجد الكبريت في جبل الظنه على هيئة بلورات نقية متناثرة في الطبقات العليا للجبس والكليات الموجودة غير قابلة للاستثمار . وهناك مناجم صغيرة أخذ منها الاهلون حاجاتهم في الماضي .

٨ - الجوانو :-

يوجد الجوانو بكيات اقتصادية في جزيرتي قرنين وارزنه ويمكن استخدامه في الاغراض الزراعية كسماد جيد للتربة . ولكن يجب معالجته لان نسبة الملوحة فيه تعتبر عالية . لذلك ستتوقف امكانية استخدامه على نتائج عمليات معالجة الملوحة فيه . كما انه يجب دراسة الرقم الهيدروجيني والتأكد من انه سيكون في الحدود المسموحة لاستعماله بعد خلطه بالتربة العذبة . والجوانو عبارة عن افرازات حيوانية وخاصة افرازات الطيور . وهو غني بحامض الفوسفوريك ولونه يميل من الرمادي الى البني والجدير بالذكر ان الحكومة تدرس في الوقت الحاضر كيفية استغلال الجوانو .

المعادن في الامارات الاخرى :-

لم يجر في الامارات الست الاخرى الاعضاء في الاتحاد قبل قيام هذا الاتحاد في ديسمبر سنة ١٩٧١ اي مسح معدني يذكر . وقد استقدمت حكومات الامارات الاخرى بعثات معدنية وخبراء معادن من اوربا ومن الهند واليابان في فترات متفاوتة للبحث عن المعادن الا ان هذه العمليات لم تسفر بعد عن نتائج تذكر .

وبعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ وانشاء وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية اهتمت هذه الوزارة بالثروة المعدنية فعملت على وضع الخطط لاجراء مسح معدني شامل للامارات الست حيث تم دعوة عدد من الشركات المختصة لاختيار واحدة منها للقيام بالمسح المعدني .

وفي سنة ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة هنتنج البريطانية للقيام بجميع مراحل المسح المعدني في الامارات الست . وفي مطلع سنة ١٩٧٥ باشرت الشركة اعمالها .

وتدل المعلومات الاولية على ان فرص العثور على عدد كبير من المعادن وبكميات تجارية في الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) بصورة خاصة مثجعة جدا .

ثانيا : التنمية الصناعية (الصناعة)

رابنا من دراستنا للثروة المعدنية في الامارات العربية المتحدة ، ان هذه الامارات تمتلك ، بالإضافة الى ما لديها من ثروة بترولية كبيرة ، ثروة معدنية هامة ومتنوعة ، يمكن اذا ما تم استغلالها وتصنيعها ان تضيف دعامة جديدة الى الاقتصاد الوطني وان تسهم بذلك في تنويع مروع الانتاج وفي تنويع مصادر الدخل القومي .

وهو ما يقلل من خطر الاعتماد على البترول . ولم تكن الامارات العربية ، قبل دخولها عصر البترول ، قادرة على اكتشاف هذه الثروات او على استغلالها . ومع هذا الوضع لم تقم في هذه الامارات ، قبل ذلك صناعة ما ، باستثناء بعض الصناعات الحرفية اليدوية المختلفة ، ومثلها صناعة الصياغة ، ويدخل فيها الذهب والفضة واللؤلؤ ، وصناعة

الحدادة وصناعة الحبال . وقد جاء قياس هذه الصناعات الحرفية في الماضي تلبية لحاجة السوق المحلية الضيقة ، وفي وقت كانت فيه الإمارات تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب عدم وجود روابط اقتصادية تذكر مع البلاد الأخرى ، بالإضافة الى صعوبة الطرق وتخلّف وسائل المواصلات .

ومع دخول الإمارات العربية عصر البترول ، حدث تطور جذري عميق في بنية الإنتاج القومي ، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وذلك باضمحلال وتراجع بعض فروع الإنتاج القديمة ، وخاصة صناعة اللؤلؤ ، وبظهور فروع جديدة للإنتاج ، تتمثل بصغة أساسية ، هي الصناعة البترولية ، وما يرتبط بها من الصناعات البتروكيمياوية ، كما تتمثل في صناعات أخرى مثل صناعة مواد البناء ، كل ذلك بغرض سد حاجة السوق المحلية أو التصدير الى الخارج . ويعني هذا التطور الجذري الذي حدث في بنية الإنتاج القومي ، والذي استند على استخراج البترول وتصنيعه اندماج الاقتصاد الوطني للإمارات العربية المتحدة في الأسواق الخارجية .

وكان طبيعيا ان يؤدي اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة ، وازدياد عوائده الى توفير الامكانيات اللازمة لقيام الصناعة الحديثة المتطورة ، سواء اكان ذلك بتخصيص جزء من عوائد البترول لاقامة بعض الصناعات ، أو لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للصناعة ، أم كان ذلك بدخول البترول فيها كمادة أولية .

وكذلك فان انفتاح دولة الإمارات ، سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص ، على العالم الخارجي المتقدم ، ادى الى تطلعها لاجاد صناعة وطنية ، تعتمد عليها في سد حاجة السوق المحلية ، وفي التصدير للخارج .

كما أدى تزايد عائدات البترول ، وقيام كثير من المشروعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع نطاق السوق المحلية الى الاسهام في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي الى ظهور امرين هامين :

اولهما - قيام طبقة من التجار واصحاب رؤوس الاموال المحليين الذين نمت لدى عدد منهم العقلية الصناعية فاتجهوا بجهودهم ورؤوس أموالهم الى مجال الصناعة .

ثانيهما - جذب المستثمرين الاجانب ، خاصة رجال المال والصناعة لاقامة مشروعات استثمارية اجنبية او مشتركة .

وقد أدى هذا الاتجاه الى نمو الصناعة في الامارات العربية ، وبالإضافة الى ما صاحبه من حركة نشطة في البناء والتعمير والى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة ، بشكل لا يمكن الاستجابة له محليا ، مما أدى الى استيراد اليد العاملة من البلاد المجاورة والى ارتفاع الاجور .

ويعتبر قطاع الصناعة اقرب القطاعات الانتاجية التصاقا بقطاع البترول ، مما أدى الى اعادة قطاع الصناعة منه اكثر من افادة غيرها من القطاعات ، فكان ان تالت في الامارات العربية ، صناعات حديثة متطورة ، تعتمد على البترول بطريقة او بأخرى ، وتعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الخارجية ، ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وهكذا يتضح ان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، قد جذب قطاع الصناعة اليه في طريق النمو والتكنولوجيا الحديثة .

ومن دراسة البنيان الصناعي في الامارات العربية المتحدة ، يمكن ان نسجل امرين هامين :

اولهما - وجود نوعين من الصناعات من حيث طبيعة علاقتها بالسوق :

اولا : ان هناك عددا من الصناعات قد وجدت لتلبية حاجة السوق المحلية ، وهي صناعات محدودة الحجم ، صناعات تتوفر لها فرص النجاح محليا ، وذلك لتوافر المواد اللازمة لها ولكفاية السوق المحلية ، ومثلها صناعة مواد البناء والاثاث وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ثانيا : صناعات قائمة على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وصناعات قائمة على الامادة من البترول والغاز الطبيعي كمصدرين رخيصين للطاقة ومثلها صناعة الالمنيوم وصناعة الحديد والصلب .

وثانيهما - ان النشاط الصناعي للامارات العربية المتحدة ما زال قائما على مستوى كل امانة على حدة وان الاجهزة الاتحادية لا تمارس في هذا المجال اي نشاط صناعي يذكر ، وذلك بالرغم من انشاء وزارة المالية والصناعة في سنة ١٩٧٣ . فقد اقتصر دور السلطات الاتحادية منذ انشائها حتى الان على التمثيل الخارجي للدولة بالاضافة الى استخدام بعض الخبراء لاجراء بعض المسوحات الصناعية .

ونسجل ان ظاهرة التبعثر هذه بالنسبة للنشاط الصناعي في الامارات العربية المتحدة وغياب التنسيق والتكامل بين الصناعات المحلية وضع غير سليم يجب التنبيه اليه والعمل على معالجته بوضع خطة شاملة للتنمية على مستوى الدولة تلتزم بها جميع الامارات الاعضاء في الاتحاد .

وننبه الى ان الاعتبارات التي حكمت البنيان الصناعي الناشئ في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعود اساسا الى البترول والسى

ظروف السوق المحلية من طبيعتها ان تظل تحكم هذا البنيان في تطوره الى حد كبير . ومع ذلك فان استغلال الثروات المعدنية المتوافرة في الإمارات، الى جانب الاخذ ببدا التكامل الاقتصادي القطري والقومي من شأنهما أن يؤثرتا تأثيرا كبيرا في هذا البنيان الصناعي .

وفي غياب الصناعة الاتحادية وغياب خطة شاملة ملزمة للتنمية الصناعية على مستوى الاتحاد فائننا نجد انفسنا ملزمين بدراسة الصناعة في كل امارة على حدة .

اولا : الصناعة في امارة ابو ظبي :

بعد أن اكتشف البترول في امارة ابو ظبي في سنة ١٩٦٢ اخذت عائداته ترد الى البلاد بصورة متزايدة سنة بعد أخرى مما فتح آفاقا لاقامة قطاع صناعي نام ، وخاصة مع توافر وسائل التمويل وزيادة القوة الشرائية في السوق المحلية .

ومنذ بدء النهضة العمرانية في سنة ١٩٦٦ ، وتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) برزت الحاجة الماسة الى استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الصناعية ومن المواد نصف المصنوعة من البلاد الصناعية المتقدمة ، فكان ان فتحت الحكومة باب الاستيراد على مصراعيه لتوفير حاجة البلاد من هذه المواد ولكن الاعتماد على الاستيراد وحده لسد حاجة السوق المحلية ليس سليها من الوجهة الاقتصادية ، خاصة اذا ما كانت تفرص تصنيع هذه المواد بتوفرة محليا هذا فضلا عن ضرورة تنويع مروع الانتاج ومصادر الدخل القومي ، اذ لا يخفى ما ينطوي عليه الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو البترول من مخاطر اقتصادية بالغة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اهتمت الحكومة في ابو ظبي بالصناعة اهتماماً كبيراً فخصصت لها في الخطة الخمسية الاولى (١٩٣٤ هـ) مليون درهم وهي اعتمادات المواصلات التي بلغت (٧١٠) مليون درهم وقد ادخل ضمن الصناعة في الخطة الخمسية الاولى مشاريع الكهرباء والماء بالإضافة الى بعض الصناعات الأخرى .

وتتوفر في ابو ظبي الامكانيات اللازمة لكثير من الصناعات ، وخاصة لتلك القائمة على البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات أهمية اقتصادية لان معظم انتاجها يتم بفرض التصدير الى الخارج .

وفي مقدمة هذه الصناعات الكبيرة الي تتوافر في ابو ظبي امكانيات قيامها : تكرير البترول ، وتسييل الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات على مختلف أنواعها ، مثل صناعة الاسمدة الكيماوية وصناعة الكبريت وحامض الكبريتيك .

هذا فضلاً عن أنواع أخرى من الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب ، والتي وان اعتمدت على استيراد المواد الخام اللازمة لها من الخارج ، الا انها تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز الطبيعي كمصدر رخيص ومتوفر للوقود .

وبالإضافة الى هذه الصناعات الكبيرة التي تنتج ، بصفة اساسية، من أجل التصدير ، توجد بعض الصناعات الخفيفة التي تقام لسد حاجة

السوق المحلية مثل صناعة مواد البناء من اسمنت وطوب ، والاثاث والثلج وورش الصيانة والطباعة ، وهناك امكانية انشاء بعض الصناعات التي تعتمد على الزراعة وعلى الصيد مثل صناعة تعليب بعض الخضروات وصناعة الالبان ومنتجاته وتربية الدواجن وصناعة تعليب الاسماك .

ومن الضروري ، ونحن بصدد دراسة حركة التصنيع في أبو ظبي ،
أن نتطرق الى بحث الامور الآتية : —

- ١ — المسح الصناعي في أبو ظبي .
- ٢ — قانون الصناعة .
- ٣ — مشكلات الصناعة في أبو ظبي .
- ٤ — المشروعات الصناعية في أبو ظبي .

١ — المسح الصناعي في أبو ظبي :

بعد ان اخذت اشارة أبو ظبي طريقها في مضمار التنمية الاقتصادية
كان لا بد من الاهتمام بقطاع الصناعة . ومن أجل ذلك تقرر انشاء ادارة
خاصة بالصناعة فصدر المرسوم الأمري رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ والذي
انشئت بموجبه ادارة الصناعة حيث التحقت بدائرة البترول والمعادن
فسميت دائرة البترول والصناعة .

وكان اول عمل قامت به دائرة البترول والصناعة هو معرفة
الامكانيات الصناعية لأبو ظبي حتى يمكن وضع خطة صناعية . فتم
الاتصال بعدد من بيوت الخبرة الدولية والمتخصصة في أعمال المسح
الصناعي ، حيث تم الاتفاق مع مؤسسة آرثر دي لثل في سنة ١٩٧٠ على
القيام بالمسح الصناعي لامارة أبو ظبي ومدى ملائمة الموارد المتاحة لقيام
الصناعة مع اقتراح اسس ايجاد الكوادر الفنية اللازمة لقيام الصناعة .

تقرير مؤسسة آرثر دي لثل :

بعد ان فرغت المؤسسة المذكورة من أعمال المسح الصناعي اوصت
بإتباع الخطوات التالية والتي اعتبرتها ضرورية لقيام الصناعة في أبو ظبي
(١) ، وهي :

(١) انظر تقرير مؤسسة آرثر دي لثل والمخلص بالمسح الصناعي في أبو ظبي لسنة ١٩٧٠ .

١ - المجالات ذات الفائدة الفورية :

- أ () الكبريت
- ب () خلطة البناء
- ج () ورش التصليح والورش الميكانيكية
- د () الطباعة واعمال الورق

١ - الكبريت :

يعتبر انتاج وتسويق الكبريت الاولى كجزء من مشاريع خط أنابيب الغاز الذي يصل حقل شامس بمدينة أبو ظبي حيويًا من الناحية الاقتصادية وإذا ما تدهد كبرى لأبو ظبي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - بما ان غاز كبريتيد الهيدروجين يجب ان يزال من الغاز الطبيعي الذي يصل الى محطة توليد الكهرباء وتطهير الماء في مدينة أبو ظبي فلا بد اذن من حرق هذا الغاز في الجو أو أن يحول الى حالة أولية جامدة - فاذا احترق في الجو فان H_2S يتحول الى ثاني اوكسيد الكبريت وهذا الاوكسيد عامل مسبب للصدأ ، كما ان له تأثيرا في تلويث الهواء ايضا .

٢ - وكذلك فان اقامة مشروع الكبريت ضروري لانتاج حامض الكبريتيك لسد حاجة محطة تحلية المياه من هذا الحامض ، والكبيات التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع تزيد عن ٣٥٠٠٠ طن سنويا من الكبريت النقي .

٣ - يعتبر المشروع من الناحية الاقتصادية حيويًا لان قيمة رأس المال الاضافي وتكاليف التشغيل الاضافية لانتاج الكبريت الاولى من غاز كبريتيد الايدروجين في أبو ظبي قليلة نسبيا .

تقدر مؤسسة آرثر دي لثل رأس المال الاضافي اللازم لانشاء محطة لاستخلاص الكبريت الاولى من خط انابيب الغاز بحوالي مئة مليون درهم وهذا المبلغ كاف لعملية انتاج الكبريت فقط .

ب - خطة البناء :

يعتبر انتاج وتوزيع خلطة الاسمنت المسلح من نوعية جيدة مشروعاً ضرورياً ليحل محل الكنكري (الحصى) المستعمل حالياً والذي يحتوي على مركبات ضارة ، وذلك لرفع مستوى نوعية المباني بصورة عامة .

ولذلك اوصت مؤسسة آرثر دي لثل بانشاء مصنع لانتاج مليون طن من خلطة البناء سنوياً على الاقل . وتقدر سعر التكلفة في موقع الانتاج بما بين ١٥ - ٢٠ درهم للطن الواحد . على ان يقام هذا المشروع بجوار محاجر الكلس في العين وان تنقل منتجاته بعد تكسرها وطحنها وخلطها الى مدينة ابو ظبي .

ويحتاج هذا المشروع الى رأسمال يتراوح ما بين خمسة عشر وثلاثين مليون درهم .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية :

ان انشاء عدة ورش متخصصة في اعمال صيانة المعدات الميكانيكية وتوسيع الطاقة الانتاجية للورشة الميكانيكية عامة سيساعد على تخفيض مشكلات التشغيل ويضاعف فوائد الانتاج ويساعد على استمرار استعمال الآلات لمدة طويلة . وستلبي هذه الورش حاجة قوة دفاع ابو ظبي ومستوردي المعدات الثقيلة ومستوردي اجهزة تكيف الهواء والمقاولين وشركات النفط والافراد عموماً .

وتقدر تكاليف المعدات وقطع الغيار المستوردة باستثناء السيارات بحوالي ٧٦٦٥٠٠٠ ر.د. والجدير بالذكر ان تشغيل هذه المعدات بصورة مستمرة يتطلب درجة متزايدة من الصيانة والخدمة وقطع الغيار مما يتطلب رأسمال يصل الى ثلاثة أضعاف قيمتها الفعلية .

د - الطباعة واعمال الورق :

من الضروري اقامة وحدة حديثة للطباعة واعمال الورق وذلك لسد حاجات الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال ، على ان تنشأ هذه المؤسسة كمشروع خاص على ان تتعاقد الحكومة معها لصنع لوازمها .
ويقدر رأس المال اللازم للمشروع بحوالي مليون درهم .

هـ - انتاج الأوزون « المواد الكيماوية لمعالجة المياه » :

يؤدي قيام محطة كهربائية ومحطة لتحلية المياه في ابو ظبي بالإضافة الى انشاء شبكة للمياه في المدينة الى قيام الحاجة للكيماويات اللازمة لتنقية المياه الضرورية لتبريد محطة المياه التي تزود المدينة بمياه الشرب وكذا لمشروع معالجة مياه المجاري . تعتبر الكمية اللازمة لهذه الامور صغيرة ، اذ تقدر بـ ١٧ طن مقري من الكيماويات يوميا ، بحيث لا تبرر انشاء مصنع حديث لانتاج الكلورين . ويبدو ان الأوزون هو أفضل الوسائل الأخرى لمعالجة المياه ، وهو يستخرج عن طريق تحطيم الأوكسجين بالكهرباء ودفع الغاز المتولد الى الماء ليمتصه بنفس الطريقة التي يعمل بها الكلورين وبما ان الأوزون يعتبر محمقا أقوى من الكلورين فان كمية الأوزون اللازمة تكون اقل منها في حالة الكلورين .

أما رأس المال لإنشاء محطة لمعالجة ٦٠ مليون جالون من ماء البحر
فيبلغ ٢٥ مليون درهم .

ثانياً - المجالات التي تعتمد على السياسة الاقتصادية في المستقبل :

مجالات الصناعة الكبيرة :

- ١ - مصنع الاسمنت
- ٢ - مصفاة البترول
- ٣ - إعادة صب الاطارات
- ٤ - التنظيف بالبخار
- ٥ - مخبز
- ٦ - مفسلة ملابس
- ٧ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد
- ٨ - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة
- ٩ - مطاحن الدقيق
- ١٠ - الامونيا

مجالات الصناعات الصغيرة :

ان المجالات المدرجة ادناه لا تكون امكانات تجارية في ابو ظبي في
المستقبل القريب ولكن يمكن ان تصبح ذات جدوى اقتصادية في وقت لاحق
وهذه المشاريع هي :

- ١ - دبغ الجلود او تليحها .
- ٢ - ملح البحر والملح الصخري .
- ٣ - صناعة البلاستيك .
- ٤ - صناعة الاثاث .
- ٥ - الصياغة .
- ٦ - صناعة الفخار والخزف .
- ٧ - صناعة الملابس .

بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

بالإضافة الى المسح الصناعي الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لثل فقد أوفد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعثة اقتصادية قامت بزيارة لأبو ظبي حيث درست الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه . ومن بين الأمور التي درستها إمكانية الصناعة في أبو ظبي والفرص الموجودة لإنشاء وتطوير الصناعة وأوصت بعثة البنك الدولي بضرورة تنسيق المشاريع الصناعية ليس في أبو ظبي وحدها فحسب وإنما في دولة الإمارات العربية المتحدة . وبينت البعثة أن الفرص في أبو ظبي موجودة لإنشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة . وأوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استئجار عائدات البترول في إنشاء المشاريع الصناعية .

ولقد قسم البنك الدولي الصناعات التي أوصى بإنشائها من حيث طبيعتها وحجمها الى ثلاثة أنواع هي :

١ - الصناعات الصغيرة :

وهي صناعات الغرض منها ومن أنشائها تلبية حاجات السوق المحلية بما يحتاجه من سلع صناعية . فهذه الصناعات تهدف الى الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي مثل مصانع الطوب ومصانع تكسير الحجارة .

٢ - الصناعات المتوسطة :

وتهدف هذه الصناعات أيضا في معظمها الى سد حاجة الاستهلاك كما يمكن الإفادة من الفائض منها بغرض التصدير . ثم هناك إمكانية لإنشاء مصانع للأسبست ومعالج لصلع النوافذ والأبواب المعدنية والخشبية ومصنع للمواد العازلة للحرارة ومصانع لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب ومصانع الاتاك . وتعتبر هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لسد حاجة السوق المحلية هذا فضلا عن أن الموارد اللازمة لإقامتها متوفرة محليا وميسورة .

٣ - الصناعات لغرض التصدير :

وفرض اقامة هذه الصناعات متوفرة هي الاخرى كما ان كلفة انتاجها قليلة نسبيا وباستطاعتها ان تنافس البضائع المشابهة لها في الاسواق الخارجية ، وتقوم هذه الصناعات اساسا على البترول الخام والغاز الطبيعي ، كما انها تجد في عائدات البترول المصدر المالي لتمويلها . ويدخل في نطاق هذه الصناعات ، صناعة الاسمدة النيتروجينية (الامونيا واليوريا) ، انتاج معدن الالومنيوم عن طريق الاستفادة من الغاز الطبيعي الرخيص وذلك باستيراد خام البوكسايت من استراليا كما هو الحال في البحرين .

ويمكن ان نخلص الى ان المسح الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لثل مسح سطحي اولي لا يفي بالمتطلبات اللازمة لقيام صناعة وطنية متطورة .

كما انه لا يعالج مشكلة نقص الكوادر الفنية ولا يقترح حلا لها . وكذلك فان بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير لم تكلف نفسها البحث طويلا في امكانية اقامة الصناعات في ابو ظبي فلم يكن تقريرها اوfer حظا من تقرير آرثر دي لثل .

ومهما يكن فان الدراسات المذكورة أصبحت الان سجلا تاريخيا يرجع اليه عند دراسة مرحلة التنمية الاقتصادية الاولى في ابو ظبي .

(٢) قانون الصناعة في ابو ظبي :

في سنة ١٩٧٠ صدر (قانون الصناعة) ، وهو اول تشريع ينظم شئون الصناعة في ابو ظبي مستهدفا تنمية ودعم الصناعة الوطنية والاخذ بيدها كي تلعب دورها الفعال في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني ، ومحددا

دور الحكومة في دعم وتشجيع الصناعة وسبل منحها الرعاية التي عن طريقها يمكن تأمين المناخ الملائم لتطورها الى جانب الاشراف عليها وتوجيهها الوجهة السليمة . وقد انط هذا القانون بدائرة شؤون النفط والصناعة مسؤولة تنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، ورسم لها سبل تنفيذ هذه المشروعات كما الزمها بالرجوع الى مجلس التخطيط في الامور الاساسية المتعلقة بهذا الشأن باعتباره الجهة العليا ذات الاختصاص في الموضوع . كما نص القانون على تاليف لجنة تتولى مسؤولية ترخيص تاسيس المشروعات الصناعية الاهلية والاشراف عليها ومنحها الاعفاءات والمعونات اللازمة للنهوض بها .

نصت المادة الثامنة من القانون على سريان احكامه على جميع المشروعات الصناعية دون استثناء ، كما منعت المادة التاسعة منه تاسيس أي مشروع صناعي في أبو ظبي الا باجازة تصدر بمقتضى احكامه . وقد عالج القانون في الفصل الرابع تاسيس المشروعات الصناعية ، وكيفية الحصول على اجازة التأسيس ، كما عالج في الفصل الخامس موضوع الاعفاءات والمساعدات التي يمكن للمشروعات الصناعية الوطنية الحصول عليها من الدولة والمساعدات ، وبذلك ضمن القانون حماية كبرى للمشروعات الصناعية الوطنية من منافسة البضائع الاجنبية المماثلة فضلا عن اساليب الحماية الاخرى التي يمكن اللجوء اليها في المستقبل ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على البضائع الاجنبية او منع استيرادها فيها اذا تبين ان الانتاج المحلي يسد حاجة الاستهلاك المحلي كما حافظ القانون على الطابع الوطني للصناعة وذلك بتحديد نسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من راس المال لمواطني أبو ظبي .

وكان لا بد من الاشارة الى ان هذا القانون قد اخذ في الاعتبار ، وبقدر الامكان ، ظروف البلاد الخاصة ، كما عمل على الاستفادة من المبادئ التي اخذت بها التشريعات الصناعية في البلاد العربية الاخرى .

٣ — مشكل الصناعة في ابو ظبي :

يواجه قيام الصناعة في ابوظبي مشكلات معينة ، منها ما هو وقتي ، يمكن حله في المستقبل القريب ، ومنها ما يحتاج حله لفترة أطول من الزمن ، وهي مشكلات كتلك التي تواجه الصناعة في بقية الإمارات الاعضاء فسي الاتحاد . وكذلك التي تواجه معظم البلاد الاخذة في النمو هذه المشكلات هي :

١ — قلة الخبرة الفنية :

يعتبر ابو ظبي بلدا آخذا في النمو مثله في ذلك مثل باقي البلاد الاخذة في النمو فهو يشكو من قلة الخبرة الفنية وهذا ناتج عن كون ابو ظبي لم تدخل مجال التصنيع الا مؤخرا كما ان تنشئة الكوادر الفنية يحتاج الى جهد كبير ووقت طويل نسبيا . بل ويمكن التغلب على هذه المشكلة باتباع طريقين في وقت معا ، الاول : استيراد الخبرة الفنية التي تحتاجها خطة التصنيع والثاني : وضع الخطط لتنشئة الكوادر الفنية الوطنية عن طريق التاهيل والتدريب المهني ، وكذلك عن طريق ارسال البعثات الى الخارج .

٢ — مشكلة اليد العاملة :

تعاني الصناعة في ابو ظبي من مشكلة اليد العاملة من ناحية الكم والنوع . فبالنسبة لكم تواجه ابو ظبي نقصا في اليد العاملة المحلية مما اضطرها الى استيرادها من الخارج ولا يخفى ما للاعتماد على اليد العاملة المستوردة من محاذير في الاجل البعيد بالنسبة للاقتصاد الوطني واما بالنسبة للنقص في النوع فقد تطرقنا لهذه النقطة في الفقرة السابقة وهي مشكلة الخبرة الفنية .

٣ - مشكلة المواصلات :

منذ سنة ١٩٦٦ اهتمت حكومة أبو ظبي بإنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط مناطق ابوظبي بعضها ببعض ، بالإضافة الى إنشاء عدد من المطارات وفي مقدمتها مطار أبو ظبي الدولي وكذلك إنشاء ميناء عميق في أبو ظبي . ومع هذا فان هناك حاجة الى إنشاء المزيد من طرق المواصلات والتي تعتبر عاملا مهما من عوامل نمو الصناعة .

٤ - ضيق السوق المحلية :

ان عامل السوق من العوامل الهامة بالنسبة للصناعة فلا بد قبل إنشاء صناعة ما من دراسة سعة السوق التي تقوم بتصريف منتجاتها ومن الواضح ان السوق المحلية في أبو ظبي سوق ضيقة خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر فرص قيامها وعلى رأسها الصناعات البتروكيمياوية ولذلك يكون من الضروري قبل الاقدام على إنشاء أي مشروع صناعي دراسة حالة السوق المحلية والخارجية .

ومن المؤمل ان تتسع السوق المحلية في ابوظبي وخاصة مع استمرار اتساع النشاط البترولي والصناعي والنشاط الحكومي وارتفاع مستوى المعيشة في مختلف الامارات الاعضاء مما سيهيء فرصا اكبر لقيام العديد من الصناعات الجديدة .

١ - الصناعات القائمة في أبو ظبي :

لا يوجد في أبو ظبي ، بالإضافة الى الصناعات البتروولية ، الا بعض الصناعات البسيطة وذلك راجع الى ان أبو ظبي لم تدخل في مجال الصناعة

الا مؤخرا وخاصة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية هذا فضلا عن ان حل المشكلات الصناعية التي سبق بحثها شرط ضروري لنمو الصناعة ، والصناعات القائمة في ابو ظبي في الوقت الحاضر هي صناعة المواد الانشائية وصناعة الغازات الصناعية كالاكسجين والايروجين والاستلين وصناعة الثلج والتجارة والاثاث وكذلك يوجد عدد من الورش الصناعية وورش الحدادة والخرابة كما توجد مصانع للمياه الغازية والاييس كريم والطباعة وهذه الصناعات ذات طابع محلي ويقوم بها القطاع الخاص . ولا شك ان اهم الصناعات في ابو ظبي هما مشروعا مصفاة البترول (مصفاة ام النار) ومصنع الاسمنت (مصنع اسمنت العين) .

١ - مصفاة البترول (مصفاة ام النار) : -

تبلغ طاقة مصفاة تكرير البترول الخام ١٥ الف برميل في اليوم ، والغرض من انشاء هذه المصفاة هو سد حاجة السوق المحلية من المشتقات البترولية كخطوة اولى ، ثم دخول مجال التصدير للمشتقات البترولية كخطوة ثانية .

ففي ٢٣-٩-١٩٧٠ تم توقيع عقد كلفت بموجبه شركة ميتسوبيشي اليابانية للقيام بالاعمال الاستشارية فيما يخص مشروع مصفاة البترول .

وهذا المشروع من اهم المشروعات الصناعية في ابو ظبي خاصة وانه يعتبر بمثابة نواة لقيام مشروعات صناعية اخرى قائمة على الغاز الطبيعي وعلى مشتقات البترول المختلفة ففي الفترة الماضية كانت ابو ظبي تعتمد على ما تستورده من الخارج ، وهذا وضع غير سليم من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، ذلك ان ابو ظبي تعتبر من البلاد الرئيسية المصدرة للبترول الخام .

وفي ٣-١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية انشاء (مصفاة ام النار) بين حكومة أبوظبي من جهة وشركة كيلوج الدولية من جهة أخرى لتنفيذ هذا المشروع الحيوي وقد تم وضع حجر الاساس في ١٥-٤-١٩٧٣ .

وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٤٥ مليون دولار امريكي وقد بدأ تشغيل المصفاة في شهر مارس ١٩٧٦ .

وتشغل المصفاة حوالي ٤٠٠ عامل وفني ، وتقوم بانتاج المشتقات البترولية ما عدا زيوت التشحيم والاسفلت وتقدر طاقة المصفاة بخمسة عشر الف برميل في اليوم موزعة كالآتي : —

غاز البوتوغاز	برميل/يومية	١٦٩
غازولين ممتاز	برميل/يومية	١٢٠٠
غازولين عادي	برميل/يومية	٢٤٠٠
كروسين	برميل/يومية	٨٢٥
الديزل (زيت الغاز)	برميل/يومية	٤٤١٠
زيت الوقود	برميل/يومية	٥٣٠٠

وهناك مشروع لزيادة طاقة المصفاة وذلك حتى تتماشى مع حاجة البلاد البترولية في سنة ١٩٨٥ ، والجدير بالذكر ان شركة النفط البريطانية (B.P.) هي التي تدفع تكلفة هذه المصفاة وذلك كحل بينها وبين حكومة أبوظبي عندما اقدمت الاخرة على بيع ٤٥٪ من حصتها الى مجموعة من الشركات اليابانية (jodco) ولم تخطر الحكومة الا بعد التوقيع على هذه الصفقة والتي بلغت قيمتها ٦٨٠ مليون دولار . وبالإضافة الى تمويل مصفاة ام النار فقد قدمت الشركة (B.P.) قرضا بلا فوائد ولاجل طويل

للحكومة بقيمة ٥٠ مليون دولار . (الشركة ملزمة ائبيا فقط باخطار حكومة ابو ظبي بأي نقل لاي جزء من حصتها) .

٢ - مصنع اسمنت العين :

ان الحركة العمرانية التي تشهدها أبو ظبي ، تتطلب في الوقت الحاضر توفير مواد البناء ، مثل الاسمنت وحديد التسليح ، بالاسعار المناسبة ، وبناء على ذلك قامت مديرية الصناعة بدائرة البترول بدراسة مستفيضة لاقامة المشاريع التي توفر هذه المواد الضرورية لمواجهاة الاستهلاك المحلي وعليه فقد تم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بالابحاث الجيولوجية اللازمة للبحث عن المواد الخام لهذه الصناعات .

وبعد الدراسة اللازمة التي برهنت على وجود المواد الخام الضرورية لصناعة الاسمنت بالكميات الوفيرة وبالجودة المطلوبة داخل امارة أبو ظبي فلقد قررت الدولة اقامة مصنع الاسمنت بالقرب من منطقة تتوافر فيها الخامات الاولى في مدينة العين ، والتي تبعد مسافة ١٦٠ كيلومترا عن مدينة أبو ظبي .

وقد تولت الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك) الاعمال الاستشارية ووضع التصاميم الفنية للمصنع والاشراف على تنفيذه والمساعدة في التشغيل للسنوات الاولى من الانتاج .

وفي ١١-١-١٩٧٣ تم التوقيع مع شركة آي انتش اي اليابانية للقيام ببناء المصنع وبكلفة قدرها ١٢٠ مليون درهم ، وهو اول مشروع صناعي كبير لا يعتمد على البترول او مشتقاته . وقد بدأ المصنع في الانتاج في ١-٧-١٩٧٦ . وقد اقرت الحكومة فور بدء الانتاج مشروعاً لتوسعة طاقة هذا المصنع لتصل الى ٧٥٠ ألف طن سنوياً أي الى ثلاثة أمثال طاقته الحالية .

وينتج المصنع ثلاثة أنواع من الاسمنت وهي :

١ - الاسمنت العادي (البورتلاندي) .

٢ - الاسمنت الأبيض .

٣ - الاسمنت المقاوم للبلوحة .

كذلك فقد قامت دائرة البترول بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتقدم عروضها لإنشاء مصنع اكياس الاسمنت والمزعم أقامته في المنطقة الصناعية الجديدة (المصنع) بالقرب من مدينة أبو ظبي .

ومن المؤمل استكمال المصنع خلال عشرين شهرا لينتج (٣٠) مليون كيس سنويا حيث سيفطى احتياجات مصنع الاسمنت .

موجز عن مصنع اسمنت العين :

الجهة المنفذة : دائرة البترول — أبو ظبي

الاستشاريون : الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك)

المقاولون : الشركة اليابانية (اي اتش اي)

تكلفة المشروع : ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم

مدة التعاقد لإنشاء المصنع : ٢٧ شهرا ابتداء من ١١-١٠-١٩٧٣

الانتاج السنوي : ٢٥٠.٠٠٠ طن بالسنة

مساحة المشروع : ٣٦٠.٠٠٠ م^٢

المواد الخام : الحجر الجيري — والحجر الرملي — والجبس ويستورد

من الخارج المواد المساعدة التالية (خام الحديد — خام الألمنيوم)

سعر الطن المقدر للبيع : ١٥٠ درهم

التسويق : إمارة أبو ظبي

٣ - مصنع الطابوق الرملي :

قامت دائرة البترول في حكومة أبو ظبي باعداد خطة لاقامة مصنع

للطابوق في منطقة العين ، حيث تتوفر فيها المواد الخام بكميات كبيرة، وذلك لسد جزء من الحاجة المتزايدة للطوب من أجل تشييد المباني ومن أجل دفع حركة الاعمار الى الامام . وقد تم التعاقد مع شركة (ساتكيف سبيكمان) بانجلترا لاقامة وتنفيذ هذا المشروع .

ولا شك ان توفير الجير والرمل اللازمين لهذه الصناعة سوف يعمل على خفض تكلفة انتاج الطابوق الذي من المتوقع ان يلعب دورا كبيرا في تخفيض تكلفة المباني والمساكن الشعبية حيث انه يمثل حوالي ٣٠٪ من احتياجات المباني بصفة عامة .

بيانات عن المشروع :

الجهة المنفذة : دائرة البترول

الاستشاري والمقاول : شركة ساتكيف سبيكمان — انجلترا

تكلفة المشروع : ٥٨٩٠٠.٠٠٠ درهم

مدة التنفيذ : ٩ اشهر

الطاقة الانتاجية : ٤.٠٠٠.٠٠٠ طابوقة في السنة

القوى العاملة : ٣٤ عامل واداري

مساحة المشروع : ١٢٦ × ٢٧٠ م

المواد الخام : الحجر الجيري والرمل

مكان التسويق : اماره ابو ظبي

وبالاضافة الى تصنيع الطابوق (الرملي — الجيري) فان الدائرة

بصدد اتخاذ اجراء بشأن الدراسة الاقتصادية المعدة من قبل (هولدرينك

— سويسرا) عن صناعة الطوب (الاسمنتي — الخرساني) اللازم لاغراض

المباني ايضا .

٤ — مصنع حديد التسليح

يعتبر الحديد من المواد الانشائية الهامة التي تحتاج اليها النهضة

العمرائية وقد كشفت الدراسات التسويقية ان قضبان الحديد اللازمة
لاغراض الخرسانة المسلحة ، تباع بأسعار عالية مما يزيد كثيرا من تكلفة
البناء .

ومن بين الاسباب التي ادت الى ارتفاع هذا السعر ارتفاع تكلفة
شحن هذه القضبان ، وكذا تكلفة التخزين . وغالبا ما تترك هذه القضبان
في أماكن مكشوفة مما يجعلها معرضة دائها للصدأ بسبب قلة المخازن
المسقوفة وبالتالي تكون غير ملائمة فنيا للاستعمال .

وقد قامت الشركة الهندسية الباكستانية (PECO) بإجراء
دراسة اقتصادية اوضحت فيها امكانية انتاج قضبان حديد التسليح بأسعار
مناسبة وبجودة أفضل من المستورد .

وقد وقع عقد مع هذه الشركة بعد ذلك في سنة ١٩٧٤ لترتيب وحدة
لجلفنة (سحب) الحديد قادرة على سحب ما بين ٢٠.٠٠٠ الى ٢٥.٠٠٠
طن من القضبان باقطار تتراوح من ٦ مم الى ٢٤ مم ، وذلك باستخدام
كتل الحديد المستوردة كخطوة أولى . ومن ثم يصار الى استخدام الحديد
الخردة (السكرا ب) المتوفر محليا لهذا الغرض بعد أن تضاف للمصنع
وحدة اضافية تقوم بصهره .

هذا ويقع هذا المشروع في منطقة المصنع الصناعية على بعد ٢٥ كم
من مدينة ابوظبي تقريبا . ومن المتوقع ان يبدأ في الانتاج في اكتوبر ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الحديد :

الدائرة المنفذة للمشروع : دائرة البترول
الاستشاري : الشركة الهندسية الباكستانية

المقاولون : شركة الجابر للمقاولات — شركة المسعود للمقاولات ،
الشركة الهندسية الباكستانية .

تكلفة المشروع : ١١١٧٥٠٠٠ درهم

المدة اللازمة للتنفيذ : ١١ شهرا

الطاقة الانتاجية : ما بين ٢٠٠٠٠ : ٢٥٠٠٠ طن من القضبان
الحديدية سنويا

القوة العاملة : ١٥٠ وتشمل المهندسين والفنيين والاداريين والعمال

مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢

المادة الخام : كتل حديدية مستوردة (مربعة المقطع) بمقاس ٥٠ —

٧٠ مم

سعر البيع : ٩٥٠ درهم للطن الواحد

مكان السوق : ابو ظبي

وقد قدم الاستشاري اقتراحا للمرحلة الثانية من المشروع ، بتركيب

وحدة أوتوماتيكية لسحب القضبان بانتاجية عالية ترفع الطاقة الانتاجية
السنوية لهذا المصنع الى ٧٠٠٠٠ طن من القضبان . وسوف يعمل
الارتفاع بهذه الطاقة الى معدل الانتاج المذكور على خفض تكلفة انتاج
القضبان الحديدية .

كما اقترح في المرحلة الثالثة للمشروع ، اقامة وحدة لصهر الحديد
الخردة (السكراپ) ثم صب الحديد الناتج عن عملية الصهر في قوالب
خاصة لانتاج كبل حديدية مربعة المقطع من ١٢٠/٧٥ مم ، وهي تمثل المادة
الاولية الاساسية التي يعتمد عليها المشروع .

ويستعمل في هذه الوحدة فرنان كهربائيان سعة كل منهما عشرون
طنا .

٥ - مصنع الحديد والصلب :

نظرا للنشاط العمراني المتزايد في دولة الامارات العربية المتحدة فقد ازداد معدل استهلاك الحديد بدرجة كبيرة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠.٠٠٠ طن من الحديد ، تمثل قضبان التسليح نسبة ٣٢ ٪ منه . وتقدر الاحتياجات من هذه القضبان (بقطاعها واشكالها المختلفة) في سنتي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ بحوالي ١٦٠ ألف - ٢٥٠ ألف طن على التوالي .

وبالاذن في الاعتبار امكانية تصدير الحديد المسحوب الى السدول المجاورة فقد اقترح اقامة مجمع الحديد في منطقة الرويس بالقرب من جبل الظنة ، وسوف يشتمل هذا المجمع على :

(١) وحدة اخترزال مباشر لتحويل الحديد الخام الى حديد اسفنجي (مسامي)
(٢) افران كهربائية لتحويل الحديد الاسفنجي الى حديد صلب قابل للتشكيل .

(٣) الات ومعدات للصب الاستمراري للحديد .

وسوف تبلغ طاقة وحدة الاخترزال المباشر حوالي ٨٠٠.٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي في السنة وسوف يصبح بالامكان تصدير ٢٧١.٥٠٠ طن من الحديد الاسفنجي سنويا بعد تغطية الاحتياجات المحلية .

كما سوف تبلغ طاقة المجمع السنوية من الانتاج النهائي حوالي ٥٠٠ ألف طن من الحديد المجهز على هيئة قضبان وزوايا واشكال اخرى ، منها ٢٥٠ ألف طن سوف يجرى تصديرها الى البلدان المجاورة .

وتقدر التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع بحوالي ٥٠٠ مليون درهم . وقد قام فريق من الاستشاريين في التعدين والهندسة من الهند باجراء تلك الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذا المشروع ، ومن المؤمل ان تتبكن الحكومة في القريب من اختيار الشركة التي ستتولى اقامة هذا المشروع .

٦ - مصنع الاسمدة من الفضلات :

ان التطور السريع الذي تمر به البلاد من توسيع عمراني كبير وما يتطلبه هذا التوسع العمراني من المرافق الحيوية العامة قد ادى الى تراكم كميات هائلة من الفضلات والتي تسبب كثير من المشكلات مما جعل اهتمام المسؤولين كبيرا لايجاد الحلول اللازمة ، ولقد كان من افضل الحلول المتقدمة هي اقامة مصنع للاسدة من الفضلات بأبو ظبي والتي تقدر جملة هذه الفضلات فيها بـ (٩٠) طنا يوميا وذلك للاستفادة من هذه الفضلات في انتاج السماد الذي سيساعد في تطور الزراعة .

وقد تقدمت شركة أسكو الإيطالية بدراسات أولية اقترحت فيها تأسيس مصنع للاسدة يستوعب حوالي (١٠٠) مائة طن من الفضلات يوميا ، وبعد دراسة مستفيضة لهذا الاقتراح تم تكليف شركة بولر ومولير السويسرية للقيام بالانشاءات المعمارية للمصنع مع توريد وتركيب جميع اجزائه الميكانيكية والكهربائية ، ولقد اختيرت المنطقة الصناعية (المصفح) التي تبعد مسافة ٢٥ كم من مدينة أبو ظبي مكانا مناسباً لانشاء المصنع المذكور .

ان الطريقة العلمية المستخدمة لتصنيع الاسدة مبنية على التفريغ البيولوجي الميكانيكي لفضلات القمامة التي تجمع في مدينة أبو ظبي يوميا والتي بالامكان تحويلها تحت الشروط والظروف الهوائية الى اسدة جيدة تساعد على اصلاح التربة وتحسينها ، وبالتالي على زيادة الرقعة الزراعية في البلاد . هذا ومن المتوقع البدء بالانتاج في نهاية سنة ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الاسمدة من الفضلات :

الجهة المنفذة : دائرة البترول
الاستشاري : شركة اسكو الإيطالية
المقاولون : شركة بولير ومولير السويسرية
الطاقة الاستيعابية : ١٥٠ طن يوميا من الفضلات
القوة العاملة : ٣٥
مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢
التكلفة : ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم

٧ - مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الغلال :

ان زيادة استيراد الدقيق واستهلاكه قد تضاعف كثيرا مع ازدياد عدد السكان في البلاد زيادة كبيرة ، ولواجهة حاجة البلاد لتأمين المسواد الأساسية للمواطنين والعاملين فيها وتوفير الدقيق الصحي لهم ، فلقد بدأت حكومة ابو ظبي بدراسة جدية لامكانية انشاء مطاحن للدقيق وصوامع الغلال بالبلاد ، وبالفعل فلقد تم الاتصال بشركة (اجري كونسلت) الاستشارية السويدية لتقديم دراسة اولية ومتكاملة لهذا المشروع ، وبعد دراسة تقرير الشركة المذكورة تم طرح المشروع في عطاءات عالمية حيث اختيرت شركة واي - اي - تي الفنلندية لتقوم بتنفيذ الانشاءات المدنية وشركة بولدير السويسرية بالانشاءات الميكانيكية اللازمة للمشروع .

وتم اختيار موقع المشروع بمدينة ابو ظبي داخل ميناء زايد (رصيف رقم ١٩) على ان يجهز بكل المعدات الرافعة التي تعمل على سحب حبوب القمح مباشرة من السفن الى الصومعة . وبالقرب من الصومعة تقرر بناء وحدة لطحن الحبوب وكذلك وحدات كبيرة لتخزين الطحين وتعبئته في عبوات مختلفة لسهولة نقله وتوزيعه ولضمان احتفاظه بجودته كما سيشتتمل على معمل كيميائي لمراقبة الجودة وبالإضافة الى توفير الطحين

فان المشروع سيوفر بعض المنتجات الثانوية التي تعتبر من اجود انواع علف
الحيوان الغنية بالبروتينات .

وتبلغ تكلفة المشروع (٩٢٥٤٢.٠٠) درهم .

وفيما يلي موجز عن مشروع مطاحن الحقيق وصوامع الفلال :

الجهة المنفذة : دائرة البترول
الاستشاريون : شركة اجرى كونسلت السويدية
المقاولون : شركة بولدير السويسرية
الطاقة التخزينية : / ٣٠.٠٠٠ طن
الطاقة الانتاجية : / ٢٠٠ طن في اليوم
فترة الانشاء : ٢٨ شهرا ابتداء من ١-١-١٩٧٦م
القوى العاملة : ٢٥
مساحة المشروع : ٣٦.٠٠٠ متر مربع .

وبالاضافة الى المشاريع السالفة الذكر والتي بوشر في تنفيذها عملا
توجد قائمة بمشاريع اخرى ما رالت قيد البحث استعدادا لطرحها في
مناقصات عالية . ومن المؤمل ان يتم انجاز هذه المشاريع قبل نهاية سنة
١٩٨٠ .

وهذه المشاريع هي : مصنع الكبريت وحامض الكبريتيك، مصنع
الاطارات ، مصنع المواسير والانابيب الحديدية ، مصنع الواح ومواسير
الاسبستس الاسمنتية ، مصنع لاستخراج الملح من مياه البحر ، مصنع
للمصابون ومصنع للبطاريات .

وبالاضافة الى المشاريع اعلاه فان شركة بترول ابو ظبي الوطنية
تقوم بدراسات مستفيضة لاقامة مشاريع بتروكيماوية محلية واخرى في
بعض البلاد العربية والاسلامية وتحاشبا للتكرار سوف نعرض لها عند
بحثنا لشركة بترول ابو ظبي الوطنية .

ثانيا : امارة دبي :

تأتي امارة دبي في المرتبة الثانية بعد امارة ابو ظبي ، وذلك من حيث التنمية الصناعية . ومع أن دبي تهتم كثيرا بالتجارة مما جعلها تحتل المكانة التجارية الاولى بالنسبة للامارات العربية المتحدة الا انها ايضا قطعت شوطا لا بأس به في مضمار التصنيع وذلك من صناعات لسد حاجة السوق المحلية ، وكذلك باقامة بعض الصناعات الكبرى لغرض التصدير .

وبعد اكتشاف البترول في دبي سنة ١٩٦٦ وبدء تصديره في سنة ١٩٦٩ اهتمت حكومة دبي باقامة عدد من مشاريع البنية الاساسية ، مثل ميناء راشد ، ومطار دبي الدولي ، وشبكة من الطرق والجسور مما ادى الى ازدهار اقتصادي وتجاري في دبي لم تشهده من قبل .

وقد اقترن الازدهار الاقتصادي بقيام صناعات وطنية صغيرة لسد حاجة السوق المحلي من المواد والمنتجات المستخدمة في البناء من الطابوق والبلاط والهياكل الفولاذية والابواب المصنوعة من الالومنيوم ، وقد بلغ عدد المؤسسات أو الشركات الوطنية في هذا المجال ٣٠ شركة حسب احصاء غرفة تجارة وصناعة دبي — يعمل بعضها في قطاع لوازم البناء والاخر في الصناعات الاستهلاكية كالالبان والمياه الغازية .

وقد عملت حكومة دبي على تشجيع الصناعات المحلية وتقديم كافة التسهيلات لها من حيث اعفاؤها من الضرائب أو منحها امتيازات العمل بالمناطق الحرة . وكذلك بادرت هي ايضا بارساء قواعد صناعات أخرى وعديدة .

كما اهتمت دبي بتطوير قطاع الخدمات العامة واستخدام احدث

الوسائل من أجل خدمة التجارة والصناعة حيث بدأت في إنشاء منطقة صناعية تبعد عن مدينة دبي حوالي ٣٠ كم تشمل مصهر الألومنيوم . وقد بوشر في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٥ .

كما أن هذه المنطقة الصناعية ستشمل مشروعاً يقضي بإقامة محطة لتوليد القوى الكهربائية لتغذية مصانع المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك إقامة محطة لتحلية مياه البحر ، لمد المصانع الجديدة بحاجتها .

كما بدأ العمل في مصنع للأسمنت لأجل سد حاجة الإمارة من الأسمنت البورتلاندي وسيأخذ المصنع الطاقة اللازمة له من محطة توليد القوى الكهربائية التي ستنشأ في المنطقة الصناعية .

كما أن ميناء صناعياً خاصاً لتسهيل استيراد وتصدير الخامات والمنتجات لهذه المنطقة سيقام أيضاً ضمن المشاريع التي ستقام في هذه المنطقة .

المشاريع الصناعية في دبي :

١ - مشروع المنطقة الصناعية :

رات إمارة دبي أن من الضروري إقامة منطقة صناعية خاصة وتكون عادة بعيدة عن المدن وتستند حاجة المنطقة الصناعية من الطاقة والماء عن طريق تزويدها بشبكات منفصلة عن تلك المستخدمة لتزويد المدن القريبة مما يكفل استمرار دوران عجلة الصناعة ، كما يجري في الوقت الحاضر ، أعداد ما يلزم هذه المنطقة من الطرق والجسور لضمان سهولة عمليات النقل من وإلى هذه المنطقة كما سيتم إقامة ميناء خاص يخدم عمليات الاستيراد والتصدير .

والغرض من اقامة هذه المنطقة الصناعية هو :

١ — ضمان عدم تلوث البيئة (الهواء ، الماء ، التربة) في المناطق الالهة
بالمكان مع احكام الرقابة على معدلات التلوث في المصانع .

٢ — الاستفادة من مميزات التوطن .

٣ — تقديم الخدمات بطريقة مؤكدة وفعالة لقطاع الصناعة بما يخدم
الانتاج بصورة مباشرة ، وفصل هذه الخدمات عن قطاع الخدمات
بالمدينة .

٤ — سهولة تصنيع المواد الخام بالقرب من مراكز توافرها .

٥ — الاقتصاد في الخدمات التي تحتاجها المصانع عن طريق توافرها
بشكل مركز .

وقد خططت اماره دبي لاقامة هذه المنطقة الصناعية على مسافة
ثلاثين كيلومترا من مدينة دبي في اتجاه الغرب من جبل علي الواقع على
طريق دبي — ابو ظبي . وتقع المنطقة الصناعية لامارة دبي على شاطئ
الخليج .

٢ — مشروع مصهر المونيوم دبي :

يتبع مصهر المونيوم دبي ، شركة المونيوم دبي المحدودة وقد تم وضع
حجر الاساس لهذا المصهر في الخامس عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٥
— ومن المقرر ان يبدأ المصهر في الانتاج في منتصف سنة ١٩٧٩ — على أن

يبلغ الانتاج الطاقة القصوى في سنة ١٩٨١ بطاقة قدرها مائة وخمسة وثلاثون الف طن سنويا . ومن الممكن زيادة طاقة المصهر الى مائة وثمانين الف طن متري سنويا في المرحلة اللاحقة .

ويقع مصهر المونيوم دبي في المنطقة الصناعية والتي تبعد عن دبي ثلاثين كيلومترا - وسيشغل المصهر مساحة قدرها ٣ كيلومترات مربعة .

لقد تم توقيع انعقد لتنفيذ هذا المشروع في شهر ابريل سنة ١٩٧٥ .

ولتشغيل المصهر يتم استيراد المادة الخام حيث يتم استلامها . غير معبأة (سائبة) من سفينة الشحن الرئيسية على بعد خمسة عشر كيلومترا من موقع المصهر .

وبعد ذلك تنقل المواد الى المصهر بواسطة اسطول السفن الصغيرة التي تستطيع نقل ما يوازي ستمائة وخمسين الف طن من المواد الخام والمنتجات سنويا . ويستخدم المصهر الطريقة التقليدية (القوس الكهربى) لمصهر خام الالومنيا الذي سيتم استيراده من استراليا . ثم يتم تفريفه بواسطة جهاز شفط يعمل هوائيا - وينحول المعدن المصهور في موقع الصب الى سبائك التشكيل وقضبان (حرف آ) - وسبائك اخرى حسب احتياجات السوق العالمي .

اما بالنسبة للاقطاب الكربونية المستخدمة في عمليات المصهر - فان المصهر سيزود بمصنع لانتاج هذا الانود الكربوني والذي يستهلك منه كميات كبيرة (لانتاج طن من المعدن يلزم نصف طن من الانود الكربوني) . ويحتاج مصنع الالمونيوم الى طاقة كهربائية قدرها ٣٠٠ ميغاواط سيكون للمصهر محطة توليد كهرباء خاصة به غير تلك المحطة المزيج اقامتها في المنطقة الصناعية . وسيستخدم المصنع مائة مليون قدم مكعب من الغاز يوميا من اجل تشغيله .

كما سيحتاج المصنع في حالة التشغيل الى ما يوازي نصف مليون جالون من مياه البحر يوميا .

وسيحتاج المصنع الى ما يتراوح بين ٣ - ٤ الاف عاير مني في عمليات الانشاء والتركيب كما سيحتاج لتشغيله الى ١٤٢٠ عامل فني بالإضافة الى ٢٨٠ موظف يمثلون الجهاز الاداري للمصنع .

وسيعمل المصنع بطاقته الانتاجية القصوى بعد اتمام التركيبات المختلفة حيث سينتج مائة وخمسة وثلاثين ألف طن متري سنويا وبمخصص ما نسبته ٢٠ ٪ من الانتاج للصناعات المحلية — اما الباقي فيصدر الى الخارج .

كما سيقام للبصر — مصنع لسكب القضبان بحيث تكون جاهزة لعمل الكابلات الكهربائية (تصميم ساوث وير (Southwire)) وسيتمكن هذا المصنع من انتاج عشرة الاف طن سنويا من قضبان الالمونيوم قطر ٣/٨ بوصة — وهي المادة الخام لعمل الكابلات واسلاك الالمونيوم .

وسيزود المصنع بشبكة تنظيف (تنقية) للدخان والابخرة الجافة — وهي لن تقضي على التلوث في المنطقة المجاورة للمصنع فحسب بل ستعيد توزيع الفلوريدات التي تضيع الى الجو .

وتقدر الكلفة الاجمالية للمشروع ٥٢٠ مليون جنيه استرليني بعد انجازه ويتم تمويله من قبل مجموعة من البنوك يترأسها بنك لوييد انترناشيونال (على أساس طويل الامد من حيث عقود التصريف) .

وتقوم ببناء مصنع المونيوم دبي الشركة البريطانية لعمال الصهر
المحدودة (British Smelter Constructions Ltd.)

٣ - مشروع مصنع اسمنت دبي :

تشهد الامارة نهضة عمرانية ضخمة في الاونة الاخيرة - وبالنظر
الى الجدول الاتي والذي يعطي دراسة مقارنة عن حجم الواردات من
مواد البناء الى دبي :

السنة	قيمة الوارد ببلاتين الدراهم
١٩٦٤	٢٤٣٠
١٩٦٥	١٦٩٠
١٩٦٦	١٩١٤
١٩٦٧	٤١٩٠
١٩٦٨	٧٣٩٤
١٩٦٩	١٠١٠٠
١٩٧٠	١٣٩١٥
١٩٧١	١٤٢١٥
١٩٧٢	١٥٣٠٣
١٩٧٣	٣٢٦٤١

يتضح أن قيمة الواردات من مواد البناء لامارة دبي تضاعفت ٥ مرة
مرة على مدى عشر سنوات وقد شجع ذلك على الاسراع في اقامة مصانع

توفر احتياجات البلاد من مواد البناء الاساسية ويبين الجدول التالي حجم الواردات من مادة الاسمنت البورتلاندي في السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
حجم الواردات بالطن المتري	٢٠٧٧٥٠	٢٤٥٠٤٤	٦٨٢٢٧٣ (١)
القيمة بملايين الدراهم	١٨٤١	٤١٦٦	١٨٨٨٣

وتبين كذلك من الجدول السابق ان حجم الواردات قد تضاعف اكثر من ثلاث مرات قابله ارتفاع في القيمة يفوق عشرة امثال القيمة على مدى ثلاث سنوات والذي يرجع الى ارتفاع اسعار المواد الخام والمواد المصنعة في جميع انحاء العالم في السنين الاخيرة .

ولذا فقد اختيرت صناعة الاسمنت كواحدة من الصناعات التي اهتمت بها الحكومة لتساهم في النهضة للامارة علما بان المواد الخام الاساسية اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليا .

(١) يعاد تصدير اجزاء كبيرة من هذه الكميات الى امارة ابو ظبي وبقي الامارات الاخرى وذلك نظرا لكتابة ميناء دبي التجارية في المنطقة .

وسيكلف المصنع ٢٦ مليون جنيه استرليني وقد تم طرح اسهم شركة دبي للأسمنت على المساهمين وستكون الطاقة الكلية للمصنع عند الانتاج ٥٠٠ ألف طن سنويا وقد تم التعاقد مع شركة كوسنين للهندسة المدنية المحدودة لبناء مصنع الاسمنت .

٤ — مشروع حوض دبي الجاف : Dubai Dry Dock

ان حركة السفن داخل الخليج اخذت في الزيادة بدرجة عظيمة لاسباب عديدة نذكر منها :

١ — تدفق البترول من بلاد الخليج العربي وتصديره الى جميع انحاء العالم . كما تمثل ناقلات البترول الوسيلة الرئيسية لنقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي الى جميع انحاء العالم . وعلى سبيل المثال فان اماره ابو ظبي وحدها قد صدرت نفطها خلال سنة ١٩٧٥ بواسطة ٨٣٦ ناقلة تامة لـ ٣١ دولة .

٢ — ازدهار حركة التصنيع في جميع بلاد الخليج العربي وبالتالي نشاط الحركة الملاحية لنقل المواد الخام والمنتجات من وإلى المنطقة .

٣ — ازدياد نشاط الحركة التجارية في المنطقة بصورة كبيرة لم تشهد المنطقة لها مثيلا من قبل — وعلى سبيل المثال فان الحدود الانني يمثل حركة السفن الى ميناء راشد في السنين الثلاث الاخيرة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عدد السفن الداخلة لبناء راشد	٤٣٧	٢٠٧٣	٢٠٣١
حركة الإرشاد (الداخل ، الخارج ، داخلياً)	٦٧٧	٣٢٣٢	٤٤٨٨

مما سبق يتضح مدى ازدهار حركة الملاحة البحرية داخل الخليج العربي وهو ما جعل المسؤولين يهتمون بدراسة مشروع انشاء الحوض الجاف بدبي ليكمل مشروع الحوض الجاف العربي والذي يجري انشاؤه في البحرين .

وقد بدأ فعلا في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٣ على ان ينتهي العمل فيه سنة ١٩٧٨ .

وسيكون لمشروع حوض دبي الجاف لبناء وتصليح السفن أضخم الامكانيات الفنية في العالم متوفرة لأي حوض مشابه .
ويقع حوض دبي الحاف الى الجنوب الغربي من ميناء راشد .
يتكون حوض دبي من ثلاثة أحواض متكاملة مساحة الاول ٥٢٥٠٠٠ متر مربع . ومساحة الثاني ٣٣٢٠٠ متر مربع . ومساحة الثالث ٢٤٤٢٠ متر مربعاً .

وقد صمم اكبرها لاستقبال السفن زنة مليون طن .
هذا ويضم الحوض ثمانية أرصفة منها أربعة مجاورة للاحواض
وأربعة أخرى تقع في الشمال الشرقي منها ويضاف الى ذلك رصيف خاص
لتنظيف ناقلات البترول .

ويشمل الحوض اتساعاً مختلفة ، مثل القسم الهندسي والصيانة
والادارة والترفيه ومركز التدريب وستزود هذه الاحواض والمرافق
الساحلية بالرافعات الثقيلة والمعدات الصناعية المتحركة والخدمات
الميكانيكية والكهربائية .

وسيتحتاج المشروع الى كاسر بحري للامواج يتطلب انشاءه ٢٥
مليون متر مكعب من الصخور — كما سيتطلب المشروع ٢٠.٠٠٠ وحدة
من الاسمنت المسلح .

أما بالنسبة لعمليات التعميق فسيتم اراحة أربعة ملايين متر مكعب
من الرمال في عملية التعميق .

وكانت التكلفة المقدرة لهذا المشروع ٩١ مليون جنيه استرليني أما
الآن فقد ارتفعت الى ١٥٠ مليون جنيه استرليني ومن المتوقع أن تصل
الى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه .

ويقوم ببناء المشروع شركة كوستين للانشاءات الهندسية وحليفاتها
مؤسسة تيلوروود العالمية (كوستين وودرو) (Costain/Woodrow)
والمهندسون الاستشاريون على بناء الحوض هم سير وليام هالكرو وشركاه
(Sir William Halcrow & Partners)

٥ - مشروع شركة جوتن العربية المتحدة المحدودة :

أقامت شركة جوتن النرويجية للإصباغ مصنعا لانتاج الاصباغ والورنيشات بامارة دبي وحتى نتبين اهمية هذا المصنع نعرض هنا واردات الإمارة من الاصباغ المختلفة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الاصباغ بالطن	١٨٦٢	٤١٣٠	٥٧٠٦
القيمة بملايين الدراهم	٥٨٤	٩٣٥	٢٠٧٣

وقد تم انشاء شركة جوتن الامارات للإصباغ بغرض تغطية السوق المحلي من الاصباغ في المرحلة الحالية مع محاولة فتح أسواق خارجية في المستقبل القريب .

لقد بدأ المصنع في الانتاج في ١٩ اغسطس سنة ١٩٧٥ .
وينتج المصنع ٤٠٠ طن سنويا من الاصباغ والورنيشات المختلفة اي ١٠٠.٠٠٠ لتر في الشهر من مواد الصباغة المختلفة .

ويعمل بالمصنع ثلاثون فنيا وعاملا .
ويبلغ رأس مال المشروع ٢٠٠.٠٠٠ درهم .
يبلغ عدد المواد الداخلة في صناعة الاصباغ المختلفة التي ينتجها المصنع حوالي ١٥٠ نوعا يستورد معظمها من أوروبا وانجلترا والنرويج — تصدر الشركة الام مواد شبه مصنعة الى مصنع الشركة بدبي حيث يقوم باكمال تصنيعها .

يمكن تقسيم انتاج المصنع من الاصباغ الى ثلاثة اقسام :

١ - اصباغ للاغراض المنزلية - كالألوان المستخدمة في أعمال الديكور والورنيشات .

٢ - الاصباغ البحرية - ومنها ما هو مقاوم للصدا ومنها ما هو مقاوم للأوساخ .

٣ - الاصباغ الصناعية - ومنها دهانات المعادن (Metal Primer) ومنها الـ Glossy Enamels .

لكن المصنع لا ينتج الاصباغ المستخدمة في دهان السيارات .

٦ - مشروع شركة الخليج الصناعية : Eternit

تستورد دبي مع باقي الامارات الاخرى الانابيب الاسبستوسمنتية من الخارج بمعدلات كبيرة وفي الجدول التالي يبين لنا معدلات الاستيراد والوصلات خلال السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الوزن بالطن	٨٥٢١	١٨١٦	٣٤٢٨
القيمة بملايين الدراهم	٨٨٦	٢٨٩	٥١٨

ويتم استيراد هذه الانابيب والوصلات من تسع دول عربية واجنبية .

وقد اقيم بالمنطقة الصناعية (الاهلية) مصنع Eternit التابع لشركة الخليج الصناعية وذلك لتغطية جزء من استهلاك السوق المحلي . .

ويعتبر هذا المصنع واحدا من اقدم المصانع في دبي ، وقد بدأ في الانتاج في نوفمبر ١٩٧٣ ويبلغ انتاحه ٣٠٠ طن من الانابيب والوصلات سنويا .

وتتراوح اقطار هذه الانابيب المختلفة التي ينتجها المصنع بين ١٠٠ ملليمترا الى ٢٠٠٠ ملليمترا .

ويبلغ راس مال المصنع ٣٦٠٠٠٠٠٠ درهم . ويعمل فيه مائة وثمانون عاملا ومهندسا بالاضافة الى جهاز من الاداريين يبلغ عدده سبعة افراد .

ويدخل في صناعة الانابيب الاسبستو اسمنتية كل من الاسمنت والاسبستس بالاضافة الى الامينت وتبلغ نسبة الاسبستس : (الاسمنت + الماء) كنسبة (١ - ٩) وتصدر الشركة جزءا من انتاجها الى كل من البحرين وقطر وعمان .

هذا ويوجد مخطط لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٠ طن في السنة وذلك بتركيب خط جديد للانتاج في المستقبل القريب .

٧ - مشروع شركة تعبئة الغاز : Galgas Bottling Company

لمواجهة طلبات السوق المحلي من الغاز المسال فان الحكومة قد اتفقت مع شركة كالتكس في آخر سنة ١٩٧٣ على العمل في انشاء معمل لتعبئة الغاز المسال .

وقد اكتمل المشروع في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ - وبدأت الشركة في تعبئة اسطوانات الغاز مع مطلع سنة ١٩٧٥ .

ويبين الجدول الاتي واردات امانة دبي من اسطوانات الغاز المعبأة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد اسطوانات الغاز المعبأة	٩٧٢٩٢	١٤٦٤٧٢
زنة الاسطوانات بالكجم	٤٥٠٨ر١١٩	٣٧٠١ر٨٦٢
القيمة بالدراهم	١ر٣٢٤٨٧٦	١ر٣٢٥١١٨

ويتم استيراد الغاز المسال بواسطة البحر ويتم تخزينها في ثلاث صهاريج بجوار معمل التعبئة .
ثم يتم تعبئة الغاز المسال اما في الشاحنات لنقله الى اماكن اخرى او تعبئته في اسطوانات للاستهلاك المنزلي .

٨ - مشروع شركة تصنيع اسطوانات الغاز المحدودة :

Cylingas Company Ltd.

اتفقت حكومة دبي مع مجموعة من الشركات الهندسية كاوكالداس لبناء مصنع لتصنيع اسطوانات الغاز السائل بأحجام مختلفة سعة ٢٥ رطل، ٥٠ رطل ، ١٠٠ رطل .

ويبين الجدول التالي واردات امانة دبي من الاسطوانات الفارغة التي تستورد من كل من اليابان وايطاليا والمملكة المتحدة والهند والنرويج :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد الاسطوانات الفارغة	١٧٦١	٢٠٧٤
زنة الاسطوانات بالكجم	٧٧٤٩٢	١٢٤٨٤٥
القيمة بالدرهم	١٧١٤٩٦	٢٣١٤٩١

وبإمكان الشركة تصنيع اوعية تتحمل الضغط وصهاريج تخزين من جميع الانواع تكفي لسد حاجة السوق المحلي من اسطوانات الغاز .

فلقد تم في سنة ١٩٧٥ انجاز المشروع الذي سيصدر الفائض من انتاجه لبلاد الخليج العربي المجاورة .

هذه اهم المشاريع الصناعية التي نفذت او يجري تنفيذها في امانة دبي ولا شك انها بعد ان يتم انجازها جميعا سوف تشكل دعامة صناعية قوية بالنسبة للصناعات في دولة الامارات العربية المتحدة .

ثالثا : امارة الشارقة : —

شهدت سنة ١٩٧٤ تحولا كبيرا في تاريخ امارة الشارقة حيث بدأ تصدير البترول من الامارة لأول مرة في تاريخها . وقد أدى تصدير البترول الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للامارة بسرعة اكبر . فباشرت حكومة الشارقة في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاساسية والتي تعتبر ضرورية كخطوة اولى من اجل التنمية الاقتصادية — ومع بدء تنفيذ هذه المشروعات في الشارقة بدأت بوادر اقباله الصناعات التي توفرت في الامارة فحرص نجاحها وأهم هذه المشروعات الصناعية في الشارقة : —

١ — مصنع اسمنت الشارقة : —

باشرت امارة الشارقة في انشاء مصنع للأسمنت بطاقة انتاجية تبلغ ٧٠٠ طن من الاسمنت يوميا حيث ان مواده الخام متوفرة بكميات كبيرة في جبل منيخا تكفي لتشغيله لمدة ٢٠٠ سنة على الاقل . وتقوم بانشاء المصنع حاليا شركة سيكس كنسركت البلجيكية : كما تشرف عليه شركة الباسفيك العالمية اليابانية ، ومن المتوقع أن ينتهي العمل فيه في نهاية سنة ١٩٧٦ ويقيم هذا المصنع بالقرب من مدينة الشارقة .

وهناك مصنع آخر لتصنيع اكياس الاسمنت تقوم بانشائه نفس الشركة سيكس كنسركت للانشاءات وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع ايضا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ وتقدر طاقته بـ ١٢ مليون كيس في السنة وسوف تستورد المواد الخام لهذا المصنع من الخارج . ويعتبر هذا المصنع مكملا لمصنع اسمنت الشارقة .

٢ — مصنع حبال النايلون بالشارقة : —

لقد تم الانتهاء مؤخرا من بناء مصنع حبال النايلون وتقدر طاقته

الانتاجية بـ ٢٠ طن من حبال النايلون يوميا وتقوم شركة الباسيفيك العالمية بالإشراف عليه . وهذا المصنع يعمل اوتوماتيكيا ويشغل اربعة عشر عملا وفتيا .

٣ - مصنع الرخام بالشارقة :

اقيم مصنع لانتاج الرخام من قبل الشركة الشرقية للرخام وذلك في سنة ١٩٥٩ برأس مال وقدره ١٥ مليون درهم لاستخلاص بلاط الرخام من كتل الرخام المستورد من اوربا وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع حوالي ١٠٠.٠٠٠ م^٢ في السنة .

وتستهلك دولة الامارات العربية المتحدة ٥٠٪ من هذه الكمية وما تبقى يصدر لدول الخليج الاخرى .

وان هذا المصنع ينتج ايضا ٥٠.٠٠٠ قطعة من البلاط الموزايكو في الشهر وهو ما يغطي جانبنا من حاجة الامارات العربية المتحدة من هذا البلاط ويجري العمل الان على زيادة طاقته الانتاجية .

رابعا : اماره رأس الخيمة :

تعتبر اماره رأس الخيمة الاولى في الاتحاد من حيث النشاط الزراعي وذلك لتوفر الارض الخصبة والمياه الجوفية الكافية بالاضافة الى ان كمية الامطار التي تسقط سنويا على اماره رأس الخيمة هي اكبر من اي اطار تسقط على اجزاء الامارات الاخرى . وتقع المنطقة الزراعية باتجاه الشرق على امتداد سفح جبل عمان وتبلغ المساحة المزروعة في رأس الخيمة حوالي ١٥ / من مساحة الامارة .

وتشجع حكومة رأس الخيمة الزراعة ، كما ان عددا من المواطنين يعملون في قطاع الزراعة ، ويجري توفير جميع المتطلبات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استعمال الوسائل الحديثة فيها . ويوجد في رأس الخيمة اول مركز للأبحاث الزراعية في جنوب الخليج ، كما توجد محطة للتجارب بالدقاقة التي تبعد عشرين ميلا عن مدينة رأس الخيمة ، وقد افتتحت هذه المحطة في سنة ١٩٥٥ وكانت تنقل المساعدة من مجلس الإمارات المتصالحة . وعدا دراسة الوسائل الزراعية فان المركز اشرف على مدرسة زراعية ومزرعة تجريبية وأخرى لتربية الدواجن بالإضافة الى عبادة بيطرية . وتشجع الحكومة أبناء الزراع للاتحاق بهذه المدرسة كما انها تقدم المساعدات المالية والعينية لانشاء مزارع جديدة . وتشتهر رأس الخيمة بأنها مركز لصيد الاسماك ، وهناك خطط حديثة في هذا المجال .

أما البحث عن البترول فقد قام به العديد من الشركات العالمية مثل شركة الاتحاد للزيت الامريكي وشركة شل ولكنه لم يكتب له النجاح حتى الان .

وقد بدأت اخرا شركة « فيتول » الهولندية في التنقيب عن البترول في المناطق المغمورة من رأس الخيمة ونتيجة لهذه الظروف نجد ان النشاط الصناعي في رأس الخيمة محدود جدا وفيما يلي أهم المشاريع الصناعية في رأس الخيمة :

١ - مصنع الاسمنت :

يعتبر مصنع اسمنت رأس الخيمة (مصنع الاتحاد) الاول من حيث الاقدمية بالنسبة لمصانع الاسمنت الاخرى التي يجري بناؤها الان في أبوظبي والشارقة ودبي وقد تم بناؤه بواسطة شركة (ايشيكا واجيما هاريسا) اليابانية بكلفة كلية قدرها ٩٠ مليون درهم .

وينتج المصنع حوالي ٧٠٠ طن من الاسمنت البورتلاندي يوميا وقد
بوشر في توسيع طاقة المصنع الانتاجية لتصل الى ١٤٠٠ طن في اليوم وسيتم
تنفيذها خلال ٢٧ شهرا . وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الاسمنت
محليا .

وقد بدأ المصنع في الانتاج في منتصف سنة ١٩٧٥ حيث يتم استهلاك
معظم انتاجه محليا ويصدر جزء من الانتاج الى المملكة العربية السعودية
وذلك تنفيذا لاتفاق بين البلدين يقضي بمد الاخرة بكميات من الاسمنت تبلغ
١٠٠.٠٠٠ طن للمساهمة في تنفيذ مشروع جبيل في السعودية وقدساهمت
حكومة أبوظبي بـ ٢٥٪ من رأس المال المطلوب لاقامة هذا المشروع
وقدمت الضمانات المصرفية للجزء الباقي من رأس المال .

٢ - شركة احجار رأس الخيمة :

انشئ هذا المصنع سنة ١٩٧٥ وقد بلغ رأس ماله عشرة ملايين درهم
وهو قادر على تجهيز خمسة ملايين طن من الاحجار سنويا . وسيصدر
جزء من هذا الانتاج الى السعودية .

٣ - مشروع صيد الاسماك وتصنيعها :

يجري الان بناء هذا المصنع وستكلف بناؤه ٣٠ مليون درهم وسيبدأ
الانتاج فيه في يونيو سنة ١٩٧٦ ويستطيع المصنع ان يصنع ما زنته
٣٠٠ طن من الاسماك يوميا ويقوم بالاعمال المدنية لهذا المصنع شركة
الاتحاد للمقاولات ، بينما تقوم شركة فيدكو النرويجية بالقيام بالاعمال
الميكانيكية للمصنع .

بالاضافة الى المشاريع اعلاه تجري الان الدراسات لاقامة بعض

المشاريع الصناعية الأخرى وأهمها : —

- ١ — مشروع لصناعة قضبان حديد التسليح .
- ٢ — مصنع للأنابيب المعدنية بأقطار تتفاوت من نصف إلى ٢ بوصة تستخدم في عمل منصات الحفر في المناطق المغورة .
- ٣ — مصنع لتجهيز الرخام .

خامسا : الإمارات الأخرى : —

لا توجد في الوقت الحاضر أية مشاريع صناعية تذكر في كل من إمارة عجمان وأم القيوين والفجيرة . وإن كانت هناك دراسات لأقامة بعض المشاريع الصناعية الصغيرة مثل صناعة البلاط والرخام والطوب وذلك لسد الحاجة المحلية من هذه المواد للبناء .

كما أن إمارة عجمان تنوي بناء حوض جاف لإصلاح وبناء السفن الصغيرة بالاشتراك مع شركات يابانية وهذا المشروع ما زال في مراحل الدراسة الأولية .

يتضح مما تقدم أن النشاط الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة مبعثر بين الإمارات المختلفة وهو يفتقر إلى التنسيق والتكامل وهذه الأمور ضرورية من أجل إقامة صناعة حديثة متطورة .

فلذلك يجب العمل على إيجاد الإطار القانوني الذي ينظم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد ومن ثم العمل على وضع خطة صناعية اتحادية تربط وتنسق بين الصناعات المحلية الموجودة في الإمارات والتي ستنشأ في المستقبل وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الكبرى . إن التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد ضروريان حتى لا تتجه الإمارات كل على حدة إلى التنافس الشديد فيما بينها في المجال الصناعي مما يكون له آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيه من إهدار للإمكانات المادية والتي يمكن توجيه فائضها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

البَابُ الرَّابِعُ

التنمية في إطار التكامل الإقتصادي

مقدمة : —

قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية الى أن الدوافع الى التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة . وهي وان كانت ذات طبيعة اقتصادية الا ان الاعتبارات السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في هذا الصدد .

فالسطة السياسية هي التي تملك اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية تعتبر من أقوى المبررات لعملية التكامل الاقتصادي بين البلاد الاخذة في النمو بل وبين البلاد المتقدمة (مثل بلاد السوق الأوروبية المشتركة) ، الا ان الاعتبارات السياسية قد حالت في كثير من الحالات دون قيام هذا التكامل يضاف الى ذلك وجود بعض العقبات التاريخية ذات الطبيعة الاقتصادية التي قد لا يسهل القضاء عليها خلال فترة وجيزة من الزمن . وفي مقدمتها ظاهرة اندماج الاقتصاديات الاخذة في النمو في الاقتصاديات المتقدمة ، وهي ما تعرف أيضا بالنوعية الاقتصادية .

فالعلاقات الاقتصادية الخاصة بالبلاد الاخذة في النمو لا تزال وثيقة ومركزة بالبلاد الصناعية الكبرى التي كانت تستعمرها والتي حرصت على أن تستمر البلاد الاخذة في النمو كمزرعة تقدم لها المواد الأولية ، بأثمان منخفضة وتستورد منها المواد المصنوعة بأثمان مرتفعة ، كما ان كافة الخدمات المتعلقة بتسيير التبادل التجاري كالنقل والتأمين والاعمال المصرفية ووكالات التسويق ، لا تزال تحتكرها البلاد المتقدمة الى حد كبير .

يضاف الى ذلك ان الانشطة الانتاجية في معظم البلاد الاخذة في النمو متشابهة مما يحد من العلاقات التجارية بينها ومما يدخلها في تنافس شديد وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، وهو ما تعمل البلاد المتقدمة على تمييقه من أجل الامادة منه .

وسنبحت نيا يلي موضوع العلاقة بين التكامل والتنمية ثم
الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي .

١ - العلاقة بين التكامل والتنمية :

يعتبر التصنيع ، في العصر الحديث ، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ، اذ انه الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطوير البنية الانتاجية للاقتصاد القومي والتخلص من مخاطر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة سواء كانت زراعية كالقطن او استراتيجية كالبتروول . كما ان التصنيع يعتبر السبيل الفعال لرفع مستوى المعيشة في البلاد الزراعية المكتظة بالسكان . اما في البلاد غير الزراعية فيكاد التصنيع ان يكون المجال الاكثر اهمية للمناخ لعملية التنمية . غير انه لما كان النمو الصناعي محدودا بحجم السوق ويتوفر المواد الاولية ورؤوس الاموال والخبرة الفنية فان اقتصاديات البلاد الاخذة في النمو ليست على تلك الدرجة من الفنى وسعة السوق والخبرة الفنية التي تسمح لكل منها على حدة باقامة بنيان انتاجي صناعي متطور ، اذ ان تكاليف اقامة مثل هذا البنيان بالاضافة الى ما يتطلبه من مشاريع البنية الاساسية ، تبلغ حدا من الضخامة والتركيز يكاد من ناحية يفوق قدرة كثير من البلاد الاخذة في النمو مجتمعة ، ويجعل بالتالي من ناحية اخرى من التصنيع عملية غير مبررة اقتصاديا في نطاق السوق المحلي لكل منها منفردة . هكذا يتضح لنا ان التكامل الاقتصادي او الاندماج الاقتصادي بمختلف اشكاله ودرجاته يلعب دورا مباشرا وهاما في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ، في زيادة سرعة النمو الاقتصادي وتقسيم ذلك ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى اتساع نطاق السوق وانه كلما اتسع نطاق السوق كلما امكن توسيع نطاق الانتاج الى الحد الذي يحقق الانتفاع بميزات الانتاج الكبير من ارتفاع في الكفاءة الانتاجية الى تخفيض في نفقة الوحدة المنتجة الى ادنى حد ممكن . كما ان اتساع نطاق السوق يساعد في الوقت ذاته على تحقيق درجة اكبر من التخصص وتقسيم العمل .

ولا يخفى ما ينطوي عليه ذلك من فوائد كثيرة بفضل ما يتاح للأنشطة الانتاجية المختلفة من فرصة اكبر للتوطن في اكثر المناطق ملائمة سواء من حيث توافر عوامل الانتاج كالموارد الاولى ورأس المال والايدي العاملة أو القرب من الاسواق الرئيسية .

ويرجع السبب في ضيق حجم السوق في البلاد الاخذة في النمو الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها كما قد يرجع ايضا الى انخفاض عدد السكان في بعض اخر منها ، ذلك ان المقصود بحجم السوق اقتصاديا هو مجموع القوة الشرائية التي تتمتع بها جماعة ما من السكان التي تكون هذه السوق ، ومن البديهي ان من أول محددات القوة الشرائية لجماعة ما هو الدخل الفردي في المتوسط بالنسبة لهذه الجماعة ويمكن ، عن طريق القوة الشرائية قياس حجم السوق اقتصاديا بضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي وهو ما يعطينا الدخل القومي. والواقع ان بعض البلاد الاخذة في النمو لا تعاني فحسب من انخفاض متوسط الدخل الفردي بل تعاني ايضا من انخفاض عدد السكان .

وقد ورد في إحدى دراسات الأمم المتحدة ، ان حجم السوق بقارة أمريكا اللاتينية ككل لا يزيد بدرجة تذكر عن حجم السوق في ألمانيا الغربية مثلا .

وبناء على ما تقدم ، فان من شأن ضيق نطاق السوق الحيلولة دون الامادة بهزاي الانتاج الكبير في العديد من الصناعات ذلك ان توافر الاسواق الكبيرة يعد امرا ضروريا لتبرير قيام الكثير من الصناعات الانتاجية ولسل الاستهلاك المعمرة والسلع نصف المصنوعة . ونظرا لما تتطلبه التكنولوجيا الحديثة من طاقة انتاجية كبيرة وصولا الى تحقيق درجة مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ، فان اتساع حجم السوق يعتبر المدخل الوحيد امام البلاد الاخذة في النمو الى عالم التكنولوجيا الحديثة ، والا أصبحت عملية التصنيع عملية باهظة التكاليف وغير مجدية اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة الى انه مما يفرض على البلاد الاخذة في النمو أن تسعى للاندماج اقتصاديا بعضها مع بعض ، ما يتميز به نظام التجارة الدولية من طبيعة حمائية تحول في أغلب الاحيان دون حل مشكلة ضيق السوق المحلي بالاعتماد على التصدير الى الخارج . يضاف الى ذلك ضعف قدرة هذه البلاد على دخول حلبة المنافسة التجارية مع البلاد المتقدمة سواء من ناحية الجودة أو من ناحية الائتمان .

ومما تقدم نخلص الى القول بان نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف بالدرجة الاولى على نجاح عملية التصنيع بدوره الذي يتوقف على حجم السوق وهو ما يتوقف بالتالي في البلاد الصغيرة والاخذة في النمو على التكامل الاقتصادي وننبه الى ان ظاهرة التكامل ليست مقصورة على اقامة السوق الواسعة اي على التكامل في الطلب بل يمتد ايضا الى التكامل بين عوامل الانتاج اي الى التكامل في العرض مما يعتبر ضروريا لاقامة المشروعات الكبيرة التي تقوم على مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استثمارات ضخمة ليس في القطاع الصناعي وحده بل في القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع رأس المال الاجتماعي فان نجاح هذه التنمية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير حجم معين من موارده للاستثمارات هذا الحجم الذي يشكل ما يعرف بالدفع القوية يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن بواسطته نقل الاقتصاد القومي من مرحلة الركود والتخلف الى مرحلة النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا لرفع معدل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدل نمو السكان .

ويتراوح الحد الأدنى لمعدل الاستثمار المقبول بين ١٠ بالمائة الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي ولا يخفي مدى صعوبة ادخار هذه النسبة من

الدخل لغرض الاستثمار في مجتمعات تعاني الغالبية العظمى من سكانها من العيش عند مستوى الكفاف أو دونه . بل ان القدرة على ادخار هذه النسبة في مجتمعات اخرى ليس ضمانا في حد ذاته لقيام اقتصاد قادر على النمو الذاتي ما لم يتم استثمار هذه المدخرات في اطار استراتيجية علمية سليمة للتنمية تتلائم مع الظروف الحالية والمتاحة في المجتمع ومع التطورات المتوقعة في المستقبل .

٢ - الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي : -

يقصد باستراتيجية التنمية الطريق أو الأسلوب الذي يمكن بواسطته القيام بعملية التنمية في اطار الاهداف المحددة لها . ولما كان المنطلق العلمي يتطلب رسم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذلك فان درجة التكامل الاقتصادي ، وبما ينطوي عليه من تكامل اجتماعي وسياسي ، تلعب دورا هاما في تحديد معطيات الواقع للمجتمع المراد تنميته وبالتالي في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة له .

ولما كان جوهر عملية التنمية انما يتلخص في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد القومي بحيث تنطلق به من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو الذاتي عبر مسار من التطورات الجذرية في الهياكل الانتاجية والاجتماعية والسياسية لذلك نجد ان نقطة البدء في البحث عن الاستراتيجية الملائمة للتنمية انما تنصرف الى البحث عن اكبر وجوه الاستثمار فعالية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد القومي .

١ - استراتيجية النمو المتوازن : -

يرى اصحاب هذه الاستراتيجية ان الاستثمار على صعيد جبهة

عريضة من الصناعات الاستهلاكية وفي فترة زمنية واحدة يقضي على عقبة ضيق السوق التي تقف حجر عثرة أمام عملية التصنيع في البلاد الأخذة في النمو . اذ ان انشاء مجموعة من الصناعات المترامنة التي تخلق كل منها طلبا أو سوقا للسلع التي تنتجها بفضل ما توزعه على العاملين فيها ، يؤدي الى توسيع حجم السوق الذي يؤدي بدوره الى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وبالتالي الى خلق الحوافز للاستثمار .

غير ان استراتيجية النمو المتوازن لا تقتصر فقط على الجانب الذي يعنى بخلق الطلب للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق ، بل تعنى كذلك بالعمل على تحقيق النمو المتوازن فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي افقيا وراسيا وذلك لضمان توفر العرض اللازم لاشباع حاجة الطلب على السلع الاولية والوسيلة والنهائية والخدمات ، دون حدوث اختناقات ومن ثم فان استثمارات التنمية يجب ان تشمل قطاعات الزراعة والخدمات والبنية الاساسية بالاضافة الى قطاع الصناعة .

وتجدر الاشارة الى ان ما تتميز به التجارة الدولية في الوقت الراهن من طبيعة غير مرنة تؤدي الى عدم قدرة البلاد الأخذة في النمو على المنافسة، وبالتالي الى عدم امكانية الاعتماد على التصدير ، هو الذي جعل اصحاب هذه النظرية يتصورون ان التصنيع للسوق المحلي فقط هو المجال الوحيد المتاح امام هذه البلاد الأخذة في النمو . وفي الواقع مما حدا باستراتيجية النمو المتوازن ان تستبعد امكانية التصدير الى البلاد الأخذة في النمو الاخرى هو تفضيل تلك البلاد الاعتماد على البلاد الاكثر تقدما في الحصول على ما تحتاج اليه من الواردات المصنعة . ولا شك ان هذا الموقف غير مستبعد ما لم ترتبط كل مجموعة من البلاد الأخذة في النمو التي تجمعها اواصر القومية او الجوار او المصلحة المشتركة بصورة او باخرى من صور الانتماء الاقتصادي .

ب - استراتيجية النمو غير المتوازن : -

يتم النمط المثالي للتنمية وفقا لهذه الاستراتيجية في تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من خلق الحوافز على الاستثمار في القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي وهذا النمط هو ما يعرف « باقطاب التنمية » أو « بجزر التنمية » . ونظرا لندرة الموارد المتاحة للاستثمار في البلاد الأخذة في النمو فإن الأمر يتطلب إعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية التي تتميز بفاعلية في توليد الاستثمار أكثر من غيرها . وقد وجد أن أكثر الصناعات قدرة على توليد الاستثمار هي تلك التي ترتبط بسلسلة صناعية طويلة والتي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج نظرا لما تؤدي إليه من استثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزمات الإنتاج (آثار الدفع إلى الخلف وهو ما يعرف « بالاستثمار الولد » أو « بالمعجل » وكذلك نظرا لما تؤدي إليه من استثمارات قسي الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة كمستلزمات لها (آثار الدفع إلى الأمام) . ومثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب من قيام صناعة استخراج الحديد الخام التي تمثل دفعا إلى الخلف (أثار المعجل) من ناحية وصناعة إنتاج الأدوات والمعدات الحديدية التي تمثل دفعا إلى الأمام من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن آثار الدفع إلى الخلف (أثر المعجل) تحتل أهمية أكبر من آثار الدفع إلى الأمام عند أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن . ويرجع ذلك إلى ما تمثله آثار الدفع إلى الخلف لصناعة ما من بحث عن مستلزمات للإنتاج وبالتالي من طلب على تلك المستلزمات التي تمثل ناتجا نهائيا لصناعة أخرى .

وهو ما يعني توفر السوق اللازم لقيامها . هذا بينما لا تعدو أثار الدفع إلى الأمام أن تمثل توافر مستلزمات الإنتاج لصناعة أخرى قد لا يكون الحافز على الاستثمار فيها كافيا لقيامها .

هذا هو باختصار مضمون كل من استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن فما هو مدى ملائمة كل منهما لتحقيق التنمية الاقتصادية . في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال أنها تتبع من الانتقادات الموجهة لكل من الاستراتيجيتين فاستراتيجية النمو المتوازن تفترض أن المجتمع يمكن أن يقفز من التوازن عند مستوى التخلف (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي مع انتشار البطالة الممنعة والبطالة الموسمية والبطالة الفنية) الى التوازن عند مستوى متقدم من النمو دون أن يتعرض لمرحلة من الاختلال أو عدم التوازن . غير أن الامر ليس بمثل هذه الدرجة من السهولة .

فغالبا ما تهدف عملية التنمية الى حل مشكلة عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي عند مستويات متباينة لمراحل التخلف أو النمو ، الامر الذي يتطلب الاخذ ببرامج الاستثمار غير المتوازن كمرحلة أولى على أن يعقب ذلك مجموعة أخرى من البرامج المتوازنة التي سرعان ما تؤدي الى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي مرة ثانية عند مرحلة أعلى من مراحل النمو . وهكذا حتى يصل الاقتصاد القومي عبر سلسلة من عدم التوازن والتوازن الى مستوى متقدم من النمو المتوازن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أهم الانتقادات التي توجه لفكرة النمو المتوازن ما تتطلبه من استثمارات هائلة لا قبل للبلاد الاخذة في النمو بها حتى يمكن اعطاء الدفعة القوية الى الاقتصاد القومي على صعيد جبهة عريضة من المشاريع الصناعية والزراعية والاجتماعية . ومشاريع الخدمات والبنية الأساسية افريقيا وراسيا هذا فضلا عما يتطلبه النمو المتوازن من امكانيات فنية واسعة غالبا ما تتوفر لدى هذه البلاد الاخذة في النمو . اما اهم ما يوجه لفكرة النمو غير المتوازن من انتقادات فيرجع الى ما تنطوي عليه من اعتقاد بقدرة المبادرة الفردية على تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك ان الاعتماد على ان اختلال التوازن في البنين الاقتصادي يحث المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار قد يصح في نطاق المشروعات التجارية التي يكون عامل (الربح

باعثا عليها) . ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة للمشروعات العامة كمشروعات الخدمات والبنية الاساسية . ولا شك ان عدم وجود حافز لدى القطاع الخاص للاهتمام بمثل هذه المشروعات بالاضافة الى عدم ايلائها عناية كافية من قبل السلطات العامة يشكل عقبة كبيرة أمام توسع المشروعات التجارية المربحة .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان كلا من الاستراتيجيتين السالفتي الذكر لاتصلح للتطبيق بمفردها بالبلاد الاخذة في النمو . فقد ثبت من التجارب العديدة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ، انه لا غنى عن التخطيط الشامل كإطار لعملية التنمية في البلاد الاخذة في النمو بل ان تجارب البلاد الصناعية المتقدمة قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مدى الحاجة الى التخطيط الشامل كإطار للسياسة الاقتصادية في تلك البلاد . ولقد اخذ كثير من البلاد على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها في اعطاء مزيد من العناية لعملية التخطيط الشامل . فاذا تمكنت البلاد الاخذة في النمو من التوصل الى درجة معقولة من الكفاءة في اعداد خطة وطنية شاملة لاستخدام الموارد المتاحة على خير وجه ممكن ، بالاضافة الى درجة مماثلة في متابعة التنفيذ ، يمكن التوصل الى قيام عملية تنمية حقيقية . ولا شك ان اعداد الخطة لا بد وان ينطوي على استراتيجية صريحة او ضمنية للوصول الى الاهداف المنشودة من عملية التنمية . فاذا اخذنا في الاعتبار تعدد الاهداف التي يمكن ان تتوخاها خطة التنمية من ناحية واحتمال قيام درجة من التعاون فيما بينها ، وبالإضافة الى اختلاف طبيعة الاوضاع الاجتماعية والثقافية والادارية والى مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكن ان تنصور الى أي مدى يمكن ان تتفاير وتتعدد الاختيارات بالنسبة للتنمية من بلد لآخر .

يبقى ان نشير الى الاهمية الكبرى التي يتمتع بها التخطيط الشامل في تحقيق التكامل الاقتصادي . ذلك ان ما يمكن ان تقدمه عملية التكامل بين

مجموعة البلاد الأخذة في النمو من حلول للمشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة التنمية داخل كل بلد على حدة أنها يتوقف بالدرجة الأولى على وجود خطة قومية شاملة للموارد والاستخدامات . . . وعلى نطاق الوطن العربي فإن البدء باعداد خطة من هذا النوع يعتبر خطوة ملحة وضرورية لاستكمال المحاولات الرامية الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ومما يزيد من أهمية هذه الخطوة ما تواجهه عملية تخطيط التنمية من عقبات على المستوى القطري لا وجود لها على المستوى القومي . فلم يقدر لمجموعة من الاقاليم والبلاد ان اكملت لها ظروف ومقومات التكامل الاقتصادي ، مثلما هي للوطن العربي . اذ بينما تعاني بعض البلاد العربية من الوفرة النسبية في عدد السكان ، تعاني بلاد عربية أخرى من نقص حاد في الموارد البشرية ، وبينما يعاني بعض من نقص التمويل اللازم للتنمية يتوفر لبعض آخر أرصدة نقدية سائلة تبحث عن فرص مؤمنة للاستثمار وبينما تتوفر لبعض البلاد المواد الخام اللازمة لقيام عدد من الصناعات فإن بلادا أخرى تشكل سوقا ممتازا لتصريف منتجات تلك الصناعات ، وبينما يعاني بعض البلاد من عدم توفر الظروف الطبيعية الملائمة لقيام تنمية زراعية واقتصادية فإن غيرها يتمتع بإمكانات هائلة للتنمية الزراعية يمكن ان تسد حاجة الوطن العربي كله من المنتجات الزراعية والحيوانية .

مما تقدم نخلص الى القول بان الوطن العربي في امس الحاجة اليوم الى خطة قومية شاملة تنطوي على اولويات محددة للاستثمارات الانمائية التي يجب ان تأخذ بها السلطات المحلية في كل بلد . وفي ضوء هذه الاولويات يمكن تحديد المشروعات التي يجب البدء بها في كل بلد سواء كانت من المشروعات المولدة لمشروعات أخرى عن طريق آثار الدفع الى الخلف « المعجل » او آثار الدفع الى الامام (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الاسمدة وصناعة البتروكيماويات) او من مشروعات رأس المال الاجتماعي التي تتكفل باستكمال الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي من طرق وسدود

وموانيء ومحطات لتوليد الطاقة والمياه ، وشبكات للطرق والمواصلات . .
الخ أو من المشروعات الصناعية الاستهلاكية التي توفر للمستهلك العربي
حاجته من سلع الاستهلاك اليومية من بلد عربي معين والذي يتمتع بميزة
نسبية أكبر في انتاجها .

وننبه الى ان النمو المتوازن على مستوى الوطن العربي يستلزم الا
يتمسك كل بلد عربي بفكرة النمو المتوازن على المستوى القطري ، فشرط
النمو المتوازن على المستوى القومي الاخذ بالنمو غير المتوازن (والمقصور
على بعض القطاعات) على المستوى القطري .

المراجع : -

-
- ١ - د. احمد الفندور - الاندماج الاقتصادي العربي - منشورات معهد البحوث
والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٢ - د. رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - الجزء الاول ، القاهرة - سنة ١٩٧٥
الطلب القملي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذة في النمو - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٣ - د. عمر محي الدين - التنمية والتخطيط الاقتصادي - منشورات
دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .
 - ٤ - د. محمد زكي الشافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - مطبوعات معهد
البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .

الفصل الأول

الكمال الاقتصادي بين الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بعلامح واضحة للتكامل الاقتصادي بين اماراتها السبع . وتأتي أبو ظبي في مقدمة الإمارات أهمية من حيث المساحة وعدد السكان والثروة البترولية والدخل القومي تليها إمارة دبي التي تعتبر المركز التجاري الأول ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب وإنما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . ثم تلي دبي في المساحة والأهمية إمارة الشارقة ثم إمارة رأس الخيمة التي تتمتع بمميزات زراعية كثيرة يمكن أن تسد حاجة الإمارات الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية . وتعتبر الفجيرة نافذة دولة الإمارات العربية المتحدة على بحر العرب والمحيط الهندي أما إمارتا عجمان وأم القيوين وهما أصغر الإمارات بمساحة فتعتبران مجالا خصباً لكثير من مشاريع التنمية .

وتشكل الهجرة معظم الزيادة في السكان أما الزيادة الطبيعية فهي ٣٪ وإذا لم يوضع الانتقاء العقلاني في تصنيف المهاجرين فمم لا شك فيه أن ذلك سيؤثر حتماً على خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي تأثيراً سلبياً .

وتعتبر إمارة أبو ظبي أكثر الإمارات اكتظاظاً بالسكان تليها دبي ثم الشارقة أما أقل الإمارات كثافة سكانية فهي أم القيوين (١) وتعزى الكثافة السكانية للنشاط الاقتصادي والتجاري في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة . ومما لا شك فيه أن مناطق الجذب البترولي تمثل الإضافة الكبرى لعدد

(١) راجع الفصل الأول من هذا البحث .

السكان ومن ثم فلا يمكن التنبؤ باتجاهات وتيارات الهجرة وتكوين حجمها في المستقبل اذ ان حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران التي تدورها الثروة البترولية . ونظرا لاهمية العنصر البشري الذي يعتبر العامل الايجابي في احداث اي تنمية اقتصادية او اجتماعية فانه يكون من الضروري الاهتمام به من حيث العدد ومن حيث اعداد وتدريب اليد العاملة والكوادر الفنية .

وبالرجوع لاحصاءات ١٩٧٣ (نجد ان ٦٠٪ من الاجانب من الهند والباكستان وبنجلادش) .

- ١٥ - ٢٠٪ من البلاد العربية .
- ٥ ٪ من دول غرب أوروبا .
- ٥ - ٢٠٪ من دول أخرى .

ومن توزيع القوى العاملة في الامارات حسب سكانها نجد ان نصيب أبوظبي هو ٦٣٪ ودبي ٦١٪ والشارقة ٣٤٪ وبالرغم من زيادة القوى العاملة بصورة عامة الا ان بعض القطاعات استحوذت على زيادة اكبر منها مثل الدفاع والبناء والتشييد والتجارة ويعتمد حوالي ١٧٪ من السكان ذي النشاط الاقتصادي على الزراعة بشكل مباشر او غير مباشر .

اما الاراضي المزروعة فتبلغ حوالي ١٤٢ الف دونم من مساحة الامارات وتعادل ٠.١٧٪ وهذا وقد بلغت نسبة العاملين من أبناء الامارات في الجهاز الحكومي ٤٦٪ .

- ابناء الدول العربية في الجهاز الحكومي ٤١٪ .
- الدول غير العربية في الجهاز الحكومي ١٢٪ .
- اما مجموع الجنسيات العاملة في الدولة تبلغ ٣٠ جنسية .

وقبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ كان هناك نوع من التخصص

والتكامل الاقتصادي بين الإمارات المختلفة فكما رأينا ان ابوظبي تخصص بانتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وإمارة دبي تخصص في التجارة والتراخيص وإمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة تخصصان بالزراعة .
وواضح ان هذا التخصص يشكل اساسا للتكامل الاقتصادي .

ومنذ سنة ١٩٧١ انشئت وزارة اتحادية للتخطيط كان الهدف الاساسي من انشائها هو خلق وإيجاد مجالات التكامل الاقتصادي بين مختلف الإمارات وهي بصدد تنفيذ خططها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان الهدف الثاني هو إيجاد خطة اقتصادية واحدة لجميع الإمارات .

ولم يكن من الممكن في البداية القفز مرة واحدة الى مرحلة الخطة الشاملة ، ولذلك فقد اكتفي بوضع قوائم بالمشروعات الاقتصادية .

وفي سنة ١٩٧٢ بلغت اعتمادات المشروعات الاستثمارية بما فيها القروض الزراعية ٤٤ مليون درهم ارتفعت في سنة ١٩٧٣ الى ١٨٠.٧ مليون درهم أي بزيادة قدرها ٣٠٦٪ . ثم ارتفعت الاعتمادات الاستثمارية في سنة ١٩٧٤ الى ٣٢٦ مليون درهم أي بزيادة قدرها ٨٠.٧٪ . أما في سنة ١٩٧٥ فقد بلغ حجم الاستثمارات ١١١٦ مليون درهم ، ثم ارتفع المخصص لهذا الغرض سنة ١٩٧٦ الى حوالي ٢٢٧٤ مليون درهم (١) تم توزيعها بين الإمارات المختلفة على النحو التالي : —

(١) هذه الأرقام لا تشمل مشاريع التنمية التي تنفذها كل إمارة على حسابها الخاص ومع ان إمارة أبو ظبي وحدها تنفق على مشاريعها الاستثمارية بمبالغ تفوق الأرقام المذكورة أعلاه .

١ - ابو ظبي	٨١٣ مليون درهم .
٢ - دبي	٢٢٢٥ مليون درهم .
٣ - الشارقة	٥٨٧٤ مليون درهم .
٤ - الفجيرة	٥١٩١ مليون درهم .
٥ - رأس الخيمة	٤٥٧٦ مليون درهم .
٦ - عجمان	٢٢٠١ مليون درهم .
٧ - أم القيوين	١٨٦٤ مليون درهم .

وقد حددت هذه الاستثمارات لكل إمارة وفق معايير مختلفة ، منها تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ثم حجمها السكاني ، ثم احتياجاتها وإمكانياتها الذاتية أما نسبة الاستثمارات الموجهة لكل إمارة على حده فنجد ان الشارقة قد حظيت بالنسبة الكبرى ٢٥٨٪ ثم تليها الفجيرة ٢٢٨٪ ثم رأس الخيمة ٢٠١٪ .

وتهدف هذه الاستثمارات لما يلي : —

- ١ — احداث تطور اقتصادي واجتماعي ضخم في دولة الاتحاد .
- ٢ — ان هذه الطفرة الاستثمارية تشكل اعتمادات البنيان الاساسي للقاعدة الاقتصادية الكبرى .

٣ — هنالك استثمارات تشمل الدولة ككل وتهدف الى ربط الامارات فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا بحيث تتلاشى فيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في أقصر فترة ممكنة .

وإذا كانت عملية التكامل الاقتصادي قد بدأت الى حد ما بين الامارات العربية المتحدة الا ان الطريق لا يزال طويلا امام تحقيق التكامل الاقتصادي

الكامل ولا بد من الاعتراف بوجود بعض المعوقات لعملية التكامل الاقتصادي هذه وان جانباً كبيراً من هذه المعوقات ذو طابع سياسي . وهو مما يتفق مع ما قلناه في المقدمة عن التنبيه في اطار التكامل الاقتصادي .

ونسجل هنا ان بعض الامارات ما زالت تقوم ببناء عدد من المشاريع المتنافسة بعيداً في (بعض الاحيان) كل البعد عن اي تكامل اقتصادي مما يؤدي الى هدر كبير في الطاقات المالية والبشرية التي كان من الاخرى لها ان توجه أكثر نفعاً وفائدة كما ان عدم وجود جهاز اتحادي قوي على أعلى مستوى يعالج امور التنسيق والتكامل الاقتصادي يعوق وضع خطة اقتصادية اتحادية كما يعوق عملية التكامل الاقتصادي الاتحادي وخلق وحدة اقتصادية حقيقية بين مختلف الامارات تسند وتقوى الوحدة السياسية .



الفصل الثانی

التكامل الاقتصادي الخليجي

« اسواق الخليجية المشتركة »

لا شك ان اي محاولة للاندماج الاقتصادي يمكن ان تكون اكثر فعالية فيها لو تمت بين مجموعة من البلاد التي تتشابه فيها بينها من حيث درجة النمو والتقارب الجغرافي ، ومن حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . واذا كانت البلاد العربية العشرون تختلف فيها بينها بدرجة او باخرى في واحدة او اكثر من هذه الجوانب ، فليس معنى ذلك ان نفقد الامل في امكانية نجاح المحاولات المبذولة لتحقيق اتصاف مستطاع لهذه الوحدة ، والذي يتمثل في راينا في العمل على قيام كتلتا اقتصادية اقليمية بين البلاد المتجاورة والاكثر تشابها حيث يمكن للفوارق القطرية المحلية ان تعالج داخل مثل هذه التكتلات الامر الذي يجعل من السهل فيما بعد تعاون هذه التكتلات الاقليمية فيما بينها في سبيل الهدف الاكبر . (١)

ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الوطن العربي تشكل مقدمة للتكامل الاقتصادي العربي .

والواقع ان قيام كتلة اقتصادية بين البلاد العربية المطلة على الخليج العربي يمكن ان يكون من اهم الخطوات المساعدة على دفع الوحدة الاقتصادية العربية الى الامام . فهذه المنطقة بها لها من وزن بترولي ومالي في الوقت الحاضر تلعب دورا في غاية الاهمية سواء على الصعيد الاقتصادي العربي او على الصعيد الاقتصادي العالمي .

(١) اي ايجاد جزر اقتصادية عربية وتشكل الارخبيل العربي بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الهدف الاكبر .

اولا : الخصائص المشتركة للبلاد العربية الخليجية : —

تعتمد هذه البلاد اعتمادا رئيسيا على قطاع البترول الذي يمثل اكثر من ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي . ولا شك ان قيام هذه البلاد بتنمية

اقتصادياتها عن طريق زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير البترولية يصطدم بعقبة ضيق نطاق السوق من ناحية وبانخفاض القدرة الاستيعابية التي تمكن هذه البلاد من استثمار اجزاء كبيرة من ارصدها المالية السائلة من ناحية اخرى ، وهو ما يترجم بانخفاض فرص الاستثمار في هذه البلاد وارتفاع الفوائض المالية . ولذلك فان اقتصاديات البلاد الخليجية الست تظل قاصرة عن امكانيات التنمية الصناعية الموسعة على نطاق كل بلد على حده ، ولكن اذا ما تم دمج هذه الاقتصاديات الست في هيكل واحد متكامل فان ذلك سيؤدي الى قيام بنية اقتصادية قوي وغني .

واذا نظرنا الى مدى ما تنفقه بلاد هذه المنطقة على الواردات ، لتبين لنا على الفور مدى ما يمكن ان توفره هذه البلاد في هذا المجال اذا ما قامت بانشاء الصناعات الاستهلاكية للاحلال محل الواردات ، خاصة وان معدل الميل الى الاستيراد يتزايد في هذه البلاد تزايد لم تشهده المنطقة من قبل .

فقد زادت واردات الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٨١٪ وقطر بنسبة ١٧٣٪ والسعودية ١٦٥٪ والكويت ١١٦٪ خلال الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٥ . (١)

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — النشرة الشهرية — فبراير ١٩٧٦ — المعداد رقم ٤٠ — ص ٢٠ .

وقد لا تبدو هذه المشكلة ورغم وضوحها ، ملحة حاليا . ومع ذلك فيجب التفكير فيها منذ الان ولكن تكمن ضرورة التفكير فيها قبل البدء وذلك ان المستقبل يبشر بزيادة الموارد البترولية لهذه البلاد زيادة كبيرة مما يترتب عليه زيادة الاستثمار وارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني مع قيام كيانات انتاجية ضعيفة لا تتناسب مع زيادة الطلب داخل المنطقة توجيه الزيادة في الطلب الى الخارج مما يؤدي الى خلق عوامل معاكسة لحركة التنمية في المنطقة .

ويلاحظ أن الاختلاف الظاهر في مستوى الدخل الفردي بين بلاد المنطقة لم ينتج عنه اختلاف في الهياكل الانتاجية القائمة بل نتج عنه اختلاف في زيادة الطلب على السوق الخارجية ، اذ تظل الهياكل الانتاجية في هذه المنطقة متشابهة في مجموعها ، الامر الذي يبسر حاليا اجراءات التكامل ودمج اقتصاديات هذه البلاد ولكن تأخير حدوث مثل هذا التكامل يترتب عليه بالضرورة — مع التنمية السريعة — اختلاف في الهياكل الانتاجية وكذلك اختلاف في درجة التقدم الحضاري وبالتالي تصبح محاولة التكامل بين بلاد المنطقة ذات اثار جانبية اقتصادية مما قد يعوق احداث هذا التكامل بالشكل المطلوب .

هذا ولا يخفى ان بلاد الخليج العربي الست تملك مقومات التكامل الاقتصادي الضرورية لعملية التكامل . واهم هذه المقومات :

- ١ — توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحدا .
- ٢ — التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين وتشابههم في العادات والتقاليد وانماط الاستهلاك السلمي .

٣ — اعتماد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن أجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيما بينها في القطاعات غير البترولية ايضا .

٤ — تقارب الابنية الاساسية لاقتصاديات هذه البلاد ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ — تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في هذه البلاد .

٦ — اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

ثانيا : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي : — (١)

يمكن لمرحلة اولى لقيام كتل اقتصادي بمنطقة الخليج العربي اي بين كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان ان نبدا بخلق سوق خليجية مشتركة بين هذه البلاد المتجاورة جغرافيا والمتجانسة في فلسفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمتكاملة في اقتصادياتها وتتحول هذه السوق الخليجية المشتركة الى وحدة اقتصادية شاملة بينها وقد تنضم الى هذه الوحدة الاقتصادية الخليجية مستقبلا كل من العراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبية الديمقراطية .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — النشرة الشهرية — فبراير سنة ١٩٧٦ العدد رقم ٤٠ — ص ٢٥ .

وفي سبيل بيان الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج نعرض ما يلي :-

١ - المساحة

تتكون بلاد الخليج العربي باستثناء (المملكة العربية السعودية) من مساحات صغيرة (الامارات - الكويت - البحرين - قطر - عمان) اذا ما اخذ كل بلد منفردا على حدة اما اذا اخذت المنطقة ككل فان مساحتها تبلغ قدرا معقولا لاقامة ببنان اقتصادي مناسب وتبلغ مساحة بلدان الخليج العربي الست هذه والمعنية باقامة تكتل اقتصادي في المرحلة الاولى ٢٥٨١٧٠٠ كيلومتر مربع واذا ضمن كل من العراق واليمن لتصل المساحة الى ٣٤١٧٧٠٠ كيلو متر مربع . وتشكل المنطقة شريطا يمتد على الضفة الغربية العربية للخليج العربي من شط العرب شمالا وحتى بحر العرب جنوبا وباب المنذب على البحر الاحمر . اما التضاريس فيقلب عليها طابع السهولة والصحارى الا انه يوجد هناك بعض الاجزاء الجبلية وشبه الجبلية في سلطنة عمان وبعض اجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة.

٢ - السكان :-

تعتبر بلاد الخليج العربي اذا ما اخذ كل بلد منها على حدة من البلاد القليلة السكان وهو ما يشكل احدى مشكلاتها ، اما اذا اخذت كدولة واحدة فان مجموع سكانها يزيد على ١٠ مليون نسمة ويرتفع هذا العدد الى ما يزيد على ٢٧ مليون نسمة اذا ما ضم اليهم العراق واليمن ، كما ينتظر ان يتزايد السكان بسرعة كبيرة في السنوات القادمة نظرا لان المنطقة اصبحت واحدة من اكثر مناطق الجذب السكاني في العالم . ويبلغ متوسط الكثافة السكانية الحالية في المنطقة خمسة اشخاص في الكيلو متر مربع .

٢ - الموقع الجغرافي :-

تمتاز منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي واستراتيجي هام تطل على

الخليج العربي شرقا ، وتمتد حتى شط العرب شمالا وإلى البحر الأحمر غربا وإلى بحر العرب والمحيط الهندي جنوبا وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط ، شريانا عالميا ومركزا تجاريا هاما .

٤ - الموارد الاقتصادية :

يعتبر البترول المورد الرئيسي لبلاد الخليج العربي حيث بلغ انتاج هذه البلاد الست منه ١٣ مليون برميل في اليوم ويرتفع الرقم الى أكثر من ١٥ مليون برميل يوميا اذا ما أضفنا العراق وهو يعتبر أعلى انتاج في العالم ، كما يمثل هذا المعدل من الانتاج ١٣ر٥٪ من الانتاج العالمي البالغ ١١٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ . و٥٧ر٥٪ من انتاج الاوبك الاجمالي والبالغ ٢٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ .

الاحتياطيات البترولية :

وتخزن هذه البلاد في جوفها اكبر كمية من الاحتياطي البترولي والذي تبلغ نسبته ٤٢٪ من الاحتياطي البترولي وترتفع النسبة الى ٤٧٪ اذا ما أضفنا احتياطي العراق .

العائدات البترولية :

بلغت عائدات بلاد الخليج العربي هذه في سنة ١٩٧٥ حوالي ٤١ بليون دولار ، واذا أضفنا العراق يرتفع الرقم الى حوالي ٤٨ بليون دولار . وتمثل هذه العائدات ما نسبته ٣٩ر٦٪ بالنسبة لاجمالي عائدات بلاد اوبك في سنة ١٩٧٥ (بدون العراق) .

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا كيف ان بلاد الخليج العربي تعتبر القوة الرئيسية البترولية في العالم .

التجارة الخارجية : —

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكبر القطاعات الاقتصادية مـى المنطقة اذ بلغ اجمالي واردات بلاد الخليج العربي الست حوالي ٦ بليون دولار سنة ١٩٧٥ واذا ما اضفنا لهذه الكتلة اليمنين والعراق يرتفع رقم الواردات الى ٨ بليون دولار . وتمثل هذه النسبة حوالي ١٪ تقريبا من اجمالي التجارة العالمية في سنة ١٩٧٥ ويصل نصيب الفرد مـى هذه البلاد الست من الواردات ٦٨٤ دولار وهو بذلك يعتبر من اعلى المعدلات مـى العالم اذ ان متوسط نصيب الفرد من الواردات في نفس السنة قد بلغ ٢٩٢ دولار في الولايات المتحدة و ٢٢٥ دولار في اليابان .

اما الصادرات فباستثناء البترول فليست كبيرة حيث بلغت ٢ بليون دولار سنة ١٩٧٥ اي حوالي ٤٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذه البلاد (مع الملاحظة ان جزءا من هذه الصادرات هو عبارة عن تبادل داخلي بين بلاد المنطقة يمكن استبعاده) .

الاحتياطيات النقدية : —

طبقا لحدث التقديرات المتحفظة فقد بلغ اجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الستة سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٣ بليون دولار (١) . حيث تشير التقديرات الى هبوط الاحتياطيات النقدية الاجمالية لبلاد الاوبك في سنة ١٩٧٥ الى ٣٦ بليون دولار بعد ان كانت ٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول نتيجة لاستخدام العرب لسلاح البترول في اكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح اسعار البترول ونتيجة لزيادة مستلزمات التنمية في البلاد المصدرة للبترول . وتمثل الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الست حوالي ٦٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الاوبك سنة ١٩٧٥ .

(١) تنشيس ماتهاتن بنك — مجلة الاسواق المالية العالمية .

قامت خلال السنوات الاخيرة هيكل ادارية عديدة في بلاد الخليج العربي الست تصلح كادوات للتنمية وذلك من مؤسسات مالية وبنوك وشركات ووزارات وغيرها كما اقيمت بها العديد من هيكل البنية الاساسية من طرق ومطارات وموانئ ووسائل اتصال واجهزة اعلام ومجمعات سكنية تصلح كمناطق لاحداث عملية التنمية الشاملة واقامة التكتل الاقتصادي المنشود .

ثالثا : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي : — (١)

ان اقتصاديات بلاد الخليج العربي الست تشكل كما ذكرنا سابقا وحدة اقتصادية متكاملة ورغم ارتفاع متوسط الفرد من الدخل القومي في هذه البلاد الا ان اقتصادياتها وامكانيات النمو فيها تظل محدودة اذا ما بقيت منعزلة بعضها عن بعض — اما اذا ما تم نوع من التكتل فيما بينها فان هناك العديد من مجالات التنمية التي يمكن تطويرها . ولا شك ان موضوع التكامل الاقتصادي هذا على جانب كبير من الاهمية حيث ان المنطقة في امس الحاجة للعمل المشترك من اجل تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد له واهم المجالات التي يمكن تطويرها في ظل الاقتصاد المتكامل هي : —

١ — المرافق العامة : —

هناك العديد من المرافق العامة ومشاريع الخدمات العامة التي يمكن اقامتها بصورة مشتركة على مستوى المنطقة ككل كي تخدم الاقتصاد بكفاءة

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — النشرة الشهرية فبراير ١٩٧٦ — العدد ٤٠ — ص ٢٢ — ٢٥ .

جيدة مثل الطيران والملاحة ومشاريع النقل والمواصلات الأخرى إذ إن إنشاء مثل هذه المشاريع المشتركة سيكون بطبيعة الحال أنفع وأجدى فيما لو أقيمت مشاريع متعددة وصغيرة الحجم .

ب - الصناعة :-

وهذا أهم قطاع يمكن تنميته لتنويع مصادر الدخل القومي ويتطلب هذا المجال بصورة أكبر التعاون والتنسيق . فالمعروف أن صناعة اليوم تعتمد على وسائل تكنولوجية تتطور باستمرار كما لا بد لها من الاعتماد على أسواق واسعة حتى تتمكن من تصريف منتجاتها ومتابعة التطورات التكنولوجية في عالم اليوم وما تستلزمه من اقامة المشروعات الكبيرة . اما اقامة الصناعة باستخدام الاساليب القدية التقليدية فانها تعني ارتفاع التكاليف بصورة تجعل من المستحيل على الصناعة المحلية منافسة الصناعة الاجنبية .

كما تتميز صناعة اليوم بالتكامل فيها بينها حيث أصبحت عبارة عن سلاسل صناعية معتمدة بعضها على بعض ومرتبطة فيها ببعضها .

وعلى الرغم من المستوى المرتفع لمتوسط الدخل الفردي في بلاد الخليج العربي الا ان اسواق هذه البلاد لا تكفي منفردة لتبرير اقامة الصناعات الكبيرة اما اذا وجدت السوق فإن ذلك يفتح المجال للعديد من الصناعات سواء لغرض تلبية الطلب المحلي أو للتصدير أو لكليهما معا حيث تكون تكاليف الانتاج في الصناعات الكبيرة منخفضة بدرجة تسمح بمنافسة المنتجات الاجنبية ، ومن امثلة هذه الصناعات التي يمكن اقامتها على مستوى كل بلد على حدة والتي تلزم اقامتها على مستوى المنطقة ككل الصناعات البتروكيمياوية .

ج - الزراعة والاسماك :-

لا شك ان تضافر الجهود سوف يعزز قضية التنمية الزراعية ويجعلها تتم بخطى اسرع كذلك فان صيد الاسماك يمكن ان يلعب دورا هاما في اقتصاديات المنطقة ويتطلب التنسيق وبذل الجهود المشتركة بين بلاد المنطقة .

د - النقد والمال :-

ان قطاع النقد والمال من القطاعات المزدهرة في المنطقة وقد وصلت الإيرادات العامة لبلاد الخليج العربي في سنة ١٩٧٥ ما قيمته ٤٧٦٣٦ مليون دولار ووصلت احتياطياتها من العملات الأجنبية في السنة نفسها ٢٣٢٥٠ مليون دولار . ان هذه الثروة اذا ما احسن استخدامها ستعمل على تنمية المنطقة مع بقاء فائض كبير يمكن استثماره عربيا ودوليا وكلما توافر قدر من التنسيق والتعاون في هذا الميدان كانت الفاعلية اكثر واشمل .

والى جانب هذا فان النقود المتداولة في المنطقة تبلغ حاليا ست عملات وليس هناك ما يمنع من اقامة عملة واحدة (دينار الخليج مثلا) مع العلم بان هذه العملة الموحدة اذا ما قدر لها الخروج الى حيز الوجود سوف تصبح واحدة من اهم العملات الدولية ، ويمكن ان تعود على المنطقة بموارد - اضافية سحبا على رصيد الثقة الذي سوف تتمتع به تلك العملة الموحدة شأنها شأن اية عملة دولية قوية (١) .

(١) لقد تم الاتفاق في ابريل سنة ١٩٧٦ بين كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت على توحيد عملاتها في عملة واحدة سميت (دينار الخليج) وهو يساوي في قيمته الدينار البحريني وترك الباب مفتوحا لبلدان الخليج العربي للانضمام فيما بعد .

هـ - الممالة : -

سبق ان اشرنا الى اهمية العنصر البشري في احداث عملية التنمية اذ يلاحظ قصور شديد في عرض العمل في بلاد المنطقة وعلى الرغم من عدم وجود قيود كبيرة في الوقت الراهن على تحركات المواطنين الا ان رفع جميع القيود وتوحيد انظمة العمل والهجرة سوف تنشط حركة الافراد داخل المنطقة مما يؤدي الى ايجاد نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وعلى العموم فان مشكلة قلة السكان في منطقة الخليج العربي تحتاج الى اعادة نظر ووضع استراتيجية مدروسة فسي هذا الشأن للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والامنية التي تستلزمها مصالح المنطقة .

رابعا : الاسلوب العملي لاجراج التكتل الاقتصادي الخليجي الى حيز الوجود : -

من الملاحظ ان ما تم حاليا في ميدان التنسيق بين بلاد الخليج لا يعدو ان يكون اتفاقيات ثنائية او لجانا مشتركة للتنسيق او رغبات سياسية تبدى في اجتماعات على مستوى عال .

ان الرغبة في اخراج التكتل الاقتصادي الخليجي الى حيز الوجود وان كانت تترجم في صيغة هذه الاتفاقيات او تلك اللجان التي تفصح عن هذا الاتجاه الا انها لا تنتم بطابع التنظيم او البحث العلمي كما لا ينم متابعتها .

وان علينا في هذا الشأن ان نقندي بمن سبقنا في هذا المجال .

وقد يكون في مقدمتها السوق الاوروبية المشتركة التي حققت معظم اهدافها بنجاح .

وفي رأينا أن صيغة السوق الخليجية المشتركة هي أنسب صيغ التكتل الاقتصادي ملائمة لظروف المنطقة . إذا ما وضعت على أسس تبرز المصالح المشتركة ووسائل تحقيقها كما تحافظ على مصالح كل بلد على حدة ، على أن يكون الهدف النهائي لهذه السوق هو تحقيق الوحدة الاقتصادية لبلاد الخليج .

هذا وسنعرض فيما يلي الوسائل التي نرى بأنه يمكن أن نعتهد عليها في تحقيق التكتل الاقتصادي الخليجي « السوق الخليجية المشتركة » ومن ثم سنطرح أسلوب العمل الموصل الى ذلك .

الوسائل : —

- ١ — التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية بإنشاء الشركات والمشاريع المشتركة من أجل القيام بالخدمات الموحدة كشرركات الطيران والملاحة والمجمعات الصناعية .
- ٢ — تنسيق برامج التنمية الاقتصادية منعا للازدواجية بين برامج التنمية الاقتصادية للبلاد الاعضاء في السوق .
- ٣ — تنسيق التشريعات الاقتصادية .
- ٤ — تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .
- ٥ — ازالة القيود على حركات الامداد ورؤوس الاموال بما يضمن حرية العمل والتهلك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٦ — ازالة الحواجز الجمركية .
- ٧ — انشاء منطقة نقدية موحدة وابداء عملة واحدة .

أسلوب العمل :—

١ — المبادئ الأساسية : —

اثبتت تجارب التكتل الاقتصادي في الشرق والغرب في العالمين المتقدم والناخذ في النمو ان اناجح المحاولات هي تلك التي ترتكز على المبدئين التاليين :—

١ - المرحلة :-

ان المرحلة والتدرج هي افضل واسلم طريق للتكامل الاقتصادي حيث تنوب الفوارق والاختلافات بطريقة تدريجية وخلال مرحلة زمنية مناسبة تتحدد وفقا لطبيعة الاختلافات الموجودة بين الابنية الاقتصادية المتكاملة - ن اجل ان يتم التغيير دون ترك آثار جانبية سلبية على أي من الاقتصاديات الموحدة . قد تهدد التكامل فيما بعد .

٢ - الاتجاه من أسفل الى أعلى :-

او من قاعدة الهرم الى القمة وهذا يعني البدء بالقضايا الصغيرة ثم الاتجاه نحو القضايا الاكبر فالاكبر وتشجيع اقامة المؤسسات المختلفة وتنسيق المنظمات والاجراءات وايجاد صلة مستمرة بين مواقع التنفيذ . وهذا لا ينفي ضرورة توافر القرارات السياسية الهامة التي ترسم الخطوط العامة وتشكل المؤشرات التي يهتدي بها في عملية التكامل .

ب - جهاز السوق :-

وعلى ذلك فان الامر يقتضي وجود جهاز متفرغ متخصص لاجراء الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات العملية الى جهات او لجان ذات مستوى اعلى تملك اتخاذ القرارات ثم متابعتها . ذلك ان السوق الاوروبية المشتركة لها امانة فنية ضخمة تعد لها البحوث والدراسات والاقتراحات كما ان لها مجلس وزاري ولها برلمان منتخب من بين البلاد الاعضاء يسمى المجلس الاوروبي .

وفي ضوء ما تقدم فان الجهاز المقترح للقيام بهذه المهمة يجب ان يشمل :-

١ - المجلس الوزاري :

ويتكون من وزير عن كل بلد وله صلاحيات البت في مسائل السوق

ويجتمع مرة كل ثلاثة اشهر لمناقشة قضايا التنسيق والتعاون ووضع السياسة العليا واطرار خطة التنفيذ .

٢ - السكرتارية العامة :-

يعين المجلس الوزاري الامين العام للسوق الذي يقوم بانشاء جهاز السكرتارية وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي والاستشاري للسوق وتقوم باجراء الدراسات والابحاث واقتراح الخطط والبرامج ومتابعة القرارات وتتكون السكرتارية العامة من قسمين قسم اداري يقوم بالمهام الادارية للسوق وقسم فني يضم لجانا فنية متخصصة في شتى القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات السوق .

٣ - لجان التنسيق :-

وتتكون لجنة لكل قطاع من القطاعات او مدراء الدوائر المعنية في البلاد الاعضاء بالاضافة الى سكرتير من اللجنة الفنية المختصة في السكرتارية العامة وتدرس هذه اللجان قضايا التنسيق والتوحيد بين المشروعات والبرامج والتشريعات والنظم والاجراءات المطبقة في البلاد الاعضاء وفي القطاعات المعنية.

ولا يفوتنا هنا ان ننوه بأنه اذا ما اقتضت الظروف عدم اشتراك اي من هذه البلاد في بداية نشأة السوق فليس هناك ما يمنع من البدء في تكوين السوق بعدد من هذه البلاد على أن يترك الباب مفتوحا لقبول انضمام بقية البلاد فيما بعد سواء اكان ذلك على مستوى الخليج العربي أم على مستوى الجزيرة العربية كلها . (١)

ومما تجدر الإشارة اليه فان الهدف النهائي من ابرام اتفاقية لانشاء سوق خليجية مشتركة هو التطور نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة .

(١) مثلما حدث بالنسبة للعملة الموحدة عندما وافقت في البداية اربع بلدان فقط هي الامارات والكويت وقطر والبحرين على انشاء دينار الخليج وترك الباب مفتوحا للسعودية وعمان للانضمام فيما بعد .

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

ساهمت الجهود التي بذلت في البلاد العربية في تحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وذلك منذ بداية الستينات التي وضحت في منطلقات العمل الانمائي وبلورت المرتكزات الاساسية في انتهاز سبل التخطيط من اجل التنمية العربية . على ان التفكير في وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية لا يصح ان ينصرف الى مجرد تجميع لاستراتيجيات التنمية التي يكون قد تم وضعها استقلالا في كل بلد عربي على حدة بل لا بد من ان يرتكز هذا التصور على مفهوم التكامل والشمول استهدافا لصالح الامة العربية مجتمعة بحيث يصار ابتداء الى وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية يتم في ضوئها وضع استراتيجيات محلية خاصة بكل بلد عربي وعلى الا تلتزم هذه الاستراتيجيات المحلية للتنمية بتحقيق المصالح المحلية فحسب بل يجب ان تلتزم ايضا بتحقيق المصالح العربي العام اي بتنفيذ الاستراتيجية العربية العامة . ومن هنا تبدو فكرة التكامل العربي بحجمها الطبيعي دون تهويل او مبالغة كنقطة بداية لا يصح بدونها الحديث عن استراتيجية التنمية العربية في مجالات التنمية العربية القطرية خلال السنوات القادمة .



التَّكَامُلُ لِاِقْتِصَادِي الْعَرَبِيِّ

المبحث الأول : التَّكَامُلُ اِلِقْتِصَادِي الْعَرَبِيَّ وَمَقَوِّمَاتِهِ

المبحث الثاني : مَجَالَاتُ التَّكَامُلِ اِلِقْتِصَادِي الْعَرَبِيَّ

المبحث الثالث : اَوَاقِفُ اِلِقْتِصَادِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

المبحث الرابع : اَسْوَاقُ الْعَرَبِيَّةِ اِلِشْتِرَاكِيَّةِ

المبحث الأول

الكامل في الاقتصاد العربي ومقوماته

يتنازع موضوع التكامل الاقتصادي العربي فكرتان : —
الاولى : تعتبر قضية التكامل العربي بديهية من البديهيات المسلم بها التي لا يحتاج تأكيدها الى نقاش — والثانية — قضية التكامل العربي ضربا من المستحيل بسبب الوضع الراهن للامة العربية . لكن الوقائع المشاهدة تدل على أن التكامل الاقتصادي العربي انما هو في الحقيقة أكثر تعقيدا من البديهيات ولكن في الوقت نفسه ليس ضربا من المستحيلات .

ان النظرة السليمة لفكرة التكامل الاقتصادي يجب ان تنطلق من الواقع الراهن للعمليات الانتاجية على انها قد تنطوي على احد الحالات الثلاث التالية : — (١)

وهي التكامل في التسويق والتكامل الامقي في الانتاج في تركيب السلعة والتكامل الراسي في الانتاج . وفي جميع هذه الصور يمكن أن يتحقق التكامل باعتباره ضرورة اقتصادية .

التكامل في التسويق : —

وهو يتم في حالة القيام بعمليات انتاجية متماثلة لانتاج نفس السلعة في بلدين أو أكثر وهذا لا يعني اطلاقا عدم امكانية قيام التكامل بينهما اذا كانت سوق احد البلدين يمكن أن تستوعب منتجاته من السلعة وفائض منتجات البلد الاخر من نفس السلعة أو كان لدى احد البلدين أجهزة تسويقية بطاقة تصديرية تمكنها من تصدير سلعتها ومن اعاداة

(١) ارجع في ذلك لماضرة الدكتور الصكيان « تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك » القاهرة كانون الثاني ١٩٧٦ ص ٢ .

تصدير نفس السلعة من فائض انتاج البلد الاخر . اما التكامل الاتمي في الانتاج بقصد احدث تعديلات في تركيب ذات السلعة فيتم اذا كان أحد البلدين ينتج مادة أولية من نوعية معينة يحتاج اليها البلد الاخر ليخلط بها ما انتجه من المادة نفسها ليرفع كماعتها الانتاجية والتجارية ومثل ذلك خلط بترول بلد من نوعية جيدة بترول بلد آخر من نوعية اقل جودة .

التكامل الراسي في الانتاج : — وذلك بقصد انتاج سلعة جديدة ويعني ان ناتج بلد معين قد يحتاج اليه بلد آخر كمادة أولية يجري تحويلها بعمليات صناعية معينة الى ناتج آخر قد يكون ناتجا نهائيا معدا للاستهلاك (مثال ذلك الصمغ العربي وصناعة الادوية) .

واذا سلطنا باً مجالات التكامل الاقتصادي تتمثل في موارد الانتاج الطبيعية والبشرية والمالية وفي مراحل الانتاج المختلفة وفي التسويق فان نقطة البدء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أساس علمي تكمن في ضرورة وضع خطة شاملة لاستغلال هذه الموارد في البلاد الراغبة في التكامل او على الاقل في وضع برامج مشتركة بينها او احدث تنسيق في مجالات الانتاج والتنسيق .

وهنا ننبه الى اهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلاد العربية .

وليس معنى اهمية الخطة الشاملة والبرامج المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية على المستوى القومي ان تتوقف جهود التنمية الاقليمية لحين وضع الخطة او هذه البرامج موضوع التنفيذ وانما يكفي في هذا الصدد ولحين اتسام هذه الجهود القومية ان يضمن المسؤولون في كل بلد عربي لخططه الاقليمية قدرا من المرونة لمواجهة

احتمالات التكامل الاقتصادي والتنسيق على المستوى القومي وأن يدخلوا
أيضا في اعتبارهم الخطط الاقليمية في البلاد العربية الاخرى وما تم
تنفيذه منها .

ولا بد ونحن بصدد البحث عن التكامل الاقتصادي العربي من
ان نعرض بالدراسة لمقومات هذا التكامل .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :-

ان العالم العربي ككل لديه امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية بما
في ذلك التوسع الزراعي والتوسع الصناعي ولكن اكثر بلادها لا يمتلك
منفردا المقومات اللازمة للتنمية . وهو ما يعني وفرة الموارد اللازمة
للتنمية في العالم العربي مع سوء توزيعها بين بلادها وهذا هو ما يبرر
التكامل الاقتصادي .

وتشمل البلاد العربية اقليةا كبيرا متصلا غنيا بالموارد الطبيعية
والبشرية والمالية فتوجد به معظم احتياطات العالم من البترول الخام
الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر . وسيظل كذلك
لاعوام قادمة . كما يقدر سكان العالم العربي في الوقت الحاضر بحوالي
١٥٠ مليون نسمة . كما ان الاراضي الزراعية والموارد المائية المتوفرة
لديه تستطيع سد احتياجاته من الغذاء بل والانتقال الى مرحلة التصدير .
بالاضافة الى هذه المنتجات الزراعية يوجد كثير من الموارد الخام تتيج
الجال امام اقامة قطاع صناعي قوي وحديث ، وقوة بشرية يمكن اعادة
توزيعها على العالم العربي بمختلف مناطقه بشكل يحقق الاستخدام
الاكمل لهذه الموارد .

ويمكن ايضاح مقومات التكامل الاقتصادي العربي كما يلي :-

أ - بالنسبة للموارد الطبيعية وتوزيعها فإن العالم العربي تتوافر فيه موارد طبيعية ضخمة غير موزعة توزيعاً متوازناً بين مختلف أجزائه . وتتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية الشاسعة وفي المياه والمراعي وفي مخزون بترولسي هائل كما توجد به أيضاً كميات كبيرة من المعادن وخاصة الفوسفات هذا فضلاً عن سواحله الممتدة مما يتيح له ثروة بحرية كبيرة تسمح باستغلال كبير للثروات البحرية .

ب - أما بالنسبة للمواقع والهياكل الأساسية والنقل فإن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد يطل منه على عدد من أهم بحار ومحيطات العالم كما لا تفتقر المواصلات فيه عوائق طبيعية وهو في مجمله يقع في منطقة القلب بالنسبة للعالم ، كما توجد به قناة السويس وهي أهم طرق الملاحة العالمية .

ج - كما يوجد لدى العالم العربي قوة بشرية كبيرة تحتاج الى توجيه وتدريب وتخطيط لتغطية احتياجات العالم العربي في ابعاده المختلفة وهو بصدد التنمية الاقتصادية الشاملة .

د - ويملك العالم العربي الكثير من الموارد المالية التي تعتبر مصادر كافية لتمويل متطلبات التنمية . ويتمثل أهم هذه المصادر في فائض اموال البلاد العربية المصدرة للبترول وتشير التقديرات المتحققة الى ان دخل البلاد العربية المصدرة للبترول سيصبح سنة ١٩٨٠ حوالي (٣١٩٠٠) بليون دولار . ولا يستثمر داخل البلاد العربية من هذه الاموال الا قدر ضئيل اما الجانب الاكبر منها فيوزع بين المصارف الاجنبية طبقاً للسياسة الاستثمارية الخاصة بكل بلد عربي ، ولا شك ان تعاون البلاد العربية في استثمار هذه الموارد المالية في العالم العربي وفقاً لتخطيط اقليمي افضل سبيل لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية العربية الشاملة .

هـ - المركز النقدي: وتتمتع البلاد العربية بمركز نقدي دولي سيتحول خلال العقد التاسع من هذا القرن الى مركز نقدي حاكم للنظام النقدي الدولي بسبب ما يتوافر لديها من احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية والذهب والتي بلغت سنة ١٩٧٢ (١٢ر٢) بليون دولار وتحل التنبؤات الى أن هذه الاحتياطات ستصل في سنة ١٩٨٠ الى ٥٠ بليون دولار ويمكن للبلاد العربية مجتمعة بواسطة هذه الاحتياطات المالية أن تحقق أقصى نفع ممكن من النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية الدولية وذلك اذا ما أمكن تكوين كتلة نقدية عربية دولية . كما سيسمح هذا المركز المالي القوي للبلاد العربية باتشاء عجلة موحدة لها (الدينار العربي) تتمتع بغطاء نقدي قوي ، يمكن أن تأخذ وضعا ممتازا في النظام النقدي الدولي .

و - اتساع السوق : يضم السوق على مستوى العالم العربي مائة وخمسين مليونا من المستهلكين للدخل القومي في البلاد العربية ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري ضئيل فيما بين البلاد العربية اذا ما قورن بأجمالي التجارة الخارجية العربية . ويسمح حجم السوق العربي بقيام المشروعات الكبيرة ذات الحجم الانتاجي الاقتصادي في ظل درجة معينة من الحماية الموحدة . وبإمعان النظر في هياكل الانتاج والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، نجد أن هناك قدرا لا يستهان به من مقومات التكامل فيما بينها برغم ما يبدو في الظاهر من تشابه في منتجاتها الرئيسية وهو ما يجعل منها اقتصاديات منافسة .

ز - قوة مركز المساومة الاقتصادية الدولية للعالم العربي : يتمتع العالم العربي بإمكانيات متنوعة تتيح له أن يكون في مركز المساومة الدولية في تشكيل وممارسة علاقاته التجارية والاقتصادية الدولية . ويتمثل هذا المركز في أن المنطقة العربية تنتج وتصدر سلعا لا تقاس أهميتها فقط بالأرقام وبما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة ، وأن أهم هذه الصادرات البترول والقطن والفوسفات .

كما أن البلاد العربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية ومن السلع المصنوعة فيمكن عن طريق التنسيق فيها بينها الوصول الى شروط افضل في الشراء .

فالتخطيط المبكر لخلق مثل هذه المناطق الصناعية الاقليمية هو ما تحتاج اليه هذه البلاد نظرا لظروفها الطبيعية وقدرتها التمويلية وحجم اسواقها على مجابهة متطلبات هذه الاستراتيجية الصناعية في الاجل الطويل .

فاذا كنا نهدف الى تكامل او تعاون صناعي عربي على أسس سليمة قائمة على دراسة المصالح المشتركة للبلاد العربية ، يحقق التنمية الاقتصادية الفعالة فان ذلك يتطلب ان يتجه العمل العربي نحو وضع سياسة محددة وواقعية لتنمية الهياكل الرئيسية ولائمة المشروعات الاساسية والهامة ، مما يشكل الاطار العام للتنمية الصناعية في العالم العربي على ان توضع خطة مدروسة على مستوى العالم العربي لكل من الامور التالية : —

١ — تصنيع المواد الأولية العربية مع اعطاء الاولوية في هذا التصنيع للمواد التي تزداد فيها القيمة المضافة زيادة كبيرة بتصنيعها مثل (البترول — الفوسفات وذلك على سبيل المثال لا الحصر) .
ب — انشاء الصناعات الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب .

ج — انشاء الصناعات التكميلية للهيكل الانتاجي في العالم العربي وأهمها صناعة بناء وصيانة السفن بمختلف أنواعها وأحجامها .

د - انشاء الصناعات المتفرقة الى الامام وهي صناعات ذات
اكتفاء ذاتي من استخراج المواد الاولية الى انتاج سلع نهائية (مثال ذلك
صيد الاسماك وتعليبها وانشاء مراكب الصيد البخارية ... الخ) .

و - انشاء عدد من المؤسسات المالية والبنوك من اجل تمويل
مثل هذه الصناعات .

ان هذه الاسس (١) السابقة يمكن ان تصلح كأساس لاستراتيجية
صناعة عربية تعطي التكامل الاقتصادي العربي دفعة كبيرة الى
الامام .

-
- (١) على سبيل المثال - فان المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للبلدان العربية والذي
عقد في الكويت في الفترة من ١٠ - ١٧ أكتوبر ١٩٧١ حدد الاستراتيجية اللازمة
للاسراع بخطى التصنيع في البلدان العربية خلال السبعينات على الاسس التالية :
- ١ - وضع سياسة قومية للاحتلال محل الواردات .
 - ٢ - توجيه برامج التصنيع لخدمة الصناعات التصديرية .
 - ٣ - وضع التشريعات اللازمة لمضاعفة التعاون الصناعي وتحقيق التكامل الاقليمي .
 - ٤ - تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .
- استراتيجية التنمية في الصناعة في البلدان العربية خلال مؤتمر التنمية الثاني للأمم المتحدة
المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للبلدان العربية - الكويت - أكتوبر ١٩٧٠ .

المبحث الثانی

مَجَالَاتُ التَّكَامُلِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ

إذا نظرنا الى الكيانات أو التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل ،
واخذنا ذلك وجهاً للمقارنة في مدى نجاح التكامل الاقتصادي بين البلاد
العربية فاننا نجد : —

اولا : في مجال التكامل الصناعي :—

هناك امكانيات متوفرة امام البلاد العربية لتخطيط التنمية الصناعية
على أسس من التكامل الاقتصادي يغنيا بينها تؤدي في الاجل الطويل الى
انشاء قاعدة صناعية قوية كأساس للاستراتيجية العربية البعيدة المدى
فالهيكل الحالي للانتاج في معظم البلاد العربية يتصف بصغر حجم
الوحدات الانتاجية وباعتقاده بدرجة كبيرة على فن انتاجي غير متقدم
وعلى الايدي العاملة غير الفنية وذلك لتوافر عنصر العمل غير الماهر
في معظم البلاد العربية من ناحية ولانخفاض تكلفته من ناحية أخرى فضلا
عن ان الآلات الحديثة المستخدمة في الانتاج الصناعي مصممة للانتاج
الكبير الامر الذي حال دون استخدامها لضيق الاسواق العربية المحلية
ولنقص وسائل النقل بها وارتفاع تكلفتها . وعلى هذا الاساس ، فان
الانتاج الصناعي العربي اخذ يتجه الى انتاج المنتجات الصناعية
صغيرة الحجم (Small Scale Industries) . وتتركز اهم هذه الصناعات
في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومع ذلك فتوجد في البلاد العربية
بعض الصناعات الكبيرة مثل تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية
والفوسفات والحديد والصلب والاسمنت ونستطيع الجزم بان مشكلات
القطاع الصناعي تكاد تكون متماثلة في معظم البلاد العربية وهي تتمثل
اساسا فيما يلي : —

١ — عدم كفاية الكفاءات الفنية الادارية ونقص الخبرة في هذا المجال وسيطرة الروتين الحكومي .

٢ — عدم الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .

٣ — عدم توافر المواد الاولية اللازمة لبعض الصناعات في كل بلد عربي على حدة .

٤ — احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .

٥ — نقص الطلب المحلي وصعوبة التسويق وخاصة مع شدة المنافسة الخارجية .

٦ — اتجاه القروض المحلية او الاجنبية في اغلب البلاد العربية الى تمويل الصناعات الكبيرة ذات العائد السريع والمرتبطة بالسوق الدولية واهمال الصناعات الصغيرة على الرغم من اهميتها في مد الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من سلع نصف مصنوعة ومن اهميتها لسد احتياجات السوق المحلية .

٧ — عدم الاهتمام بالتكامل الصناعي بين البلاد العربية .

١ — ان البنين الصناعي في البلاد العربية يعاني من قصور كبير في الهياكل الاساسية حيث لم يتج للانتاج الصناعي العربي الفرصة الملائمة للنمو المتوازن (Balanced Growth) سواء داخل البلد الواحد او بين مجموعة من البلاد تمثل منطقة صناعية اقليمية ذات اكتفاء ذاتي وذات قدرة على النمو المستمر (Self Sustaining)

ب — ان كل بلد عربي قد اهتم بتكوين قطاع صناعي مقصور على عدد قليل من الصناعات الكبيرة مثل البترول والصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب مما ادى الى قصر تكوين المهارات الفنية والادارية على هذا القطاع وحده .

ج - ان التكامل الصناعي يمكن البلاد العربية خلال مدة وجيزة نسبيا من تكوين قاعدة صناعية عريضة تمكثها من التعامل مع بلاد العالم على اساس كونها من البلاد الصناعية لا من البلاد الاخذة في النمو .

ان الاسلوب العملي المستمد من الواقع لتطوير التكامل الصناعي بين البلاد العربية على الاسس السابق عرضها يتمشى في رأينا مع ما جاء في تقرير لجنة المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية والاجنبية والذي يقوم على مبادئ رئيسيين : -

١ - اختيار مجموعة من الصناعات المتقدمة يراعى في اختيارها ان تشكل اساسا للصناعات العربية افقيا وعموديا اي لصناعات المواد الاساسية والصناعات التحويلية والهندسية والاستهلاكية والوسيطه والنهائية وكذلك للصناعات التجميعية ومن ثم توزيع هذه الصناعات وفق خطة متفق عليها لانتاج كل منها وفق جدول زمني لاتمام بناء كل مرحلة من مراحلها .

٢ - تأمين سوق عربية واحدة - باكمل حد ممكن - لجميع هذه الصناعات المتفق عليها . وذلك وفق نظام الحوافز التجارية كالاعفاء من الرسوم والقيود الجمركية والادارية والنقدية والحوافز المالية مثل اقامة بعض هذه المشاريع على اساس عربي مشترك ايا كان موقعها والمساهمة في توفير وسائل تمويلها من قبل الحكومات والصناديق التمويلية والمصارف والقطاع الخاص وذلك وفق افضليات محددة تحفز على توجيه الاموال اليها وتستهدف فيما تستهدف اليه تحويل الفوائض

المالية العربية الموظفة في الخارج الى استثمارات صناعية ذات عمق وكثافة ديناميكية تسهم في تطوير الاقتصاديات وواضح ان هذا الاسلوب يعتبر مرنا بحيث لا يتعارض مع رغبات البلاد العربية في الاحتفاظ بأنظمتها الاقتصادية وذلك لان التركيز هنا هو على انتاج السلع لا على الانظمة .

ولا بد بطبيعة الحال ان تجسد هذه المبادئ في اتفاقية اقتصادية عربية جديدة تقوم على عناصر متكاملة في مجال التصنيع والتبادل التجاري والتعاون الفني والاداري ، كذلك فانه لا بد من الدخول في شركات مع مؤسسات صناعية اجنبية وبالاخص تلك التي تحمل جنسيات بلدان صديقة مثل شركات البترول . والشركات الاخرى التي تملك التكنولوجيات الضرورية والكفاءات الادارية .

ثانيا : في مجال التعاون المالي (التمويل) :-

في الوقت الذي تسمى فيه بعض البلاد العربية للحصول على قروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل لمواجهة احتياجات نموها الاقتصادية نرى بعضا آخر منها ينعم بفوائض من عائدات البترول يفوق قدرتها على الاستيعاب الى حد يقودها للبحث عن مجالات توظيف خارج المنطقة ووضعها في الاسواق النقدية والمالية الامريكية والاوربية واليابانية هذا في الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة العربية في امس الحاجة الى السيولة .

١ - اتوظيفات والودائع العربية في الخارج : - (١)

ان قسما من رؤوس الاموال التي يديرها البترول العربي يتم توظيفه مباشرة داخل البلاد المنتجة للبترول ذاتها . ولكن القسم الاعظم من رؤوس الاموال هذه يتابع تدفقه نحو الاسواق الاوربية والامريكية وذلك للأسباب التالية : -

١ - مساهمة ارتفاع معدل الادخار في البلاد العربية المصدرة للبترول لارتفاع معدل الدخل الفردي .

(١) راجع النشرة السنوية لصندوق النقد (I M F) في سنة ١٩٧٢ .

ب - مقدرة الاستيعاب المحدودة في البلاد المنتجة للبترول وذلك نظرا لطبيعة البنية الاقتصادية المحلية في هذه البلاد .
ج - الاوضاع والظروف غير مواتية في بعض البلاد العربية التي من شأنها الا تجذب رؤوس الاموال اليها .

ومما سبق يمكن القول بأنه بوسع البلاد العربية ان تؤمن بنفسها المبالغ الكافية لتمويل مشاريعها المختلفة شريطة ان يتم بينها تعاون وثيق وشريطة ايجاد المناخ المناسب لاستثمار فوائض الاموال العربية في البلاد العربية .

٢ - استخدام المصالح العربية المالية لخدمة القضايا العربية :

١ - ساعدة النظر في توزيع الاموال العربية المودعة في الخارج بتوجيه جزء منها الى البلاد العربية التي تتفهم القضايا العربية وتقف منها موقفا عادلا مثل فرنسا .

ب - التنسيق بين صناديق التنمية القائمة في العالم العربي وهي صندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي والصندوق العراقي والصندوق المشكل حديثا لدعم الاقتصاد المصري بحيث يتم التنسيق والتعاون بينها في اعطاء الاولويات لاقامة المشروعات التي تخدم المنطقة العربية او اكثر من بلد عربي اولا ثم المشروعات الاقتصادية الكبيرة على مستوى العالم العربي ، بحيث تكون المشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات وسيلة لدعم التكامل الاقتصادي العربي وليست مشاريع تقف في سبيل تحقيق هذا التكامل . ان هذه النقطة يجب اخذها بعين الاعتبار عند تمويل المشاريع الاقتصادية في الوطن العربي .

ج - ١ - انتقوسم البلاد العربية ذات الفائض بتقديم القروض والتسهيلات المالية للبلاد الصديقة الإخذة في النمو .

د - إنشاء شركات استثمار تستثمر أموالها على الوجه التالي : -
١ - توجيه جانب من أموالها مباشرة الى بعض البلاد العربية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا .

٢ - شراء أسهم وسندات في البلاد العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي . ويشجع على ذلك اشتراك العديد من البلاد العربية في اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقلل من اثر مخاطر الإجراءات الحكومية في بعض البلاد العربية على عمليات الاستثمار .

٣ - شراء أسهم وسندات حكومية في أوروبا وأمريكا واليابان وكذا تملك نسبة من أسهم شركات الضمان العالمية ذات النفوذ السياسي في العالم وشركات اعلانات ومشروعات سياحية عالمية .. الخ وذلك بعد دراسة اقتصادية وسياسية لاثر هذا الشراء على قدرة البلاد المستثمرة على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل شريكة فيها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو لخدمة مصالحها البترولية .

٤ - عدم التمييز بين المستثمرين العرب ومنحهم ميزات توازي على الأقل تلك الممنوحة للمستثمر الاجنبي مع السماح لهم بنقل الارباح المحققة أو اعادة تشفيرها دون مضايقة .

ومن الملاحظ في قطاع التمويل ان الامر لا يحتاج الى اكثر من التعاون الوثيق والصديق بين البلاد العربية بحيث تتعاون وتشارك فيما يعود عليها بالنفع المشترك ويخلصها من الاعتماد كليا في التمويل على البلاد المتقدمة التي تصدر اليها التكنولوجيا وتفرض عليها التنمية حسب مصالحها أولا واخرا .

ثالثا : - في مجال التكامل الزراعي : -

باستثناء البلاد العربية ذات العائد البترولوي ، فان الانتاج الزراعي يعتبر عاملا محركا للتنمية الاقتصادية في البلاد العربية وسوف يستمر خلال سنوات عديدة يلعب دورا اوليا سواء بتاثيره في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى او في النظام النقدي والمالي . كما ان مضاعفة جهود التنمية في هذا القطاع تلبي حاجات حتمية ناتجة عن التزايد في عدد السكان وعن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، هذا فضلا عن ضرورته لرفع دخول المزارعين وهم يشكلون غالبية السكان ولا تقل نسبتهم عن ٥٠٪ من المجموع الكلي للقوى العاملة . وعلى الرغم من توفر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة في البلاد العربية ومن تنوع مناخها وصلاحيته لزراعة انواع عديدة من المحصولات على مدار السنة فان المحاصيل الرئيسية مثل القمح والارز على سبيل المثال لا تزال تستورد بشكل كبير لسد احتياجات السكان .

ويرجع ذلك الى الامور التالية : -

- ١ - عدم استغلال الجزء الاكبر من الاراضي الزراعية الشاسعة والغالبة للزراعة .
- ٢ - عدم استغلال المياه المتوفرة والتي يمكن استخدامها في عمليات الري .
- ٣ - بدائية الوسائل والاساليب المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي .

- ٤ - نظمام ملكية الاراضي الزراعية في البلدان العربية .
- ٥ - ضعف المددود حيث لا يستطيع ان يطعم الفلاح العربي اكثر من شخصين ، في حين يطعم الفلاح الامريكي حوالي ٢٢ شخصا .
- ٦ - سوء توزيع الموارد البشرية المشتغلة في الزراعة بين مناطق

الوطن العربي ، وهو ما يحول دون استغلالها الاستغلال الأمثل .

٧ — عدم توفر الطرق والمواصلات التي تساعد على نقل الحاصلات الزراعية بجسدى اقتصادية .

وفي ضوء المعطيات السابقة فاننا نقترح : —

١ — انشاء هيئة أو مؤسسة عربية تشارك فيها جميع البلاد العربية وتعمل على :—

١ — القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية والثروة الحيوانية في الوطن العربي .

٢ —التوسع في انشاء المعاهد الزراعية التي تعمل على توفير المرشدين الزراعيين والفنيين والبياطرة من أجل خلق كواثر عربية قادرة على تحديث الزراعة فيها .

٣ — انشاء صناعة عربية مشتركة للجرارات والمعدات اللازمة للزراعة على مستوى الوطن العربي .

ب — العمل على تشجيع وتسهيل انتقال الايدي العاملة الزراعية من المناطق ذات الكثافة العالية الى المناطق الزراعية ذات الكثافة المنخفضة . وهنا نشير الى التجربة التي بدأت بين مصر وكل من السودان والعراق والتي تتمثل في نقل الايدي الزائدة في قطاع الزراعة في مصر الى السودان والى العراق .

ج — ادخال المكننة والتكنولوجيا الحديثة الى الزراعة بمساعدة البلاد العربية ذات الفائض المالي في المشاريع الزراعية الكبيرة كما يتم حاليا في السودان حيث يشارك صندوق التنمية الكويتي في تمويل زراعة قصب السكر وانشاء مصانع السكر .

د - تشجيع البلاد العربية على التخصص في انتاج محاصيل زراعية معينة تتناسب وطبيعة الارض والمناخ على ان يكون تحديد التخصص خاضعا لخطـة عربية مشتركة .

هـ - وقف عمليات استصلاح الاراضي الصحراوية في بعض البلاد العربية والصحراوية وتحويل الاموال المستغلة في هذا المجال الى السودان مثلا حيث الاراضي الزراعية الشاسعة وغير المستغلة والتي تحتاج الى رؤوس اموال اقل بكثير مما تحتاجه عملية الاستثمار في استصلاح الاراضي مع امداد السودان بالخبرات الزراعية والعمال الزراعيين اللازمين لذلك .

و - التوسع في صناعة الاسمدة وتوزيع مصانع الاسمدة بين البلاد العربية الزراعية حسب حاجتها من انواع معينة من الاسمدة اللازمة للنمط الزراعي الذي سوف تتخصص فيه .

ز - قيام شركات استثمارية عربية مشتركة بتنفيذ المشاريع الزراعية الكبيرة على مستوى الوطن العربي .

ح - انشاء صناعات التعليب والتجفيف لحفظ الفواكه والخضروات في البلاد التي سوف تتخصص في هذا النمط الانتاجي الكبير لكي تقوم بتزويد البلاد العربية غير المنتجة لهذه المحاصيل .

ط - الاهتمام بانشاء السدود التي تساعد على تجميع مياه الامطار وحجزها للقيام بعمليات الري في فصول الجفاف وحتى لا تتعرض المحاصيل الزراعية للكوارث وكذلك انشاء السدود على مجاري الانهار للاستفادة القصوى منها في الري .

في ضوء هذه المقترحات نرى ان تعمل البلاد العربية على انتهاز استراتيجية واضحة في هذا المجال حتى يمكن توفير الغذاء الكافي لاکثر من مائتي مليون انسان عربي متوقع في سنة (٢٠٠٠) في وقت يعاني فيه العالم من مشكلة نقص الغذاء .

رابعا : التماسون في مجال النقل والمواصلات : —

١ — بلغت كمية البضائع العربية المنقولة بحرا سنة ١٩٧٠ حوالي ٣٠ر٪ من اجمالي كميات البضائع العالمية المنقولة بحرا في السنة نفسها والبالغة (٢٤٢٠) مليون طن . ويمثل البترول العربي النسبة العظمى من البضائع المنقولة بحرا ، حيث بلغت نسبته حوالي ٩٢٪ منها . ومن المتوقع زيادة حجم التجارة المتبادلة بين البلاد المتقدمة صناعيا وبين البلاد العربية خلال الفترة القادمة نظرا لتنفيذ هذه البرامج الاقتصادية والصناعية مما يستلزم معه زيادة طلبها على السلع الاستثمارية الى جانب توقع مساهمتها بقدر متزايد في صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة بالإضافة الى انه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم عامة والبلاد العربية خاصة الى ما يزيد على مثلي العدد الحالي مما سوف ينعكس تلقائيا على زيادة كبيرة في حركة تبادل السلع بين بلاد العالم .

٢ — ان الموانئ العربية بالرغم من محاولات التطوير والاصلاح التي حدثت فيها في السنوات الاخيرة . تعتبر الى حد ما متخلفة بالنسبة الى الموانئ العالمية المماثلة . هذا في الوقت الذي يقع فيه عدد كبير في أماكن ذات أهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية على البحرين الأحمر والمتوسط وعلى الخليج العربي .

ومن الضروري الاشارة هنا الى أهمية التركيز على بناء السفن وناقلات البترول على الخطوط بين الموانئ العربية وموانئ أوروبا اذ

ان ذلك سيوفر للبلاد العربية جزءا من تكاليف شحن البترول بواسطة السفن التي تدفع للشركات الاجنبية كما انه يدر عائدا كان يذهب الى المستثمرين الاجانب الذين ينقلون البترول العربي الى البلاد الاوروبية ويظهر ذلك جليا في ضوء خط انابيب البترول الذي يبنى في مصر والذي تشارك فيه كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية والكويت وقطر هذا بالاضافة الى وجود اكااديمية للنقل البحري للبلاد العربية مقرها الاسكندرية حيث ستوفر هذه الاكااديمية الخبرة والبحث المتطلبين في هذا المجال اذا ما اتخذت خطوات ايجابية في هذا الشأن . كما ان هناك مشاريع لانشاء عدد من الاكاديميات البحرية في العراق والسعودية وقطر والجزائر تشرف عليها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

٣ - وفيما يتعلق بشركات الطيران فيبلغ عددها ١٦ شركة حيث تملك اكبرها ٢٣ طائرة وهي شركة طيران الشرق الاوسط ولو تم توحيد او دمج كل هذه الشركات او بعضها في مجموعات اقليمية لادى ذلك الى افضل النتائج من ناحية القدرة على المنافسة في سوق الطيران العالمي وبالتالي خدمة مصالح البلاد العربية تجاريا .

٤ - اما بالنسبة للنقل البري فان الوطن العربي يشكو من ضعف قطاع السكك الحديدية سواء داخل البلد الواحد او على النطاق الاقليمي او القومي ككل ، مما ادى الى صعوبة الاتصال السكاني او التجاري بين هذه البلاد على نطاق واسع .

٥ - وافق المؤتمر الثاني لوزراء المواصلات العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ على مبدأ انشاء شبكة فضائية عربية باستخدام قمر صناعي عربي وذلك لخدمة المواصلات والاعلام والثقافة والتعليم في العالم العربي .

المبحث الثالث

الوحدة الاقتصادية العربية

ان من اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها البلاد العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية كخطوة أولى نحو الوحدة السياسية الشاملة .

ولم تجد فكرة الوحدة الاقتصادية العربية تجاوبا كبيرا في البداية الا ان معظم البلاد العربية اقتنعت مؤخرا بأهمية هذه الوحدة . وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ بلغ عدد البلاد العربية التي وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أحد عشر بلدا . في حين ما زالت تسع من البلاد العربية مترددة في التوقيع على هذه الاتفاقية .

ونبحث فيما يلي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

اولا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية : —

بلغ عدد البلاد العربية الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى سبتمبر ١٩٧٥ أحد عشر بلدا من بين بلاد جامعة الدول العربية البالغ عددهم العشرين (١) والبلاد الاعضاء هي دولة الكويت — جمهورية مصر العربية — الجمهورية العراقية — الجمهورية العربية السورية — المملكة الاردنية الهاشمية — الجمهورية العربية اليمنية —

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية — اعداد الدكتور احمد جلمع — ص ٨ .

ومجلة الاقتصاد العراقية — مقال للدكتور عبد المال الصكيان .

جمهورية السودان الديمقراطية — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
— دولة الإمارات العربية المتحدة — جمهورية الصومال الديمقراطية —
الجمهورية العربية الليبية ، وطبقا للاتفاقية فان عضوية مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية مفتوحة لكل البلاد العربية التي تقبل الالتزامات
الواردة في الاتفاقية . كما اتخذ المجلس قرارا يقضي بإنشاء نظام
للانتساب يساعد البلاد العربية على المشاركة في أعمال المجلس حتى
تتجه لها ظروف الانضمام الكامل للاتفاقية .

ولاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أهداف يمكن إيجاز أهمها
فيما يلي : —
١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
٣ — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ — حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات
المدنية .
٥ — السماح بالتكامل والارتباط في البلاد المشتركة .

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه لا بد من وسائل
يمكن بواسطتها السعي إلى هذه الأهداف إذ نصت الاتفاقية على أن
البلاد الموقعة يمكن أن تصل إلى أهدافها بالوسائل التالية : —
١ — جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد
التعريفية والتشريع والأنظمة الجمركية فيها .
٢ — توحيد أنظمة النقل والتراخيص .
٣ — عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى
بصورة مشتركة .
٤ — تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية

وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطا متكافئة .

٥ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٦ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجبركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمعارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

٧ - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا البلدان المتعاقدة .

٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في البلدان الأطراف في التعاهد تمهيدا لتوحيد النقد بها .

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

١٠ - اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

هذا وتتبع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بدرجة كبيرة من المرونة تتضح من بعض الاعتبارات التي من أهمها : -

١ - تحديد خطة عملية لمراحل التنفيذ وأن تحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة بشرط ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ - مراعاة جعل توحيد السياسات المختلفة بين البلدان المتعاقدة السبيل الرئيسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات بلدان خاصة بواقعة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - إجازات الاتفاقية لبلدين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ، عقود اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية .

٥ - قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تجاوز خمس سنوات كما أجاز للمجلس أن يوصي حكومات الأطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد

هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات كما قرر هذا الملحق أيضا أنه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على إنهاء المرحلة التمهيدية أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

٦ - قرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية أن أحكام هذه الاتفاقية لا تمنع أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو دفاعية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

ثانيا : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : -

من الممكن القول بأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قطع شوطا لا بأس به وحقق عددا من الإنجازات إذا قيسَت هذه الإنجازات بعدد القرارات الصادرة لتحقيق الوحدة . فقد صدرت القرارات التالية : -

١ - في مجال التبادل التجاري : - تم اقرار ما يلي :-

- ١ - اقرار السوق العربية المشتركة .
- ٢ - قرار التحرير الكامل للتبادل التجاري بين البلدان الاعضاء من القيود الادارية والتجديية والكمية .
- ٣ - اتفاقية تنظيم النقل بالمبور (الفرائزيت) .
- ٤ - نموذج القانون الجبركي الموحد .
- ٥ - تنظيم المراكز التجارية والاشتراك في المعارض الدولية .

ب - في مجال تنسيق الخطط الاقتصادية : -

اتخذ المجلس عدة قرارا وتخطوات بغرض تنسيق الخطط الانمائية

والسياسات الاقتصادية التي تطبقها الحكومات العربية سواء منها السياسات المالية أو النقدية أو الضريبية أو التجارية .

ج - في مجال الاستثمارات : تنقسم الإنجازات في هذا المجال الى اتفاقيات ومؤسسات : -

١ - اتفاقيات الاستثمار : تم اقرار :

١ - اتفاقية استثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين البلدان العربية .

ب - اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ج - اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيغة للاستثمارات العربية وبين مواطني البلدان العربية الاخرى .

٢ - مؤسسات الاستثمار : تمت الموافقة على انشاء : -

١ - الشركة العربية للتعمدين .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

ج - الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية .

د - شركة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

هـ - الاتحاد العربي للصناعات الهندسية الكهربائية .

د - في مجال الضرائب : صدر قراران نصا على عقد الاتفاقيات التالية :-

١ - اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب

بين بلدان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين بلدان المجلس .

هـ - في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل : تمت الموافقة على :

- ١ - الاتفاقية العربية للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية.
- ٢ - الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية.
- ٣ - اتفاقية تنقل الايدي العاملة في البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
- ٤ - التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية في البلدان الاعضاء .

و - في مجال المدفوعات والنقد : وضع مشروعاً الاتفاقيات التالية :-

- ١ - اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي .
 - ٢ - صندوق النقد العربي .
- الا ان حجم الانجازات الفعلية من هذه القرارات ما زال صغيراً . فلم تتحقق حتى الان الحريات الاقتصادية الكاملة التي يحتاجها اي نظام اقتصادي متكامل مثل حرية انتقال الاشخاص وحرية الاقامة والعمل على نطاق البلدان التي وقعت على هذه الاتفاقية وما زالت هناك عوائق تحول دون انتقال رؤوس الاموال وحرية انتقال السلع مما تستلزم كثيراً من الجهد والايمان بالتكامل الاقتصادي العربي ولكن يمكن القول ان المنطقة العربية تشهد الان تفاعلات ايجابية تجعل من امكانية تحول الامل العربي في التكامل الاقتصادي الى حقيقة واقعة اكثر من اي وقت مضى ، ولا سيما بعد ان اكدت حرب اكتوبر الظاهرة والموقف البترولي الموحد اثناءها وبعدها وما ترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية ايجابية . كل هذه الامور اكدت على انه يمكن ان تتحقق للعرب مصلحة اقتصادية مشتركة اذا ما اتخذوا موقفاً موحداً ، مما ييسر بإمكانية تحول اهداف ونصوص الاتفاقية العربية للوحدة الاقتصادية الى واقع ملموس يحقق آمال الامة في الاندماج الاقتصادي .

المبحث الرابع

السوق العربية المشتركة

تنفيذا لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للبلدان الاعضاء من اجل ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة .

ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣ اغسطس سنة ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة مستهدفا تحقيق الخطوة العملية الاولى على الطريق الذي ينتهي باقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهي اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الاعضاء تطلق بواسطتها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها دون عوائق ضريبية او تنفيذية على ان تخفض الرسوم الجمركية بين البلدان العربية تدريجيا خلال مدة معينة وبشروط معينة .

وطبقا للبرنامج المرسوم (١) ، فقد تم تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدان الصناعية وبين البلدان المتعاقدة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى والقيود الادارية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧١ وذلك بين اربع بلدان فقط من اعضاء المجلس هي الاردن وسوريا

(١) راجع : تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى السدورة العادية السادسة والعشرين . د. عبد المال الصكيان .

والعراق ومصر . وهذا يعني قيام منطقة للتجارة الحرة بين البلدان الاربع تعتبر الخطوة الاولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

ولقد اتسعت عضوية السوق مع تزايد اعضاء المجلس ويؤمل ان يتم تطبيق احكام قرار السوق من قبل جميع البلدان الاعضاء بعد زوال الظروف التي بررت اعفاء بعضها من تطبيق كل او بعض احكام وقرارات السوق .

اما باقي اهداف السوق فلم تحقق بالكامل . فمثلا اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا في مايو سنة ١٩٧٠ بارجاء بدء تنفيذ توحيد التعريفات الجمركية بين البلدان الاعضاء .

كما طلب من البلدان الاعضاء التي لم تصدق على قرار السوق ، تزويد الامانة العامة خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر بالصعوبات التي تحول بينها وبين تطبيق كل او بعض احكام القرار . كما اتخذ المجلس قرارا بدعوة اللجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة للاجتماع في اكتوبر سنة ١٩٧٥ لدراسة القيود الواردة على التبادل التجاري واقتراح السبل العملية لازالتها وتحديد برامج تنفيذها ، واتباع منهج التحرير السلمى كأحد المداخل الهامة في ازالة القيود والصعوبات .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قرار السوق يقضي بأن يكون اعضاؤها هم الاطراف الموقعة والمصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وهكذا فان السودان واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة انضمت الى السوق ولكنها لم تحدد مراحل انضمامها حتى فبراير سنة ١٩٧٥ كما ان الكويت التي تطبق الكثير من احكام السوق دون ان تنضم اليه ، يتوقع انضمامها قريبا .

واذ تعتبر وثيقة السوق العربية المشتركة من اخطر واهم القرارات

التي نجبت عن العمل العربي الموحد في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي
الا انه يؤخذ عليها أن أهداف السوق العربية — تكتفي بحكم طبيعتها —
بتحرير التجارة الإقليمية العربية من القيود المختلفة دون أن تتغلغل في
عمليات تنسيق الانتاج ذاتها .

كما ان تقييد انضمام البلدان العربية الى السوق باشتراط انضمامها
أولا الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لا يخدم أهداف السوق كثيرا
حيث أن توسيع نطاق السوق باتضمام جميع البلدان العربية اليها — حتى
لو لم تنضم مؤقتا الى اتفاقية الوحدة — يدعم من امكانية الاسراع بالإمادة
من ومفورات حجم السوق الكبير . وعلى الرغم من ذلك كله تبقى السوق
العربية المشتركة خطوة ايجابية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية
المنشودة . وتبقى ظاهرة ايجابية في مجال العمل العربي المشترك وتستحق
كل دعم وتأييد .

من كل ما تقدم نخلص الى القول بأن الخطوات الأولى قد اتخذت نحو
اقامة الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

فلقد وقعت الوحدة الاقتصادية العربية وانشئت السوق العربية
المشركة وبدأت المشروعات العربية المشتركة تظهر الى حيز الوجود . كما
بدأت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي تأخذ طريقها الى الوجود كمداخل
عملي لوحدة اقتصادية عربية فعلية في المستقبل القريب . والامل المعقود
أن تكون السوق الخليجية المشتركة صورة ناجحة من صور هذا التعاون
الإقليمي . ولكننا نعود لنؤكد في خاتمة حديثنا هذا على اهم ما يفترق اليه
التعاون الاقتصادي العربي من عوامل النجاح . ذلك أن التعاون الاقتصادي
العربي سيقتى ، في غياب « خطة عربية شاملة للتنمية » مجرد مظاهر
اقرب ما تكون الى كونها اعلامية قد تملأنا بالحماس ولكنها لا يمكن أن تملأ
الوطن العربي من الخليج الى المحيط ، بالمزارع والمصانع والمدارس

والمستشفيات وانه لما يزيد الامر خطورة ان نجد ان الغالبية العظمى من البلاد العربية البترولية وغير البترولية قد بدأت بغفل ما توفر لها من امكانيات اقتصادية ضخمة بعد حرب رمضان — في تنفيذ خطط طموحة جدا للتنمية . وما لم يسارع العرب الى تنويع هذه الخطط المحلية بخطة عربية شاملة تتولى توزيع الموارد والاستخدامات بين البلاد العربية على النحو الذي يتلاءم مع افضل مجالات الاستثمار في كل بلد فقد يجد العرب انفسهم بعد عدة سنوات وقد اهدروا جزءا كبيرا من طاقاتهم المادية في اقامة اجهزة انتاجية متشابهة ومتنافسة لم تخلصهم من التبعية الاقتصادية للبلاد الاجنبية ولم تحقق لهم ما يطمحون منذ زمن طويل من تكامل اقتصادي عربي . كما نود ان ننبه مرة اخرى الى ان عملية التخطيط الشامل للتنمية ليس بالامر الهين او اليسير وخاصة في البلاد الاخذة في النمو كبلاننا العربية التي لا يتوفر لديها الا بقدر محدود ما تحتاج اليه هذه العملية من بيانات دقيقة وشاملة وخبرات تكنولوجية وتخصصات اقتصادية وفنية نادرة .

ومن هنا فان جهدا عربيا ملموسا يجب ان يبدأ على الفور في سبيل تأهيل اعداد كبيرة من المتخصصين العرب تأهيلا علميا جادا في قضايا التخطيط والتكامل والتنمية . مع ضرورة انشاء مؤسسة عربية متخصصة للدراسات والاستشارات الفنية ، تتولى مهمة اعداد وتقويم دراسات عن الجدى الاقتصادية والفنية لمشروعات التنمية في البلاد العربية وذلك لضمان تعبير هذه الدراسات عن مصلحة البلاد العربية تعبيرا صادقا . كما انه لا بد من التأكيد على مقدار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخبراء الاقتصاديين العرب وذلك من اجل تعريف المواطن العربي بقضايا التكامل والتنسيق العربي واهمية الوحدة الاقتصادية العربية . ان جهدا واعيا ومخلصا ومسؤولا ينتظر ان تركز له جهود المخلصين من الخبراء العرب في مجال الوحدة الاقتصادية العربية .

ان عملا كهذا لهو بحق مسؤولية تاريخية والزام اخلاقي ، علينا

جميعا ان نجند انفسنا له كل في موقع عمله على امتداد الوطن العربي الكبير
حتى يتسنى لنا ان نخرج الامة العربية من براثن التخلف الى مدارج التقدم
والنمو قبل ان يغوت الاوان ، وعلى وجه الخصوص قبل ان ينتهي عصر
البترو ل .



الفصل الرابع

صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي

مقدمة :-

في الوقت الذي تسعى فيه الاقطار العربية المصدرة للبترول ذات الفائض الى تنمية اقتصادياتها ودفع حركة التنمية في بلادها الى الامام فانها تقوم في نفس الوقت بدائع التكافل ووحدة الهدف والصالح العام بتقديم المساعدات الى شقيقاتها الاقطار العربية الاخرى . وتأخذ هذه المساعدات صوراً عديدة فمنها المعونات والقروض الحكومية والاستثمارات المباشرة ، ومنها عن طريق صناديق التنمية التي تنشئها لهذا الغرض .

وتقوم فكرة صناديق التنمية العربية على اساس ان البلاد العربية المصدرة للبترول تتلقى بين الحين والآخر طلبات اقتراض من البلاد العربية الاخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها ، وانه من الضروري دراسة هذه المشروعات وتحليل جدواها الاقتصادية ومتابعة تنفيذها .

ولقد كان اول مثال لهذه المؤسسات هو الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي الذي انشأته دولة الكويت سنة ١٩٦٣ ، والذي وصل خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية على انشائه الى مكانة مرموقة بين مؤسسات تمويل التنمية في العالم ، ووصل رأس ماله المصرح به في مارس ١٩٧٣ الى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ورأس ماله المدفوع ١٠٠ مليون دينار كويتي ، وبلغت احتياطياته ٣١٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ عدد المشروعات التي ساهم في تمويلها ٣٩ مشروعاً تتوزع بين مختلف قطاعات الانتاج في ١٢ دولة عربية ، ولعل من اهم العوامل التي رفعت مكانة الصندوق الكويتي كذلك هو انه نجح في ان يكون احد بيوت الخبرة القادرة على تقديم المعونة الفنية للبلاد العربية . هذا وقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي في سنة ١٩٧٥ الى الف مليون دينار كويتي .

وبالرغم من حداثة أبو ظبي كبلد مصدر للبترول ، وتحملها العبء المالي لاتحاد الإمارات بالإضافة الى عبء انجاح انشواء الإمارات في دولة واحدة ذات قواعد اقتصادية راسخة وما يتبع ذلك من جهود جبارة للتنمية في شتى المجالات فان هذا الوضع لم يقلل من اهتمامها بالبعد الثاني ، وهو كونها تنتمي الى الامة العربية الواحدة . فكان من بين ما قدمته أبو ظبي لشقيقتها العربيات انشاء صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . وقد كان واضحا فيها وقرته لهذه المؤسسة من استقلال في اعمالها ومدها بالمال اللازم لمعلمها الرغبة الصادقة في الوصول بها في اقصر وقت ممكن الى كيان فعال له دوره المؤثر في مساندة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية الاخرى .

وفي سنة ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي يتسع نشاطه ليعطي بالإضافة الى البلاد العربية ، البلاد الاسلامية والبلاد الافريقية والاسيوية الاخرى . حيث صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٣) ونص في مادته الاولى على ان اغراض الصندوق تتحدد فيها يلي : —

- ١ — تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعيا لنموها الاقتصادي وذلك في شكل قروض ومساهمة في مشروعات .
- ٢ — تقديم المساعدات الاقتصادية للاقطار الافريقية والاسيوية والاسلامية الاخرى تدعيا لنموها الاقتصادي في شكل قروض او مساهمة في مشروعات .
- ٣ — تأسيس او المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل اغراض الصندوق وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في ابو ظبي .
- ٤ — اصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل اغراض الصندوق .
- ٥ — استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .

٦ - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التقنية الاقتصادية .

٧ - القيام بأي نشاط او خدمات اخرى تكون لازمة لتحقيق اغراض الصندوق .

وتنص المادة (٣) من قانون انشاء الصندوق على ان يحدد راسماله بمبلغ ٥٠ مليون دينار بحريني (١) تسدها حكومة ابو ظبي ، ويحق لمجلس الادارة ان يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الاولى وثمانية ملايين دينار في كل سنة من السنوات التالية وذلك طبقا للحاجة وحتى يتم تسديد رأس المال كاملاً . وفي عام ١٩٧٤ صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض احكام القانون التأسيسي للصندوق ابو ظبي للائتماء الاقتصادي العربي ونص في مادته الثانية على رفع رأس المال للصندوق الى ٢٠٠ مليون درهم كتكتب فيه حكومة ابو ظبي بالكامل وينقسم الى الف مليون درهم مدفوعة و الف مليون درهم تحت الطلب يسدد منها ٢٠٠ مليون درهم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ ثم يسدد الباقي على اربعة أقساط سنوية متساوية .

كذلك فقد نصت المادة (٧) من القانون التأسيسي للصندوق على اضافة صافي الارباح التي يسفر عنها نشاط الصندوق سنوياً الى الاحتياطيات وذلك الى أن تبلغ هذه الاحتياطيات ٢٠٪ من رأس المال . ويضاف صافي الارباح بعد ذلك الى رأس مال الصندوق .

(١) لدى تأسيس صندوق ابو ظبي للائتماء الاقتصادي العربي كانت عملة ابو ظبي في ذلك الوقت (سنة ١٩٧١) هي الدينار البهريني . والذي كان يعادل ٢.١٠ دولار امريكي في ذلك الوقت . وفي نهاية سنة ١٩٧٣ اصدرت الدولة عملتها التي سبقت بدورها الامارات العربية المتحدة والذي يبلغ مضمواؤه الذهبي Gold Content ١.٨٦٦٢١ جرام من الذهب النقي اي ما يعادل ٢.٥٢ دولار امريكي .

كما اجازت المادة (٢٤) من اللائحة الداخلية للصندوق ان يقتصر اموالا بالاضافة الى رأس المال ، وان يصدر سندات ، وان يعطي ضمانات في حدود ضعف قيمة رأس المال والاحتياطيات بالشروط والاوزاع التي يحددها مجلس الادارة ويضمن حكومة ابوظبي .



صندوق ابوظہبی للانماء والاقتصادی العربیے

المبحث الأول : طبیعة عملیات الصندوق

المبحث الثانی : نشاط الصندوق

المبحث الأول

طبيعة عمليات الصندوق

تنص المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق على ان غرضه هو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعيا لنموها الاقتصادي وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق .

وقد حددت هذه المادة جغرافيا النطاق الذي تغطيه عمليات الصندوق بالبلاد العربية التي تحتاج الى تدعيم لنموها الاقتصادي وبذلك يخرج من نطاق عمليات الصندوق البلاد العربية ذات الفائض ، والمشروعات التي لا تؤدي الى تدعيم النمو الاقتصادي . ويكون اختيار المشروعات في ضوء امكانيات الصندوق المالية ورغبته في توزيع القروض والمساعدات الممنوحة على اوسع رقعة ممكنة في الوطن العربي ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاثر الذي يطبعه المشروع على التنمية في القطر المعين وموقعه في تدرج الاولويات التي يضمها القطر المعنى .

كما تحدد المادة الثانية الصور التي تتم بها مساعدات الصندوق بالقروض او المساهمات في المشروعات بصفة اساسية ثم غير ذلك من انواع المساعدات كالضمانات ، وغنى عن القول ان قروض التنمية انما هي مبالغ تحدد وفقا لدراسات معينة تدفع وفق ضمانات وترتيبات سحب خاصة وتسترد على أقساط وفترات معينة وبفائدة وشروط اخرى محددة . اما المساهمات فهي مشاركة في انشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رأس المال وفق شروط معينة تتناول التمثيل في مجلس الادارة والتصويت واولوية الحصول على الارباح والتنازل عن ملكية اسهم رأس المال المكتتب فيها .

وعلى الرغم من أن القروض هي الشكل المألوف في تعامل بنوك التنمية مع الغير إلا أنه قد تبرز عوامل وظروف تجعل المساهمات في أنسب صور المساعدة . ولعل اصدق مثال على ذلك هو المشروعات المشتركة بين البلاد العربية ، كذلك المشروعات التي تؤخذ فيها مساهمة الصندوق كنوع من تشجيع رؤوس الاموال المحلية أو الاجنبية على الاكتتاب في رأس مال المشروع .

وقد اختصت المواد من (١٠) الى (٢٠) من اللائحة الداخلية للصندوق بالاحكام التي تتناول الاعتبارات الاقتصادية في اختيار المشروعات ، والحدود القصوى للتمويل ، والشروط المصاحبة لعقد القرض ومتابعة تنفيذه .



مبحث الثانی

نشاط الصندوق

اولا : نشاط الصندوق : -

سبق الاشارة الى ان قانون انشاء الصندوق صدر في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وقد بدأت الاجراءات التنفيذية لتأسيس الصندوق في مارس سنة ١٩٧٢ . وخلال عامين فقط من عمر الصندوق (مارس سنة ١٩٧٣ /ابريل سنة ١٩٧٤) ارسل الصندوق بعثات من خبرائه الى كل من الجمهورية العربية اليمنية - الجمهورية التونسية - جمهورية الصومال الديمقراطية - المملكة الاردنية الهاشمية - الجمهورية العربية السورية - جمهورية مصر العربية - موريتانيا - دولة البحرين - سلطنة عمان - جمهورية السودان الديمقراطية كما اوعد الصندوق بعثات اخرى الى بعض الاقطار الصديقة الافريقية والاسيوية تمشيا مع توجيهات رئيس الدولة ، وقد شملت هذه الزيارات كلا من جمهورية بنجلاديش الشعبية ، جمهورية اوغندا ، جمهورية غينيا ، جمهورية زائيري ، وفي جميع هذه الزيارات كان يتم البحث مع المسؤولين في البلاد المعنية في مجالات التنمية وخطط بلدانهم في سبيل ذلك واولويات الخطة ، وما يولونه من عناية بخطة التنمية لديهم والمشروعات المختلفة كوحدات مستقلة .

ويوضح الجدول التالي نشاط الصندوق بليجاز حتى نهاية ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ من حيث عدد المشروعات التي ساهم فيها او قدم لها تمروضا والاقطار المختلفة التي استفادت من تسهيلات الصندوق ومبالغ القروض والمساهمة لكل قطر .

الدولة	عدد المشروعات	مبالغ مساهمة الصندوق درهم الامارات
دولة البحرين	٣	١٤٠.٣٤٠.٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	٣	٤٤٣.٠٠.٠٠٠
المملكة الاردنية الهاشمية	٦	٧٤٢.٠٠.٠٠٠
المملكة المغربية	١	٤.٠٠٠.٠٠٠
الجمهورية التونسية	٤	٥٧٢.٠٠.٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٣	١٤٢.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية مصر العربية	٣	١٨٨.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية السودان الديمقراطية	١	٨٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢	٥٦.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية الصومال	١	٢٨.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية بنجلاديش الشعبية	١	٤.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	٢٨	٨٩.٠٠٤.٠٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق التغطية الجغرافية الواسعة لنشاط الصندوق الذي شمل أحد عشر بلدا عربيا وصديقا ، ليغطي ٢٨ مشروعا مختلفا تشمل مشروعات الاسس (Infrastructural Projects) ومشروعات صناعية واخرى سياحية وزراعية وبلغ مجموع تعاقدات الصندوق لهذه المشروعات ما يزيد على ٨٩٠ مليون درهم . وهذا عدا المشروعات الاخرى التي ما زالت تحت الدراسة او التي تمت دراستها ولم يتخذ فيها قرار بعد .

ولما كان لكل من هذه المشروعات من أهمية سواء على النطاق المحلي بالنسبة للدول المعنية أو على المستوى العربي . فإن نظرة سريعة لكل منها كافية لتوضيح المعالم العامة للمشروع وأثره وتأثيره بالعوامل المختلفة.

ثانيا : — مشروعات الصندوق : —

لعله من المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل مشاريع الصندوق في البلاد العربية المختلفة وذلك لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية والتنسيق والتكامل العربيين وعلاقته بخطة التنمية لكل بلد عربي على حده .

دولة البحرين : —

١ — مشروع محطة سترة للكهرباء والماء : —

اتفق صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي مع الصندوق الكويتي على تمويل مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء وتحلية الماء في دولة البحرين على أن تكون شروط القرض الذي يمنحه كلاهما متماثلة من حيث معدل الفائدة وفترة الاسترداد . ويتكون المشروع من وحدتين لإنتاج الكهرباء طاقة كل منهما ٣٠ ميجاوات و وحدتين لتقطير المياه بطاقة إنتاجية ٣٥ مليون جالون من المياه يوميا لكل منهما . وكذلك إنشاء طريق يصل الجزء الشمالي من جزيرة سترة بالجزء الجنوبي من مدينة المنامة .

ويبلغ مجموع القروض المقدمة من الصندوق للمشروع بمراحلتيه ١٤٠ مليون درهم قدمت بسعر فائدة ٣٥٪ يضاف إليها نصف في المائة مقابل المصاريف الإدارية على أن يسدد على خمسة عشر عاما بأقساط نصف سنوية .

٢ - مسح صناعي لمجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة : -

تنفيذا لاتفاقية المعونة بين دولة البحرين والصندوق بشأن اجراء مسح صناعي في البحرين لتحديد فرص التنمية الصناعية في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد قدم الصندوق معونة فنية قدرها ٣٤٠.٠٠٠ درهم، وقام بالاتفاق مع بيت الخبرة « موتور كولومبس » لاجراء الدراسات والمسح اللازم .

ومن اجل اجراء التقييم العملي الكامل لمجالات تنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة غطت الدراسات دول منطقة الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، وكانت النقاط الرئيسية محور الدراسات هي عدد السكان ، والنااتج المحلي ، ومتوسط دخل الفرد ، واحتياجات المنطقة من الايدي العاملة المدربة ، كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمنشآت الصناعية والتجارة الخارجية لكل دولة من دول المنطقة ولسدول الخليج العربي كمجموعة ، وقد خرجت هذه الدراسات بخطوط ارشادية لسياسة التنمية الصناعية البعيدة المدى لدولة البحرين .

ويلاحظ هنا ان المشروعين اللذين قام صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي بتمويلهما من مشروعات البنية الاساسية (Infra structural Projects) وهذه السياسة في تمويل مثل تلك المشروعات انها تهدف اولا الى وضع الاسس اللازمة للانماء الاقتصادي وذلك نظرا الى ان المتطلبات الحالية لهذه المشروعات تكون عادة ضخمة بالقياس كما تهدف ثانية الى تمويل المشروعات الهامة والحيوية التي تحجم بعض الدول النامية عنها لقلة العائد المباشر منها على الرغم من اهميتها .

الجمهورية العربية اليمنية : —

١ — مشروع مياه صنعاء : —

قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبمساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع مياه صنعاء وقدرت إجمالي التكاليف الاستثمارية ببلغ ٦٨٠.٥٥٠ هـ دولار يتحمل منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الصحة العالمية مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار قيمة الرسوم الهندسية والإشراف على الحفر ، وتحمل حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٣٠٠ ألف دولار ، كما يساهم البنك الدولي بالنقد الأجنبي المطلوب لتنفيذ المشروع ويبلغ حوالي ١٣٠.٥٥٠ دولار أما المبلغ المتبقي وقدره مليون دولار فيمثل نصيب حكومة اليمن في المشروع بالعملة المحلية يوزع على سنتين .

وعلى الرغم من أهمية المشروع وحيويته إلا أن حكومة اليمن عجزت عن المساهمة في المشروع نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها نتيجة لنقص الأمطار وحدوث جفاف نسبي منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الآن ، الأمر الذي انعكس على الانتاج والدخل ومستوى المعيشة كذلك ضاعف من أثر ذلك وجود عجز كبير في الحساب الجاري بميزانية الدولة لعدة سنوات متتالية الأمر الذي اضطر الحكومة للاقتراض من الخارج .

وقد تبين من دراسة المشروع انه فضلا عن ان معدل العائد الحالي المتوقع للمشروع خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ٢٠٠٥ يبلغ حوالي ١٠ ٪ فان الفوائد الأخرى التي من الصعب وضع قيم نقدية لها لا شك ستكون ذات اثر اكبر خاصة الفائدة التي ستمود على الشعب نتيجة لتحسين مستوى

الصحة العامة وما سيعود ذلك على الأنشطة الاقتصادية المختلفة كذلك زوال العبء الكبرى التي تواجه التنمية بتوافر المياه اللازمة للوحدات الانتاجية القائمة والمتوقع انقامتها في المستقبل .

لذلك فقد وافق صندوق ابو ظبي على المساهمة في المشروع فور تقدم حكومة الين بطلب للمساهمة في التمويل ، وتحمل الصندوق نيابة عن حكومة الجمهورية العربية اليمنية نصيبها من تكلفة المشروع بالمساهمة ببلغ وقدره مليون دولار ، كما قرر الصندوق منح الحكومة فترة سماح قدرها اربعة سنوات تبدأ من تاريخ بدء تشغيل المشروع .

٢ — التنمية الريفية للمرتفعات الجنوبية : —

يغطي المشروع مساحة تقدر بحوالي ٥٠ ألف هكتار من الاراضي الزراعية ويستفيد منه حوالي ٢٠.٠٠٠ أسرة تعيش على زراعة المنطقة، وتقدر الزيادة السنوية في الانتاج التي سوف تترتب على تنمية المنطقة بما يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٢٪ . وتقدر تكاليف المشروع خلال فترة ست سنوات بحوالي ٢١٨ مليون دولار وفقا لحساب المنافع الكمية والاستثمارات ذات الانتاجية المباشرة للمشروع فان معدل العائد الاقتصادي للمشروع يزيد عن ١٩٪ .

وقد ابدى البنك الدولي للانشاء والتعمير استعداداه لتمويل ١٠ ملايين دولار ، واستطاعت حكومة الين مع المزارعين تمويل ١٨ مليون دولار ، بينما تقدمت الى الصندوق لتمويل المتبقي وقدره ١٠ ملايين دولار التي وافق الصندوق عليها .

٣ — تنمية وادي سهام ووادي صعدة : —

قدم الصندوق الى حكومة الين مساعدة فنية لتنمية وادي سهام

ووادي صعدة وذلك لتحويل الدراسات اللازمة والتي تقدر بحوالي ٣٠٠ ألف درهم .

المملكة الاردنية الهاشمية : —

١ — طريق الازرق — الحدود السعودية : —

تكمن أهمية هذا الطريق في انه يعتبر حلقة الوصل بين الاردن وقلب المملكة العربية السعودية والخليج العربي . ويبلغ طول الطريق ٥٦١٤ كيلو مترا وتصل نفقات انشائه الى ٣٧٥ مليون دولار اميركي قام صندوق ابو ظبي بتحويل ١٢٥ مليون دولار اي بنسبة الثلث ٣٣٪ من الكلفة الكلية للمشروع .

٢ — مشروع سد الملك طلال : —

احتل وادي الاردن في جميع الاوقات أهمية خاصة في برامج التنمية الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية لما يتمتع به من ميزات ومميزات طبيعية . وقد بوشر في منتصف الخمسينات بتنفيذ المرحلة الاولى من مراحل استغلال الموارد المائية في وادي الازرق في اغراض السري ، وفي اوائل الستينات تم اعداد الدراسات وبرامج التنفيذ والمخططات التمهيدية لاستغلال جميع الموارد المائية في الوادي لري جميع الاراضي الصالحة للزراعة في الوادي بقسميه الشرقي والغربي ، وبوشر في تنفيذ البرنامج كجزء من المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده والذي اشتمل على اعمال في كل من لبنان وسوريا والاردن . واشتملت الاعمال في الاردن على اقامة سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وزيادة سعة قناة الغور الشرقية ، وكما هو معلوم فقد توقف العمل في المشروع العربي الموحد بسبب قيام اسرائيل باحتلال اجزاء من الوطن العربي سنة ١٩٦٧ واصبح الاستثمار في اقامة سد خالد بن الوليد غير ممكن . ونتيجة لذلك وللتغلب

على الضائقة الاقتصادية التي أصيبت بها الأردن نتيجة لحرب يونيو واحتلال الضفة الغربية والصعوبات الكثيرة التي نجمت عنها ، قررت الحكومة الأردنية الاستثمار في تطوير وادي الأردن والمباشرة بأسرع ما يمكن من استغلال مياه نهر الزرقاء ثاني أكبر روافد الأردن ، وبناء على ذلك بوشر العمل في انشاء سد الملك طلال على نهر الزرقاء .

وقد قدرت الكلفة لسد الملك طلال بمبلغ ١٠ ملايين دينار أردني . وببلغ مساهمة الصندوق في المشروع ٢١ مليون درهم بينما يساهم الصندوق الكويتي في تمويل السد بحوالي ٢١ مليون دينار أردني . وجدير بالذكر انه نتيجة لبناء سد الملك طلال فانه من المنتظر زيادة مساحة الرقعة الزراعية بحوالي ٤٨ ألف دونم يقدر انتاجها الزراعي بحوالي ٣ ملايين دينار أردني هذا بالإضافة الى انه سيكون من الممكن مستقبلا انشاء محطة كهربائية للاستفادة من المياه في توليد طاقة كهربائية بمعدل سنوي قدره ١٥٨ مليون كيلو وات ساعة في اليوم .

٣ - تنمية منطقة الغور الشمالي : -

يهدف مشروع تنمية منطقة الغور الشمالي الى تنمية مساحة قدرها ٧٧٠ هكتار ببناء سدين صغرين لتحويل المياه ، واقامة شبكة من الانابيب الرئيسية والفرعية ، وبناء ٣٠ كيلو مترا من الطرق الزراعية الى جوار افعال فرعية خاصة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والنقل والمواصلات ومياه الشرب والتنمية الاجتماعية لسكان المشروع الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٥ الف نسمة .

وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار منها ٩١ مليون دولار بالنقد الاجنبي والباقي بالعملة المحلية . وقد قامت مؤسسة التنمية الدولية بتقديم قرض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لتغطية ٨٢٪ من التمويل اللازم بالنقد الاجنبي ، وساهم صندوق ابو ظبي في هذا المشروع بتقديم قرض مقداره ٦٦٠٠٠٠٠ درهم .

٤ - مشروع صناعة الاسمدة الفوسفاتية .

٥ - مشروع النحاس .

٦ - مشروع مصنع الزجاج .

المملكة المغربية : -

بنية لوزارة الاوقاف .

تقدر تكاليفها بمشرة ملايين دولار .

الجمهورية التونسية : -

١ - شراء عربات سكك حديدية : -

وافق الصندوق على منح قرض بمبلغ ١٣ر٥ مليون درهم لتمويل شراء ٣٠ عربة سكك حديدية لدعم مرفق النقل بالسكك الحديدية التونسية .

٢ - مشروع مصنع البيكاسيك : -

تقدم بنك التنمية التونسي بطلب للحصول على قرض طويل الاجل للمساهمة في تمويل مشروع مصنع البيكاسيك . وقد تأسست شركة باسم الشركة التونسية لانتاج البيكاسيك وهي شركة مساهمة براس مال ٥٠٠ الف دينار تونسي يمتلكها القطاع الخاص بالكامل . ويهدف المشروع الى انتاج وتصنيع فوسفات الكالسيوم الذي يخصص اساسا للتصدير .

٣ - مصنع انتاج العلب المعدنية : -

قدم الصندوق قرضا لبنك التنمية الاقتصادية التونسي بمبلغ ٦ ملايين درهم للمساهمة في رفع نصيب البنك في هذا المصنع على ان يسدد القرض على عشرين قسطا نصف سنوية يبدأ سدادها بعد تنفيذ المشروع بسنة واحدة

٤ - مشروع سوسة الشمالية :

وهو من المشروعات العقارية السياحية التي تهتم الحكومة التونسية بها دعماً لنشاط قطاع السياحة الذي تتعاظم مكانته في الاقتصاد التونسي كأحد مصادر الدخل بالعملة الأجنبية . وقد ساهم الصندوق في هذا المشروع الحيوي ببـلـغ ١١ مليون درهم مساهمة في رأس مال المشروع كقرض يسدّد على أقساط نصف سنوية خلال فترة عشرة سنوات .

الجمهورية العربية السورية :

١ - مراكز التنسيق الكهربائية :

يتكون المشروع من إقامة محطة توليد كهرباء تدار بالبـخـار بطاقة قدرها ١٢٥ مـيـجـاـوات تقام في بانياس ، وإنشاء أربعة محطات أخرى في حماه ومسكنه والرقّة وبانياس ، وتوسيع محطات قابون وحمص وحلب ، كذلك إنشاء ٩ خطوط نقل ، ومحطات تحويل ٦٦/٢٢٠ ك.ف ، وإنشاء مركز للتنسيق الكهربائي .

وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٥٧ مليون دولار منها ١٦ مليون دولار بالعملة المحلية والباقي بالعملة الأجنبية ، وقد وافق البنك الدولي على المساهمة في المشروع بقرض مقداره ٣٠ مليون دولار بفائدة ٧٫٢٥ ٪ لمدة ٢٥ سنة ، بينما قدم الصندوق ١١ مليون دولار لتغطي الفجوة التمويلية بقرض مدته خمسة عشر عاماً بسعر فائدة ٤ ٪ على أن يسدّد القرض على أقساط نصف سنوية تبدأ بعد الانتهاء من العمل في المشروع بستين هذا وقد رفع الصندوق القرض المقدم للمشروع إلى ١٣ مليون دولار بنفس شروط القرض الأصلي الممنوح .

٢ - معمل السكر : -

يقوم المشروع على انشاء ثلاثة معامل للسكر طاقنتها اليومية ٤٠٠ طن من السكر خلال فترة جيع محصول الشندر التي تصل الى ١٠٠ يوم عمل تقريبا ، والاستفادة من الطاقة المتاحة خلال الفترة المتبقية من السنة باستغلالها في عمليات التكرير ، وقد تم تخصيص ٤٠٠.٠٠٠ دونم من الاراضي المروية من سد الغرات في مناطق الرقة ودير الزور والطبقه لزراعة الشندر السكري اللازم للمشروع .

وقد بلغت تكاليف المشروع المبدئية حوالي ٣٠٠ مليون ليرة سورية . يشكل النقد الاجنبي منها نسبة تبلغ حوالي ٧٥٪ لذلك فقد قدم الصندوق قرضا طويل الاجل للمشروع ببلغ ٩٠ مليون درهم .

٣ - فندق سياحي بمدينة دمشق : -

وتقدر تكاليف الفندق بحوالي ١٨ مليون دولار ، تصل نسبة راس المال الاجنبي اللازم منها الى ٦٨٪ سيقوم الصندوق بتمويلها .

جمهورية مصر العربية : -

١ - فندق عمر الخيام : -

وتقدر تكاليف المشروع ببلغ ٢٥ مليون دولار منها ٩٢٥ ملايين دولار بالنقد الاجنبي لاستيراد الاحتياجات اللازمة للمشروع من الالات والتجهيزات .

وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بضمان الحكومة المصرية ببلغ ٤٥ مليون دولار مدته ١٢ سنة

بسعر ٤٪ مضافا اليها نصف المائة مقابل المصروفات ويتضمن سداد القرض فترة سماح تستمر لمدة عامين بعد افتتاح الفندق .

٢ - مشروع طلخا لسماد اليوريا :-

بلغ معدل الاستهلاك السنوي خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي ٣٠٥ الاف طن من أسمدة اليوريا ، ويقدر معدل الزيادة في استهلاك الاسمدة في مصر حوالي ٥٪ سنويا حتى عام ١٩٨٠ ثم يرتفع المعدل الى ١٠٪ بعد ذلك . وتبلغ قيمة الواردات المصرية من الاسمدة حاليا حوالي ٩ ملايين دينار كويتي .

يقام المشروع بالقرب من مدينة طلخا، وسيعمل المصنع بطاقة انتاجية قدرها ٥٧٠ الف طن متري في السنة ، معتمدا على الغاز الطبيعي المحلي المستخرج من حقل أبو ماضي القريب من موقع المصنع .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بمبلغ ٣٨ مليون دينار كويتي منها ١٢ مليون دينار بالعملة المحلية تمويلها الحكومة المصرية ، بينما يمول الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٦ ملايين دينار ، والصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي ٤ مليون دينار ، وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ٣ ملايين دينار ، كذلك تمويل وكالة التنمية الدولية ٦ ملايين دينار كويتي .

وجدير بالذكر ان العائد المالي للمشروع يقدر بحوالي ٣٤٪ بينما يقدر العائد الاقتصادي بحوالي ٢٣٪ .

٣ - مشروع محطة توليد الكهرباء في ابوقير :-

وتبلغ التكاليف الاجمالية للمشروع حوالي ٥٤ مليون جنيه مصري منها ٢٥ مليون جنيه بالعملة المحلية تقوم الحكومة المصرية بتمويلها ، والباقي وهو يمثل ٥٤٪ من الكلفة الكلية للمشروع بالعملة الاجنبية . وقد

خصصت حكومة فرنسا ١٠٠ مليون فرنك فرنسي للمساهمة في تمويل المشروع ، بينما وافق الصندوق الكويتي على تمويل ١٢٠ مليون فرنك فرنسي وساهم صندوق أبوظبي بتقديم قرض بمبلغ ١٣٠ مليون درهم للمشروع لتغطية الفجوة التي تبقى في احتياجات تمويل المشروع .

جمهورية السودان الديمقراطية : — مشروع مصنع غزل القطن : —

وافق الصندوق على منح قرض قدره ٨٠ مليون درهم لمشروع إقامة مصنع لغزل القطن بطاقة ٧٢ر٢٤٠ مغزلا لانتاج غزل من نوعي نسرة ١٦ ، ٤٠ بطاقة اجمالية ١٠ر٢٠٠ طن سنويا لتغطية استهلاك مصانع النسيج المحلية اعتمادا على القطن الخام السوداني كمادة للانتاج . وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٤ مليون جنيه سوداني منها ٦ ملايين بالعملة الاجنبية .

جمهورية موريتانيا الاسلامية : — ١ — مشروع معمل الحديد : —

وقد ساهم الصندوق في تمويله بمبلغ ٢٦ مليون درهم .

٢ — مصنع نسيج روسو : —

يحتاج المشروع الى تمويل يقدر بمبلغ ٨ر٨ مليون جنيه استرليني يتم تغطية ٥٤ره مليون منها بقروض طويلة الاجل . وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض بمبلغ ٤٠ مليون درهم لسد الفجوة التمويلية للمشروع .

جمهورية الصومال الديمقراطية : —

سد بريدي : —

وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي ٢٩ مليون دولار ، قدمت حكومة ابو ظبي منحة منها قدرها ٧ ملايين دولار ، وقدم الصندوق قرضا قيمته ٧ ملايين دولار يسدد على ثمانية عشر عاما تبدأ بعد انتهاء تنفيذ المشروع بسنتين .

جمهورية بنجلاديش الشعبية : —

مصنع الآلات الزراعية : —

قرر الصندوق منح قرض قيمته ٤٠ مليون درهم لشركة بنجلاديش لادوات المكينات وهي شركة تنتج الآلات الزراعية . وقد كانت هذه الشركة تعمل بطاقة ٣٥٪ من طاقتها الانتاجية لعدم توافر النقد الاجنبي ، وغني عن الذكر اثر رفع الطاقة الانتاجية للمصنع في زيادة انتاجية الارض الزراعية فضلا عما يخلقه ذلك من زيادة العمالة وتخفيف العبء الاقتصادي .

الباب الخامس

الإمارات ومُستقبل الصناعة البتروليّة

بدأ انتاج البترول في الامارات العربية متأخرا بالمقارنة ببقية بلاد الشرق الاوسط فقد بدأ الانتاج في إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ وأخذ يتطور ويزداد سريعا مما أدى بالتالي الى زيادة في عوائده التي أخذت طريقها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والتي كانت تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .

ان الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة أدى الى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في فترة قصيرة ، مما أدى بالتالي الى ازدياد الطلب على سلع عديدة متنوعة وإلى تغيير أنماط الاستهلاك القومي (العام والخاص) .

وقد ازدادت عائدات البترول بصورة كبيرة وفي فترة وجيزة بعد التعديلات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ مما اظهر الحاجة الى بعض الوقت حتى تتمكن اقتصاديات الامارات التي ما زالت في طور النمو من استيعابها ، وعلى ذلك فإن عائدات البترول هذه والتي لم تستثمر بعد ، ليست في حقيقتها نوعا من الفائض عن متطلبات التنمية وانما هي نوع من التمويل المؤجل استخدامه لحين الفراغ من اعداد المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد آثرت دولة الامارات العربية المتحدة مساعدة البلاد الاخذة في النمو والتي هي احوج ما تكون الى رؤوس الاموال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فيها على حاجاتها الضرورية ايمانا منها بضرورة مساعدة هذه البلاد ، وخاصة العربية منها وذلك لمساعدتها على التحرر من التبعية

الاقتصادية والسياسية ، التي جعلت من هذه البلاد مزرعة للمواد الرخيصة وسوقاً رائجة للمواد المصنعة الباهظة الاسعار . فقد بدأت دولة الامارات العربية المتحدة منذ بدا انتاج البترول في تقديم المساعدات والمنح للبلاد الاخذة في النمو ، احساساً منها بمسؤوليتها امام الضمير الانساني .

والامارات العربية المتحدة ، وهي تقدم هذه المساعدات تتقدمها وهي ايضا في حاجة اليها لانفاقتها على متطلبات التنمية فيها تحسبا ليوم نزوب البترول ، مما يتطلب بدها العمل على ايجاد مصادر جديدة وبديلة للدخل القومي .

ويلعب البترول في الوقت الحاضر دورا كبيرا في تطور البنيان الاقتصادي ويشكل في هذا المجال «القطاع القائد في عملية التنمية» . وذلك لما يوفره من العملات الصعبة الضرورية لمشروعاتها ، خاصة وانه يساهم في دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ٩٠٪ من الدخل القومي وهو ما يلقي عليه مسئولية الانتقال بالاقتصاد للوطني من التخلف الى التقدم ومن التبعية الى الاستقلال .

واذا ما علمنا ان البترول مصدر مؤقت للدخل القومي لانه سلعة مآلها الى النضوب تبين لنا مدى اهمية استغلال العوائد البترولية للاستغلال الامثل وذلك عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية واجتماعية شاملة والتركيز على قطاعات معينة من الاقتصاد القومي بحيث تعوضنا ولو جزئيا عن البترول في المستقبل . ولا شك ان هذا الهدف يتطلب وضع استراتيجية اقتصادية طويلة الاجل ليس على مستوى الامارات العربية المتحدة وحدها ، وانما في اطار من التنسيق والتكامل مع بقية بلاد الخليج العربي والبلاد العربية الاخرى .

ولسنا في حاجة الى التاكيد على ان ما قد يحدث في المستقبل من تطورات في الصناعة البترولية سينعكس بالضرورة على الاقتصاد العالمي

كله ، وان مستقبل الصناعة البترولية يعتمد على عوامل عديدة لا تعود الى بلد واحد او عدد من البلاد وانما تدخل في تحديدها اطراف عالمية عديدة يصعب مسبقا التكهّن بها او تعيينها . ولا شك ان الظروف العالمية المستقبلية للمعرض والطلب على البترول (عوامل السوق البترولية العالمية) وما قد يرتبط بها من تطور تكنولوجي في ادوات الانتاج ومن اكتشاف مصادر جديدة او مصادر بديلة للطاقة ، هذا فضلا عن الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي ككل ، لا شك ان كل هذه العوامل وغيرها ستلعب دورا هاما في تحديد مستقبل الصناعة البترولية ، ومدى قدرة قطاع البترول على الاحتفاظ بمكان الصدارة كسلعة استراتيجية سياسية واقتصادية على المستوى العالمي ، وكقطاع قائد للتنمية والتقدم في البلاد الاخذة في النمو والمصدرة للبترول .



لفصل الأول

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

لم يكن البترول من بين مصادر الطاقة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم مركزا على انتاج واستهلاك الفحم الحجري ولم يكن البترول يشكل سوى نسبة ١٥ ٪ من استهلاك الطاقة في العالم في سنة ١٩٢٩ معظمها كان يستهلك في الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان أهمية البترول كمصدر من مصادر الطاقة بدأت تبرز بعد الثلاثينيات ومع ذلك فقد حافظ الفحم الحجري على مركزه لفترة طويلة وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه .

وقد بدأت أهمية البترول في البروز بعد الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها بعد الستينات على اثر الاكتشافات الكبيرة التي حصلت ابان الخمسينات بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي حصل في كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان ويمكن أن نرجع الاسباب التي ادت الى تغير نمط الاستهلاك من الفحم الى البترول الى ما يلي : —

- ١ — اعادة بناء الاقتصاد الاوربي والذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، وانشاء المصانع والمعامل ذات الحجم الكبير ، والتي انشئت وصممت على اساس استعمال البترول كطاقة مما زاد في الطلب على البترول .
- ٢ — رخص أسعار البترول ، وقلة نفقة انتاجه بالقياس الى مصادر الطاقة البديلة والمنافسة له ، حتى ان بعض المنشآت التي كانت قد صممت على اساس استعمال الفحم تجدد تصميمها كي تستطيع استخدام البترول بدلا من الفحم .
- ٣ — سهولة استعمال البترول ونظافته بالقياس الى الفحم وعدم تلويثه للبيئة .
- ٤ — الاكتشافات البترولية الضخمة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة

الاحتياطي البترولي وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وشمالآسي
افريقيا .

٥ — المشكلات التي جابهت صناعة الفحم وصعوبة ظروف انتاجه وارتفاع
نفقته حتى ان الاعانات المادية التي كانت تقدمها الحكومات الغربية
لمصانع الفحم لم تمكنه من منافسة البترول الرخيص كمصدر رئيسي
من مصادر استهلاك الطاقة .

٦ — النمط الاحتكاري الذي تميزت به سوق البترول ، وسيطرة حفنة قليلة
من الشركات الكبرى على انتاج البترول وتصنيعه وتسويقه لحقبة
طويلة من الزمن حيث عملت على توجيهه الوجهة التي تحقق مصالحها
ومصالح البلاد التي تنتهي اليها .

وللاسباب المذكورة اعلاه فقد ارتفعت حصة البترول العالمية من ١٥٪
في سنة ١٩٢٩ الى ٤٥٫٢٪ سنة ١٩٧٤ من مجموع استهلاك الطاقة في
العالم . وانخفضت بالتالي حصة الفحم كمصدر من مصادر الطاقة العالمية ،
فكان يساهم بما نسبته ٦٠٪ من استهلاك العالم من الطاقة قبل الثلاثينات
انخفض الى ٢٩٫١٪ في سنة ١٩٧٤ .

واذا ما استثنينا البلاد الاشتراكية والتي لا تزال تستهلك نسبة كبيرة
من الفحم فان حصة البترول ترتفع الى ٥٢٫٢٪ في حين تنخفض حصة
الفحم الى ١٩٫٣٪ فقط في سنة ١٩٧٤ .

وفي اوربا الغربية فقد ارتفعت حصة البترول من ٢٢٪ في سنة
١٩٦٠ الى ٦٠٪ في سنة ١٩٧٣ الا انها انخفضت الى ٥٧٪ في سنة ١٩٧٤
وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذتها البلاد الاوربية للحد من استهلاك
البترول كرد فعل لزيادة اسعار البترول ولا يتوقع ان تتمكن هذه البلاد من
الاستمرار في تحديد استهلاكها من البترول وعلى ذلك فسيبقى البترول
محافظا على مكان الصدارة كمصدر من مصادر الطاقة ممثلا ما يزيد عن
٥٠٪ من استهلاك الطاقة العالمي حتى سنة ١٩٨٠ .

أما في اليابان فللبترول أهميته الخاصة ، وذلك لعدم وجود مصادر أخرى للطاقة ولهذا فإن حصة البترول قد ارتفعت بنسبة أكبر مما حدث في أوروبا الغربية ليس فقط للسبب المذكور آنفا وإنما للتطور والنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان خلال العشرين سنة الماضية . فارتفعت حصة البترول من ٣٥ ٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٧٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ . ثم تراجعت هذه النسبة بقدر بسيط وأصبحت ٧٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ بسبب زيادة أسعار البترول . (١)

ومن غير المتوقع أن تتمكن اليابان من تخفيض اعتمادها على البترول كمصدر من مصادر الطاقة بشكل كبير ، وخاصة خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة على الرغم من المحاولات التي تبذلها اليابان في الوقت الحاضر من أجل تطوير مصادر الطاقة البديلة وخاصة الطاقة النووية . ويتضح مما تقدم أن البترول سيبقى المصدر الأساسي والاول للطاقة في العالم وأن أهميته هذه ستبقى لسنوات عديدة قادمة . وأنه من غير المتوقع أن يقل استهلاك البترول عن ٥٠ ٪ من مجموع امدادات الطاقة في العالم (عدا البلاد الاشتراكية) للفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥) على الرغم من المحاولات والادعاءات التي تطلقها البلاد الصناعية للتأثير على البلاد المصدرة للبترول ، لمنعها من الاستمرار في زيادة أسعار بترولها بدعوى أن الزيادة في الأسعار ستشجع على تطوير بدائل للطاقة غير البترول وذلك تحت لواء وكالة الطاقة الدولية والتي أنشئت أساسا لمجابهة بلاد منظمة الأوبك .

(١) يرجع الانخفاض في نسبة استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ الى زيادة استهلاك القوة الملية ، ولكن هناك فروقات بين احصاءات سنة ١٩٧٣ واحصاءات سنة ١٩٧٤ ويظهر أن أرقام سنة ١٩٧٤ مبالغ فيها بعض الشيء انظر

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الأول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثالث : أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

المبحث الأول

عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

اولا : انتاج البترول الخام : —

منذ بداية القرن الحالي بدا انتاج البترول بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت منطقة خليج المكسيك اكبر منطقة لتصدير البترول في العالم ، وبقيت لفترة طويلة المنتج والمصدر الوحيد تقريبا للبترول الداخل في التجارة الدولية . كما ان نصف الكرة الغربي كان يمثل ، قبل الحرب العالمية الثانية المورد الرئيسي لتجارة البترول الدولية . اما بعد الحرب حين تضاعلت نسبيا اهمية نصف الكرة الغربي ، حيث اخذ بترول الشرق الاوسط يتدفق الى الاسواق العالمية ، ويحل تدريجيا محل بترول نصف الكرة الغربي ، وذلك بسبب زيادة استهلاك البترول في الولايات المتحدة الامريكية وعدم زيادة الانتاج فيها بمعدلات عالية لقلة الكثوف وشيخوخة حقول البترول القديمة مما جعل بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا يمثل النسبة العظمى من تجارة البترول الدولية .

ومما ساعد على انتاج البترول العالمي بكميات كبيرة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في كل من الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ناحية ، وزيادة الطلب على البترول وخاصة في اوروبا الغربية واليابان بعد ان دمرت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية . من ناحية اخرى .

فبعد الحرب العالمية الثانية اخذت اوروبا في تعمير ما خربته الحرب ، فبدأ النشاط الاقتصادي يدب في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والزراعة والمواصلات ، واخذت المصانع والمعامل تقوم على اساس الحجم الكبير ، وتوسعت المواصلات وشبكات الطرق واصبحت الزراعة المكثفة

تدار بالالات الحديثة ، فتغير نمط الحياة ، وكثرت وتعددت حاجيات الفرد؛ هذه العوامل كلها أدت الى زيادة الطلب على الطاقة بصورة عامة وعلى البترول بصورة خاصة .

ومنذ سنة ١٩٥٠ اخذ انتاج البترول في الارتفاع بمعدلات عالية لتلبية الطلب المتزايد عليه ، فتضاعف الانتاج الى ما يزيد عن الثلاث مرات بين سنة ١٩٥٠ — ١٩٧٥ . فارتفع انتاج البترول في العالم من (٦٢٦٣ مليون طن) في سنة ١٩٥٠ الى ١٤٦٠.٨ مليون طن (٢٩٥ مليون برميل نسي اليوم) في سنة ١٩٦٤ ثم تضاعف خلال عشر سنوات فأصبح ٢٨٥٠.٩ مليون طن (٥٨ مليون برميل في اليوم) في سنة ١٩٧٤ ، اي بزيادة سنوية بلغت ٦.٩٪ خلال فترة العشر سنوات الاخيرة .

وفي خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٤ تغير ترتيب مناطق الانتاج الجغرافية ، فبينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تنتج ما نسبته ٢٨.٨٪ من الانتاج العالمي في سنة ١٩٦٤ فانخفضت هذه النسبة الى ١٧.٤٪ نسي سنة ١٩٧٤ . في حين ارتفعت نسبة انتاج الشرق الاوسط من ٢٦.١٪ الى ٣٧.٨٪ خلال هذه الفترة ، وكذلك ارتفعت حصة افريقيا من الانتاج من ٥.٦٪ في سنة ١٩٦٤ الى ٩.٦٪ في سنة ١٩٧٤ . هذا في الوقت الذي حافظ الاتحاد السوفيتي على حصته في انتاج البترول خلال هذه الفترة .

كما ان اهمية نصف الكرة الغربي بالنسبة لانتاج البترول قد انخفضت فقد كانت بلاد هذه المنطقة تساهم بنسبة ٤٧.٧٪ ، اي بما يقرب من نصف انتاج العالم في سنة ١٩٦٤ انخفضت الى ٢٩.٧٪ في سنة ١٩٧٤ . وقد قابل هذا الانخفاض في نسبة انتاج البترول في نصف الكرة الغربي زيادة في نسبة انتاج نصف الكرة الشرقي فارتفعت من ٥٢.٣٪ الى ٧٠.٣٪ خلال نفس الفترة .

(بيلتين الاطلس)

إنتاج البسترة ١٩٢٤ - ١٩٧٤ //

النسبة النسبة الى الكل ١٩٧٤	النسبة الى الكل ١٩٦٤	الزبدة ١٩٧٣ ١٩٧٤	معدل الزبدة السوية ٧٤-٦٤	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٦٤	
% ١٧٤	% ٢٨٨	% ٤٣- ٢٨	% ١٧ ٩٠	٤٩٦٧	٥١٩٠	٤٢٠٩	الولايات المتحدة
٣٤	٢٨	٢٦- ١٤	٩٠ ٥٧	٩٦٥	١٠٢٣	٤٠٨	كندا
١٢	١٢	١٤	٥٧	٢٠٦	٢٦٩	١٧٦	المكسيك
٢١٩	٣٢٨	٣٧- ٢٧	٢٧	٦٢٣٨	٦٤٨٢	٤٧٩٣	امريكا الشمالية
١٧	١٢	١١٦٠- ١٢	١٠١- ١٠١	١٥٨٢	١٧٩٠	١٧٧٤	فرنسولا
٠٣	٠٦	٧٦- ٨٤	- ٢٨	٨٧	٩٤	٨٧	كولومبيا
٣	٥٧	٨٤	٢٨	٩٤	٨٦	٧١	ترينيداد
٦٢	١٣٢	١٥٥- ٠٦	٠٦- ٠٦	١٧٦٣	١٩٧٠	١٩٢٢	منطقة الكاريبي
١٦	١٧	٠١٥- ٠١٧	٠٦ ٥٦	٤٥٦	٤٨١	٢٤٣	امريكا الجنوبية

نصف الكرة الغربي					
٢٨٧	٤٧٧	٥٣-	٢٠	٨٤٥٧	٨١٣٢
٨	٥١	-	٤٢	٢٢٦	٢٢٦
أوروبا الغربية					
١٠٦	٥٨	٢٧	١٣٤	٣٠١٢	٢١٣٢
٢٢٢	٤٢	-	٤٢	١٤٩	٩٩٠
٢٠	٧٢	-	٧	١١٤٤	١٣٨٤
١٠	١٢	-	٤١	٢٨١	٢٧٦
٠٩	٢٧	-	٩٢	٢٤٩	٣٧٢
١٤٢	١١٨	١١	١٦٨	٤٠٧٨	٣١٤٧
٢٤	٦	٨٥	١٤٤	٦٧٩	١٢٦
٥٢	-	٣	-	١٤٨	١٤٧
٨	١٧	١٩١	٢٥١	٢٣٥	١٩٦
مدرسة الشرق الأوسط					
٣٧٨	٢٦١	٢١	١١٠	١٠٧٧٠	١٠٤٧٠
الشرق الأوسط					
١٧	١٨	-	٦٢	٤٨٥	٥١٢
٢٦	٢٨	-	٥١	٧٢٥	١٠٤٩
٥٤	٤٢	-	٢٤٢	١١٣٥	١٠٠٠
١٢	٢١	-	-	٢٧٠	٢٤٢
مدرسة أخرى					
١٦	٥١	-	١٢١	٢٧٢٥	٢٩٠٥
أفريقيا					
١٦	٥١	-	١٢١	٢٧٢٥	٢٩٠٥

متابع جداول الإنتاج البتر و مل العالم محي

العوليسيا	٢٢٣	٦٦٠	٦٩٠	١١٥	٥٤	١	٢٤	البحر	١٠٠٠
دول اخرى	٢٦	١٦٠	١٥٠	١٥٢	—	٢	٢	البحر	١٠٠٠
الشرق الاقصى	٢٦٩	٨٢٠	٨٤٠	١٢٠	٢٤	١٨	٢٩	البحر	١٠٠٠
الاتحاد السوفييتي	٢٢٣٦	٤٢١٠	٥٤١٠	٧٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	البحر	١٠٠٠
اوروسيا الشرقية	١٥٠	١٧٣	١٧٣	١٤	١٢	١٢	١٢	البحر	١٠٠٠
المسيحيين	٩٣	٤٢١	٥٢٤	١٨٩	٢٤	١٢	١٢	البحر	١٠٠٠
دول اخرى في نصف الكرة الشمالي	٩٢	٢٨٢	٢٧٩	٢٠٨	—	١	١	البحر	١٠٠٠
نصف الكرة الجنوبي	٧٦٤٠	١٩٥٠	٢٠٥٢	١٠٠	٢٨	٢٨	٢٨	البحر	١٠٠٠
المسلم (عدا الدول الاسلامية)	١٢١٢٩	٢٢٦٢٢	٢٣٢٠٢	٢٧	—	١	١	البحر	١٠٠٠
المسلم	١٤٦٠٨	٢٨٤٢٨	٢٨٥٠٩	٢٩	٢	٢	٢	البحر	١٠٠٠

وفي سنة ١٩٧٤ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في انتاج البترول فقد بلغ انتاجها ٩٦٧ مليون طن واحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الثانية اذ بلغ انتاجه ٥١٠ مليون طن والسعودية المرتبة الثالثة اذ بلغ انتاجها ٧٨٠ مليون طن عدا انتاجها من المنطقة الحابدة والذي تشترك فيه كل من السعودية والكويت ، ثم جاءت بعد ذلك في الترتيب من حيث كمية الانتاج ايران وفنزويلا والكويت ونيجيريا وكندا والعراق وابو ظبي .

لقد سجلت معظم بلاد العالم المنتجة للبترول انخفاضا في معدلات زيادة انتاج البترول في سنة ١٩٧٤ مقارنة بالسنة السابقة . ومثلها منطقة الشرق الاوسط ، بلغ معدل الزيادة في انتاجها ٢٩٪ فقط وهي اقل معدل تحقق في هذه المنطقة خلال العشرين سنة الماضية ، وذلك بسبب تحديد معدلات انتاج البترول في بعض البلاد المنتجة للبترول والحد من استهلاك البترول في البلاد الصناعية كرد فعل لزيادة الاسعار . وكذلك بسبب استخدام العرب لسلح البترول عن طريق قطع امداداته عن بعض البلاد وعن طريق التخفيض التدريجي للانتاج . وسواء اكان الحد من استهلاك البترول يرجع الى اسباب اقتصادية ام الى اسباب سياسية فقد قصد به مواجهة البلاد المنتجة للبترول وخلق نوع من الفائض المصطنع في السوق الدولية للتأثير على اسعار البترول ومع ذلك فقد وقعت بعض الاستثناءات فزاد انتاج البترول في بعض البلاد منها السعودية الذي زاد فيها الانتاج بنسبة ١١٨٪ / وابو ظبي بنسبة ٨٥٪ / والمكسيك بنسبة ١٤٪ / واكبر زيادة تحققت كانت في الصين اذ ازداد الانتاج فيها بنسبة ٢٤٥٪ .

ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية تستهلك كل انتاجها من البترول (١) ، ولما كان الاتحاد السوفيتي يستهلك معظم انتاجه فان الجزء

(١) تصدر الولايات المتحدة قسما من انتاجها الى كندا وتستورد هي من كندا كميات اكبر وذلك اختصارا في المسافات بين البلدين .

الأكبر من البترول الداخل في التجارة الدولية يأتي من منطقة الشرق الأوسط حيث تساهم بما نسبته ٥٩٫٩٪ من تجارة البترول الدولية في سنة ١٩٧٤ .
وتأتي بعد منطقة الشرق الأوسط في المساهمة في التجارة الدولية للبترول منطقة الكاريبي إذ تبلغ حصتها ١٠٫٣٪ تليها بعد ذلك منطقة شمال غرب أفريقيا (ليبيا والجزائر ونيجيريا) .

أما بالنسبة للاستيراد فإن ما يقرب من نصف تجارة البترول العالمية تتجه إلى أوروبا الغربية ، حيث بلغت نسبة ما استوردته أوروبا الغربية ٤٤٫٣٪ في سنة ١٩٧٤ تليها الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت نسبة ما استوردته ١٩٫٠٪ ثم اليابان وقد استوردت ١٦٫٢٪ وتعتبر هذه المناطق الثلاث أهم المناطق بالنسبة لاستيراد البترول والمنتجات البترولية ، إذ يصل إليها ما يزيد على ٨٠٪ من تجارة البترول والمنتجات البترولية العالمية ولا يتوقع أن تتغير الصورة في المستقبل القريب عدا الزيادة في استيراد الولايات المتحدة الأمريكية .



تجارة البترول ومنتجات البترول الدولية في سنة ١٩٧٤ «مليون طن»

الصادرات النسبة الى المجموع		الاستيراد النسبة الى المجموع		
١٢ر١	٧ر٧٪	٣١٥ر٤	١٩ر٠٪	الولايات المتحدة
٥٢ر٥	٢ر٢٪	٤٣ر٦	٢ر٦٪	كندا
١٩٦ر٧	١٠ر٢٪	٦٣ر٨	٣ر٩٪	الكاربيبي
١٢ر٧	٨ر٨٪	٤٤ر٩	٢ر٧٪	دول أخرى في نصف
٢٢ر٣	١ر٣٪	٧٣٣ر٨	٤٤ر٣٪	الكرة الغربي
٩٩٢ر٥	٥٩ر٩٪	٦ر٨	٤ر٤٪	أوروبا الغربية
١٢٥ر٣	٧ر٦٪	٥ر٩	٣ر٣٪	الشرق الأوسط
١٢٤ر٦	٧ر٥٪	٢ر١	١ر١٪	شمالي أفريقيا
٣ر٣	—	٤٧ر٢	٢ر٩٪	غرب أفريقيا
٦٧ر١	٤ر١٪	٦٧ر٠	٤ر٠٪	شرق وجنوب أفريقيا
١ر٥	١ر١٪	٢٦٨ر١	١٦ر٢٪	الشرق الأقصى
٢ر٥	٢ر٢٪	١٦ر٤	١ر٠٪	اليابان
٧٢ر٧	٤ر٤٪	٢٠ر٩	٣ر٣٪	أستراليا
—	—	١٩ر٩	٢ر٢٪	الاتحاد السوفيتي والدول
				الاشتراكية والصين
				دول أخرى
١٦٥٥ر٨		١٦٥٥ر٨		المجموع

Source : BP Statistical Review of the World Oil Industry

المصدر :

وفي دراسة قام بها معهد اقتصاد الطاقة في اليابان حول الطلب العالمي على البترول توصلت النتائج الى ان تجارة البترول الدولية قد ترتفع من ٣٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٠ الى ٥٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٠ وتقول الدراسة أيضا بالنسبة الى الصادرات ان منطقة الشرق الاوسط والتي نمت صادراتها من ٥٠٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٥٦٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٥٩٪ سنة ١٩٧٤ ، سترتفع الى ٦٢٪ في سنة ١٩٨٠ . (١)

اما بالنسبة لأمريكا فتذهب هذه الدراسة الى ان حصتها وقد انخفضت من ٢٣٪ في سنة ١٩٧٠ الى ١٨٪ في سنة ١٩٧٢ ستستمر في الانخفاض الى ١٤٪ في سنة ١٩٨٠ .

(١) انظر :

Future Oil Flow in the World and Conditions For Oil Supply
JAPAN Institute of Energy Economics — Tokyo, Japan

توقعات انتاج البترول في المستقبل : —

على اثر الزيادات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ بدأت البلاد المنتجة للبترول في المحافظة على احتياطاتها البترولية (Conservation) كما بدأت البلاد المستهلكة في التوفير في استهلاك البترول كرد فعل لزيادة الاسعار وكضغط منها على البلاد المنتجة للبترول من أجل خلق فائض في السوق البترولية محاولة دفع البلاد المصدرة للبترول الى المنافسة فيما بينها وبالتالي الى خفض اسعار البترول .

وكان من نتيجة هذه السياسة التي اتبعتها البلاد الصناعية المستهلكة ان تراجع استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ للعالم غير الشيوعي بنسبة ٣٪ فبلغ ٤٦٥ مليون برميل في اليوم وهذه اول مرة ينخفض فيها استهلاك البترول منذ اكثر من عشرين سنة ، وما يلاحظ ان انتاج البترول في نفس السنة قد ازداد زيادة طفيفة قدرها ٢٪ .

فقد انخفض استهلاك البترول في أوروبا الغربية بنسبة ٦٥٪ خلال سنة ١٩٧٤ ، فبلغ ١٤٢ مليون برميل في اليوم ، بالمقارنة الى ١٥٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٣ ، كما انخفض الاستهلاك في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ فبلغ ١٦٢ مليون برميل في اليوم كذلك انخفض استهلاك اليابان لأول مرة بعد الزيادات الكبيرة التي كانت تفوق ما نسبته ٢٠٪ في بعض السنين فانخفض بنسبة ٢٧٪ ووصل الى ٣٥ مليون برميل في اليوم (١) .

ان التوفير في استهلاك البترول سيعمل على تخفيض الطلب على البترول ويزيد من مشكلة الفائض في الطاقة الانتاجية ، والذي يتميز به سوق البترول في الوقت الحاضر (سوق المشتري) ولكن الى اي مدى

(١) انظر : عالم النفط المجلد السابع — العدد (٤٤) — ١٤ حزيران ١٩٧٥ .

تستطيع البلاد الصناعية الاستمرار في تخفيض الاستهلاك أو حتى المحافظة على مستويات الاستهلاك الحالية ، وبدون التأثير على اقتصادياتها خاصة وإن ما حققته من الحد في الاستهلاك كان نتيجة للركود الاقتصادي الذي عانت منه في سنة ١٩٧٤ . وكما قال السيد فرائك مكمًا دزين رئيس مجلس إدارة شركة شل للتجارة والنقل : « إن مستويات انتاج البترول الحالية المنخفضة في العالم غير الشيوعي لا تعكس بالضرورة المستوى الحقيقي للطلب وقد استعانت البلاد الصناعية بها لديها من مخزون ولا بد للانتاج من الزيادة لملء الخزانات الفارغة . (١)

ومعلوم أن البلاد الصناعية قد ضغطت على مخزونها من البترول لخلق فائض كبير في السوق البترولي (الفائض المصطنع) محاولة منها للضغط على البلاد المنتجة لتخفيض اسعار بترولها .

وفي المحاضرة التي القاها الشيخ احمد زكي يماني وزير البترول والثروة السعودي في زوريخ في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ قال بأن سياسة المحافظة (Conservation) التي تتبعها البلدان الصناعية ستساعدنا على المحافظة على ثروتنا البترولية الناضبة وغير القابلة للاسترداد ، وإن حدود قابلية المحافظة والتوفير في استهلاك البترول والتي تؤثر على الطلب بعيدة جدا عن نقطة انخفاض الطلب على البترول بحيث تبدأ تقلق المنتجين . (٢)

The New Era in the Oil Industry

(١) انظر :

Addressed to a University and Business Group in Zurich on

(٢)

10th December, 1974 Supp. MEES — 20th December, 1974

ومهما تبذل البلاد الصناعية من المحاولات للتقليل من الاعتماد على البترول ، وتطوير مصادر الطاقة البديلة فان الاعتماد على مصادر الوقود السائل (البترول والغاز) سيظل يمثل المورد الاساسي للطاقة على المستوى العالمي في الامد القريب والبعيد ، وحتى نهاية هذا القرن بل وحتى لما بعد ذلك . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية من أجل تطوير مصادر الطاقة الأخرى ومواجهة بلاد الأوبك لمنعها من زيادة اسعار بترولها ، وذلك بالتهديد تارة واتخاذ الإجراءات الاقتصادية تارة أخرى ، فان الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيزداد من ٦ مليون برميل في اليوم في الوقت الحاضر الى ما يقارب من ١٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ . (١)

نخلص من ذلك الى أن البترول سيستمر في التدفق الى الأسواق العالمية من بلاد منظمة الأوبك بصورة عامة ومن منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة ، خلال هذا الربع الأخير من القرن العشرين ، بمعدلات متزايدة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد .

ثانيا : برمجة الانتاج (Production Programming) : — (١)

يمكن تعريف برمجة الانتاج ، او تقنين الانتاج ، بأنه تلك العملية التي تحافظ على التوازن بين عالمي العرض والطلب اي عرض البترول والطلب عليه وذلك في السوق العالمية للبترول من أجل المحافظة على مستويات الاسعار من ناحية، ومن أجل المحافظة على الثروة البترولية Conservation من ناحية أخرى . ان في المحافظة على الثروة البترولية وعدم التبذير في

Report of the Joint Atomic Energy Committee
Platts Oilgram, December 24, 1975.

(١) انظر :

(٢) مائع المعنية — تنظيم الانتاج — مقالات بترولية — سنة ١٩٧٥ .

استهلاكها واختيار الاستعمالات المثلى لها حفاظا على الامانة التي يجب ان تؤدي للأجيال القادمة وذلك الى ان يتمكن العالم من تطوير مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك حتى يمكن ايجاد مصادر للدخل القومي تعوض عن البترول اذا ما نضب في المستقبل .

ولقد اثار موضوع برمجة الانتاج وتحديدده بين بلاد الاوبك جدلا طويلا ، فمهد تأسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ وهي تولي موضوع برمجة الانتاج اهمية كبيرة خاصة وان هذا الموضوع من المبادئ التي جاءت ضمن اعلان المنظمة الشهير . وقد جرت مناقشة الجوانب المتعددة للبرمجة سواء في اجتماعات الهيئة الاقتصادية التابعة للمنظمة او في المؤتمرات الوزارية العديدة من اجل التوصل الى قاسم مشترك يحظى بقبول البلاد الاعضاء ، وذلك لدى معالجة الكميات من البترول التي يسمح بانتاجها وتوزيع هذه الكميات بين البلاد الاعضاء .

ولقد كان بين البلاد الاعضاء في الاوبك من تحمس كثيرا لمبدأ برمجة الانتاج ، في حين ان اعضاء كانوا اقل تحمسا ، ففنزويلا من البلاد الاولى التي طالبت بوضع برنامج لتقنين الانتاج تطبقه بلاد الاوبك ، وذلك من اجل المحافظة على اسعار البترول واستقرارها وحمايتها من اي تدهور فيها ، وامتناص اي فائض من الانتاج (زيادة في عرض البترول) حيث كان فائض الانتاج من البترول وفائض وجود الطاقة الانتاجية العاطلة السبب الرئيسي في تدهور اسعار البترول في اواخر الخمسينات وبداية الستينات .

وكان كما ذكرنا سابقا ان الغرض الرئيسي من تأسيس منظمة الاوبك هو المحافظة على اسعار البترول ومنعها من التدهور وذلك على اثر التخفيضات التي قامت بها شركات البترول في هيكل الاسعار المعلنة للبترول في سنة ١٩٥٩ و ١٩٦٠ والتي اثرت سلبيا على عوائد حكومات البلاد المصدرة

للبنترول ذلك ان اي تخفيض في الاسعار المعلنة للبنترول يعنى تخفيض عوائد الحكومات منه ونظرا للاهمية التي يتميز بها موضوع برمجة الانتاج فان منظمة الاوبك عالجت هذا الموضوع في اول قرار لها بعد تاسيسها فقد جاء في القرار (١) رقم (١ - ١) فقرة (٣) : —
« ان الاعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفؤة من هذا المصدر من الطاقة للبلاد المستهلكة ومردود عادل على راس المال لاولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية » .

وفي المؤتمر الثالث لوزراء الاوبك والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٨ تشرين الاول الى الاول من تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ، اتخذ المؤتمر القرار رقم (١١١ - ٢٠) دعم فيه الاجراءات التي بدأت في اتخاذها فنزويلا للمحافظة على ثرواتها البترولية ، وطلب دراسة الطرق المعقولة والجماعية لبرمجة الانتاج التي قد تتبعها البلاد الاعضاء لتحقيق الاغراض التي حققتها فنزويلا بواسطة هيئة المحافظة وتجارة الهيدروكربونات ، وقد اثبتت اجراءات البرمجة هذه بانها ذات فائدة للاعضاء الاخرين في منظمة الاوبك ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تقديم التوصيات الى المؤتمر الرابع

(١) ينص القرار رقم (١ - ١) فقرة ٢ : —

that the members shall study and formulate a system to ensure the stabilization of prices, among other means, the regulation of production.

لتوحيد الإجراءات حتى يمكن تحقيق نتائج مماثلة لما حققته فنزويلا (١) .
ولما لموضوع برمجة الإنتاج من أهمية تفقد تبعته القرار السابق قرارات أخرى
ركزت على أهمية التوصل إلى صيغة يتفق عليها الأعضاء في منظمة الأوبك
لموضوع برنامج مشترك لإنتاج البترول الخام وزيادته بمعدلات تتناسب
والزيادات الحاصلة في الطلب عليه وتوزيعها بصورة عادلة على الأعضاء.

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في جنيف في الفترة من
٤ - ٨ حزيران (يونيه) سنة ١٩٦٢ ، وبعد الاستماع إلى تقرير
سكرتارية المنظمة حول الإجراءات التي اتخذتها فنزويلا ، صدر القرار رقم
(٤ - ٢٥) والذي دعم فنزويلا في اتخاذها الإجراءات القانونية للمحافظة
على ثرواتها البترولية ، وأوصى القرار البلاد الأعضاء بتأليف لجان خاصة
فيها على غرار لجنة المحافظة على دعم تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية.

(١) القرار رقم (٢٠ - ١١) :-

The Conference, having taken cognizance of views expressed by the Venezuelan delegation concerning the valuable results achieved by the Venezuela coordination Commission for the conservation and commerce of hydrocarbons, particularly in preventing the weakening of crude oil prices, considers that similar measures of control may prove beneficial to other members and, therefore, directs the Secretariat to study the matter with a view to recommending to the Fourth Conference the manner in which appropriate and uniform controls may be set up by all the members for the achievements of similar results.

وقد تميزت هذه الفترة بدراسة مبدأ تقنين الانتاج سواء من قبل المنظمة أو البلاد الاعضاء لتبين تأثيرها على استقرار اسعار البترول والفوائد المتعددة التي من الممكن ان تجنيها بلاد الاوبك ، هذا بالإضافة الى المشكلات القانونية والسياسية المتعلقة بذلك من الاهتمام بدراسة القواعد والمبادئ التي يجب اتخاذها لتحديد معدلات الانتاج لكل بلد عضو ضمن خطة الانتاج المشتركة . ومن المؤسف حقا ان جميع الجهود التي بذلت من اجل تحقيق فكرة تقنين الانتاج على مستوى الاوبك الى الان قد فشلت ، وربما يعزى ذلك الفشل الى اسباب متعددة نورد منها : —

١ — ان معظم بلاد الاوبك تحتسب عوائدها من البترول على اساس الاسعار المعلنة وبالنظر الى استقرار الاسعار منذ تاسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ فقد اهتمت البلاد المصدرة للبترول بالدرجة الاولى بهذه الاسعار ، وبكيفية الحفاظ على مستوياتها دون الاهتمام بالاسعار المحققة ، حيث ان التخفيضات في الاسعار المحققة (Realized Prices) نتيجة فائض الطاقة الانتاجية لا يؤثر على عوائد البلاد استجابة في المدى القصير والمدى المتوسط على الاقل (١) .

٢ — الاختلافات في وجهات النظر وتضارب المصالح بين البلاد الاعضاء فيما يتعلق بالعوامل التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الانتاج لكل بلد ، فهل يؤخذ بعامل الاحتياطي من البترول الخام ام بحجم السكان ام بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ام بالطاقة الانتاجية المتاحة ام بمساحة البلد .

(١) الانسداد في تخفيض الاسعار المحققة سيؤدي في الابد البعيد الى الضغط على الاسعار المعلنة ويؤدي الى تخفيضها (ولقد كان هذا واردا قبل تطبيق مبدأ المشاركة او السيطرة الكاملة على الثروة البترولية اما الان فان اي تخفيض في الاسعار المحققة يؤثر بصورة مباشرة على دخل حكومات البلاد المصدرة للبترول) .

وبسبب صعوبة إيجاد اجماع بين بلاد الاوبك على أخذ أحد هذه التوصيات او بعض منها كـمـيـار لتطـبـيـق مـبـدأ بـرـمـجـة الانتاج ظل هذا الموضوع معلقاً . وقد قدمت سكرتارية المنظمة عدة تقارير الى مجلس المحافظين ، منها برنامج السيطرة على الانتاج في يونيه حزيران سنة ١٩٦٣ وملخصه ان حصة بلاد الاوبك من الانتاج العالمي كبيرة مما يمكنها من السيطرة على الانتاج واتباع قاعدة عامة لتقنينه بين بلاد الاوبك وهذه ربما الطريقة الوحيدة لمعالجة قضية استقرار الاسعار ومن ثم ارجاعها الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٥٩ (اي قبل اجراء تخفيض الاسعار التي انخفضت شركات البترول) .

والتقرير الثاني قدم الى مجلس المحافظين في يونيه حزيران سنة ١٩٦٣ عن (جدوى التقنين) (The Feasibility of Prorationing) وقد تطرقت هذه الدراسة الى موضوع تقسيم حصص الانتاج بين بلاد الاوبك اخذين بعين الاعتبار توقعات كل بلد بالنسبة لانتاجه من البترول الخام ، الا ان الموافقة الجماعية لم تتم على هذه التقارير والتوصيات من مجلس المحافظين .

اما الدراسة الثالثة فقد قدمت في ايلول سنة ١٩٦٣ عن (ميكانيكية التقنين) (١) (The Mechanism of Prorationing) وقد عالجت هذه الدراسة كيفية تطبيق التقنين من الناحية العملية وتقسيم الحصص بين البلاد الاعضاء بعد التوصل الى الحد الاقصى من الانتاج لبلاد المنظمة

وبالنظر الى انشغال المنظمة في موضوع تنفيذ الربع مع شركات البترول ،

(١) مزيد من الايضاح انظر الدراسة المذكورة .

فقد غض النظر عن موضوع تقنين الانتاج لفترة طويلة وذلك الى ان فرغت المنظمة من التوقيع على اتفاقية تنسيق البيع ، ثم ركزت المنظمة اهتمامها على طرق تعزيز استقرار الاسعار المعلقة والاسعار المتحققة في السوق البترولية الدولية واسست لذلك الهيئة الاقتصادية (Economic Commission Board) بقرارها رقم (٨ - ٥٥) والذي اتخذ في المؤتمر السابع الذي انعقد في جاكارتا باندونيسيا في الفترة من ٢٢ - ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٤ وطلب من الهيئة الاقتصادية دراسة الطرق والسبل الكفيلة بإيقاف التدهور الحادث في الاسعار المتحققة .

وقد قدمت مقترحات متعددة من البلاد الاعضاء حول امكانية تطبيق مبدأ برجة الانتاج على مستوى الاوبك ، وجرى مناقشات غير رسمية على المستوى السياسي توصلوا الى اتفاق غير رسمي يقضي بتطبيق برنامج انتاج مشترك حددت بهوجبه زيادات الانتاج بالنسبة الى كل بلد .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين ٧ - ١٢ يوليو سنة ١٩٦٥ اصدر المؤتمر القرار (٩ - ٦١) والذي جاء فيه ان المؤتمر قد وافق على اتباع خطة انتاج مشتركة يزداد بموجبها الانتاج بصورة معقولة بالنسبة الى بلاد الاوبك ، الا ان هذا البرنامج لم يطبق ولم تستطع بعض الحكومات فرضه على شركات البترول فيها . كما ان بعض البلاد الاعضاء كان له بعض التحفظات على برنامج البرجة هذا .

وقد تدارست الهيئة الاقتصادية مرة اخرى موضوع البرجة وتوصلت الى تحديد العوامل التي يمكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار لوضع القاعدة التي يمكن ان يقسم على اساسها الانتاج ، وهذه العوامل هي احتياطي البترول ، ومعدلات الزيادة السابقة للانتاج وفائض الطاقة الانتاجية وحجم السكان ، والمساحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اعتماد البلد العضو على عائدات البترول . ولكن الهيئة الاقتصادية لم تستطع التوصل الى الوزن الذي يجب ان يعطى لكل عامل من هذه العوامل حتى يمكن تحديد مستوى الانتاج لكل بلد .

ولما لم تتفق البلاد الاعضاء حول تطبيق برنامج الانتاج المشترك بسبب تباين وجهات النظر فيما يخص العوامل التي سبق ذكرها ونسب الزيادات في الانتاج السابقة ايضا وحتى تلك المتفق عليها ، وبسبب شركات البترول حيث ان قسما من هذه الشركات قد طلبت التحكم مدعية ان ذلك يخالف النصوص التعاقدية التي نصت عليها اتفاقيات الامتياز (١) ، كل ذلك حث بلاد منظمة الاوبك على التفكير في بدائل اخرى لتحقيق الاستقرار في اسعار البترول تكون اكثر قبولا لدى جميع البلاد الاعضاء . فطرح فكرة توحيد الاسعار المعلنة او الاستراتيجية لفرض الضريبة ، وكذلك فكرة زيادة الكلفة الضريبية (Tax Paid Cost) لمنع الشركات من منح حسيات كبيرة على الاسعار المعلنة ولزيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد .

وقد تعاقبت القرارات الوزارية المتعلقة ببرمجة الانتاج منها مثلاً القرار على موضوع برمجة الانتاج وانه اذا ما طبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون في الفترة ما بين ٢٧ — ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ والذي اكد فيه القرار على موضوع الانتاج وانه اذا ما طبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون اداة للمنظمة من أجل التوصل الى اهم اهدافها الرئيسية ، وهو المحافظة على أسعار البترول والمنتجات البترولية في مستويات عادلة . وطلب المؤتمر الوزاري للمنظمة من الهيئة الاقتصادية الاستمرار في دراسة كافة الطرق والسبل لتحقيق ذلك .

(١) في سنة ١٩٧٢ طبقت الحكومة الليبية برمجة الانتاج بصورة انفرادية وخلصت مع شركة اوكسيدنتال ، مما حدا بهذه الشركة الى طلب التحكم كما ان اجراءات ليبيا هذه هيأت المناخ لزيادة اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ .

ثم جاء القرار رقم (٢٠ - ١١٢) والذي اتخذته المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو (حزيران) سنة ١٩٧٠. والذي دعا بلاد الاوبك الى زيادة انتاج البترول زيادة معقولة وذلك لمقابلة الزيادة الحاصلة في الطلب على البترول للفترة من سنة ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وطلب ايضا من الهيئة الاقتصادية والسكرتارية الاستمرار في القيام بالدراسات وتقديم توصياتها الى المؤتمر الوزاري القادم .

وفي اجتماع الهيئة الاقتصادية الذي عقد في فيينا من ١ الى ١٠ ابريل سنة ١٩٧٠ وبناء على التعليمات التي قدمت للهيئة من وزراء البترول ، وبعد دراسة مستفيضة لموضوع برمجة الانتاج ، اوصت الهيئة الاقتصادية بوضع برنامج مشترك للانتاج طويل المدى وذلك من اجل الحفاظ على الاسعار وضمان استقرارها .

وبناء على هذه التوصية قرر المؤتمر الذي عقد في كركاس بنفوزيلا في الفترة من ٩ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ تأليف لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن البلاد الاعضاء في الاوبك ، تقوم بتحديد العوامل التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم خطة انتاج واقعية واكيدة تؤدي الى تحقيق مبدأ برمجة الانتاج المشترك للبلاد الاعضاء ، يبدأ تطبيقه في سنة ١٩٧٢ (١) .

وقد اجتمعت اللجنة الدائمة اجتماعين اولهما في يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧١ ، وثانيهما في مارس سنة ١٩٧١ ، حيث ناقشت العوامل المتعددة ورات انه عند تطبيق مبدأ برمجة الانتاج لا بد من اخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : —

(١) انظر القرار رقم (٢١ - ١٢١) لمؤتمر كركاس — ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١ - العوامل الاقتصادية : - وتشمل الاحتياطي من البترول ، معدلات الزيادة السابقة ، حصة كل بلد في انتاج الاوك ، نوعية البترول ، الاكتشافات الجديدة .

ب - العوامل الاجتماعية : وتشمل حجم السكان ، مساحة البلد ، متطلبات البلد للاتفاق على خطط التنمية الشاملة ، معدل نسبة عوائد البلد من البترول الى مجموع الإيرادات العامة .

وبالنظر الى اختلاف هذه العوامل ومدى التأثير الذي تحدثه من بلد عضو الى اخر ، فقد تعذر الاتفاق الجماعي عليها لانه اتضح ان كل بلد من البلاد الاعضاء يحاول اعطاء أهمية اكبر للعوامل التي تحقق له حصة اكبر من الانتاج . ولهذه الاسباب فشلت اللجنة الاقتصادية ، ولم تستطع التوصل الى وضع اسس متفق عليها لبرنامج الانتاج المشترك يكون مقبولا من الجميع .

ونتيجة التحسن الذي طرا على اسعار البترول في السوق البترولية الدولية ، وبسبب تحقيق بعض الاغراض التي تضمنتها القرارات (٢١ - ١٢٠) و (٢٢ - ١٣١) والتي زيدت بهوجبها اسعار البترول وزيدت ضريبة الدخل ، وبسبب وجود بعض العوامل الدولية الاخرى التي ساعدت على استقرار الاسعار في السوق ، وهو الغرض الاساسي الذي كان يراد تحقيقه من وراء تطبيق مبدأ برمجة الانتاج ، فقد قرر المؤتمر الوزاري الاستثنائي الثالث والعشرون ، والذي عقد في فيينا في العاشر من يوليو سنة ١٩٧١ وقف العمل في الجهود المبذولة لوضع مبدأ برمجة الانتاج موضع التنفيذ مؤقتا ، وذلك الى أن تجد أمور تستلزم ضرورة اعادة النظر في هذا الموضوع ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تحضير خطة الطوارئ (Contingency Plan) وتقديمها للمؤتمر لاتخاذ القرار المناسب بشأنها عند اقتضاء الضرورة (١) .

(١) انظر القرار رقم (٢٢ - ١٣٢) لسنة ١٩٧١ .

وقد ظل موضوع برمجة الانتاج ينتقل بين معظم جداول الاجتماعات الدورية للهيئة الاقتصادية لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وذلك ايماني الاتفاق على خطة موحدة لتطبيق برمجة الانتاج في حالات الضرورة التي تستدعي اجراء مشتركا لوقف التدهور الذي قد يحدث في اسعار البترول مستقبلا ، وقد اظهرت معظم الدراسات التي تمت بأن خفض انتاج الاوبك من البترول بنسبة تتراوح ما بين ٠.٩٪ و ٢٪ في حالة تدهور اسعار البترول بنسبة ١٠٪ كحليل باعادة الاسعار الى مستواها السابق. وبسبب اهمية موضوع انتاج البترول بين بلاد الاوبك فقد اثير هذا الموضوع في المؤتمر التحضيري لبلاد الشمال والجنوب او مؤتمر الحوار بين البلاد الاخذة في النمو بما فيها بلاد الاوبك وبين البلاد الصناعية ، اذ جاء في البيان الرسمي للملك ورؤساء بلاد الاوبك الذي اصدره بعد اجتماعهم في الجزائر في الفترة من ٤ - ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ما يلي : (١) -

« فيما يختص بامدادات البترول يؤكدون من جديد استعداد بلادهم لضمان الامدادات التي سوف تعنى بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة ان لا تستخدم البلاد المستهلكة حواجز مصنعة للتأثير على المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب ، وتحقيقا لهذه الغاية فان البلدان الاعضاء في منظمة اوبك مستعدة لان تبدي تعاونا وثيقا وتنسيقا فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية منه » .

وفي اجتماعات خبراء الاوبك التي عقدت من أجل تحضير ورقة عمل تكون أساسا للحوار بين البلاد الاخذة في النمو وبين البلاد الصناعية وفق المبادئ التي جاء بها الاعلان الرسمي للملك والرؤساء ، فقد بحث

(١) انظر : بيان سياسة الاوبك الذي اعلنه ملك ورؤساء بلدان منظمة الاوبك بعد اجتماع القمة الذي عقد في مدينة الجزائر في سنة ١٩٧٥ .

موضوع برمجة الانتاج ، وذلك لوجود فائض في عرض البترول وفائض في الطاقة الانتاجية لبلاد الاوبك ، وهذا عائد الى ما اتخذته البلاد المستهلكة من اجراءات للحد من استهلاك البترول ، كرد فعل على الزيادات التي حصلت في اسعار البترول .

وتفكر الان بلاد الاوبك بصورة جدية في موضوع المحافظة على الثروة البترولية وذلك لانها مادة اولية قابلة للتنفذ ، كما انها لا تتجدد ، وهي تستهلك مرة واحدة (١) ، ولتحديد انتاج البترول من قبل بلاد الاوبك تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : —

- ١ — حاجة بلاد الاوبك لرؤوس الاموال بغرض التنمية .
 - ٢ — احتياجات بلاد الاوبك للبترول في المستقبل .
 - ٣ — اتباع سياسة حكيمة للاستفادة القصوى (Optimization) من استخدام البترول واستعماله لغير اغراض الوقود ، وانما في مجال البتروكيماويات والصناعات الاخرى .
 - ٤ — إمكانية الحقول الفنية بحيث لا تتعرض لاستنزاف سريع يؤثر على عمر الحقل الانتاجي .
- ولكن هذه العوامل اعلاه لا تعني بأي حال من الاحوال تقييد العرض (انتاج البترول) بحيث يبقى وراء الطلب من اجل احداث نقص متمعـد (Artificial Demand) للتأثير على الاسعار (٢) .

(١) بعض المواد الأولية الاخرى يمكن أن تستجد وتستهلك عدة مرات ومثال ذلك الحديد .

(٢) في المؤتمر الاستشاري الذي عقده منظمة الاوبك في جنيف في ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٦ تم بحث موضوع فروقت اسعار البترول وبرزت أهمية مبدأ تقنين الانتاج كشيء لا بد من تطبيقه ان عاجلا ام آجلا ، وذلك لمواجهة الاجراءات التي اتخذتها البلاد الصناعية من اجل التأثير على مستويات الاسعار الا انه ارتؤي عدم الأخذ ببدا برمجة الانتاج في الوقت الحاضر ، وذلك حتى لا تتصف منظمة الاوبك بصفة الاحتكار (Cartel) وترك المجال امام البرمجة الاختيارية (تنظيم الانتاج الاختياري) الا أن هذا لا يعني الا تلجا بلاد الاوبك في المستقبل اذا ما جدت ظروف جعلت من الاجراءات الحالية غير كافية ، الى تطبيق مبدأ برمجة الانتاج .

ولقد بينت بلاد الاوبك انها مستعدة لضمان الامدادات البترولية بها يكفي الاحتياجات الضرورية لادامة اقتصاديات البلاد المتقدمة في وضع صحي ، وكذلك المساعدة في استمرار تطورها وفي تحسن مستوى معيشة شعوبها .

وفي هذا الصدد فان البلاد المصدرة للبترول ستتعاون وتنسق فيما بينها للحفاظ على الموازنة بين انتاج البترول (العرض) وبين احتياجات السوق العالمية (الطلب) .

ولكن الاوبك بسبب الاجراءات والعراقيل المصطنعة التي تحاول البلاد المستهلكة وضعها امام استهلاك البترول بفرض خلق فائض مصطنع في عرض البترول (Artificial Supply) في السوق الدولي ، ليس امامها من خيار الا التعاون فيما بين اعضائها من اجل وضع خطة تهدف الى برمجة الانتاج وتحديدده بها يوازي الطلب عليه .

ومن المؤمل انه من خلال الحوار الدائر الان بين الشمال والجنوب ان تقتنع البلاد الصناعية بضرورة رفع جميع الحواجز المصطنعة امام استهلاك البترول وافساح المجال امام عوامل (العرض والطلب) في ظل المنافسة الحرة من اجل الاسترشاد بها لتحديد مستوى اسعار البترول الحقيقية والعادلة .

ومن الامور التي يجب ان ننتبه لها هي ان الاوبك حتى الان فشلت في اقتناع جميع البلاد الاعضاء باهمية تطبيق مبدأ تقنين الانتاج ، وذلك راجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية لكل بلد عضو على حدة . وازاء هذا الوضع فقد اقترحنا على منظمة الاوبك اتباع طريق اخر من اجل تحقيق مبدأ تقنين الانتاج ، وهو الطريق الاختياري . لقد اقترحنا اتباع طريقة تنظيم الانتاج (Production Organizing) وذلك كوسيلة اختيارية للوصول الى برمجة الانتاج ، ويتلخص الاقتراح الجديد في ان تقوم الهيئة الاقتصادية للمنظمة كل سنة بوضع تقديرات للطلب والعرض

من البترول الخام للسنة القادمة ، وتحديد الفائض من العرض المتوقع حدوثه ومن ثم يطلب الى كل بلد عضو تخفيض خططها الانتاجية للسنة القادمة ، ثم يصار الى جمع هذه التخفيضات فاذا وجدت انها تكفي لامتناس الفائض من العرض كان بها ، والا يطلب من البلاد الاعضاء ، وبصورة اختيارية اجراء تخفيضات اخرى ، وهكذا الى ان نصل الى نقطة التوازن (Break even point) . بهذه الطريقة نكون قد حققنا اغراض مبدأ برمجة الانتاج دون الدخول في متاهات تحديد العوامل التي يجب الاخذ بها ووزن كل منها بالقياس الى العوامل الاخرى . كما ان البلاد الاعضاء تطبق تنظيم الانتاج الاختياري دون ان تشعر بان منظمة الاوبك قد تدخلت في امور حساسة من شؤونها الخاصة .

اننا هنا نحذر البلاد المصدرة للبترول من خطر التسابق في زيادة انتاج البترول ، ومن ثم البحث عن اسواق لهذه الزيادة ومنح الخصومات السرية من اجل تسويق هذه الزيادة من الانتاج ، لان ذلك هو ما تريده البلاد الصناعية ، وهو الذي قد يكون المعول الذي يمكن ان يحطم منظمة الاوبك . ان تحذيرنا هذا نابع من غيرتنا وحرصنا على وحدة منظمة الاوبك والتي بواسطتها استطاعت البلاد الاعضاء فيها تحقيق المحافظة على اسعار البترول ، بل ورفعها الى المستوى الذي ما كان ليكن تحقيقه بدون هذه المنظمة ، اننا نضع اقتراحنا الخاص بتنظيم انتاج البترول اختياري (1) امام البلاد الاعضاء في منظمة الاوبك للاخذ به وذلك من اجل صيانة وحدة وترايط منظمة الاوبك .

ثالثا : - احتياطي البترول : -

الاحتياطي الثابت هو كميات البترول المتبقية في باطن الارض ،

(1) انظر : تنظيم الانتاج - مقالات بترولية - المؤلف - بيروت سنة ١٩٧٥ .

والمقدرة على اساس المعلومات الجيولوجية والهندسية التي تؤكد بصورة معتدلة انها قابلة للاستخراج في الوقت الحاضر والمستقبل من المكامن البترولية المعروفة وتحت الظروف الاقتصادية السائدة والطرق الفنية المستخدمة في استخراج البترول .

ويتغير الاحتياطي القابل للاستخراج بتغير الظروف الاقتصادية وخاصة تغير الاسعار .

كما ان التقدم التكنولوجي والتحسين في الطرق الفنية في استخراج البترول هر الاخر قد يزيد من الاحتياطي ويغير في عامل الاستخراج (Recovery Factor) هذا فضلا عن ان عامل الاستخراج نفسه يتغير من منطقة الى أخرى حسب الطبيعة الجيولوجية لوجود البترول (١) .

وتختلف تقديرات الاحتياطي باختلاف المصادر حيث تؤثر عليها في بعض الاحيان القضايا الفنية والسياسية كما أن بعض التقديرات غير مدروسة دراسة عملية لا تعطي صورة حقيقية عن الاحتياطي وكذلك فان تقديرات بعض شركات البترول لا يمكن الاعتماد عليها كليا .

هناك الاحتياطي المحتمل (Probable Reserve) وهو يشمل الكميات الاضافية والمرجح استخلاصها بصورة معقولة بالاساليب التكنولوجية المعروفة او التي ستصبح في متناول اليد قريبا ضمن الظروف الاقتصادية المتاحة ، وتشمل الاحتياطيات المحتملة امتدادات المكامن الثابتة

(١) يعرف عامل الاستخراج بأنه العلاقة بين الاحتياطي الثابت الممكن استخراجه وبين مجموع الاحتياطي الموجود في المكامن البترولية في باطن الأرض ، ويحدد بنسبة وتختلف هذه النسبة من منطقة الى أخرى حسب الظروف الجيولوجية المحلية وكذلك التغير التكنولوجي .

والمكائن الثانوية غير المطورة ، وتشمل أيضا المناطق التي يشملها عامل الاستخراج الثانوي . (Secondary Recovery) والتي تتطلب اتخاذ بعض الاساليب لكي يمكن الانتاج منها ، مثل حقن الماء او حقن الغاز بالإضافة الى الاساليب التكنولوجية المحتمل اكتشافها في المستقبل .

ولا يوجد اختلاف كبير في تقديرات الاحتياطي الموجود في باطن الارض بين المعنيين في شؤون البترول ، وانما يقع الاختلاف في تقديرات الاحتياطي الممكن استخراجه (الاحتياطي الثابت) وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات الجيولوجية والفنية الدقيقة اللازمة لاحتسابه ، مما يجعل هذه التقديرات ذات طبيعة نظرية في احيان كثيرة . ويقدر الاحتياطي الثابت للعالم والذي تجمع عليه معظم التقديرات ، بما يقرب من ١٠٠ بليون طن ، فقد قدرته النشرة الاحصائية لشركة البترول البريطانية BP بحوالي ٩٧٧ بليون طن (٧٢٠ بليون برميل) (١) .

وفي الدراسة الحديثة التي قدمها (ج . و . مودي) الى مؤتمر البترول العالمي في طوكيو المنعقد سنة ١٩٧٥ قدر احتياطي العالم القابل للاستخراج بما مجموعه ٧٤٠ بليون برميل في كانون الثاني ، (يناير) سنة ١٩٧٤ وهو بذلك يقارب ما قدرته شركة البترول البريطانية

اما مجلة النفط والغاز الامريكية فتقدر الاحتياطي العالمي بحدود ٦٥٩ بليون برميل (٢) ويقدر السيد / مودي الموارد البترولية المحتملة بما مجموعه ٢٠٠٠ بليون برميل (٢٧٢٩ بليون طن) اكتشف منها ما يقرب من ٩٦٣ بليون برميل وما تبقى ينتظر ان يكتشفها العالم في السنوات القادمة . وتقارب هذه الأرقام احصائيات وتقارير الامم المتحدة ، حيث تقدر اجمالي الاحتياطي العالمي المحتمل بحوالي ٢٥٠ بليون طن (٣) .

(١) انظر : BP Statistical Review of the World Oil Industry:

(٢) انظر : Oil and Gas Journal Dec. 29, 1975:

(٣) مجلة البترول والغاز العربي السنة التاسعة العدد ٥١ نيسان سنة ١٩٧٥ .

وهكذا يمكن القول بأن الاحتياطي الثابت الموجود في العالم يتراوح في الوقت الحاضر ما بين ٩٥ — ١٠٠ بليون طن وان الاحتياطي المحتمل يتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ بليون طن .

ومن النظر الى التقسيم الجغرافي للاحتياطي الثابت لسنة ١٩٧٤ ، نجد ان منطقة الشرق الاوسط ، والتي يقع فيها احد عشر حقلا من اكبر حقول العالم الخمسة عشر تمثل ٥٦٣٪ من الاحتياطي العالمي ، واذا أضفنا اليها افريقيا فان المنطقتين تمثلان ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي العالمي كما يمثل الشرق الاوسط ٦٧٪ من الاحتياطي العالمي اذا استثنينا البلاد الاشتراكية ، وبإضافة افريقيا ترتفع نسبة المنطقتين الى ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي .

وتلى منطقة الشرق الاوسط من حيث كميات الاحتياطي منطقة البلاد الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين) وتمثل ١٥٥٪ من الاحتياطي العالمي . ويأتي بعدها افريقيا وتمثل ٩٣٪ من الاحتياطي العالمي .

لقد بلغ الإنتاج العالمي المتراكم من البترول منذ اكتشافه في سنة ١٨٥٩ حتى نهاية ١٩٧٤ (٤٢٣) بليون طن أي ما يقل قليلا عن نصف الاحتياطي العالمي المعروف في الوقت الحاضر . وقد استهلك العالم من البترول خلال العشر سنوات السابقة (١٩٦٤ — ١٩٧٤) ما يزيد عن استهلاك العالم منذ اكتشاف البترول حتى سنة ١٩٦٤ . واذا افترضنا ان

الاحتياطي العالمي هو ٩٧٧ بليون طن ، وسوف لن يكون هناك اكتشافات بترولية جديدة في العالم ، فان الاحتياطي الثابت المعروف الان سينفذ خلال ٣٦ سنة على أساس معدلات استهلاك البترول الحالية ، اما اذا افترضنا ان معدلات الاستهلاك الحالية سوف لن تبقى على ما هي عليه الان وانها سترتفع بنسبة ٣٪ سنويا فان الاحتياطي المعروف الان سينفذ خلال ٢٤ سنة ولكن اذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي سينفذ خلال ١٩ سنة .

وبالنظر لتخوف العالم من احتمال نفاد البترول فان عمليات التحري والاستكشاف تجري على قدم وساق في معظم مناطق العالم ، وخاصة المناطق المغورة في قاع المحيطات وكذلك في المناطق التي تم اكتشاف النفط فيها كالاسكا وبحر الشمال واندونيسيا والصين وغيرها من البلاد .

واذا نجح العالم واكتشف كميات اضافية من البترول واصبح الاحتياطي كما تقول بعض التقديرات بحدود ٢٠٠ بليون طن فان الاحتياطي هذا سينفذ خلال ٧٤ سنة على اساس استهلاك البترول الحالي . واذا افترضنا ان الاستهلاك سيزيد بنسبة ٣٪ سنويا فان البترول سينفذ في خلال ٣٧ سنة . واذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي العالمي سينفذ خلال ٣٠ سنة وهذا يتطلب بذل الجهود من جميع الاطراف المعنية بالبترول وشؤون الطاقة من اجل التعاون في حل الاشكال الذي سيواجهه العالم من جراء نفاد البترول ، حيث لا بد من تطوير بدائل الطاقة الاخرى لتحل محل البترول قبل نفاده ، كما لا بد من التفكير الجدي في قصر استعمال البترول على استعمالات افضل من كونه مصدرا للوقود ، اذ يجب العمل بجهد على استعماله كمادة تدخل في عشرات الالوف من الصناعات المهمة للجنس البشري في معاشه ومسكنه وملبسه وصحته .

ان العالم بلا شك سوف يندم قريبا لانه اسرف في حرق البترول ، وانه كان من الافضل لو استخدم بدلا منه الفحم والكهرباء ووفر البترول لاستعمالات اجدى وانفع .



مجموع احتياطي طحيت العالم الكتابت من كبتولت كنام بلبون طرت

الدول او المنطقة	نهاية ١٩٧٣	نهاية ١٩٧٤	نسبة الزيادة	النسبة الى الكسل ١٩٧٤	١٩٧٣
الولايات المتحدة	٤٠٤	٣٠٤	—	٣٠٤	٤٠٤
كندا	١٣٠	١٣٠	—	١٣٠	١٣٠
الكاريبسي	٣٠٤	٣٠٤	٤٠	٣٠٤	٣٠٤
دول اخرى في نصف الكرة الغربي	١٣٠	٣٠٤	٦٣٠	٣٠٤	٣٠٤
مجموع نصف الكرة الغربي	١١٠	١٣٠	١٠٠	١٣٠	١٣٠
اوروبا الغربية	٣٠٤	٣٠٤	٥٩٠	٣٠٤	٣٠٤
الشرق الاوسط (١)	٤٧٧	٥٥٠	١٥٣	٥٥٠	٤٧٧
امريقيا	٨٩٠	٩٠٠	٣٠٤	٩٠٠	٩٠٠
الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية والصين	١٤٠	١٥٣	٩٠٤	١٥٣	١٥٣
دول اخرى في نصف الكرة الشرقي	٣٠٤	٣٠٤	٣٣٠٣	٣٠٤	٣٠٤
مجموع نصف الكرة الشرقي	٧٥٠	٨٥٦	١٤٠	٨٥٦	٨٥٦
العالم عدا الدول الاشتراكية	٧١٩	٨٣٥	١٤٧	٨٣٥	٨٣٥
العالم	٨٦٠	٩٧٧	١٣٠٤	٩٧٧	٩٧٧

المصدر : BP STATISTICAL REVIEW OF THE WORLD OIL INDUSTRY :

(١) يرى المؤلف ان احتياطي الشرق الاوسط من البترول هو اكبر مما يظهر في هذا الجدول وقد يزيد بما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ من الرقم المخصص لمنطقة الشرق الاوسط في هذا الجدول .

رابعاً : الكشوفات المحتملة للبترول في العالم : —

كنا قد تكلمنا عن الاحتياطي من البترول الخام في مناطق العالم المختلفة وبيننا ان احتياطي العالم سينفذ خلال ٣٦ سنة (١) على أساس معدلات الانتاج الحالية وانه سينفذ في مدة اقل من ذلك في حالة زيادة معدلات الانتاج عن مستواها الحالي ، ولكن هذا لا يمثل الحقيقة كلها .

فالبحري والتنقيب عن البترول جار في معظم انحاء العالم على الباسية وفي الجروف القارية وفي أعماق البحار والمحيطات . كذلك في الحفر الى أعماق سحيقة قد يتجاوز خمسة وعشرين ألف قدم .

ولم تحاول شركات البترول او الحكومات في السابق اجراء عمليات التحري في كثير من هذه المناطق وذلك لارتفاع تكاليف هذه العمليات ، كما انه كان يشك في جدواها الاقتصادية هذا فضلا عن أن توفر البترول بكميات كبيرة في الشرق الاوسط وبكلفة اقل جعل شركات البترول تعتمد على وارداتها من هذه المنطقة . الا انه بعد الزيادة التي حدثت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ اتجهت شركات البترول الى التحري والتنقيب في المناطق الأكثر كلفة والتي أصبح امر تطويرها اقتصاديا . وكذلك ركزت حكومات البلاد الصناعية على تطوير مواردها الخاصة من الطاقة ، وذلك للتقليل من الاعتماد على بترول الشرق الاوسط تحسبا لاي اجراء قد تقدم على اتخاذه بلاد الاوبك . او البلاد العربية المصدرة للبترول وذلك بحظر البترول عنها كما تم اثناء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٤ بدأ العمل جديا في تحري المناطق البعيدة في أعماق البحار وحول الجروف القارية والاسراع في تطوير المناطق المكتشفة مثل بحر الشمال والاسكا .

(١) هذا اذا افترضنا أن احتياطي العالم الثابت هو ٩٧٠٧ بليون طن .

واعلنت الولايات المتحدة الامريكية ما يسمى بـ (مشروع الاستقلال) ، حيث رصدت له مبالغ كبيرة من المال ويقضي هذا المشروع بتطوير الجروف القارية للمناطق المحيطة بالولايات المتحدة الامريكية وتطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الذرية ، والقار ، وحجر السجيل واستخراج البترول والغاز من الفحم .

وبتنفيذ (مشروع الاستقلال) يدعي المسؤولون الامريكيون بأنهم سيتمكنون من سد احتياجاتهم للطاقة بحلول سنة ١٩٨٠ ، او في سنة ١٩٨٥ على أسوأ تقدير ، هذا وسنبحث هذا المشروع بالتفصيل عند الحديث عن تطوير مصادر الطاقة البديلة في العالم .

وهناك حقيقة يجب ان يعترف بها جميع العاملين في حقل البترول والمعنيين بشؤونه ، وهي ان الاكتشافات الكبيرة لاحتياطات البترول ، والتي تمت في الخمسينات والكلف الرخيصة التي صرفت عليها ، آنذاك ، لا يمكن تكرارها ، فمنذ الاكتشاف الكبير الذي تم في ليبيا في اواخر الخمسينات لم تكتشف احتياطات مماثلة عدا الاكتشاف الذي تم في بحر الشمال ، والذي وصلت تكاليف تطويره الى أكثر من ٧٥٠٠ دولار لتوفير الطاقة الانتاجية اللازمة لانتاج البرميل الواحد يوميا طوال الفترة المقدرة لحياة هذه الطاقة الانتاجية ، هذا بينما تتراوح التكاليف الراسمالية اللازمة لتوفير هذه الطاقة الانتاجية السابقة الذكر في الخليج العربي ما بين ٩٥ — ٢٩٥ دولار للبرميل

Towards an optimal production and investment strategy of the Arab (١)
Petroleum Exporting Countries in the light of alternative Sources of
Energy through the year ١٩٨٥ — Pan Arab consultants Economic &
Industrial Development.

حسب المنطقة المنتج منها (١) ، فضلا عن أن كلفة التشغيل في منطقة بحر الشمال قد تزيد عن عشرة أضعاف ما هي عليه في منطقة الخليج العربي ، وحسب تقدير تشيس مانهان بنك فإن العالم سيصرف ثلاثة أضعاف ما صرفه على الصناعة البترولية خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بالسنوات العشرة الماضية (١٩٦٥ — ١٩٧٥) .

وبلغة الأرقام فإن العالم سيصرف ٤٨٠ بليون دولار خلال السنوات ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت المصروفات الرأسمالية للصناعة البترولية ٤٣٧ بليون دولار عدا ما صرفته البلاد الاشتراكية . يضاف إليها ٢٢ بليون دولار صرفت على التحري والتنقيب والتي لا تعتبر نفقات رأسمالية ، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ عنه في سنة ١٩٧٣ .

أن معظم الاستثمارات انفتحت في زيادة التسهيلات الانتاجية وتطوير الحقول المكتشفة والحصول على مناطق جديدة للتنقيب عن البترول وقد حصل قطاع الانتاج على ٤٥٪ من هذه الاستثمارات ، أي بزيادة قدرها ٥١٪ عن سنة ١٩٧٣ ، أما مصروفات التحري والتنقيب فقد بلغت ٢٢ بليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٢٩٪ وبذلك يكون مجموع النفقات الرأسمالية للبحث وتطوير مصادر البترول قد بلغت ٢١٧ بليون دولار ، وهو ما يساوي نصف مجموع النفقات الرأسمالية التي انفتحت على الصناعة البترولية في العالم عدا البلاد الاشتراكية (١) . وسنعرض فيما يلي المناطق البترولية الجديدة والتي من المحتمل أن تلعب دورا هاما في المستقبل خارج منطقة الاوبك مثل بحر الشمال والاسكا والصين .

١ — بحر الشمال (North Sea) —:

بدأ البحث والتنقيب عن البترول والغاز في بحر الشمال في اوائل

السيتينات ، وذلك بعد اكتشاف الغاز بكميات كبيرة على اليابسة في حقل كرونينج في هولندا . وبدا البحث اولا في القسم الجنوبي من بحر الشمال ، وكانت نتيجة البحث ان تم اكتشاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي يقع معظمها في القطاع البريطاني من بحر الشمال لا يحتوي على بترول وانما على غاز فقط وادى هذا الى انخفاض رغبة بعض الشركات فسي الاستمرار في البحث ، الا ان اكتشاف حقل ايكوفيج في القسم النرويجي من قبل شركة فيليبس الامريكية قد شجع الشركات على الاستمرار في التنقيب في القسم الشمالي من بحر الشمال ، مما ادى الى اكتشاف حقول غازية وبترولية كثيرة اهمها حقل الفورتيث في القطاع البريطاني والايكوفيج وستانفجورد في القطاع النرويجي ، كما ان أعمال البحث والتنقيب ما زالت جارية في المناطق الاخرى من بحر الشمال والمتاخمة لالمانيا والدانمارك وايرلندا .

ولا يمكن تحديد احتياطي البترول في بحر الشمال على وجه الدقة في الوقت الحاضر فاعمال التقويم لا تزال جارية وشركات البترول مستمرة في حفر الابار الاستكشافية والتطويرية وما لم تكتمل التحريات لا يمكن تقدير الاحتياطي بصورة دقيقة فالاحصاءات المنشورة ليست الا تكهانات تعتمد على المعلومات الفنية المتوفرة في الوقت الحاضر وهي معلومات ناقصة جدا .

ويقدر الاحتياطي الثابت لبحر الشمال القابل للاستخراج بحوالي ٢١٠٠ مليون طن متري منها ، ١٦٠٠ مليون طن في القطاع البريطاني ، وما تبقى يقع ضمن القطاعات الاخرى التابعة للبلاد الاخرى ومعظمه في القطاع النرويجي (١) .

(١) انظر : مجلة النفط - آب - سنة ١٩٧٥ .

أما مجلة (Oil and Gas Journal) فتقدر الاحتياطي الثابت بـ ١٦ بليون برميل لبريطانيا ، و ٦ بليون برميل للنرويج ، أما الاحتياطي المحتل في بحر الشمال فيقدر بحوالي ٤٠ بليون برميل منها ٢٥ بليون في القطاع البريطاني و ١٤ بليون في القطاع النرويجي والبلون الآخر في المناطق الأخرى (١) .

لقد تأخر تطوير حقول بحر الشمال ، وذلك للصعوبات المالية التي واجهتها الشركات ، إضافة الى النقص في المواد والفنيين ، وكذلك بسبب صعوبة الظروف المناخية . وفي سنة ١٩٧٤ انتجت النرويج ما معدله ٣٥٠٠ برميل في اليوم ، في حين كانت تتوقع انتاج ما معدله ١٨٠ ألف الى ٢٠٠ ألف برميل في اليوم الا أن المشكلات التي واجهتها شركة فيليبس في حقل ايكوفيج حالت دون تحقيق هذا المعدل والذي تم تحقيقه في سنة ١٩٧٥ حيث بلغ انتاج النرويج في تلك السنة ١٨٩ ألف برميل في اليوم . هذا ويبلغ معدل انتاج حقل ايكوفيج النرويجي ٢٧٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يرتفع هذا المعدل قبل نهاية هذه السنة الى ٣٢٥ ألف برميل في اليوم .

ومن المتوقع أن يصل معدل انتاج النرويج في المستقبل الى ما بين ٧٠٠ ، او ٧٥٠ ألف برميل في اليوم ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . وقد ترتفع معدلات الانتاج الى ١٤٠٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٢ (٢) .

وسيكون في مقدور النرويج تصدير الجزء الأكبر من انتاجها من البترول ، وذلك لان استهلاكها من البترول قليل بالقياس الى ما تستهلكه بلاد أوروبا الغربية الأخرى ، ويبلغ معدل ما تستهلكه النرويج حوالي ٩ مليون طن (١٨٠ ألف برميل في اليوم) يمكن أن يرتفع الى ١٢ مليون طن (٢٤٠ ألف برميل في اليوم) .

(١) انظر : مجلة النفط - شباط - سنة ١٩٧٥

Platts Oilgram March 23 1976

(٢) انظر :

وفي القطاع البريطاني من بحر الشمال تأخر الانتاج ايضا وذلك لنفس الاسباب السابقة وكان من المتوقع أن يصل انتاج بريطانيا من البترول ما معدله ٤٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ إلا أن معدل الانتاج لم يصل إلا الى ١٢ ألف برميل في اليوم ، حيث بدأ الانتاج في حقل راكبل الصغير في ١١ يونيه (حزيران) سنة ١٩٧٥ .

كما بدأ الانتاج من حقل أوك في نهاية سنة ١٩٧٥ وبكميات قليلة . وتملك هذا الحقل مجموعة ثل / اكسون ، ويتوقع أن يزداد الانتاج الى ٤٠ ألف برميل في اليوم فيما بين سنة ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وأهم حقول بحر الشمال هو حقل الفورتيز ، حيث بدأ الانتاج منه في سنة ١٩٧٦ ، وبمعدل قدره ٧٥ ألف برميل في اليوم . وتتوقع المصادر البريطانية أن ينتج هذا الحقل ما معدله ٣٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يصل ذروة قدرته الانتاجية الى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٧ .

أما مجموع الانتاج المتوقع من القطاع البريطاني من بحر الشمال فقد يصل الى ثلاثة ملايين برميل في اليوم أو ما يعادل ١٥٠ مليون طن في السنة في بداية الثمانينات . وهو ما يعادل أيضا الاستهلاك المحلي المتوقع لبريطانيا في ذلك الوقت . وهذا يعني احتمال أن تتمكن بريطانيا من الاكتفاء الذاتي من البترول الخام .

وبما أن بترول بحر الشمال هو من النوع الخفيف فسيتقوم بريطانيا بتصدير جزء منه وتستورد في المقابل البترول الثقيل ، وذلك لمواجهة الطلب على المشتقات البترولية المختلفة .

وعلى الرغم من الاكتشافات الكبيرة في القطاع البريطاني من بحر الشمال فإن مستقبل استغلال الحقول سيكون الى حد كبير مرهونا بقدرة الشركات العاملة على استيعاب التصاعد التضخمي في نفقات التطوير ، والذي يهدد حاليا الجدوى الاقتصادية للحقول التي يقل احتياطها القابل للاستخراج عن ألف مليون طن (١) . وهذا يفسر لنا موقف بريطانيا فيما

يتعلق بأسعار البترول وبالنسبة الى دورها المحدود في الحوار الدائر بين الشمال والجنوب . فهي تريد وضع حد أدنى لسعر البترول لا يقل عنه مهما كانت ظروف العرض والطلب ، وذلك لتشجيع شركات البترول على القيام بالاستثمارات الرأسمالية لتطوير مصادر الطاقة ، ومنها البترول ضمانا لربحية الشركات العاملة فيها ، ويتلخص موقف بريطانيا في ضرورة تحديد سعر معقول للبترول ، يأخذ بعين الاعتبار النفقة الحدية لانتاج البترول ومصادر الطاقة البديلة . ولقد حددت وكالة الطاقة الحد الأدنى لسعر البترول بـ ٧ دولار للبرميل . فاذا ما اقتضت الظروف الاقتصادية تخفيض سعر البترول عن هذا الحد (من ٧ دولارات) فان البلاد التابعة لوكالة الطاقة الدولية ستدفع سعر ٧ دولار للبترول المستورد بغض النظر عن الانخفاض الحاصل في السعر ، ومهما يكن فان بريطانيا والنرويج اصبحتا منتجتي البترول ويهملهما المحافظة على أسعارهما لذلك تتبعان سياسة لا تختلف عن سياسة بلاد الاوبك ، وخاصة فيما يتعلق بالضريبة والريع والمشاركة ، وهذا لا ينطبق فقط على بريطانيا والنرويج وانما على البلاد الاخرى المنتجة للبترول ، والتي لم تنتم بعد الى منظمة الاوبك كالاتحاد السوفيتي والصين والتي تحاول الحصول على أسعار لبترولها لا تختلف عن مستويات أسعار بترول الاوبك .

تأثير بترول بحر الشمال على واردات أوروبا من بلاد الاوبك :-

تستورد أوروبا الغربية معظم احتياجاتها من البترول من بلاد الاوبك ، وخاصة بلاد الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، حيث استوردت من هاتين المنطقتين ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع وارداتها في سنة ١٩٧٤ . فالى أي حد ستتغير الصورة في المستقبل خاصة بعد بدء الانتاج من بحر الشمال ؟

وبين الجدول التالي الصورة المستقبلية للبترول في أوروبا الغربية (نسبة انتاجها من البترول الى طلبها الكلي عليه) .

نسبة إنتاج أوروبا الغربية من البترول إلى طلبها المغطى
 " ١٩٧٥ - ١٩٩٠ " " بليون طن "

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الانتاج	الانتاج	الانتاج	الانتاج	الانتاج
%	%	%	%	%
الطلب على البترول	٧٣٠	٧٨١	٩٦٧	١٠٤١
الإنتاج خارج بحر الشمال	٢٦	٤١	٤٣	٤٥
الإنتاج المحتمل لبحر الشمال	٨٢	١٦٠	٢٠٧	١٧٦
المعجز (الواجب استيراده)	٩٦٥	٥٧٩	٧١٦	٨١٩

المصدر :

Petroleum Economist Aug. 1975

The North Sea Oil & Gas and its effect on Western:

European demand for OPEC Hydrocarbon.

من الجدول السابق يتضح أن انتاج البترول من بحر الشمال يتوقع أن يرتفع من ١٧٪ من مجموع الطلب على البترول في أوروبا الغربية في سنة ١٩٧٥ الى ٢٠٪ في سنة ١٩٨٠ ثم الى ٢١٪ في سنة ١٩٨٥ وربما ينخفض الى ١٧٪ في سنة ١٩٩٠ . وسيستهلك الجزء الأكبر من انتاج بريطانيا من البترول محليا (في بريطانيا) بينما سيصدر الجزء الآخر الى بلاد أوروبا الغربية والتي تحتاج الى البترول الخفيف ، مثل ألمانيا الغربية على أن تستورد بريطانيا البترول الثقيل من منطقة الشرق الاوسط لمواجهة متطلبات السوق المحلية للمنتجات البترولية .

وربما تجد بريطانيا نفسها بعد خمس أو عشر سنوات مضطرة الى تحديد انتاج البترول من بحر الشمال ، وذلك حفاظا على احتياطياتها من البترول وتجنباً لاستخراج كميات أكثر مما يلزم حتى لا تحرم الاجيال القادمة منه ، وهو ما تفعله بعض البلاد المنتجة للبترول خارج منطقة منظمة الاوبك ، مثل كندا والمكسيك . وبذلك تكون الارقام ونسب تجهيزات بحر الشمال الى الطلب على البترول اقل بكثير مما ذكر ، هذا بالإضافة الى أن أوروبا الغربية قد استوردت ما يقرب من ٥٢ مليون طن من المعسكر الاشتراكي في سنة ١٩٧٤ وخاصة من الاتحاد السوفيتي (١) .

ان استهلاك البترول في الاتحاد السوفيتي والبلاد الأوروبية الاشتراكية قد ارتفع بنسب أعلى من نسب ارتفاع معدلات الانتاج ، وسوف لن يكون في وسع الاتحاد السوفيتي في المستقبل ابقاء مستوى صادراته الى أوروبا الغربية بنفس مستواها الحالي . وربما يعوض انتاج بحر الشمال عن جزء من هذه الواردات من المعسكر الاشتراكي .

(١) عنما استخدم العرب سلاح البترول في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ازدادت صادرات الاتحاد السوفيتي زيادة ملحوظة من البترول الخام الى غرب أوروبا .

ب - الاسكا (Alaska) :-

اكتشف البترول والغاز الطبيعي في مناطق الاسكا الجليدية في شمالي قارة أمريكا الشمالية الا أن تطوير حقول البترول في هذه المنطقة قد استغرق وقتا طويلا ، وذلك بسبب النفقة الراسمالية الكبيرة من جهة وانخفاض مستوى اسعار البترول والغاز قبل سنة ١٩٧٣ من جهة أخرى ، والتي لم تساعد على تطويره ، كما أن المشكلات القانونية التي واجهت الشركات والمتعلقة ببناء خط الانابيب لنقل البترول والغاز عبر الاراضي الكندية الى الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن الظروف المناخية الصعبة والتي تصل فيها درجة الحرارة الى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر . ولكن زيادة اسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول شجع على الاسراع في تطوير حقول الاسكا عن طريق البدء في بناء انابيب البترول والغاز . وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتعاون مع الاسكا وكندا في الاسراع بحل المشكلات القانونية والتمويلية والتي كانت احدى معوقات استثمار الكشوف من بترول وغاز طبيعي في منطقة الاسكا .

ومن المحتمل بدء الانتاج ونقله الى الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٩ بمعدل يومي قدره ١٢ مليون برميل وربما ١٥ مليون برميل في اليوم (١) وذلك بواسطة الانابيب التي قد اكتمل نصفها حتى سنة ١٩٧٦ .

ويقول السيد / اريك زازنير (Eric R. Zausner) مساعد المدير الاداري الفدرالي للطاقة في الولايات المتحدة ان كلفة البترول المنتج

من الاسكا ستبلغ ما بين ٥ الى ١٠ دولارات للبرميل ، بالإضافة الى
كفّة نقل البترول والمقدرة بدولار واحد للبرميل (١) .

ج - الصين (China) :-

كانت الصين تنتج في سنة ١٩٦٤ كميات قليلة من البترول لا تكاد
تكفيها لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولهذا كانت تستورد البترول
والمنتجات البترولية من الاتحاد السوفيتي الا انها كانت تخطط من اجل
الوصول الى الاكتفاء الذاتي ، فزادت من نشاطها في مجال التحري
والاستكشاف . كما عملت على زيادة معدلات الانتاج بالاضافة الى
استكشاف المناطق غير المكتشفة . وكان هدفها من ذلك هو توفير
العملات الصعبة حتى تحسن من ميزانها التجاري ، والذي كان في حالة
عجز . وهكذا اخذ انتاج البترول في الصين في الارتفاع بمعدلات عالية
منذ سنة ١٩٦٩ فارتفع خلال السنوات (١٩٦٤ - ١٩٧٤) بمعدل
١٨٫٩ ٪ سنويا ، في حين ارتفع خلال الفترة (١٩٦٩ - ١٩٧٤) بنسبة
٢٧٫٣ ٪ سنويا . وكانت تستطيع زيادة صادراتها بنفس النسب التي
زادت بها الانتاج الا ان استهلاكها الداخلي من البترول قد ارتفع بنسب
مقاربة لزيادة الانتاج ، اذ ارتفع بمعدل ١٦٫٦ ٪ و ٢٣٫٥ ٪ سنويا خلال
الفترتين السابقتين . ولهذا فان صادراتها خلال تلك الفترة كانت
محدودة نسبيا .

Platts Oilgram Feb. 18, 1976

(١) انظر :

(المتوقع زيادة كفّة نقل البترول بالبرميل بكثّر من دولار بكثّر) يرى السيد / جيس ايكرز
السفير الامريكي السابق في المملكة العربية السعودية والخبر البترولي الامريكي ان كفّة
نقل البرميل من بترول الاسكا قد تصل الى خمسة دولارات .

BP Statistical Review of the World Oil Industry :

(٢) انظر :

ففي سنة ١٩٦٥ انتجت الصين ٨ مليون طن ، وانتجت ٢٠ مليون طن في سنة ١٩٧٠ ثم قفز انتاجها خلال ثلاث سنوات فأنتجت ٥٣ مليون طن في سنة ١٩٧٣ وارتفع انتاجها الى ٦٤ مليون طن في سنة ١٩٧٤ ، اي بزيادة قدرها ٢١ ٪ . ثم ارتفع انتاج الصين مرة أخرى الى ٧٨ مليون طن في سنة ١٩٧٥ اي بزيادة قدرها ٢٢ ٪ . وبعد وصولها الى هذا المعدل من الانتاج . أصبحت الصين واحدة من اكبر البلاد العشرة المنتجة للبترول في العالم .

بدأت صادرات الصين بصورة تذكر في سنة ١٩٧٣ ، ثم تضاعفت في سنة ١٩٧٤ اذ بلغت ما يقرب من ٦ الى ٧ مليون طن والمسؤال الذي يرد هنا هو : —

الى اي مدى تستطيع الصين زيادة صادراتها الى العالم الخارجي، وهل سيصبح البترول الصيني منافسا لبترول بلاد الاوبك ؟
تقول بعض المصادر البترولية ان هناك احتمال زيادة صادرات الصين بنسبة تصل الى ٥٠ ٪ من الانتاج المحلي ، والذي سيصل الى ٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، ثم الى ٤ ملايين برميل في اليوم في سنة ١٩٨٥ (١) .

في حين تقول مصادر اخرى انه نظرا للزيادات الكبيرة المتوقعة في استهلاك العالم من البترول خلال العشر سنوات القادمة فانه يشك في ان تستطيع الصين تصدير مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، و ٣ ملايين برميل في اليوم سنة ١٩٨٥ . وعلى اي حال فان زيادة قدرة الصين على تصدير البترول ستؤثر على صادرات اندونيسيا الى

اليابان . فاليابان تستورد معظم صادرات الصين من البترول وبأسعار توازي أسعار البترول الاندونيسي وتحاول اليابان الضغط على الصين من أجل تخفيض أسعار بترولها عن المستوى العالمي . وبالإضافة الى اليابان فان بلاد شمال كوريا وغيننام وهونج كونج والفلبين وتايلاند تستورد جزءا من بترول الصين (١) .

وتجري الآن اعمال التحري والتنقيب في معظم مناطق العالم المختلفة وخاصة في المناطق المغورة وفي اعماق البحار والمحيطات ، فهي تجري في اندونيسيا وماليزيا والبرازيل واليونان وزائر واسباتنيا والمناطق المغورة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك في المكسيك التي ستصبح قريبا مصدرا للبترول بعد الاكتشافات التي تمت اخيرا فيها (٢) . ولا يمكن اعطاء صورة واضحة عن احتمالات اكتشاف البترول

(١) ومن المعلومات التي حصلت عليها شخصا من هونغ كونغ واليابان اخلص الى ان البترول الصيني سوف لن يكون منافسا لحدودا لبترول الشرق الاوسط ، خاصة وان البترول الصيني ذو نوعية رديئة كما ان التكنولوجيا الصينية المستخدمة في الصناعة البترولية متخلف كثيرا عن التكنولوجيا المستخدم في بلاد الاوبك . هذا فضلا عن ان انتاجية البئر الصيني تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بانتاجية البئر في بلاد الاوبك اذ تقول المصادر المتوفرة من الصين ان انتاجية البئر الواحدة في الصين لا تتجاوز ثلاثة آلاف برميل في اليوم على احسن تقدير ، في حين ان انتاجية البئر في بعض بلاد الاوبك تصل الى (١) ألف برميل يوميا . ومهما يكن فانه يجب ان لا يستهان بمستقبل الصين البترولي وذلك نظرا لظلة المعلومات التي تنشر حول الصناعة البترولية الصينية . وانه قد يكون من القيد لبلاد الاوبك ان تنسق مع الصين ومع اي بلد جديد يدخل ميدان تصدير البترول .

(٢) يقول (ابل مان) الاقتصادي الصهيوني الامريكي بانه بوسع الولايات المتحدة الامريكية ان تعتمد على بترول المكسيك التي ستصدر ٥ ملايين برميل في اليوم وكندا او الاسكا والاستغناء عن بترول الشرق الاوسط ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . ونحن نشك كثيرا في هذا التكنن المحائر اذ تؤكد القرائن حتى الان عدم صحة هذا القول . واذا ما ارادت الولايات المتحدة لامريكية شد حبلتها الى الطاقة والاستغناء عن بترول الشرق الاوسط فان عليها ان تنفق الف بليون دولار قبل سنة ١٩٨٥ وهذا امر مستحيل .

في هذه المناطق حيث لا يزال القسم الكبير منها في مراحله الاولى ، كما
انه لا يتوقع اكتشاف حقول كبيرة كتلك التي اكتشفت في الخمسينات
والستينات في الشرق الاوسط وفي شمال افريقيا .

ان اي اكتشاف جديد سيساعد ولا شك على التخفيف من الضغط
على بترول بلاد الاوبك وحمايتها من التعرض للاستنزاف الذي
تعرضت له في الفترة السابقة على يد شركات البترول الاجنبية
وسيوذي بالتالي الى ادخار جانب من هذه الثروة الناصبة للاجيال
القادمة .

المبحث الثاني

الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه « ١ »

يعتبر الطلب على البترول أحد العوامل الأساسية في تحديد أسعار البترول وخلق العرض ، كما أن الطلب يمثل الجانب الأساسي من السوق البترولية العالمية .

ومنذ بداية القرن الحالي ، ومنذ بروز البترول ، كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسية ، بدأ العالم وخاصة الصناعي منه ، يستهلك كميات متزايدة من البترول الخام .

وقد تمكنت البلاد الصناعية أن تبني قاعدتها الصناعية على البترول كمصدر رخيص للطاقة ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد استمر الطلب على البترول في تزايد مستمر إلى سنة ١٩٧٣ ، حيث أقدمت بلاد الأوبك على تصحيح أسعار البترول لأول مرة مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول بنسبة أكثر من ٣٠٪ وذلك

-
- (١) اقرا : — The New Oil Stakes p. 133. Jean — Marie Chavalier — London 1975
— Oil industry in its Political Environment — by J. E. Hartshorn — London
— Oil the biggest business. Christopher Tugendhat — London 1969
— Essentials of Petroleum — A key to oil economist — P. H. Frankel — London — 1969.

خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ . كما اقدمت البلاد العربية المصدرة للبتروال في السنة نفسها على استخدام البتروال كسلاح سياسي في المعركة ، مما ادى الى نقص في عرض البتروال . هذا الاجراء العربي بالاضافة الى اجراءات تصحيح اسعار البتروال من قبل بلاد الاوبك اديا الى العمل على تقليص الطلب العالمي على البتروال ، وحدى بالبلاد المستهلكة الى التوفر في استهلاك البتروال من ناحية والى البحث عن مصادر بديلة من ناحية اخرى ، مثل الفحم والطاقة النووية وغيرها .

وقد ادت الاجراءات التي اتخذتها البلاد الرئيسية المستهلكة للبتروال الى ايجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب ، وذلك بخلق فائض مصطنع من البتروال في الاسواق العالمية (١) .

جميع هذه الاجراءات التي اتخذها المصدرون والمستهلكون للبتروال ادت في سنة ١٩٧٤ او ١٩٧٥ الى تقليص الطلب عليه .

الا ان ازدياد السكان في العالم وارتفاع مستوى معيشة عدد كبير من شعوب العالم الثالث سيؤديان الى ارتفاع الطلب على البتروال وعلى منتجاته في الاجل المتوسط والبعيد . ولا يمكن ان تكون اجراءات تقييد استهلاك البتروال التي تمارسها الان البلاد الرئيسية المستهلكة للبتروال ذات فعالية لاكثر مما كانت ، خاصة وان مخزون البلاد المستهلكة للبتروال قد اخذ في النضوب .

(١) من بين الاجراءات التي اتخذتها البلاد المستهلكة للبتروال ان طلبت الى اصحاب المعامل تشغيل معاملهم بطاقة دون الطاقة القصوى ، وان رفضت لشركات البتروال رفع اسعار المنتجات البتروالية بنفس نسبة ارتفاع اسعار البتروال الخام وكذلك اللجوء الى مآلهيا من مخزون يهدف الى تقليص الطلب على البتروال المستورد، وفرض ضرائب عالية على البتروال المستورد ، واعطاء دعم مالي كبير لتطوير مصادر الطاقة البديلة المحلية .

كذلك فان تجاوز معظم البلاد الصناعية لمشكلة التضخم التي عانت منها اقتصادياتها في السنوات الاخيرة ستؤدي الى ازدياد طلبها على البترول اذا ما ارادت لعجلة الصناعة فيها أن تدور مرة أخرى (١) .

ولا بد من أن ننوه هنا الى أن أحداث سنة ١٩٧٣ البترولية أدت الى التفكير الجدي في الاستفادة القصوى من البترول ، الذي يعتبر سلعة نبيلة (Noble goods) ، وذلك كمادة صناعية تدخل في عشرات الألوف من السلع الضرورية للجنس البشري في جميع مراحق حياته بدلا من حرقها كوقود رخيص .

كما أن للبترول ميزات لا يمكن توافرها في مصادر الطاقة البديلة مثل سهولة النقل وعدم تلويثه للبيئة بالإضافة الى استعماله المتعددة . وعليه فان العالم قد يندم في المستقبل نتيجة لاسرافه في استهلاك البترول ، خاصة انه بالإمكان استخدام مصادر الطاقة الأخرى لأغراض الوقود في حين يترك البترول الخام والغاز الطبيعي لاستخدامه في أغراض الصناعة .

وقد يكون من المفيد أن نبحث في الطلب على البترول من خلال الطلب على الطاقة في مجملها ومن خلال الطلب على مصادر الطاقة الأخرى . سوف ننقل بعد ذلك لبحث موضوع هام مرتبط بمستقبل الطلب على البترول الا وهو الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له (٢) .

-
- (١) تستهلك البلاد الصناعية وحدها ٨٥٪ من البترول الذي يدخل في التجارة الدولية في حين لا تستهلك جميع البلدان الأخذة في القيم سوى ١٥٪ منه .
المصدر : احصائيات منظمة (OPEC) و OECD
- (٢) تطورت تسميات الحوار ومضمونه . فكان في البداية يسمى بالحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له ثم سمي الحوار بمؤتمر التعاون الدولي واخيرا سمي بالحوار بين الشمال والجنوب .

اولا : مصادر الطاقة الدولية وتطور الطلب عليها : —
١ — الطلب على مصادر الطاقة المختلفة :—

كان لتعديل أسعار البترول في الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ وللخطر الذي فرضته البلاد العربية المصدرة للبترول على تصدير البترول الى البلاد المستهلكة (الولايات المتحدة وهولندا وجنوب افريقيا) الاثر الفعال في تغيير نمط الاستهلاك العالمي للطاقة ، بل وفي تغيير حجم استهلاك الطاقة بالنسبة لكل مصدر من مصادرها وكذلك في تعديل الخطط القربية والبعيدة المدى للبلاد المستهلكة للبترول .

وقد اتجه العالم لأول مرة بعد سنة ١٩٧٣ الى الاقتصاد والتوفير في استعمالات الطاقة ، ورفع كفاءة المعدات الاقل استهلاكاً للطاقة ، بل وسارعت بعض الحكومات والهيئات الى تقديم مقترحات ودراسات ، كما ظهرت الصحافة البترولية وغير البترولية بخطط عديدة مقترحة لتعديل الوضع العالمي للطاقة واستخدامها ولعل أهم ما يميز ما أعلن من خطط ومقترحات منذ سنة ١٩٧٤ انها كانت غير واقعية في مجملها ، وتبثّل ردود فعل سريعة وانفعالية عاجلت موضوع الاسعار الجديدة للبترول .

وفي الوقت الذي تتضافر فيه الجهود وان اختلفت الاسباب والاهداف من أجل الاقتصاد في استهلاك البترول ، وكذلك من أجل الاستخدام المنزلي والامثل لمصادر الطاقة المتاحة ، ودعم وتشجيع الدراسات والبحوث التي تهدف الى تطوير مصادر بديلة للطاقة ، في الوقت الذي اخذت فيه البلاد المستهلكة تسعى جاهدة لتشجيع الاقتصاد في استهلاك البترول الذي ارتفعت أسعاره ، والذي أصبح يحمل موازين مدفوعاتها اعباء اضافية لم تحسب لها حساباً في الماضي ، في هذا الوقت اخذت البلاد المصدرة للبترول من جانبها تتبع الخط نفسه ، بعد ان أصبحت أكثر وعياً بأن القيمة الحيوية لثروتها البترولية لا تكمن

في مجرد استخدامها كمصدر رخيص للطاقة ، بل كمادة نبيلة (Noble goods) ومادة أولية لانتاج الآلاف من السلع الصناعية التي تدخل في حياة الإنسان ومسكنه ومأكله وملبسه .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية في شتى ميادين الصناعة والبحث العلمي إلا أن تطوير مصادر بديلة للطاقة ليس بالأمر اليسير إذ أنه يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في معدات الصناعة بالإضافة الى ضرورة مرور فترة زمنية طويلة وانقضاء سنوات عديدة قبل أن يكون له آثار هامة .

غير أن ذلك لا يمكن أن يطمس حقيقتين هامتين وهي أن البلاد الصناعية استطاعت أن تخفض في سنة ١٩٧٤ معدل الزيادة في الطلب على استهلاك الطاقة بما يقل عن ١٪ (١) مما كان عليه في سنة ١٩٧٣ ، بينما انخفض استهلاك البترول في العالم بنسبة ١٣٪ ، هذا المعدل الذي بلغ طيلة الستينات وحتى ١٩٧٣ (٧٥٪) سنويا .

ويبين الجدول التالي الانتاج العالمي للبترول خلال السنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، ويلاحظ انخفاض انتاج العالم الحر من البترول في سنة ١٩٧٤ بالقياس الى ما كان عليه في سنة ١٩٧٣ والذي يعتبر أول هبوط في انتاج البترول منذ الحرب العالمية الثانية .

—	٣٠	٣٤	٣٠	٢٩	موندنا
٤٤٠٠٠	١٨٩	١٤٩	٢٥	٢٢	الدوحة
٢٧٠٠	٣١	١٤٦	٣٧	١٥	استانبول
٥٠٠٠	١٢	—	٢	٢	المملكة المتحدة
٧٢١	٧٥	٤٥	٧٠	٦٧	بوسنيليا
—	١٦١٥	١٠٠٠	١٦١٩	١٥٢٣	الإمارات العربية المتحدة
٧٢١	٦١	١٠٠٠	٦٧	٦٨	البحرين
١١٢١	١١٢١	٢٧	٦٠٢١	٥٨٦٠	البحرين
٢٠٢١	٢٠٢١	١٨٧١	١٨٧١	١٩٦٦	البحرين
١٩٢١	٢٠٥٤	١٥٢١	٢٥٤٧	٣٠٢٢	الكويت
١٧٢	٢٢٢	١٧٢	٢٩٠	٢٩٢	عمان
١٥٢١	٤٢١	١٧٢	٥١٩	٥٧٠	قطر
١٦٥٢	٧٢٧٧	١٦١٩	٨٤٦٩	٧٢١٠	السعودية
٤٢١	١٧٥	١٢٤	١٢٤	١٠٥	سوريا
٧٢١	٦٠	٢٧٠	٦٥	٦٧	تركيا
٥٤١	٤٠٩	٢٥	٢٨٨	٢٦٩	اسرائيل
١٨٢٠	٢٦٩	٢٥	٢٢٨	٢٢٠	بروندي
٥٧٠	١٢١٢	١٢١٢	١٢١٢	١٢٢٩	انغويستا
—	—	—	—	—	العالم باستثناء
٨٢٠	٤١٣٥٩	٤٢١	٤٥١٥٩	٤٥٨١٥	العالم
٦٨	١٨٠٠	٧٤	١٨٠٠	٨٥٤٥	الاتحاد السوفيتي
٢١٢١	١٨٠٠	٢٠٨	١٢٨٠	١٢٠	الصين
١٠٠	٢٩٢	١٠٠	١٨٩	٢٨٦	رومانيا
٤٥	٤٦	٤٨	٤٤	٤٢	اليابان
—	٤٠	—	٤٠	٤٠	مقدونيا
١٠٠٠	١١	٢٥٠	١٠	٨	هولندا
—	٤	—	٤	٤	المانيا الغربية
—	٢٠٠	١١٨	٢٠٠	٢٤١	تشيكوسلوفاكيا
١٧٢٠	٢٢٤	٢٣٢	٢٢٩	٢٢٨	بلغاريا
٨٢	١١٧٥٨	٨٢	١٠٨٥٢	١١٩٢	النول
—	—	—	—	—	الفرنك
٢٠٢	٢٣١٧	٢٠	١٠٢٠١٢	١٠٨٠٧	مجموع العالم

واهم مصادر الطاقة في العالم خمس وهي البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم والطاقة النووية ، والطاقة الهيدروكهربائية . ويستهلك العالم كميات متفاوتة من مصادر الطاقة السالفة الذكر . كما ان حجم الاستهلاك الكلي من هذه الطاقة في ازدياد مطرد . وحتى في سنة ١٩٧٤ وهي تلك السنة التي انخفض فيها استهلاك العالم من البترول فقد ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ٠.٩ ٪ في الوقت الذي بلغ معدل الارتفاع ٥ ٪ سنويا في الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ . واذا استثنينا البلاد الاشتراكية التي ازداد استهلاكها من الطاقة بمعدل ٢.٥ ٪ فإن استهلاك العالم الحر من الطاقة يكون قد انخفض سنة ١٩٧٤ عنه في سنة ١٩٧٣ .

وبالنسبة لاستهلاك البترول الخام فقد انخفض استهلاكه عالميا في سنة ١٩٧٤ بمقدار ١.٣ ٪ مع ان استهلاك البلاد الاشتراكية قد ارتفع في السنة نفسها بمعدل ٨ ٪ واذا ما نظرنا الى استهلاك العالم من البترول الخام نجد انه قد انخفض في سنة ١٩٧٤ بمعدل ٣ ٪ مقابل زيادة سنوية مقدارها ٧.٥ ٪ تقريبا خلال الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ .

وتعتبر سنة ١٩٧٤ سنة تحول بالنسبة لاستهلاك العالم من الطاقة وخاصة البترول الخام والغاز الطبيعي . وهذا يرجع الى الاجراءات التي اتخذتها بلاد الاوبك في الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ والتي تم بموجبها تصحيح اسعار البترول والتي كانت في موضع الغبن بالنسبة للبلاد المصدرة للبترول ولسنوات طويلة ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان الاجراءات التي اتخذتها البلاد العربية المصدرة للبترول اثناء وبعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ واستعمالها لسلح البترول كسلح سياسي في المعركة ادت الى حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب والى تسييس البترول اي جعله سلعة سياسية استراتيجية . ويوضح الجدول التالي تطور الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة ١٩٧٤ مقارنة مع سنة ١٩٧٣ .

وستتناول فيما يلي الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها في المناطق الرئيسية من العالم الحر .

الولايات المتحدة : -

على إثر الأحداث التي جرت في سنة ١٩٧٣ والتي نوهنا عنها سابقا باشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع مشروع للطاقة اطلق عليه مشروع الاستقلال الأمريكي (الذي اعلن من سنة ١٩٧٣ عن امكانية تحقيق اهدافه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥) . ويهدف هذا المشروع الى الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموارد الطاقة الأمريكية.

وقد شكلت من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لجان كلفت بوضع جميع التفاصيل المتعلقة ، وقد تضمنت الاقتراحات الأولية احتمالات العرض والطلب بنيت على افتراض أسعار معينة للبترول الخام . (١) ثم أصدرت الوكالة الأمريكية لأبحاث وتنمية الطاقة Erda مجلدين في يونيو سنة ١٩٧٥ (٢) ووضعت دراساتها على أساس خمسة اختيارات لتطوير مصادر الطاقة محليا تركزت على تحسين استخدام مصادر الطاقة كتطوير وسائل استخلاص البترول والغاز ، وتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الأرضية (Geothermal) وتطوير البترول الصناعي والطاقة لنووية، ولم تحدد هذه الدراسة امكانيات تطوير هذه المصادر وكلفتها . (٣)

(١) راجع : — Energy Policy, March 1975 page 73

Richard Corrigan "Project Independence by 1985"

(٢) راجع : — A National Plan for Energy Research, Development & Demonstration — Vol. I & II June 1975.

(٣) يقدر السيد/ جيمس ابتكر السفير الأمريكي السابق لدى المملكة العربية السعودية والخير البترولاني بان خطة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاكتفاء الذاتي للطاقة من المصادر المحلية تكلف حوالي ألف بليون دولار

تشير الخطط المستقبلية حاليا الى ان الاكتفاء الذاتي الامريكي الذي كان يطمح في تحقيقه خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٥ قد تأخر الى سنة ٢٠٠٠ ، حيث ان هناك تراجعا في تقديرات انتاج البترول والغاز والفحم المحلي . (١)

وهكذا أصبح واضحا ان برنامج الاستقلال الامريكي غير واقعي ولا يمكن بواسطته تحقيق الاكتفاء الذاتي في سنة ١٩٨٥ . ان افضل ما يمكن تحقيقه — كما ترى بعض التقارير الامريكية المعتدلة والتي تم نشرها — هو العمل على تخفيض نسبة البترول المستورد الى ٢٥ ٪ من حجم البترول المستهلك وذلك بحلول سنة ١٩٨٥ . (٢)

اما بالنسبة للبترول المستورد فنحلف التقديرات حول حجمه بين ارقام منخفضة ، مثل تقديرات شركة موبيل والتي تتوقع ما بين ٥ — ٧ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وتقديرات شركة تكساكو والتي تقدرها بما بين ١٢ — ٢٠ مليون برميل يوميا في السنة نفسها . (٣) وتقديرات شركة اكسون التي ظهرت في نهاية سنة ١٩٧٥ والقائلة بان الولايات المتحدة الامريكية ستستورد حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وحوالي ١٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ . (٤)

-
- (١) راجع : Capital Energy Letter, July 7, 1975 page 1-2
(٢) راجع : World Petroleum Report 1975, page 7
(٣) راجع : Energy Trends, December 1975, page 2
(٤) راجع : Platts Oilgram News Services December 11, 1975, page 3.

٢ — بلاد السوق الأوروبية المشتركة المشتركة (EEC) : —

تعتمد بلاد السوق الأوروبية المشتركة بصورة رئيسية في سد احتياجاتها للطاقة على البترول ، وذلك بنسبة ٦٠٪ من حاجتها . كما ان ٩٨٪ من هذا البترول كان مستوردا في سنة ١٩٧٣ . (١)

ويسبب هذا الوضع فان بلاد المجموعة الأوروبية وضعت في سنة ١٩٧٥ اهدافا لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد الى ٤٠٪ في سنة ١٩٨٥ ولكن خبراء هيئة السوق الأوروبية المشتركة يرون حاليا ان هذا الهدف غير ممكن التحقيق ، وانه طموح جدا ، وليس بالامكان تخفيض المستوردات البترولية حتى الى ٥٠٪ الا اذا انخفض الطلب على الطاقة بصفة عامة نتيجة لتقييد النمو الاقتصادي . ويعود ذلك في المقام الاول الى ان التقديرات السابقة (في نهاية سنة ١٩٧٤) كانت تقدر ان يصل الانتاج الأوروبي من البترول الى ٣٦ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ ، ولكن اتضح انه سيكون ما بين ٢٢ ، ٣٠ مليون برميل نتيجة انخفاض تقديرات انتاج البترول في القطاع البريطاني من بحر الشمال ، وكذلك لتدني تقديرات انتاج الغاز الطبيعي مما معطله ما بين ٣٥ — ٤٥ مليون برميل الى حوالي ٣ ملايين برميل يوميا ، كذلك لتدني تقديرات انتاج الفحم الى ما يعادل ٣٢ مليون برميل نظرا الى تخفيض انتاج الفحم في ألمانيا الغربية . (٢)

ويوضح الجدول التالي تقديرات الطلب على الطاقة في بلاد السوق الأوروبية المشتركة والتي يتوقع تعديلها على أساس التقديرات الجديدة .

(١) — Towards a New Energy Policy Strategy for European Communities Supplement 4/74 page 13.

(٢) — Petroleum Intelligence Weekly, Jan. 12, 1976 - page 1.

الطلب على الطاقة في بلد اسكوتلاند ايرلندا
الموحدة : ما يعادل مدينتي برلين وبريسا " ا .

النسبة المئوية	اهداف السوق ١٩٨٥	النسبة المئوية	استهلاك فعلي (٢) ١٩٧٢	الطلب على الطاقة الطاقة الهيدروكربونية الطاقة النووية
٤١	١٣.١	٦١.٤	١٢.٣٤	البترول الخام
٢٤	٧.٥	١١.٦	٢.٣٤	الغاز الطبيعي
١٦	٥.٠	٢٢.٦	٤.٥٤	الفحم
٢	٠.٧	٣.٠	٠.٦٠	الطاقة الهيدروكربونية
١٧	٢.٥	١.٤	٢.٨	الطاقة النووية
% ١٠٠	٣١.٥٠	% ١٠٠	٢٠.١٠	المجموع

(١) الترقم مكنت بلاصل بها يعادل ملايين الاطنان من البترول الخام وقد حولت الى براميل يوميا على اساس ان الطن سنويا : ٢.٠ % برميل يوميا .

(٢) المصدر : —

— Towards a New Energy Policy Strategy for the European Comm.

Supp. 4/74, Commission of the European Community, June 1974,

page 12.

٢ - اليابان :

يساهم البترول الخام بأعلى نسبة من امدادات الطاقة لليابان بالنسبة للبلاد الصناعية . وقد بلغت مساهمته في سنة ١٩٧٢ ما يعادل ٧٦٪ من جملة امدادات الطاقة ، وهو في مجمله بترول مستورد . هذا بالإضافة الى ان اليابان تستورد أيضا الفحم والغاز اذ يشكل مجمل وارداتها من الطاقة حوالي ٩٠٪ من حاجاتها (١) . وقد اصدر المجلس المشكل للطاقة في اليابان دراسته الأولى خلال سنة ١٩٧٤ (٢) حول احتياجات اليابان من الطاقة ومصادرها كما يتوقعها في سنة ١٩٨٥ .

ويوضح الجدول التالي متطلبات السوق اليابانية من الطاقة ومصادرها سنة ١٩٨٥ ويلاحظ ان هذه المتطلبات ستزيد الى أكثر من ضعفها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ بينما سيبقى البترول المصدر الرئيسي اذ تزداد كميته المستهلكة من ٤٧ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٢ الى حوالي ٩ - ١٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . كما انه من المتوقع ان تزيد حصة الغاز من حوالي ١٠٠ الف برميل يوميا من البترول الى ما يعادل مليون الى مليونين برميل يوميا .

— The Petroleum Economist, Sept. 1975 - page 335.

(١)

— The Petroleum Economist, Oct. 1974 - page 370

(٢)

استهلاك كبريتات من الطاقة في سنة ١٩٧٢ مقارنة بالاستهلاك المتوقع في سنة ١٩٨٥
مدينتي كبريتات من كبريتات الخاك أو ما يعادلها يوريا "أ"

نسبة مئوية	حد أعلى	حد أدنى	تقديرات الاستهلاك لسنة ١٩٨٥ (٢)	النسبة المئوية	الاستهلاك الفعلي
١٢١	١٠٠	٨٧	٦٥٦	٧٦	٧٤
١١٨	١٠٩	٨٠	٧٨٨	١٢	١٠
١١٢	١٠٨	٧٩	١٢٩	١٦	١٠
١٠٣	١٠٥	٤٨	٢٣٣	١٤	١٤
١١٨	١٠٩	٤٩	١٠٤	١٦	١٦
/ ١٠٠	١٦٣٠	١٢٣٣	/ ١٠٠	٪ ١٠٠	٩٥٧
المجموع					

البتروكيمياويات
الغاز الطبيعي
التحسين
الطاقة الهيدروكربونية
الطاقة النووية

(١) المصدر : -

- BP Statistical Review of the World Petroleum Industry

1973 — page 16.

— Energy in Japan, Supp. To No. 28 Sept. 1974, page 3

— Japan's Energy Policy in Long Range Perspective,

Sept. 1974 page 3.

بمستثناء طاقة الحرارة الأرضية فهي منشرة : -

(٢) المصدر : -

ولتكن التكاليف في الأصل بالتكامل قدر وحولت على أساس كل كيلو لتر : ٢٨٨٨

يرمى بتحويل علم .

ب - تطور الطلب على مصادر الطاقة المختلفة : -

ظل الطلب على الطاقة في ديناميكية مستمرة في الفترة الماضية وهو سيكون في تطور دائم في الفترة القادمة ، وهو في تطوره هذا يتفاوت فيما بين مصادر الطاقة الرئيسية الستة وهي : -

البتترول ، والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية ، والفحم الحجري ، وبتترول رمال القار وبتترول السجيل ، والطاقة الشمسية وغيرها .

وتتفاوت نسبة مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في استهلاك العالم للطاقة ، وذلك تبعاً للزمان والمكان . وسنبحث فيما يلي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ومدى تطور انماط الاستهلاك من مصدر للطاقة الى اخر : .

١ - البتترول الخام : -

يلاحظ من التقديرات التي نشرت عن استهلاك الولايات المتحدة (١)

(١) أعلنت شركة اكسون في ١٢/٩/١٩٧٥ التقديرات المستقبلية للطلب على الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية - على النحو التالي (بملايين البراميل من البتترول او ما يعادلها) :-

النسبة التيوية	كمية الاستهلاك المتوقعة ١٩٩٠	النسبة التيوية	كمية الاستهلاك الفعلي ١٩٧٢	
٪٤٤	٢٤٦	٪٤٦	١٧٢	البتترول الخام
٪١٧	٩٥	٪٣١	١١٨	الفقر
٪٢٠	١١٢	٪١٨	٦٨	الفحم
٪ ٣	١٧	٪ ٤	١٥	الحرارة الارضية
٪١٦	٩٠	٪ ١	٠٤	التنوية
	٥٦		٢٨	المجموع

من الطاقة ان البترول الخام سيظل المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة بها حتى سنة ١٩٩٠ ، وانه وان كانت حصته ستهبط من ٤٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٤٤ ٪ في سنة ١٩٩٠ الا ان الكمية ستزيد من ١٧٣ مليون برميل في سنة ١٩٧٣ الى ٢٤٦ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ وذلك طبقا لتقديرات شركة اكسون الامريكية ، الا ان تقديرات مكتب المعادن الامريكي (١) وان كانت تسير في الاتجاه نفسه الا انها تتوقع ان يستمر تناقص حصة البترول الى ٣١ ٪ من امدادات الطاقة في سنة ٢٠٠٠ .

كما يلاحظ ان اكثر التقديرات تفاؤلا تتوقع ان تنخفض حصة البترول الى ٥٠ ٪ من امدادات الطاقة في بلاد السوق الاوروبية المشتركة . وهذا يعني بقاء كميات البترول المستورد في سنة ١٩٨٥ على مستواها الحالي (حوالي ١١ مليون برميل يوميا) وذلك بالرغم من بترول بحر الشمال والذي سينتج حوالي ٣٦ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

اما بالنسبة لليابان ونظرا الى ان احتياجات الطاقة فيها ستزيد الى اكثر من مثيلها خلال الفترة ما بين سنة ١٩٧٣ فان البترول سيظل محتفظا بمركز الصدارة وستزيد كميته المستهلكة من ٤٧ مليون برميل في سنة ١٩٧٢ الى ما بين ٩-١٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

هذا ومن الامور التي تؤثر في كمية العرض من المصادر البترولية .

١ - الاتفاق الراسمالي للصناعة البترولية .

ب - النشاط الاستكشافي .

(١) تتوقع تقديرات مكتب المعادن الامريكي ان تهبط حصة البترول من امدادات الطاقة الى ٣١ ٪ في سنة ٢٠٠٠ بينما ترتفع حصة الطاقة النووية (من ١٦ ٪ سنة ١٩٧٤) الى ٢٨ ٪ في السنة نفسها يليها الفحم ليطغى ٢١ ٪ من امدادات الطاقة .

المصدر : Capital Energy Letter, January 5, 1976

١ - الاتفاق الراسمالي للصناعة البترولية : -

يوضح الجدول التالي الاتفاق الراسمالي للشركات السبع الكبرى (١) خلال السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ وكذلك يبين الجدول الاتفاق الراسمالي لـ ٢٩ شركة بترولية كبرى من بينها الشقيقات السبع - طبقا لدراسة اعدھا مصرف تشيس مانهاتن وتبين ان معدل الاتفاق الراسمالي للشقيقات السبع الكبرى ارتفع في سنة ١٩٧٤ بأكثر من ٤٣٪ عنه في سنة ١٩٧٣ في الوقت الذي ارتفع فيه الاتفاق الراسمالي لمجموعة الشركات الرئيسية التي اختارتھا دراسة مصرف تشيس مانهاتن في الفترة نفسها بما يزيد عن ٥٦٪ مما يدل على ان مساهمة الشركات الرئيسية الاخرى كانت بمعدلات تفوق معدل زيادة الشقيقات السبع . وهذا يعطي دلالة واضحة على الاتجاه نحو المزيد من الاهتمام لتنمية الصناعة البترولية . وأن كان جزء من هذه الزيادة في النفقات عائدا الى التضخم النقدي .

(١) الشركات السبع الكبرى هي اكسون وتكسكو والخليج وموبيل وسوكال ومجموعة رويال دتشي (الهولندية الملكية) بريتش بتروليوم (البريطانية للبترول) .

النفقات الرأسمالية في الصناعة البترولية « بمليوني الدولارات »

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
١١٨٠٣	٨٢٤٦	٧٨١٧	٨٢٦٣
انفاق الشركات السبع الكبرى على رؤوس الاموال الثابتة في صناعة البترول (١)			
٤٣١	٥٥	—	٥٤
الزيادة المئوية السنوية			
٢٢٩٠٢	١٤٦٣٧	١٣١٩٠	١٢٩٢١
انفاق مجموعة مصرف تشيخ مانهاتن على رؤوس الاموال الثابتة (٢)			
٥٦٥	١١٠	٢١	٢١
الزيادة المئوية السنوية			
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٢٩٥
الانفاق على عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي واستئجار الاراضي (٣)			
٢٨٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤
الزيادة المئوية السنوية			
٤٣٧٠٠	٢٩٩٩٥	٢٤٩٥٠	٢١٨٠٠
الانفاق الرأسمالي للصناعة البترولية عاليا باستثناء المسح الجيولوجي واستئجار الاراضي (٣)			
٤٥٧	٢٠٢	١٤٥	١٤٥
الزيادة المئوية السنوية			

(١) المصادر :

— The Petroleum Economist, May 73 — page 168

— The Petroleum Economist, May 1975 — page 182

وقد حولت الأرقام من الاسترليني الى الدولار وفق نشرة :—

— I.F.S. February 1976, page 395

بالتنسب التالية ٢٠٨.٨ لسنة ١٩٧١ ، ٢١٦٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٩٢٥٨ لسنة ١٩٧٣ ، ١٩٨١٢ دولار للاسترليني لسنة ١٩٧٤ .

(٢) تشمل هذه المجموعة ٢٩ شركة بترولية رئيسية من بينها الشركات السبع الكبرى .

المصدر : — الأعداد السنوية لصرف تشيس مانهاتن :

Chase Manhattan Bank Publications, Financial Analysis of a group of Petroleum Companies.

(٣) المصدر : — التشرات السنوية لصرف تشيس مانهاتن :

Capital Investments of the World Petroleum Industry.

وتقدر دراسات مصرف تشيس مانهاتن الاتفاق الرأسمالي المستقبل
للصناعة البترولية في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ بحوالي ١٢
تريليون دولار (١) وذلك يعادل ثلاثة اضعاف المبالغ التي انفقت في الخمس
عشرة سنة التي سبقت ذلك .

وفي تقديرات للمصرف نفسه يتوقع ان يصل الاتفاق الى ١٥٥ مليار
دولار للفترة نفسها .

— The Petroleum Situation, Chase Manhattan Bank Energy,
Economics Division, July 31, 1975.

(١)

ب - النشاط الاستثماري :-

المنفقات الاستثمارية - بلايين الدولارات (١)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١١٣٠	٨٥٠	٧٤٠	٧١٥	٦٦٥	الولايات المتحدة
٢٢٥	١٧٥	١٥٠	١٥٠	١٧٥	كندا
٣٠	٢٥	٢٥	٣٠	١٥	منزويلا
١٥٠	٧٥	٧٥	٧٥	٨٥	بلدان غربية أخرى
٢٢٥	١٧٦	١٢٥	٧٥	١٠٠	أوروبا الغربية
١٥٠	١٢٥	١٧٥	١٥٠	١٠٠	أفريقيا
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	الشرق الأوسط
٢٢٥	٢٢٥	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	الشرق الأقصى
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٣٩٥	١٣٤٠	المسالم

— Capital Investment of the World Petroleum Industry 1974
Chase Manhattan Bank, December 1975, page 18 - 32.

(١) المصدر :

ويلاحظ من تتبع النفقات الاستكشافية انها زادت في سنة ١٩٧٤ وحدها بحوالي ٢٨٪ في حين كان معدل الزيادة السنوية ١٠٪ و ١٠.٥٪ و ٤٨٪ خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧١ على التوالي .

كذلك يلاحظ ان نسبة الانفاق في الولايات المتحدة تبلغ حوالي ٥٢٪ من الانفاق العالمي في سنة ١٩٧٤ مقابل ٥٠٪ في سنة ١٩٧٣ و ٤٨٪ في سنة ١٩٧٢ وهذا يشير الى تزايد حصة الولايات المتحدة من نفقات الاستكشاف ، كذلك يلاحظ ان الانفاق في منطقة الشرق الاوسط لم يزد خلال الخمس سنوات الاخيرة ، وان كان جدير بالملاحظة ان نفقات الاستكشاف تاريخيا كانت ضئيلة في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا حيث يتواجد معظم الاحتياطي العالمي المعروف للبترول الخام .

وقد انضم بحر الشمال مؤخرا الى المناطق الهامة التي تستأثر بنصيب ضخم من الانفاق العالمي في الاستكشاف ، ويكفي ان نذكر ان عدد الحفارات العاملة فيه قد تزايدت من ٢٤ حفارة في سنة ١٩٧٣ الى ٤٧ حفارة في يوليو ١٩٧٥ ويقدر مجموع الاحتياطي القابل للاستخراج منه بـ ٣٥ بليون برميل (١) كما يتوقع ان يصل انتاجه في سنة ١٩٧٦ الى ٦٠٠ الف برميل يوميا و ٣٧٧ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٠ (٢) .

(١) — The Petroleum Times, October 3, 1975 — page 160 - 18

(٢) — The Petroleum Economist, December 1975 — page 466

(٣) — The Petroleum Intelligence Weekly November 3, 1975 — page 1.

٢ - الغاز الطبيعي :

في الوقت الذي تتوقع فيه تقديرات شركة اكسون الامريكية ان تهبط حصة الغاز الطبيعي من امدادات الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية من ٣١٪ طبقا للاسهلاك الفعلي لسنة ١٩٧٣ الى ١٧٪ في سنة ١٩٩٠ فانه يتوقع ان يزداد الاعتماد على الغاز الطبيعي في بلاد السوق الاوروبية المشتركة وان ترتفع نسبته في امدادات الطاقة من ١١٦٪ لسنة ١٩٧٢ لتصل الى ما يزيد عن ٢٠٪ سنة ١٩٨٥ ، اما في اليابان فمن المتوقع ان يرتفع استهلاك الغاز من حوالي ١٠٠ الف برميل في اليوم — من البترول الى ما يعادل ما بين مليون ومليون برميل يوميا .

والجدير بالذكر ان الاتفاق الراسمالي لتنمية الصناعة البترولية العالمية وزيادة النشاط الاستكشافي العالمي انها يعطي اثره في تنمية صناعة الغاز الطبيعي .

ويوضح الجدول التالي عدد حقول الغاز الطبيعي المكتشفة فيما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ .



مقولة الفاز الكسفة « تجارية وغير تجارية » في مناطق مختلفة من العالم « ١٠ »

المجموع	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
١	—	١	—	—
٢٨	٣	٤	٩	١٢
١٥	٢	٤	٥	٤
١١	—	٣	٤	٤
٩	١	—	٤	٤
٤٧	١٢	١٤	٩	١٢
١١١	١٨	٢٦	٣١	٣٦

— Oil & Energy Trends

January 1976 — page 15 & 16

(١) المصدر :

٢ - الطاقة النووية :

تشير التوقعات المنشورة الى اتجاه الولايات المتحدة في الاعتماد على الطاقة النووية بصورة اكبر في المستقبل وتقول احدى التقديرات (١) ان نصيب الطاقة النووية سوف يرتفع من ١٪ سنة ١٩٧٣ الى ١٦٪ سنة ١٩٩٠ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تطوير الطاقة النووية التي تعمل بنظام المفاعلات بالماء الخفيف (٢) (Light Water Reactors) كذلك من المتوقع ان تزيد نسبة الطاقة النووية في امدادات الطاقة لدى بلاد السوق الاوروبية المشتركة من ١٤٪ في سنة ١٩٧٣ الى ١٢٪ في سنة ١٩٨٥ (٣) طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية او الى ١٣٪ (٤) تبعا لتقديرات هيئة منظمة السوق الاوروبية المشتركة .

اما في اليابان وعلى الرغم من ان احتياجات الطاقة فيها سوف تزيد الى اكثر من ضعفها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ فلا يتوقع ان تساهم الطاقة النووية بكثير من ١٩٪ من امدادات الطاقة بها .

ومن الملاحظ ان الطاقة النووية تحظى بالاهتمام الاكبر بين المصادر الحالية للطاقة . والتي يجري التخطيط لتنميتها في العشر سنوات المقبلة . ومن المتوقع ان تزيد مساهمتها في الاعدادات العالمية للطاقة من حوالي ٢٪ حاليا الى ما يزيد عن ١٠٪ سنة ١٩٨٥ وذلك حسب اقل التقديرات المنشورة .

(١) تقديرات شركة اكسون امريكا .

(٢) — Nuclear News, August 1975 — page 35-38

(٣) — Energy International, December 1975 — page 30

(٤) — The Petroleum Economist, January 1976 — page 28

وقد بلغ انتاج الطاقة النووية في العالم سنة ١٩٧٥ ما يعادل ٧٩٦٠٠ ميجاوات مقابل ٤٨٢٠٠ ميجاوات في سنة ١٩٧٢ اي بزيادة معدلها ٦٥٪ خلال ثلاث سنوات . ويعتبر البعض — رغم الزيادات الكبيرة في الانتاج النووي في السنوات الاخيرة — ان هناك تاخرا في برامج الطاقة النووية . ففي الولايات المتحدة هبطت التقديرات من انتاج ٢٠٠ الف ميجاوات سنة ١٩٨٥ الى ١٤١ الف ميجاوات (١) .

وفي اليابان ايضا هبطت التقديرات من ٦٠ الف ميجاوات الى ٤٩ الف ميجاوات في سنة ١٩٨٥ (٢) ، الا انه حتى بموجب التقديرات الاخيرة المتخفظة بالنسبة للتقديرات السابقة فان الزيادة في الطاقة النووية في هذين البلدين ستكون بما يقارب خمسة اضعاف انتاجها الحالي .

هذا وقد ظهر اخيرا جدل كبير حول مستقبل الطاقة النووية لما يحمله استخدامها من مخاطر امنية واحتمالات تلويث البيئة . وفي الوقت الذي تعتبر فيه بعض الجهات المختصة بالطاقة النووية الحل الامثل لامدادات الطاقة الذي لا بديل عنه ، يرى البعض الاخر فيه مخاطرة اكبر من ان تتقبلها المجتمعات البشرية (٣) . ومن حيث الكلفة الانتاجية للطاقة النووية ، وعلى الرغم من انها بدأت تعتبر اقتصادية ومنافسة خاصة بعد ارتفاع اسعار البترول فانها قد ارتفعت ايضا عما كان مقدرا لها بالمقارنة مع مصادر الطاقة الاخرى كالفحم مثلا . ففي الفترة ما بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٥ ارتفعت كلفة تأسيس طاقة نووية لانتاج الكيلو وات كهرباء بمقدار ٣١ دولار بينما زادت بالنسبة للمعامل التي تعتمد على الفحم بمقدار ١٣ دولار خلال الفترة نفسها .

(١) انظر : — Business Week, February 9, 1976 — page 26

(٢) انظر : — Energy in Japan, December 1975 — page 10

(٣) اكتشف علماء الذرة الامريكان مؤخرا تسرب بعض الانشعاعات الذرية من معظم محطات توليد الطاقة النووية في الولايات المتحدة الامريكية مما حمل الحكومة الامريكية على اغلاق ٢٠ محطة نووية وذلك من اجل ايجاد حل لمشكلة التسرب هذه .

وينتظر ان تستمر تكلفة الطاقة النووية في الارتفاع لبلغ ١١٣٥ دولار سنة ١٩٨٥ بعد ان كانت ٣٠٠ دولار في سنة ١٩٧٢ ، وان كانت بعض المراجع تعزى ذلك الارتفاع في التكلفة لالغاء بعض المشاريع النووية او تأجيلها (١) .

٤ - الفحم الحجري : —

استقر استهلاك الولايات المتحدة من الفحم خلال السنوات ١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ بما يعادل ٦٠ و ٦٧ و ٦٦ مليون برميل يوميا من البترول (٢) الا انه من المتوقع ان ترتفع حصة الفحم من امدادات الطاقة للولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ لتصل الى ٢١٪ وذلك حسب تقديرات مكتب المعادن الامريكي .

اما بالنسبة لبلاد السوق الاوروبية المشتركة فقد يبلغ استهلاكها من الفحم ما يعادل ٤٠ مليون برميل يوميا من البترول (٣) خلال السنوات نفسها الا ان اهداف المنظمة تهدف الى زيادة استهلاك الفحم ضمن امدادات الطاقة لتصل الى ما يعادل ٨٠ مليون برميل يوميا من البترول في سنة ١٩٨٥ .

اما في اليابان ومع انه من المقدر ان تهبط نسبة مساهمة الفحم في

— European Coal Information Agency 1st Issue December — (١)

1975 - page 9.

— BP Statistical Review of the World Petroleum Industry 74 & 73. (٢)

— Towards a New Energy Policy Strategy for the European (٣)

Community Supplement 4/74, June 1974 — page 12.

إمدادات الطاقة من ١٦٪ في سنة ١٩٧٢ إلى حوالي ١١٪ في سنة ١٩٨٥
فانه من المقرر ان يرتفع الاستهلاك لما معطه مليون برميل يوميا من البترول
في سنة ١٩٧٢ إلى ١٧٥ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ (١).

ونظرا للاتجاه العالمي نحو زيادة الاعتماد على الفحم كأحد المصادر
المرشحة لمنافسة البترول في المستقبل القريب فان الاهتمام يتركز الان على
رفع الاحتياطات العالمية منه وزيادة انتاجه من الطاقة مقدرة ببراميل
البترول من ١٦٢ مليون برميل يوميا من البترول سنة ١٩٧٢ إلى ٢٧٢
مليون (٢) برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ كما يتركز على تنشيط الابحاث
الان للتغلب على مشكلة تحويل المسامع ومحطات توليد الكهرباء
من البترول الى الفحم وهذا فضلا عن تزايد اهتمام البلاد الصناعية بانتاج
البترول والغاز الصناعيين من الفحم . وتقول بعض التقديرات ان انتاج
الفحم سيتضاعف في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨٥ او ١٩٩٠ عما هو
عليه الان (٣) ، كما تخطط وكالة ابحاث وتنمية الطاقة ERDA لآلية
١٢ مصنعا تجريبيا لتحويل الفحم الى بترول او غاز . وهناك ثلاثة من
هذه المشاريع وضعت لها مخصصات في ميزانية سنة ١٩٧٧ (٤) وان كان
لا يتوقع انتاج تجاري واسع قبل سنة ١٩٨٥ ويقدر الوقود السائل المتوقع
استخراجه من الفحم في سنة ٢٠٠٠ بمعدل ٧٠٠ الف برميل يوميا فقط (٥).

(1) Japan's Energy Policy in Long Range Perspective
(Supplement to Energy in Japan No. 28)

Sept. 1973 — page 3.

(2) Oil & Energy Trends, January 1976 — page 21.

(3) Platt's Oilgram News Service, Dec. 11, 1975 — page 3.

(4) Business Week, Feb. 9, 1976 — page 26.

— Electrical Week, Jan. 26, 1976.

(5) Oil & Gas Journal, Jan. 26, 1976.

٥ - بترول رمال القار وبترول السجيل : -

بدأ أخيراً استغلال رمال القار وحجر السجيل لإنتاج البترول منها وبذلك أخذاً مكانهما كأحد مصادر الطاقة . وليس من المتوقع ان يكون هناك انتاج كبير لها قبل التسعينات اذ ان تكاليف انتاج معمل انتاج البترول من رمال القار في كندا (تنشؤه مجموعة Syncrude) ارتفعت الى ٢٠٠٠ مليون دولار بعد ان بدأت تقديراته في سنة ١٩٧١ بحوالي ٤٠٠ مليون دولار بطاقة قدرها ١٢٤ الف برميل يوميا (١) . كما تباطات مشاريع انتاج البترول من السجيل بعد انسحاب شركتين من مشروع كان قد بدأ تطويره في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الامريكية اثر رفض مجلس النواب الامريكي تقديم قروض قيمتها ٦ مليارات دولار لمساعدة تطوير البترول الصناعي من السجيل . ويرى كثير من المراقبين انه نتيجة لذلك فان هذا المصدر لن يتعدى انتاجه ٣٠٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ وقد يصل انتاجه سنة ٢٠٠٠ الى ٢ مليون برميل يوميا (٢) (وهذا غاية في المبالغة والتفاؤل) .

٦ - الطاقة الشمسية وغيرها : -

خصصت لجال الطاقة الشمسية برامج طويلة الاجل في عديد من البلاد كمشروع الطاقة من الشمس (Sunshine Project)

(1) — The Orange Disc.,

Gulf Publishers, Sept. - Oct. 1975 - page 2-8

— Oil & Gas Journal, October 20, 1975 - page 52.

(2) — Platt's Oilgram News Service, Dec. 15, 1975 — page 2

— Platt's Oilgram News Service, Dec. 23, 1975 - page 2

— Oil & Gas Journal, January 19, 1976 - page 4.

في اليابان والذي يمتد حتى سنة ٢٠٠٠ ، كما ان هناك اهتماما متزايدا على مستوى الابحاث في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية وهولندا وغيرها خاصة بمجال تطوير الخلايا الضوئية . وتحويل الطاقة الشمسية (١) وستبدأ الولايات المتحدة الامريكية العمل في بناء معمل بالطاقة الشمسية قدرته ١٠ ميجاوات ويتوقع ان ينتهي العمل في بنائه سنة ١٩٨٠ كذلك اعلنت شركة (Chevron) انها انتجت خلية قدرتها عشرة اضعاف الخلايا التي استخدمت في الفضاء وبتكلفة تعادل نصف كلفة هذا النوع من الخلايا (٢) .

أما بالنسبة لمجال الطاقة من الحرارة الارضية والوقود من الفضلات ومن حركة الرياح وحرارة المحيطات وعملية المد والجزر بالنسبة للبحار والتيارات المائية فلا يوجد اي توقعات بان يكون لها إنتاج هام كمصدر للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

وقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بموضوع الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ، وذلك بسبب وفرة الاشعة الشمسية في منطقة الخليج العربي وقلة الايام الغائمة في السنة ، وقد بدأت من اجل ذلك في التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا واليابان الا ان الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ما زالت تحتاج الى المزيد من الابحاث ، التي تتطلب تضامير جهود دولية كبيرة . ان مشاريع الطاقة الشمسية ما زالت في طور التجربة وانه لا يتوقع تطوير هذا المصدر من الطاقة قبل نهاية القرن الحالي .

مما تقدم يتضح لنا كيف ان البترول الخام والغاز الطبيعي سيظلان المصدرين الرئيسيين للطاقة ، وسيظل البترول المحرك الرئيسي لعجلة

Energy R. & D. — OECD Publication 1975, page 214 - 215 (١)

Advanced Battery Technology — February 1976, page 3 (٢)

الصناعة في البلاد المتقدمة وذلك الى نهاية القرن الحالي على الاقل . وان مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الاخرى لا يمكنها ان تعوض عن استخدامات البترول المتعددة كما يتضح لنا انه وان انخفضت نسبة مساهمة البترول في سد الطلب على الطاقة الا ان حجم الطلب على البترول يبقى في ازدياد مستمر .

ثانيا : الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والمستهلكة له : —

لم تعترف شركات البترول الرئيسية بمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ولم تقم لها وزنا الا حينها تم التوصل الى اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ بين البلاد المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وبين شركات البترول الاجنبية الكبرى والعاملة في هذه المنطقة ، حيث زادت اسعار البترول لأول مرة بعد التخفيضات التي تعرضت لها في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

وبعد اتفاقية طهران ، وما تبعها من اتفاقيات مشابهة ، بدأت البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ، وظلت الامور سجالاتا بين هذه البلاد وبين شركات البترول الكبرى فيما يخص تحديد مستويات اسعار البترول وتحديد معدلات الضرائب التي تفرضها الحكومات على شركات البترول . وذلك الى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حيث تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) والتي بموجبها حصلت كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية لأول مرة على حصة ٢٥ ٪ من اسهم شركات البترول الاجنبية العاملة فيها . وبذلك بدأت حكومات البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة جديدة تلعب دورا بارزا في مجال الصناعة البترولية وذلك على حساب السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها شركات البترول . ويعد تطبيق المشاركة السابقة الذكر بدات الحكومات المصدرة للبترول الاتصال المباشر بالبلاد المستهلكة للبترول ، وذلك من اجل تسويق حصتها من بترول المشاركة .

وهكذا أدت المشاركة الى ايجاد علاقات بترولية مباشرة بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له .

الا ان شركات البترول الاحتكارية لم يرق لها هذا الاتصال المباشر بين المنتجين (المصدرين) والمستهلكين وذلك خوفا منها على اسواقها التقليدية ، فسعت هذه الشركات الى اعانة اقامة مثل هذه العلاقات المباشرة مرة بالتهديد ومرة باشاعة ان البلاد المصدرة للبترول لا يمكن ان تضمن امدادات البترول للمشتريين او البلاد المستهلكة . الا ان التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) ومباشرة تطبيقها منذ الاول من يناير سنة ١٩٧٤ ادى الى التعجيل باقامة علاقات بترولية مباشرة بين البلاد المصدرة للبترول وبين البلاد المستهلكة له .

وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما فشلت المفاوضات بين شركات البترول وبلاد الخليج العربي المصدرة للبترول والاعضاء في منظمة الاوبك قررت هذه البلاد من جانبها (من جانب واحد) زيادة اسعار بترولها . وقررت ايضا انه في المستقبل سوف لن تتم مفاوضات مع شركات البترول بالنسبة لتحديد اسعار البترول . وان هذه المهمة تقع على عاتق البلاد المصدرة للبترول صاحبة الثروة وصاحبة الحق (١) .

ثم جاء مؤتمر الاوبك الذي عقد في طهران في ديسمبر سنة ١٩٧٣ حيث زيدت اسعار البترول مرة اخرى من جانب حكومات البلاد المصدرة للبترول اذ حدد في هذا المؤتمر ان ما تأخذه الحكومة (Government take) بالنسبة للبترول القياسي (Marker Crude) وهو النفط العربي الخفيف (السعدي الخفيف) هو سبع دولارات (٢) .

وفي اجتماع طهران السابق تدارس وزراء الاوبك حالة السوق البترولية والاضاع الاقتصادية العالمية ، وخاصة ظاهرة ارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة من البلاد الصناعية والتدهور الذي اصاب الوضع النقدي العالمي .

(١) انظر : قرار الاوبك المذكور المتخذ في اجتماع الكويت في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(٢) انظر : القرار المذكور - طهران ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

والتخفيضات المتلاحقة التي حدثت بالنسبة للعملة العالمية الرئيسية مثل الدولار والجنيه الاسترليني . فقرروا الدعوة الى عقد مؤتمر استثنائي لبلاد الاوبك وذلك في مدينة جنيف في السابع من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧٤ .

وفي ٧ يناير سنة ١٩٧٤ عقد وزراء بترول الاوبك اجتماعهم الاستثنائي في جنيف ، وناقشوا مشكلة ارتفاع الاسعار والتضخم والتدهور السريع في القوة الشرائية لعائدات البترول . وراوا انه من المفيد ان يعقد اجتماع مع ممثلي البلاد المستهلكة للبترول لمناقشة هذه المشكلات ومحاولة النوصل الى اجراءات مشتركة للحد من زيادة الاسعار الطزونية ويجاد نوع من الاستقرار بالنسبة للنظام النقدي العالمي . وكذلك مناقشة الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة .

ولا بد نذكر ايضا ان استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي في معركة اكوير ، قد ادى الى الكشف عن اهمية البترول كسلعة سياسية استراتيجية ، تلك الاهمية التي لم يكن العرب يدركونها قبل ذلك . وفي هذه الفترة التي استعمل فيها العرب سلاح البترول ادركت البلاد الصناعية الكبرى هي الاخرى مدى اهمية وحيوية البترول بالنسبة لاقتصادياتها .

فعندما دعت بلاد الاوبك الى الحوار مع البلاد الصناعية ترددت الاخيرة كثيرا وذلك لانها لم تشأ ان تذهب الى الحوار وهي متفرقة .. فبرزت الدعوات المختلفة والتي نادت بتكتل البلاد المستهلكة للبترول . وكانت الولايات المتحدة الامريكية ، على رأس البلاد الداعية الى التكتل من جانب المستهلكين ، خاصة بعد بروز اهمية منظمة الاوبك والمكاسب التي حققتها نتيجة للمساومة الجماعية بالنسبة لاسعار البترول ، وكذلك للفعالية التي استخدمت فيها البلاد العربية المصدرة للبترول سلاح البترول .

وقد جاءت الولايات المتحدة بفكرة وكالة الطاقة الدولية اذ دعس الرئيس الامريكى السابق ريتشارد نيكسون البلاد الصناعية الكبرى الى عقد مؤتمر لها في واشنطن في ١١ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ ، وذلك لتوحيد موقفها تجاه البلاد المصدرة للبترول .

ولم يكتب لهذا المؤتمر النجاح ، وذلك بسبب معارضة البلاد المصدرة للبترول من ناحية وبسبب معارضة فرنسا واحكامها عن الدخول نسي اي نوع من انواع التكتل والذي قد يؤدي الى مجابهة مع بلاد الاوبك (١) .

وازاء مؤتمر واشنطن دعت بلاد الاوبك الى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الاولية وذلك في نطاق الامم المتحدة ، حتى يتحمل كل بلد مسؤوليته . وفي ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في امور البترول والمواد الاولية . وفي هذه الدورة اوضحت معظم الوفود انه لا يمكن ان ينظر في امور البترول ببناءى عن امور الطاقة الاخرى والمواد الاولية . كما اوضحت معظم الوفود وخاصة وفود البلاد الاخذة في النمو (مجموعة السبع والسبعين) ان مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود الى البترول وانما تعود الى طبيعة العلاقات الاقتصادية المالية والتائمة على استغلال البلاد الصناعية وشركاتها لثروات البلاد الاخذة في النمو .

واوضحت البلاد الاخذة في النمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل البلاد الصناعية ، واعربت عن تضامنهما مع البلاد المصدرة للبترول التي تنتمي معها الى العالم الثالث (٢) .
وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع البلاد الصناعية وكذلك البلاد الاخذة في النمو وغير المصدرة للبترول ان سبب المشكلات الاقتصادية

(١) انظر : ماتع المعنية — التكتلات البترولية الدولية — محاضرة القيت في جامعة مين شمس — القاهرة — فبراير سنة ١٩٧٦ .

(٢) لقد حاولت البلاد الصناعية تليب البلاد الاخذة في النمو ضد البلاد المصدرة للبترول عن طريق تسمية هذه الاخرة ببلاد العالم الرابع .

العالمية عائد الى الزيادة التي حدثت في اسعار البترول ، وان اليؤس
والحرمان الذي يقاس منه كثير من شعوب العالم الثالث عائد الى اسعار
البترول (١) .

الا ان هذا الادعاء لم يقنع احدا ، حتى البلاد الصناعية نفسها ،
فلم تقتنع به ، ومثل ذلك فرنسا فقد اعلنت صراحة عدم اقتناعها بوجهة
النظر الامريكية هذه وابتدت تفهما اكثر لموقف البلاد الاخذة في النمو بما في
ذلك المصدرة للبترول .

واكدت على ضرورة الحوار مع البلاد المصدرة للبترول والبلاد
الاخرى الاخذة في النمو .

وقد انبرى عدد من الكتاب الاقتصاديين العالميين ، ومن بينهم عدد
من كبار المفكرين الامريكيين الى تنفيذ وجهة نظر حكوماتهم ، ونادوا
بضرورة تفهم وجهة نظر البلاد الاخذة في النمو فنجد ان كتابا مثل الدكتور
مركلين مدير المعهد الدولي بجامعة دلاس الامريكية قد وجه رسالة الى
وزير الخزانة الامريكي السيد وليم ساين في ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ ووضح
فيها انه يود ان يشد انتباهه الى الملاحظات التي ابداهها في مقابلته مع وكالة
انباء CBS في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم
العالمي الى الزيادة الكبيرة في اسعار البترول . فقد قال الدكتور مركلين
في رسالته اود ان اشد انتباهكم الى ان الزيادة في اسعار البترول لم يكن
لها ذلك التأثير الكبير على ارتفاع نسبة التضخم وانه بالرغم من زيادة
اسعار البترول ثلاثة اضعاف الا ان هذه الزيادة لم تساهم الا بمعدل
٢٥٪ من التضخم والذي يبلغ ١٤٪ اما الباقي وهو ١١٥٪ فتمتد
جذوره الى امور غير البترول (٢) .

(١) وكان هذه الشعوب الفقيرة لم تكن كذلك الا بعد تصحيح اسعار البترول في سنة
١٩٧٢ وانها قبل ذلك كانت تنعم بالرخاء والرفق . وهذا بالطبع منطق مغلوط .

(٢) بعث البنا الكتاب المذكور بصورة من هذه الرسالة التي بعث بها الى وزير الخزانة
الامريكي السيد / وليم ساين .

وفي اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان الى عقد اجتماع في اوائل سنة ١٩٧٥ يضم البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة للبترول ، والبلاد الاخذة في النمو الاخرى وقد رحبت البلاد المصدرة للبترول بهذه الدعوة واعلنت عن استعدادها للذهاب الى الحوار . الا انه في نوفمبر (تشرين الثاني) أعلن عن تشكيل منظمة تضم البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . سميت (بوكالة الطاقة الدولية) اشترك فيها ١٦ بلدا صناعيا عدا فرنسا التي عارضت ايجاد اي نوع من التكتل يضم البلاد المستهلكة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة الامريكية وكالة الطاقة الدولية . (١)

وكان الغرض من تشكيل هذه الوكالة وهو مجابهة منظمة الاوبك واتخاذ مواقف موحدة بالنسبة للبلاد الاعضاء فيها حيال جميع القضايا التي تأتي نتيجة لاي اجراء تتخذه منظمة الاوبك ، وكذلك التعاون في حالة الازمات وتقاسم المخزون البترولي اذا ما تعرض اي بلد عضو لحظر بترولي . ويعتبر تشكيل هذه الوكالة حدثا سلبيا في طريق العلاقات البترولية الدولية ، تماما كما ان الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة يعتبر حدثا ايجابيا .

قدما كيف ان البلاد المصدرة للبترول قد رحبت بالدعوة الفرنسية الى عقد الحوار ، الا ان هذه البلاد اكدت من جديد على ضرورة بحث جميع القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي ككل وذلك مثل المشكلات النقدية ومشكلات التنمية . ونقل التكنولوجيا والامور المتعلقة بالمواد الاولية والطاقة وكذلك ضرورة فتح اسواق البلاد الصناعية لمنتجات البلاد الاخذة في النمو .

(١) مائع سعيد العنينة - العلاقات البترولية - معاصرة القيت في جمعية التجار
المصريين - القاهرة - فبراير سنة ١٩٧٦ .

الا ان الولايات المتحدة اصررت في البداية على ضرورة بحث الامور المتعلقة بالطاقة فقط وعدم التعرض للامور الاخرى في هذا الحوار بل وتركها للمنظمات الدولية لمعالجتها ، وبعد مشاورات بين الحكومة الامريكية والفرنسية وافقت الولايات المتحدة على حضور اجتماع تهيدي للحوار ، وقد شجعها على ذلك عودة فرنسا الى حظيرة البلاد المستهلكة للبتترول .

وفي ٢٤ يناير (كانون الثاني) عقد في مدينة الجزائر مؤتمر القمة الاول لبلاد الاوبك حيث ناقش المؤتمر استراتيجية البلاد المصدرة للبتترول من الحوار ، وبعد ان رحبت بدعوة الرئيس الفرنسي لعقد الحوار ، اكد المؤتمر على ضرورة ان يبحث في الحوار بالاضافة الى الطاقة المواد الاولية ومسائل التنمية ونقل التكنولوجيا والمشكلات النقدية . واكد مؤتمر قمة الاوبك على ضرورة اعتبار بلاد الاوبك جزءا من بلاد العالم الثالث ورفض اي تفرقة او تمييز بينها (١) .

ثم وجهت الحكومة الفرنسية الدعوة الى ثلاث مجموعات من البلاد لحضور مؤتمر تحضيري يعقد في باريس (٢) . وهذه المجموعات هي :
١ - مجموعة البلاد الصناعية (المستهلكة للبتترول) وتضم الولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوروبية المشتركة واليابان .
ب - مجموعة البلاد المصدرة للبتترول . وتضم المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا .
ج - مجموعة البلاد الاخذة في النمو وتضم البرازيل والهند وزائير .
ففي ٧ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ اجتمع ممثلو المجموعات

(١) انظر : مقررات مؤتمر القمة لبلاد الاوبك - الجزائر - ١٤ يناير سنة ١٩٧٥ .

(٢) Middle East Economist Survey - Supplement to Vol. XVIII

No. 25 11 April 1975 (Touch and go for Dialogue).

الثلاث في باريس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع التمهيدي هو وضع اسس الحوار والاتفاق حول الموضوعات التي سوف تدرج في جدول أعمال المؤتمر العالمي ، وذلك لحل مشكلات العالم الاقتصادية على أساس من العدل والتكافؤ والاحترام المتبادل ، مع اعطاء الاولوية لإيجاد الحلول لمشكلات البلاد الاخذة في النمو .

وبعد عشرة ايام من النقاش المضني لم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على جدول لاعمال المؤتمر القادم للحوار . فقد تعهد ممثلو البلاد المصدرة للبترول باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار اسعار البترول لفترة طويلة نسبيا ، ومد البلاد الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لاعادة تدوير ما لديهم من فوائض من رؤوس الاموال وفي مقابل ذلك طالبوا بان تقوم البلاد الصناعية بدور فعال في تطوير اقتصاديات بلاد العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد بدأ التباين في وجهات النظر يظهر عندما حاول المؤتمر التمهيدي بحث مشروع جدول اعمال مؤتمر الحوار القادم . وقد اوضح ممثلو السوق الاوروبية المشتركة بانهم ليس لديهم الصلاحية لقبول او بحث اي جدول اعمال يتعدى موضوع الطاقة . او ما يتعلق بها ، مما زاد في شقة الخلاف بين الجانبين . ثم تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من ايران وزائير وممثلين عن السوق الاوروبية المشتركة ، وذلك من اجل محاولة التوصل الى حل وسط بين الجدولين المقترحين من قبل السوق الاوروبية المشتركة ومن قبل دول العالم الثالث ، ثم ضمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الى هذه اللجنة . وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها بلاد العالم الثالث الا ان البلاد الصناعية ، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية اصرت على أن يبحث المؤتمر الامور المتعلقة فقط باسعار البترول وامداداته بينما تمسكت بلاد العالم الثالث ، بما فيها البلاد المصدرة

للبتروك ، على أن يكون البتروك أءء الموضوعاء الأى ىجب أن ىبأها المؤءر مءل المواء الأولى ومشكلاء الأنماء الإءصاءىة والمشكلاء النقءىة العالمىة .

وقء بءل الرئىس الفرنسى ءىسءان مجهوءا كبىرا من أجل الأوفىق بىن وءهاء النظر المأفلة ، فقام بزيارة الجزائر ، وائفق مع الرئىس الجزائرى هوارى بومءىن على حل وسط ىعالج ءءول الأعمال ، أىء اقءرأ الرئىسان أن ىءكون ءءول الأعمال من الأمور الأالىة : (١)

١ — المواء الأولى وءشمل :

- أ — أمور الطاقء (البتروك والمصادر الأخرى للطاقء) .
 - ب — المواء الأولى الأخرى (بما فىها الإعءىة) .
 - ء — أماءة القوء الشرائىة لعائءاء البلاد الإءءة فى النمو .
- ٢ — الأعاون ءولى من أجل الأنماء :
- أ — الأعاون العالمى .
 - ب — مساعءة البلاد الإءءر أاءة .
 - ء — أعاءة النظر فى النظام النقءى ءولى .
 - ء — الأباء الأءارى على أسس عاءلة .
 - ه — نقل الأءكولوجىا .

وقء وائقت البلاد السبع المءلة لبلاد العالم الأالء على هذا الإقءراح إلا أن البلاد الأالءة (المءلة للبلاد الصناءىة) لم ءوافق على ذلك مما أءى الى فشل هذا الإءءاع الأءضرى .

وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه هذا المؤتمر هو تغيير اسمه من الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للطاقة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها الى الاجتماع التحضيري لمؤتمر التعاون الدولي .

وقد عادت فرنسا الى بذل جهودها من جديد من أجل اقناع الاطراف المختلفة بضرورة عقد اجتماع تحضيري ثان الا انه ازاء اصرار البلاد الاخذة في النمو على ضرورة وضع جدول اعمال شامل للمؤتمر وافقت أخيراً الولايات المتحدة على حضور الاجتماع التحضيري الثاني ، حيث ينظر في الامور المتعلقة بالمواد الاولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية بالإضافة الى امور الطاقة .

وفي ١٣ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٥ عقد في باريس الاجتماع التحضيري الثاني ، وقد حضرت هذا الاجتماع البلاد التي سبق ان حضرت الاجتماع التحضيري الاول .

ولم تبحث في البداية المشكلات الهامة خوفاً من ان نجر الحاضرين الى المناهات التي تسببت في فشل الاجتماع التحضيري الاول . وراوا ترك الامور الرئيسية الى المؤتمر الذي سوف يعقد على مستوى وزاري في ١٦ ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ . وقد اتفق في هذا الاجتماع ايضا على تغيير اسم المؤتمر الى (المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي) ثم صدر عن الاجتماع بيان تضمن النقاط الرئيسية التالية : (١) — ١ — تابع المجتمعون الحوار الخاص بالطاقة والمواد الاولية والمسائل المالية المرتبطة بها .

(١)

— Final Declaration of the preparatory meeting for the conference
on International Economist Cooperation (Paris, 16 Oct. 1976).

٢ - تم الاتفاق على تسمية المؤتمر القادم باسم المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، على أن يبدأ هذا المؤتمر اعماله في ١٦ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٥ في مدينة باريس على مستوى الوزراء كما اتفق على توسيع دائرة المؤتمر ليضم سبعة وعشرين عضوا بدلا من احدى عشر عضوا .

٣ - يتم اختيار خمسة بلاد صناعية اخرى ، واثنى عشر بلدا من البلاد الاخذة في النمو بالاضافة الى الاحد عشر بلدا السابقة ليصبح العدد سبعة وعشرين عضوا .

٤ - تقرر ان يكون للمؤتمر رئيسان يتم اختيارهما من قبل كل من المجموعتين المشتركين . وسينابو الرئيسان ترأس الجلسات .

٥ - تقرر الاقتراح انه على المؤتمر القادم انشاء اربع لجان متخصصة وهي : (١) -

أ - لجنة الطاقة .

ب - لجنة المواد الاولية .

ج - لجنة التنمية .

د - لجنة الشؤون المالية .

على ان تضم كل لجنة خمسة عشر عضوا من بينهم عشرة اعضاء يمثلون البلاد الاخذة في النمو وخمسة يمثلون البلاد الصناعية .

٦ - يجب عند اختيار اعضاء اللجان مراعاة الاعضاء الذين لهم ارتباط ومصالح مباشرة باعمال كل لجنة .

٧ - يختار لكل لجنة رئيسان واحد عن كل مجموعة ، ويكون ترأس الجلسات بالنواب ، ويجوز ان تجري اجتماعات مشتركة للرئيسين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

(١) غنغا زار مساعد وزير الخزانة الامريكي السيد / بارسكي بلاد الفليج المصدرة للبنزول في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ اقترحنا عليه تشكيل لجان اربع منفصلة وذلك لفهمان سر اعمال المؤتمر وهي نفسها التي اخذ بها الاجتماع التطويري الثاني .

- ٨ - ويجوز ان تمثل المنظمات الحكومية التي تعني عناية مباشرة بالمشكلات المطروحة عن طريق مراقبين دون ان يعطوا حق التصويت .
وينبغي ان تضم القائمة الخاصة بهذه المنظمات على وجه الخصوص منظمة الاوبك والوكالة الدولية للطاقة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة الاغذية والزراعة (منظمة الجات) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية والصناعة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير .
- ٩ - اذا ابدى اعضاء المؤتمر وغبتهم في متابعة اعمال لجنة لا ينتهون اليها فليهم الحق في حضور اجتماعات هذه اللجنة بصفة مستمع .
- ١٠ - عند بدء اللجان الاربع لاعمالها لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار التفسيرات التالية : -
- أ - تقوم لجنة الطاقة باتخاذ كل الترتيبات اللازمة في مجال الطاقة .

- ب - تأخذ لجنة المواد الأولية عند ممارستها لعملها بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المؤسسات الدولية في مجال المواد الأولية ، كما تتخذ هذه اللجنة الاجراءات التي قد تكون مقبولة في هذا المجال بما فيها الامور المتعلقة بالاغذية والتي تحظى باهتمام خاص من قبل البلاد الاخذة في النمو .
- ج - تأخذ اللجنة الخاصة بالتنمية ، وهي تمارس عملها ، بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المنظمات الدولية في هذا المجال ، كما تقوم بتسهيل واقامة تعاون دولي وثيق يهدف الى تطوير البلاد الاخذة في النمو .
- د - تقوم لجنة الشؤون المالية ببحث الامور المالية بما فيها الامور المالية التي تهم الاعضاء بصورة مباشرة مع مراعاة المؤسسات المالية الموجودة (صندوق النقد الدولي) والبنك الدولي للاعمار والتنمية . و صار معلوما لدى الاطراف المعنية بان اللجان الاربع سوف تمارس عملها في وقت واحد وان نتائج اعمالها مرتبطة فيما بينها على ان تقدم جميعها الى المؤتمر الوزاري .

- ١١ — واتفق ايضا انه يجوز لاي وفد ان يثير اي موضوع من أجل بحثه امام اللجان المذكورة سابقا على أن يكون له علاقة بالحوار .
- ١٢ — تكليف المؤتمر الوزاري القادم بتوجيه اللجان الاربعة السابقة وفقا لما جاء في هذا الاعلان .
- ١٣ — يوصي الاجتماع التحضيري هذا المؤتمر الوزاري بالنظر ايضا في المذكرات المرفقة بهذا الاعلان ويجوز طلب نقاش اية موضوعات لها صلة بعمل اللجان الاربعة .
- ١٤ — تقدمت بعض الوفود بمقترحات ارتوى بحثها من قبل اللجان المختصة ما دامت لا تخرج عن نطاق اعمال هذه اللجان .
- ١٥ — التوصية باعتماد اللغات الرسمية وهي الانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية .
- ١٦ — يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر باقرار لائحة النظام الداخلي والتي تعتمد على مبدأ الاجماع ، والذي على اساسه يتم اعتماد القرارات والتوصيات بعد ان تتحقق الرئاسة انه لم يعترض عليها .
- ١٧ — يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر بأن تكون له سكرتارية دولية تشارك بها مهام ادارية وفنية واسعة . وبأن يكون المؤتمر الوزاري مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيماته وطريقة عمله واجساد التمويل الكافي لمقابلة اية نفقات في هذا المجال عن طريق مقترحات تقدم بواسطة الرئيسين المتناوبين لاجتماعاته .
- وحتى يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة بهذا الخصوص فانه يفترض ان الحكومة الفرنسية ستكون مسؤولة عن توفير السكرتارية للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في شهر ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ وفي احوال مناسبة بالنسبة الى تلك الخدمات التي قدمت للاجتماع التحضيري .

- ١٨ — يوصي الاجتماع التحضيري بأن يقرر المؤتمر الوزاري الاجتماع ثانية على مستوى الوزراء خلال اثني عشر شهرا ، وان يعقد

اجتماع أو أكثر على مستوى أقل بعد ستة أشهر على الأقل من اجتماع المؤتمر الوزاري .

وفي السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حيث باشرت اللجان الأربع أعمالها في مدينة باريس . وقد ترأس لجنة (١) الطاقة كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالتناوب وترأس لجنة المواد الأولية كل من بيرو واليابان وترأس لجنة التنمية كل من الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة وترأس لجنة الأمور النقدية كل من إيران والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد حققت لجنة الطاقة تقدماً أكثر مما حققته اللجان الأخرى ، وما زالت اللجان منهكة في أعمالها وسط أجواء لا تخلو أحياناً من المزايدات بين الأطراف المختلفة (البلاد المتقدمة والبلاد الأخذة في النمو) .

هذا ومن المعتاد أن تعقد اللجان الأربع اجتماعاتها في وقت واحد ، ومرة كل شهر . ويستغرق كل اجتماع ما بين أسبوع أو أسبوعين . وقبل كل اجتماع يتم اجتماع مشترك لممثلي البلاد الأخذة في النمو من جهة واجتماع آخر مشترك لممثلي البلاد الصناعية ، وذلك من أجل تنسيق مواقف كل مجموعة بالنسبة لسير أعمال اللجان المختلفة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٦ سوف يعقد اجتماع عام لمختلف اللجان على مستوى وزاري ، وذلك من أجل تقويم أعمال اللجان المختلفة طيلة الاثني عشر شهراً الماضية ، ولإعطاء الحوار دفعة أخرى إلى الأمام .

(١) المصدر : مصادرنا الخاصة .

المبحث الثالث

أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

كانت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين تنتج وتصدر البترول الخام الى معظم بلاد العالم ، وتكاد تكون المصدر الوحيد . وكانت منطقة خليج المكسيك أهم مصدر للبترول الخام . وهناك بدأت الشركات البترولية التي كانت تعمل في هذه المنطقة بالتوسع ليس فقط في الولايات المتحدة وانما في بلاد العالم الاخرى متعاونة مع شركات البترول الاوروبية ، وذلك قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس فقط على انتاج البترول وانما على تسويقه وتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين في العالم كله (عدا الكتلة الشرقية) .

وادی هذا الوضع الى احتكار السوق البترولية العالمية بمفهومها الاقتصادي احتكار القلة (Oligopoly) وهذا الاحتكار أدى الى تحديد الاسس التي تم بموجبها تسعير البترول الخام بالشكل الذي يحقق أعلى ربح لشركات البترول الكبرى (Maximization of Profit) لقد حددت أسعار البترول الخام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة خليج المكسيك ، وبالنظر لتجانس البترول الخام النسبي فقد حددت أسعار البترول الاخرى بالمقارنة بالأسعار في خليج المكسيك ، وذلك لرغبة الشركات الاحتكارية في ذلك الوقت في تحقيق أكبر قدر ممكن من ربح سواء اكان البترول منتجا في خليج المكسيك أم منتجا في مناطق العالم الاخرى .

وسمي هذا النظام التسعيري للبترول الخام بنظام تسعير خليج المكسيك زائدا (Gulf Plus) (قاعدة الخليج) ، أو ما يسمى بنظام نقطة الاساس .

وبموجب هذه الطريقة يدفع مشتري البترول الخام أسعار البترول كما هي معلنة في خليج المكسيك زائدا أجور الشحن للمسانة من خليج

المكسيك الى منطقة الاستيراد ، ايا كان مصدر البترول سواء الخليج العربي او فنزويلا . وقد تم للشركات باتباعها هذه القاعدة في التسعير ربط جميع اسعار البترول في العالم بالاسعار المعلنة في خليج المكسيك وذلك لتحقيق اعلى الارباح من جميع مناطق الانتاج الاخرى في العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد انتاج الشرق الاوسط من البترول واخذت اهميته تزداد في تجارة البترول الدولية في نفس الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة الامريكية من البترول ، وتضاقت صادراتها الى العالم الخارجي ، وكذلك ازداد استهلاك نصف الكرة الغربي من البترول . وقد ادى ازدياد انتاج البترول في الشرق الاوسط بالحكومة البريطانية الى فتح باب المفاوضات مع شركات البترول ، حيث رفضت الحكومة البريطانية دفع اجور الشحن الوهمية والتي تدفعها للبترول المصدر اليها من الشرق الاوسط . وادى ضغط الحكومة البريطانية هذا الى أن قامت شركات البترول العالمية بتحديد نقطة اساس جديدة في الخليج العربي ، سميت بنظام الاساس المزدوج اذ اصبحت بموجبها اسعار البترول في الشرق الاوسط وفي الاسواق البترولية العالمية تساوي اسعار البترول في خليج المكسيك مضافا اليها اجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي الى الاسواق المصدر اليها بالنسبة لبترول اقطار الخليج العربي .

واصبحت نابولسي بايطاليا نقطة التعادل وذلك بموقعها في منتصف الطريق بين الخليج العربي والمكسيك ولا يحق لاي بترول تعدي نقطة التعادل هذه حيث يتطلب ذلك اجور شحن اضافية .

وقد انتقلت نقطة الاساس بعد ذلك الى لندن حيث قامت شركات البترول بتخفيض الاسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط بعد زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة في الشرق الاوسط وزيادة الطلب على البترول ، وخاصة في اوروبا الغربية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الامريكية تفقد مركزها كأكبر بلد مصدر للبترول .

وقد ادعت الشركات البترولية ان تخفيضها للاسعار المعلنة كان ضروريا ، وذلك بحجة تمكن بترول الشرق الاوسط من الدخول الى السوق الاوروبية ومناقسة البترول الامريكي والفنزويلي .

ولم تكف الشركات بنقل نقطة التعادل في لندن بل عملت على تخفيض الاسعار المعلنة للبترول الشرق الاوسط بصورة متكررة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كما قامت بزيادة الانتاج من منطقة الشرق الاوسط لايجاد مبرر لتخفيض اسعار البترول . كما ان الولايات المتحدة الامريكية أصبحت بلدا مستوردا للبترول الخام بعد ان كانت بلدا مصدرا له مما شكل احد الاسباب التي حلت شركات البترول العالمية على تخفيض اسعار بترول بلاد الشرق الاوسط لان البلاد المصدرة للبترول في الشرق الاوسط سوف تتضرر وحدها من ناحية ومن ناحية اخرى لاييجاد منافس للبترول الفنزويلي في السوق الامريكية .

وبهذه التخفيضات المتواصلة انتقلت نقطة التعادل من مدينة لندن الى مدينة نيويورك .

هذا وقد اتسعت الفروقات بين اسعار بترول الخليج واسعار خليج المكسيك بسبب التخفيضات المتلاحقة والتي قامت بها شركات البترول العالمية وبسبب تصدير بترول الشرق الاوسط الى امكن بعيدة اضافة الى ذلك فقد كانت الشركات تحاول زيادة الفجوة بين اسعار البترول المختلفة . فعندما تزداد الاسعار المعلنة للبترول في الولايات المتحدة الامريكية ترتفع الاسعار المعلنة لبترول الخليج ولكن ليس بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاسعار في خليج المكسيك وعندما تنخفض اسعار البترول في الولايات المتحدة الامريكية يتبعها انخفاض في اسعار الخليج ولكن بنسبة اكبر (١) .

(١) انظر : اقتصاديات بترول الشرق الاوسط - شارل عيسوي .

وفي سنة ١٩٥٩ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية نظام الكونا الاجباري لتحديد كميات البترول التي تدخل السوق الامريكية ، محافظة منها على استمرار الانتاج الداخلي من البترول نظرا لكلفته العالية مقارنة بكلفة البترول المستورد من الشرق الاوسط باعتبار ان السوق الامريكية سوق مغلقة . وكان من المفروض ان تتساوى اسعار بترول الخليج مع اسعار البترول الفنزويلي في أوروبا ولكن بدلا من ذلك عمدت شركات البترول الى غصم الرابطة بين اسعار البترول في خليج المكسيك وبين اسعار البترول في الشرق الاوسط ، وبدأت تخفض الاسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط ، حيث قامت بالتخفيض الاول في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٩ وبالتخفيض الثاني في آب (أغسطس) سنة ١٩٦٠ ، وقد كان هذا التخفيض الاخير السبب المباشر لتأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول ، وذلك بغرض تجميع هذه البلاد في منظمة للدفاع عن حقوقهم امام شركات البترول لمنعها من الاستمرار في تخفيض الاسعار المعلنة (١) ، اذ كان من اهم اهدافها المحافظة على معدلات اسعار البترول كخطوة أولى ، ثم تحسينها ما امكن كخطوة ثانية ، والوقوف امام شركات البترول الكبرى التي كانت تريد الحاق الضرر بالبلاد المصدرة للبترول عن طريق تخفيضها لاسعار البترول . وقد نجحت منظمة الاوبك في الحفاظ على مستوى الاسعار منذ تاسيسها في سنة ١٩٦٠ . ولولا هذه المنظمة لاستمرت شركات البترول في تخفيض اسعار البترول المعلنة بحجة تدهور الاسعار المنخفضة في السوق الدولية .

والمعلوم ان الشركات لا تبيع البترول الى طرف ثالث ، ذلك انها تسلم معظم حصتها من البترول ، عدا كميات قليلة جدا الى الشركات التابعة لها لتقوم بتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين .

(١) مائع النعية : اوبك والصناعة البترولية - الاسباب الجائرة لقيام منظمة الاوبك - ١٩٧٥ .

ومنذ تأسيس منظمة الاوبك بدأت البلاد المصدرة للبتروال تلعب دورا بارزا في تحديد اسعار البتروال المتحققة ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية تنفيق الربيع في سنة ١٩٦٤ بحيث منحت بلاد الاوبك حسمات على الاسعار المعلنة لاحتساب ضريبة الدخل . وقد تغيرت هذه الحسمات تبعا لتغير ظروف السوق البتروالية الدولية . وسنبعث فيما يلي الاسس والقواعد التي اثيرت على تطور الصناعة البتروالية وتطور العلاقات البتروالية بين مختلف اطرافها .

اولا : اتفاقية طهران : (١)

في مطلع سنة ١٩٧٠ تحسنت اسعار البتروال المتحققة في السوق الدولية وذلك يرجع الى عوامل متعددة منها تخفيض الانتاج في ليبيا ، لاسباب فنية تتعلق بالمحافظة على الثروة البتروالية فيها وايضا انقطاع ضخ البتروال في خط التابلاين ، وقد ادت هذه الامور الى تقلص في عرض البتروال بالنسبة للطلب عليه مما رفع الاسعار المتحققة الى مستوى الاسعار المعلنة بل والى اعلى منها في بعض الاحيان . كما استطاعت بعض بلاد الاوبك بيع البتروال العيني والذي يحق لهذه البلاد استلامه من الشركات بنسبة ١٢٥٪ عينا (الربيع العيني) وليس نقدا ، بأعلى من الاسعار المعلنة . كما ادركت بلاد الاوبك ان قيمة العوائد للبتروال الخام تقاس بقوتها الشرائية ، وان هذه القوة الشرائية اخذت تتدهور بسبب عامل التضخم النقدي الحادث في البلاد الراسمالية ، والتي عمدت الى تصدير التضخم الى البلاد المصدرة للبتروال ، وذلك بزيادة اسعار المنتجات والسلع الصناعية التي تصدرها الى هذه البلاد الاخرى .

(١) لقد شاركنا زملاؤنا وزراء بتروال الخليج العربي الذين قاموا بالتفاوض مع شركات البتروال حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران .

وفي المؤتمر الحادي والعشرين ، والذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الفترة ٩ - ١٢ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٧٠ ، قررت بلاد الاوبك اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على ثروتها البترولية فاصدرت القرار ٢١/١٢٠ والذي جاء فيه :-

« بعد الاخذ بعين الاعتبار التحسن العام الذي طرأ على الوضع الاقتصادي والتسويقي لصناعة البترول العالمية وكذلك قدرتها على المنافسة مع المصادر الاخرى للطاقة قررت اقطار منظمة الاوبك تبني الاهداف التالية :-

- ١ - زيادة نسبة الضريبة الى ٥٥ ٪ كحد ادنى .
- ٢ - وضع زيادة عامة في الاسعار المعلنة .
- ٣ - ازالة الفروقات القائمة في الاسعار المعلنة ، وذلك على اساس الاخذ بأعلى الاسعار السائدة في بلاد الاوبك .
- ٤ - اتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بكثافة البترول .
- ٥ - الغاء كافة الخصميات التي منحت للشركات في اتفاقية تنفيق الربح .

وبعد اتخاذ هذا القرار في كراكاس عاصمة فنزويلا دخلت بلاد المنظمة في مفاوضات مع شركات البترول العالمية ، وقامت بلاد الخليج العربي بأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمفاوضات حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران ، ثم تلتها بعد ذلك اتفاقية طرابلس ، وهي على نسق اتفاقية طهران ، ولكنها عالجت الامور الخاصة ببلاد البحر المتوسط ، ثم عقدت الاتفاقيات الاخرى والتي تم بموجبها جميعا تحديد الاسعار المعلنة لبترول الخليج العربي والبحر المتوسط وشمالى افريقيا والبترول الناجيري والاندونيسي . واصبحت هذه الاتفاقيات اساسا لتحديد تركيب هيكل الاسعار الجديدة وفقا للاسس التي جاءت بها مقررات

مؤتمر الاوبك الذي عقد في كراكاس وبذلك انتقلت سلطة تحديد الاسعار من شركات البترول العالمية والتي كانت تحددتها وفقا لمصالحها وهواها ، الى بلاد الاوبك صاحبة الثروة ، ومن اهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الاتفة الذكر والموقعة مع شركات البترول ما يلي :-

١ - التضخم النقدي :

من المعلوم ان البلاد المصدرة للبترول نستورد المنتجات والسلع الصناعية والراسمالية من البلاد الصناعية ، وتدفع معظم عوائدها من البترول لقاء وارداتها هذه ومن المعلوم ان القوة الشرائية للعوائد تتدهور سنويا ، وذلك بسبب زيادة اسعار المنتجات المصنعة ولهذا السبب نصت الاتفاقيات على زيادة الاسعار المعلنة بنسبة ٢.٥ ٪ سنويا للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للعوائد البترولية .

الا ان هذه النسبة كما تبين بعدئذ كانت منخفضة جدا قياسا الى معدلات التضخم المتحققة في البلاد الصناعية كما سنرى فيما بعد .

٢ - علاوة الكويت :

بدأت البلاد الصناعية منذ الستينات بسن القوانين لتحديد نسبة الكبريت في المشتقات البترولية ، وخاصة في زيت الوقود Fuel Oil محافظة منها على عدم تلوث البيئة . ولهذا السبب زاد الطلب على النفوط الخفيفة والتي تحتوي على نسبة قليلة من الكبريت مما زاد في قيمتها . وقد تضمنت اتفاقية طرابلس بذور هذا المبدأ الجديد الذي اغفلته اتفاقية طهران ، اذ نصت اتفاقية طرابلس على رفع الاسعار المعلنة بمقدار ١٠ سنت امريكي للبرميل الواحد بالنسبة للبترول الخام الليبي الخفيف . ومن المعلوم ان نسبة الكبريت في البترول الليبي منخفضة اذ لا تتجاوز ٠.٥ ٪

ثم تزداد العلاوة بمقدار ٢ سنت للبرميل ما بين سنة ١٩٧٢ — ١٩٧٥ (١).
الا ان اماره ابو ظبي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ وضعت قاعدة علاوة
الكبريت بصورة متكاملة وقاطعة ، وحصلت على علاوة للبرميل من بترول
مريان بلغت ٧٠ سنت امريكي .

٢ — الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في البلاد الصناعية : —

تضمنت الاتفاقيات السابقة كذلك زيادة مقطوعة في الاسعار المعلنة
بلغت ٥ سنتات للبرميل الواحد للتعويض عن الزيادات التي تحصل
في المنتجات البترولية سنويا والتي كانت تحصل عليها شركات البترول .

٤ — احتساب فروقات الكثافة : —

نصت الاتفاقيات ايضا على نظام لاحتساب الكثافة بمقدار ١٥ ار .
سنت امريكي لكل ار . درجة كثافة ، اي ٥ ار سنت امريكي لكل درجة
كاملة الى حد ٤٠ درجة (API) ، و ٢ سنت لكل درجة فوق ال ٤٠ درجة
(API) بينما كانت سابقا ٢ سنت امريكي لكل درجة ولجميع انواع
النفوط المختلفة .

كما نصت الاتفاقيات هذه على علاوات وقتية منها علاوة قنـاة
السويس بسبب غلقها واضطرار الناقلات الى الالتفاف حول رأس الرجاء
الصالح مما يزيد في كلفة نقل البترول من الخليج العربي الى مراكز
الاستهلاك في أوروبا . وكذلك علاوة الشحن المؤقتة والتي اعطيت للنفوط
ذات المسافات القصيرة (Short Haul) وربطت هذه العلاوة بالمتطلبات
التي تطرا على معدلات اجور الشحن Average Freight Rate,
AFRA Assessment (AFRA) للناقلات ذات الحجم الكبير (VLCC) والتي

(١) انظر : اتفاقية طرابلس لسنة ١٩٧١ .

يصدرها وكلاء الشحن في لندن في اول كل شهر . (١)

ثانيا : اتفاقية جنيف : —

على اثر التخفيض الرسمي للدولار الامريكي في كانون الاول سنة ١٩٧١ ، وهي العملة التي يقاس بواسطتها عوائد البلاد المصدرة ، طلبت الاخيرة من شركات البترول العالمية تعويضها عن الخسائر التي لحقتها نتيجة لتخفيض الدولار حيث دخلت في مفاوضات مع شركات البترول انتهت بالتوقيع على اتفاقية جنيف في العشرين من يناير سنة ١٩٧٢ (٢) .

وقد نصت اتفاقية جنيف على زيادة الاسعار المعلنة للبترول الخام بنسبة ٨.٤٩٪ في منطقة الخليج العربي وشرقي البحر الابيض المتوسط . ومما يذكر في هذا الصدد ان التخفيض الذي حصل للدولار كان بنسبة ٨.٥٧٪ ، حيث ارتفعت قيمة الذهب من ٣٥ الى ٣٨ دولارا للاوقية الواحدة ، بينما كان التخفيض الحقيقي للدولار بنسبة ٧.٨٩٪ .

واهم ما تضمنته اتفاقية جنيف هو الملحق رقم ٢ والمتعلق بكيفية زيادة الاسعار المعلنة في المستقبل استنادا الى التغيرات التي تحصل

(١) يؤخذ المعدل لثلاثة اشهر والفرق بينه وبين المعدل ٧٢ من المقاييس العالمي (World Scale) ويضرب الناتج في ٨٠. سنت للبرميل في ليبيا و ٤٠. سنت للبرميل بالنسبة لشرقي البحر الابيض المتوسط .

(٢) لقد كتبا من المشاركين في وضع اتفاقية جنيف .

في قيمة الدولار ازاء العملات الاخرى المعتمدة في الجدول (١) .
وبموجب اتفاقية جنيف فقد ارتفع السعر المعلن للبترول العربي
الخفيف من ٢١٨٠ دولار للبرميل الى ٢٤٧٩ دولار للبرميل ، وارتفع
بترول مريان أبو ظبي من ٢٢٣٥ الى ٢٤٠ دولار للبرميل .

(١) نص المعادلة الحسابية التي اتفق عليها على ما يلي :-

١ - انخفض المتوسط الحسابي للزيادة التي طرأت في قيمة العملات التسع والذي
بلغت نسبته ١١٠,٢٪ ازاء الدولار في تاريخ الاتفاق مقارنة بالمعدل الاساسي
في ٣٠ ابريل سنة ١٩٧١ لصندوق النقد الدولي كما مبين في الحساب اثناء
تغيير سعر الصرف للدولار بتاريخ الاتفاق مقارنة بمعطى الاساسي في ٣٠
ابريل سنة ١٩٧١ .

معدل صندوق النقد الدولي :

١١٥٧	العملة البلجيكية
٨٥٧	العملة الفرنسية
١٣٥٨	العملة الالمانية
٧٤٨	العملة الإيطالية
١٦٥٨	العملة اليابانية
١١٥٧	العملة الهولندية
٧٤٩	العملة السويدية
٨٥٧	العملة الانكليزية
١٣٥٠	العملة السويسرية
٩٩٢١	المعدل الحسابي

$$\% 110.2 = \frac{\quad}{9}$$

٩

٢ - يحدد احتساب المتوسط الحسابي كل ثلاثة أشهر لسعر الصرف للمعاملات
التسع ازاء الدولار مقارنة بالمعدل الاساسي في ٣٠ ابريل سنة ١٩٧١ واذا
نبين من الحسابات تغير بنسبة درجتين صعدا او نزولا عن المعدل الاولي
وهو ١١٠,٢ (او المعدل الاخر كلما تكون الحالة) فيكون المعدل الجديد
الناجم عن الحسابات هو المتوسط الحسابي الجديد ويبدأ تطبيقه في اول الفصل

القادم وإذا تغير هذا المعدل فتجرى المعاملة التالية : -

أ - بالنسبة الى اسعار الخليج العربي :

السعر الملن المطبق في اليوم

الاول من الفصل لو لم يكن هناك + ٨٤٩ ر. + تيريبدا

السعر =

الملن ١١٠.٢

اي تعديل

المعدل

ب - بالنسبة الى الاسعار المعلقة لشرقي البحر الابيض المتوسط تطبق المعاملة

السابقة بشكل منفصل بدون علاوة قناة السويس وعلاوة الشحن المؤقتة .

علاوة قناة السويس المعدلة زالت دا

علاوة الشحن المؤقتة = علاوة قناة السويس

زائدا علاوة الشحن المؤقتة

(١ + ب) x (٨٤٩ ر.)

والتي تعددها الاتفاقيات x

١١٠.٢

التي لها علاقة ولكن بدون

التعديلات حسب هذا الاتفاق

ت - السعر الملن في تاريخ التنفيذ كما تحدده الاتفاقيات التي لها علاقة .

أ - آخر معدل حسابي مطبق والذي يسبق تغير العملات او المعدل الحسابي

الاول اذا لم يكن هناك معدل حسابي قد اتى بعده .

ثالثا : اتفاقية جنيف الثانية : —

قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثمن للدولار الأمريكي ١٢ شباط (فبراير) سنة ١٩٧٣ ، وتبعه تغيرات كبيرة في أسعار الصرف الدولية وعلى الاثر طالبت بلاد الاوبك بالتعويض مجددا عن الخسائر التي لحقتها بعد هذا التخفيض ، وكذلك عن الخسارة التي نجمت عن التغيرات في أسعار الصرف ، حيث قامت معظم البلاد الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية ، مما زاد في تخفيض الدولار وزاد من خسارة بلاد الاوبك . وقد دخلت هذه البلاد مع شركات البترول في مفاوضات طويلة وفي اماكن متعددة . فمن فيينا الى القاهرة وطرابلس وانتهت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في جنيف في الثاني من يونيو سنة ١٩٧٥ حيث زادت بموجب هذا الاتفاق الاسعار المعلنة للبترول وعدلت بذلك اتفاقية جنيف الاولى بما يتناسب والوضع الدولي الجديدة وتحسبا للتطورات المتوقعة المستقبل .

وارتفعت الاسعار المعلنة بموجب اتفاقية جنيف الثانية بنسبة ١١٫٩٪ اذا ما قارنا الزيادة بمستوى الاسعار في الاول من يونيو سنة ١٩٧٣ اي قبل التخفيض الاخير للدولار ، وهذا يعني ان السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قد ارتفع من ٢٫٥٩١ في اول يناير سنة ١٩٧٣ الى ٢٫٨٩٨ دولار للبرميل . وبعبارة اخرى فان السعر المعلن قد ارتفع بنسبة ٥٫٧٪ فقط اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الزيادة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الاولى والتي لم تطبق بسبب المفاوضات التي كانت تدور بين البلاد المصدرة للبترول وبين شركات البترول العالمية لتعديل الاتفاقية (١) .

(١) السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في فبراير سنة ١٩٧٣ هو ٢٫٧٤٢ دولار للبرميل وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الاولى .

وقد عدلت اتفاقية جنيف الاولى بادخال بعض المبادئ الجديدة عليها وهذه المبادئ هي : —

١ — سبق أن نصت اتفاقية طهران على زيادة الاسعار المعلنة بنسبة ٢٥٪ للتعويض عن التضخم بالاضافة الى زيادة قدرها خمسة سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في اسواق البلاد الصناعية . وقد رفعت هذه الزيادة الى ٤٨ر سنت وذلك اعتباراً من الاول من يناير سنة ١٩٧٣ . اي انها زيدت بنسبة ٨٤٩٪ وهي الزيادة التي كان قد اتفق عليها عندما زيدت الاسعار المعلنة كما جاءت به اتفاقية جنيف الاولى .

٢ — ادخلت في قائمة العملات بالاضافة الى العملات السابقة العملة الكندية والاسترالية .

٣ — يحتسب المعدل الحسابي للعملات المتخذ اساساً لاحتساب ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار شهرياً بدلاً من فصلياً كما كان في الاتفاقية الاولى .

٤ — تطبق المعادلة ، فمزيد او تنخفض الاسعار ، بحصول تغير في المعدل الحسابي بين الدولار والعملات الاخرى بنسبة ١٪ بينها كانت الاتفاقية الاولى تتطلب لتطبيق هذه المعادلة ان يكون التغير في هذا المعدل الحسابي ٢٪ .

رابعا : الزيادة في الاسعار المعلنة في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ : —

بعد ازدياد الطلب العالمي على البترول في النصف الثاني في سنة ١٩٧٣ ، وتخوف العالم من أزمة الطاقة التي شغلت العالم في بداية سنة ١٩٧٣ حصل ضغط شديد على الاسعار المتحققة ، والذي جعلها ترتفع بحيث أصبحت توازي أو تفوق الاسعار المعلنة ، هذا بالاضافة الى التضخم النقدي الذي أخذ يرتفع في البلاد الرأسمالية بمعدلات عالية ومخيفة ، واخذ يأكل من القوة الشرائية للموائد البترولية .

فازاء هذا الوضع كان لا بد من اعادة النظر في اتفاقية طهران وجعلها تتفق والمعطيات الجديدة حيث أصبحت بنود هذه الاتفاقية لا تنسجم والواقع كما وصفها الشيخ أحمد زكي اليمني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي عندما قال « بأن الاتفاقية بوضعها الحالي ميتة أو تكاد تكون تحتضر . (١) أو كما قال الدكتور سعدون حمادي وزير البترول العراقي السابق « ان اتفاقية طهران لم تعد عادلة أو منسجمة مع الاوضاع المستجدة . (٢)

وكان لا بد من ايجاد طريقة للحفاظ على العلاقة بين الاسعار المتحركة والاسعار المعلنة ، بحيث ترتفع الاسعار المعلنة أوتوماتيكيا كلما ارتفعت الاسعار المتحركة للمحافظة على نفس مستوى العلاقة القديمة .

وعلى هذا الاساس ، وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في فينا في ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ ، قرر المؤتمر دعوة شركات البترول الى الاجتماع في ٨ تشرين اول سنة ١٩٧٣ لاعادة النظر في اتفاقية طهران .

وقد جرت قبل الاجتماع مشاورات بين بلاد الخليج العربي لتبادل وجهات النظر والتنسيق فيما بينها وعقد الاجتماع في التاريخ المحدد الا انه لم يؤد الى نتيجة ايجابية ، وهذا راجع الى ان الاختلافات بين بلاد الخليج وشركات البترول كانت ما تزال كبيرة . وفي هذه الاثناء انطلقت في الشرق الاوسط حرب اكتوبر لسنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مما حدا بشركات البترول العالمية الى خلق الاعذار لقطع المفاوضات ، اذ انها كانت تتوقع ان يهزم العرب عسكريا وهم الاغلبية في منظمة الاوبك ، وان يأتوا الى المفاوضات وهم في موقف ضعيف . (٣)

(١) انظر : عالم النفط — ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ .

(٢) انظر : ايضا عالم النفط ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر : مقال المعنية مقالات بترولية — سلاح البترول — سنة ١٩٧٥ .

فما كان من وزراء بترول بلاد الاويك الا ان اعطوا شركات البترول مهلة عشر ايام وقرروا الاجتماع في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في الكويت لتقرير ما يجب اتخاذه لمواجهة موقف شركات البترول وكذلك لتحديد السعر المعقول للبترول المنتج من بلدانهم . (١)

وفي الاجتماع الوزاري لبلاد الخليج العربي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في مدينة الكويت قرر وزراء الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وقطر وايران عدم اعادة المفاوضات مع شركات البترول وقرروا زيادة السعر المعلن لنفوطهم جماعيا بنسبة ٧٠٪ فأصبح السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ١١٩ره دولار للبرميل بعد ان كان ٣٠١١ره قبل الزيادة . واتفق الوزراء على ان السعر المتحقق في السوق البترولي الدولي هو الذي يحدد السعر المعلن آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين السعريين ، كما كان في سنة ١٩٧١ اي قبل اتفاقية طهران والتي حددت العلاقة بين السعر المتحقق والسعر المعلن بـ ١ : ١٫٤ على التوالي ، وعليه فان السعر المتحقق للبترول العربي الخفيف والبالغ ٣٢٦٥ دولار للبرميل ، يحدد السعر المعلن بـ ١١٩ره دولار للبرميل ومن القرارات المهمة لهذا المؤتمر ايضا ما يلي : —

- ١ — يتم تحديد علاوة الكبريت بالنسبة للبلاد صاحبة العلاقة من قبلها وحسب ما تليه طبيعة السوق . (٢)
- ٢ — الاستمرار في تطبيق اتفاقية جنيف .

(١) قدمت الشركات عرضا بزيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٥٪ وتعديل عامل التضخم وريطه بمعدل قياسي معقول اما الغرض المقابل والذي قدمته الدول المنتجة فهو زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٠٠٪ وايجاد طريقة بحيث تعدل الاسعار اونوميكيا وتكون الاسعار المعلقة تزيد عن الاسعار المعلقة بنسبة ٤٠٪ وريط عامل التضخم بالسعر الجبلية للمنتجات الصناعية .

(٢) اخذت ابو ظبي زمام المبادرة في مجال علاوة الكبريت وقد وضعت لهذا الغرض معادلة لتحديد مقدار علاوة الكبريت اشرف على وضعها المؤلف .

الزيادة في الاسعار المعلقة في كانون الاول ديسمبر سنة ١٩٧٣ : -

على اثر الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٣ وانقطاع البترول للمسافات القصيرة من البحر الابيض المتوسط (Short Haul Crude) (٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول العراقي في باتياس و ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في طرطوس في سوريا و ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول السعودي في صيدا) كان له الاثر الكبير على اختلال التوازن بين عالمي العرض والطلب بالنسبة للبترول الخام . وعندما جاء القرار العربي ، والذي اتخذ في الكويت في ١٧ اكتوبر والذي قرر فيه وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول تخفيضا شاملا بنسبة ٥ ٪ شهريا الى ان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في حرب سنة ١٩٦٧ واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ثم تلا ذلك قرار البلاد العربية بقطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا وذلك لدعمها المباشر لاسرائيل اثناء الحرب . (١)
كما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الامريكية والهولندية في شركة بترول البصرة المحدودة .

وقد زادت هذه القرارات من اختلال التوازن بين عالمي العرض والطلب وارتفعت بنتيجته اسعار البترول المتحققة حتى وصلت الى مستويات اعلى بكثير من الاسعار المعلقة . ففي تونس استطاعت الحكومة التونسية الحصول على سعر للبترول قدره ١٢ر٦٤ دولار للبرميل

(١) كلفت أبو ظبي هي أول من أطلق الرصاصة الأولى في حرب البترول عندما قررت قطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها البلاد العربية الأخرى .

لبيعاتها الآتية (Spot Sale) حيث تنافست الشركات الأمريكية على الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للحظر والتي بلغت ٨٠٠٠ طن . (١)

كما وارتفعت الاسعار المتحققة في منطقة الخليج العربي حيث حصلت المملكة العربية السعودية على ٩٣٪ من السعر المعلن لببيعات بترومين (شركتها الوطنية) .

كما وصلت بعض اسعار البترول الايرانية الآتية الى ما يزيد عن الـ ٨ دولارات للبرميل . (٢) وكانت ابو ظبي قد نجحت في عقد صفقة مباشرة باعت بموجبها كمية من بترولها الى شركة جابان لاين اليابانية وذلك في صيف سنة ١٩٧٣ حصلت بموجبها على اسعار بلغت اكثر من ٩٤٪ من السعر المعلن . (٣)

ولما كانت البلاد المصدرة للبترول قد قررت في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ربط اسعار البترول المعلن بالاسعار المتحققة وكانت الاسعار المعلنة تساوي ١ : ١ الى الاسعار المتحققة كان لا بد من اعادة النظر في هذه العلاقة النسبية بين الاسعار المعلنة والاسعار المتحققة وخلق ميكانيكية جديدة في تسعير البترول الخام ولهذا السبب اجتمع وزراء بترول بلاد الخليج العربي الست وهم ابو ظبي وايران والسعودية والكويت وقطر والعراق مع شركات البترول في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ في فينوا انهم بدون نتيجة تذكر . وكان الوزراء يتوقعون من الشركات تقديم اقتراحات جديدة حول كيفية تسعير البترول الخام نظرا للظروف والمعطيات الجديدة .

(١) انظر : نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية (M E E S) العدد (

١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٢) نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية M E E S العدد .

٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٣) انظر : اتفاقية جابان لاين مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية .

ولكن شركات البترول في هذا الاجتماع لم تقدم أي مقترحات .
وفي المؤتمر الوزاري السادس والثلاثين والذي عقد في فينا نسي
الفترة ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ قرر المؤتمر تكليف الهيئة
الاقتصادية بدراسة الاسس التي يجب اعتمادها في تركيب هيكل الاسعار
باعتباره مادة اولية ، مشابه للمواد الاولية الاخرى الداخلة في التجارة
الدولية ، وفي نفس الوقت قرر المؤتمر ضرورة اجتماع الهيئة الاقتصادية
اربع مرات سنويا للنظر في هيكل وتركيب الاسعار وتحديد مستواها
ودراسة العوامل المؤثرة فيها .

واقترح ان يكون الاجتماع الاول للهيئة الاقتصادية في ١٧ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ يتبعه اجتماع وزاري لبلاد الخليج العربي في ٢٢ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ في مدينة طهران لتحديد الاسعار المعلنة على اساس
الدراسات والتوصيات التي ستقدمها الهيئة الاقتصادية للمؤتمر الوزاري
والتي سيتم تطبيقها ابتداء من الاول يناير سنة ١٩٧٤ .

مؤتمر طهران (١) الوزاري في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٧٣ .

في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري في طهران للنظر في
الاسعار المعلنة كانت الاسعار المتحققة وصلت الى مستوى لم تصله من
قبل . ففي المزاو الذي اعلنته ايران لبيع كميات من البترول وصلت
الاسعار الى ١٧ دولار للبرميل ، وكذلك ارتفعت الاسعار في شمالي
افريقيا ونايجيريا الى مستويات خيالية حيث حصلت نايجيريا على سعر
بلغ ٢٤ دولار للبرميل ، وذلك بسبب قلة المعروض من البترول وكون
البترول النايجيري غير خاضع للحظر الذي فرضه المنتجون العرب . ومع
هذا فان المؤتمر لم يأخذ هذه الاسعار بعين الاعتبار وذلك لكونها مؤقتة ولا
تمثل مستوى السوق الحقيقي للبترول . وبعد مناقشات طويلة بين وزراء

(١) حضر الاجتماع وزراء دول الخليج الستة (السعودية ، العراق ، ايران ، ابو ظبي ،
قطر ، الكويت ، وحصرتهم وفود اخرى من الجزائر واندونيسيا وليبيا ونايجيريا وغنوزيلا
حصرتهم كمراقب) .

بلاد الخليج العربي قررت اللجنة الوزارية تحديد دخل الحكومة للبترول العربي الخفيف وهو البترول القياسي (Marker Crude) بمقدار ٧ دولارات للبرميل ، ويكون السعر المعلن على هذا الاساس ١١٦٥١ دولار للبرميل ان هذا يعني زيادة في الاسعار المعلنه تبلغ ١٣٠ ٪ من السعر المعلن في اكتوبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٣ .

ولقد كانت بعض البلاد وعلى رأسها ايران ، تريد زيادة دخل الحكومة بأكثر من ٧ دولارات للبرميل في حين ان بعض البلاد الاخرى لم توافق على الزيادة بهذا المعدل ، ومنها المملكة العربية السعودية ، والتي وافقت عليه تمثيا مع الاكثرية .

والجدير بالذكر ان هذا المؤتمر جاء بقرارات وتوصيات مهمة من بينها ان البترول العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) اعتبر البترول الذي تقاس او تحدد بواسطته أسعار النفوط الاخرى وذلك حسب الكثافة والموقع الجغرافي ونوعية البترول .
والمقاييس التي تحدد بواسطتها نوعية النفوط المختلفة هي : —

١ — الكثافة (Gravity) : —

حدد فرق الكثافة بـ ٣ سنتات لكل درجة أقل من ٢٤ درجة (API) و ٦ سنتات لكل درجة أعلى من ٣٤ درجة (API) بينما كانت سابقا ١٥ سنت لكل درجة أقل من ٤٠ درجة (API) و ٢ سنت لكل درجة تزيد عن ٤٠ درجة

٢ — علاوة الكبريت : —

من القرارات المهمة في هذا الاجتماع ضرورة احتساب علاوة كبريت للبترول الذي يحتوي على نسبة كبريت أقل من البترول القياسي (تبلغ

نسبة الكبريت في البترول القياس ١٧٪) وكانت شركات البترول تحصل على علاوة الكبريت هذه لنفسها ولسنوات طويلة .

٢ - الموقع الجغرافي : -

تحدد علاوة الموقع الجغرافي باحتساب الفرق بين كل ميناء وجزيرة كوان الوهمية محسوبة على أساس المعدل العالمي ٧٢ (World Scale 72) وحسب المعدلات لاجور الشحن لسنة ١٩٧٣ وتقرر أن يكون ميناء رأس تنورة هو الأساس في احتساب علاوة الشحن أي اعطاء ميناء رأس تنورة علاوة صفر وتقاس الموانئ الأخرى قياساً بميناء رأس تنورة .

وعلى أساس المبادئ أعلاه فقد أصبحت الأسعار المعلنة للبترول المنتج في الخليج العربي هي كما يلي بمقارنة بالبترول القياسي : -



فروقات التوعية					نوع البترول
السعر المحلي دولار	الشحن	الكبريت (١) مولار	الكثافة	الكثافة	
١١٦٥١	٣٤	العربي الخفيف
١١٥٦١	٣١	العربي المتوسط
١١٤٤١	٢٧	العربي الثقيل
١١٨٧٥	٣٤	البراني الخفيف
١١٥٤٥	٣١	الكويت
١٢٠٨٦	أبو ظبي
١٢٥٦٦	أم الشيف
١٢٦٣٦	زكسم
١٢٦٧٢	مرسلان
١٢٠١٢	العراق البصرة
١٢٤١٤	قطر مريـن
	قطر دخان

المصدر : بتروليوم انتجنس ويكي كانون الاول سنة ١٩٧٣ العدد ٥٣ .

(١) من المعلوم أن أبو ظبي كانت قد حددت عتبة الكبريت كما هي في الجدول ومن لم حددت بلاد الخليج العربي الأخرى عتبة الكبريت لبترولها استغلوا إلى عتبة الكبريت التي حددتها أبو ظبي المعلن بنظر الاعتبار الفروقات في نسبة الكبريت .

كذلك من القرارات المهمة التي خرج بها المؤتمر الدعوة الى اجتماع استثنائي في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٤ لمناقشة امكانية البدء في حوار بين البلاد المصدرة والبلاد المستهلكة لتجنب الزيادات الحزونية في أسعار المنتجات الصناعية من أجل المحافظة على القيمة الشرائية لعائدات البترول المصدر .

خامسا : تطور ضريبة الدخل والريع : -

كما قد ذكرنا سابقا ان اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ قد نصت على زيادة ضريبة الدخل من ٥٠٪ الى ٥٥٪ على اثر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الليبية مع شركات البترول العاملة في اراضيها ، وقد شجع النجاح الذي حققته ليبيا في تغيير النظام الضريبي بزيادته من ٥٠٪ الى ٥٥٪ حكومات البلاد المصدرة للبترول الاخرى على رفع نسبة الضريبة الى المستوى الجديد وهو ٥٥٪ .

وكانت نسبة الضريبة الـ ٥٠٪ قد طبقت منذ توقيع اتفاقيات مناصفة الارباح في الخمسينات . وقبل توقيع اتفاقية طهران كانت شركات البترول تحقق ارباحا تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ سنت أمريكي للبرميل ازدادت هذه الارباح بعد زيادة الاسعار المملنة ، وبعد التحسن الكبير الذي حصل في اسعار البترول المنخفضة ، اذ جاءت هذه الارباح نتيجة الفروقات بين الاسعار الفعلية في السوق البترولية الدولية والعبء الضريبي على شركات البترول والمتكونة من مجموع الضريبة والريع وكلفة الانتاج كما هو مبين ادناه . (١)

(١) يمكن احتساب عائد الحكومة والمكون من الضريبة والريع بالمعادلة التالية :

(الضريبة ٥٠٪ - الريع ١٢٪)

عائد الحكومة = م.ر. (م - ٠.١٢٥ - م) ك + ٠.١٢٥ م

عائد الحكومة = م.ر. ٠.٦٢٥ - م.ر. ٠.٠٥ - م.ر. ٠.١٢٥ م

عائد الحكومة = م.ر. ٠.٦٢٥ م - م.ر. ٠.٠٥

م = المصدر المعلن .

ك = كلفة الانتاج .

وتصبح المعادلة بعد زيادة الضريبة الى ٥٥٪ هي ٠.٦٢٥ م - م.ر. ٠.٠٥

دولار للبرميل	
١٨٠.	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قبل اتفاقية طهران
١٠.	تكلفة الإنتاج
٢٢٥.	الربح
١٤٧٥.	الربح الإجمالي على أساس السعر المعلن
٧٣٨.	الخريشة ٥٠٪
٤٠ ر	السعر المتحقق في السوق
١٠٠٦٣.	تكلفة الخريشة (الخريشة + الربح + تكلفة الإنتاج)
٣٣٧.	ربحية الشركات
١١٦٥١.	بعد زيادة الأسعار المعلننة وزيادة الخريشة:
١٠ ر.	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في ١-١-١٩٧٤
١٤٥٦.	تكلفة
١٠٠٩٥.	الربح ١٢٥٪
٥٥٥٢.	الربح الإجمالي على أساس السعر المعلن
١٠٠٨٣٥.	الخريشة ٥٥٪
٧١٠٨.	السعر المتحقق في السوق ٩٣٪ من السعر المعلن
٣٧٢٧.	تكلفة الخريشة
	ربحية الشركات

يتبين من التحليلات السابقة أن أرباح الشركات قد ارتفعت نتيجة زيادة الاسعار المعلنة بها يزيد عن عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية طهران ، فكان لا بد أن تعمل البلاد المصدرة للبترول على تقليص أرباح الشركات ، ليس فقط من أجل الاشتراك في هذه الأرباح ، ولكن لسبب أهم بكثير من الحصول على الأرباح ألا وهو دعم شركات البترول الوطنية حيث وضعت الشركات الأجنبية الكبرى بسبب الهيكل الضريبي في موضع تنافسي أفضل من الشركات الوطنية والتي وجدت صعوبة في تسويق حصتها من البترول بمستوى أسعار إعادة الشراء والذي حدد بنسبة ٩٣٪ من السعر المعلن . في حين تستطيع شركات البترول الكبرى بيع البترول بأقل من هذا المستوى بكثير وكانت النتيجة الطبيعية أن فقدت شركات البترول الوطنية أسواقها لصالح شركات البترول الأجنبية مما اضطر بعض الحكومات الى بيع المزيد من بترول المشاركة الى هذه الشركات . وهذا يؤدي الى الاضعاف من قيمة مبدا المشاركة ، والذي ينص على دخول الشركات الوطنية السوق البترولية من اوسع الابواب ومنافسة الشركات الأجنبية واكتساب الخبرة والسيطرة على السوق البترولي والذي كان محتكرا من قبل الشركات الكبرى لحقبة طويلة من الزمن فكان لا بد من تصحيح هذا الوضع وتقليص الفروقات الى ابعاد الحدود بين الاسعار المتحققة والتي تباع بها شركات البترول الوطنية والكلفة الضريبية على شركات البترول العالمية .

وبعد مرور ستة اشهر على زيادة الاسعار المعلنة والتي طبقت في الاول من يناير سنة ١٩٧٤ لم تعمل بلاد الاوبك شيئا يذكر لتصحيح الوضع الى ان جاء المؤتمر الوزاري لمنظمة الاوبك . والذي عقد في كيتو عاصمة الاكوادور . ففي الخامس عشر من يونية سنة ١٩٧٤ تقرر زيادة نسبة الربح من ١٢.٥٪ الى ١٤.٥٪ (١) وعلى الرغم من كون هذه

(١) أصبحت معالجة احتساب عائد الحكومة تساوي ٦١٥٢٥.٠ م - ٥.٥.٠ م

الزيادة طفيفة وبالتالي كان لها تأثير بسيط على الكلفة الضريبية ، اذ ارتفعت الكلفة الضريبية على شركات البترول بمقدار ١١ سنت للبرميل ، الا انها كانت بداية الطريق في اتجاه تخفيض ارباح شركات البترول وتغيير النظام الضريبي ، حيث لا زال الفرق كبيرا بين الاسعار المتحققة والكلفة الضريبية على شركات البترول .

وحتى لو اخذنا معدل كلفة البترول على شركات البترول باضافة ما تشتريه هذه الشركات من بترول المشاركة باسعار اعادة الشراء (Buy Back) و اضافته الى كلفة البترول الذي تستلمه الشركات فانه يساوي ٤٠٪ من الانتاج بالكلفة الضريبية .

وقد بقيت هذه المشكلة مدار بحث بين العاملين في شؤون البترول وخاصة على مستوى الهيئة الاقتصادية التابعة لمنظمة الاوبك وقد اجريت دراسات متعددة سواء من قبل الهيئة الاقتصادية او من قبل البلاد الاعضاء تبعها تقديم اقتراحات متعددة كلها كانت تعالج موضوع زيادة الضريبة والريع .

ولم يكن الغرض منها بالاساس هو الحصول على عوائد اضافية بقدر ما هو تقليص الفروقات بين الاسعار المتحققة والكلفة الضريبية ، لما لها من تأثير مباشر ومستمر على الاسعار ، ولما تؤدي اليه من خلق مشكلات كبيرة لشركات البترول الوطنية ، التي حاولت تسويق حصتها من بترول المشاركة بشكل مباشر ، والتي عليها ان تبيع هذه الحصة بسعر السوق البائع ٩٣٪ من السعر المعلن . فالشركات الكبرى تحصل على ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) بالكلفة الضريبية ، والبالغة في ذلك الوقت بالنسبة للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٧٢٣ دولار للبرميل ، واذا فرضنا ان هذه الشركات تشتري المتبقي من الانتاج من بترول المشاركة وهو ٦٠٪

(Participation Oil) بسعر السوق ، وهو يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن . والبالغ ١٠.٨٤ دولار للبرميل ، فان هذه الشركات تحصل على البترول بمعدل ٩.٣٩ دولار للبرميل (هذا ما يسمى بمعدل كلفة الشراء) ويقل هذا المعدل فيما اذا رغبت أو استلمت الشركات الاجنبية اقل من ٦٠٪ من الانتاج كما هي الحال في كثير من بلاد الاوبك . وبناء على ذلك فان الفرق بين أسعار السوق ومعدل كلفة البترول على الشركات الاجنبية تصل الى ١.٤٤ دولار للبرميل ، وقد تزيد في حالة عدم استلام الشركات لكل انتاج المشاركة ، وهذا الفرق الكبير يعطى الشركات الاجنبية الكبرى المرونة في المساومة والتحرك نحو تخفيض أسعارها . بحيث تكون منافسا قويا للشركات الوطنية وتضعها في موقف صعب في الوقت الذي تريد فيه الأخيرة الحفاظ على مستوى أسعار مبيعاتها عند حد مستوى أسعار اعادة الشراء (Buy Back Price) .

وفي المؤتمر الاستثنائي الحادي والاربعين (Extra-ordinary) لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) والذي انعقد في فيينا في ١٢ - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ تقرر ضرورة التعويض عن التضخم النقدي الحاصل في البلاد الصناعية ، والتي اثرت على القوة الشرائية للعمائد البترولية . وللمعالجة هذا الوضع تقرر زيادة معدل دخل الحكومة بنسبة ٣٥٪ (١) اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ مع تجميد الاسعار المعلنة للفصل الرابع من سنة ١٩٧٤ . وتحصل هذه الزيادة شركات البترول الاجنبية هذه المرة وليس المستهلك .

(١) قدر معدل التضخم لاسعار الجبلة في بلدان المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (O E C D) بما يزيد عن ١٤٪ قسمت على اربعة فصول وعلى هذا الاساس زيد معدل دخل الحكومة بـ ٣٥٪ للفصل الرابع فقط وبدون اخذ السنة كلها بنظر الاعتبار .

ويتضمن القرار اعلاه زيادة الربح من ١٤٥٪ الى ١٦٦٧٪ وهي نسبة الربح التي كانت مطبقة في فنزويلا في ذلك الوقت ويطرح مقدار الزيادة في الربح من مجموع الزيادة المعتمدة في دخل الحكومة وتضاف الى الضريبة بما تعادلها نسبيا مع ترك الباب مفتوحا لبلاد الاوك لتعدل نسبة الضريبة حسب ظروفها وحسب النسب الضريبية المطبقة في بلادها. وقد قامت بلاد الخليج العربي برفع نسبة الضريبة من ٥٥٪ الى ٦٥٧٥٪ ، وبذلك تعادل زيادة الربح الى ١٦٦٧٪ والضريبة الى ٦٥٧٥٪ زيادة دخل الحكومة بنسبة ٣٥٪ كما تررها المؤتمر الوزاري (١) .

وفيما يلي الطريقة لكيفية لاحتساب عوائد الحكومة والكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية بعد الزيادات الاخيرة في ضريبة الدخل والربح .

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف (٢)	١١٦٥١
كلفة الانتاج	٠.١٠
الربح ١٦٦٧٪	١٩٤٢
الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن	٩٦٠.٩
الضريبة ٦٥٧٥٪	٦٣١٨
الكلفة الضريبية	
دخل الحكومة يساوي	٨٢٦٠
زائد كلفة الانتاج	٠.١٠
الكلفة الضريبية على الشركات	٨٣٦٠
السعر المحقق ٩٣٪ من السعر المعلن	١٠.٨٤٠
الكلفة الضريبية	٨٣٦
ربحية الشركات المساهمة	٢٤٨٠ دولار

(١) أصبحت معادلة احتساب دخل الحكومة بزيادة الضريبة والربح بالنسب الجديدة

الى ٧١٤٥٩٤٧٥ م. - ٦٥٧٥. ك .

(٢) اخذنا البترول العربي الخفيف لانه اخطر ان يكون البترول الثقيل ، وذلك للسهولة وكان من الممكن اخذ اي نوع من انواع النفط الاخرى .

أما بعد قرار منظمة الاوبك الاخير فقد تقلصت ارباح الشركات من ٢٧٢ دولار للبرميل الى ٢٤٨ دولار للبرميل ، وذلك للبترول الذي تستلمه هذه الشركات عن حصتها البالغة ٤٠ ٪ من الانتاج (بتترول المساهمة) (Equity Oil)

وكانت الشركات الاجنبية تشتري جميع او معظم بترول المشاركة والعائد للحكومات باسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣ ٪ من السعر المعطن، ولكن حتى لو اخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار فان ارباحها من البرميل الواحد لا تزال عالية وذلك كما هو مبين ادناه : —

٣٣٤٤	= (الكلفة الضريبية)	٨٣٦٠ ٪ من
٦٥٠٤	= (السعر المتحقق)	١٠٨٤٠ ٪ من
<hr/>		
٩٨٤٨	معدل الكلفة على الشركات	
١٠٨٤	السعر المتحقق للبرميل	
٩٨٤٨	معدل الكلفة للبرميل الواحد	
<hr/>		
٩٩٢	ربحية الشركات بالبرميل	
دولار		

أما اذا كانت الشركات لم تستلم ايا من ٦٠ ٪ من الانتاج ، وهو حصة الحكومات ولنفرض انها استلمت فقط ٤٠ ٪ وهي حصتها وحدها فاذا اخذنا ابو ظبي (١) كمثل فان ارباحها من البرميل ترتفع عن المعدل السابق كما هو مبين ادناه :

(١) قلت هذه النسبة في سنة ١٩٧٦ فاصبحت الشركات تأخذ ٢٠ ٪ من الانتاج بدلا من ٤٠ ٪ كما كانت في سنة ١٩٧٥ وهي تساوي برميل من بترول المشاركة (المساهمة) — اما الـ ٢٠ ٪ فتساوي نصف حصة الحكومة .

٥٠٠ % من ٨٣٦٠ =	٥١٨٠
٥٠٠ % من ١٠٨٤٠ =	٥٤٢٠
	<hr/>
معدل كلفة البترول للبرميل	٩٦٠٠
السعر المتحقق	١٠٨٤
معدل الكلفة للبرميل	٩٦٠
	<hr/>
ربحية الشركات	١٢٤ دولار

ومما تقدم يتبين أن أرباح الشركات الأجنبية لا زالت تزيد عن الأرباح التي كانت تحققها قبل اتفاقية طهران فهي تحقق ٢٤٨ دولار للبرميل في حالة احتساب بترول المساهمة فقط وبين دولار الى ١٢٥ دولار للبرميل في حالة احتساب معدل كلفة بترول المساهمة والمشاركة (Equity and Participation) لذلك كان لا بد من اتخاذ اجراء يتبع الاجراءات السابقة لوضع الامور في نصابها فجاء مؤتمر بلاد الخليج العربي في أبو ظبي ، والذي دعت اليه دولة الامارات العربية المتحدة وحضره كل من العراق والكويت والسعودية وايران وقطر بالإضافة الى الامارات العربية . وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر على أسس جديدة بالنسبة لتحديد الضريبة والريع ، وذلك عن طريق تخفيض الاسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سندا امريكا للبرميل وزيادة ضريبة الدخل من ٦٥٧٥ ٪ الى ٨٥ ٪ والريع من ١٦٦٧ ٪ الى ٢٠ ٪ . ولم توافق كل من ايران والعراق والكويت على تطبيق المبادئ الجديدة المقدمة بالاصل من المملكة العربية السعودية ، وطلبت أن يبحث هذا الموضوع على مستوى منظمة الاوبك حيث تتواجد جميع البلاد الاعضاء .

وبعد قرار ابو ظبي الشهير تقلصت ارباح الشركات الاجنبية واصبحت عند مستوى معقول بالنسبة الى الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية التي قد استرجعتها وحقت بالاضافة اليها ارباحا طائلة غير مكتسبة . لقد كانت الصناعة البترولية في الماضي وقبل قرار ابو ظبي تحقق معدلات من الربح عالية جدا لم تحققها اي صناعة اخرى في التاريخ (١) .

ومما يلي طريقة احتساب الموائد وارباح الشركات الاجنبية بعد تطبيق قرار ابو ظبي (٢)

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف	١١٦٥١
التخفيض	٠ر٤٠
السعر المعلن الجديد	١١٢٥١
كلفة الانتاج	٠ر١٠
الربح ٢٠ ٪	٢٢٥
الدخل الخاضع للضريبة	٨٩٠١
الضريبة ٨٥ ٪	٧٥٦٦
الكلفة الضريبية	
عائد الحكومة يساوي	٩٨١٦
زائدا كلفة الانتاج	٠ر١٠
الكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية	٩٩١٦ دولار

Arthur D. Little

(١) انظر :

"The Economic Impact of Middle Eastern"

(٢) اصبحت معاملة احتساب مائدات الحكومة هي :-

١٩٨٨ م - ١٩٨٥ م

السعر المتحقق	١٠٤٦٣
الكلفة الضريبية	٩٩١٦
ربح الشركات من بترول المساهمة	٥٤٧. دولار

وفي حالة استلام ٦٠ ٪ من (بترول المشاركة) بالإضافة الى بترول المساهمة فان معدل ربح الشركات على هذا الاساس يكون كما يلي :

٤٠ ٪ من ٩٩١٦ =	٣٩٦٦
٦٠ ٪ من ١٠٤٦٣ =	٦٢٧٨
معدل كلفة البترول على الشركات الاجنبية	١٠٢٤٤
السعر المتحقق	١٠٤٦٣
معدل كلفة البترول	١٠٢٤٤
معدل ربحية الشركات	٢١٩. دولار

وفي حالة استلام ٤٠ ٪ من الانتاج (بترول المشاركة) فان ارباح الشركات للبرميل الواحد تكون كما يلي :

٥٠ ٪ من ٩٩١٦ =	٤٩٥٨
٥٠ ٪ من ١٠٤٦٣ =	٥٢٣١
معدل كلفة البترول	١٠١٨٩
السعر المتحقق	١٠٤٦٣
معدل ربح الشركات	٢٧٤. دولار

وقد حقق قرار ابو ظبي فوائد متعددة نذكر منها ما يلي :

١ - تخفيض الاسعار المتحققة للمستهلك وذلك لان التخفيض في السعر المعلن كانت من نتيجته تخفيض في الاسعار المتحققة ، وذلك لان السعر المتحقق عبارة عن نسبة معينة من السعر المعلن (٩٣ ٪ من السعر المعلن) كما هو مبين ادناه :

١١٦٥١	السعر المعلن القديم
١٠٨٣٥	السعر المتحقق ٩٣ ٪ من السعر المعلن القديم
١١٢٥١	السعر المعلن الجديد
١٠٤٦٣	السعر المتحقق الجديد
<hr/>	
٠.٣٦٨ دولار	الفرق بين الاسعار المتحققة

وهذا يعني ان السعر المتحقق قد انخفض بالنسبة للبرميل بحوالي ٣٧ سنت امريكي .

٢ - دعم شركات البترول الوطنية وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك بزيادة الكلفة الضريبية والتي اصبحت لا تستطيع البيع باقل من الاسعار التي تباع شركات البترول الوطنية ، والا تعرضت للخسارة كما انها لا تستطيع البيع باعلى من الاسعار التي تباع بها شركات البترول الوطنية . لانها بذلك ستفقد زبائنها اذ سيكون البترول متوافرا في السوق الدولي بالاسعار المتحققة الجديدة .

٣ - تقلص ارباح الشركات الاجنبية واسترجاع حقوق البلاد المصدرة للبترول والاستفادة من الارباح الهائلة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية لفترة طويلة لما فيه مصلحة البلاد المصدرة للبترول ، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مؤتمر ابو ظبي القرار ، والذي عرف بقرار ابو ظبي الشهير كانت دوائر منظمة الاوبك والهيئة الاقتصادية التابعة لها تدرس موضوع توحيد الاسعار وتغيير النظام الضريبي

للتخلص من الارتباطات التي وجدت باتباع قاعدة تعدد الاسعار
من معلنة الى محققة الى اسعار اعادة الشراء .. الخ .

وفي المؤتمر الثاني والاربعين لمنظمة الاوبك ، والذي انعقد في فينا
بتاريخ ١٢ - ١٣ ديسمبر لسنة ١٩٧٤ قرر المؤتمر اتباع قاعدة السعر
الموحد . ونظرا لاهمية قرار ابو ظبي فقد اخذت الاسس والنتائج المالية
المرتبة عليه اساسا في تحديد السعر الموحد الجديد لبلاد الاوبك ، وتحدد
في ضوئه اسعار البترول الاخرى ، وبموجب قرار ابو ظبي اصبح مثلا
دخل الحكومة السعودية من البرميل من بترولها ، وهو البترول القياسي
(العربي الخفيف) ، هو ١٢.١ دولار . وقد توصل المؤتمر الى هذا
المعدل بتطبيق قرار ابو ظبي بتخفيض السعر المعلن بمقدار ٤٠ س سنتا
وزيادة ضريبة الدخل الى ٨٥٪ والريع ٢٠٪ وبيع بترول المشاركة (٦٠
٪ من الانتاج) باسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣ ٪ من السعر المعلن .

ومنذ زيادة الاسعار المعلنة في الثاني والعشرين من ديسمبر سنة
١٩٧٤ ، والتي طبقت مع بداية سنة ١٩٧٥ لم تقم بلدان الاوبك بزيادة
الاسعار المعلنة بل حصل العكس اذ خفضت
الاسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سنتا كما راينا بعد اتخاذ
قرار ابو ظبي في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٤ وجرى تطبيقه من قبل بلاد الاوبك
مع بداية سنة ١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من التضخم النقدي الذي حصل
في سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والذي نتج عنه تخفيض فعلي في القوة الشرائية
للعوائد البترولية . والذي عوضت عنه بلاد الاوبك بعض الشيء بواسطة
زيادة ضريبة الدخل والريع على الشركات الاجنبية خلال سنة ١٩٧٤ .
وفيما عدا ذلك فقد جهدت الاسعار المعلنة منذ الاول يناير سنة ١٩٧٤
وحتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

وقد عمدت بلاد الاوبك خلال هذه الفترة على تحذير البلاد الصناعية
ودعوتها الى ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن

ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة والمصدرة الى بلاد الاوبك مما يؤثر على القيمة الفعلية لعائدات البترول مما قد يضطرهم الى دفع اسعار اعلى للمنتجات والسلع التي يستوردونها وذلك من مواد راسمالية او الغذائية او خدمات .

وتتطلب المحافظة على القيمة الحقيقية للموارد البترولية (القوة الشرائية) تعديل الاسعار بنسبة تساوي نسبة التضخم النقدي الذي حصل بعد اخر زيادة لاسعار البترول ، وذلك لكي تحافظ اسعار البترول على قيمتها الحقيقية .

وهناك عدة احصائيات نشرت حول نسبة التضخم التي يمكن اعتمادها في البلاد الصناعية ، وما يهينا هو في الحقيقة التضخم الحاصل نتيجة لاستيرادات بلاد الاوبك وليس التضخم الحاصل في البلاد الصناعية ولذلك فانا سنتطرق فقط لبعض احصائيات التضخم الحاصل في البلاد الصناعية مع ان جميع الاحصائيات المنشورة تشير الى ان نسبة التضخم في البلاد الصناعية قد تراوحت ما بين ٢٠ و ٣٠٪ .

ومن الحسابات التي قامت بها سكرتارية منظمة الاوبك اعتمادا على الاحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية والاقليمية ، ومنها صندوق النقد الدولي ، يتضح مدى التأثير السلبي الكبير على عائدات البترول لبلاد منظمة الاوبك .

فاستنادا الى هذه الاحصائيات فان اسعار السلع المصدرة الى بلاد الاوبك من البلاد الصناعية قد زادت بنسبة ٢٨٠٪ بين سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وانها ازدادت ايضا بنسبة ٢٠٪ خلال التسعة اشهر الاولى من سنة ١٩٧٥ ، كما ان معهد البحث الاقتصادي للشرق الاوسط في طوكيو

يؤكد هذه الأرقام في الدراسة الاقتصادية التي قام بها (١) .
وفي المؤتمر الوزاري العادي الذي عقد في ليبرفيل في الغابون في
العاشر من يونيو سنة ١٩٧٥ تقرر تجميد الاسعار المعلنة للبترول حتى
نهاية سبتمبر ١٩٧٥ .

ونظرا لان التضخم النقدي ما زال مستمرا بمعدلات عالية فان العوائد
البترولية اخذة في التدهور المستمر ولذلك قرر المؤتمر ايضا بانه سينظر
في تعديل اسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس والاربعين والذي عقد
في فينا في الفترة من ٢٤-٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وبعد مناقشات طويلة بين
وزراء البترول حول تحديد نسبة التضخم الذي حدث في البلاد الصناعية .
والذي ادى الى تدهور في قيمة العوائد البترولية ، رغبت بعض البلاد
الاعضاء في زيادة اسعار البترول بنسبة ٢٠٪ وذلك قياسا على معدلات
التضخم الحقيقية . في حين ان بعضا اخر طلب تجميد الاسعار لفترة اخرى
واذا كان لا بد من زيادتها فيجب ان لا تتجاوز الزيادة نسبة ٥٪ فقط .

(١) انظر : Imported Inflation of OPEC member countries
تبين الدراسة ان اسعار المنتجات التي تستوردها بلدان اوبك قد ازدادت بنسبة
٢٨٪ بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ .
Mees Supp. 14 Nov. 1975.

واخيرا اتفق الوزراء على حل وسط (١) يقضي بزيادة الاسعار بنسبة ١٠ ٪ وذلك حفاظا على وحدة الاوبك ، على ان تطبق الزيادة على البترول العربي الخفيف (بترول القياس) فأصبح السعر الجديد هو ١١ر٥١ دولار بدلا من ١٠ر٤٦ دولار للبرميل وعلى ان يبدأ تطبيق هذه الزيادة ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٧٥ ثم تجميد الاسعار عند هذا المستوى الجديد الى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٧٦ حيث سيبحث من جديد في موضوع اسعار البترول .

وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة الاوبك في بالي باندونيسيا لم تتمكن الدول الاعضاء من الاتفاق على صيغة تعالج بها موضوع الاسعار للفترة القادمة . ولذلك تقرر الاستمرار في تجميد الاسعار عند المستوى الحالي حتى نهاية سنة ١٩٧٦ .

(١) كان لوفد الامارات العربية المتحدة الدور الاول في ايجاد النسبة الوسطى وهي ١٠ ٪ والتي حظيت بقبول الجميع وذلك بالتعامل مع وفد الكويت

الفصل الثانی

مستقبل العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول

المبحث الأول : الإمارات والمشاركة

المبحث الثاني : شركة بترول أبوظبي الوطنية

مستقبل العلاقة بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مقدمة :

قد يكون من الصعوبة بمكان تحديد العلاقات المستقبلية بين الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية . ومما يزيد من هذه الصعوبة هو تنازع الاختصاصات في مجال الصناعة البترولية بين السلطات البترولية الاتحادية وبين السلطات المحلية لكل امانة من ناحية ، وعدم اتباع الامارات الاعضاء في الاتحاد سياسة بترولية واحدة على النطاق المحلي وخاصة بالنسبة لعلاقاتها بشركات البترول الاجنبية .

ففي الوقت الذي سارت فيه امانة ابو ظبي في طريق المشاركة الى ان وصلت الى قاعدة ٦٠ ٪ : ٤٠ ٪ نجد مثلا امانة دبي تعلن في صيف سنة ١٩٧٥ انها امتت شركات البترول الاجنبية في حين ان ظواهر الامور لا تدل على حدوث مثل هذا التاميم (١) . .

ومهما يكن فمن الممكن القول بان مستقبل العلاقات البترولية بين حكومة الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية مرتبط دون ادنى شك بمستقبل العلاقات بين شركات البترول الاجنبية وبين حكومات البلاد المجاورة والاعضاء في منظمة الاوبك ، وذلك تمشيا مع مبدأ نظرية الاواني المستطرقة . اذ ان حكومة الامارات العربية المتحدة حريصة على ان تحصل على عائد من تصديرها للبرميل من البترول الخام يساوي ما تحصل عليه بلاد منظمة الاوبك الاخرى .

(١) عدم خلق جهاز وطني لتولي مهام الصناعة البترولية المأمومة . ولكن يمكن القول بان شركات البترول الاجنبية لا تريد استثمار اموالها في امانة دبي ، وهي لذلك نصحت حكومتها بان تعلن عن التاميم مع بقاء شركات البترول عمليا من جميع القواحي الفنية والادارية والتسويقية .

ان ظروف الصناعة البترولية تختلف عنها في معظم البلاد المصدرة للبترول فيما عدا المملكة العربية السعودية والتي تتشابه في ظروفها البترولية الى حد كبير مع دولة الامارات العربية المتحدة . فمن المعلوم ان الامارات العربية المتحدة قد انضمت الى نادي البلاد المصدرة للبترول (سنة ١٩٦٢) في حين ان البلاد الاخرى قد سبقتها في مجال تصدير البترول بعشرات السنين ، كما ان هناك مناطق في الامارات العربية المتحدة ما زالت بكرة وتحتاج الى استكشاف ، كما انه توجد بعض الحقول البترولية الكبيرة المعقدة مثل حقل زاكُم الاعلى (Upper Zakum) والذي يحتاج الى تكنولوجيا متطورة جدا حتى يمكن استغلاله بطريقة فنية سليمة لا تؤثر على مخزونه (١) .

وترى الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية الابقاء على هذه الشركات كشريك في الصناعة البترولية . وتذهب هذه الشركات الى انها قد تجد نفسها امام مآزق تكون فيه مضطرة الى التفكير في ترك الامارات العربية المتحدة خاصة اذا ما اصبح بقاؤها يشكل بالنسبة لها عبئا ماليا كبيرا يقلل مما اعتادته من ارباح طائلة . وتدعي شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) انه في الوقت الذي يطلب منها ان تدفع على حصتها ، والبالغة ٢٠٪ من الانتاج ضريبة دخل تبلغ ٨٥٪ وريعا يصل الى ٢٠٪ يتحتم عليها كشريك استثمار مبالغ طائلة في مشاريعها البحرية تبلغ ١٥٠٠ مليون دولار في السنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وهو ما يتجاوز في تقديرها الارباح التي تتوقعها في نفس المدة .

(١) يقدر مخزون حقل زاكُم الاعلى بما يزيد على ٢٠ بليون برميل . وهو يقع في المثلث البحرية لامارة ابو ظبي وينتج منه حاليا حوالي ٥٠ ألف برميل يوميا في حين ان امكاناته الانتاجية يمكن ان تصل الى أكثر من مليون برميل يوميا .

وقد دفع هذا الوضع الذي تشكو منه شركة مناطق ابو ظبي البحرية
ببعض المسؤولين فيها بان يقترحوا في مناسبات عديدة ان تستولي الحكومة
على حصتهم في الشركة والبالغة ٤٠ ٪ وانهم يفضلون البقاء كمشغلين فقط .

وعلى العموم فان الاختيار القائم امام دولة الامارات العربية المتحدة
في الوقت الحاضر ليس بالسهل ، خاصة وان بعض البلاد المجاورة لم تنته
بعد من انتهاء الاجراءات الخاصة بسيطرتها الكاملة على صناعتها للبترول .

وقد تجد حكومة الامارات العربية المتحدة في المستقبل القريب بانه يتحتم
عليها اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات مع شركات البترول
الاجنبية ، وقد لا يكون امامها مناص من السير في خطى البلاد المصدرة
للبنترول الاخرى والتي اختارت طريق السيطرة الكاملة على صناعتها
البترولية .

هذا وسنعالج في المبحثين التاليين مبدأ المشاركة وشركة بترول
ابو ظبي الوطنية والشركات التابعة لها .



المبحث الأول

الإمارات العربية المتحدة والمشاركة

اختارت الإمارات العربية المتحدة منذ البداية طريق المشاركة (Participation) دون اللجوء الى الخيارات الأخرى مثل التأميم (Nationalization) وذلك إيماناً منها بأن طريق المفاوضات هو دائماً أفضل الطرق للوصول الى الغايات .

وقد قامت الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق مبدأ المشاركة بدور فعال منذ سنة ١٩٧١ الى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، عندما كانت اول من وقع على اتفاقية المشاركة الأولى مع المملكة العربية السعودية ، ثم الانتقال الى مرحلة أخرى من المشاركة وهي ٦٠ : ٤٠ والتي ما زالت قائمة حتى الان .

- وسنبحث فيما يلي موضوع المشاركة في ثلاث مراحل : —
- اولا : فترة ما قبل المشاركة .
- ثانيا : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥) .
- ثالثا : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) .

اولا : فترة ما قبل المشاركة : —

لم يكن مبدأ المشاركة وليد الساعة ولم يأت طفرة واحدة ، كما انه ليس ببدعة جديدة في الصناعة البترولية ، فقد نصت اكثر عقود الامتياز القديمة على حق الحكومات في المساهمة بنسب معينة من رأس المال . فامتياز شركة بترول العراق (I. P. C.) مثلا ينص في مادته الرابعة والثلاثين على ما يلي : —

» كلما عرضت الشركة على الجمهور اسهما فيجب ان تفتح قوائم

الاكتتاب في العراق في نفس الوقت الذي تفتتح فيه في اي مكان اخر ،
ويفضل العراقيون في العراق بما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع ما
تصدره الشركة من اسهم » .

ويتضمن امتياز الشركة الانكلو — ايرانية (بي بي بعدلذ) لسنة
١٩٣٣ نصوصا مماثلة (١) .

كما ان اتفاقية امنويل المعقودة مع دولة الكويت الزمت الشركة بان
تقدم للحاكم حق المساهمة من جانبها بـ ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤسس
لفرض الاستكشاف والاستثمار و ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤلف لفرض
تشغيل مصفاة (٢) . وكانت شركة شل (٣) اول شركة كبرى عرضت
المشاركة على احد بلاد الشرق الاوسط حيث اتفقت مع حكومة الكويت
على استغلال المناطق البحرية بشروط تتضمن المشاركة بنسبة ٢٠ ٪
عند العثور على البترول بكميات تجارية وعرضت ايضا مجموعة (I. P. C.)
كنسوية لخلاتها مع الحكومة العراقية نتيجة لتشريع القانون رقم (٨٠)
مشاركة مباشرة في شركة تنشأ لاستثمار الاراضي المستردة من الشركات .

HENRY CATTAN : THE EVOLUTION OF OIL CONCESSIONS (١)
IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA.

New York, Oceana Publications, 1967, p. 123.

IBID, p. 124. (٢)

(٣) راجع المدة (٢٢) من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس (آذار) سنة
١٩٦١ .

ان اكثر الحكومات لا تطالب بالمشاركة لجرد انها وسيلة لزيادة دخلها من البترول ، بل نتيجة قناعتها بان مثل هذه المشاركة تتيج لها فرصة لممارسة سيادتها الحقيقية على مصادر ثروتها . وللإشتراك في ادارة الصناعة البترولية اشتراكا فعالا . ولو كان غرض الحكومات مجرد الحصول على مزيد من المال فلربما استطاعت تحقيق ذلك الغرض عن طريق زيادة اخرى في معدل الضريبة او في الاسعار المعلنه او الربح .

ولم نستطع منظمة الاوبك بادىء الامر ان تتفرغ للمطالبة بالمشاركة لانها كانت منهكة في تسوية المشكلات المالية مع الشركات ولضعف مركزها التفاوضي في سوق تميزت دوما بفائض في الطاقة الانتاجية وبضعف نسي هيكل الاسعار . وبعد الانتعاش الذي طرا على اسواق البترول الخام والمنتجات في اعقاب احداث ١٩٦٧ وغلق قناة السويس . وما تبع ذلك من انتشار شعور معاد للغرب وشركائه في البلاد العربية التي تؤلف الاكثرية في منظمة الاوبك . ومع هذا الوضع وجدت الاوبك ان الظروف باتت مواتية للاستفادة من تحسن مركزها التفاوضي عن طريق الضغط على شركات البترول لاستبعاد السباحات من السعر المعلن .

فلما فرغت من ذلك لم يبق امامها ما تطالب به في الحقل المالي ولا سيما وانها سبق ان تخلت عن طريق اكرية الاعضاء فيها بمقتضى احكام اتفاقية تنفيق الربح ، عن حق المطالبة باعادة الاسعار الى مستواها السابق على التخفيض سنة ١٩٦٠ ، كما انها ابدت بنفس الاتفاقية تمسكها بالاحكام الامتيازات التقليدية التي تركت تحديد الاسعار بيد الشركات .

ففي مثل هذه الظروف لم تجد الاوبك متفهما لنشاطها الا في اتخاذ قرارات عامة وتبني اهداف ومبادئ نظرية ، لم تكن اكثرها انداك ناضجة للتطبيق العملي . ففي مؤتمر فيينا الذي عقد في ٢٤-٢٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٨ اقر المؤتمر « بيان السياسة البترولية الذي يحتوي على مبادئ عامة تتعلق بالاستثمار المباشر للبترول والتخلي عن الاراضي

غير المستثمرة والمحافظة على الثروة البترولية ، وتسوية الخلافات وما الى ذلك . ومن جملة المبادئ التي اقترحها البيان ايضا مبدا المشاركة حيث اوضح ان من حق البلاد الاعضاء المطالبة بالمشاركة اذا لم تنص عقودها على ذلك استنادا الى مبدا الظروف المتغيرة . ثم جمد موضوع المشاركة بعد ذلك على الصعيد الرسمي الى ان بعث من جديد في سنة ١٩٧١ كما سنرى بعدئذ .

وقد اخذت بلاد اوبك المطلة على الخليج العربي زمام المبادرة بالنسبة لموضوع المشاركة ، وكانت ترى ان طريق المشاركة هو الطريق السليم الذي يوصلها الى الاستفادة القصوى من ثروتها البترولية . (١)
ان الذي حدث هو ان شركات البترول قاومت في البداية فكرة المشاركة ، اما من ناحية الحكومات فقد كانت على درجات متفاوتة من القناعة ببدا المشاركة الا انها في اوائل سنة ١٩٧٢ حزمت امرها وقررت المضي في السعي لتحقيق المشاركة ، ولكن ما هي طبيعة المشاركة التي كانت بلاد الخليج العربي المصدرة للبترول تسعى الى تحقيقها ؟ هل هي مقصورة على مرحلة الاستخراج ام انها تمتد الى العمليات اللاحقة لتشمل جميع مراحل الانتاج المختلفة من نقل وتكرير وتسويق ؟
ثم ما هو الباعث الى المطالبة بالمشاركة ؟ هل هي مجرد الحصول على حصة من البترول الخام تستعملها حكومات هذه البلاد لاغراضها ، ام انها تريد حصة الشريك في الارباح بالاضافة الى ضرائب الدخل ، ام انها كذلك تهدف الى حصة في الارباح مقرونة بالمشاركة الفعالة في الادارة

(١) قارن مثلا في هذا الصدد ما قاله جورج ستوكز : بصرف النظر عن بواعث الحكومات على المطالبة بالمشاركة في ملكية الشركات فان الشركات ستقاوم ذلك .

GEORGE EARD STOCKING: MIDDLE EAST OIL, A STUDY IN
POLITICAL AND ECONOMIC CONTROVERSY :
Nashville, Nandericht U, Press, 1970, p. 446

والسيطرة . (١٠)

لقد أوضح الشيخ احمد زكي اليمني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي في محاضرة القاها في الندوة الثالثة بالجامعة الامريكية في بيروت بان ما تريده بلاد الخليج العربي من المشاركة « هدفنا اولا تقوية الشركات الكبرى ودورها في السوق العالمية سواء بصورة مباشرة لاجل المحافظة على الاسعار من جهة ولينسنى لشركاتنا الوطنية من جهة اخرى ان تنمو في السوق بالطرق الاعتيادية حيث نثبت اقدامنا في العمليات اللاحقة مستفيدين من خبرة الشركات الكبرى دون الحاق ضرر بانفسنا او باي جهة اخرى خلال ذلك . ان المشاركة عبارة عن صفقة كالملة (٢) (Package deal) تتألف من المشاركة في المراحل السابقة واللاحقة

سواء بسواء على ان تطبق بصورة متدرجة ومعقولة وعلى اسس تجارية» ويقول في مناسبة اخرى ان المشاركة هي البديل الوحيد عن التأميم (٣) . وسوف لا تسمى السعودية الى اكثر من ٥١ ٪ بمعنئ لانها تحتاج الى شركات البترول لكي تظل حاجزا بين المستهلك والمنتج . وتحتاج الى خبراتها والى استثماراتها وان العلاقة الجديدة بين الحكومات والشركات

(١) Edith Penrose: Government Partnership in the major concessions of the Middle East; the nature of the petroleum: Supplement to the Middle East Economic Survey: August 30, 1968, p. 5.

(٢) Ahmed Zaki Yamani: Participation versus Nationalization
A lecture delivered at the Third Seminar on the Economics of the International Petroleum Industry held at the American University of Beirut, Spring 1969.

(٣) بعد التطبيق العملي للمشاركة نجد ان المشاركة تبت نقط على مرحلة واحدة وهي مرحلة الانتاج ، وان شركات البترول الكبرى لم تسمح الى الان لحكومات البلاد المصدرة للبترول بمشاركتها في المراحل اللاحقة .

(Down stream operation)

سكنون بمثابة زواج كاثوليكي يكاد يكون من المستحيل لطرفيه الطلاق. (١)
(لقد تم كما يبدو الآن خلاف ما توقعه زميلنا الشيخ احمد زكسى
اليمني فالطلاق مع شركات البترول اصبح واقعا والزواج اصبح
اسلاميا . كما ان المملكة العربية السعودية قد تجاوزت نسبة ٥١ ٪ الى
السيطرة الكاملة وهي ١٠٠ ٪)

هذا وقد تم على ما يبدو تأجيل المطالبة بالمشاركة خلال الفترة التي
ركزت فيها الاوبك على زيادة الاسعار وتحسين الشروط المالية الاخرى
فلما تمت تسوية هذه القضايا ، باتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة
في النصف الاول من سنة ١٩٧١ ، اثر موضوع المشاركة مرة اخرى
في اجتماع المؤتمر الذي عقد في فيينا في ١٢ و١٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٧١ ،
واتخذ بشأنه القرار رقم ٢٤ ٪ ١٣٥ وهو اكثر جدية من القرار المتخذ في
يونية سنة ١٩٦٨ ضمن اطار بيان السياسة البترولية . وينص هذا
القرار على ان تتخذ البلاد الاعضاء خطوات فورية في اتجاه تطبيق
مبدأ المشاركة في امتيازات البترول القائمة تطبيقا فعالا ، وعلى ان تؤلف
لجنة وزارية لذلك الغرض تتألف من ممثلين عن ايران والعراق والكويت
وليبيا والسعودية لوضع الاسس لطلب المشاركة وتقديم التوصيات الى
اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ .
وبالفعل فقد عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر في الموعد المحدد
في القرار السابق وبعد الاستماع الى بيان اللجنة الوزارية المؤلفة على
الشكل المذكور سابقا والتأكيد على تصميم البلاد الاعضاء على اتخاذ
خطوات فورية نحو تحقيق المشاركة الفعلية في الامتيازات القائمة قرر
المؤتمر ما يلي :

- ١ - ان تقوم جميع البلاد الاعضاء المعنية باجراء مفاوضات مع
شركات البترول ، اما على انفراد او مجتمعة لغرض تحقيق المشاركة
الفعالة على الاسس المقترحة من قبل اللجنة الوزارية المذكورة .

٢ - ان تقدم نتائج المفاوضات الى المؤتمر للتنسيق ، وفي حالة فشل مثل هذه المفاوضات في تحقيق هدفها يتولى المؤتمر وضع خطة تهدف الى تنفيذ وتحقيق اهداف المشاركة الفعالة عن طريق اجراء مشترك .

وبالرغم من جدية هذا القرار فقد تمازت الشركات في رفضها لمقترحات المشاركة . وقد كلف الشيخ اليماني من قبل بلاد منطقة الخليج العربي بمتابعة المفاوضات نيابة عنها . وفي البداية حاولت الشركات التفريق بين بلاد المنظمة عن طريق تقديم عروض مغرية للسعودية فقط . (علما منها ان السعودية هي على راس التحرك نحو المشاركة) . فرفضت السعودية ذلك (١) . وعندما لجأت الشركات الى أسلوب الماطلة والتسويق لكسب الوقت اضطر الملك فيصل (ملك المملكة العربية السعودية) في ذلك الوقت الى التدخل شخصيا لاتخاذ الموقف ، حيث وجه انتذارا للشركات بان اجراء قسريا سينتخذ ما لم توافق الشركات على المشاركة طواعية . كما وجه زعماء بلدان الخليج العربي في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت انتذارا مشابها لانتذار السعودية ، ووسط هذه الضغوط المسلطة على الشركات لجأ ممثلوها الى عقد سلسلة اجتماعات مع المملكة العربية السعودية كان اخرها اجتماع ٧ مارس (اذار) ١٩٧٢ .

واخيرا شعرت الشركات بان الموضوع يحمل في طياته عناصر المجابهة مع بلاد الخليج لذلك اضطرت الى الرضوخ بان وجهت رسالة الى وفود بلاد منطقة الخليج العربي عشية انعقاد المؤتمر الاستثنائي في بيروت في ١١ و ١٢ مارس (اذار) ١٩٧٢ لغرض الحلولة دون اتخاذ هذا المؤتمر خطوات تشريعية او اجراءات قسرية اخرى ضد الشركات. وفي تلك الرسالة عرضت الشركات قبولها بمبدأ مشاركة الحكومات بنسبة ٢٠٪ . واقترحت المفاوضة بشأن توقيت وطريقة اقتناء المشاركات الحكومية والتعويض الواجب دفعه للشركات وطريقة الدفع وكييفية التصرف بالانتاج وما الى ذلك .

(١) هذه المعلومات وما يليها مستمدة من اتصالات شخصية .

وقد وافقت الشركات عن طريق تلك الرسالة الى صرف المؤتمر عن
عزمه على اتخاذ الاجراءات التي هدد باتخاذها ، ومع ذلك فتحتسبا للمكائد
الشركات واحتمال محاولتها تقنين وحدة المنظمة عن طريق (الرضوخ
لمطالب المشاركة في بعض البلاد الاعضاء دون البعض الآخر) فقد قرر
المؤتمر (القرار رقم ٢٧/١٤٥) انه في حالة تلكؤ اي شركة او معارضتها
لاي اجراء يتخذه اي بلد عضو في المنظمة وفقا لقرارات المؤتمر تأخذ
منظمة الاوبك الاجراء المناسب بما في ذلك فرض العقوبات ضد تلك
الشركات .

ثانيا : اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) (١) : —

لقد مر بعض الوقت ترددت فيه شركات البترول كثيرا قبل ان توافق
على مبدأ المشاركة الا انها وافقت في النهاية وخاصة شركات البترول
العاملة في منطقة الخليج العربي من حيث المبدأ على المشاركة ، وبدأت
مفاوضات طويلة ومرهقة بين ممثلي الشركات وممثلي البلاد العربية المظلة
على الخليج العربي ، وذلك على مراحل متعددة . وفي اماكن متباعدة
حول تعويض الشركات وكيفية التصرف في بترول المشاركة ، وكيفية
التدرج للوصول الى نسبة ٥١٪ من المشاركة وما الى ذلك من التفاصيل
الفنية . لقد كانت الفجوة في البداية واسعة جدا بين موقف الحكومات
وموقف الشركات بخصوص هذه المواضيع ، فقد طلبت الشركات تعويضا
عن موجوداتها على اساس القيمة الاستبدالية (Replacement Value)
كما طلبت ٣٠ سنتا للبرميل تعويضا عن ارباح المشروع الذي ستخسره .
لكنها عادت في عرض لاحق خفضتها الى ٢٠ سنتا ولدة ثماني سنوات ،
هذا اضافة الى قيمة التعويض عن الموجودات . واخيرا عرضت الشركات
قبولها على ان يتم التعويض على اساس القيمة الدفترية للموجودات مضافا
اليها الطاقة الانتاجية اليومية مضروبة في دولارين .

(١) انظر : اوبك والصناعة البترولية — الفصل الثاني من الباب الثالث من القسم الثاني

— ص ٢٠٢ — ٢١٠ للمؤلف . .

مطلع التجارة والصناعة — بيروت سنة ١٩٧٤ .

أما موقف الحكومات فكان دوماً التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية فقط ، أما بشأن التصرف فقد كانت الحكومات تصر على تسليم ما لا تريده من حصتها من بترول المشاركة للشركات على أساس سعر منتصف الطريق (Half-way price) أو نصف مجموع التكلفة زائداً الربع — السعر المعلن .

ونتيجة للمفاوضات توصل الطرفان إلى إطار اتفاقية هي ما يسمى (باتفاقية المشاركة الأولى) . وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ . كما تضمنت أيضاً تنازلات مهمة من كلا الجانبين وذلك من أجل تطبيق المشاركة بصورة مقبولة . وفيما يلي أهم الأحكام التي نصت عليها اتفاقية المشاركة ، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من أول يناير ١٩٧٣ (١) .

١ — يكون مستوى المشاركة في البداية أي سنة ١٩٧٣ وحتى نهاية سنة ١٩٧٧ ، ٢٥ ٪ من كل امتياز ، ثم يزداد في ١/١/١٩٧٨ إلى ٣٠ ٪ . ثم في ١/١/١٩٧٩ إلى ٣٥ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٠ إلى ٤٠ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨١ إلى ٤٥ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٢ إلى ٥١ ٪ (المادة الثالثة والملحق الثاني) .

٢ — تعوض الشركات عن المشاركة الأولية (٢٥ ٪) بمقدار ما يعادل ٢٥ ٪ من القيمة الدفترية المصححة (Updated Book Value) لمنشآت إنتاج البترول الخام والاستكشاف والتطوير ، كما هي مبينة في الدفاتر المستخدمة للأغراض الضريبية في بلاد الخليج ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب القيمة الدفترية ما طرأ على مستويات الأسعار ، أي أن تصحح لتعكس تلك المستويات (المادة الرابعة) .

(١) انظر : نفس المصدر السابق — ص ٢٠٤ — للمؤلف .

٣ - تتمتع الشركات بان تشتري وتتمتع الحكومات بان تبيع جزءا من حصتها في بترول المشاركة ، وهو ما يسمى (بالبتروال الانتقالي) (Bridging Oil) في المرحلة الاولى من المشاركة على اساس ٧٥٪ من حصة الحكومات للسنة الاولى و ٥٠٪ للسنة الثانية وللجنة الثالثة ٢٥٪ . والغرض من هذا النص هو كما يبدو لمواجهة التزامات الشركات تجاه زبائنها بهقتضى عقودها الطويلة الاجل . وقد حدد سعر هذا البترول وكيفية الدفع باتفاقيات منفصلة مع كل بلد من بلاد الخليج العربي حيث وقعت في الوقت الذي وقعت به اتفاقية المشاركة واعتبرت مكحلة لها . وبموجب اتفاقية الشراء تتمتع الشركات ، بناء على طلب الحكومات بشراء كميات اخرى من حصة الحكومات لمساعدتها في دخول الاسواق تدريجيا ، وهذا النوع من البترول يسمى (البترول التطويري) (Phase in) وهذه الكميات محددة في ملحق الاتفاقية وتعادل ١٥٪ من حصة الحكومات في السنة الاولى و ٣٠٪ في السنة الثانية و ٥٠٪ في السنة الثالثة والى اخره (المادة الخامسة) .

٤ - تشارك الحكومات في ادارة الشركات مشاركة فعالة ولكن هناك انواعا من القرارات تسميها الاتفاقية قرارات ادارية كبرى (Major Management Decision) تحتاج الى موافقة عدد معين او ربما جميع الفقاء المساهمين حسبما تنص عليه الاتفاقية التنفيذية مع كل حكومة . ومن هذه القرارات بيع الموجودات او التصرف فيها اذا كانت قيمتها تزيد عن حد معين او كانت النفقات الراسمالية ونفقات التشغيل فوق مستوى معين ، ومنها ايضا برامج الاستكشاف والتطوير واتشاء تسهيلات وما الى ذلك (المادة السادسة) .

وسنعرض فيما يلي باختصار بعض الامور المتعلقة بالمشاركة :
تم التوقيع (١) على اتفاقية المشاركة في ١٩٧٢/١٢/٢٠ في مدينة

(١) انظر : اتفاقية المشاركة الاولى الموقعة في مدينة الرياض في ٢٠ / ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

الرياض وقد وقعها كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية : ثم تلتهما بعد ذلك الكويت وقطر اما ايران فقد انسحبت من مفاوضات المشاركة ، واصلت انها اختارت طريقا اخر يتناسب وطبيعة العلاقة التي تربطها بشركات البترول العاملة في اراضيها خاصة وان ايران تعتبر نفسها سبق واممت الصناعة البترولية فيها وان الشركات الاجنبية مجرد شركات مقاوله (Operating Companies)

وقد بدأت المفاوضات قبل تحقيق المشاركة بين بلاد الخليج وشركات البترول بخصوص الاتفاق على اسعار الذي ستشتري به شركات البترول ذلك الجزء من حصة الحكومات ، وذلك لكي تتمكن من الايفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها .

وتسمى هذه الاسعار « اسعار اعادة البيع » (Buy Back Prices) بالنسبة للبترول الانتقالي والبترول التطويري . وقد قادت ابو ظبي هذه المفاوضات حيث بدأت الجولة الاولى من المفاوضات في بيروت ثم دارت الجولة الثانية والثالثة في الرياض ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين بلاد الخليج وشركات البترول عشية توقيع اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

والبترول الانتقالي كما قلنا هو عبارة عن نسبة من حصة الحكومة التزمت الاخيرة ببيعها مرة اخرى لشركات البترول حتى تتمكن من ان تفي الاخيرة بالتزاماتها بالنسبة للعقود التي تربطها مع المستهلكين . وهذا النوع من البترول يبدأ مع بداية المشاركة وينتهي بعد ثلاث سنوات ، وهي المرحلة الانتقالية لتطبيق المشاركة ، وهو بالنسب التالية من حصة الحكومة من بترول المشاركة .

(١٩٧٣) السنة الاولى = ٧٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .

(١٩٧٤) السنة الثانية = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .

والبترول الانتقالي التزام على الحكومة بان تبيع والتزام على الشركة

بان تشتري فهو اذن التزام الطرفين . اما البترول التطويري (Phase in) فهو يبدأ من المشاركة اي في سنة ١٩٧٣ ويستمر لمدة عشرين سنة اي الى سنة ١٩٩٢ ، وهذا النوع من البترول هو ذلك الجزء من حصة الحكومة الذي تشتريه الشركات لكي تساعد به شركات البترول الوطنية. حتى تدخل تدريجياً الى السوق . وهو التزام على الشركات واختياري بالنسبة للدولة . ولكن هذا الخيار تحول في النهاية الى اختيار شكلي واصبح نوعاً من الالتزام وذلك عندما اصرت دول الخليج على الحصول على اسعار عالية في ذلك الوقت بالنسبة « لاسعار اععادة البيع » (Buy back prices) وتندرج نسبة البترول التطويري بالنسبة لمقدار المشاركة على النحو التالي : —

- (١٩٧٣) السنة الاولى = ١٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٤) السنة الثانية = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٥) السنة الثالثة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٦) السنة الرابعة = ٧٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٧) السنة الخامسة = ٦٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٨) السنة السادسة = ٦٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٩) السنة السابعة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٠) السنة الثامنة = ٤٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨١) السنة التاسعة = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٢) السنة العاشرة = ٢٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
- وفي يناير سنة ١٩٧٨ سترتفع نسبة مشاركة الدولة من ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪ اي بزيادة مقدارها ٥ ٪ وسيلحق البترول التطويري هذه الزيادة اي الـ ٥ ٪ الجديدة وذلك كما يلي : —

- (١٩٧٨) السنة الاولى = ٩٠ ٪ من (الـ ٥ ٪ الجديدة) .
- (١٩٧٩) السنة الثانية = ٨٠ ٪ من (الـ ٥ ٪ الجديدة) .
- (١٩٨٠) السنة الثالثة = ٧٥ ٪ من (الـ ٥ ٪ الجديدة) .
- (١٩٨١) السنة الرابعة = ٧٠ ٪ من (الـ ٥ ٪ الجديدة) .
- (١٩٨٢) السنة الخامسة = ٦٥ ٪ من (الـ ٥ ٪ الجديدة) .

- (١٩٨٣) السنة السادسة = ٦٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٤) السنة السابعة = ٥٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٥) السنة الثامنة = ٤٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٦) السنة التاسعة = ٣٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٧) السنة العاشرة = ١٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .

وفي سنة ١٩٧٩ تحصل الدولة على نسبة اضافية من المشاركة مقدارها ٥٪ اخرى ، اي تصبح المشاركة ٣٥٪ ، وفي سنة ١٩٨٠ تضاف نسبة ٥٪ ثالثة وتصبح المشاركة ٤٠٪ وفي سنة ١٩٨١ تضاف نسبة ٥٪ رابعة وفي سنة ١٩٨٢ تصل المشاركة الى اقصاها فتصبح ٥١٪ وينطبق على الزيادات الثانية والثالثة والرابعة والاخيرة ما ينطبق على الاضافة الاولى كما بيينا في الجدول السابق .



نسب المشايخ ونسبة البرزخ الكلداني في منسباً الى اجدتاي الكهنة

السنة	النسبة الاولى	المجموع
٧٢	٢٥ % ٢٥	٢٧٥
٧٤	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٧٥	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٧٦	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٧٧	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٧٨	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٧٩	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٠	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨١	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٢	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٣	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٤	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٥	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٦	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٧	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٨	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٨٩	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٩٠	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٩١	٢٥ % ٢٥	١٢٥
٩٢	٢٥ % ٢٥	١٢٥

ويبدو من تصفح احكام اتفاقية المشاركة ان حصة كل بلد من بلاد الخليج خلال عام ١٩٧٣ من البترول الخام المتبقية بعد ان يطرح ما تشتريه الشركات هي ٢٥ ٪ فقط من مجموع الانتاج .

ان تقويم اتفاقية المشاركة من الناحية المالية يظهر ان جميع ما يترتب على الحكومات دفعه لقاء انصبتها هو اقل بكثير مما تتسلمه كدخسل اضافي مستمد من المشاركة . ولاجل ايضاح ما تعنيه المشاركة من الوجهة المالية بالنسبة لحكومة ابو ظبي مثلا فان مجموع صافي ما ستحصل عليه ابو ظبي في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ نتيجة لمشاركتها في شركات البترول بنسبة ٢٥ ٪ من اسمال الشركات يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار بعد ان تكون قد سددت ما عليها من التعويضات البالغة حوالي ١٤٠ مليون دولار .

وجدير بالملاحظة ان الشركات نفسها لم تخسر شيئا نتيجة المشاركة لانها زادت اسعارها للتعويض عن الفرق بين ما كان يكلفها برميل البترول سابقا وما تدفعه للحكومات عن البرميل بعد المشاركة بالنسبة للربح الذي تنازلت عنه للحكومات (١) .

ثالثا : اتفاقية المشاركة الفاتية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) : —

بعد ان تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) بين كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية من جهة وبين شركات

(١) من الجدير بالملاحظة هو ان هذه الاتفاقية قد اصبحت في ذمة الماضي بعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الفاتية (٦٠ : ٤٠) . وان موضوع اعادة الشراء وانواع المسبقات التي وجدت لهذا الغرض قد اصبحت جزءا من الماضي . وان يد البلاد المصدرة للبترول قد اطلقت بحرية في امور بيع حقها من بترول الشركة وهذا ما سنتعرض له في الموضوع القادم

البتروال العاملة في بلديهما من جهة ثنائية وذلك في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢،
قامت بعض المشاكل البسيطة في البداية بين حكومة الكويت وشركات
البتروال العاملة فيها مما اثر على الاسراع في التوقيع على اتفاقية المشاركة
الاولى . وبعد مرور بعض الوقت عارض مجلس الامة الكويتي اتفاقية
المشاركة المذكورة وطلب بمزايا جديدة تفوق تلك التي حصلت عليها
كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية .

وقد ظلت الكويت في مفاوضات مستمرة مع شركات البتروال طيلة سنة
١٩٧٢ حتى توصلت الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) وذلك
في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

ومن تصفحنا للمذكرة الايضاحية التي رفعتها حكومة الكويت الى
مجلس الامة الكويتي والمرفقة مع اتفاقية المشاركة الثانية نجد ان الحكومة
الكويتية قد فننت الاسباب التي سبقت التوصل الى اتفاقية المشاركة
المذكورة الى عدة اسباب (١) أهمها :

- ١ - قرارات منظمة الاوبك خلال سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢ .
- ٢ - التفريعات التي جددت بعد تطبيق كل من ابو ظبي والمملكة العربية
السعودية لاتفاقية المشاركة الاولى . وكذلك حلول ازمة الطاقة العالمية في
منتصف سنة ١٩٧٣ وتقديرات اشتدادها في السنوات القادمة .

٣ - جاءت هذه الاتفاقية نتيجة جهود طويلة ومفاوضات عقدتها
حكومة الكويت مع شركات البتروال الاجنبية .

وكما ذكرنا سابقا فان الكويت كانت اول من توصل الى اتفاقية
المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) وذلك في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ على ان يتم

(١) انظر : رسالة البتروال العربي - العدد ١٤ - المجلد السابع ١٩٧٤/٢/٢٥ .

تطبيق الاتفاقية منذ بداية سنة ١٩٧٤ . وبعد الكويت طبقت كل من أبو ظبي والمملكة العربية السعودية وقطر والعراق الاتفاقية الجديدة وذلك بتواريخ متفاوتة الا ان التطبيق الفعلي كان دائما بداية سنة ١٩٧٤ .

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) فقد وقعت اتفاقية المشاركة الثانية في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٧٤ على أن تطبق بأثر رجعي وذلك منذ الاول من يناير سنة ١٩٧٤ . وقد جاءت في ست مواد رئيسية تضمنت الامور الرئيسية التالية (١) :-

١ - جاء في المادة الاولى من البند الاول ان اتفاقية المشاركة الاولى تصبح لاغية ويحل مكانها الاتفاقية الجديدة (الثانية) . وقد جاء ايضا في البند الثاني من نفس المادة ان حصة الحكومة البالغة حسب الاتفاقية الاولى ٢٥ / تزداد لتصل الى ٦٠ / وتحفظ الشركات بالحصة الباقية وقدرها ٤٠ / وذلك ابتداء من الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

٢ - وقد حدد في المادة الثانية مقدار التعويض الذي احتسب على اساس القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وقد بلغ بالنسبة للإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) (٥٤٩) مليون دولار موزعة على شركة نفط أبو ظبي المحدودة (٤٠٠) مليون دولار وشركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) (١٤٤) مليون دولار (٢) .

٣ - وقد جاء في المادة الثانية بأن كل شريك يحق له أن يرفع حصته كل ثلاثة اشهر وإذا وجد فائض لدى أي من الشركاء فان الشركاء الآخرين سينظرون في شراء هذا الجزء من الانتاج وبأسعار تجارية يتفق عليها .

(١) انظر : الملحق الخاص باتفاقية المشاركة الاولى والثانية .

(٢) انظر : المادة الثانية من اتفاقية المشاركة - البند الاول .

٤ - عالجت المادة الرابعة موضوع ادارة الشركات الاجنبية وعدد المبلّثين المختلفين فيها وقسمت القضايا الى أنواع حسب طبيعتها وحسب نوعية القرار المطلوب اتخاذه (١) .

٥ - اما المادة الخامسة فقد اجازت للحكومة الحق في تخويل اي جهة وطنية (شركة بترول ابو ظبي الوطنية - بالنسبة لابو ظبي) ممارسة حق المشاركة نيابة عنها .

ومن مقارنة بين اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) واتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) نجد أن الاتفاقية الثانية قد جاءت بعدد من الميزات أهمها :-

١ - لقد تم تمويل الشركات في اتفاقية المشاركة الاولى على أساس القيمة الدفترية المعدلة (Up-dated book value) أما اتفاقية المشاركة الثانية فقد تم التمويل على أساس القيمة الدفترية الصافية (Net book value) وهذا يجعل التعويض أكثر عدالة بالنسبة للجانب الحكومي . ويجعل بالتالي التمويل أقل ، خاصة وأن شركات البترول الأجنبية كانت قد حققت الأرباح الملائمة وغير المكتسبة لسنوات عديدة (٢) .

٢ - تجنبت اتفاقية المشاركة طريقة إعادة الشراء المعقدة (Buy Back) وتجنبت التسميات المعقدة لبترول المشاركة (Phase in & Bridging) ولم تلزم الحكومة مقدما ببيع أي جزء من حصتها .

(١) انظر : المادة الرابعة : البند ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ .

(٢) بلغت القيمة الدفترية المعدلة له ٢٥٪ (١٥٢) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي وبلغت القيمة الدفترية الصافية لـ ٦٠٪ (٥٤٩) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي .

٣ - اوصلت اتفاقية المشاركة الحكومة مرة واحدة الى المستين في المائة وتجنبنت التصاعد التدريجي في حصة الحكومة كما جاء في اتفاقية المشاركة الاولى .

٤ - بعد اتفاقية المشاركة الثانية اصبح للحكومة دور اكبر فسي جميع القرارات التي تتخذها شركات البترول . كما الزم الشركات ان تنقل مقارها الى البلد المضيف . ومهما يكن فان عددا من بلدان الخليج العربي وعلى رأسها الكويت قد تجاوزت مراحل اتفاقية المشاركة الاولى والثانية الى مرحلة السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية او مرحلة الـ (١٠٠ ٪) مع احتفاظها بروابط فنية واقتصادية مع شركات البترول الاجنبية ولفترة محدودة من الزمن . كما اننا نجد ان بلدانا اخرى مثل العراق قد اختار طريق التاميم وسار فيه الى نهايته حيث امم جميع شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق . ونرى بلدانا اخرى مثل المملكة العربية السعودية سائرة في طريق السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية مع الاحتفاظ بشركات البترول الاجنبية كشركات مشغلة تعمل بعقود وتشترى جزءا من البترول السعودي .

ونجد كذلك بلدانا مثل الامارات العربية المتحدة وقد فضلت في الوقت الحاضر على الاقل الانتظار والترقب مع الإبقاء مؤقتا على صيغة المشاركة (٦٠ : ٤٠) .

ونجد كذلك بلدانا اخرى مثل نيجيريا واندونيسيا قد آثرت الإبقاء على شركات البترول الاجنبية مع الاخذ بالمشاركة التدريجية وكذلك فرض ضرائب دخل وريع منخفضة على شركات البترول الاجنبية .

المبحث الثاني

شركة بترول أبو ظبي الوطنية^(١)

بدأ المسؤولون في إمارة أبو ظبي منذ سنة ١٩٦٩ التفكير في إنشاء جهاز وطني لتولي المهام البترولية ذات الطابع التجاري نيابة عن الحكومة وأسوة بباقي البلدان المصدرة للبترول والتي سبقت أبو ظبي في هذا المجال .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الأميري رقم (٧) والخاص بتأسيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية .
وقد نصت مواد قانون تأسيس الشركة على أن يكون مقرها في مدينة أبو ظبي ولها أن تنشأ فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في أبو ظبي وفي الخارج .

وقد حدد رأسمال الشركة عند تأسيسها بمبلغ مائتي مليون درهم . ولكن موازنتها لسنة ١٩٧٢ وخاصة بعد تطبيق المشاركة للسنوات التالية جعلت من الضروري زيادة رأسمال الشركة زيادة تتناسب ونحجم نشاطها وما زالت الدراسات جارية لتحديد رأس المال الجديد للشركة .
وقد نص قانون تأسيس الشركة على أن تكون لها الشخصية المعنوية وعلى أن يكون لها استقلال مالي وإداري وعلى أن يكون لها أن تقرض وتقرض بها قيمته ثلاثة أمثال رأسمالها .

وشركة بترول أبو ظبي الوطنية شركة حكومية ١٠٠٪ وقد دار نقاش طويل حول امكانية جعلها شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص بجانب القطاع العام .

(١) راجع : اتصالات أبو ظبي قديماً وحديثاً ص ٢٠١ - ١٠٧ للمؤلف ، بيروت سنة ١٩٧٣ والتقارير عن نشاط شركة بترول أبو ظبي الوطنية لسنة ١٩٧٥ والقديم إلى مجلس الإدارة .

ولكن بعد مجيء المشاركة مع شركات البترول الاجنبية العالمة في
ابو ظبي حسم الامر واصبح من غير الممكن ادخال القطاع الخاص كمساهم
في راسمال الشركة .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الاميري رقم (٥٢)
والذي تم بموجبه تعيين مجلس ادارة الشركة (١) .
وتعتبر قرارات مجلس الإدارة نافذة المفعول بعد صدورهما باستثناء
القرارات المتعلقة بالامور التالية ، اذ يجب تصديق الحكومة المحلية
للإمارة عليها (المجلس التنفيذي) :

- ١ - ممارسة الشركة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول
والغاز الطبيعي .
- ٢ - قيام الشركة بتأسيس شركات بمفردها او مع الغير .
- ٣ - القروض الداخلية او الخارجية التي تعقدها الشركة .

اما عن اغراض الشركة فقد حددتها المادة الثانية من قانون التأسيس
حيث نصت على ان للشركة الحق في الاشتغال في الصناعة البترولية في
ابو ظبي او في الخارج وفي اي مرحلة من مراحل الصناعة بما ذلك البحث
والتنقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية
وبيعها وتصديرها .

(١) يتكون مجلس ادارة الشركة من سبعة اعضاء برئاسة وزير البترول والصناعة ومغوية
كل من وزير الخارجية ووزير التربية ووزير التخطيط ووزير الدولة للشؤون المالية
ويضم المجلس كذلك كلا من مستشار رئيس الدولة الاقتصادي والمستشار لشؤون
التخطيط ووكيل وزارة البترول والصناعة . ويجتمع مجلس الادارة مرة واحدة على
الاقل كل اسبوعين بدعوة من رئيسه ويجوز ان يجتمع بناء على طلب ثلاثة من اعضاء
المجلس يكون الاجتماع تقونيا بحضور اربعة اعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس
او نائبه .

ومنذ تأسيس شركة بترول ابو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧١ باشرت نشاطها بكل عزم وجدية وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهتها وخاصة من قبل جهات كان لا يطيب لها ان ترى وجودا لمثل هذه الادارة الوطنية . وبعد المباشرة في تطبيق مبدأ المشاركة في مطلع سنة ١٩٧٣ وبعد الاحداث البترولية الهامة لسنة ١٩٧٣ (استخدام العرب لسلح البترول وتصحيح اسعار البترول من قبل بلدان الاوبك) تطور نشاط الشركة واتسع مما جعلها احد الاعمدة الهامة لاقتصاد الامارات العربية المتحدة .

وسنبحث فيما يلي الامور التالية الخاصة باعمال الشركة :-

- النشاط البترولي للشركة .
- مشاريع الشركة .
- الشركات المتفرعة عنها .

اولا : النشاط البترولي للشركة : -

تعتبر المشاركة من اهم الامور التي تضطلع بها شركة بترول ابو ظبي الوطنية فمنذ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية المشاركة الاولى دخلت شركة بترول ابو ظبي الوطنية نيابة عن حكومة ابو ظبي في مشاركات مع شركات البترول الاجنبية العاملة في ابو ظبي بما نسبته ٢٥ / من اسهام هذه الشركات .

وكان من المقدر نتيجة لتطبيق هذه المشاركة ان نحقق الشركة دخلا يصل الى ثلاثة الاف مليون درهم في الثلاث سنوات الاولى من عمر المشاركة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ هذا فضلا عن ان عملية المشاركة ستتيح لاجهزة الشركة الوطنية التدريب والاحتكاك باجهزة الشركات الاجنبية مما يكسبها الخبرة والدراية بالشؤون البترولية (١) .

(١) راجع الجزء الخامس بالمشاركة من هذا الكتاب .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقعت حكومة ابو ظبي على اتفاقية المشاركة الثانية وبموجبها ارتفعت حصة الحكومة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ من رأسمال شركات البترول الاجنبية (٢) .

وفي ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ نجحت شركة بترول ابو ظبي الوطنية في تسويق أول كمية من بترول المشاركة عندما تم الاتفاق مع شركة جابان لاين اليابانية والذي اشترت بموجبه الشركة اليابانية حوالي ٥٠٪ من بترول المشاركة ولمدة ثلاث سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ وبأسعار عالية احدثت ضجة كبيرة في العالم كله .

وقد بلغت نسبة ما تم تسويقه بواسطة شركة بترول ابو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧٣ (٢٥٪) من مجموع الانتاج ارتفعت الى ٥٩٪ في سنة ١٩٧٤ من مجموع الانتاج ، ثم الى ٨٠٪ في سنة ١٩٧٥ ثم الى اكثر من ٣٠٪ في سنة ١٩٧٦ .

(١) بعد تطبيق اتفاقية المشاركة الناقية أصبحت اسهم شركات البترول الرئيسية موزعة كالآتي :-

١ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول ابو ظبي الوطنية
٩٥٪	شركة البترول البريطانية
٩٥٪	شركة شل
٩٥٪	شركة البترول الفرنسية
٤٧٥٪	شركة اكسون
	مؤسسة المشاركة والاستكشافات
٢٪	البترولية (مؤسسة قلينكلان)
٤٧٥٪	شركة موبيل اويل

ب - شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول ابو ظبي الوطنية
١٤٪	شركة البترول البريطانية
١٣٪	شركة البترول الفرنسية
١٣٪	الشركة اليابانية « جندو »

كما ان ازدياد نشاط الشركة في مجال تسويق البترول الخام ادى الى تعدد الجهات التي تتعامل معها الشركة . ففي سنة ١٩٧٣ تعاملت الشركة مع زبون واحد ، في حين ارتفع عدد زبائن الشركة في سنة ١٩٧٦ الى (١٩) مشتر للبترول .

والجدول التالي يبين مبيعات شركة بترول ابو ظبي الوطنية من البترول الخام خارج نطاق شركات البترول الكبرى في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ .

مبيعات شركة بترول أبو ظبي الوطنية من البترول الخام " ١٩٧٦ - ١٩٧٣ "

السنة	الكميات بالآلاف البراميل	عدد المشتريين	نسبة ما سوقته الشركة الى الانتاج الكلي
١٩٧٣	٣٢٠	١	٢٠٥
١٩٧٤	٨١٩	٥	٥٩
١٩٧٥	١٤٢٩	٩	١٠٨
١٩٧٦ (١)	٤١٢١	١٩	٢٩٠

(١) في سنة ١٩٧٦ تجاوزت مبيعات الشركة ٢٩٪ من الانتاج الكلي بل وقد وصلت الى ٣٣٪ حسب آخر المعلومات .

ومع توسع شركة بترول ابو ظبي الوطنية في تسويق البترول الخام ،
وذلك عن طريق بيع جزء متناقص الى شركات البترول الكبرى وجزء متزايد
الى المشتريين الاخرين فان مركز الشركة المالي قد ازداد قوة ، هذا
بالاضافة الى توسع نشاطها في مجال انشاء شركات متفرعة متخصصة في
مختلف مراحل الصناعة البترولية وبالإضافة الى تبنيها لعدد من المشاريع
الصناعية داخل اماره ابو ظبي وخارجها .

والجدول التالي يبين اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي
الوطنية من تسويق حصتها من بترول المشاركة في الفترة ما بين ١٩٧٣
- ١٩٧٥ .

**اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي الوطنية
عن صفقات بيع البترول الخام وباسعار اعادة الشراء
للاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥**

الوحدة : الاف الدولارات .

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٧٢٣ر٥٤٣	٩٧٥ر٠١٨	١٠٩ر٢٣٢	امبا
١ر٦٣٨ر٨٧١	٢ر٠٤٤ر٢٦٧	١٨ر٠٩٨٥	اي. دي. بي. سي.
٢ر٣٦٢ر٤١٤	٣ر٠١٩ر٢٨٥	٢٩ر٠٢١٧	
٥٩٢ر١٦٦	٣٧٢ر٦٦٦	٤١ر٧٣١	مبيعات انوك الحرة
٢ر٩٥٥ر٥٨٣	٣ر٣٩١ر١٥١	٣٣١ر٩٤٨	المجموع

نلاحظ انه بالرغم من انخفاض الانتاج في سنة ١٩٧٥ فان شركة
بترول ابو ظبي الوطنية قد حققت نتائج مالية حسنة فيها لا تقل كثيرا عن
نتائج سنة ١٩٧٤ .

وقد اهتمت شركة بترول ابو ظبي الوطنية بتدريب عدد من المواطنين وتأهيلهم وذلك في مجال الصناعة البترولية . فقامت بارسال البعثات الى بعض البلاد العربية والى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية . كما ان جهاز الشركة نفسه تطور كثيرا وذلك لمواجهة النشاط المتزايد الذي تقوم به في مجال الصناعة البترولية . كما ان الشركة اهتمت بالخبرات العربية للاستعاضة بها عن الخبرات الاجنبية . وفي الجدول التالي يتبين لنا تطور جهاز الشركات والجنسيات المختلفة للعاملين فيها حيث يظهر واضحا نسبة العنصر العربي في جهاز الشركة .

**تطور جهاز الشركة والجنسيات المختلفة المكونة له
ونلك فيما بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٥ (١) .**

الجنسية				الامارات العربية عرب اخرون جنسيات اخرى المجموع	
المعد	١	٦	٧	—	٧
١٩٧٢					
النسبة	٪١٤ر٣	٪٨٥ر٧	—	٪١٠٠	
المعد	٣	١٧	٢٠	—	٢٠
١٩٧٣					
النسبة	٪١٥	٪٨٥	—	٪١٠٠	
المعد	١٣	٤٨	٦٢	١	٦٢
١٩٧٤					
النسبة	٪٢١	٪٧٧ر٤	١ر٦	٪١٠٠	
المعد	٢٨	١٧٨	٢٢٠	١٤	٢٢٠
١٩٧٥					
النسبة	٪١٢ر٧	٪٨٠ر٩	٪٤ر٦	٪١٠٠	

(١) باستثناء شركة بترول ابو ظبي للتوزيع وصفاة ام القار والذي يتجاوز التي شخص .

ثانيا : مشاريع الشركة :

عملت الشركة منذ تأسيسها على تطبيق ما جاء في قانون تأسيسها والذي يهدف الى الاستفادة القصوى من الثروة البترولية لما فيه خدمة الاقتصاد القومي . ومن اجل تحقيق هذا الهدف الكبير كان لا بد من العمل على استغلال البترول الخام والغاز الطبيعي لانشاء صناعات كبيرة توفر ايرادات اضافية وتهيء مجالا لتدريب ابناء البلاد على مختلف مراحل الصناعة البترولية وتساهم في خلق فرص عمل وخبرات تخدم البلاد والمنطقة في المستقبل .

وفي هذا السبيل اخذت الشركة على عاتقها القيام ، اما منفردة او بالاشتراك مع جهات اجنبية مختصة ، بانشاء جيلة من المشاريع والتخطيط لعدد اخر .

وهكذا فان نشاط الشركة في مجال المشاريع الصناعية تم على نطاقين ، النطاق المحلي والنطاق الخارجي .

١ - المشاريع المحلية :

اولا : مشاريع محلية تحت التنفيذ :

١ - مشروع انتاج الوحل الصناعي :

وقعت شركة بترول ابو ظبي الوطنية في ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ اتفاقا مع شركة (N.L. Industries) لتأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي لكيميائيات الحفر والمنتجات) ADDCAP واتخذت من مدينة ابو ظبي مقرا لها وحدد رأسمالها بـ ١٠٠.٦٨٧٥٠ دولار .

ويهدف المشروع الى استخدام خامات البارايث والبنتونايت المستورد من الخارج لتحضير الوحل الصناعي اللازم للحفر بطاقة قدرها ٥٠ الف طن سنويا من الباراث و ١٠ الاف طن من البنتونايت وسيتم استهلاك معظمها محليا بينما يصدر جزء بسيط الى الخارج .

وقد ابتدا العمل بالمشروع في كانون الاول سنة ١٩٧٥ على ان يبدأ الانتاج في مارس (اذار) سنة ١٩٧٧ .

وتبلغ الكلفة الكلية للمشروع ٣ مليون دولار تساهم شركة البترول الوطنية فيه بنسبة ٦٠ ٪ بينما يساهم المشاركون الاجانب شركة (N.L. Industries) الامريكية بنسبة ٤٠ ٪ الباقية . وسيمعمل في المشروع حوالي ثلاثين عاملا وفتيا .

٢ - مشروع صناعة اتليب البلاستيك :

ابرمت الشركة في ٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ اتفاقية مع شركة (سي . ايتو اليابانية) حيث تم تأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي الوطنية لصناعة انابيب البلاستيك) برأسمال قدره (٢) مليون درهم تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٥١ ٪ وتساهم شركة (سي . ايتو) بنسبة ٤٩ ٪ الباقية .

ويهدف هذا المشروع الى استخدام المنتجات البتروكيمياوية (PVC Compound) التي ستستورد في البدء وتنتج محليا عند اتمام اقامة الصناعة البتروكيمياوية في البلاد لانتاج الاتابيب البلاستيكية لاجراض الري وشبكات توزيع المياه (مياه الشرب) والمجاري والصناعة بطاقة ١٢٠٠ طن في السنة تزداد الى ٢٤٠٠ طن سنويا في السنوات التالية .

وقد بدا العمل بالمشروع في منتصف سنة ١٩٧٥ وقد انتهى العمل فيه

في نهاية سنة ١٩٧٦ ، ويعمل في المشروع حوالي (٣٥) عامل وفني .

٢ - معمل الصودا الكاوية (Caustic Soda)

وتقوم شركة بترول ابو ظبي الوطنية وحدها ببناء هذا المشروع وهو يهدف الى الاستفادة من المحلول الملحي الذي يتوفر بكميات كبيرة ، كمادة اولية لانتاج الصودا الكاوية وملح الطعام الكلوري وبعض المركبات الكيميائية الاخرى التي تحتاجها الصناعة .

ويتوقع ان يستغرق العمل في المصنع ٣ سنوات على ان يبدأ الانتاج في سنة ١٩٨٠ . وتقدر الكلفة الكلية للمشروع بحوالي ٧٠ مليون دولار .

وسينتج المواد التالية :

نوع المنتج	كمية الانتاج بالاطنان يوميا
الصودا الكاوية	٨٧
كلوريد الصوديوم	١٦٠
حامض الهيدروكلوريك	٦٥
الكلورين (مسيل)	١٢
هيبوكلورايت الصوديوم	٥٠
ماء مقطر	٨٣٠ الف غالون يوميا

على ان تستهلك معظم هذه الكميات محليا ويسوق الباقي فني الخارج وسيوفر المشروع اكثر من ١٠٠ فرصة عمل جديدة ما بين فني وعامل .

٤ - مصفاة أم النار (١):

وهي من أهم المشاريع البترولية التي تم انجازها في سنة ١٩٧٦ .

٥ - مشروع تسيل الغاز الطبيعي في جزيرة داس (٢) (L.N.G.) :

٦ - معمل الغاز البترولي المسيل (L.P.G.) في منطقة الروس في جبل الظننه :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب المنتج من حقول عصب وباب ويوحصاء واستخراج المسيلات منها ونقلها الى المصنع في منطقة الرويس لتصفيتها و انتاج المشتقات منها مثل البوتان والبروبان والغازولين .

وفي مايو سنة ١٩٧٦ تم الاتفاق بين شركة نفط ابو ظبي المحدودة وشركة بترول ابو ظبي الوطنية على القيام بهذا المشروع على اساس ٦٠٪ للجانب الوطني و ٤٠٪ للجانب الاجنبي ويحتاج هذا المشروع لاتجازه لحوالي اربع سنوات اذ من المتوقع ان يبدأ انتاجه في سنة ١٩٨٠ ويتوقع ان تبلغ الطاقة التشغيلية للمصنع (٣) مليون طن من (L.P.G.) وتقدر كلفة المشروع بحوالي بليون ونصف بليون دولار .

-
- (١) راجع : الجزء الخاص بالصناعة في الإمارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - الفصل الاول من الباب الثالث من القسم الاول .
(٢) راجع : الجزء الخاص بالغاز في الإمارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - المبحث الرابع من الفصل الثالث من الباب الثاني .

ثانيا : مشاريع محلية تحت الدراسة :

هذه الفئة من المشاريع تتولاها الشركة بنفسها وتتضمن مشاريع متقدمة في الدراسات وصلت الى مرحلة الدراسات الهندسية وسيتم اقرار معظمها خلال سنة ١٩٧٦ .

١ — مجمع البتروكيماويات في الرويس :

ويهدف الى تصنيع المواد الاولية اللازمة لصناعة البلاستيك باستعمال غاز (الايثان) الذي يخرج من وحدة (L.P.G.) في الرويس كبادرة اولية وتقدر كلفته باكثر من ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها الشركة بنسبة ٦٠ ٪ ، ويساهم المشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج من هذا المشروع في اواخر سنة ١٩٨١ وبطاقة انتاجية تقدر بحوالي مليون طن متري من المنتجات البتروكيماوية معظمها للتصدير وسيعمل في المشروع (٢٥٥) عاملا وفنيا .

٢ — مشروع انتاج الاسمدة الآزوتية في الرويس :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب نسي حقول بوحصا وحيشان وعصب لانتاج الامونيا واليوريا .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج في اواخر سنة ١٩٨٠ وبطاقة قدرها ٥٠٠ الف طن متري سنويا من الامونيا و ٣٣٠ الف طن متري من اليوريا تصدر جميعها الى الاسواق الخارجية . وتقدر كلفة المشروع بحوالي ٥٠٠ مليون دولار تساهم الشركة بنسبة ٦٠ ٪ والمشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ . وسيوفر المشروع فرص عمل لحوالي ٧٠٠ عامل وفني وسيدر دخلا يبلغ حوالي ١٥٠ مليون دولار سنويا .

٣ - مشروع توسيع طاقات التكرير :

يدرس حاليا مشروع هدفه توسيع طاقات التكرير لتغطية حاجيات الاستهلاك المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة ابتداء من سنة ١٩٨٠ .

٤ - مشروع المنطقة الصناعية في الرويس :

تجري في الوقت الحاضر الدراسات الاولى للمنطقة وهي :

- ١ - دراسة تنسيق البنية التحتية
- ٢ - دراسة تكتيكية جيولوجية للمنطقة تشمل البر والمناطق المغمورة وذلك لغرض البدء بتطوير المنطقة صناعيا بحيث تضم معظم المصانع التصديرية - التابعة للشركة ولحكومة ابو ظبي .

ب - المشاريع الخارجية :

وكما ذكرنا سابقا فقد امتد نشاط الشركة ليشمل المجال الخارجي مما يخدم التعاون مع البلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة . فقد دخلت الشركة في مشاريع صناعية مع الباكستان وتونس والتعاقد لاقامة مشاريع صناعية بالتعاون مع المغرب وتونس والهند .

اولا : المشاريع الخارجية تحت التنفيذ :

١ - مشروع انتاج الاسمدة الكيماوية في الباكستان :

تم الاتفاق في نوفمبر سنة ١٩٧٤ بين الشركة وبين مؤسسة الباكستانية على تأسيس (National Fertilizer Company) شركة باسم (شركة باك عرب للاسمدة المحدودة) لاقامة مصنع لانتاج الاسمدة الكيماوية في منطقة ملتان بالباكستان برسمال قدره ١٢٧ مليون

دولار تساهم فيه الشركة (شركة بترول ابو ظبي الوطنية) بنسبة ٤٨ ٪
والباكستان بنسبة ٥٢ ٪ ويهول بدفوعات الشركاء التي بلغت ٦٥ مليون
دولار وبقرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير تبلغ ٣٥ مليون دولار
ومن البنك الاسيوي للتعمير ٢٧ مليون دولار .

وسيبدأ الانتاج في المصنع في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦ وسينتج
المواد التالية :

نوع المنتج	الكمية طن/يومية
امونيا	٩١٠
حامض النتريك	١٤٠٠
يوريسا	٢٢٠
حجر الكلس و نترات الامونيا	٣٣٠
نترات الفوسفات	١٠١٥
نترات كالمسيوم الامونيا	١٥٠٠

هذا وستستهلك الباكستان جميع منتجات هذا المصنع .
وسيشغل المشروع حوالي (٢٢٥٠) عامل وفني .

٢ - مشروع انشاء مصفاة للتفط في الباكستان :

تم الاتفاق بين الشركة والحكومة الباكستانية لانشاء مصفاة باسم
(مصفاة باكمرپ) تهدف الى بناء مصفاة لتكرير البترول وانتاج المشتقات
البترولية على اختلاف انواعها في منطقة ملتان بالباكستان وكذلك مد
انابيب لنقل البترول الخام من ميناء كراتشي الى موقع المصفاة على بعد ٥٤٥
ميل . وتبلغ طاقة المصفاة ٢ مليون طن متري سنويا .

وستنتج المنتجات التالية :

نوع المشتقات	الكمية بالآلاف الأطنان سنويا
الغاز البترولي المسيل	٢٠
النفط	٢٣٠
وقود المحركات	١٠٠
الكروسين	٣٠٠
وقود الطائرات	٢٠
زيت الديزل	٨٧٢
زيت الوقود	٣١٥

على أن يبدأ انتاج المصفاة في سنة ١٩٧٩ .
وتقدر تكاليف المصفاة وخط الانابيب بحوالي ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها الشركة بنسبة ٤٠ ٪ وتساهم حكومة الباكستان بنسبة ٦٠ ٪
وسيسهم هذا المشروع أيضا في توثيق الروابط وتنمية التعاون بين الامارات العربية المتحدة والباكستان هذا فضلا عن أنه من المشاريع المضمونة الربح والذي لا يقل ربحه المضمون عن ١٥ ٪ كموائد سنوية على رأس المال المستثمر .

ثانيا : مشاريع خارجية تحت الدراسة :

- ١ — مشروع الاسمدة الازوتية مع المغرب .
- ٢ — مشروع الاسمدة الازوتية مع تونس .
- ٣ — مشروع الاسمدة الازوتية مع الهند .

ثالثا : الشركات المتفرعة عن شركة بترول ابو ظبي الوطنية :

اهتم المسؤولون في الشركة منذ تأسيسها في سنة ١٩٧١ باتشاء

مجموعة من الشركات المتفرعة والمتخصصة في مختلف مجالات الصناعة البترولية وذلك تسهلا للشركة الام في القيام بالاعباء الكبيرة المناطة بها . وحتى سنة ١٩٧٦ تم تأسيس أربع شركات فرعية هي :

١ - شركة الحفر الوطنية :

في السابع من يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٢ تم تأسيس شركة الحفر الوطنية للقيام بحفر الابار البترولية في المناطق البرية والبحرية حيث تعمل كمتاول لشركات البترول العاملة في البلاد وفي خارجها وكذلك يجوز لها ان تد اعمالها الى حفر ابار للماء ايضا وتحصل هذه الشركة على عقودها عن طريق مناقصات حرة وعلى الاسس التجارية البحتة . وقد استطاعت الشركة ان تحصل على عقد قيمته ثلاثة ملايين جنيه استرليني نتيجة لتقدمها بشروط افضل ودون أي حماية من قبل الدولة وذلك كبداية لعملها .

وكان رأس مال الشركة عند تأسيسها مليون درهم مقسما الى عشرة الاف سهم متساوية القيمة تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بستة الاف سهم وتساهم شركة كيروكاودر باربعة الاف سهم وقد نص عقد تأسيس الشركة على انه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتتبت فيها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة ونظرا للتوسع في حجم العمليات التي اسندت الى الشركة والتي فاقت التوقعات وكذلك اندفاع المواطنين الى الاكتتاب بما يتجاوز رأسمالها فقد رفع رأس مال الشركة من مليون درهم الى ثلاثة ملايين درهم وبالتالي زيادة الاسهم الى ثلاثين الف سهم .

ويتكون مجلس ادارة الشركة من ستة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية ثلاثة اعضاء من بينهم رئيس المجلس ويعين الشرك الاجنبي الثلاثة الاخرون من بينهم المدير العام . وفي سنة ١٩٧٦ تقرر استلام

حصة الشريك الاجنبي وتعويضه تعويضا عادلا . وتملك شركة الحفر الوطنية الان ثلاث منصات للحفر منصتان بريتان والثالثة بحرية كما اوصت على منصة بحرية رابعة .

٢ — شركة الانشاءات البترولية الوطنية :

في اليوم الثاني من ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٣ تم تأسيس شركة الانشاءات الوطنية للقيام بتصنيع الابراج الحديدية البحرية اللازمة للصناعة البترولية وكذلك للقيام باعمال تجهيز انابيب البترول وغيرها من اعمال الانشاءات البترولية البحرية .

ويبلغ رأسمال الشركة خمسة ملايين درهم مقسمة الى خمسين الف سهم متساوية قيمة السهم الواحد مائة درهم .

وتساهم شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٦٠ ٪ من رأسمال الشركة وتساهم شركة اتحاد المقاولين العالمية بالاربعين في المائة الاخرى . وينص عقد تأسيس الشركة على انه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يزيد عن ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتسبت بها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة للاكتتاب بها .

ويدير الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية اربعة اعضاء منهم رئيس المجلس وتعين شركة اتحاد المقاولين العالمية الاعضاء الثلاثة الاخرين ومن بينهم المدير العام .

وقد قامت شركة الانشاءات البترولية الوطنية ببناء ميناء خاص بها في جزيرة السعديات وبشرت اعمالها بنجاح ودون الحاجة الى حمالة او اعطائها افضلية في المعاملة .

٣ - شركة بترول ابو ظبي الوطنية (للتوزيع) (١) :

اسست شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع في منتصف سنة ١٩٧٣ وقد قامت منذ تأسيسها بمهام تسويق المنتجات البترولية في اماره ابو ظبي وكذلك قامت باستيراد وتجارة المنتجات البترولية بما في ذلك الغاز السائل وزيت المحركات والاسفلت . كما انها تقوم باعمال تخزين ونقل المواد المذكورة . وينص قانون تأسيس الشركة على انه يحق لها ان تساهم في كافة المؤسسات والشركات التي تكون اغراضها مماثلة او من شأنها ان تساعد على تطوير اعمالها .

ويبلغ رأس مال الشركة ثلاثين مليون درهم مقسمة على ثلاثمائة الف سهم متساوية قيمة كل منها مائة درهم والشركة وطنية ١٠٠ ٪ ومن المؤمل ان تصبح شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص الى جانب القطاع العام بحيث تقسم الاسهم على الوجه التالي :

- ٥١ ٪ لشركة بترول ابو ظبي الوطنية .
- ٤٩ ٪ لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

(١) يدير الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية اربعة اعضاء منهم رئيس المجلس . وثلاثة اعضاء يمثلون المساهمين الذين يمثلون القطاع الخاص تنتخبهم الجمعية العمومية ولا تعد اجتماعات المجلس قانونية الا بحضور اربعة اعضاء على الاقل اثنين منهم على الاقل من ممثلي شركة بترول ابو ظبي الوطنية وتؤخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

٤ - شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية :

اسمست شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية في ١٣ ابريل سنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم (٤) . وقد جاء تأسيسها كمؤشر على عزم حكومة ابو ظبي على المشاركة في نشاط النقل البحري وباعتباره حلقة هامة من حلقات الصناعة البترولية .

وكان الهدف الرئيسي لشركة ناقلات ابو ظبي الوطنية كما حدده قانون تأسيسها هو (القيام بكافة عمليات النقل البحري للبترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الاخرى) وللشركة في سبيل تحقيق هذا الهدف ان تبأشر الاعمال التالية :

١ - امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهيدروكربونية واستئجارها وادارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف فيها .

٢ - انشاء مختلف وسائل وتسهيلات التخزين والتحميل والشحن والتفريغ وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف وامتلاك مثل هذه الوسائل والتسهيلات والمرافق واستئجارها والتصرف فيها .

٣ - امتلاك كافة الاموال العقارية والمنقولة لتحقيق هدف الشركة واستئجارها والتصرف فيها وكذلك كسب اي حق عيني على أموال الغير .

٤ - الاسهام في الشركات او الهيئات او المؤسسات التي تزاو ل اعمالا شبيهة باعمال الشركة او التي قد تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة او خارجها ولها ان تلحقها بها او تدمجها فيها او تشتريها .

وللشركة كلها اقتضت مصلحتها ذلك أن تؤسس بمفردها شركات أخرى تكون مملوكة لها بالكامل أو أن تنشئها بالاشتراك مع آخرين.

٥ - إجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف الشركة وتطوير وتنمية نشاطها ولها بوجه خاص أن تجري الدراسات الاقتصادية المتعلقة بأوضاع السوق العالمية للنفط وأسواق النقل البحري .

٦ - وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفايات الوطنية التي يقتضيها تسيير نشاط الشركة .

٧ - استثمار الأموال التي توفر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة .

٨ - وبوجه عام القيام بكافة العمليات التي يقتضيها تنفيذ هدف الشركة.

نشاط شركة الناقلات :

١ - النشاطات الحالية :

بدأت الشركة نشاطها بامتلاك وتشغيل ناقلتين عملاقتين .

اولها الظفرة : وتبلغ حمولتها ٢٦٩٩١٧ طن طويل وكانت قد بنيت في الاحواض اليابانية لشركة ميتسوي و دشنت في ابريل سنة ١٩٧٤ وتمت عملية شرائها من قبل شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية واستلمت في ٥ مارس سنة ١٩٧٥ في حوض ليسناف في البرتغال . وقد قامت (الظفرة بثلاثة رحلات كاملة بين موانئ الخليج العربي وأوروبا خلال الثمانية شهور الاخيرة من سنة ١٩٧٥ وذلك عن طريق رأس الرجاء الصالح وكان

اجمالي كميات البترول الخام التي نقلتها (الظفرة) خلال تلك الفترة حوالي ٧٨٠ الف طن طويل .

وثانيهما (الناقلة دلا) : وتبلغ حمولتها ٢٦٠ر٨٥٥ طن طويل والناقلات (دلا) سلمت لشركة ناقلات ابو ظبي الوطنية مباشرة بعد بنائها في حوض السفن المستانو في اسبانيا وذلك في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وقد قامت (دلا) برحلة واحدة بين الخليج العربي وكوريا خلال الشهرين الاخيرين من سنة ١٩٧٥ وكانت قد بدأت رحلتها الثانية متجهة الى اوروبا قبل نهاية سنة ١٩٧٥ وبلغ اجمالي كميات البترول الخام التي حملتها (دلا) قبل نهاية سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٥١ الف طن طويل .

وبهذه تكون الناقلتان (الظفرة) و (دلا) اللتين يزيد مجموع حمولتهما عن ٥٣٠ الف طن طويل قد قامتا بنقل ١٣٠١ر٣٠٠ طن طويل خلال سنة ١٩٧٥ .

٢ - النشاطات المقبلة :

بالنظر لصعوبة المرحلة الحالية التي تمر بها صناعة النقل البحري البترولي العالمي نتيجة للفائض المتزايد في طاقة النقل البحري الذي نتج عن انخفاض الطلب على البترول الخام ومنتجاته المكررة بعد التعميد الجفري الذي طرأ على اسعار البترول في النصف الثاني من سنة ١٩٧٣، مما ادى الى تدهور اجور النقل وانخفاض اسعار الناقلات الى ادى المعدلات ، فقد توقفت مشاريع شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية لتنمية وتوسيع اسطولها بصورة مؤقتة حتى يتم تقييم الاوضاع العالمية للنقل البحري .

انجامت

بعد أن أوضحنا الدور الذي يلعبه البترول في تطوير اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة نأمل أن نكون قد وفقنا في إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لاقتصادنا الوطني والظروف التي أحاطت بمساره قبل وبعد اكتشاف البترول ، موضحين الطرق المثلّى التي يمكن عن طريقها الأخذ بهذه الاقتصاديات الى مجالات النمو والتقدم .

فقد رأينا كيف أن اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة في فترة ما قبل البترول كانت اقتصاديات مختلفة وبدائية ومغلقة (اقتصاديات القبيلة) لا ترتبط بالاقتصاد العالمي الا في حدود ضيقة جدا ، وكيف كان النشاط الاقتصادي بها محدودا للغاية ومقصورا على تلبية بعض المتطلبات الأولية لذلك العصر .

كما رأينا كيف أن اكتشاف البترول وتصديره بكميات متزايدة قد أدى الى تغير عميق في مختلف الجوانب الاقتصادية ، وادى بالتالي الى ظهور قطاعات اقتصادية نمت بسبب قربها من قطاع البترول مثل قطاع صناعة اللؤلؤ ، ومع تزايد عائدات البترول كان لا بد من توجيهها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعيا وراء بناء اقتصاد حديث يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، ويرتبط بالاقتصاد العالمي وينتشر به ويؤثر فيه . كما أن قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يتحمل مسؤولية النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ودفعها فيه تخلصا وتجنبيا للاقتصاد الوطني للبنيان الاقتصادي من الطبيعة الازدواجية التي أصبحت له باكتشاف البترول وتجنب الاقتصاد الوطني أخطار الاعتماد على قطاع واحد ، وتحقيقا للتنمية الشاملة .

ورأينا أن هذه التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أغراضها المنشودة بدون التنسيق والتكامل سواء على مستوى الإمارات العربية أو على مستوى بلاد الخليج العربي أو على مستوى العالم العربي ، ذلك أن التنسيق والتكامل يسمح بالامانة من مميزات الإنتاج الكبير ، كما أنه يعمل على الحد من اعتماد اقتصادنا الوطني على السوق الخارجية وبالتالي يدعم استقلال هذا الاقتصاد الوطني .

ورأينا كيف أن البترول يعتبر سلعة استراتيجية وسياسية دولية، فلذلك لا يمكن للباحث أن يدرك مختلف جوانب الصناعة البترولية والظروف الدولية التي تحيط بها ومستقبلها دون الغوص الى اعماق هذه الصناعة ودراسة عوامل سوقها من عرض وطلب واسعار وذلك حتى يمكن للسلطات الوطنية المسؤولة أن تضع الخطوط العريضة لسياستها البترولية ، وهي تلك بين يديها جميع التصورات المستقبلية والخاصة بهذه الصناعة . وهذا يساعد على التطلع الى المستقبل ويمكن من وضع خطط التنمية الواعية والمتجاوبة وروح العصر ومتطلباته . اننا ونحن نضع تصوراتنا للمستقبل لا بد أن نكون قريبي الصلة بما حدث في العالم تؤثر فيه ونتأثر به ، وأن نكون عضوا ايجابيا فعالا من خلال نشاطاتنا ضمن منظمة الاوبك ومن خلال علاقاتنا الاقتصادية الثنائية مع مختلف بلاد العالم .

من كل ما تقدم يمكن أن نخلص الى عدة حقائق نضعها أمام المسؤولين في دولة الامارات العربية المتحدة وأمام المسؤولين في البلاد الاخرى التي تشبه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير ظروف دولة الإمارات .

والولى هذه الحقائق هي أن البترول ، وهو الممول الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة وفي كثير من

البلاد البترولية الاخرى وهو « القطاع القائد » لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، هو ثروة مؤقتة ناضبة غير قابلة للتجديد . ولذلك يجب الاستفادة منه استفادة مثلى عن طريق :

١ - تصنيفه تصنيفا تاما وذلك بالدخول في مختلف مراحل الصناعة البترولية .

٢ - عدم الاسراف في انتاجه ، وذلك بتحديد معدلات الانتاج بالحد الذي يلبي فقط متطلبات التنمية ، حتى يمكن للحقول البترولية ان تعيش فترة اطول .

٣ - استخدامه الاستخدام الامثل ، وذلك باتخاذ كمادة اولية لمعد كبير من الصناعات وعدم استخدامه كمصدر رخيص للوقود .

٤ - الاستفادة القصوى من عائدات البترول وتخصيص جزء منها لاجاد مصادر اخرى للدخل القومي مما يقلل من خطر الاعتماد على مصدر واحد ، وهو البترول .

٥ - تحديد المساعدات الخارجية بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الدخل القومي ، والتأكد من ان هذه المساعدات تذهب الى الوجهة الصحيحة التي تخدم مصالح شعوب البلاد المستفيدة منها .

٦ - الاحتفاظ بنسبة من عائدات البترول ، ولكن ٢٠ ٪ ، لضربها الى الاحتياطي المالي العام للدولة وذلك لمواجهة السنوات المجاف .

والحقيقة الثانية هي ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى غير البترول ، تحقيقا للتنمية المتوازنة وهو ما يستلزم الاهتمام بها كقطاع الصناعة والثروة المعدنية والزراعة والنقل البحري والسياحة ، خاصة وان مناخ دولة الامارات مناسب كمشتى عالمي ، وكذلك الاهتمام بجعل الامارات العربية المتحدة سوقا مالية دولية مستقيدين من امكانات ابو ظبي المالية والبترولية ومن امكانات دبي التجارية .

والحقيقة الثالثة وهي ضرورة الاهتمام بالتنمية غير المتوازنة على مستوى كل امانة على حده ، وبالتنمية المتوازنة على مستوى الاتحاد .

والحقيقة الرابعة وهي اننا نؤكد على ضرورة واهمية التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد وعلى مستوى بلاد الخليج العربي وكذلك على مستوى العالم العربي وذلك لان التكامل الاقتصادي الاقليمي هو الوسيلة الفعالة لمقاومة التبعية الاقتصادية والاندماج في الاسواق الخارجية ، خاصة ونحن نعيش في عالم لا مكان فيه للكيانات الاقتصادية الصغيرة .

والحقيقة الاخيرة هي ان البترول سوف يبقى ، ولسنوات طويلة قادمة ، تتجاوز كثيرا القرن الحالي ، محور الاقتصاد العالمي والمعامل الايجابي المؤثر فيه ، وهو ما يستلزم الاهتمام بهذه الصناعة والسيطرة عليها سيطرة كاملة وذلك بتهيئة الكوادر الفنية الوطنية والعربية ، وبعدم الاعتماد على شركات البترول الاجنبية ، والتي اصبح مؤكدا ان طبيعة وجودها قد تغيرت بعد كل التطورات التي مرت بها الصناعة البترولية ، وان هذه الشركات بهيئتها التقليدية راحلة لا محالة ، ولكن يجب التأكد من ان الذي يخرج من الباب لا يدخل من الشباك .

هذا ومن الله التوفيق ، ، ،

مَرَّاجِعُ الْبَحْثِ

١- المَكتَبُ العَرَبِيَّة

أمين ، محمود

البترول واقتصاديات موارده

دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨

جامع ، احمد

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ذهب صاحب

البترول العربي الخام في السوق العالمية

جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٩

شافعي ، محمد زكي

التنبية الاقتصادية — الجزء الاول

مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٦

عبد الله ، راشد

زايد من المين الى رئاسة الاتحاد

ابو ظبي ، ١٩٧٥

عيساوي ، شارل

اقتصاديات ، بترول الشرق الاوسط

العنينة ، مانع سعيد

مجلس التخطيط في ابو ظبي

ابو ظبي ، ١٩٧٠

العتييه ، مانع سعيد

اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا

ابو ظبي ، ١٩٧٣

العتييه ، مائع سعيد

اوبك والصناعة البترولية

بيروت ، ١٩٧٤

العتييه ، مائع سعيد

مقالات بترولييه

بيروت ، ١٩٧٥

الفننور ، احمد

الاندماج الاقتصادي العربي

منشورات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٧١

قنديل ، محسن

اموال النفط ، ومشكلة اعادة الدورة الاقتصادية

مطابع روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٥

كبة ، عبد الامير قاسم

المملكة الليبية ، صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية

بيروت ، ١٩٦٣

الحجوب ، رفعت وعاطف صدقي

مبادئ الاقتصاد السياسي

بيروت ، ١٩٦٧

الحجوب ، رفعت

الاقتصاد السياسي — الجزء الاول

القاهرة ، ١٩٧٥

محي الدين ، عمر

التنبية والتخطيط الاقتصادي

منشورات دار النهضة العربية

القاهرة ، ١٩٧٣

٢- المراجع الرسمية

الإمانة العامة لمجلس الوزراء ، دولة الامارات العربية المتحدة

مجموعة الجريدة الرسمية

وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، ابو ظبي

صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي

التقرير السنوي الاول ١٩٧٤ - ١٩٧٥

ابو ظبي ، ١٩٧٦

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تقرير الامين العام الى الدورة العادية السادسة والعشرين

مكتب الوثائق والدراسات ، ابو ظبي

ابو ظبي بين الامس واليوم

ابو ظبي ، ١٩٧١

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول

النفط والتعاون العربي

العدد الثاني

الكويت ، ١٩٧٦

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول

دراسة احصائية عن التجارة الخارجية للدول الاعضاء واتجاهها

مع الدول الصناعية .

الكويت ، ١٩٧٦

وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة

مجموعة الوثائق التخطيطية من يوليو ١٩٧٢ الى يونيو ١٩٧٦

دولة الامارات العربية المتحدة ، يونيو ١٩٧٦

International Monetary Fund

Annual Bulletin 1973

O.A.P.E.C. :

Oil in the seventh special session of the United Nations

1-16 September 1975

Kuwait, 1976.

Qatar and Dubai Currency Board :

First report for period ended December, 1966.

Reserve Bank of India :

Report on Currency & Finance

For 1950 — 59 and 1960 — 61, 1965 — 66

1966 — 67, 1969 — 70.

U.A.E. Currency Board :

Bulletins Vol. I, May 1974

Vol. II, May 1975

United Nations :

Demographic Year Book — 1973

Carte Descriptive de l'ONU — May 1975

۳- التقاریر والنشرات

والصُّحُف وَمَا إِلَيْهَا

حزب الله ، خضر ابراهيم

تفريق الربيع ، ضرورته والمراحل التي مر بها في الشرق الاوسط
بحث مقدم لمؤتمر البترول العربي الخامس
القاهرة ، ١٩٦٥

شقيير ، محمد لييب

القوى التفاوضية النسبية للبلاد العربية والشركات البترولية في
تحديد الشروط المالية في امتيازات البترول .
بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي الثالث
الاسكندرية ، ١٩٦١

الصكبان ، عبد العال

تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي
المشترك محاضرة
القاهرة ، كانون ثان ، ١٩٧٦

عالم النفط

الاعداد ١٥ ايلول ١٩٧٣
المجلد السابع العدد (٤٤) — ١٤ يونيو ١٩٧٥

العتيه ، مانع سعيد

التكتلات البترولية الدولية
محاضرة القيت في جامعة عين شمس
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

العتيه ، مانع سعيد

العلاقات البترولية
محاضرة القيت في جمعية التجار بين المصريين
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

رسالة البترول العربي

العدد (١٤) — المجلد السابع ٢٥/٢/١٩٧٤

أطريقي ، عبد الله

تسعير البترول الخام ومنتجاته

مجلة البترول والغاز العربي

أغسطس ١٩٦٦

المحجوب ، رفعت

التكامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية

مجلة الاقتصاد ، العدد الرابع

بغداد ، ١٩٧٠

مجلة النفط

الأعداد أغسطس ١٩٧٥

فبراير ١٩٧٥

٧

Advanced Battery Technology :

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry

for the years 1973, 1974 and 1975.

Business Week

February 9th, 1975.

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price marketing and price behaviour in the

Petroleum Industry. Vol. I

New Haven, Yale University Press, 1954

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the

Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry,

December, 1975.

Commission of the European Community

Towards a new energy policy strategy for

European Communities

Supplement 4/74

Corrigan, Richard

Project Independence by 1985

Energy Policy March, 1975

Electrical Week

Issue January 26th 1976

El-Sayed, Mustafa

L'Organization des pays exportateurs de petrole
Paris, 1976

Energy International

Issue : December 1975

Energy in Japan

Japan's energy policy in long range perspective
Supplement to No : 28, September, 1974.

Energy Research and Development Agency (ERDA)

A National plan for energy research and development &
Demonstration.

Volumes I & II

Washington, June 1975

European Coal Information Agency

1st Issue, December, 1975

Federal Trade Commission

The International Petroleum Cartel

A Staff report submitted to the Subcommittee on
monopoly of the select committee on small business.

U.S. Senate, Washington D. C., August 22nd, 1959.

Fenelon, K. G.

The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey.
London, Longman Group Ltd., 1973

Final Declaration of the preparatory meeting for the
Conference on International Economic Cooperation
Paris, October 16th, 1975

Financial Times

Issues : September 30th, 1972

August 3rd, 1972

Frank, Helmut J.

Crude Oil Prices in the Middle East

A Study of Oligopolistic Price Behaviour.

Praeger, New York, 1966.

Frankel, Paul H.

Oil, the Facts of Life

London, Wiedenfeld and Nicolson, 1962.

Glass, George

The Changing Dimensions of Government-Company Relations. A Paper delivered at the Second Seminar on the Economics of the International Petroleum Industry, American University of Beirut, Beirut, May 7th, 1966

Published in the Middle East Economics Survey
No. 39, May 17th, 1968.

Hartshorn, J. E.

Oil Companies and Governments

Faber & Faber, London 1966

Hirst, David

Oil and Public Opinion in the Middle East

Faber & Faber, London 1966.

Issawi, Charles & Mohamed Yeganeh

The Economics of the Middle Eastern Oil

Praeger, New York, 1962

Japan Institute of Energy Economics

Future Oil Flow in the world and conditions for oil supply
Tokyo.

Joukhdar, Muhamed

OPEC as an Instrument of Moderation

An address delivered by OPEC's Secretary General

Muhammed Joukhdar, to a group of security analysts in
New York on April 10th, 1967.

Middle East Economic Survey, April 21st, 1967

Kabbani, K. Issam

Elasticity and Demand for Crude Oil

. Its Implications for Exporting Countries

OPEC, Geneva 1948

Leeman, Wayne A.

The Price of Middle East Oil

An Essay in Political Economy

New York, Cornell University Press, 1962.

Lanezowski, George

Oil and State in the Middle East

New York, Cornell University Press, 1960

Levy, Walter J.

The Past, present and likely future price structure
for the International trade.

Third World Petroleum Congress

Leiden, E. J. Brill 1961

Levy, Walter, J.

The European Common Market and its Implications for
World Oil.

A Paper delivered at the 2nd Annual Meeting of the
American Petroleum Institute, November 1962

The paper is reviewed in Petroleum Press Service,
December, 1962.

Levy, Walter J. & Milton Lipton

The Organization of Petroleum Exporting Countries (PEC)
and the World Oil

A paper presented at the Petroleum Economics
Symposium of Southwestern Legal Foundation,
Dallas, Texas, March 11th, 1966.

Little Arthur D., Inc.,

Economic Aspects of the International Petroleum Industry
Report commissioned by OPEC, January 15th, 1962

Longrigg, Stephen Hemsley

Oil in the Middle East, Its Discovery and Development
3rd edition, London, Oxford University Press, 1968.

Lutfi, Ashraf T.

Arab Oil: A Plan for the future Middle East
Research and Publishing Centre, Beirut, 1960.

Martinez, Anibal R.

Our Gift, Our Oil
Vienna, 1966.

Martinez, Anibal R.

Origin and aims of OPEC
A Lecture given at the Scuola "Enrico Mattei"
Milano, May 1966.

Middle East Economic Survey

Issues : October 16th, 1973
October 23rd, 1973
December 20, 1974 & Supplement
April 11th, 1975 & Supplement
November 14, 1975 & Supplement

Mikdashi, Zuhair

A Future vision of the Oil Industry and the Oil
Policy of Petroleum Exporting Countries
Supplement to Energy in Japan No. II, Sept. 1970.

Mikdashi, Zuhair

A Financial analysts of Middle Eastern Oil
Concessions 1901 — 1965
New York, Washington, London Praeger 1966

Mikdashi, Zuhair

The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation
London, George Allen & Unwin Ltd., 1972

Mughraby, Mohamed

A Permanent Sovereignty over Oil Resources
A Study of Middle East Oil Concessions and Legal
Change
Middle East Research & Publishing Centre,
Beirut, 1966.

Nuclear News

Issue : August 1975

Oil and Energy Trends

Issues : December 1975
January 1976

Oil & Gas Journal

Issues : October 30, 1975
October 27, 1975
December 29, 1975
January 19, 1976
February 2, 1976

Organization for Economic Cooperation and Development

Energy Research and Development

OECD Publications, 1975

Organization of Petroleum Exporting Countries

Imported inflation of OPEC member countries

Review of the estimated per barrel income and

aggregate tax-paid cost of member countries crude

June 1972

Government's financial take and the half-way price

formula, July 1972.

Odell, Peter R.

Oil and World Power

A geographical Interpretation

Harmondsworth, Middlesex, England

Bengion Books Ltd., 1970

Pan Arab Consultants Economic and Industrial Development

Towards an optimal production and investment

strategy of the Arab Exporting Countries in the

light of alternative sources of energy through the year 1985.

Petroleum Economist

Issues: May 1973

October 1974

November 1974

February 1975

August 1975

September 1975

December 1975

January 1976

March 1976

Parra, Francisco R.

OPEC, Present and Future Role

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry
at the American University of Beirut on 12th May, 1969.
Supplement to Middle East Economic Survey No. 20 of
May 16th, 1969.

Philby, Harry St.

Arabian Oil Ventures

Middle East Institute, London, 1964

Penrose, Edith.

OPEC and the Changing Structure of the International
Petroleum Industry.

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry in
the American University of Beirut on March 5th, 1969.
Supplement to Middle East Economic Review,
No. 10 of March 7th, 1969.

Profits Sharing Between Producing Countries and
Oil Companies in the Middle East
The Economic Journal, June 1959.

Governments Partnership in the Major Concessions of
the Middle East. The Nature Problem.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August 30th, 1968.

The International Oil Industry in the Middle East.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August, 2nd 1968

Petroleum Intelligence Weekly
Issues : November 3rd 1975
January 12th 1976

Platt's Oilgram News Service

Issues : December, 11th 1975
December, 15th 1975
December, 23rd 1975
January, 15th 1976
February, 18th 1976
March, 23rd 1976

Reuhani, Fuad

A History of OPEC
Praeger, Publishers, New York, Washington,
London, 1971.

Siksek, Simons G.

The legal frame work of oil concessions in the Arab
World.
Middle East Research & Publishing Centre, Beirut, 1960

Stocking, G. Ward

Middle East Oil, A Study in Political and Economic
Controversy.
Mashville, Vanderlicht U. Press

Thesiger, Wilfred

Arabian Sands
London, Longman Groups Ltd., 1959

The Petroleum Times

Issue : October 3rd 1975

Tugendhat, Christopher

Oil : The Biggest Business

New York, G. P. Putmann's Sons, 1968

World Petroleum Report 1975

Yamani, Ahmed Zaki

Participation versus nationalization

A Lecture delivered at the third seminar on the
Economics of the International Petroleum
Industry, held at the American University of
Beirut, Spring 1969

Advanced Battery Technology

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry

for the years 1973, 1974 & 1975.

Business Week

February 9th, 1976

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price Marketing and price behaviour in the
Petroleum Industry. Vol. I.

New Haven, Yale University Press, 1954

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the
Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a Group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry,

December, 1975



الفهرست

١٦	الباب الاول : البنيان الاقتصادي للإمارات العربية قبل البترول .
١٩	الفصل الاول : عناصر البنيان الاقتصادي
٢١	المبحث الاول : الوسط الطبيعي
٢٧	المبحث الثاني : العنصر البشري
٢٣	المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي
٢٦	١ - صناعة اللؤلؤ
٥٨	٢ - صيد السمك
٦٦	٣ - الزراعة
٨٤	٤ - الرعي والثروة الحيوانية
٨٩	٥ - الخدمات والحرف
٩٤	٦ - التجارة
١١٠	المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١١٢	١ - التجارة الخارجية
١١٣	٢ - النقل البحري
١١٥	الفصل الثاني : طبيعة البنيان الاقتصادي
١١٨	المبحث الاول : التخلف
١٢١	المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنيان الاقتصادي
١٢٥	الباب الثاني : الصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة
١٢٩	الفصل الاول : الاطار القانوني للصناعة البترولية في الإمارات

١٣٤	المبحث الاول : اتفاقيات البترول القديمة
١٣٨	المبحث الثاني : اتفاقيات البترول الجديدة
١٤٢	المبحث الثالث : اتفاقيات المشاركة
١٤٨	الفصل الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة
١٥٠	المبحث الاول : شركات البترول العاملة في اماره ابو ظبي
٢٠٧	المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الاخرى
٢٢١	الفصل الثالث : مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٢٢٤	المبحث الاول : انتاج البترول
٢٤٥	المبحث الثاني : تكرير البترول
٢٤٩	المبحث الثالث : تسويق البترول
٢٧٢	المبحث الرابع : الغاز الطبيعي
٢٨٨	الفصل الرابع : الامارات العربية والتكتلات البترولية
٣٠٩	المبحث الاول : منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)
٣٢١	المبحث الثاني : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك)
٣٦١	الباب الثالث : البترول وتطور البنين الاقتصادي
٣٦٢	الفصل الاول : تطور البنين الاقتصادي
٣٦٦	المبحث الاول : تطور الانتاج القومي
٣٦٩	المبحث الثاني : تطور السكان في الامارات العربية المتحدة
٣٧٤	المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
٣٨٨	المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
٣٩١	١ - المؤسسات الائتمانية النقدية
٤٠٩	٢ - المؤسسات الائتمانية غير النقدية

صفحة

٤١٣	المبحث الخامس : تطور النظام المالي
٤١٥	١ - الحكومة الاتحادية
٤٢٠	٢ - حكومة أبو ظبي
٤٣٠	٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية
٤٣٢	الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة
٤٣٩	المبحث الاول : خطط التنمية في امارة ابو ظبي
٤٥٢	المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد
٤٥٦	المبحث الثالث : التنمية الصناعية
٤٥٧	١ - التنمية الصناعية (الثروة المعدنية)
٤٧٤	٢ - التنمية الصناعية (الصناعة)
٥٢١	الباب الرابع : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي
٥٢٣	مقدمة :
٥٣٤	الفصل الاول : التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة
٥٤٠	الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي (السوق الخليجية المشتركة)
٥٥٥	الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي
٥٥٩	المبحث الاول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته
٥٦٧	المبحث الثاني : مجالات التكامل الاقتصادي العربي
٥٧٩	المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية
٥٨٦	المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة
٥٩٢	الفصل الرابع : صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي
٥٩٩	المبحث الاول : طبيعة عمليات الصندوق
٦٠٢	المبحث الثاني : نشاط الصندوق

٦١٧	الباب الخامس : الامارات ومستقبل الصناعة البترولية
٦٢١	الفصل الاول : التغيرات المتوقعة في السوق البترولية
٦٢٧	المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه
٦٧٢	المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه
٧١٨	المبحث الثالث : اسعار البترول والتغيرات المتوقعة
٧٥٥	الفصل الثاني : مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول
٧٦٠	المبحث الاول : الامارات والمشاركة
٧٨٠	المبحث الثاني : شركة بترول ابو ظبي الوطنية
٨٠٢	الخاتمة :
٨٠٧	مراجع البحث :



مطابع دار الفجر - الكويت



صدر المؤلف :

- ★ اقتصاديات أبو ظبي قديما
« وحديثا »
- ★ مجلس التخطيط في أبوظبي .
- ★ منظمة اويك .
- ★ مقالات بنزولية .
- ★ اويك والصناعة البنزولية .
- ترجمت هذه المؤلفات الى اللغة
الانجليزية ونشرت في انحاء
مختلفة من العالم .
- اما كتاب اويك والصناعة
البنزولية فقد ترجم بالاضافة
الى اللغة الانجليزية الى
اللغات الالمانية والفرنسية
واليابانية .

Bibliotheca Alexandrina



0221451



دار القبس - الكويت